مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

الأهرام

CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES



أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية

المشاركون:

د. أحمد يوسف أحمد
أ. أحمد يوسف القرعي
أ. جاسم علوان
د. جمال الدين الأتاسي
أ. جمال سلامة على
د. جمال عبد الجواد
د. حسن نافعة
د. سلوى شعراوى
أ. طه المجدوب
أ. عونى فرسخ
د. مجدى حماد
أ. محسن عوض
د. محمد السيد سعيد
د. محمد السيد سليم
د. محمد عبد الشفيع عيسى
د. مصطفى علوى
د. مصطفى كامل السيد
أ. معن بشور
أ. ممدوح رحمون
د. هدى جمال عبد الناصر

رؤساء الجلسات:

أ. جميل مطر
د. محمود عبد الفضيل

أربعون عاماً على
الوحدة المصرية السورية

♦ مطبوعات ♦

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

رئيس التحرير

نبيل عبد الفتاح

مدير التحرير

ضياء رشوان

المدير الفنى

السيد عزمى

غلاف

حامد العويضى

سكرتارية التحرير الفنية

حسنى ابراهيم

شارع الجلاء - ت : ٥٧٨٦٠٣٧

القاهرة ١٩٩٩

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

ندوة

أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية

٢٢ - ٢٣ فبراير سنة ١٩٩٨

المشاركون

د . أحمد يوسف أحمد	د . مجدى حماد
أ . أحمد يوسف القرعى	أ . محسن عوض
أ . جاسم علوان	د . محمد السيد سعيد
د . جمال الدين الآتاسى	د . محمد السيد سليم
أ . جمال سلامة على	د . محمد عبد الشفيع عيسى
د . جمال عبد الجواد	د . مصطفى علوى
د . حسن نافعة	د . مصطفى كامل السيد
د . سلوى شعراوى	أ . معن بشور
أ . طه المجدوب	أ ممدوح رحمون
أ . عونى فرسخ	د . هدى جمال عبد الناصر

رؤساء الجلسات

أ./ جميل مطر	د . محمود عبد الفضيل

المحتويات

الخــاتـمــة

ملحق الوثائق

مقدمة

لقد كانت تجربة الوحدة المصرية السورية نقطة تحول كبرى فى التطورات السياسية للمنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، وعبرت عن حالة قلّ أن تتكرر، ليس فقط فى العلاقات العربية/العربية، وإنما فى التوازنات الدولية، والتفاعلات الإقليمية التى تحركها قوى طرحت منهج التغيير الثورى فى مواجهة قوى تقليدية تعمل على مقاومة التغيير والاحتفاظ بأدوات النظام القديم فى قبضتها، أى أن تجربة الوحدة المصرية السورية جاءت كنموذج للتحدى من جانب القوى الثورية لكل من: الواقع العربى المخالف لها والذى كان سائداً فى تلك الحقبة، والقوى الأجنبية التى حرصت على الاحتفاظ بسيطرتها على مقدرات المنطقة؛ من ثروات، ومفاتيح للأمن، وتوجهات ثقافية .

وفى مناسبة مرور أربعين عاماً، جاءت هذه الندوة التى نظمتها "وحدة دراسات الثورة المصرية" - ويضم فعالياتها هذا الكتاب - لتطرح قضية الوحدة للدراسة العلمية المتعمقة، وقد شارك فيها سياسيون وخبراء وأكاديميون، بعيداً - قدر الإمكان - عن الإطار الاحتفالى أو آفاق التمنى، وقد تم طرح العديد من الرؤى والتصورات التى يمكن بلورتها فى أربع قضايا رئيسية :

أولاً : تقويم تجربة الوحدة :

طرحت فى البداية قضية أثارت جدلاً قصيراً، تتعلق بالتوجه العروبى الوحدوى فى كل من سوريا ومصر، هل كان وليد فترة الخمسينيات فقط، ارتباطاً بتصاعد التهديدات التى واجهتها سوريا، وتحركت بناء عليها كتلة الضباط الوطنيين فى الجيش السورى تطالب بتحويل علاقات التحالف والتنسيق مع مصر إلى وحدة كاملة؟ وهل ارتبط بثورة يوليو فقط أم أنه سابق عليها؟

وكان الرد الذى حسم هذه النقطة أن مفهوم الوحدة فى الإدراك الثقافى للشعبين المصرى والسورى كان سابقاً للفترة التاريخية التى اتخذ فيها القرار بإقامة الجمهورية العربية المتحدة، ومع ذلك فقد أثار المشاركون أهمية تقويم التجربة بما لها وما عليها من خلال ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالى:-

المحور الأول :

تركز النقاش حول فترة التمهيد للوحدة، حيث رأى البعض أن قيام دولة الوحدة قد تم بقرار فوقى افتقد التمهيد الكافى والدراسة المتعمقة، بينما كان الشيوعيون على سبيل المثال يطالبون بتطبيق صيغة فيدرالية بدلاً من صيغة الوحدة الكاملة٠

وقد أوضح أصحاب الاتجاه الآخر أن قرار الوحدة لم يكن قرارا عشوائيا أو ارتجاليا، بل سبقه تمهيد طويل منذ زيارة السيد صلاح سالم لسوريا فى أواخر ١٩٥٣، ومعاهدات التحالف التى أعقبت معركة العدوان الثلاثى، وعندما بدأت دعوة الوحدة تأخذ نهجا أكثر تحديدا فى عام ١٩٥٧، أوفد عبد الناصر السيد حافظ إسماعيل مبعوثا شخصيا له - كان من المشاركين فعليا فى صناعة القرار المصرى وقتئذ - لاستطلاع الموقف السورى على الطبيعة، والتشاور مع كل الاتجاهات السياسية والحزبية، والقيادات العسكرية حول مشروع الوحدة، وعاد بموافقة سورية كاملة على الطرح الذى تقدم به جمال عبد الناصر، وكان يطالب بإجراء استفتاء شعبى حول الوحدة، وإبعاد الجيش عن السياسية، وحل الأحزاب واستبدالها بتنظيم قومى واحد٠

المحور الثانى :

تناول دولة الوحدة من الداخل، وقد أشار المنتقدون إلى أن بناء المؤسسات وصناعة القرار فى الدولة قد ارتكز على نقل النموذج المصرى إلى الإقليم السورى، أى إلى دولة الوحدة ككل اعتمادا على الشخصية الكارزمية التى توافرت لجمال عبد الناصر، وأن التنظيم السياسى الوحيد "الاتحاد القومى" افتقد المصداقية نتيجة تغليب أسلوب التعيين فى مستوياته العليا. وافتقدت أيضا غالبية القرارات المصيرية الكبرى إلى معيار الرشادة والاستماع إلى رأى المستشارين٠

يضاف إلى ذلك أن عملية التوحيد الداخلى فى الإقليمين حققت إنجازاً محدوداً، مما كان له دوره فى تسهيل عملية الانفصال •

وفى مواجهة هذه الانتقادات ظهر اتجاه آخر يعتقد أن معيار الرشادة الذى يفضله الأكاديميون فى بناء المؤسسات وصناعة القرار يعد محاولة لتطبيق معايير التسعينيات على ما كان قائماً فى الخمسينيات، وهو معيار غير صالح فى التعامل مع مرحلة من مراحل التحول الثورى فى الأمة العربية، وفى طليعتها مصر. ولو أننا أخذنا بهذا المعيار فى قرارات أخرى مثل قرارات تأميم قناة السويس أو بناء السد العالى، أو قرارات ثورة يوليو نفسها، لما أمكن التفكير فيها أو الإقدام عليها، ذلك أن كلٌ من هذه القرارات أثار من المشكلات والاستفزاز لقوى داخلية وخارجية بما يحول دون التفكير فيه أصلاً، ومن ثم فلا يصح بأى حال عزل الماضى عن ظروفه، والعوامل التى تحكمت فى حركة التطور السياسى وقتها •

من جانب آخر، فإن من ينتقدون سلوك وقرارات دولة الوحدة بدعوى عدم خضوعها للدراسة أو التشاور يعانون قصوراً فى المعلومات، ولقد أكد بعض من عايشوا التجربة عن قرب أن كل القرارات قد خضعت لدراسات مستفيضة، وحوارات موثقة ومحفوظة حتى اليوم فى خزائن الدولة لمن يريد أن يرجع إليها، كما عابوا على أصحاب الاتجاه الأول ميلهم إلى استخدام معلومات انتقائية، أو الرجوع إلى عدد محدود من القرارات لإثبات وجهة نظرهم، وهو مالا يتفق والمنهج العلمى السليم • يضاف إلى ذلك أن عملية التوحيد ليست بالعملية البسيطة التى يمكن إنجازها فى يوم وليلة. ولا شك أن الفترة القصيرة التى عاشتها دولة الوحدة لم تكن لتسمح بالوصول بها إلى مؤسسات راسخة ومستقرة فى هذا العمر المحدود •

المحور الثالث :

تناول قضية الانفصال، حيث تعرض أسلوب عبد الناصر فى إدارة أزمة الانفصال إلى نوعين من النقد؛ رأى أولهما أن استخدام العنف الثورى مع الانفصاليين كان أمراً حتمياً، وأن عبد الناصر أخطأ بعدم استخدام القوة المسلحة لإحباط الحركة الانفصالية، أما الاتجاه النقدى الثانى فيرى أن مطلب المحافظة على دولة الوحدة كان يقتضى طرح بدائل تفاوضية مع الانفصاليين، تحول دون تحقيق أغراضهم، وتبقى على دولة الوحدة بأى صيغة ممكنة •

وقد جاء فى الرد على هذه النقطة أن استخدام القوة المسلحة يعيد للأذهان تصدى الدول الأوروبية فى منتصف القرن التاسع عشر لجيوش إبراهيم باشا، وإجبارها على العودة للاحتماء بالحدود الجغرافية لمصر، ففى وقت ترفض فيه كل القوى الدولية، من شرق وغرب، استمرار دولة الوحدة، وتشارك كل القوى الإقليمية المحيطة بها فى الاحتفال بالانفصال، إن لم نقل فى تدبيره، هل كان يمكن التورط عسكرياً فى مثل هذه المواجهة ؟

وعلى الصعيد الآخر يفترض القائلون بالتفاوض أن حركة ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ كانت مجرد حركة تصحيحية يمكن التفاهم معها، لكن الشهادات التى قدمت فى الندوة، والمعلومات التى توافرت أثناء وعقب الانفصال، تؤكد أنها كانت حركة انفصالية قادتها مجموعة من المغامرين، ودبرتها قوى أجنبية، ولم يكن وارداً على الإطلاق استجابتهم لأى مبادرات ٠

ثانيا : تأثير القوى الداخلية والخارجية على دولة الوحدة :

طرحت هذه القضية بهدف التعرف على الفاعل الرئيسى فى حركة التطور السياسى فى المنطقة العربية ٠ فعلى سبيل المثال؛ هل كان استكمال عملية التوحيد فى الجمهورية العربية المتحدة ليوفر ضمانا لمنع الانفصال؟

وقد أثيرت هذه الإشكالية فى أكثر من موضع فى مداولات الندوة، وكان الاتجاه الأكثر وضوحا يتمثل فى الآتى :-

١- إن عملية التوحيد الداخلى فى دولة الوحدة لم تعالج بما تستحق من عناية وجهد، سواء من عناصر الحكم أو ممن هم خارجه، ويرجع أصحاب هذا الاتجاه تعثر عملية التوحيد إلى قصور فى الفكر القومى، ويزيدون أن حزب البعث مثلا قدم مساهمة لا تنكر فى إعلاء الدعوة القومية، لكنها افتقدت النهج العملى لتحقيق الوحدة، وأن قيادة جمال عبد الناصر شكلت هدفا فى حد ذاتها لكل الحركات القومية.

لكن معظم التحليلات تنتهى إلى أن عملية التوحيد فى حد ذاتها لم تكن لتشكل ضمانا كافيا لبقاء دولة الوحدة؛ ذلك أن عوامل الانقسام الداخلى - وبخاصة فى الهيكل الاجتماعى والسياسى فى سوريا، والعوامل الجيوستراتيجية التى تتحكم فى الموقع السورى- تفرز باستمرار ثغرات.تفتح الباب للاختراقات الخارجية، وممارسة الضغوط ضد كيان دولة الوحدة، أو ضد سوريا على وجه الخصوص ٠

٢- تعد الصراعات الإقليمية امتداداً للصراعات الدولية، ويتراجع دورها فى الفعل أمام تأثير الصراع الدولى الذى كان أكثر تأثيراً فى تحفيز قيام دولة الوحدة، ومنطقة الشرق الأوسط هى من أكثر المناطق حساسية وتأثراً بالصراعات الدولية الكبرى، وأكثر المناطق جذباً للتدخل المباشر من جانب القوى الكبرى، ويتصاعد معدل التدخل عندما تظهر قوة عربية قادرة على تحدى إرادة هذه القوى، وكانت سياسة الولايات المتحدة نموذجاً عملياً لذلك، خاصة فى فترة كانت تستعد فيها لتسلم الزعامة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية٠

ومن ثم فلم يكن سلوك دولة كإسرائيل، أو الصراعات العربية/العربية، حافزاً لقيام دولة الوحدة٠ وبالطبع فقد واجهت النقطة الخاصة بإسرائيل معارضة قوية، وأشار البعض إلى أن برامجها التوسعية والعدوانية كانت أحد العوامل الدافعة للوحدة المصرية السورية٠

ومن جانب آخر، فإن كلا القوتين فى الشرق والغرب قد شعرتا بحالة من القلق تجاه قيام دولة الوحدة، واستخدمت كل منهما قوى إقليمية لمحاصرتها٠ على أن ذلك لا ينفى أن كلاً من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة قد لاحظت بعض العناصر الإيجابية فى تجربة الوحدة المصرية السورية، إما باعتبارها تحدياً للنفوذ الغربى من وجهة نظر موسكو، أو بوصفها عائقاً أمام المد الشيوعى من وجهة نظر الغرب٠

ثالثاً : القطرية والقومية، علاقة جدلية :

فرضت هذه القضية نفسها على مداولات الندوة، باعتبارها إحدى القضايا الفاعلة فى إدارة عملية التوحيد السياسى، سواء بالنسبة لتجربة الوحدة المصرية السورية، أو ما أعقبها من تجارب وحدوية ظهرت على الساحة العربية، ويمكن استخلاص أهم أبعادها على النحو التالى:

١- إن جدلية القطرى والقومى ليست قصراً على الدول أو النخب، وإنما تشمل كل فرد فى الوطن العربى، وكل من يعانى صعوبة فى اختيار الطريق، فقد ظهرت فى فترات كثيرة مشاعر بديلة للشعور القومى، وأفرزت نوعاً من التشتت بين اتجاهات مختلفة، بحيث أصبح المطلوب هو كيفية خلق اللحظة المناسبة لتغليب شعور بذاته على الانتماءات الأخرى فى إطار حوار سلمى بين كل الاتجاهات٠

٢- لعبت الاختلافات الهيكلية بين إقليمى دولة الوحدة دوراً مهماً فى تأكيد خصوصيات متميزة لكل إقليم، مما حد من فرص التلاقى والانسجام، وعلى سبيل المثال فقد كانت العلاقات بين العسكريين والمدنيين قد استقرت فى مصر لصالح النخبة العسكرية التى تحولت إلى طليعة ثورية، بينما كانت فى سوريا تتسم بالتوتر، وكان الجيش يضم كتلاً عسكرية متعددة، بعضها حزبى وبعضها مستقل، وكان الجميع فى سعيه للوحدة يتطلع إلى أن يحسم عبد الناصر الموقف لصالحه. وأفرز هذا فى النهاية نوعاً من النرجسية القطرية لدى السوريين تؤكد الريادة السورية فى تصدر الحركة القومية.

وفى جانب آخر لعبت الأقليات الطائفية والسياسية داخل المجتمع السورى دورا فى ضرب تجربة الوحدة، وساهم الضباط المنتمون لهذه الأقليات فى تدبير حادث الانفصال، وسهلت الاستجابة للحملات المغرضة التى سعت إلى اعتبار الوحدة توسعا مصريا، والزعم أن الشعب السورى قد تحمل خسائر مادية نتيجة الوحدة، على عكس ما تؤكده الحقائق من أن قانون الإصلاح الزراعى مثلا كان يستهدف تصحيح خلل كان قائما بالفعل فى توزيع ملكية الأراضى، وأن الوحدة ساهمت فى بناء رؤية شاملة للتنمية الاقتصادية/الاجتماعية ارتكزت على مفهوم التخطيط بعيد المدى، وأن معدل انتقال السوريين إلى مصر بهدف التجارة قد فاق بكثير انتقال المصريين إلى سوريا، الذى كان يستهدف تقديم الخبرات فى عديد من المجالات العسكرية والمدنية.

ولا شك أن نوعية المشاركين فى الندوة كانت أحد العوامل التى دعمت من قيمتها العلمية، حيث يمكن تصنيفهم إلى ثلاث فئات، شملت أولاها بعض القيادات التى شاركت فى المسئولية السياسية والتنفيذية فى دولة الوحدة نفسها، أو شاركت فى تغليب التيار المؤيد لها داخل الجيش السورى، ووضعت الوثيقة الأولى التى عبرت عن مطالبة الجيش فى سوريا بضرورة إتمام الوحدة الكاملة مع مصر. وتضمنت الفئة الثانية مجموعة من المفكرين الاستراتيجيين الذين تناولوا كل جوانب التجربة الوحدوية بالبحث والتقويم، معتمدين على المنهج العلمى من جانب، وعلى استيعابهم للظروف التاريخية والاستراتيجية التى أحاطت بالتجربة من جانب آخر. أما الفئة الثالثة فقد شملت عددا من القادة الحركيين ومسئولين غير بعيدين عن صنع القرار العربى فى المرحلة الراهنة.

ثم كان جمهور الحاضرين الذين ساهمت مداخلاتهم فى ضبط موضوعية البحث، وتميزت بدرجة عالية من الانتماء القومى، والتجرد فى التعامل مع كل القضايا التى أثارتها تجربة الوحدة المصرية السورية.

وقد حرصنا فى "وحدة دراسات الثورة المصرية" على أن نختم الكتاب بمجموعة من الوثائق المهمة التى نراها لازمة فى التعرف على التجربة، وتساعدنا فى الوقت نفسه على الاقتراب بدرجة أكبر من مشاهدها ، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن جميع الباحثين الذين شاركوا فى الندوة قد واجهتهم صعوبة تكاد تكون جماعية فى الحصول على المصادر والمعلومات الموثقة، فضلاً عن إحجام بعض الذين شاركوا فى التجربة عن الإدلاء بشهاداتهم، وهى الصعوبة نفسها التى تواجه "وحدة دراسات الثورة المصرية" التى تأتى فى مقدمة مهامها - بل وأهمها على الإطلاق - عملية التوثيق لفترة تاريخية من أغنى وأهم الفترات التى مرت بالوطن العربى، وهذا كله يجعل من هذا الكتاب مقدمة لدراسات أخرى، وندوات مطلوبة، لتكميل الجوانب التى لم تستطع هذه الندوة أن تغطيها للأسباب سالفة الذكر، وأخص بالذكر أولئك الذين يتحملون جانباً من مسئولية إفشالها، وأهمهم على الإطلاق السيد عبد الحميد السراج.

وختاماً تتوجه وحدة دراسات الثورة المصرية لكل من ساهموا فى إنجاح هذه الندوة بأبحاثهم وتعقيباتهم ومداخلاتهم ، ونعتذر عن نشر كل تفاصيل المناقشات وذلك حتى يصدر الكتاب فى حجم معقول .

كما لا يفوتنا شكر كل من ساهموا فى إخراج هذا الكتاب فى صورته النهائية وهم الأستاذة صافيناز محمد أحمد ، ومصحح اللغة العربية الأستاذ مصطفى عبد الوارث ، ومدخل البينات الأستاذ مجدى سعد مكى .

كلمة الافتتاح

هدى جمال عبد الناصر

يسعدنى باسم " وحدة دراسات الثورة المصرية " أن أرحب بكم فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، فى مناسبة مرور أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية.

لقد دفعتنا عوامل عدة إلى إقامة هذه الندوة، بالرغم من تعدد الكتابات والدراسات التى نشرت حول هذا الحدث التاريخى خلال هذه الفترة الطويلة :

أولاً:- إن هناك وثائق أجنبية فتحت لإطلاع الباحثين كشفت بالتفصيل عن حجم المؤامرات والخطط التى نفذت ضد الوحدة، من مختلف القوى الدولية والإقليمية، حتى تمنع العالم العربى من أن يتحول إلى قوة كبرى مؤثرة وقادرة على مواجهة قوى التسلط الدولى.

ثانياً :- إن هذه التجربة الغنية فى تاريخنا الحديث - بالرغم من قصر مدتها - تفردت من حيث الظروف الخاصة التى أحاطت بها، حيث قامت بعد انتصار سياسى لقوى التحرر الوطنى فى معركة العدوان الثلاثى، كما أنها واكبت اتساع المد القومى العربى الذى كان يتطلع إلى الاستقلال عن التبعية الأجنبية. ثم إنه حين ضربت هذه التجربة ووقع الانفصال، فإن الإصرار على الوحدة استمر، ولكن فى إطار الدروس المستفادة، لإقامة الوحدة على أسس متينة تضمن لها الاستمرار. وما أحوجنا اليوم إلى مناقشة كل ذلك وإعادة النظر فيه على ضوء الحقائق التاريخية الموثقة، فى ظل الحملات المستمرة على الوحدة العربية، وانحسار المد القومى العربى، بل وضعف الأمة العربية وتمزقها.

ثالثاً :- إنه فى ظل العولمة والهيمنة الأمريكية يكمن المخرج الوحيد فى تكوين الكيانات الكبرى، فلا مكان للدول الصغيرة فى القرن الواحد والعشرين. وهذا الوضع الدولى الجديد يجعل الوحدة العربية ضرورة حالة لا يمكن

إرجاؤها، فكل دولة عربية منفردة أضعف من أن تحافظ على أمنـها القومـى، أو أن تواجه قوى العولمة.

إن ما يحدث للعراق الشقيق الآن من حصـار وفـرض العقوبـات الدوليـة، بـل وتهديد بالغزو وتغيير النظام السياسى وتقسيم الدولة ذاتها، يمكـن أن يحـدث لأى دولـة عربيـة أخـرى، والعـالم العربـى عـاجز عـن حمايـة أمنـه القومـى وتقريـر مصيره بيده.

ومنذ البداية كان التخطيط لهذه الندوة التـى نـأمل أن تتمكـن بفضلكـم مـن أن تغطى بالدرس والتحليل ليس فقط ما اتصـل بتجربـة الوحـدة المصريـة السـورية مـن مختلـف جوانبـها، وإنمـا أيضـاً محاولـة استشـراف المسـتقبل بالنسـبة للعمـل الوحـدوى العربـى، باعتبـاره الطريـق الوحيـد لحمايـة الأمـن العـرب بأبعـاده العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فى ظل عالم متغير.

ولقـد عنينـا أن نوجـه الدعـوة لشـخصيات بـارزة شـاركت بعملـها فـى تجربـة الوحدة أو أسهمت بـالفكر فـى تقييمـها، ونحـن نثـق فـى أن مشـاركتكم الإيجابيـة ستضمن لهذه الندوة أن تكون نتائجها على مستوى أهمية الحدث التـاريخى الـذى نحن بصدده والقضية الحيوية التى نناقشها.

القسم الأول

الطريق إلى الوحدة

الفصل الأول :

الطريق السورى الى الوحدة

الفصل الثانى :

الطريق المصرى نحو الوحدة

الفصل الثالث :

الصراعات الدولية والاقليمية التى أحاطت بتجربة الوحدة المصرية السورية

الفصل الأول

الطـريق السورى إلي الوحدة

جمال الدين الآتاسى

فی٢٢ فبراير/ شباط لعام ١٩٥٨، تحقق أول انتصار وحدوی حقيقی لحركة القومية العربية، بعد نضال طال نصف قرن من الزمن، وقامت وحدة القطرين، مصر وسوريا، فی إطار "جمهورية عربية متحدة"٠ قامت دولة للأمة، لكل الأمة العربية وقضايا الأمة، ولتكون قاعدة انطلاق، والجسر الذی تعبر عليه شعوب الأمة العربية نحو الوحدة العربية الشاملة٠

هذه الوحدة، وهذه الدولة القومية الموحدة للأمة العربية، لم تعمر إلا ثلاث سنوات وسبعة أشهر، فقد انفصم عقد تلك الوحدة، بل جرى اغتيالها فی ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١ بالتآمر والغدر، وبتواطؤ من كل القوى المعادية للأمة، لوجود هذه الأمة أو لنهوضها وتقدمها، من داخلها وخارجها٠

لقد قامت بعد ذلك محاولات كثيرة ونضالات شعبية كبيرة لاستعادة تلك الوحدة، كما طرحت أشكال بديلة، وقامت اتحادات وتجمعات إقليمية، وكلها أخفقت حتى اليوم فی أن تضع الأمة على طريق وحدة حقيقية من جديد، وكأنها كانت فرصة تاريخية للأمة بقيام ثورة القومية العربية كثورة ناصرية، وبقيام مصر عبد الناصر، وقد أضاعتها٠

ونحن هنا فی سوريا، وآخرون كثيرون فی وطننا العربی، كنا ومازلنا وبعد مرور أربعين عاماً على تلك البداية الظافرة، نسميها، وكما سماها عبد الناصر من قبلنا، بالتجربة الرائدة٠ وهی كما قال عبد الناصر فی آخر عيد أقيم لذكرى تلك الوحدة فی حياته عام ١٩٦٧ "تبقى أمام النضال العربی ذخيرة ثمينة تعلم وتكشف حتى عن طريق أخطائها"٠

إنها الرائدة، ليس من حيث الشكل الذی أقامت عليه نظام الحكم والبنيان السياسی لدولة الوحدة، فهی قد أثبتت أن وحدة الأمة حقيقة، وأن إقامة دولة للوحدة ممكنة، إذا ما دفعت إليها الإرادة الحرة للشعوب، وتجاوب معها تصميم القادة وأصحاب القرار٠

وهى رائدة من حيث إنها دلت إلى طريق؛ طريق الاستقلال الوطنى وإطلاق المبادرة الحرة للشعوب.

ثم إن تلك الوحدة فرضت نفسها ثورية؛ أى فورية تحرق المراحل وتختصر الإعداد لها. ويقول البعض، ومن بين الذين شاركوا فيها أيضاً، بأنها كانت مغامرة غير محسوبة النتائج، ولكننا لو قرأنا بتدقيق طبيعة حركة القوى والأحداث المتداخلة في تلك الحقبة، والأخطار المهددة، لرأينا أن المغامرة ستكون أخطر وأفدح لو أنها لم تقم، وهذا ما التقطه العمق الاستراتيجى والتاريخى للقيادة الناصرية عندما اتخذت القرار.

ولكن وفى المناسبة والذكرى نفسها، فإن موضوعى يبقى حول "الطريق السورى إلى الوحدة"، وما كان لها، وما بقى من رصيد فى الوعى وفى حركة القوى وتطلعات الشعوب.

فالنزوع للوحدة العربية والتطلع إلى مصر لدى الشعب السورى، وكل طلائعه القومية الثقافية وقواه السياسية وأحزابه الوطنية، نزوع أصلى وأصيل وما انقطع منذ قرن من الزمن، ولكن الطريق إلى مصر لم يكن دائماً سالكاً بل أقيم أمامه حواجز كثيرة، إلى أن قامت الثورة الناصرية فى مصر.

كان الحدث كبيراً هز أرجاء الدنيا، دنيا العروبة أولاً، ثم العالم أجمع منذ أن وقف عبد الناصر فى الأول من فبراير عام ١٩٥٨ ليّعلن: "اليوم أيها الأخوة المواطنون، وبعد أن كانت القومية العربية هتافات وشعارات، أصبحت حقيقة وحقيقة واقعة. إن الشعب العربى فى سوريا والشعب العربى فى مصر أعلنا مشيئتهما بقيام دولة لوحدتهما: الجمهورية العربية المتحدة".

وفى الخامس من فبراير، وسوريا كلها فى مهرجان، اجتمع المجلس النيابى السورى ليقرر الموافقة بالإجماع على اتفاق الوحدة، وليرشح جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة. وفى ٢١ فبراير ذهبنا فى دمشق جموعاً إلى صناديق الاقتراع لنقول نعم للوحدة فى جمهورية عربية متحدة وعبد الناصر رئيساً، ولم أجد يومها في التعبير عن الحدث، إلا عنواناً عريضاً لمقالتى فى الصفحة الأولى من جريدة "البعث": كل الذين يريدون البقاء فى مسار التاريخ يحيون قيام الجمهورية العربية المتحدة. ولقد جاءت تلك الوحدة نقلة نوعية عظيمة فى مسار تاريخ الأمة، وجاءت فى مسار تاريخ التحرر الإنسانى، ولقد حسبنا يومها أننا قد أمسكنا بمبادرتنا التاريخية فى النهوض، وأن أهداف الأمة العربية كلها صارت قريبة المنال، وما استطعنا هنا فى سوريا أن نقدر مسبقاً

كل تلك المصاعب التى وقفت على الطريق، ولا مقدار الكيد والعدوان الذى يدبره أعداء الأمة.

وإن كان عبد الناصر قد نبه منذ البداية وحذر، ومنذ أن وقف أمام مجلس الأمة فى فبراير مبشراً بمهرجان الشروق، شروق فجر وحدة الأمة العربية وقيام دولة موحدة للأمة.

وعبد الناصر فى تلك الخطبة التاريخية التى بين فيها مقومات تلك الدولة، وأكد أن المدخل والطريق إلى تلك الوحدة؛ طريق مصر وطريق سوريا، وكل طريق آخر إلى الوحدة، إنما يبدأ من الاستقلال الوطنى، ومن الإرادة الوطنية المتحررة للشعوب، وإجماعها.

وقال عبد الناصر: "ما أن حصلت سوريا على استقلالها الوطنى، إلا وتطلعت إلى مصر، وما أن حصلت مصر على استقلالها الكامل إلا وتطلعت إلى سوريا...".

عندما جاء رئيس الجمهورية السورية شكرى القوتلى ليرفع العلم، علم الاستقلال الوطنى، بعد جلاء آخر جندى فرنسى عن أرض الوطن فى ١٧ نيسان/إبريل عام ١٩٤٦، قال: "لن يرفع فوق هذا العلم بعد هذا اليوم إلا علم الوحدة العربية، ولكن طريق الوحدة يومها لم يكن سالكاً باتجاه مصر، وما كانت مصر قد أنجزت مهمات استقلالها الوطنى وإجلاء الجيش البريطانى عن قاعدة السويس، ولا كانت الثورة قامت فى مصر، ولا أقامت نظامها الجمهورى، ولا نص دستورها على الانتماء العربى الخالص وعلى أنها جزء لا يتجزأ من الوطن العربى، ولا خاضت كل تلك المعارك الوطنية الظافرة تحت راية القومية العربية، لتشد لا سوريا وحدها، وإنما كل تطلعات شعوب الأمة إلى الاستقلال والوحدة. ولكن سوريا كانت السباقة، وصارت طريق مصر وسوريا أولا فى إدراك الشعب السورى، هى طريق الأمة إلى الوحدة والتقدم.

إن شكرى القوتلى نفسه - كرئيس للجمهورية السورية - هو الذى ذهب إلى القاهرة فى ٣١ يناير عام ١٩٥٨ ومعه رئيس الوزراء وعدد من الوزراء ورئيس أركان الجيش، ليذكر بما قاله يوم الاستقلال، وليسلم الراية لعبد الناصر، ولترفع راية وحدة القطرين. ولكن الإرادة الجماعية للشعب السورى، وبكل قياداته المدنية والعسكرية، وكل تياراته الوطنية، كانت قد سبقت الحكام إلى القاهرة، ودفعت بالحكام نحوها، ثم كان لا بد أن تأخذ الأمور مجراها السياسى والدستورى، وقامت الجمهورية العربية المتحدة.

وقضية الوحدة العربية، وكما تشكلت فى وعينا القومى العام، وفى إدراك الطلائع والنخب الثقافية والسياسية لشعبنا العربى السورى، إنما هى فى النهاية الوحدة التى تجمع دول العالم العربى كله من المحيط إلى الخليج، وطناً موحداً، وأمة واحدة، وكياناً سياسياً واقتصادياً وثقافياً موحداً ومستقلاً عن كل سيادة أو هيمنة أجنبية.

ولقد أخذ توجه الحركة القومية العربية فى سوريا على طريق هذا الهدف الطموح مسارات مختلفة، عبر فترات المخاض التاريخية التى انخرطت فيها شعوب أمتنا وحركات التحرر الوطنى فى منطقتنا العربية، فى حقب زمنية متلاحقة من هذا القرن العشرين. ولكن المسار الذى تقدم بسوريا نحو وحدة عام ١٩٥٨، وتجربة تلك الوحدة، تبقى فى وعينا القومى فى سوريا، أو فى وعى من بقى على التطلع لوحدة الأمة كطريق لا بديل عنه للخلاص، لا ماضياً تعتز به، بل يبقى أيضاً دليلنا إلى المستقبل.

ولكن، وقبل الخوض فى الحديث عن المسار السورى إلى الوحدة فى الحقب الماضية، سنقف عند التأكيد على بعض الملامح والسمات العامة لذلك المسار:

١- إن التطلع إلى الوحدة الشاملة للأمة العربية، وإلى تحرير أقطار الوطن العربى واستقلالها، وإقامة كيان موحد أو دولة واحدة لشعوبها، كان المبدأ والمنطلق لحركة القومية العربية ولروادها الأوائل ولمنظماتها السرية ولأحزابها منذ أواخر القرن الماضى، وهذا التطلع - وبعد كل المتغيرات التى وقعت فى منطقتنا والعالم - ما زال قائماً كطريق للنهوض بالأمة من جديد.

٢- فى المشروع القومى العربى كان واضحاً دائماً أن طريق الوحدة العربية طويل، ومتعدد المراحل والأطوار، وكذلك التجارب والأشكال. وأنها لا تتوقف على إرادة أو استعداد قطر بعينه، أو حكومة أو حزب، ولكنها وقد وجدت محركاً على طريقها ومنطلقاً من بلاد الشام، أو من جزء من بلاد الشام - الذى صارت إليه "سوريا"- فلقد كان التوجه الوحدوى فى سوريا يذهب فى تطلعاته إلى مركز عربى، ومرتكز قوى وثابت يركن إليه، وإلى قيادة أو رمز يشد الأنظار إليه.

٣- إن سوريا فى توجهها القومى العربى، وفى اختيار طريقها إلى الوحدة، كانت مستعدة للتخلى عن كيانها السياسى الذى رسمت حدوده من قبل المخططات والمصالح الاستعمارية ومن ثم الأنظمة القطرية والانفصالية، لصالح التكامل والاندماج فى كيان عربى أوسع وأكبر. وهذا لم يكن طريق قواها القومية إلى الوحدة وإلى بناء القوة والمنعة فحسب، بل وكان طريقها فى

الوقت ذاته لتحقيق الاندماج القومي لمجتمعها نفسه، وتحقيق الوحدة الوطنية لشعبها في مستوى أكثر تلاحماً، بعد كل ما زرعته ظروف القهر من تناثر في بنيته الاجتماعية ومن رواسب العصبيات والروابط قبل القومية ٠

٤- وطريق الوحدة سابقاً وحاضراً، ماضياً ومستقبلاً، هو طريق المواجهة مع أعداء الأمة، والطامعين في أرضها ونفطها ومياهها ومواقعها الاستراتيجية، وكل الذين يعملون على طريق تجزئتها وسد الطريق أمام تقدمها ونهوضها كأمة، وهو الذى شد في الماضى وما زال يشد أواصر الوحدة في المواجهة من سوريا إلى مصر ومن مصر إلى سوريا ٠

٥- ثم إن طريق الوحدة، وكما هو طريق المواجهة، هو طريق الأمة، ولا طريق غيره إلى التقدم والنهوض ٠ وهذا ما تدفع إليه الإرادة الحرة والمصممة للشعوب، ولقد كان طريق سوريا إلى الوحدة من البداية هو طريق الاستقلال الوطني وتحرير الإرادة الوطنية لشعوب الأمة، ولتكون الوحدة خيارها وتعبيراً عن إرادتها الجماعية والحرة، ولتأتى في خط التقدم، وعلى طريق التحرير والتحرر من كل تبعية، وفي المواجهة مع كل مشاريع الهيمنة الأجنبية والاستعمار ٠

وبكل هذه المؤشرات مجتمعة صار طريق سوريا باتجاه مصر الثورة، مصر عبد الناصر، فمن قبل وحدة عام ١٩٥٨، ومن بعدها،أغريت سوريا بمشاريع للوحدة، أو راودتها طرق أخرى إلى الوحدة، كمشاريع وحدة الهلال الخصيب وسوريا الكبرى، لتسحبها على طريق أردن الملك عبد الله، أو عراق نورى السعيد، فضلاً عن كل ما دبر من مؤامرات أو صيغَ من تحالفات، دفعاً على طريق تلك المشاريع المشبوهة التي كانت تستهدف احتواء سوريا في أطر المخططات والأحلاف الاستعمارية، وما صدتها وردتها إلا اليقظة الوطنية للحركة الشعبية في سوريا ٠ كما أن الحركة الشعبية الوطنية في سوريا، وكل القوى والأحزاب القومية الوحدوية، لم تجد في قيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وانضمام الحكومة السورية إليها تعبيراً عن إرادتها وطموحاتها، أو عن الطريق إلى وحدة الأمة كما تتطلع إليها الشعوب ٠ فعدا أنها جاءت بمباركة من الحكومة البريطانية ولتبقى ضمن دوائر نفوذها، فقد قامت كجامعة دول وحكومات منفصلة بعضها عن بعض، وقامت كمنظمة إقليمية لدول مختلفة وليس كجامعة قومية وكيان موحد للأمة، وبقيت على تكريس قطرية الأنظمة في أطر التجزئة ٠ وظلت سوريا تطالب بمضاهاتها بجامعة للشعوب تخلع أطر

التجزئة وتقتلع الحدود الفاصلة، وتنزع عن الأنظمة قطريتها لتأخذ أسباب الوحدة القومية الصحيحة ٠

وفى الطريق السورى للوحدة، يمكن أن نميز بين حقبتين تاريخيتين؛ حقبة الناصرية والنهوض الناصرى والثورة الناصرية كثورة للقومية العربية، وحقبة ما قبل الناصرية ٠

فالحقبة الأولى فى مسيرة نضال الأمة من أجل الاستقلال والوحدة هى تلك التى تعود بنا إلى بدايات حركة القومية العربية المنطلقة من المشرق العربى وسوريا، والتى سارت إلى "الثورة العربية الكبرى" ثورة الشريف حسين عام ١٩١٦، متطلعة إلى إقامة دولة عربية موحدة للأمة، والتى بانكسارها أمام المشروع الاستعمارى، تكرس نظاماً شرق أوسطى للتجزئة والهيمنة الاستعمارية، والذى حمل فى طياته وعد بلفور وإقامة الكيان الصهيونى، استكمالاً لمقومات ذلك النظام الشرق أوسطى للسيطرة بقيام "إسرائيل"، وسلباً للوجود العربى واستنزافاً لطاقات النضال العربى على طريق الوحدة ٠

ثم تأتى الحقبة الناصرية للنهوض العربى منذ أن انتقل عبد الناصر بثورة ٢٣ يوليو من طورها الوطنى الأول لتصبح ثورة للقومية العربية كلها ووحدة الأمة، والتى حققت اختراقات كبيرة لذلك النظام الشرق أوسطى سالف الذكر فى معارك متلاحقة، وانتصارات لثورات الشعوب، وصارت قضية الوحدة العربية والتقدم على طريقها من شعارات النضال اليومى لحركة شعوب الأمة، وبالثورة صارت مصر قاعدة حصينة للقومية العربية، ودولة كل الأمة العربية وقضاياها ٠ إنها الحقبة التى بلغت عنفوانها القومى حين حققت وحدة مصر وسوريا فى جمهورية عربية متحدة، ولتبقى مصر بعد الانفصال جمهورية عربية متحدة، تقود معارك الأمة وتدفع على طريق وحدتها ٠

ما قبل الناصرية ومصر عبد الناصر :

إن تطلع الشعب العربى فى سوريا بأشواقه الوحدوية باتجاه مصر هوى قديم ٠ فدور مصر الكبير فى النهوض بقوة الأمة وتوحيد قواها فى مواجهة الحملات الكبرى ـ من صليبية وتترية ـ التى شنت ضد وجود الأمة، ومصر التى كانت موئل النهضة الأولى فى العالم العربى، كانت هناك دائماً كتلة شعبية واجتماعية متماسكة، ومحط أنظار الأمة ومرجعية ثقافية وموئلا لمثقفيها ٠ فليس

منذ أن تحررت سوريا من الانتداب الفرنسى وحصلت على استقلالها الكامل تطلعت إلى مصر فحسب، بل كان ذلك فى تطلعات حركة القومية العربية وطلائعها الأولى ومنظماتها السرية والعلنية التى تدافعت من بلاد الشام، فقد تحركت هى أيضاً باتجاه مصر منذ أن تطلعت إلى الاستقلال والانسلاخ عن الإمبراطورية العثمانية، ولقد أكد ساطع الحصرى فى كتابه" محاضرات عن نشوء القومية العربية " وجود تلك الجماعات من المثقفين العرب فى العهد العثمانى التى كانت تتجه بقلوبها وأفكارها إلى مصر، تنتظر منها أن تتزعم الحركة العربية، ولقد كان ساطع الحصرى نفسه من تلك الطلائع، ثم إن فصائل تلك الحركة ضمت فى بعض منها قادة مصريين برز بينهم عزيز المصرى، كما كانت تجد لها مراكز وجمعيات فى مصر ذاتها، ولكن مصر كانت محتجزة وراء خطوط جيوش "الحماية البريطانية"، فتحولت عنها التطلعات السورية الوحدوية إلى مراكز أخرى،

ومن غير أن نأتى على سيرة حركة القومية العربية وتشكيلاتها النخبوية المتدافعة من سوريا، فهى فى حركتها كانت تتطلع إلى عملية مزدوجة؛ فيها الانفكاك عن الإمبراطورية العثمانية بحركة استقلالية، وإقامة دولة عربية شرقية موحدة تضم ولايات الهلال الخصيب (بلاد الشام والعراق) والجزيرة العربية، ولكن الطريق إلى إنجاز مهمات تلك العملية الاستقلالية والوحدوية لم تكن محددة المعالم فى النهج الاستراتيجى لتلك الحركة،

فظروف الحرب العالمية الأولى التى صار المشرق العربى ساحة من ساحاتها الأساسية، وتشابك علاقات العديد من القيادات العربية مع التحالف الغربى، وبخاصة بريطانيا،ذهبت بآمال الحركة العربية الوحدوية باتجاه الحجاز وقيادة والى مكة الشريف حسين وأولاده، وانخرط الجميع فى حركة "الثورة العربية الكبرى" التى حكمت مسيرتها التوجهات البريطانية ووعودها للدولة العربية حسب اتفاقات "حسين - ماكماهون"، كما تحكمت فيها نهاية التواطؤات الاستعمارية الغربية، فالقوى العربية المتحركة لإخراج القوى التركية من الحجاز والأراضى الشامية وجدت نفسها أمام تحدٍ كبير عندما كشفت الثورة البلشفية التى قامت عام ١٩١٧ عن أسرار الاتفاقات الفرنسية/البريطانية لتقاسم المنطقة وإقامة كيان صهيونى وفقاً لخارطة سايكس بيكو ووعد بلفور، وعندما افتضحت نوايا الدول الاستعمارية، بينما جيش "الثورة العربية" مشتبك فى أكثر من موقع،استحث القادة القوميون الذين انضموا إلى الجيش الذى على رأسه الأمير فيصل بن الحسين، حثوا خطواته واندفعوا به نحو دمشق ليدخلوها قبل

الجيش البريطاني بقيادة اللنبي، معولين على أن تحرير دمشق واستخلاص عاصمة الأمويين من أيدى الأتراك، بقواهم العربية الذاتية، يؤكد حقهم فى إقامة دولة عربية مستقلة من هذه العاصمة٠

دخلت طلائع القوات العربية دمشق محررة فى ٣٠ سبتمبر/أيلول، وأعدتها لاستقبال موكب فيصل، الذى دخلها فارساً فى٣ أكتوبر/ تشرين أول٠

إن الذين عاشوا تلك الحقبة ثم عاشوا من بعدها قيام الجمهورية العربية المتحدة ودخول عبد الناصر إلى دمشق، يشيرون إلى أوجه التشابه فى حرارة الاستقبالات الشعبية والآمال الكبرى التى تفجرت فى الحالين٠ توافدت إلى دمشق وتجمعت فيها كل القيادات وفصائل النضال العربى والقومية العربية من بلاد الشام وأرجاء المشرق العربى٠ ومن اليوم الأول شكل فيصل حكومة برئاسة رضا الركابى لتمسك بزمام الأمور وتدير شئون البلاد، "سوريا كلها وكل بلاد الشام"٠ ولكن وفى الوقت الذى تمركزت فيه القوات والقيادات العربية فى دمشق، كانت القوات البريطانية قد وضعت يدها على فلسطين وشرقى الأردن والعراق، بينما نزلت الجيوش الفرنسية فى لبنان وامتدت على طول الساحل السورى حتى اسكندرونه وما وراء الاسكندرونه٠

إن الجهود التى بُذلت وتضافرت لإقامة دولة عربية مستقلة وموحدة لعموم سوريا، مستخلصة من براثن السيطرة العثمانية ومن القوى الاستعمارية الغربية الطاغية، كانت ملحمة من الملاحم السياسية والنضالية، منذ إقامة الحكومة الفيصلية الأولى فى ٣أكتوبر/تشرين أول عام ١٩١٨ وحتى سقوطها الأخير بعد حركة ميسلون فى ٢٤ يوليو/تموز ودخول القوات الفرنسية دمشق دخول الفاتحين، ليذهب القائد الفرنسى غورو ويدق بقبضة سيفه على قبر صلاح الدين الأيوبي ويقول: "ها نحن عدنا يا صلاح الدين "

إن تلك الدولة الفيصلية التى قامت فى دمشق ولو أنها حاولت المستحيل فى إطار موازين للقوى وظروف دولية لا تقوى على مغالبتها، فضلاً عن تصوراتها الذاتية، فلقد وقفت عندها وعند تجربتها؛ لما تقدمه من مؤشرات عما كان عليه الإدراك السورى، وإدراك النخب السياسية والثقافية والنضالية القومية فى المشرق العربى، لقضية الأمة واستقلالها ووحدتها وتطلعاتها لإقامة دولة الأمة العربية المستقلة، والتى بقيت تعطى مؤشرات مستقبلية٠

ففيصل الأول عندما ذهب على رأس الوفد العربى إلى مؤتمر السلام فى ٦يونيو/حزيران، وفى خطابه أمام "مجلس العشرة" أكد المطالب العربية انطلاقاً من مبدأ عام هو أنه من حق الشعوب الناطقة بالعربية فى آسيا من ديار بكر

حتى سواحل المحيط الهندى الاستقلال والوحدة٠ ولكن فيصل ذهب بعد ذلك بمهمة إنقاذ ما يمكن إنقاذه لإقامة "دولة عربية سورية" من دمشق، ولكن الصورة الأوضح لمعالم الوعى القومى الذى كان فى سوريا للوحدة ودولة الأمة، جاءت فى الصيغة التى قام عليها "المؤتمر السورى العام" كمجلس تأسيسى منتخب، والذى ضم ممثلين لمختلف فصائل "الثورة" والحركات العربية، والذى تشكلت من خلاله تيارات وأحزاب سياسية متعددة، وفيما جاءت عليه قرارات ذلك المؤتمر فى جلساته التى عقدت فى شهر يونيو/حزيران عام ١٩١٩ فى "النادى العربى" بدمشق والتى جاءت تعبيراً عن مطالب قوى الأمة وتطلعاتها وتعاملها مع الظروف الدولية المحيطة بها.

ولقد سجل المؤتمر فى قراراته إبلاغ احتجاجه واعتراضه على ما جاء فى ميثاق عصبة الأمم حين وضع سوريا فى عداد الأمم المحتاجة إلى الانتداب٠ وأكد المؤتمرون استقلال سوريا التام (سوريا الطبيعية) وفى إطار وحدة عربية مستقلة، دون أى حماية أو وصاية، بل مجرد استعانة فنية واقتصادية بالدول الغربية٠ وأن تقوم الدولة ويقوم الحكم على أساس البرلمانية واللامركزية، مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الاقليات وتأمين المساواة بين المواطنين جميعاً، كما قرر أن يتوج فيصل ملكاً على البلاد السورية بأجمعها، وأن يقيم حكومة ملكية شورية مسئولة أمام الأمة٠ وأعلن المؤتمر عن احتجاجه على كل معاهدة سرية لتجزئة سوريا، وكل وعد يرمى إلى قيام كيان للصهيونية فى فلسطين، كما أكد احترام الوضع الخاص بلبنان، ولكنه أكد فى الوقت ذاته ضرورة تحقيق المطالب ذاتها بالنسبة للعراق من غير أن تقوم فواصل أو حواجز اقتصادية بين البلدين، مع التأكيد على أن استقلال سوريا يبقى حجر الزاوية لاستقلال البلاد العربية، وهذا ما سمى وقتها ببرنامج دمشق؛ البرنامج الذى جاءت لتطويه ثم لتطوى كل تلك التطلعات الوحدوية الحملة الفرنسية، لتجزأ سوريا الطبيعية وتقسم حسب خارطة اتفاق سايكس بيكو، بل وأكثر٠ وليؤخذ منها بعد ذلك ويقتطع ما يقتطع، ثم ليمتد التقسيم والتجزئة إلى داخلها بتدابير سلطات الانتداب الفرنسى٠

لقد أدت الحرب العالمية الأولى وتصفية تركة الإمبراطورية العثمانية وتقاسمها بين الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا، إلى تكريس نظام شرق أوسطى تجزيئى ومسيطر عليه٠ فبعد أن جرى عزل مصر منذ الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢، وبعد إسقاط احتمالات قيام دولة عربية موحدة ومستقلة فى المشرق العربى، أخضعت المنطقة لقيود التجزئة المتحكم فيها استعمارياً،

قطعاً لطريق التحرر والنهوض والوحدة للأمة العربية. والحرب العالمية الثانية وإن فتحت الطريق أمام عملية خلع الاستعمار القديم في العالم، فلقد حرصت القوى الإمبريالية الغربية بقديمها وجديدها على تكريس النظام الشرق أوسطى، كنظام يقوم على التجزئة للتمكن من إخضاعه لنفوذها. ولقد أرادت تعزيزه وتكريسه بإقامة الكيان الصهيوني في قلبه. وهذا النظام الشرق أوسطى العتيق لم يجر اختراقه وتخطى قيوده - بعد كل نضالات شعوب المنطقة على طريق الاستقلال الوطني - إلا بعد قيام الثورة الناصرية في مصر، واقتلاع أسوار العزلة عن مصر، وبعد تأميم القنال وكسب حرب السويس وكسر أطواق الأحلاف والقواعد العسكرية الأجنبية من حلف بغداد إلى مبدأ أيزنهاور، وبعد مد جسور الوحدة بين مصر وسوريا من فوق حواجز التجزئة.

بعضهم يقيم مقارنة بين معركة التل الكبير التي أسقطت ثورة وطنية مصرية وفتحت الطريق للاحتلال البريطاني لمصر، ومعركة ميسلون التي أسقطت أمل قيام وحدة أو دولة عربية موحدة في الشرق، بعد إسقاط كل مشروع "الثورة العربية الكبرى" كما سميت، ولكن مصر بقيت هناك كتلة واحدة وشعباً واحداً ومجتمعاً واحداً، وإن عزلتها عن مشرقها صحراء سيناء والقوات البريطانية المرابطة في قناة السويس، ولكن سوريا أخضعت بعد ميسلون لعملية تقطيع وتوزيع. وبعد أن انطوت على كيانها الشمالي هذا تحت الانتداب أخضعت لعملية تقسيم وفصل من داخلها، وتقسيم مجتمعها وشعبها إلى تقسيمات جغرافية وإثنية وطائفية تجعل منها كيانات متفرقة. ولكن طلائعها وتياراتها الوطنية، وفي كل معارك نضالها وثوراتها التي لم تتوقف ضد الاحتلال، ما كانت تجد سبيلها إلى صيغة وحدتها الوطنية الداخلية إلا من خلال التمسك بهويتها القومية العربية وتطلعاتها الوحدوية.

عند سقوط الدولة الفيصلية العربية في دمشق بعد معركة ميسلون وطرد الملك فيصل من دمشق ووقوع سوريا تحت الاحتلال الفرنسي، انفض الشمل الذي كان يجمع قيادات فصائل القومية العربية وحركة الثورة والوحدة، وتبعثرت في أرجاء الوطن العربي، ولجأ أكثرها إلى العراق ليتجمع من جديد حول الملك فيصل الذي عوضته السلطة البريطانية بعرش بغداد عن عرش دمشق. وما أن حصلت العراق على شئ من الاستقلال، بعد نضالات شعبه وثوراته الوطنية، إلا وأخذ يرتفع صوت القومية العربية ونداءات الوحدة والاستقلال هذه المرة من بغداد. وهنا أخذت الحركة الوطنية السورية وهي

تناضل من أجل الاستقلال، أخذت تتطلع بأفكارها الوحدوية، بل ومدت تنظيماتها السياسية باتجاه بغداد طلباً لمساندتها فى الحصول على استقلالها، كما توجهت بآمالها القومية نحو زعامة الملك فيصل، ثم- وبخاصة- نحو زعامة ابنه الملك غازى الفتى الجسور والمقدام فى تطلعاته الاستقلالية والوحدوية. وتلك حقبة صارت الطلائع الوطنية والقومية فى سوريا تصف فيها دولة العراق بأنها بروسيا العرب، ويتطلعون إلى أن تكون القاعدة والمنطلق لوحدة الأمة كما كانت بروسيا قاعدة ومنطلقاً للوحدة الألمانية.

مات غازى أو قتل غيلة، وكان مأتمه فى دمشق أكبر من مأتمه فى بغداد، وجاءت الحرب، وقامت ثورة رشيد على الكيلانى ومعه الضباط القوميون الأحرار، تطرد الوصى على العرش الموالى، وتتصدى لمواجهة الزحف العسكرى البريطانى على بغداد. وقامت سوريا وهى تحت الانتداب بنصرة العراق. ولكن الثورة انكسرت، وعاد الحكم الموالى والخاضع للنفوذ البريطانى. وانقطع طريق بغداد إلى الاستقلال والوحدة، لتتقدم فيما بعد مشاريع من بغداد لاحتواء سوريا، والتحرك الوحدوى والتقدمى فى سوريا، فى إطار وحدة شكلية مهيمن عليها خارجياً، وفيما طُرح تحت عنوان وحدة الهلال الخصيب من جديد.

لقد أغلقت البوابة الشرقية أمام التطلعات السورية، وخيمت على المنطقة ظروف الحرب العالمية الثانية وما خلفته ظروف تلك الحرب من انشداد سورى نحو الجنوب، ونحو مصر تخصيصاً، فى تواصلها الثقافى وبعثاتها العلمية، وكذلك فى حركة الاقتصاد والأسواق، وفى إطار حركة القوى والجيوش، والتعامل مع تطلعات القوى المنتصرة لإعادة ترتيب أوضاع العالم وأوضاع المنطقة وقامت جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية مقرها القاهرة. ودخلت سوريا عهد استقلالها الوطنى. ولكن المنطقة دخلت بالمقابل عهد إقامة الكيان الصهيونى والحروب العربية الإسرائيلية. وانتهت حقبة ودخلنا حقبة جديدة فى تطلعاتنا القومية الوحدوية. وقامت انقلابات وتصدعت أنظمة وعروش. ثم كانت الثورة، وتقوم مصر عبد الناصر بثورتها على طريق القومية العربية، مادة البصر عبر سينا إلى الأمة وقضايا الأمة، وارتسمت معالم الطريق السورية إلى الوحدة فى تطلعات شعبنا السورى وحركة الشعوب، وهى طريق الثورة والطريق إلى مصر الثورة، وإلى مطلب وحدة مصر وسوريا أولاً طريقاً للمواجهة وطريقاً إلى التقدم العربى ونهوض الأمة.

الوحدة والطريق إلي الوحدة فى الحقبة الناصرية :

أياً ما كانت التقييمات المختلفة التى جاءت لتلك الحقبة من حياة أمتنا العربية، والتى عاشتها تحت أعلام الثورة الناصرية، فإنها تبقى حقبة النهوض البارزة فى هذا العصر لأمتنا، ويبقى عنوانها الكبير "النضال في سبيل تحررها وتقدمها ووحدتها"٠ وتلك تبقى شهادة التاريخ، كما قال جمال عبد الناصر فى آخر كلماته إلى الأمة، شهادة "مبرأة من العقد ومن الأهواء ومن التحزب ومن النسيان"٠

ونحن نسميها حقبة ناصرية، بالنسبة للأمة وشعوب الأمة وحركة القومية العربية عامة، تلك الحقبة من تاريخ نضالنا العربى، التى كان المدخل إليها قيام حركة الضباط الأحرار بثورتهم الوطنية فى٢٣ يوليو ١٩٥٢ ٠ ولكن ناصريتها، أى ثوريتها الحقة كثورة قومية عربية تقدمية، ما برزت وتوضحت إلا عندما أمسك عبد الناصر بزمام الأمور عام ١٩٥٤، وأبعد عن رئاسة الدولة والحكم تلك الواجهات التقليدية والانتقالية، وسد طريق الرجعة والردة، وأخذ يتوجه بخطابه مباشرة إلى الشعب، فى كل القضايا، وليرتفع بالوعى السياسى للشعب٠ وحين أخذ يتوجه بخطابه إلى الأمة وشعوب الأمة، ومنذ أن أطلق صوت مصر الثورة إلى العرب، من إذاعة "صوت العرب"، منادياً: أخى العربى، أرفع رأسك يا أخى وانهض فقد انتهى عهد الاستعباد٠ ومنذ أن أعطى للثورة ولمصر وشعب مصر هويتها القومية العربية الخالصة، وأكد فى كلمة له بمناسبة العيد الثانى للثورة "نحن أمة عربية واحدة، هذا أول الطريق وآخره.."، ولكنه انتظر أن ينجز مهمات الاستقلال الوطنى الكامل لمصر وتوقيع اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس فى أكتوبر عام ١٩٥٤، ليمسك بمشروعه القومي، وليمد لا البصر والفكر وحدهما، وإنما الاهتمام والحركة والعمل إلى المشروع عبر سيناء وما بعد سيناء، ولينطلق بمصر الثورة ورسالتها إلى الدوائر الثلاث لحركتها؛ العربية أولاً ومنها إلى الإسلامية والإفريقية٠ ولينتقل بثورة يوليو من طورها المصرى والوطنى الأول، إلى طورها القومى العربى الأشمل، ولتأخذ مصر الثورة دورها كقاعدة ثابتة ومرتكز لحركة التحرر العربى باسم الأمة، وفى حالات عديدة نيابة عن الأمة كلها، خاضت المعارك والحروب ضد أعداء الأمة، ودفاعاً عن حدودها وحقوقها وأرضها٠

ملاحم كبرى خاضها عبد الناصر، وخاضتها مصر عبد الناصر، من ملحمة تأميم قناة السويس وصد العدوان الثلاثي، إلى ملحمة وحدة القطرين، وإلى إسقاط حلف بغداد والأحلاف الاستعمارية ومبدأ أيزنهاور، كلها معارك خاضها وشعوب الأمة معه. ولقد ساند وأمد كل ثورات شعوب الأمة، من ثورة الجزائر إلى ثورة العراق وثورة اليمن. وكل انتصار كان انتصاراً للأمة ووحدة مصير شعوب الأمة. وصار عبد الناصر بمواقفه هو التعبير عن الأمة كلها وطموحات الأمة، بل وحتى الانكسار في حرب يونيو/حزيران عام ١٩٦٧ صار انكساراً للأمة كلها. ولكن عبد الناصر قدر على النهوض من جديد وبإرادة شعوب الأمة، ليقف في وجه الهزيمة ولإزالة آثار ذلك العدوان على الأمة، كما لم ينهض أحد بمصر وقوة مصر وبتلاحم قوى الأمة معها، لإزالة لطخة الهزيمة عن علم الثورة، وليرفع آثارها عن كاهل الأمة وأرضها. ولكنه قضى قبل أن يبلغ بالأمة ذلك الهدف الذي حدده طريقاً لتستأنف الأمة بعده مسيرتها إلى أهدافها الكبرى وإلى الوحدة. وطويت تلك الحقبة، وهي ما طويت إلا عندما وقف السادات بحركة الجيوش وبقوة الأمة المساندة لحركة الجيوش في حرب أكتوبر/تشرين، كما كان قد رسم وأعد عبد الناصر، لتقف بعد العبور، وليتحول السادات بمصر عن الناصرية وطريق عبد الناصر إلى طريق كامب ديفيد وأمريكا، لتنعكس الأمور ويتحقق الهدف الذي رمى إليه عدوان يونيو/حزيران وكل عدوان على الأمة العربية ووحدة الأمة، في نزع الناصرية عن مصر وعزلها عن أمتها وعن دورها القيادي لأمتها.

تلك هي الصورة التي تشكلت في إدراكنا هنا من سوريا لمصر عبد الناصر، وللدور الذي أخذه عبد الناصر في قيادة الأمة. أنها صورة لم تأت دفعة واحدة ولا دخلت تسللاً، بل هي جاءت عبر عملية نضج سياسي وإنضاج في وعي شعبنا، تقدمت طوراً بعد طور، وعبر مراحل النضال التي خاضها الشعبان في مصر وسوريا، وكان لخطاب عبد الناصر المتوجه مباشرة إلى الشعوب وحركة الشعوب، موضحاً كل موقف وكل خطوة وكل قضية، الدور الكبير. ومن خلال هذا الإدراك صار خيار الشعب السوري لطريق الوحدة مع مصر خياراً ملحاً لا تراجع عنه، ولقد استمر إلحاحه والدفع إليه طول تلك الحقبة الناصرية، وليبقى من بعدها رصيداً لتطلعاتها المستقبلية.

فكيف تشكل وقام ذلك الطريق السوري إلى الوحدة وماذا جاء عليه وتقدم إليه، ليصبح طريق سوريا إلى الوحدة مع مصر عبد الناصر، هو الطريق إلى

تغلبها على مصاعبها وانقساماتها الداخلية، وللوقوف فى وجه الضغوط والمؤامرات الخارجية، التى تتهددها بالإخضاع والاحتواء أو الغزو؟

عندما قامت حركة الضباط الأحرار بالثورة فى مصر ١٩٥٢ كانت سوريا تعيش تحت وطأة الانقلابات العسكرية المتوالية، وكانت تعانى كل ما أنتجه فى المنطقة وداخل المجتمعات العربية انكسار جيوش الأنظمة العربية أمام "العصابات الصهيونية" وقيام الكيان الإسرائيلى، ثم كل ما صارت إليه أحوال المنطقة العربية وما أدخلته عليها القوى الغربية من ترتيبات وتحالفات، بل ومؤامرات لإخضاعها لمصالحها ولمخططاتها فى المواجهة مع الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشيوعى.

فالقوى الوطنية التقدمية والقوى القومية فى سوريا، التى كانت تعيش فى دوامة الصراع الداخلى بين القوى على السلطة، والضغوط والتآمر على سوريا من الخارج، لم تستكشف من البداية حقيقة ثورة ٢٣ يوليو فى مصر ولا حقيقة قيادة عبد الناصر، بل وضعتها فى صف الانقلابات العسكرية التى عانتها وعانت استبداديتها، وحتى بعد أن قدرت تلك القوى على إسقاط نظام أديب الشيشكلى الدكتاتورى العسكرى فى الأشهر الأولى من عام ١٩٥٤ ظلت تتطلع بشكوكها إلى ما يجرى فى مصر، بل وأظهرت تعاطفاً مع تحركات الأحزاب الرجعية والإخوان المسلمين فى نزاعها مع الثورة وقيادة عبد الناصر. ولكن شيئاً فشيئاً أخذت الثورة تتضح، صورة مصر الثورة والتقدم، وصورة قيادة عبد الناصر للثورة وسياسة عبد الناصر.

وهكذا فإن "صوت العرب" الموجه إلى الأمة وشعوب الأمة، وخطاب عبد الناصر الذى يرتفع فى كل مناسبة وطنية أو قومية، ومواقف عبد الناصر الجريئة والقاطعة المعادية للاستعمار والمعادية للرجعية، والتى تسير فى خط التقدم والالتزام بمصالح الطبقات الشعبية، أخذت تشد أنظار وعواطف الشعب السورى نحو مصر وقيادة عبد الناصر، بل ومنذ تلك البداية، فإن تعاطف القواعد الشعبية مع مصر عبد الناصر سبق القيادات السياسية والحكومية، وصار يشكل عاملاً ضاغطاً عليها باستمرار.

وفى عام ١٩٥٥، ومن مطلعه، أخذ صوت عبد الناصر يرتفع عبر المذياع فى الأماكن العامة والمقاهى فى سوريا، ويتجمع الناس ليستمعوا إليه فى كل مناسبة، وصار الدليل، بل وصارت صورة عبد الناصر تتصدر البيوت. وأخذت الرسائل والوفود الشعبية تذهب إلى عبد الناصر وإلى لقاء عبد الناصر، قبل أن يذهب الرسميون والحكام.

ومنذ بدايات ١٩٥٥، استتبت الأوضاع في سوريا لحكم وطني قام على تحالف برلماني وحزبي عريض للقوى الوطنية والتقدمية، وعلى ميثاق قومي يؤلف بينها. وصار يتطلع في سياسته العربية إلى التآزر والتعاون مع مصر أولاً. وهذا الحكم، على ما كان يتنازع أطرافه من تناقضات، وما كان يحاك حوله ويتجاذب عناصر فيه من مؤامرات تكشفت فيما بعد، فلقد أخذ منهجاً ذا طابع وحدوى تحت الضغط الشعبي العام ومظاهراته ومطالبه، وتحت ضغط القوى القومية الوحدوية من داخله وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي. وهكذا سارت السياسة السورية في خط مواز وواثق الخطوات مع سياسة مصر الثورة، من رفض الأحلاف العسكرية وسياسة الأحلاف الموالية للغرب، والوقوف في وجه إسرائيل والعدوان الإسرائيلي المتحفز، إلى كسر احتكار السلاح والتزود بالسلاح السوفيتي، مع الأخذ بسياسة الحياد الإيجابي والوقوف مع جبهة دول عدم الانحياز.

وفي مواجهة التهديدات الإسرائيلية والاستعمارية والرجعية، أخذ التعاون بين مصر وسوريا صيغة التعاون السياسي والتحالف العسكري والمواثيق الثنائية للدفاع المشترك. واللافت للنظر أن الوفد الحكومي السوري الذي ذهب إلى القاهرة لتوقيع ميثاق الدفاع الثنائي عام ١٩٥٥، طرح أمام عبد الناصر مطلباً سورياً في السير بمشروع لإقامة الوحدة بين مصر وسوريا. ولكن الأمور وقفت عند هذا الطرح. أما الحركة الشعبية في سوريا فلم تتوقف وظلت تضغط.

وفي ١٤ يونيو ١٩٥٦ تشكلت "حكومة قومية" جديدة في سوريا، وصار الإصرار على أن ينص البيان الوزاري المقدم أمام المجلس النيابي صراحة على العمل من أجل تحقيق الاتحاد بين مصر وسوريا، وانهالت البرقيات والضغوط الشعبية والمظاهرات من كل المناطق السورية تطالب. وأعطى المجلس الثقة للوزارة على هذا الأساس، وأقر تشكيل لجنة وزارية لإجراء التفاوض وإعلام مصر بهذا القرار الذي قابله عبد الناصر بالترحاب، ثم جاءت قضية السويس وحرب السويس لتصنع الوحدة في المعركة.

وفي الخطاب التاريخي الذي ألقاه عبد الناصر يوم ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦ في الإسكندرية وأعلن في ختامه تأميم قناة السويس، بدأ بوضع القضية في إطارها القومي - كمعركة للأمة- وقال عبد الناصر: "وفي المواجهة كلنا نعمل من أجل قوميتنا، كلنا نعمل من أجل عروبتنا، وكلنا سندافع من أجل حريتنا وعروبتنا، وسنعمل حتى يمتد الوطن العربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي،

القومية العربية تتقدم وستنتصر وهى تعرف طريقها" ثم أضاف: "وأنا اليوم أتوجه إلى إخوان لنا فى سوريا، لقد قرروا أن يتحدوا معكم اتحاداً سلمياً عزيزاً كريماً لندعم مبادئ الكرامة، ولنرسى سوياً قواعد القومية العربية والوحدة العربية. نرحب بكم أيها الأخوة وسنسير معاً متحدين، بلداً واحداً ورجلاً واحداً، وسنسير معاً لنقيم في ربوع الوطن العربى استقلالاً سياسياً حقيقياً واستقلالاً اقتصادياً حقيقياً..."، وجاء الحدث الذى هز الدنيا، وحرك الأمة وكل شعوب الأمة تطلعاً نحو مصر، كما حرك كل قوى الاستعمار والقوى المعادية للأمة ضد عبد الناصر ومصر عبد الناصر، وما صارت تجسده مصر عبد الناصر كطليعة متقدمة ومقاتلة، لا بالنسبة لحركة التحرر العربى وحدها، بل ولكل حركات التحرر الوطنى فى العالم.

وفى الانتصار لمصر فى معركتها الكبرى كان الشعب السورى فى الطليعة تصميماً والتزاماً بوحدة المصير. ولكن شعوب الأمة كلها تطلعت بنضالها نحو مصر، إنها الوحدة فى المعركة كما أرادها عبد الناصر، معركة الأمة مع أعدائها وفى المقدمة إسرائيل.

تشكلت فى سوريا على الفور بعد التأميم "الهيئة العربية لنصرة مصر"، وفى ١٦ أغسطس/آب أضربت سوريا إضراباً عاماً وقامت مظاهرات كبيرة عمت أرجاء القطر تحت شعارات نصرة مصر ومطالب الوحدة مع مصر. كما استجابت أكثر العواصم العربية للدعوة لهذا الإضراب، بل إن الثورة الجزائرية يومها شنت سبع هجمات لمقاتليها فى وقت واحد ضد مواقع الاستعمار الفرنسى تعبيراً عن تضامنها مع مصر.

بات العدوان على مصر وشيكاً، كما كان هناك تحسب من أن تضرب إسرائيل فى الأردن أو تضرب سوريا. وتحولت اتفاقات الدفاع الثنائية إلى ثلاثية بين مصر وسوريا والأردن لتوحيد جبهاتها فى المواجهة. وفى عشية ٢٩ أكتوبر، بدأت إسرائيل الهجوم من سيناء باتجاه السويس. وفى اليوم التالى جاء الإنذار البريطانى الفرنسى وتكشفت أبعاد العدوان الثلاثى المبيت. ووقف عبد الناصر قوياً ثابت الجأش، ووقف شعب مصر كله وراءه جبهة واحدة يقاتل. ووقفت شعوب الأمة تتطلع إلى مصر، ووقف شعب سوريا يطالب بالمشاركة فى المعركة.

لم يرد عبد الناصر توريط الجيش الأردنى ولا الجيش السورى فى القتال، وفتح جبهاتهما أمام إسرائيل، بعد أن تكشفت أمامه أبعاد العدوان ومراميه. فمطامع إسرائيل فى الأردن لم تكن خافيه، كما كانت قد تكشفت خيوط مؤامرة

كبرى حيكت بالتواطؤ مع أطراف سورية لضرب سوريا فى التوقيت ذاتـه الـذى حدد لغزو مصر ، وطالب عبد الناصر الأردن وسوريا بالترقب والحذر، وحمـل وشعبه عبء الدفاع لا عن مصر وحدها، بل وعن حرية الأمة كلها ،

ولكن الشعب السورى ظل فى تحفز وظـل فـى غليـانٍ يطلـب المشاركة، بـل وتحركت بعض مواقعه من غير أن تنتظـر إذنـاً حكوميـاً بالحركـة ، ففـى اليـوم الثالث للعدوان مثلاً، وعندما أخذت الطائرات البريطانيـة تقصـف محطـة إذاعـة القاهرة وصوت العرب وسكت البث منها لفترة، أخـذت الإذاعـة السـورية علـى الفـور مبادرتـها وارتفـع صوتـها مـن دمشـق يقـول هنـا القـاهرة، وأخـذت تبـث المارشـات العسـكرية، وتذيـع نيابـة عنـها البرقيـات الـواردة وأخبـار المعـارك، وتحث على القتال وعلـى مشـاركة الأمـة ، وذهـب فصيـل مـن الجيـش السـورى بتوجهات مباشرة من المكتب الثانى، فقام مع مجموعة من العمال بنسـف أنـابيب النفـط عنـد ثـلاث محطـات للضـخ، فقطـع كـل سـبيل لإمـداد القـوات البريطانيـة والغرب بـالنفط العراقـى، وأعلـن اتحـاد العمـال مسئوليته عـن الحـادث، وهكـذا وضع الشعب السورى نفسه فى قلب المعركة ،

ومعركة مصر وملحمة بورسعيد عاشتها الأمة وشعوب الأمة كلـها وصـارت تاريخـاً جديـداً للأمـة ، وأثبتـت مصـر أنـها القلعـة الحصينـة بشـعبها وقيادتـها والطليعة المقاتلة للأمة ، انتصرت مصر عبد الناصر، وخرج عبـد النـاصر مـن المعركة بطلاً للأمة ورمزاً لعنفوانها، وصار قائداً لشعوب الأمة كلها تتوجه إليه بأنظارها من غير منازع ، وتأكدت من جديد بالنسبة لسوريا طريقها إلى الوحـدة كما لم تتأكد فى أى فترة مضت : الطريق إلى مصر موئلاً ومرتكـزاً وإلـى عبـد الناصر قائداً ورئيساً ،

انحسـر العـدوان الثلاثـى عـن مصـر بعـد أن فشـل فـى إسـقاط عبـد النـاصر وإسقاط الثورة فى مصـر، وفشـل فـى عـزل مصـر وإبعادهـا عـن قيـادة أمتـها ، فتحـول العـدوان، بعـد أن صـار رباعيـاً بانضمـام الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وطرحـها مبدأ أيزنـهاور لسـد الفـراغ، تحـول باتجـاه سـوريا ولضـرب سـوريا وعزلها عن مصر، وضرب التوجه التقدمى والوحدوى لشعبها، وما يحـرك فـى المنطقة شـعبها ، وعمـد إلـى تحريـك التآمر والمؤامـرات داخلـها، ومحاصرتـها بحلـف بغداد وبتـهديدات قـوات حلـف بغـداد، وقـام الشـعب السـورى بـدوره للمواجهة ، وعندما حشدت الجيوش على الحدود التركيـة والعراقيـة فـى خريـف عام ١٩٥٧، وبات العدوان وشيكاً أرســـل عبد الناصر بقطاعـات مـن الجيـش

المصرى لترابط إلى جانب الجيش السورى وأرفق ذلك بحملة إعلامية تؤكد وقوف مصر فى المعركة مع سوريا٠

كان عبد الناصر، وفى حديث مع "كرانجيا" فى ١٠ مارس/آذار من ذلك العام ١٩٥٧، قد أجاب على سؤال بشأن الوحدة العربية بقوله: "أنا لا أفكر فى أى نوع من الاتحاد الفيدرالى أو التعاقدى أو غيرها من أشكال الوحدة بين الدول العربية، ولكننى أوجه عنايتى أولاً إلى اتحاد أفكارنا وإيماننا بالقومية العربية٠ وقد أثبت التاريخ أن توحيد جبهة العرب كان السبيل إلى نجاحهم فى قهر العدوان عليهم والمحافظة على استقلالهم"٠ وجاء كلام عبد الناصر وقتها فى الرد على ما كانت تثيره القوى المعادية من دعايات تتهم عبد الناصر بالتطلع إلى مد سلطان مصر إلى الجوار وإقامة إمبراطورية له٠ ولكنه وبعد هذا ظل يقول: "لا يمكن أن تقوم هناك وحدة إلا إذا تحققت مقوماتها برابطة قوية لا تنفصم عراها من النواحى الثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية"٠

ولكن الأمور على الجانب السورى، بل وعلى صعيد التحركات الشعبية والبرلمانية للقطرين، لم تعد تقبل الانتظار وصارت تستعجل الخطوات٠ ذهبت وعادت وفود برلمانية ووفود شعبية عديدة إلى مصر للقاء عبد الناصر رافعة مطلب الوحدة واستعجالها٠

وبعد توجيه دعوة من رئاسة المجلس النيابى السورى (أكرم الحورانى) إلى رئيس مجلس الأمة المصرى (عبد اللطيف البغدادى)، جاء إلى سوريا فى ١٦ نوفمبر وفد يضم أربعين عضواً من مجلس الأمة وعلى رأسهم أنور السادات، ونزل الشعب السورى كله مرحباً منادياً بالوحدة وعبد الناصر٠ وعقدت جلسة مشتركة فى البرلمان السورى جلس فيها أعضاء مجلس الأمة على مقاعد النواب إلى جانب السوريين، ورفع على سارية المجلس العلم المصرى إلى جانب السورى، وكانت جموع لا تحصى تحيط بالمجلس هاتفة عندما صدق فى تلك الجلسة على مشروع قرار مشترك بإلزام الحكومتين المصرية والسورية، بالدخول فوراً فى مباحثات لاستكمال أسباب اتحاد البلدين٠ وفى اليوم التالى ومن غير تأجيل، أقر المشروع مجلس الأمة المصرى٠ وبدأت الأمور تتحرك، وظل الشارع السورى يضغط ولا يتوقف، ولكن أعداء الوحدة ومن لا يرون مصالحهم فى تلك الوحدة أخذوا يتحركون أيضاً ويحركون الدسائس٠

منذ اليوم الأول لعام ١٩٥٨ صار الدفع على طريق الوحدة فى الجدول اليومى لحركة القوى والأحداث٠ فبينما كانت قيادات البعث كلها مجتمعة، القيادة القومية والقيادة القطرية للحزب واللجنة البرلمانية، تتدارس صياغة

مشروع لوحدة فيدرالية تجمع مصر وسوريا، ومنفتحة لغيرهما من الأقطار العربية المتحررة، ومشروع دستور لدولة الوحدة، جاء اللواء/ حافظ إسماعيل إلى دمشق لينقل وجهة نظر عبد الناصر فيما يتعلق بالدفع على طريق الوحدة، إلى قيادة الجيش السورى ومجلس ضباطها وإلى وزير الخارجية صلاح الدين البيطار، مطالباً بعدم استعجال الأمور، والاكتفاء فى الوقت الحاضر بتشكيل لجان لمختلف المجالات للبحث والإعداد، قائلاً إن الوصول إلى وحدة سياسية ودستورية يمكن أن يتطلب خمس سنوات من العمل، كما عبر عن التحسب لردود فعل أعداء الوحدة، مما أصبح قصة معروفة وما زال يدور حولها جدال، إلى أن اتخذ عبد الناصر قراره وقامت الوحدة.

لعلنى أسهبت فى سرد تسلسل الأحداث والمواقف التى أوصلت إلى تلك الوحدة، لأمسك منها بمعالم هذا الطريق السورى التى أوصلت إلى الوحدة، والتى تقطعت من بعدها الدروب وتعثرت. إلا أنها تظل تدل سوريا إلى مصر، وتظل تدل مصر إلى سوريا بعد كل ما قام ويقوم من حواجز، وبعد كل ما قام بعد تلك التجربة من محاولات وتجارب.

ولكن الحقبة الناصرية لم تقف عند وحدة عام ١٩٥٨ أو عند انفصالها. بل ظل لها تواصلها وامتدت بعدها، بل وظل لها تواصل فى سوريا، ولدى الحركة الشعبية المتحفزة فى سوريا.

من الوحدة إلي الانفصال الصعب :

فى مذكرة للأستاذ/ حسنين هيكل، سجلها عن لقاء عبد الناصر فى ٢١ نوفمبر عام ١٩٦١ -أى بعد مرور أقل من شهرين على واقعة الانفصال- ينقل عن عبد الناصر قوله: "لقد ثبت أن الوحدة ممكنة. والآن يظهر وغداً سوف يتحقق أكثر أن الانفصال صعب. والآن فإن تركيز العمل العربى يجب أن يكون فى مصر، فمصر يجب أن تصبح بالفعل الدولة النواة فى الوحدة العربية الممكنة. وأن تصبح النموذج الذى يمكن أن يقدم المثل لبقية الأمة. فهى الآن بالتعبير العسكرى القاعدة الحصينة التى يمكن الدفاع عنها والبقاء فيها".

ولقد بقى عبد الناصر فى مصر، ولكنه أبقاها "جمهورية عربية متحدة"، وقام يبنى ويحصن، ولكنها بقيت فى تطلعات الشعب السورى موئل الوحدة ونواتها. وكانت ضربة الانفصال قد أخذت الشعب على حين غرة، ونزل الشعب بكل غضبه إلى الشوارع مستنكراً ويؤكد التمسك بالوحدة. ونزل على

عفويته ومن غير قيادات يدافع، وكان من نقائص حكم الوحدة فى سوريا "الإقليم الشمالى" أنه أخلى الساحة من القيادات السياسية والحزبية. ولقد ظل الانفصال صعباً ولم يقو على الاستقرار، وظل شعار عودة الوحدة وعبد الناصر المحرك للنضال الشعبى الذى لم يتوقف. وعندما قامت "ثورة ٨ مارس/آذار" فى دمشق أبرقت القيادة العسكرية لتلك الثورة إلى عبد الناصر تقول: "لقد ثأرنا للانفصال ومحونا عاره". وأصحاب ٨ مارس/آذار، خلعوا القوى الانفصالية من الحكم لكنهم لم يخلعوا الانفصال ولم يذهبوا بالوحدة إلى مصر، ولم يأتوا بعبد الناصر إلى دمشق. وطرح فى الشارع السياسى شعار الوحدة المدروسة والوحدة الثلاثية التى تجمع سوريا ومصر والعراق، لتعود الوحدة شعاراً ولتبقى شعاراً حتى الآن: نزلت الجماهير الوحدوية الغفيرة إلى الساحات تطالب وتضغط بعد أن لم تجد أمامها طريقة ملموسة ومباشرة تضع هذا الشعار موضع الممارسة.

إن مجريات مباحثات الوحدة الثلاثية التى جرت فى القاهرة بين عبد الناصر والأطراف السورية والعراقية فى مارس/آذار، وإبريل/نيسان عام ١٩٦٣ مسجلة ومنشورة لمن يريد العودة إليها، وهى معروفة أيضاً بمجرياتها والنتائج التى وقفت عندها ثم اختلفت. فلقد كانت هناك أزمة ثقة وما كان عبد الناصر مطمئناً لنيات الآخرين أو صدق تصميمهم الجماعى على السير فى طريق الوحدة. وأزمة الثقة وجدت تعبيرها فى الإعلام، والشارع الشعبى أخذ يتفاعل وينفعل.

وكانت حكومة الثورة المنتصرة فى الجزائر وعلى رأسها أحمد بن بيلا، قد أخذت رصيدها المعنوى الكبير لدى شعوب الأمة، بل وكان لدى الكثيرين تطلع إلى أن يكون لها هى أيضاً مدخلها القريب إلى الوحدة. وفى إبريل/ نيسان ١٩٦٣ جاء وفد رفيع المستوى من الجزائر يجول فى عواصم الأقطار الثلاثة، يستكشف ويسعى إلى تعزيز أواصر الثقة. جاء الوفد برئاسة هوارى بومدين، ومعه وزير خارجيته بوتفليقة إلى دمشق بعد زيارة القاهرة وبغداد، ليجد دمشق تحت وطأة منع التجول، والشوارع خالية إلا من رجال الأمن ومن دبابات الجيش المحيطة بالإذاعة ودوائر الدولة، وعندما عرف أن السلطات لم تجد إلا هذا المنع سبيلاً لقمع الغليان الشعبى والمظاهرات التى لم تهدأ، والمطالبة بالوحدة وعبد الناصر، عندها قال بومدين أمام مجلس قيادة الثورة السورى: "أرى أن الشعب السورى صار مصاباً بمرض الوحدة، ولا يرى علاجاً بدونها...". ولقد وجد وقتها من يرد ويوضح، فالشعب السورى كان قد طعن كثيراً فى تطلعاته وآماله الوحدوية وقد غدر به عند الانفصال. وهو مازال يرى

فى قيادة عبد الناصر ومصر عبد الناصر فرصته التاريخية لاستعادة الوحدة، بل ووحدته الداخلية أيضاً، ولا يريد أن تضيع الفرصة المتاحة اليوم.

وضاعت تلك الفرصة وقام ما يعترض الطريق بين سوريا ومصر، وتحولت أنظار الذين أمسكوا بالسلطة والحكم فى سوريا بتطلعات الوحدة إلى العراق، ولكن الشروخ أو الانقسامات الداخلية فى العراق، شأنها شأن الشروخ التى قامت فى سوريا والصراعات على السلطة، لم تكن تعطى مرتكز وحدة للأمة لا هنا ولا هناك، بل قام بينهما الافتراق ومازال، وبعد كل المحاولات التى جرت بعدها لرأب الصدوع وفتح الحدود. أما التمسك بطريق الوحدة المتوجه بإصرار إلى مصر وعبد الناصر، فقد ظل المبدأ والنهج الذى أخذ به تيار شعبى عريض فى سوريا ما زالت له استمرارية، وبهذا صار لسوريا أيضاً ناصريتها وناصريوها، كما صار أيضاً لأقطار عربية غيرها وشعوبها.

ما كان التلهف للوحدة والإصرار على استعادة الوحدة مع مصر عبدالناصر علة من العلل السياسية لدى الشعب السورى، بل كان التطلع للوحدة فى الإدراك العام لتيار عريض من الشعب، وهو دليل الصحة والحس السليم من حيث إنها الطريق لخلاص الأمة من تخلفها وقصورها، ومن ضعفها أمام أعدائها. وبعد الانفصال صار الإصرار عليها وعلى استعادة الوحدة ملحاً، لكى لا يتكرس ذلك التصور للفشل ولعجز قوى الأمة على التقدم بها من جديد على طريق الوحدة.

فبعد الانفصال وبعد إخفاق مشروع الاتحاد الثلاثى بين مصر وسوريا والعراق، ظل الإصرار الشعبى، أو التيار الشعبى الغالب فى سوريا، على استعادة الوحدة. وقامت محاولات فى هذا السبيل، وتكررت انتفاضات كان لها ضحاياها وقدمت تضحيات كثيرة، وفى هذه المحاولات، كثيراً ما ذهبت المساعى إلى الحصول على تأييد عبد الناصر لها، وإلى الحصول على دعم من مصر، ولكن قضية الوحدة بالنسبة لعبد الناصر لم تعد تحتمل فى تقديراته للأمور أى مغامرة، بينما كل الأعداء يتربصون بها.

ولكن مصر عبد الناصر ظلت المرجعية فى الوحدة بالنسبة للسوريين، تمسكاً بما أكده الرئيس عبد الناصر نفسه فى أول ذكرى أقيمت للوحدة بعد أشهر قليلة من الانفصال حين قال: "ولكن الوحدة مسئولية تاريخية يظل يتحملها شعب مصر بحكم الطاقات والإمكانيات الكامنة فيه...". وقد قال يومها أيضاً: "الوحدة ليست ملك تجربة واحدة، بل هى ملك تاريخ طويل وممتد للمستقبل". والشعب

السورى، برغم الإحباطات وعمليات القمع التى وقفت فى وجه التيار الوحدوى المتوجه نحو مصر، فإنه لم يقنط وظل يحاول ويدفع.

وظل عبد الناصر يحتفل بعيد الوحدة فى ذكراها كل عام، وما انقطع إلا بعد عدوان يونيو/حزيران. وظل يؤكد، وكما قال يوم ٢٢ فبراير عام ١٩٦٧، "أمل الوحدة عزيز وغال بين آمال النضال العربى إن لم يكن أعزها وأغلاها". ولكن وفى الطريق إليه - وكما أكد أيضاً- لا بد من تحقيق آمال أخرى. ثم كان أن ضرب العدو ضربته، ليتقدم مطلب الوحدة فى المعركة من أجل إزالة آثار العدوان. وفى إدارة المعركة التى لم يعد فيها بالنسبة لعبد الناصر من بديل إلا النصر، راح يبنى القوة والمنعة فى مصر، قاعدة أيضاً وقدوة لجمع شمل الأمة فى المعركة، وبذلك ظلت مصر عبد الناصر محركاً لثورية وكفاحية شعوب الأمة.

ففى مايو عام ١٩٦٩ قام "الضباط الأحرار" فى السودان بثورتهم، وتطلعت السودان وشعب السودان إلى التوحيد مع مصر عبد الناصر. وبعد أشهر وفى الفاتح من سبتمبر قام "الضباط الأحرار" فى ليبيا بثورتهم، واندفعوا نحو مصر، ومطلب الوحدة كان وظل على الدوام مطلبهم، أما سوريا فقد ظلت الوحدة مطلب شعبها وشعاراً يطرحه حكامها، أما عبد الناصر فقد ظل تأكيده على وحدة القوة فى المعركة من غير أى عقدة أو تعقيدات تشغل عنها أو تأخذ منها، ومع ذلك فهو لم يحجم عن المبادرة نحو خطوة وحدوية جديدة إذا ما دفعت إليها ظروف هذا القطر أو ذاك، وكضرورة استراتيجية من ضرورات معركة الأمة فى شمولها.

ففى أواخر شهر يونيو/حزيران عام ١٩٧٠، أى ثلاثة أشهر قبل الغياب، وعندما كان عبد الناصر فى زيارته إلى ليبيا والمشاركة فى الاحتفالات بجلاء القوات الأمريكية عن قاعدة هويلس، وجد عبد الناصر نفسه فى لقاء مع قيادة الثورة الليبية مجتمعة، أمام وضع يشابه إلى حد ما ذلك الوضع الذى حوصر به عام ١٩٥٨ مع مجموعة ضباط القيادة السورية، عندما اتخذ قراره بالذهاب إلى الوحدة.

ففى هذه الزيارة جرى التفكير بقيام اتحاد ثلاثى بين كل من ليبيا ومصر وسوريا على أن ينضم إليه السودان إذا ما توافرت الظروف، وكاد عبد الناصر يأتى على الفور إلى دمشق برفقة العقيد القذافى والرئيس السورى نور الدين الآتاسى، ليزف إلى الشعب نبأ الاتحاد الجديد. لكن عبد الناصر توجه إلى

موسكو فى آخر سفرة ومن أجل الإعداد للمعركة، ووضع السوفيت فى الصورة، وتوالت الأحداث الخطيرة، وغاب عبد الناصر عنا فجأة·

أما ذلك المشروع لاتحاد ثلاثى الذى علقته الأحداث، فقد أعيد للتداول والبحث بين الأطراف المعنية عام ١٩٧١، وقام على آثاره ما سمى باتحاد الجمهوريات العربية، ولكنه اتحاد قام بلا رأس ولا روح، وقام كشكل للوحدة من غير توحد، وعندما انفض ذهب وكأنه لم يكن، ولم تحس بحضوره الأمة وشعوبها· وكأن الرأس والروح كانا في قيادة عبد الناصر وفى مصر عبد الناصر، ولم يعد هناك عبد الناصر ولا القيادة البديلة التى تجمّع، ومصر لم تعد مصر التى كانت بعبد الناصر· وطويت الحقبة·

تعقيب

جاسم علوان

إذا كان الدكتور جمال الآتاسى ركز على الناحية السياسية فى ورقته، فإننى أركز على الجيش لأن الجيش كان له دور أساسى ومحورى فى الخمسينيات وكانت له الكلمة الفاصلة في إقامة الوحدة فى نهاية الأمر. أولا سأعطى فكرة مختصرة عن بنية الجيش السورى فى عهد الانتداب، ثم بنية الجيش السورى بعد الاستقلال، ثم المعارك والكفاحات التى عاناها هذا الجيش وحتى قيام الوحدة.

الجيش السورى فى عهد الانتداب :

دخلت فرنسا سوريا بعد معركة ميسلون تنفيذاً لمؤامرة سايكس بيكو المعروفة بقصد الاستعمار، وقال الجنرال غورو قولته المشهورة عند ضريح صلاح الدين الأيوبى "ها قد عدنا يا صلاح الدين". ومن الطبيعى أن يكون الجيش هو الأداة القمعية التى استخدمها فى ترويع المواطنين وتنفيذ حكمه، وكان اختيار كوادر هذا الجيش يعتمد على الولاء المطلق للمستعمر، فاختير أكثر عناصره من الأقليات ليضرب بهم الأكثرية تطبيقاً لمبدأ فرق تسد، ولكن هذه الأقليات تعتبر نفسها جزءاً أصيلاً من الشعب السورى. فإبراهيم هنانو الكردى وصالح العلى العلوى وسلطان الأطرش الدرزى وفارس الخورى المسيحى يعتبرون جميعاً من زعماء سوريا البارزين الذين قاوموا الفرنسيين وثاروا عليهم، ولكن أفراد الجيش الذين اختيروا من النفوس الضعيفة - ويعاملون معاملة العصا والجزرة كانوا من كافة أبناء الشعب- هم الذين يقمعون المظاهرات ويثيرون الإرهاب بين المواطنين ويروعونهم كلما دعت حاجة المستعمر إلى ذلك.

كانت المناصب الإدارية والقيادية والوظائف الحساسة بين الضباط الفرنسيين، وهم وحدهم المؤهلون مدنياً وعسكرياً لشغل مناصبهم، أما الضباط السوريون فكانوا يشغلون مناصب ثانوية فى عهد الانتداب الذى دام ٢٥ عاماً. لم يسمح إلا لضابطين سوريين بدخول كلية أركان حرب، وهما العميدان عبد الله عطفة وعبد الوهاب الحكيم، كما لم يؤخذ من منطقة الفرات والجزيرة سوى ثلاثة ضباط طيلة فترة الانتداب، وهذا لا يعنى أن كل الضباط السوريين الذين خدموا فى الجيش غير وطنيين فى ذلك الزمن، بل أظهر البعض منهم روحاً وطنية عالية عندما دك الجيش الفرنسى المدن السورية بالطيران والمدفعية والدبابات عام ١٩٤٥، فانضم بعض هؤلاء الضباط إلى الصفوف الوطنية قبل أن تتضح النتيجة الحقيقية للمعركة، بينما تورط البعض الآخر فى المذبحة مع الفرنسيين، وهاجر أغلب هؤلاء وعاشوا فى فرنسا عيشة بائسة، نادمين على ما فرطوا فى حق وطنهم وأهلهم.

وعندما ظهرت بوادر الحرب العالمية الثانية اضطرت فرنسا لقبول عدد غير قليل من الشباب السورى فى الكلية الحربية بحمص، من الذين يتمتعون بالكفاءة واللياقة والوطنية، بعد أن أخذت الدولة المستعمرة تعبئ أبناءها فى فرنسا نفسها استعداداً لحرب متوقعة ابتداء من عام ١٩٣٨، فجف المنبع الذى كان يغذى الجيش الفرنسى فى سوريا بالضباط، وكان هؤلاء الضباط السوريون الجدد من أمثال العقيد عدنان المالكى ورفاقه، هم الذين بنى على أكتافهم الجيش السورى كوادره وكيانه بعد الاستقلال على أساس من الروح الوطنية والقيم العربية، وتحملوا الكثير من الجهد والتعب والأخطار، وبدأوا من الصفر، ففرنسا لم تترك شيئا مفيداً إلا أخذته معها، وخربت ما تركته حتى أن الكلية الحربية فى حمص تركت بلا أبواب أو شبابيك، واقتلعت حتى أسلاك مفاتيح الكهرباء وكان عدد الضباط السوريين عند الاستقلال لا يزيد على ٢٥٠ ضابطاً.

أوضاع الجيش السورى بعد الاستقلال :

فى عهد الانتداب كان طلبة المدارس والجامعة السورية هم المحرك لكل العمليات المضادة لفرنسا، فكانوا ينظمون الاضطرابات والمظاهرات، ويوزعون المنشورات التى تندد بالاستعمار، وكانوا يتحملون تبعات كل هذه الأعمال بروح وطنية عالية، وكان الشعب يشاركهم ويشجعهم وسقط منهم

الجرحى والشهداء ودخلوا المعتقلات والسجون، وهذا مما وحد صفوفهم وقوى عزائمهم وسقط فى طريق النضال كثير من الخلافات الطائفية وحتى الحزبية، وكانت طلبات الجميع الاستقلال وجلاء المستعمر وتحويل جيش الاحتلال إلى جيش وطنى، وأضع خطاً أحمر تحت هذا الطلب الأخير، لأنه يفسر الكثير من التوجهات التى طرأت على الجيش السورى فيما بعد، واضطرت فرنسا إلى إعطاء استقلال شكلى أثناء الحرب العالمية الثانية استبقت الجيش والسلطة الحقيقية فى يدها، ولكن بعد أن انتهت الحرب تزايدت الاضطرابات فى كل المدن السورية كما رأينا، وسقط الضحايا، وأجبر الفرنسيون على الجلاء، ولكنهم اشترطوا جلاء كل قوات الحلفاء بما فيها الجيوش الإنجليزية، وكانت فرصة ذهبية استفادت منها سوريا بجلاء كل القوات الأجنبية، وهكذا كانت سوريا أول دولة عربية تحصل على استقلال تام بلا معاهدة ولا جيوش أجنبية وكان ذلك عام ١٩٤٥، وكان لإنجلترا دور فى هذا الإنجاز لأنها كانت تخطط لبسط نفوذها على سوريا بدلاً من فرنسا.

بعد الاستقلال بدأت سوريا فى بناء جيش وطنى، وبدأت أولاً فى بناء الكوادر العسكرية من ضباط وضباط صف، حيث أخذت المدارس الحربية تستقبل الطلاب، وكان أكثر المتحمسين لدخول هذه المدارس هم الطلبة الذين كانوا يتظاهرون فى زمن الاحتلال وينادون بضم الجيش للصفوف الوطنية، وتولى تدريبهم أولئك الضباط الذين اضطرت فرنسا لقبولهم قبل وأثناء الحرب، وكانوا أيضاً مملوئين بالحماس الوطنى والتوجه القومى، وكانت بداية واعدة لخلق جيش وطنى من شباب مثقف وموحد، صقلتهم ورصت صفوفهم المعارك الطويلة ضد الفرنسيين، وفتحت مداركهم على الدسائس التى كان يبيتها الاستعمار لتفريق الصفوف. ونستطيع أن نقول إن الكوادر الجديدة للجيش أصبحت العمود الوطنى للجيش السورى، لاسيما وأن الانقلابات العسكرية ساعدت على تخليص الجيش من القيادات القديمة وأكثرها كان بالياً، وليس غريباً أن تحافظ هذه القيادات الجديدة على استقلال البلاد بكل السبل، وأن تقاوم كل المؤامرات التى تحاول جر سوريا إلى الأحلاف المشبوهة، أو الوحدات المرفوضة.

وإذا كان النظام السورى الجديد قد نجح فى بناء كوادر وطنية للجيش فإنه أخفق فى تسليحه، ورغم أن تجار الأسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية كانوا يجوبون العالم بحثاً عن مشترين فقد امتنعت الحكومة السورية عن الشراء بنصيحة خبيثة من إنجلترا التى كانت تلح على تقوية الأمن الداخلى، وتحذر من

بناء جيش قوى؛ لأن سوريا غير مهددة عسكرياً من أحد، وكان للإنجليز نفوذ قوى في الأوساط السورية، فكانت نصائحهم تجد آذاناً صاغية من قِبل المسئولين السوريين مع ما يعرف عن خبث الإنجليز، وما تبين فيما بعد من دخولهم حتى النخاع في الكيان الصهيونى ولم يكتفوا بذلك فقد نصحوا باستخدام ١٢ دبابة فرنسية كان الفرنسيون قد تركوها لحقارتها، وكلمة (حقارتها) ليست من عندى بل من أحد أساتذة التاريخ العسكرى فى كلية أركان حرب عندما كان يشرح معركة دخول الألمان إلى فرنسا حيث يقول: "كانت الدبابات الألمانية عندما تصطدم بالدبابات الفرنسية لا ترمى عليها، بل تتقدم إلى أن تصل إلى هذه الدبابات - لحقارتها- ثم تصعد عليها فتسحقها بمن فيها". هكذا حكى أستاذ التاريخ العسكرى فى باريس.

كان الجيش السورى كله يحوى ثلاث كتائب مشاة وكتيبة مدفعية، ومع ذلك فهذه الدبابات الأثنتى عشرة الحقيرة -التى أراد الإنجليز تدميرها ورفض الجيش السورى- هى التى قاتلت فى معركة ١٩٤٨، واستطاعت أن تنتصر فيها.

وبعد ثلاث سنوات من الاستقلال دخلت الجيوش العربية فلسطين للمحافظة على هويتها العربية، وكان الجيش السورى ضعيف التسليح والتنظيم والتدريب؛ لأن ثلاث سنوات غير كافية لبناء جيش قوى قادر على القتال، وتحمل الضباط العبء الأكبر فى هذه الحرب، وكانت نسبة الخسائر بينهم كبيرة جداً، ومع ذلك ظل الجيش السورى يحتفظ ببعض الأراضى الفلسطينية بعد وقف القتال وإعلان الهدنة. ومما أثار حفيظة الجيش أن الصحف - بإيعاز من المسئولين- أخذت تشن حملة شرسة عليه لتجعل منه كبش فداء، الأمر الذى أثار الضباط الوطنيين ضمن دوافع أخرى كثيرة لانقلاب حسنى الزعيم الذى تم بيسر وسهولة ولاقى حماساً كبيراً فى الأوساط الشعبية، ثم توالت الانقلابات بعد ذلك، وبدأ الجيش يلعب دوراً رئيسياً فى السياسة وينحو دائماً نحو المحافظة على الاستقلال والدفع فى الاتجاه القومى الصحيح.

طريق الجيش السورى نحو الوحدة :

لا يمكن أن نتبين طريق الجيش السورى نحو الوحدة بغير هذه المقدمة الطويلة. وكان التآمر على سوريا كبيراً من كل الدول المحيطة بها؛ من إسرائيل إلى الأردن، فعراق نورى السعيد، إلى تركيا فلبنان، وكان هذا الأخير المركز الرئيسى للتآمر على سوريا. وكان الجيش بالتنسيق مع الأحزاب القومية والفئات

الوطنية يقف بالمرصاد لكل هذه المؤامرات، وكلفه ذلك كثيراً من التضحيات، ولكنه استطاع أن يحافظ على استقلال الوطن وحريته واتجاهه القومى.

كانت هناك ثلاثة تيارات عربية تعصف فى أجواء السياسة السورية هى التيار الهاشمى والتيار السعودى والتيار المصرى، وكل واحد من هذه التيارات كان يحاول جر سوريا إلى جانبه أو منعها من الوقوع فى أحد الجانبين الآخرين، وكان الجيش هو المستهدف من كل هذه التيارات؛ لأنه كان مفتاح القضية السورية. كانت الإغراءات كثيرة ومتعددة، والأخطار كبيرة وضاغطة ومؤثرة، ولاسيما عندما تخفى وراءها قوى عظمى، ومن ضغط الأحداث والأخطار تشكلت كتلة قوية من ضباط الجيش والقوى والأحزاب الوطنية، وهى وإن لم يكن لها شكل تنظيمى موحد، فإنها كانت تلتقى عند كل حدث هام، وتصحح أو تمنع كل انحراف أو تآمر يريد أن ينتزع سوريا من خطها القومى العربى المستقل. ورغم كل الانقلابات التى وقعت والمؤامرات التى كشفت، أو لم تكشف وما أكثرها، احتفظت سوريا بخطها الوطنى الصحيح.

قامت الثورة فى مصر عام ١٩٥٢ وفرح بها الشعب والجيش السورى فرحاً كبيراً، ولكنها أخذت بتحفظ عندما تعاونت مع أديب الشيشكلى، وعندما أسقط أديب الشيشكلى بقوة الجيش تسلمت الأحزاب السياسية الحكم وعاد الجيش إلى ثكناته بأمل أن يعود البلد إلى الوضع الطبيعى. ومع ذلك فقد زادت حدة المؤامرات، وكانت فى هذه المرة بمشاركة بعض القوى السياسية المشاركة فى الحكم، وتعالت نغمة سوريا الكبرى والهلال الخصيب. وشكلت كتلة عسكرية بزعامة العقيد عدنان المالكى تضم أكثر الضباط الوطنيين والقوميين، وهى النواة الأولى للمجلس العسكرى الذى تشكل فيما بعد كما سنرى، وكانت تنسق مع القوى السياسية والوطنية والقومية بغطاء من الزعيم شكرى شقير رئيس الأركان فى ذلك الوقت.

وفى عام ١٩٥٤ جاء صلاح سالم إلى سوريا واتصل بمجموعة من السياسيين السوريين، ثم دُعى إلى نادى الضباط واجتمع بهذه الكتلة التى ذكرتها، ووقف خطيباً ينادى بالتضامن العربى، وقال بالحرف الواحد "إن مصر تبنى جيشاً قوياً ليكون عوناً لكل البلاد العربية". وكانت هذه الزيارة مفاجأة سارة جداً لنا أن تكون مصر بكل ثقلها وقيادتها الثورية تتجه إلى العروبة، كانت شيئاً لم نكن نحلم به. وأعتقد أن تلك اللحظة هى أول الطريق للجيش السورى نحو الوحدة مع مصر، ثم كثرت الزيارات السرية والعلنية والتنسيق مع

الجيش، إلى أن جاءت المعاهدة العسكرية الثنائية ثم الثلاثية بين مصر وسوريا والأردن.

وفى العدوان الثلاثى كان التطعيم العملى للوحدة فى القتال، إذ بعد ما تبين للرئيس جمال عبد الناصر أبعاد المؤامرة طلب عدم إشراك سوريا والأردن فى المعركة حرصاً عليهما، ولكن كيف تقنع ضباط الجيش السورى بالوقوف مكتوفى الأيدى ومصر تهاجم من قبل ثلاث دول؛ اثنتان منها دولتان عظميان. وكنت رئيساً لأركان الجبهة فى الجولان، وكان همنا الوحيد أن نمنع قطاعات الجبهة - وخاصة المدرعات- من الهجوم من تلقاء نفسها بدون خطة مسبقة. كما أسرع بعض الضباط الاحتياط المسرحين بالمجيء إلى القنيطرة دون استدعاء للالتحاق بالقطاعات التى كانوا فيها أثناء خدمتهم الإلزامية، ويعتقدون أن القيادة لا تعرف عناوينهم، وجاءوا يضعون أنفسهم تحت تصرف قيادة الجبهة.

من جهة أخرى قامت الشعبة الثانية بعمل جليل، كان له أثر حاسم فى قبول إنجلترا وفرنسا وقف إطلاق النار، إذ فجرت بالتنسيق مع عمال النفط خطوط البترول العراقية فتوقف ضخ النفط إلى أوروبا نهائياً، إذ إن قناة السويس كانت مغلقة. ولسوء حظ فرنسا وإنجلترا أن شتاء ذلك العام كان قارساً مما أجبر فرنسا وإنجلترا على الخضوع للضغوط الدولية فأوقفتا القتال. وفى الوقت نفسه شارك بعض الضباط السوريين الذين يتلقون دورات تدريبية فى مصر فى المعركة، واستشهد منهم جول جمال فى إحدى المعارك البحرية. وبالمقابل عندما حشدت تركيا قواتها على الحدود السورية فى عام ١٩٥٧ أخذت إسرائيل تتحرش بالجيش السورى، وكانت العراق والأردن تتوعدان وتهددان، وأرسل الرئيس جمال عبدالناصر قوة رمزية من الجيش المصرى للتمركز فى شمالى سوريا على الحدود التركية لإظهار الدعم العسكرى المصرى للقطر السورى.

لقد كانت الوفود لا تنقطع بين القطرين للتشاور والتنسيق. جاء اللواء حافظ إسماعيل واجتمع مع المجلس العسكرى الذى تشكل بصورة رسمية على مستوى الجيش، وكان يتألف من ٢٤ ضابطاً من العناصر المؤثرة فى الجيش ومن مختلف الأسلحة والقطاعات والمحافظات السورية، وكان يجتمع دورياً أو فى المناسبات الهامة، فاجتمع اللواء حافظ إسماعيل بالمجلس كاملاً، وقال يومها إنه مرسل من قبل الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر، وأن رأيهما إرجاء الوحدة خمس سنوات أخرى؛ لأن اقتصاد البلدين مختلف والحياة السياسية مختلفة والجيش فى مصر لا يتدخل فى السياسة. أراد أن يستمع إلى رأى كل واحد من أعضاء المجلس، وكان الجميع مصرين على قيام الوحدة

الفورية والاندماجية، وقال أحدهم: "أفضل أن أكون جندياً فى جيش الوحدة على أن أكون قائدا للجيش السورى وحده".

مضت فترة غير قصيرة والوفود تتناوب بين البلدين؛ من عسكرية ومدنية، وكلها تنادى بالوحدة أو الاتحاد. وتناهى إلى مسامع الجيش أن بعض السياسيين أسر للرئيس جمال عبد الناصر أنهم يريدون وحدة كاملة ولكن الجيش السورى هو الذى يعارض لأنه يتمتع بمميزات كثيرة يخشى أن يفقدها إذا قامت الوحدة الكاملة، فاجتمع المجلس العسكرى بكامل أعضائه وتقدم بمذكرة لرئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابى ورئيس الوزراء، يوضح فيها رغبته فى إقامة وحدة فورية كاملة مع مصر، ويعتبر كل من يعارض هذه الوحدة مسئولاً أمام الجيش عن موقفه. وقامت لجنة من ١٢ عضواً برئاسة عفيف البزرى قائد الجيش فى ذلك الوقت فوراً بعد انتهاء الاجتماع تحمل هذه المذكرة إلى الرئيس جمال عبد الناصر، وكلفت اللجنة ضباطاً آخرين بحمل نسخ من هذه المذكرة فى الصباح الباكر إلى كلٍ من رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابى ورئيس الوزراء. وسمعت من المرحوم محمود رياض -وكان فى ذلك الوقت سفيراً لمصر فى دمشق - أن رئيس الوزراء المرحوم صبرى العسلى اتصل به وقال له: "إن هذا انقلاب أبيض"، فأجابه محمود رياض "وماله طول عمرك تنادى بالوحدة". ويقال إن صبرى العسلى أقنع شكرى القوتلى - رحمه الله - بالموافقة، فوافق أيضاً. وقيل إن القوتلى هو الذى أرسل العسلى إلى محمود رياض بالرسالة التى حملها إليه.

جمع الرئيس جمال عبد الناصر مجلس قيادة الثورة وعرض عليهم المذكرة وعلق عليها قائلاً إن كل الجهات السياسية فى سوريا كانت تطالب بالوحدة، وها هو الجيش أيضاً يطالب بالوحدة، وكان هناك جدل فى المجلس بطبيعة الحال، ولكن حصلت الموافقة على قيام الوحدة، وقال الرئيس: "على بركة الله"، وقامت الوحدة.

الفصل الثانى

الطريق المصرى نحو الوحدة

المبحث الأول

مصـــر ومفهـــوم الـوحـــدة

جمال سلامة على

اتحدت الأهداف والتحديات لكل من مصر وسوريا حين بزغ فجر الرسالة الإسلامية وحين أظلهما علم دولة واحدة فى عهد الأمويين والعباسيين. واتحدت سوريا ومصر فى عهد صلاح الدين وواجهتا أطماع الصليبيين فى مقدّرات المسلمين وأطماعهم فى بيت المقدس، وواجهت مصر غزوات التتار وحققت انتصاراً ساحقاً عليهم بعد المذابح التى ارتكبوها فى سوريا. كما اتحدت مصر وسوريا فى ظل الحكم المملوكى، إلى أن خضعت مصر وسوريا لحكم الدولة العثمانية، حتى برزت الأفكار والتوجّهات العربية التى كانت تهدف إلى التخلص من السيطرة العثمانية، إلى أن برز شعار الوحدة العربية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، والذى كان يهدف فى بداية الأمر إلى التخلص من التبعية للحكم العثمانى من جهة، ومقاومة الاستعمار الأوروبى ومحاولات التغريب من جهة أخرى. وبالتالى فقد ارتبط هذا الشعار بالدعوة إلى تحقيق الاستقلال والتحرر للشعوب العربية وإقامة حكم عربى مستقل، وقد تركز ذلك بصفة خاصة فى دول المشرق العربى، حيث كان عبد الرحمن الكواكبى من أهم الدعاة لتلك الوحدة. وقد قوبلت هذه الدعوة بمقاومة وتنديد من الجماعات المرتبطة مصالحها بالدولة العثمانية.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى بدأ نشوء كيانات وحكومات فى أقاليم عديدة من الوطن العربى ارتبطت سياسياً وإدارياً بالدول الاستعمارية، وأثمرت

وجود فئات ترتبط مصالحها بتلك الدول، وتتأثر بالتيارات الفكرية الغربية، لذا نجد أن تلك الفئات كانت ترفض فكرة وجود رباط يجمع بين الأقطار العربية، ولم تكن لديها قناعة بذلك. كذلك فقد حال انشغال القادة فى تلك الأقطار بالقضايا الوطنية الداخلية دون التفكير فى القضايا العربية الأخرى، فعلى سبيل المثال لا الحصر، وباستثناء بعض التفاعلات على المستوى غير الحكومى، نجد أنه فى مصر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى قيام الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك صدى مؤثر لفكرة العروبة أو الوحدة على مستوى السياسيين والحكومات المتعاقبة، حيث لم تأخذ تلك الفكرة حيزاً من تفكير القادة السياسيين فى مصر، ويمكن أن نرجع ذلك جزئياً إلى انشغالهم بالقضية الأساسية فى ذلك الوقت، وهى تحقيق الاستقلال الكامل، وكذلك إلى أمور الحكم والسياسة الداخلية والتوازنات التى كانت قائمة فى تلك الفترة.

أما على المستوى غير الرسمى، فإننا نجد هناك دعاوى وأفكاراً تدعو إلى فكرة الوحدة العربية، وذلك من خلال العديد من الدعاة والمفكرين العرب أمثال رشيد رضا وشكيب أرسلان وساطع الحصرى وعبد الرحمن عزام. إلا أن تلك الآراء والأفكار لم تلق صدى على مستوى الحكومات وخاصة فى مصر، وباستثناء الأنشطة غير الرسمية لبعض الجمعيات أو المثقفين إزاء بعض القضايا التى كانت تمس الأقطار العربية مثل نادى الاتحاد العربى الذى أسس فى مصر فى ٢٥مايو١٩٤٢ للدفاع عن قضية سوريا ولبنان، وأصبح له فروع فى بغداد ودمشق وبيروت ويافا، واستمرت تلك الحال حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

وعقب انتهاء تلك الحرب حدث تحول ملحوظ تجاه فكرة الوحدة العربية من قبل الحكومات العربية وخاصة فى مصر، وتمثل ذلك فى فكرة الجامعة العربية، ففى ٢٤ فبراير ١٩٤٣ صرح أنتونى إيدن وزير الخارجية البريطانى بأن "الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة تنشأ بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية أو السياسية بينهم". وفى أعقاب ذلك التصريح ألقى مصطفى النحاس فى ٣١ مارس ١٩٤٣ بياناً أمام مجلس الشيوخ جاء فيه "منذ أن أعلن المستر إيدن تصريحه فكرت فيه طويلاً، ولقد رأيت أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية فى هذا السبيل، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى إليه من آمال، ثم تبذل الحكومة المصرية جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها".

كان نتاج ذلك أن تم إقرار ميثاق جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، والذى مثل تطوراً فى شكل العلاقات العربية، ولكنه لم يكن ليأخذ بعداً ذا عمق أو ثقل نظراً لطبيعة النخب الحاكمة فى ذلك الوقت، والتى تشكل موروثها الثقافى من خلال المدارس الفكرية للدول الاستعمارية.

كان لابد من إحداث تغيير جوهرى حتى يصبح هناك تطور حقيقى فى طبيعة العلاقات العربية، وتمثل ذلك فى الهزيمة التى منيت بها الجيوش العربية عام ١٩٤٨ على يد العصابات الصهيونية، فلقد أبرزت حرب ١٩٤٨ التناقض الحاد فى الواقع العربى؛ لأن الموقف كان يتطلب واقعاً عربياً يحمل حداً أدنى من القدرة على التعبير عن روح اليقظة، وحشد الإمكانيات والاستعداد لمواجهة أخطر تحد تتعرض له الأمة العربية فى العصر الحديث، وهو ما لم يتوافر فى تلك المواجهة بحيث ظهرت الأنظمة العربية بمظهر العجز أمام هذا التحدى المصيرى.

لذلك لم يكن بمستبعد أن تعقب تلك النكبة تطوّرات جذرية على المستوى الاجتماعى والسياسى فى معظم البلدان العربية، وكان من أهمها بروز قيادات جديدة من أبناء الطبقات الفقيرة والوسطى تفرض نفسها على ساحة العمل السياسى، كما فى مصر عقب ثورة ٢٣ يوليو، أو جنباً إلى جنب مع القيادات التقليدية التى كانت تحتكر العمل السياسى، كما حدث فى سوريا فى أعقاب سلسلة الانقلابات التى شهدتها(١).

فقد أعقب قيام ثورة ٢٣ يوليو تطورات مهمة وكبيرة فى السياسة المصرية على المستويين الداخلى والعربى. فعلى المستوى الداخلى نجد أن قادة الثورة - شأنهم فى ذلك شأن أى جماعة جديدة فى الحكم - قد انصب اهتمامهم فى بادئ الأمر على القضايا والأمور الداخلية. أما على المستوى العربى فقد أصبحت فكرة الوحدة والعمل العربى المشترك تأخذ نصيباً مهماً من فكر وعمل قادة الثورة منذ أن تولى عبد الناصر رئاسة مصر، إلا أن ذلك لا يعنى أن الفكرة العربية كانت غائبة عن أذهان قادة الثورة قبل قيامها، ففى كتابه "فلسفة الثورة" يروى عبد الناصر: "أذكر فيما يتعلق بنفسى أن طلائع الوعى العربى بدأت تتسلل إلى تفكيرى وأنا طالب فى المدرسة الثانوية، أخرج مع زملائى فى إضراب عام فى الثانى من شهر نوفمبر من كل سنة احتجاجاً على وعد بلفور الذى منحته بريطانيا لليهود، ومنحتهم به وطناً فى فلسطين اغتصبته ظلماً من أصحابه الشرعيين، وحينها كنت أسائل نفسى فى ذلك الوقت لماذا أخرج فى حماس، ولماذا أغضب لهذه الأرض التى لم أرها؟ ثم بدأ نوع من الفهم يخالج

تفكيرى حول هذا الموضوع لما أصبحت طالباً فى الكلية الحربية، ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعاً فى أعماقى بأن القتال فى فلسطين ليس قتالاً فى أرض غريبة، وليس انسياقاً وراء عاطفة، وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس".

ومما لا شك فيه أن أزمة فلسطين قد بلورت تلك التوجهات القومية لدى عبد الناصر ومجموعة الضباط الأحرار الذين رأوا ألا يظلوا مكتوفى الأيدى أمام هذا التحدى المصيرى، فيورد عبد الناصر فى كتابه كيف أن الضباط الأحرار فى مصر قاموا بالاتصال بإخوانهم فى سوريا من أجل القيام بعمل مشترك لإنقاذ فلسطين؛ حيث لم تكن الحكومة المصرية قد قررت بعد دخول الحرب: "كان حسن إبراهيم قد سافر إلى دمشق، واتصل ببعض ضباط فوزى القاوقجى، وكان القاوقجى يقود قوات التحرير العربية ويستعد لمعركة حاسمة فاصلة فى المنطقة الشمالية من فلسطين، ووضع حسن إبراهيم وعبد اللطيف بغدادى خطة جريئة للقيام بعمل حاسم فى المعركة التى تستعد لها قوات التحرير، وكانت الخطوط البارزة فى تلك الخطة هى أن قوات التحرير العربية لا تملك طيراناً يساعدها فى المعركة ويرجّح النصر إلى كفتها، ولكن من أين لقوات التحرير العربية بالطيران لتحقيق هذا الحلم؟ ولم يتردد حسن إبراهيم وعبد اللطيف البغدادى، وإنما قررا أن يقوم سلاح الطيران المصرى بهذه المهمة(٢)، وكان شعورنا فى اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار أن هذه المخاطر الجريئة لم تكن حباً فى المغامرة ولا رد فعل للعاطفة، إنما كانت وعياً ظاهراً لإيماننا بأن رفح ليست آخر حدود بلادنا وأن نطاق سلامتنا يقتضى منا أن ندافع عن حدود إخواننا الذين شاءت لنا أحكام القدر أن نعيش معهم فى منطقة واحدة". ويذكر عبد الناصر أن الخطة لم تتم لإن الضباط الأحرار لم يتلقوا الإشارة من سوريا، كذلك فقد قضت الظروف بعدها أن تدخل الجيوش العربية فى حرب فلسطين.

لذلك نجد أن المحنة التى تعرض لها العرب عام ١٩٤٨ قد أكدت الرباط والمصير الواحد للأقطار العربية وخاصة فى مصر، كما أكد ذلك عبد الناصر حيث ذكر فى السياق نفسه: "إن ما يعنينى من حرب فلسطين درس عجيب، لقد دخلتها شعوب العرب جميعاً بدرجة واحدة من الحماسة. إذن فهذه الشعوب جميعاً تتشارك فى شعورها وفى تقديرها لحدود سلامتها. ثم خرجت منها هذه الشعوب بنفس المرارة والخيبة. إذن فهى جميعاً كل منها فى بلاده قد تعرضت لنفس العوامل وحكمتها نفس القوى التى ساقتها إلى الهزيمة ونكست رأسها بالذل والعار، ثم هذه قوات إخواننا فى السلاح وفى الوطن الكبير وفى المصلحة المشتركة وفى الدافع الذى جعلنا نهرول إلى أرض فلسطين. هذه هى جيوش

إخواننا جيشاً جيشاً، كلها هى أيضاً محاصرة بفعل الظروف التى تحيط بها، والتى كانت تحيط بحكوماتها. ولما انتهى الحصار وانتهت المعارك فى فلسطين وعدت إلى الوطن كانت المنطقة كلها فى تصورى قد أصبحت كلاً واحداً. وأيدت الحوادث التى جرت بعد ذلك هذا الاعتقاد فى نفسى، كان الحادث يقع فى القاهرة فيقع مثيل له فى دمشق غداً، وفى بيروت وفى عمان وفى بغداد وغيرها. ولقد بدأت بعد أن استقرت كل هذه الحقائق فى نفسى، أومن بكفاح واحد مشترك، وأقول لنفسى: ما دامت المنطقة واحدة وأحوالها واحدة ومشاكلها واحدة ومستقبلها واحداً والعدو واحداً، مهما حاول أن يضع على وجهه من أقنعة مختلفة، فلماذا تتشتت جهودنا؟"٠

لذا فإنه حين استقرت الأمور الداخلية نسبياً فى أعقاب الثورة نجد مصر تتطلع خارج حدودها وتحدد المجال الحيوى لسياستها، ونجد عبد الناصر يؤكد فى كتابه فلسفة الثورة: "لقد مضى عهد العزلة، ولم يعد مفر أمام كل بلد من أن يدير البصر حوله خارج حدود بلاده ليعلم من أين تجيئه التيارات التى تؤثر فيه، ولم يعد هناك مفر أمام كل دولة من أن تجيل البصر حولها تبحث عن وضعها وظروفها فى المكان، وترى ماذا تستطيع أن تفعل فيه؟ وما هو مجالها الحيوى وميدان نشاطها ودورها الإيجابى فى هذا العالم المضطرب؟ وأين هو المكان الذى يجب أن نقوم فيه بهذا الدور؟ وأستعرض ظروفنا وأخرج بمجموعة من الدوائر لا مفر لنا من أن يدور عليها نشاطنا، وأن نحاول الحركة فيه بكل طاقتنا، أيمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا؟ الدائرة منا ونحن منها، امتزج تاريخنا بتاريخها وارتبطت مصالحنا بمصالحها حقيقة وفعلاً وليس مجرد كلام".

وفى لقائه بوفد الشباب السورى واللبنانى فى فبراير ١٩٥٥، يؤكد عبدالناصر الروح العربية لمصر حيث يقول: "هناك نظرية خاطئة من أساسها تقول إنه توجد فى مصر روح غربية، وهذا وهم خاطئ، وقد لمستم عدم صحته فى زيارتكم لنا، وإنى وأنا شاب كانت تنعكس روحى دائماً تجاه العرب وليس تجاه أوروبا بالمرة. وشئ آخر أريد أن نتبينه فى هذا الوقت، وهو أن مصدر قوتنا هى قوميتنا".

وفيما يتعلق بربط الثورة المصرية بتحقيق أهداف وآمال الأمة العربية أعلن عبد الناصر فى خطابه الذى ألقاه بالجامع الأزهر فى ٢٢ يوليو ١٩٥٤ احتفالاً بالعيد الثانى للثورة: "إن هدف حكومة الثورة أن يكون العرب أمة متحدة يتعاون أبناؤها على الخير المشترك". أيضاً يؤكد عبد الناصر الأهداف القومية للثورة:

"نحن حينما قمنا بهذه الثورة لم نكن نبغى عزة مصر وحدها، لكنا كنا نبغى عزة العرب جميعاً، وقوتهم وكرامتهم جميعاً ". ويتضح ذلك أيضاً من قوله: "إذا كنا والله قد قمنا بثورة تدعو إلى التحرير، تدعو إلى الاستقلال، فالمقصود أن نتحرر داخلياً وخارجياً، ويكون لنا كيان، ويكون لنا تأثير على المحيط حولنا".
وفى هذا السياق أيضاً يؤكد عبد الناصر: "كانت مصر تحت سيطرة بريطانيا تبتعد عن العرب، وكانت مصر تحت سيطرة الاستعمار البريطانى تبتعد عن القومية العربية، فهل كان هذا فى مصلحة مصر؟ وهل كان هذا فى مصلحة العرب جميعاً؟ إننا حينما نادينا بأننا جزء من الأمة العربية أحسسنا بأن هذا عمل ينبثق من مصلحتنا جميعاً، مصلحة سوريا ومصلحة مصر ومصلحة كل دولة عربية". كما يؤكد ذلك أيضاً من خلال قوله "اليوم أيها المواطنون نحن نعلن عن عروبتنا الحقيقية، ونعلن تماسكنا مع العرب جميعاً، كانوا يقولون لنا فى مصر مالكم وما للعرب وكانوا يقولون للبلاد الأخرى مالكم وما لمصر؟، ولكننا اليوم بعد أن تنبهنا وبعد أن انتصرنا فى ثورتنا، نعلن أننا نتكاتف مع العرب جميعا من المحيط الأطلسى إلى الخليج العربى".

مما سبق يتضح أن ثورة يوليو قد أرست دعائم جديدة للعمل العربى المشترك، وبعثت روحاً جديدة فى هذا المجال بعد سنوات من غياب التوجّه القومى العربى فى مصر نتيجة للظروف الداخلية التى كانت تمر بها مصر.

المبحث الثانى

مصـــر والطـريـــق إلــى الجمهورية العربية المتحدة

فى ٢٧ يوليو عام ١٩٥٤ وقعت مصر بالأحرف الأولى على اتفاقية الجلاء، وفى ١٩ أكتوبر من العام نفسه أصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول. وقبيل توقيع هذه الاتفاقية، كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تخططان لرسم سياسة جديدة للشرق الأوسط، وذلك من خلال إنشاء حلف عسكرى يربط دول الشرق الأوسط بالغرب، وخاصة مصر، والتى كانت تتفاوض مع بريطانيا من أجل تحقيق جلاء القوات البريطانية عن أراضيها. وقد كان رئيس الوزراء العراقى نورى السعيد من أشد المتحمسين لهذا المشروع البريطانى، إلا أن عبد الناصر قد أعلن رفضه للمشروع، ودعا الدول العربية إلى تقوية ميثاق التضامن الجماعى فى إطار جامعة الدول العربية بدلاً من ذلك، وأوفد صلاح سالم إلى العراق لحث الحكومة العراقية على عدم الانضمام لأى معاهدات ضد مصالح الأمة العربية. ثم أعقب ذلك بأن دعا نورى السعيد إلى زيارة مصر لبحث سبل تقوية ميثاق التضامن الجماعى فى إطار الجامعة العربية، إلا أنه اصطدم بموقف نورى السعيد الذى كان يرى أن الأمن العربى لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التحالف مع الدول الكبرى. لذا لم يكن هناك مفر أمام مصر من مهاجمة الموقف العراقى؛ حتى لا تشترك دول أخرى فى هذا الرأى، وقد كانت السعودية من أهم الدول المؤيدة حين ذاك للموقف المصرى نتيجة للعداء بين أسرة آل سعود والبيت الهاشمى فى العراق.

وفى ١٢ يناير ١٩٥٥ أعلن نورى السعيد أن العراق و تركيا سوف توقعان على عقد معاهدة دفاعية بينهما، ودعا الدول العربية إلى الانضمام إلى تلك

المعاهدة. على إثر ذلك الإعلان دعا عبد الناصر إلى عقد اجتماع على مستوى القمة لملوك ورؤساء الدول العربية لبحث التحديات التى تواجه العرب والضغط على نورى السعيد لعدم توقيع تلك الاتفاقية. وفى هذا الاجتماع لم يستطع عبدالناصر الخروج بموقف واحد لإدانة العمل العراقى؛ نظراً لموقف الوفد الأردنى واللبنانى والسورى، الذى كان يرأسه رئيس الوزراء فارس الخورى، الذى كان يميل إلى الارتباط بالعراق فى مشروع الهلال الخصيب.

وفى ٢٤ فبراير ١٩٥٥ وقعت كل من العراق وتركيا على اتفاقية الدفاع المشترك بينهما، وأطلق عليه اسم حلف بغداد، وقد انضمت إليه بريطانيا رسمياً فى الخامس من إبريل ١٩٥٥ كما انضمت إليه باكستان و إيران لاحقاً.

فى أعقاب سقوط حكومة فارس الخورى أوفد عبد الناصر صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الإرشاد القومى فى زيارة إلى كل من الأردن ولبنان وسوريا بهدف التنسيق من أجل مواجهة الحلف التركى العراقى، حيث وصل إلى سوريا فى ٢٦ فبراير ١٩٥٥، واستقبل هناك استقبالاً رسمياً وشعبياً حماسياً. وفى ختام الزيارة صدر فى ٢مارس ١٩٥٥ بيان مشترك، أعلن فيه اتفاق الحكومة المصرية والسورية على الأسس التالية:-

١- عدم الانضمام إلى الحلف التركى العراقى أو أية أحلاف.

٢- إقامة منظمة دفاع وتأسيس قيادة عسكرية مشتركة.

٣- دعم التعاون الاقتصادى وتأليف مجلس اقتصادى عربى.

ولقد كانت تلك الزيارة التى قام بها صلاح سالم بداية لوضع إطار جديد للعلاقات المصرية السورية، ففى ٨ أغسطس ١٩٥٥ أجريت انتخابات الرئاسة فى سوريا وفاز فيها شكرى القوتلى، وفى ٦ سبتمبر ١٩٥٥ نصب القوتلى رئيساً للجمهورية خلفاً لهاشم الآتاسى. وقد قوبل ذلك بارتياح من كل من مصر والسعودية. فقد كانت مصر ترى أن المكانة التى يحظى بها القوتلى فى نفوس السوريين يمكن أن تساهم فى تحقيق الاستقرار الداخلى فى سوريا بعد سلسلة الانقلابات التى شهدتها، وتخفيف حدة الصراع الداخلى الذى كانت تشهده سوريا فى ذلك الوقت(٣)، وما يمكن أن يؤدى إليه ذلك من انضمام سورى فعال للجبهة المقاومة لحلف بغداد. كذلك شعرت السعودية بارتياح لعودة القوتلى نظراً للعلاقات التى كانت تربط القوتلى وأسرته بالمملكة السعودية، والتى استمرت منذ أول انتخاب للقوتلى كرئيس لسوريا فى ١٧ أغسطس ١٩٤٣ حتى انقلاب حسنى الزعيم عليه فى ٢٩ مارس ١٩٤٩.

لذا فقد شهدت تلك الفترة تقارباً مصرياً سورياً وسعودياً أثار حفيظة الغرب. ففي ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥ وقعت كل من مصر وسوريا على اتفاقية الدفاع المشترك، وفى ٢٧ أكتوبر وقعت السعودية مع مصر على اتفاقية دفاع مشترك مماثلة لتلك التى وقعتها مع سوريا.

كان عبد الناصر ينظر إلى تلك الاتفاقيات على أنها الرد العملى على المخاطر الناجمة عن حلف بغداد، فقد كان يرى أن حلف بغداد هو نقطة تحول فى تاريخ الشرق الأوسط، وأن جميع الشعوب العربية عارضته واعتبرته استمراراً للسيطرة الأجنبية، وأن اشتراك العراق فى هذا الحلف أدى إلى عقد الاتفاق بين سوريا والمملكة السعودية ومصر لتأمين دفاعهما. وكانت مصر ترى فى مثل هذه الاتفاقيات بين مصر وسوريا والسعودية، سبيلاً من سبل تحقيق الوحدة العربية. وفى هذا السياق يؤكد عبد الناصر: "إن المواثيق الثنائية التى تأخذ طريقها الآن بين الدول العربية من غير إشراك الدول الكبرى فيها تعتبر الحجر الأول فى سبيل الوحدة العربية الخالصة للعروبة وحدها، وهى أيضاً الوسيلة التى تؤمّن الدول العربية على سلامتها دون أن تضيع شخصيتها ودون أن ينتقص استقلالها أو تتأثر مصالحها. إن هذه المواثيق العربية الثنائية وسيلة من وسائل الدفاع، وهى تعزيز للاستقلال، وتأكيد للسيادة، وحصن ضد تلاعب الدول الكبرى بمقدارت الدول الصغرى، وهذا ما أراه بالنسبة للميثاق السورى المصرى".

أما الغرب فقد اعتبر تلك الاتفاقية الموقعّة بين مصر وسوريا بمثابة خروج لعبد الناصر بمصر وسوريا من دائرة النفوذ الغربى فى المنطقة، وتمثل ضغطاً على إسرائيل، وخاصة بعد حصول مصر على صفقة الأسلحة التشيكية الشهيرة فى أعقاب الغارة الإسرائيلية على غزة، وازدياد نشاط الفدائيين العرب داخل العمق الإسرائيلى من الحدود السورية، بعد أن كان مقتصراً على الحدود المصرية. فقد هاجمت مجموعة من الفدائيين فى سوريا مراكب صيد إسرائيلية وأغرقتها فى بحيرة طبرية، وردت إسرائيل على ذلك بالإغارة على الحدود السورية بالقرب من البحيرة مما أسفر عن مصرع ٥٦ سورياً، كذلك وجّهت إسرائيل إنذاراً إلى سوريا بشن هجوم عليها.

وعلى إثر ذلك أعلن عبد الناصر أن مصر سوف ترد بشدة على أى تهديد لأمن سوريا، وأكد: "إننى أقول هذا اليوم، وأقول أيضاً إن مصر التى ارتبطت مع الدول العربية وإن مصر التى أعلنت إنها جزء من الأمة العربية ستقوم بالتزاماتها فى هذا السبيل، وستتعاون مع أى دولة عربية فى صد العدوان وفى

صد الاعتداء. إن مصر اليوم تتجه إلى سوريا، سوريا الشقيقة، سوريا العزيزة التى يوجّهون إليها هذا التهديد.. التهديد بالحرب. أقول لهم، إننا معكم هنا فى مصر قلباً وقالباً، إننا وأنتم رجل واحد. وأقول لهم أيضاً إننا نعتبر أى عدوان على سوريا عدواناً على مصر، وإن مصر جميعاً ستهب بجميع قواتها المسلحة من أجل نجدة أختها سوريا، ومن أجل التعاون معها على صد العدوان ". وفى أعقاب ذلك تزايد نشاط الفدائيين فى قطاع غزة، وعلى أثره شنت إسرائيل فى إبريل ١٩٥٦ غارة أعلنت أنها موجهة إلى قواعد الفدائيين فى غزة، وأسفرت عن مصرع ٦٣ مصرياً وفلسطينياً، مما دعا السكرتير العام للأمم المتحدة "داج همرشولد" لأن يهرع إلى القاهرة وتل أبيب، لتخفيف حدة التوتر.

كانت الولايات المتحدة ترقب تلك التطورات؛ فقد أصبح عبد الناصر بسبب غارات الفدائيين على إسرائيل وهجماته العنيفة ضد حلف بغداد وصفقة الأسلحة التشيكية يسير فى طريق التصادم، ليس مع إسرائيل فحسب، بل أيضاً مع الغرب الذى كان يعتبر حياد عبد الناصر ووجهة نظره حيال الأحلاف بمثابة ستار يخفى وراءه عداء لا يلين لكل مصلحة أمريكية وبريطانية فى الشرق الأوسط، وخاصة بمحاولة عبد الناصر إقناع السعودية لتحذو حذو سوريا فى مواجهة الأحلاف. ففى ١١مارس ١٩٥٦ كان عبد الناصر قد دعا كلاً من الرئيس السورى شكرى القوتلى والملك سعود إلى عقد اجتماع مشترك بين القادة الثلاثة فى مدينة أسوان، صدر فى أعقابه بيان مشترك من القادة الثلاثة تم التأكيد فيه على رفض الأحلاف العسكرية، ورفض الاعتماد على الدول الأجنبية فى الدفاع عن الأراضى العربية، وجاء فيه أن القادة الثلاثة يؤكدون ضرورة تجنيب الأمة العربية مضار الحرب الباردة والبعد عن منازعاتها، مؤكدين أن الدفاع عن العالم العربى يجب أن ينبثق من داخل الأمة العربية خارج نطاق الأحلاف الأجنبية.

وفى مايو ١٩٥٦ تم فى سوريا وضع ميثاق قومى وافق عليه مجلس النواب بالإجماع، يدعو إلى توسيع الاتفاق الثنائى مع مصر فى الشئون الاقتصادية والسياسية والثقافية ليصبح نواة للوحدة العربية الشاملة.

وفى يوليو١٩٥٦ ألقى رئيس الوزراء السورى بياناً أمام مجلس النواب أعلن فيه أن مجلس الوزراء عهد إلى وزير الخارجية بإجراء مفاوضات للاتحاد الفيدرالى بين سوريا ومصر، ولقد قوبل هذا البيان بترحيب شديد من قِبل النواب، وأصدر المجلس بإجماع الآراء القرار الآتى: "إن مجلس النواب السورى تنفيذاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من الدستور التى تنص على أن

الشعب السورى جزء من الأمة العربية يؤيد قرار الحكومة الذى أعلنه رئيس مجلس الوزراء فى هذه الجلسة والذى نصه: إننى أعلن للمجلس الموقر أن الحكومة اتخذت قراراً بإجماع آرائها بتفويض لجنة وزارية لمباشرة المفاوضات مع الشقيقة مصر، توصلاً لتحقيق اتحاد فيدرالى بين قطرينا، على أن يكون هذا الاتحاد مفتوحاً للدول العربية المتحررة الأخرى. وإنى لأرجو الله أن يحقق لنا هذه الخطوة المباركة حتى إذا تم الاتفاق على هذا الاتحاد تقدمنا بمشروعه إلى مجلسكم لإقراره. ويلتمس المجلس أن توفق الحكومة للسير فى هذا الطريق المقدس، وأن تأتينا فى القريب العاجل بالنتيجة التى تنتظرها الشعوب العربية فى جميع أقطارها".

فى مقابل ذلك أعلنت مصر ترحيبها بالبيان السورى، ففى ٦ يوليو ١٩٥٦ أصدر عبد الناصر بياناً جاء فيه: "تلقيت بترحيب بالغ نبأ قرار مجلس نواب سوريا الشقيقة مساء اليوم بإقامة اتحاد بين جمهوريتى مصر وسوريا، ففى تحقيق هذا الاتحاد تحقيق أمنية يهفو إليها كل عربى يؤمن بالقومية العربية ويعمل من أجلها، وقيام الاتحاد بين جمهوريتى مصر وسوريا إنما هو تحقيق للمادة الأولى من دستور جمهورية مصر الذى ينص على أن مصر دولة عربية مستقلة وأن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية، وقد وافق الشعب المصرى بالإجماع على ذلك الدستور(٤). ولا شك فى أن قيام اتحاد بين مصر وسوريا يعتبر خطوة أساسية فى ذلك. نسأل الله أن يوفقنا لإقامة وحدة عربية تضم الدول العربية جميعاً، وتتيح للقومية العربية أن تقوم بدورها الفعال فى المجال الدولى".

وفى خطابه الشهير فى ٢٦ يوليو الذى أعلن فيه تأميم قناة السويس، يؤكد عبد الناصر: "وأنا اليوم أتجه إلى إخوان لنا فى سوريا.. سوريا العزيزة.. سوريا الشقيقة.. لقد قرروا أن يتحدوا معكم اتحاداً سليماً عزيزاً كريماً؛ لندعم سوياً مبادئ الكرامة، ولنرسى سوياً القومية العربية والوحدة العربية. نرحب بكم أيها الأخوة، وسنسير معاً أيها الإخوة متحدين، بلداً واحداً، وقلباً واحداً، ورجلاً واحداً، سنسير معاً متحدين لنرسى مبادئ الكرامة الحقيقية، ونقيم فى ربوع الوطن العربى استقلالاً سياسياً حقيقياً واستقلالاً اقتصادياً حقيقياً ".

على إثر إعلان عبد الناصر تأميمه لشركة قناة السويس بدأ العدوان الثلاثى على مصر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، وجرت فى أعقابه عدة تطورات انتهت بفرض مصر لإرادتها حيث لم يستطع العدو أن يحقق أهدافه، وسقط كل من إيدن فى بريطانيا وجى موليه فى فرنسا.

وفى أعقاب ذلك بدأت السياسة الغربية تجاه مصر تأخذ بعداً جديداً، وذلك بالعمل على ضرب أى توجه عربى نحو مصر، وخاصة بعد أن أصبحت مصر نموذجاً لفرض الإرادة العربية من أجل التحرر، وأضحى عبد الناصر البطل القومى. وكان الطريق إلى ذلك هو بث المخاوف لدى الحكام العرب وتحذيرهم من المد القومى فى بلادهم ومن عبد الناصر، تحت زعم أنه يسعى إلى إنشاء امبراطورية عربية تحت حكم مصر وتحت زعامته. وفى هذا السياق يؤكد أنتونى إيدن فى مذكراته: "لقد أثبت الغرب أنه أبطأ فى الاطلاع على الكتاب الذى وضعه عبد الناصر تحت عنوان "فلسفة الثورة"، تماماً كما كان بطيئاً فى قراءة كتاب "كفاحى" لهتلر، وليس للغرب أى عذر فى عدم الاطلاع على كتاب عبد الناصر هذه المرة؛ لأن الكتاب أقصر من الأول وأقل منه مبالغة. ولكن حكام الشرق قرأوه، و كان الكثير منهم يعتقدون أنه إذا انتصر المصريون دون كبح جماحهم، فإنه سيزداد استعدادهم للغزو والزحف على سوريا والسعودية وبقية البلاد العربية الأخرى؛ لأن عبد الناصر كان يطمع فى ثروة تلك البلاد، بل فى تلك البلاد ذاتها لتكوين إمبراطورية بزعامته. وهكذا كان حكام تلك البلاد يشعرون بأنهم سيخسرون فى النهاية إذا انتصر عبد الناصر، سواء أكانوا يكرسون جهودهم لتحقيق مصالحهم الشخصية، أم لتنفيذ مشروعات لرفع مستوى معيشة شعوبهم"(٥).

كان عبد الناصر يرى فى هذه الدعاية الغربية أسلوباً جديداً من أساليب بث الفرقة بين مصر والبلدان العربية، لذلك نجده يرد على تلك المزاعم بقوله: "إن المستعمرين والصهيونيين يعارضون قيام القومية العربية بادعائهم أننى أعمل لإقامة امبراطورية عربية، ويحاولون التفريق بين العرب بإقامة المعاهدات والأحلاف الاستعمارية". كذلك نجده فى حديثه لمجلة "لوك" الأمريكية يرد على التشكيكات الغربية فيما ورد فى كتابه "فلسفة الثورة"، وذلك عندما سئل عن المقصود مما ورد فى الكتاب: "هدفنا هو أن نبنى العالم العربى فى نطاق عائلة واحدة". وهل يعتبر عبد الناصر نفسه الزعيم المنطقى لهذه العائلة؟ فقد أكد عبد الناصر: "إننى لا أفكر فى نفسى كزعيم للعالم العربى، وإنما الحقيقة أن شعوب العرب تشعر أن ما نفعله فى مصر هو تعبير عن أمانيها جميعاً، وهذا ما كنت أعنيه فى كتابى".

فى أعقاب أزمة السويس بدأت الولايات المتحدة فى رسم سياسة جديدة للشرق الأوسط، تهدف إلى مواجهة الخطر الشيوعى ومواجهة ما أسمته بفراغ النفوذ الذى خلفته أزمة السويس. ففى الخامس من يناير ١٩٥٧، بعث الرئيس

الأمريكى برسالة إلى الكونجرس الأمريكى يطلب منه تفويض الرئيس الأمريكى فى اتخاذ ما يلزم من تدابير للتعاون، ووضع برامج مساعدات عسكرية مع أى دولة من دول الشرق الأوسط أو مع مجموعة من دول المنطقة لمواجهة خطر عدوان مسلح يمكن أن تقوم به أى دولة تسيطر عليها الشيوعية. وفى الخامس من مارس أجاز الكونجرس هذا المشروع، الذى عرف بمشروع أو مبدأ أيزنهاور. وكانت الولايات المتحدة ترى أن هذا المشروع لن يلقى معارضة شديدة من مصر كتلك التى لاقاها حلف بغداد، وخاصة أنها وإن كانت قد رفضت تمويل مشروع السد العالى، فإنها فى الوقت نفسه قد مارست دوراً ما من أجل وقف القتال وانسحاب القوات المعتدية من الأراضى المصرية. إلا أن حقائق الأحداث قد جاءت مخالفة لذلك. فقد قوبل المشروع الأمريكى برفض شديد من مصر وسوريا اللتين رأتا فيه البديل للاستعمار البريطانى والفرنسى. وكان لإعلان الولايات المتحدة فى ٢٣ مارس بأنها ستنضم إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد أثره فى ازدياد حدة الهجوم المصرى على مشروع أيزنهاور. فقد عبر عبد الناصر عن وجهة النظر المصرية فى المشروع ورفضه له بقوله: "إننا لا نستطيع أيها الإخوان أن ننكر موقف أمريكا أثناء العدوان واستنكارها له وموقفها فى الأمم المتحدة، ولكن هذا الموقف تغير، واتضح بعد انسحاب إسرائيل أن هناك خطة بعد فشل بريطانيا لتحقيق الأغراض التى كان يهدف إليها الاستعمار، ولكن بالوسائل السلمية".

كان عبد الناصر يرى أن مشروع أيزنهاور ما هو إلا حلقة فى سلسلة السياسات الأمريكية التى تهدف إلى أن تحول الدول العربية إلى مناطق نفوذ أمريكية؛ بما يحقق المصالح الأمريكية، وتحويل الأنظار عن الخطر الإسرائيلى. وفى ضوء ذلك نجده فى حديثه المنشور فى الأهرام بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٥٨، يحلل أهداف السياسة الخارجية ويلقى الضوء على أبعادها فى الشرق الأوسط، فيقول: "لقد اختبرت السياسة الأمريكية خلال خمس سنوات طويلة، والنتيجة التى وصلت إليها هى أن السياسة تجاه العرب تسعى إلى تحقيق عدة أهداف: تصفية مشكلة إسرائيل على أساس الأمر الواقع. فرض تنظيم دفاعى يخدم المصالح الأمريكية وحدها. الانحياز إلى السياسة الأمريكية بحيث تتحول الدول العربية بالفعل إلى منطقة نفوذ لأمريكا".

ويؤكد عبد الناصر أنه فيما يتعلق بإسرائيل فإن مشروع أيزنهاور يهدف إلى الآتى: تحويل الأنظار عن خطر إسرائيل. خلق أخطار وهمية من بعض العرب على البعض الآخر. إعطاء سلاح لا يخيف إسرائيل إلى بعض الدول العربية.

ربط بعض الدول العربية فى نطاق واحد مع إسرائيل؛ نطاق تقوم فيه أمريكا بدور التوفيق والتنسيق فى جميع النواحى العسكرية، ذلك أن إسرائيل لم تعد فى الحقيقة عدواً لهذا البعض من الدول، بل أصبحت زميلاً له فى حلف. وما مشروع أيزنهاور فى صميمه إلا حلف عسكرى بكل ما ينطوى عليه الحلف من معان؛ ذلك لأنه يشمل النواحى العسكرية، فهو إذن بديل لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الذى رفض عام ١٩٥١، وهو أيضاً تكملة لحلف بغداد، تقصد أن تبعث فيه النبض وتعيد إليه الحياة(٦). لذا لم تر الولايات المتحدة مفراً من مجابهة التوجه المصرى المناهض لسياستها، وذلك من خلال عزل مصر عن حليفيها الأساسيين فى ذلك الوقت، وهما سوريا والسعودية التى كانت قد بدت مترددة فى بادئ الأمر فى قبول مشروع "أيزنهاور"، وذلك بأخذ الملك سعود بعيداً عن عبدالناصر، والقضاء على التيار القومى الذى يدفع سوريا إلى مناهضة السياسة الأمريكية، وذلك عن طريق تدبير الانقلابات من الداخل أو من خلال الغزو والتهديد من الخارج عندما فشلت خطة تدبير الانقلابات. وبينما كانت مصر تخطو بخطى ثابتة نحو تأكيد مكانتها الدولية الجديدة عقب أزمة السويس، وتعمل على تدعيم تلك المكانة فى محيط العلاقات الدولية والعربية نجد أن سوريا ظلت تموج بالتفاعلات السياسية والثورية، وتحيط بها المؤامرات الخارجية من أجل إحداث تغيير يؤدى إلى القضاء على التوجهات القومية التى بدأت تتبلور داخل صفوف الجيش السورى، والتى كانت تتجه بأنظارها وتتطلع نحو القاهرة ، الأمر الذى رأى فيه البعض خطراً يمكن أن يتحقق إذا انجذبت سوريا إلى مصر، وما يمكن أن يترتب عليه من إجهاض للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط.

كانت القاهرة تتابع باهتمام التهديدات الخارجية التى تتعرض لها سوريا. ففى عام ١٩٥٧ تم الكشف عن مؤامرة دبرتها المخابرات الأمريكية تهدف إلى قيام حكومة موالية فى سوريا، وقد اكتشفت فى أعقاب القبض على مسئول بالسفارة الأمريكية فى دمشق على الحدود السورية اللبنانية يحاول تهريب لاجئ سياسى من بيروت إلى سوريا داخل صندوق سيارته، وعلى إثره قامت سوريا بطرد ثلاثة ملحقين بالسفارة الأمريكية (٧).

وفى مارس ١٩٥٧، ظهرت بوادر صراع وأزمة داخل الجيش على إثر محاولة تصفية العناصر ذات التوجهات القومية والمتأثرين بالثورة المصرية، بالإضافة إلى العناصر اليسارية داخل الجيش، ومن أبرزهم العقيد عبد الحميد السراج -رئيس المخابرات فى الجيش السورى وكانت تعرف باسم الشعبة

الثانية- والذى لعب دوراً ألحق ضرراً بالغرب أثناء أزمة السويس. وبالرغم من أن عبد الحميد السراج لم يكن محسوباً على حزب البعث فإن هذه الإجراءات جعلت الضباط البعثيين في الجيش السوري يشعرون بأنها مقدمة لتصفيتهم، فقرروا استباق الأحداث بإعلان تمرد في ٧ مارس حيث أبرق الضباط البعثيون برئاسة مصطفى حمدون إلى القصر الجمهوري ورئاسة الأركان منذرين بالزحف على دمشق واحتلال الإذاعة والقصر الجمهوري ورئاسة الأركان إن لم يتم إلغاء تلك الإجراءات.

قد حقق ذلك التمرد الأهداف التى كان يصبو إليها فقد عقد خالد العظم وزير الدفاع اجتماعاً حضره جميع الضباط الممثلين لكل التوجهات داخل الجيش السوري بمن فيهم مصطفى حمدون عن البعثيين، وأسفر ذلك عن تجميد قرار نقل السراج والضباط الموالين للبعث، وتم تسريح رئيس الأركان توفيق نظام الدين وحل محله اللواء عفيف البزرى الذى كان ذا نزعة ماركسية. وعلى إثر ذلك شنت الولايات المتحدة حملة إعلامية على سوريا متهمة إياها بالدخول فى الحظيرة السوفيتية، وأن هناك غزواً سوفيتياً وشيكاً لسوريا على غرار ما حدث للمجر وتشيكوسلوفاكيا، وأعلنت أن هناك تدفقاً للأسلحة السوفيتية على العناصر الشيوعية التى تسيطر على الجيش تقدر بنحو مائة وخمسين إلى مائتى مليون دولار ٠ وبالرغم من عدم وجود أدلة على صحة تلك الاتهامات الغربية، وذلك باعتراف الولايات المتحدة نفسها - كما أقر بذلك الرئيس الأمريكى أيزنهاور فى مذكراته - فإن تلك الحملة قد أثمرت عن بعث المخاوف فى الدول العربية المجاورة لسوريا وهى العراق والأردن ولبنان وكذلك السعودية.

لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لتوريط نفسها رسمياً فى عمل ضد سوريا، لذا رأت أن يكون هناك عمل مشترك يكون للعراق فيه الدور الأكبر نحو غزو سوريا، على أن تحشد كل من لبنان والأردن وتركيا حشوداً عسكرية على طول الحدود الغربية والجنوبية والشمالية لسوريا بحيث تضطر سوريا إلى توزيع قواتها على تلك الحدود، وبالتالى تكون المهمة الحربية للعراق أمراً يسيراً. وكانت وجهة النظر الأمريكية أن لا تسمح لتركيا بالمبادرة فى العمل؛ لأنها بالرغم من كونها دولة إسلامية، وبالرغم من قدراتها العسكرية التى تفوق قدرة العراق، فإن العرب لهم تجارب مريرة فى التعامل مع تركيا بسبب التاريخ الاستعمارى التركى للمنطقة قبل الحرب العالمية الأولى. وبذلك استقر الأمر على أن تكون المبادرة العسكرية من جانب العراق بدعم من الدول الأخرى. وكانت الولايات المتحدة تراهن على نجاح تلك العملية بأنه لن تكون

هناك معارضة، وأن الظروف تختلف فى هذه الحالة عن حالة العدوان الثلاثى على مصر أثناء أزمة السويس، حيث كانت الدول العربية ترى أن مصر تتصرف فى حدود حقوقها المشروعة، أما فى حالة سوريا فإن هناك دولاً عربية ترى أن غزو سوريا هو عمل دفاعى ضد التغلغل السوفيتى، وخاصة أن الحملة الإعلامية قد ركزت على أنهم يزمعون الرد على عدوان متوقع، وليس القيام بعدوان سافر.

فى إطار ذلك أرسلت الولايات المتحدة فى أغسطس ١٩٥٧ سرب مقاتلات أمريكية من أوروبا الغربية إلى القاعدة الأمريكية فى أضنة التركية، وأعطى الرئيس أيزنهاور أوامره للإسطول السادس بالتوجه إلى شرق البحر المتوسط، وأرسل الرئيس أيزنهاور أيضاً برسالة إلى رئيس الوزراء التركى عدنان مندريس يخطره بأن يبلغ زعماء الأردن والعراق المجتمعين فى استنبول بأن أمريكا تأخذ على عاتقها إرسال الأسلحة المطلوبة للمواجهة ضد سوريا، بالإضافة إلى تعهد الولايات المتحدة بضمان تعويض الخسائر فى أسرع وقت. وفى إطار ذلك أيضاً قامت تركيا بزيادة حشودها على الحدود مع سوريا إلى خمسين ألف جندى.

وكانت الولايات المتحدة تخشى من أن تقدم تركيا على مساندة العراق بعمل مشترك بخلاف الخطة المرسومة، والتى تقضى بأن يقوم العراق وحده فقط بالتوغل فى الأراضى السورية، وخاصة أن رئيس الوزراء التركى عدنان مندريس قد أكد أن الأتراك عازمون على إزالة نظام الحكم السورى إن لم يستطع العراق أن يفعل شيئاً؛ لأن الحكومة التركية تخشى ثورة داخلية إذا فشلت جهودها فى إزالة نظام الحكم السورى؛ لذا فقد عملت الولايات المتحدة من خلال نفوذها على الحصول على ضمانات من تركيا بعدم شن هجوم مباشر على سوريا. كذلك حصلت الولايات المتحدة على ضمانات من إسرائيل بالابتعاد عن المشاركة فى هذا الهجوم، حيث كانت إسرائيل تلح بشدة على أن تقوم الولايات المتحدة بعمل خاطف ومباشر ضد سوريا،

كانت سرعة الأحداث تنذر بعواقب خطيرة على مستقبل سوريا مما دفع بالرئيس السورى شكرى القوتلى إلى أن يهرع إلى مصر للتشاور مع الرئيس عبد الناصر، وصدر فى أعقاب اللقاء بيان من الرئيسين يندد بالمؤامرة الأمريكية على سوريا.

وكان الموقف المصرى حاسماً فى رفض التهديدات الأمريكية لسوريا. ففى السادس والعشرين من أغسطس ١٩٥٧ استدعى الرئيس عبد الناصر السفير

الأمريكى فى القاهرة ريموند هير إلى لقائـه، وأخطـره بأنـه لا يجد مـبرراً لمثل تلك الحملة والتهديدات ضد سوريا، وأنه يريـد أن يوضـح للرئيس أيزنـهاور أن يكون على بينة كاملة من أن مصـر لا تستطيع أن تقف ساكنة إزاء هذه المخـاطر المحيقة بسوريا.

وفند عبد الناصر المزاعـم الأمريكيـة بوقـوع سـوريا فـى حظـيرة الشـيوعية، وأكـد أن أمريكـا تعلـم جيداً أن سـوريا لـم تنحـز إلـى المعسـكر الشــيوعى؛ لأن الولايات المتحدة لديها إمكانيات العلم بحقائق الأوضاع فى سوريا وغير سـوريا، بما يسمح لها بأن تتعرف على كل الدقـائق والتفـاصيل، وليس معقـولاً أن يصـل الخطـأ فـى الحكـم إلـى مثـل هـذه الدرجـة التـى توحـى بـها تصرفـات السياسـة الأمريكيـة، وأنـه لا يمكـن أن تعـزى تلـك الحملـة والتـهديدات الأمريكيـة إلـى السذاجة، أو إلى العصبية الأمريكية التقليدية فى كل ما يتصـل مـن قـرب أو بعـد بالشيوعية، وإنما ذلك يأتى فـى إطـار خطـة أمريكيـة مرسـومة ومدروسـة تنفذ تفصيلياً وبخطوات تعرف مواقع أقدامها، وأن الهدف الحقيقى يأتى ضمن أهداف السياسة الأمريكية للتخفيف عـن إسـرائيل وتحويـل الأنظـار عنـها بمـا يتفـق مـع المصالح السياسية الأمريكية.

وأعلن الرئيس عبد الناصر موقـف مصـر مـن حملـة التـهديدات لسـوريا بـأن أكد: "إن مصـر تقف بجانب سوريا إلى غير حد، وبدون قيد أو شرط وأنـه مـهما تكن تطورات الضغط على سوريا فإن شيئاً واحداً يجب ألا يغيـب عـن الأذهـان، وهـو أن جميع إمكانيـات مصـر السياسية والاقتصاديـة والعسـكرية كلـها تسـند سوريا فى معركتها، بـل معركتنـا نحـن.. معركـة القوميـة العربيـة كلـها". كذلـك أعلن عبـد النـاصر أن وقوفنـا مـع سـوريا هـو إعمـال لاتفاقيـة الدفـاع المشـترك الموقعة بين مصـر وسوريا فـى ٢٠ أكتوبـر ١٩٥٥، حيث أكد علـى أن: "بيننـا وبين سوريا اتفاقية دفـاع مشـترك ضـد أى عـدوان، ونحـن نعتـبر أن أى هجـوم على سوريا هو هجوم موجه ضدنا فـى الوقـت نفسـه، ولذلـك سـتكون مسـاعدتنا لسوريا بكـل الوسـائل، وأن قـوات مصـر جميعـاً سـتكون مشـتركة فـى المعركـة السورية. أما ميدان القتال فإن الظروف وحدها هى التى تحـدد مكانـه". وبـالفعل قامت مصـر فـى منتصـف أكتوبـر بتحريـك بعـض مـن وحداتـها العسـكرية إلـى سـوريا حيث وصلـت إلـى مينـاء اللاذقيـة لتقـف تلـك الوحدات بجـانب القـوات السـورية، ولتؤكـد مصـر بذلـك تصميمـها علـى المسـاندة وخـوض المعركـة مـع سوريا.

وبالرغم من أن القوات والتعزيزات المصرية التى وصلت إلى سوريا لم تكن كافية لمجابهة التهديدات التى تتعرض لها سوريا، فإن وصول طلائع القوات المصرية إلى سوريا قد أحدث دوياً وأثراً قوياً على ساحة الأحداث(٨). فعلى المستوى الشعبى قوبل وصول القوات المصرية بفرحة عارمة من جميع فئات الشعب السورى، وأدى إلى رفع الروح المعنوية وإلهاب حماس السوريين، فقد شعروا بأنهم ليسوا وحدهم فى المعركة، بل إن هناك إخوه لهم يشاركونهم جنباً إلى جنب فى مواجهة التحديات التى تحيق بهم. وتزامن مع ذلك اتهام الرئيس السوفيتى خروتشوف للولايات المتحدة باستفزاز تركيا وتحريضها على الحرب ضد سوريا، وفى ضوء ذلك وجه الاتحاد السوفيتى إنذاراً إلى تركيا بأنه "إذا قامت تركيا بإطلاق نيران المدافع فإن الصواريخ ستطلق فى الجو". وفى المقابل حذر وزير الخارجية الأمريكى فوستر دالاس بأن أى هجوم على تركيا سوف يقابله عمل دفاعى من جانب الولايات المتحدة.

وفى ضوء ذلك التأزم فى الوضع بدأت بوادر الانحلال فى التحالف ضد سوريا، فقد تراجعت العراق عن المشاركة نظراً لعدة اعتبارات أهمها الخلافات بين البيتين الملكيين الهاشميين فى العراق والأردن، علاوة على خوف العراق من فقدان دخله إذا دمرت أنابيب النفط المارة عبر الأراضى السورية، والذى يقدر بنحو ٤٠٠ مليون دولار، وهو نصف مجموع دخل الحكومة العراقية، كذلك إعلان الملك سعود أنه سيندد بأى عدوان على أى بلد عربى بما فى ذلك سوريا. وفى ظل تلك الظروف أصبحت تركيا وحدها فى المواجهة، وبذلك أجهضت الخطة الأمريكية، وانسحبت القوات التركية من الحدود السورية بعد وصول طلائع القوات المصرية إلى سوريا بفترة وجيزة، مما رسخ الشعور لدى السوريين بأهمية الدور الذى لعبته مصر فى الحفاظ على أمن سوريا - فى ضوء تلك الظروف التى فرضت نفسها - والذى من خلاله تم إحباط المخطط الأمريكى التركى. أيضاً كان للتحرك المصرى أثره على الكثيرين من ضباط الجيش السورى وكذلك على السياسيين السوريين؛ بحيث زاد من قناعتهم بأن الوحدة بين البلدين هى السبيل المضمون لتحقيق أمن سوريا فى مواجهة التهديدات الخارجية التى زادت من الانقسامات والتمزق الداخلى، وعزز تلك القناعة ما أصبح يتمتع به الرئيس عبد الناصر من مكانة فى ضوء مواقفه التاريخية؛ بعد كسر احتكار السلاح، ومقاومة الأحلاف، وتأميم قناة السويس، ومناهضة مشروع أيزنهاور، وأخيراً الموقف المصرى تجاه التهديدات الأمريكية والتركية لسوريا؛ لذا فإن الوحدة بين البلدين جاءت فى وقت رأت فيه

سوريا أن مصر هي طوق النجاة الذي يجذبها بعيداً عن تيارات الصراع الداخلي وأعاصير التهديدات الخارجية.

عقب تلك الأزمة قام وفد برلماني من مجلس الأمة المصري برئاسة أنور السادات - وكيل المجلس في ذلك الوقت - بزيارة إلى سوريا في نوفمبر ١٩٥٧ بدعوة من البرلمان السوري، حيث عقد الوفد المصري جلسة مشتركة مع النواب السوريين، أصدروا في ختامها بياناً مشتركاً دعوا فيه إلى قيام اتحاد فيدرالي بين سوريا ومصر. وعلى إثر ذلك سافر وفد نيابي برئاسة إحسان الجابري وعبد الكريم زهور وقابلوا عبد الناصر وعرضوا عليه الوحدة، إلا أن الرئيس عبدالناصر قد أكد لهم أن هذا الموضوع يحتاج إلى الدراسة والتأني، وذكر لهم العراقيل والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين التي يصعب من خلالها تحقيق الوحدة في الوقت الحالي.

لم يقتنع وفد مجلس النواب بما ذكره عبد الناصر؛ فقد كان الجو معبأ في سوريا كلها بنداءات الوحدة، كما أنها قد باتت أملاً مرتقباً من معظم فئات الشعب السوري، كذلك فإن هذا التيار قد انتقل إلى داخل الجيش السوري الذي كانت القوى المستقلة داخله تمثل الكفة الراجحة حتى ذلك التاريخ، والتي بادرت بحماس بالمطالبة بتنفيذ الوحدة فوراً؛ لذا لم تجد القوى الحزبية الأخرى في الجيش - الممثلة للبعثيين والشيوعيين - مفراً من مجاراة هذا التيار الجارف نحو الوحدة مع مصر، بالرغم من أن موقف الشيوعيين كان معارضاً لذلك عندما طرحت هذه الفكرة في بدايتها؛ نظراً لتخوفهم من أن يؤدي ذلك إلى إجهاض نشاطهم في سوريا على غرار ما حدث في مصر، التي عملت على القضاء على نشاط الشيوعيين فيها وملاحقتهم. إلا أنهم داخل الجيش لم يجدوا مفراً من مجاراة التيار والموافقة على فكرة الوحدة؛ لاعتقادهم بأن تلك الفكرة لن تلقى استجابة فورية من عبد الناصر(٩). وأن قيام الوحدة هو عملية شاقة لن تتم بالتلاحق الذي تمت به، وقد تستغرق سنوات طويلة؛ لذلك رأوا من الأفضل عدم معارضتهم، فضلاً على أن تأييدهم لقيام الوحدة سوف يكسبهم شعبية من قبل الشعب السوري وبين الفئات الأخرى من الجيش. أما البعث فقد كان يرى أن التقارب في وجهات النظر والأهداف مع عبدالناصر يمكن أن يساعده على الانفراد بالسلطة في سوريا.

في تلك الأجواء اجتمع مجلس القيادة العسكري للجيش السوري في ديسمبر ١٩٥٧، والذي كان قد تشكل في أعقاب الأزمة مع تركيا والولايات المتحدة، وقرر المجلس بالإجماع الاتصال بالحكومة السورية لتوضيح نواياها الحقيقية

من قيام الوحدة، وتقرير الخطوات العملية التى ينبغى القيام بها، وتوضيح موقف الجيش للحكومة، وإبلاغها برغبة الجيش فى ضرورة الإسراع فى تنفيذ الوحدة. وقد أبلغ قرار المجلس إلى الأحزاب السياسية المختلفة، كما أرسل إلى شكرى القوتلى رئيس الجمهورية وأكرم الحورانى رئيس مجلس النواب.

على الجانب الآخر كان عبد الناصر يرقب الأوضاع الحرجة داخل الجيش السورى الذى انعكست فيه الصراعات السياسية والمناورات بصورة لم يسبق لها مثيل من قبل، وانتقل عامل المزايدة على الوحدة مع مصر ليشكل عنصراً جديداً من عناصر التأزم والانفجار داخل صفوفه. وفى ضوء ذلك أوفد عبد الناصر اللواء حافظ إسماعيل للاجتماع بالمجلس القيادى للجيش السورى؛ لعرض وجهة نظر عبد الناصر فيما يتعلق بالصعوبات والمشكلات التى تواجه الوحدة، والعواقب التى قد تنشأ فى حالة قيامها، والتعرف على وجهات النظر الحقيقية لضباط المجلس، وكانت أهم تلك الصعوبات كما ذكرها حافظ إسماعيل من وجهة نظر عبد الناصر هى الجيش والوضع الاقتصادى والأحزاب. فقد كان الجيش السورى صغير الحجم بمقارنته بالجيش المصرى، كما أن رُتب القيادات الأساسية فى الجيش السورى صغيرة بمقارنتها بالوضع القائم فى القوات المسلحة المصرية، وقد يؤدى إدماج الجيشين إلى بعض الحساسيات إذا ما أعيد تنظيمهما. وكذلك فإن الجيش السورى له اهتمامات سياسية، وهذا قد يخرج على دواعى الانضباط العسكرى.

أما من ناحية الوضع الاقتصادى، فقد ذكر عبد الناصر أنه ينبغى دراسة الأمور الاقتصادية بجدية، ودراسة العواقب التى سوف تنتج عنها بسبب عدم تجانس الوضع الاقتصادى فى كلٍ من البلدين. ومن ناحية الأحزاب لم يرد حافظ إسماعيل أن يشير إلى الأحزاب السياسية فى سوريا، وإنما تحدث عن طبيعة الأحزاب التى كانت قائمة فى مصر قبل الثورة، والمؤامرات التى تعرضت لها مصر من الخارج، والتى وجدت لها صدى داخلياً من بعض القوى السياسية فى ذلك الوقت، وأن قيام الوحدة بين مصر وسوريا يجب أن يؤدى إلى استمرار قوة الثورة فى مصر وليس إضعافها، وذلك فى إشارة منه إلى أن على سوريا التكيف مع ظروف النظام المصرى إذا ما رغبت فى الوحدة مع مصر. وأنهى حافظ إسماعيل حديثه بقوله إن الرئيس يريد أن تكون الأمور واضحة أمامكم قبل الإقدام على أى عمل يتعلق بالوحدة. وبعدها استمع حافظ إسماعيل إلى كل أفراد المجلس العسكرى فرداً فرداً، وكان رأى المستقلين الذين يمثلون أغلبية داخل المجلس العسكرى أن الوحدة أقدر على معالجة مشاكل قيامها والصعوبات

التي قد تعترضها، لذلك ينبغي إقامة الوحدة فوراً والعمل على حل جميع المشكلات في ظلها. أما الحزبيون فلم يريدوا أن يعطوا رأياً قاطعاً قد يؤخذ عليهم، فقد ذكروا أن تلك المشكلات يجب أن تؤخذ في الاعتبار، والوصول إلى أسس لحلها مع الاستمرار في السير في طريق الوحدة، ولم يحددوا ما إذا كانت تقوم الوحدة أولاً أو تحل المشكلات قبل قيامها. وفي نهاية المباحثات أصدر المجلس قراراً ينص على السير قدماً في طريق تنفيذ الوحدة مع مصر، وفي أقصر وقت ممكن، ومنع وضع الوحدة موضع مزايدات أو كسب حزبي وتنزيهها عن هذه المناورات.

وبحلول يناير ١٩٥٨ كانت المناورات والانقسامات قد أخذت طريقها بصورة أكبر داخل الجيش السوري وخاصة بين البعثيين والشيوعيين، وزاد من تأججها اتهام الضباط البعثيين لعفيف البزري قائد الجيش بأنه لا يرغب في الوحدة مع مصر، وأنه غير جاد فيها انعكاساً لموقف الحزب الشيوعي السوري؛ مما أوصل إلى حالة تأزم دعت بعض ضباط الجيش إلى إعلان حالة الاستنفار في وحداتهم.

أمام تلك التداعيات اجتمع المجلس القيادي العسكري في ١١ يناير وقرر التوجه إلى مصر لمقابلة عبد الناصر لإخطاره بقرار الجيش بضرورة قيام الوحدة الفورية، ومطالبة عبد الناصر بالاستجابة لتلك المطالب. ووصل الوفد في منتصف ليل ١١ يناير ١٩٥٨، وفي ١٣ يناير استقبلهم عبد الناصر، وبدأ بقوله إنه أرسل لهم وجهة نظره في موضوع الوحدة، وإن مصر ليست مستعدة لها قبل خمس سنوات، وإنه لا يعرف ما الذي استجد خلال الأسبوعين الأخيرين بما يدعوهم إلى المطالبة بالوحدة الفورية. وبدأ الضباط السوريون يعرضون الموقف الحرج الذي تمر به سوريا والجيش السوري؛ حيث تحدثوا عن حالة الفرقة بينهم وحالة الاستنفار الدائمة في الثكنات؛ لأن كلاً منهم يتوجس حركة مفاجئة من الآخر، وتسلل الشيوعيين إلى الأعصاب الحساسة في سوريا، وعن نشاط خالد بكداش الذي حول حي الأكراد في دمشق إلى قلعة مسلحة لا يمكن الاقتراب منها، وعن الأسلحة التي يجري تهريبها عبر الحدود بواسطة حلف بغداد، وعن الفساد السياسي للشخصيات السياسية في سوريا وتلقيهم الأموال من العواصم العربية والأجنبية. وكان رد عبدالناصر أن الذي سمعه منهم لا يبرر قيام وحدة، وأن كل ذلك يعد أسباباً سلبية تكون عبئاً على الوحدة أكثر مما تكون قوة دافعة لها.

ويروى هيكل فى كتابه "ما الذى جرى فى سوريا" تفاصيل الحوار الذى دار بين عبد الناصر وأعضاء الوفد العسكرى الذين عقبوا على قول عبد الناصر بأن الشعب كله فى سوريا يطلب الوحدة، وأن الوحدة مطلبه الدائم، والوحدة مع مصر بالذات هى التيار الجارف فى سوريا كلها الآن، وأن الناس فى سوريا يحسون أنهم يقبلون وأن مصر تصدهم، ومجلس النواب السورى اتخذ قراراً بالوحدة مع مصر، ولكن مجلس الأمة المصرى لم يستجب، وظل أسابيع طويلة بين التردد والإحجام، ولا يجيب على الإشارة الموجهة إليه من المجلس النيابى السورى، وأن هذا الوضع يجرح الشعور الشعبى فى سوريا. فقال لهم عبد الناصر: إن الوحدة ليست بالعمل السهل، لقد بدأنا الآن بالكاد بعد معارك عنيفة مع الاستعمار نوجه كل طاقتنا لبناء مصر، وأملى أن يكون بناء مصر نموذجاً لنضال باقى الشعوب العربية، وإنى أريد أن نجعل مصر البلد النواة للتطوير العربى، وسيكون لذلك أثره فى تدعيم الدعوة إلى الوحدة عملياً وواقعياً. وقالوا له: تريد أن تعمل لمصر وتترك سوريا التى علقت آمالها على مصر وعليك، إنك بذلك تتخلى عن دعوة القومية العربية كلها من أجل مصر وحدها. فقال لهم: إننى أعرفكم جميعاً، وأعرف حسن مقاصدكم، ولكنى أريد أن أسألكم سؤالاً واحداً: ما هى صفتكم فى الحديث معى فى هذا الأمر وأنتم غير مسئولين سياسياً؟ وهل يعرف شكرى القوتلى أنكم تتحدثون معى فى ذلك كله؟ رد أحد الضباط: سوف نبعث بأمين النافورى إلى شكرى القوتلى يحمل إليه رأى الجيش، وليس أمامه إلا أن يقبل، فهو لا يقدر أن يعارض على الإطلاق أى شئ نطلبه. فما كان من عبد الناصر إلا أن رد على ذلك بقوله: متأسف لا أستطيع أن أقبل هذه الأوضاع، أنا أعرف أنكم تمسكون فى أيديكم بزمام القوة الحقيقية فى سوريا، ولكن من ناحيتى لا أقبل فى مثل هذه الأمور أن أتحدث أو أبحث إلا مع حكومة مسئولة. فطلب أعضاء الوفد مهلة حتى يبعثوا برسول منهم إلى الحكومة لعرض الموقف والعودة بالرأى الرسمى للحكومة.

وفى الثالثة صباحاً فى فجر يوم ١٦ يناير، سلم أمين النافورى مذكرة المجلس إلى الرئيس القوتلى فى منزله، وقد علق على ذلك بقوله: إن هذا انقلاب عسكرى. إلا أن عجلة الأحداث كانت قد سارت ولم يستطع أحد الوقوف فى مسارها، لذا اجتمعت الحكومة السورية برئاسة شكرى القوتلى، وبحضور رئيس الوزراء صبرى العسلى ووزير الخارجية صلاح البيطار، حيث اقترح صبرى العسلى على القوتلى أن يكون سباقاً فى طريق الوحدة بدلاً من تخطى العسكريين له، لذا فقد قرر الوزراء -عدا خالد العظم- إيفاد صلاح البيطار إلى

مصر لإخطار عبد الناصر برغبة الحكومة السورية رسمياً فى إتمام الوحدة بين البلدين. وقد انضم البيطار إلى الضباط السوريين المجتمعين بعبد الناصر، حيث أعلن موقف الحكومة السورية بالموافقة على إتمام الوحدة الفورية بين البلدين.

وفى ضوء ذلك حدد عبد الناصر للوفد السورى ثلاثة شروط رأى ضرورة تحققها للموافقة على قيام الوحدة بين البلدين، وهى: إجراء استفتاء شعبى للوحدة. أن يتوقف النشاط الحزبى فى سوريا، وأن تقوم الأحزاب بحل نفسها. وأن يتوقف تدخل الجيش فى السياسة، وأن يستقيل الضباط المسيسون من الجيش ليعملوا فى المجالات السياسية والعامة.

وسافر أعضاء الوفد إلى دمشق لبحث الموقف هناك حيث وافق ضباط الجيش على شروط عبد الناصر لإتمام الوحدة، وكذلك وافق البعث بعد طول مناقشات على حل نفسه، وحذت حذوه بقية الأحزاب السورية عدا الحزب الشيوعى، وتقرر إيفاد عبد الحميد السراج لإبلاغ عبد الناصر بموقف الجيش.

وفى آخر يناير، وصل إلى مصر الرئيس شكرى القوتلى وبرفقته رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة السورية حيث تم عقد اجتماع مشترك بين الحكومتين المصرية والسورية فى مقر مجلس الوزراء المصرى برئاسة كل من عبدالناصر و القوتلى.

وفى ١ فبراير ١٩٥٨ صدر بيان مشترك أعده الرئيسان عبد الناصر والقوتلى وقام صبرى العسلى بتلاوته على الجماهير المحتشدة أمام مبنى مجلس الوزراء، أعلن فيه أنه قد تم الاتفاق على أسس الوحدة، وأنه تقرر إطلاق اسم الجمهورية العربية المتحدة على دولة الوحدة، و سيجرى استفتاء شعبى فى كلا البلدين على قيامها. وفى ٥ فبراير انعقد فى القاهرة مجلس الأمة المصرى، وفى دمشق انعقد مجلس النواب السورى واتخذا قراراً بالموافقة على طرح أسس الوحدة لاستفتاء عام يوم ٢١ فبراير. وألقى شكرى القوتلى خطاباً أعلن فيه ترشيحه للرئيس جمال عبد الناصر رئيساً لدولة الوحدة، ودعا الشعب السورى لانتخابه رئيساً للدولة الجديدة.

وفى ٢١ فبراير جرى الاستفتاء على أسس قيام الوحدة، وعلى ترشيح جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة، وفى ٢٢ فبراير ١٩٥٨ أعلنت نتيجة الاستفتاء التى جاءت شبه إجماعية فى مصر وسوريا لصالح قيام الوحدة، ولصالح انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً لها. وقد صاحب ذلك موجة عارمة من الفرح والتأييد الشعبى فى الوطن العربى عامة، وفى مصر وسوريا خاصة، التى شهدت أفراحاً ومظاهرات تأييد مستمرة ظلت على مدار أسابيع عديدة منذ

تاريخ الاتفاق على قيام الوحدة إلى بعد الزيارة التاريخية التى قام بها الرئيس جمال عبد الناصر لسوريا فى ٢٤ فبراير١٩٥٨. ولقد احتشدت للقائه وزحفت إلى دمشق جماهير الشعب العربى من كل حدب فى سوريا ولبنان، ووفود من كل الأقطار العربية، ولم يشهد العرب من قبل مثل هذه اللحظات التاريخية التى تفجّرت فيها مشاعر الاعتزاز، وتحققت من خلالها أمانى وآمال العرب بإقامة أول دولة عربية متحدة فى التاريخ الحديث .

خاتمة

مما سبق ومن خلال تحليل مفهوم الوحدة وتطور هذا المفهوم فى مصر، ومن خلال تحليل العوامل التى ساهمت فى رسم الطريق المصرى إلى الوحدة، والتى أدت بدورها فى نهاية الأمر إلى قيام الوحدة بين مصر وسوريا، فإن الباحث بدوره هنا يخرج بعدة نتائج تساعد على تحديد معالم وأبعاد تجربة الوحدة بين مصر وسوريا، وذلك من خلال الإجابة على عدة تساؤلات تطرح نفسها فى هذا البحث المعنى بالطريق المصرى للوحدة.

التساؤل الأول : هل التوجه العربى لمصر فى أعقاب الثورة المصرية كان بمثابة رد للفعل، أو كان بمثابة انجذاب لتيار العروبة الذى كان سائداً فى المشرق العربى حين ذاك؟ والإجابة على هذا التساؤل هى النفى، فلم تكن مصر هى الطرف السلبى الذى ينجذب إلى تيار العروبة، بل العكس هو الصحيح، فإن مصر هى التى أحيت هذا التيار العروبى، وحملت الدول العربية الأخرى على التمسك بعروبتها قديماً وحديثاً، وبعد أن كانت العروبة منحصرة فى إطار فكرى على مستوى الدعاة والمصلحين فى دول المشرق العربى نجدها تنتقل إلى إطار عملى على المستوى الرسمى والحكومى فى مصر. وإذا كان التوجه العربى قد غاب عن مصر لفترات متباعدة، فإن ذلك مرده إلى ظروف قهرية فرضت عليها وحاولت أن تشدها بعيداً عن أمتها وتعزل أمتها عنها، ولم يكن لمصر أن تتخلى أبداً عن توجهها العربى بعد أن أصبحت الوارثة للمواريث العربية على المستوى الفكرى والروحى، وبعد أن حفظت التراث الإسلامى منذ تعرضت أرض العروبة لأخطار المغول والصليبيين ومحاولات التغريب من قبل الاستعمار الحديث.

التساؤل الثاني: ما هو مفـهوم عبد النـاصر للوحـدة؟ وهـل كـان يـهدف إلـى إنشاء دولة عربية متحدة أو واحدة ؟

والإجابة من وجهة نظر الباحث هى أنه بالرغم من التوجه القومـى العربـى لدى عبد الناصر ، فـإن فكـرة قيـام دولـة عربيـة متحـدة علـى غـرار الجمهوريـة العربية المتحدة، أو تتألف من مجموعة من الأقطـار ، لـم تكـن تجـول بفكـر عبـد الناصر فى ذلك الوقت، فلم يكن هناك من الأفعال أو حتى الأقوال التى تعبر عن فكر عبدالناصر أو قادة الثورة ما يؤيد ذلك، وإنما انصبت خطابات عبـد النـاصر علـى مفـهوم الأمـة العربيـة الواحـدة وليـس علـى الدولـة العربيـة الواحـدة أو المتحدة، فهناك مسافة كبيرة بين ما كان يهدف إليه عبد الناصر والذى تحقق فـى ٢٢ فبراير ١٩٥٨.

لقد كان مفهوم عبد الناصر للوحـدة يعنـى العمـل العربـى المشـترك والتعـاون العربى، وتنسيق السياسات الاقتصادية والدفاعية، وتوحيد المواقف العربيـة إزاء المسائل الدولية من أجل تحقيق الأمن والخير المشترك لأبناء الأمة العربية، ولـم تكن هناك فواصل بين مفهومى الوحدة والقومية العربية عنـد عبـد النـاصر. وإذا كانت السياسات والأفعال التى تم التعرض لـها فـى هـذا البحـث لـم تثبـت عكـس ذلك، فإنه من خلال الخطابات السياسية لعبد الناصر يمكن التدليل أيضاً علـى أن مفهوم الوحدة عند عبد الناصر لم يكن ليتعدى وحدة الأهـداف والآمـال العربيـة، من خلال تنسيق السياسات والمواقف العربية، ومـن خـلال الأنظمـة نفسـها التـى كانت تحكم فى تلك الفترة، ففى خطابه فى عيد الثـورة الثـالث بتـاريخ ٢٢ يوليـو ١٩٥٥ ، يؤكد عبدالناصر "أن سياسـتنا العربيـة تـهدف إلـى جمـع شـمل العـرب بجعلهم أمة واحدة بل أسرة واحدة. لقد كان سبيلنا إلى تحقيق هـذا الـهدف هـو أن نلتزم بميثاق جامعة الدول العربية، وأن نحترمه، ونجعل الغامض فيـه واضحـاً، والضعيف فيه قوياً ". أيضاً يتضح ذلك مـن خـلال قولـه "إننـا بـإذن الله سـنكون متحدين لا بالميثاق المكتوب على الورق ولكن بالقلوب والأرواح والدماء".

وفـى حديثـه مـع "كرانجيا" رئيس تحريـر مجلـة بليتـز الـهندية فـى مـارس ١٩٥٧، يؤكد عبد الناصر أنه لا يفكر فى قيام أى نـوع من الاتحاد الفيدرالى أو التعاهدى أو غيرهما من أنواع الوحدة بين الـدول العربيـة، ولكنـه يوجـه عنايتـه أولاً إلى اتحاد الأفكار والإيمان بالقومية العربية، وأنه فى الوقت الحاضر يفضل تقويـة دور الجامعـة العربيـة. بـل إن عبـد النـاصر اعتـبر أن اتفاقيـات الأمـن الجمـاعى التـى أبرمـت بيـن مصـر وسـوريا والسعودية والأردن هــى تجسـيد للوحدة العربية. ويؤكد عبد الناصر فـى حديثـه عـن الربـط بيـن القوميـة العربيـة

والأمن العربى أن القومية العربية هى الضمان الوحيد للعرب لمواجهة الأخطار المحدقة بهم من الخطط التى أعدها الاستعماريون وإسرائيل لنقل مليونين من يهود أوروبا إلى أراضى فلسطين. أيضاً فقد ربط عبد الناصر القومية والوحدة العربية بالأمن المصرى، وأوضح أن العمل على تحقيق الوحدة العربية وتقوية أنفسنا، يهدف إلى وقف الخطر الصهيونى حتى لا يحاول الصهيونيون الاستيلاء على مصر، وتحويل شعبها إلى لاجئين. ومن خلال تحليل ما سبق يتأكد لنا عدة أمور هامة تساعد على تحديد مفهوم عبدالناصر للوحدة :

أولاً : إن هناك توحداً تاماً بين فكرة القومية العربية والوحدة العربية عند عبد الناصر، بحيث لم توجد أى فواصل بينهما بالرغم من أن القومية هى رباط روحى أو معنوى، والوحدة هى رباط تعاهدى أو تنظيمى.

ثانياً : إن عبد الناصر كان يرى أن الهدف الأساسى للقومية والوحدة العربية هو تحقيق أمن الأقطار العربية ، وذلك فى إطار عربى خالص، سواء فى مواجهة أطماع الاستعماريين أو الأطماع الصهيونية.

ثالثاً : إن عبد الناصر كان يرى أن الوحدة العربية تتحقق من خلال التعاون بين الدول العربية على المستوى الفكرى والعملى.

رابعاً : إن عبد الناصر كان يرى أن ميثاق الجامعة العربية يمكن أن يكون إطاراً للوحدة العربية، وذلك من خلال احترام بنوده وتقوية نقاط ضعفه وإعمال نصوصه.

خامساً : إن عبد الناصر لم يكن يهدف فى الأساس إلى إنشاء دولة عربية واحدة أو متحدة.

وهذا يدفعنا بدوره إلى الوصول إلى إجابة على تساؤل آخر وهو، إذا ما طرحنا جانباً هذا الذى كان يردده الغرب من أن عبد الناصر كان يهدف إلى إنشاء إمبراطورية عربية تحت حكمه، وإذا كان عبد الناصر لم يكن يهدف فى الأساس إلى إنشاء دولة عربية على غرار الجمهورية العربية المتحدة، فلماذا تراجع عن هذا الموقف؟. ولماذا تمت الوحدة بمثل هذا التلاحق السريع؟

لقد كان موقف عبد الناصر فى موضوع الوحدة هو أن يتم أولاً اتحاد كونفيدرالى بين البلدين لمدة خمس سنوات يكون بمثابة مقدمة للوحدة الاندماجية. وكان عبد الناصر يدرك أن هذه الوحدة الاندماجية التى يصر السوريون على تحقيقها ستواجه عداءً متواصلاً من بعض من الحكام العرب الذين كان يصفهم بالرجعيين، ومن الدول الغربية، ومن الاتحاد السوفيتى والكتلة الشيوعية، وكان يدرك أن هؤلاء الأعداء سيبحثون عن أى منفذ للتسلل

لطعن ومهاجمة هذه الوحدة، إلا أن الاحتمالات الأخرى التى كان على دراية بها والتى تحدث عنها الضباط السوريون كانت تلقى بظلالها على مائدة عبد الناصر، فإما أن تتعرض سوريا لانقلاب شيوعى، أو تتعرض لحالة من الفوضى يستغلها نورى السعيد بتأييد من الغرب للتدخل المباشر فى سوريا مما يعرض سياسته التحررية للخطر، وخاصة بعد الانفراط فى عقد التحالف المصرى السعودى، وقبول الحكومة اللبنانية مشروع أيزنهاور، وأمام تلك المعضلة التى واجهها عبد الناصر لم يجد ملاذاً إلا فى أن يضع شروطاً أمام السوريين لتحقيق تلك الوحدة .

ومن الواضح أن عبد الناصر كان يهدف من وراء ذلك إلى هدفين أساسين:

أولاً : ما كان يمكن أن تؤدى إليه تلك الاشتراطات من أن يراجع السوريون حساباتهم، ويكون الموقف قد أخذ حقه من التفكير والدراسة؛ ليقرر السوريون ما إذا كانوا سيسيرون فى طريق الوحدة الكاملة أو السير فى طريق آخر أقل جذرية وهو الاتحاد الكونفيدرالى.

ثانياً : وضع حد لمزايدات البعثيين، وتفويت الفرصة على الشيوعيين؛ فقد كان يخشى أن يعود أعضاء وفد القيادة السورى إلى دمشق ويعلنوا على الضباط السوريين هناك موقف عبد الناصر الرافض للوحدة الفورية، وما يمكن أن يؤدى إليه ذلك من انفلات الأمور بحيث لا يمكن معه التنبؤ أو السيطرة على الموقف فى سوريا.

إلا أن كلاً من قادة الجيش والأحزاب قد قبلوا بشروط عبد الناصر لإتمام الوحدة، فقد جاءت الوحدة فى الوقت الذى رأت فيه سوريا أن مصر هى طوق النجاة الذى يجذبها بعيداً عن تيارات الصراع الداخلى بعد أن حمتها من أعاصير التهديدات الخارجية.

الهوامش :

(١) شهدت سوريا سلسة من الانقلابات بدأت فى ٢١ مارس ١٩٤١ بانقلاب حسنى الزعيم واعتقاله للرئيس شكرى القوتلى، ثم انقلاب سامى الحناوى فى ١٤ أغسطس ١٩٤٩ وإعدامه لحسنى الزعيم، وفى ١٩ ديسمبر ١٩٤٩ تم الانقلاب على سامى الحناوى على يد مجموعة من الضباط بقيادة أديب الشيشكلى بانقلابه الثانى، وذلك باعتقال رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وبعض الوزراء، وعلى إثره استقال هاشم الأتاسى وتم تعيين فوزى سلو رئيساً للجمهورية، ثم ما لبث الشيشكلى أن انفرد بالحكم وقام بتنصيب نفسه رئيساً للجمهورية، وقد استمر حكم الشيشكلى حتى أواخر فبراير ١٩٥٤ إلى أن اضطره الجيش إلى الهرب من سوريا، وعلى إثره عاد هاشم الآتاسى رئيساً للجمهورية حتى تم إجراء انتخابات الرئاسة فى أغسطس ١٩٥٥ وفاز فيها شكرى القوتلى.

(٢) من الجدير بالذكر أن تلك الرؤية القومية من جانب ضباط الجيش تجاه القضايا العربية قد سبقتها محاولة من الفريق عزيز المصرى مع مجموعة من الطيارين المصريين، عندما حاول الهروب من مصر أثناء الحرب العالمية الثانية والانضمام إلى ثورة رشيد عالى الكيلانى فى العراق عام ١٩٤١ ، إلا أن المحاولة لم يكتب لها النجاح، ويروى عبداللطيف البغدادى فى الجزء الأول من مذكراته تفاصيل هذه المحاولة .

(٣) من الجدير بالذكر أن القوتلى كان مقيماً فى مصر حتى ذلك الوقت، منذ عام ١٩٤٩ على إثر انقلاب حسنى الزعيم الذى قام باعتقال القوتلى، ثم سمح له بعد ذلك بمغادرة سوريا، حيث استقر القوتلى وأسرته فى الإسكندرية حتى عام ١٩٥٥، وفى ذلك الوقت ذهبت وفود من سوريا إلى مقر إقامته فى الإسكندرية تعرض عليه ترشيح نفسه فى انتخابات الرئاسة فى سوريا .

(٤) أكدت مصر على انتماءها العربى وذلك من خلال الدستور المصرى الذى تم إقراره فى ١٦ يناير ١٩٥٦ ، حيث تم التأكيد فيه لأول مرة على الانتماء العربى لمصر، ففى مقدمة الدستور نجد: "نحن الشعب المصرى.. الذى يشعر بوجوده متفاعلاً فى الكيان العربى الكبير، ويقدر مسئولياته والتزاماته حيال النضال العربى المشترك، لعزة الأمة العربية ومجدها". كذلك فقد نصّت المادة الأولى من الدستور فى تعريفها للدولة المصرية: "مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة. وهى جمهورية ديمقراطية. والشعب المصرى جزء من الأمة العربية".

(٥) ورد هذا النص فى مذكرات أنتونى إيدن التى ترجمتها هيئة الاستعلامات سنة ١٩٦٠ وأخرجتها فى سلسلة كتب سياسية.

(٦) بالرغم من مرور أكثر من أربعين سنة على هذا الحديث، فإن تحليل عبدالناصر لأهداف السياسة الأمريكية للشرق الأوسط يعد الآن من الثوابت التى يتم الاستناد عليها عند تحليل دوافع وأهداف السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط حتى وقتنا هذا.

(٧) يذكر صلاح نصر رئيس المخابرات المصرية السابق فى كتابة "عبد الناصر وتجربة الوحدة" أن الولايات المتحدة قد حاولت عام ١٩٥٦ القيام بانقلاب فى سوريا لمواجهة المد القومى هناك، وذلك بواسطة أديب الشيشكلى الذى دخل بالفعل دمشق بعد أن كان قد هرب منها فى فبراير ١٩٥٤ ، وحاول القيام ببعض الاتصالات ولكن انكشف أمره، وكاد أن يلقى القبض عليه لولا أن قامت السفارة الأمريكية بتهريبه خارج البلاد.

(٨) اعتبر الغرب إرسال القوات المصرية إلى سوريا بمثابة محاولة من مصر للاصطياد فى مياه سوريا العكرة وأن هذا الإجراء من جانب مصر يحقق أهداف السوفييت، بينما كانت مصر تهدف فى واقع الأمر إلى تفويت الفرصة على الاتحاد السوفيتى ومنعه من بسط نفوذه على سوريا مستغلاً التورط الأمريكى فى سوريا. فكل الشواهد كانت تشير إلى أن سوريا كانت ستتوجه إلى الاتحاد السوفيتى لدفع التدخل التركى العراقى فى حالة عدم وقوف مصر مع سوريا فى أزمتها، وخاصة فى ضوء وجود العديد من الضباط ذوى التوجه الشيوعى داخل الجيش السورى، وعلى رأسهم رئيس الأركان اللواء عفيف البزرى. وهذا ما أيدته الأحداث بعد ذلك، فقد كان الاتحاد السوفيتى من أشد المهاجمين للجمهورية العربية المتحدة نظراً لما لحق بالشيوعيين فى سوريا من تشتت. بل إن عبد اللطيف البغدادى يذكر أن الاتحاد السوفيتى قد حاول تدبير انقلاب فى سوريا ١٩٥٩ رداً على السياسة التى تتبعها الجمهورية العربية المتحدة حيال الشيوعيين فى سوريا، وكذلك رداً على السياسة التى انتهجتها مصر ضد حكم عبد الكريم قاسم فى العراق الذى كان يسير على النهج الشيوعى .

(٩) كان الفريق عفيف البزرى قد زار مصر بصحبة عبد الحميد السراج أثناء الأزمة مع الولايات المتحدة فى سبتمبر ١٩٥٧ حيث التقيا بعبد الناصر، وخلال تلك الزيارة طرح السراج فكرة قيام وحدة اندماجية بين مصر وسوريا، ولكن عبد الناصر كان يرى بدلاً من ذلك أن يكون هناك اتحاد كونفيدرالى بين البلدين لمدة خمس سنوات.

تعقيب

أحمد يوسف القرعى

فى البداية أثنى على فكرة تخصيص بند فى أجندة الندوة لطريق كل من مصر وسوريا إلى الوحدة. وبالنسبة إلى مصر أعنى سنوات ١٩٥٢-١٩٥٨، بالتحديد ١٩٥٤-١٩٥٨، هذه الفترة لم تنل فعلاً الاهتمام الكافى فى كل الدراسات والكتابات التى كتبت عن الوحدة المصرية السورية، وكأن الطريق المصرى إلى الوحدة كان نابعاً من فراغ، وهذه حقيقة غير دقيقة بالمرة، وتفتقر هذه الفترة فعلاً إلى مزيد من التوثيق والدراسة. لقد جاءت ورقة الأستاذ جمال سلامة بإضافات مهمة لكنها ركزت أساساً على الخطاب الرسمى السياسى لثورة ٢٣ يوليو تجاه الوحدة منذ ١٩٥٢-١٩٥٨ ، وأنا أعتقد أن طريق مصر إلى الوحدة السورية يكتمل مساره فعلاً ليس فى الخطاب السياسى الرسمى فقط، وإنما فى الفكر السياسى المصرى آنذاك، أى من ١٩٥٤-١٩٥٨ حتى يمكن بسهولة رصد معالم تيار فكرى سياسى قومى عربى لدى نخبة من قيادات المفكرين والمثقفين والصحفيين المصريين فى الخمسينيات.

لقد وجدنا أن الأفكار التى طرحها عبد الناصر فى فلسفة الثورة حول الدائرة العربية لقيت استجابة طبيعية وتلقائية من المفكرين والمثقفين الذين أكدوا اكتشاف الهوية القومية للشعب المصرى، .وتعززت بعد ذلك - كما جاء فى الورقة- بالنص الدستورى لدستور ١٩٥٦ . لكن كما أشير إلى أهمية رصد التيار الفكرى السياسى المصرى فهناك كتابات عديدة لرموز فكرية مصرية لم تنل حظاً من الرصد والتحليل، مثل كتابات الدكتور حسين مؤنس ومحمد سعيد العريان ومحمود كامل. ومثل هذه الأفكار لم تنبع من فراغ، وإنما جاءت تواصلاً مع أفكار رواد مفكرين أوائل أيضاً من جيل الثلاثينيات

أمثال إبراهيم عبد القادر المازنى وزكى مبارك ومكرم عبيد ٠٠٠إلـــخ. كـــان الإجماع الكامل بين هؤلاء الكتاب على إبراز الهوية العربيـــة لمصـــر. فلـــو اخترنا حسين مؤنس فى كتاباته نجد أنه كان يصنف على أنه من أهم من قـــدم تصوراً متكاملاً ومقنعاً ومترابطاً فى تحبيذ البعد المتوسطى المصـــرى، لكننـــا سوف نلاحظ فى كتابه "مصر ورسالتها"الصادر فى سنة ١٩٥٤، لا ينسى فعلاً الدائرة العربية والهوية العربية. يكفى أن نتذكر بعض كلماته "إننـــا ينبغـــى ألا ننسى أن سبيل القوة الوحيد لنا جميعاً فى العالم العربـــى هـــو أن نتحـــد وأن نتآخى، وأن نبدو للعالم كله جبهة لا تشوبها نعرة. لهذا نحن نسعى إلى الإبقـــاء على هذا العالم العربى متحداً، لخيره، ولخيرنا كجزء من أجزائه. وبديهى أننـــا لا نرجو بعد ذلك شيئاً، وحسبنا أن نضم إلى صفوفنا أخواتنا العربيات ونســـير معها فى طريق كالبنيان المرصوص". هذا الكتاب قدم له الرئيس عبد النـــاصر بمقدمة تحت عنوان "مصر مصدر الإشعاع الحضارى فى العالم" (١) .

فى إطار رصدنا لمعالم الفكر السياسى المصرى فـــى الخمســـينيات الـــذى يعزز الخطاب السياسى الرسمى لطريق مصر إلى الوحـــدة المصريـــة ســـنة ١٩٥٨، يجب ألا نغفل أى كتيب أو كراسة أو مقال فى هذا الصـــدد، وأعتقـــد أنها تشكل مادة خاماً للباحثين وللإعلاميين بصفة خاصة لتوثيـــق مثـــل هـــذا الرصيد المضمور من الفكر السياسى المصرى على الطريق. فقد وقع تحـــت يدى مصادفة كتاب أو كتيب محمد عبد السلام الزيات، وكـــان يشـــغل آنـــذاك المستشار القانونى بوزارة الدولة لشئون السودان، وقد صدر فى إبريـــل ســـنة ١٩٥٥، فى فترة حساسة، تحت عنوان "الاتحادات الدوليـــة أســـمى مراتـــب التكوين الدولى"، ويستعرض من وجهة نظر قانونية أشكال الوحـــدة والاتحـــاد الفيدرالى والكونفدرالى ..إلخ، إلا أنه يركز تماماً على الوحدة مـــع الســـودان وعلى طريق الوحدة الذى وضعته ثورة ٢٣ يوليو. هذا الكتـــاب صـــدر بعـــد زيارة صلاح سالم إلى السودان، ويذكر أن صياغة البيان المشترك المصـــرى/ السورى الذى تم توقيعه فى ختام هذه الزيارة كانت صياغـــة مصريـــة، وأنـــا أعتبره أول ميثاق عربى على طريق الوحدة تمت صياغته فى مـــارس ســـنة ١٩٥٥. ومن المهم أن نحصل على هذا النص الكامل والأفكار الرئيسية فيـــه، وكان البند الأول ينص على: عدم الانضمام إلى الأحـــلاف الأجنبيـــة، إقامـــة منظمة دفاع وتعاون اقتصادى، إنشاء مصرف عربى، تعزيز التبادل التجـارى، إنشاء شركات مساهمة بأموال عربية. وأعتقد أن مثل هـــذه الأفكـــار مازلنـــا

نطرحها حتى هذه الساعة، حتى مع بداية إنشاء منطقة تجارة حـــرة مـــن أول يناير ١٩٩٨ . إذن هناك فعلاً رصيد لا يستهان به من إســـهامات المفكريـــن والمثقفين والإعلاميين المصريين؛ مما يعزز الطريق الرسمى لمصـــر تجـــاه الوحدة. وهذا ما أردت فعلاً التركيز عليه؛ لأنها صفحات مجهولة لـــم تكتـــب بالكامل حتى الآن.. وشكراً .

الهوامش :

(١) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، القاهرة ، مكتبة الآداب، ١٩٥٤، ص١٥٠ - ١٥١.

الفصل الثالث

الصراعات الدولية والإقليمية التى أحاطت بتجربة الوحدة المصرية السورية

مصطفى علوى

يبحث هذا الفصل فى العلاقة بين الصراعات الدولية والإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط من ناحية، وتجربة الوحدة المصرية السورية فى جوانبها ومراحلها المختلفة من ناحية أخرى. ذلك أن منطقة الشرق الأوسط عاشت مرحلة من الصراع الدولى عليها، فيما بين القوى العظمى والكبرى طيلة القرن العشرين، كما شهدت فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية كذلك تفجراً لظاهرة الصراع الإقليمى بين دولها. وكان الارتباط فيما بين النوعين من الصراع الدولى والإقليمى بادياً وواضحاً على نحو يظهر حقيقة الدرجة العالية من التداخل والاختراق الذى تميزت به سياسات القوى الكبرى تجاه تلك المنطقة.

ولم تكن الوحدة المصرية السورية حدثاً عادياً، بل مثلت - سواء فى حدوثها أو فى انهيارها- نقطة فارقة فى التاريخ المعاصر للمنطقة العربية. وبقدر حجم الحدث وأهميته كان حجم الصراعات الدولية والإقليمية فى ارتباطها بالحدث الكبير وتأثيرها فيه. ولقد كانت ظلال تلك الصراعات مصاحبة لتجربة الوحدة المصرية السورية منذ مرحلة البوادر والمقدمات، فيما بين عامى ١٩٥٥ و١٩٥٨، ثم أثناء عمر التجربة، ثم مع واقعة الانفصال التى وضعت نهاية سريعة وحزينة لذلك الحدث خطير الأهمية. ويعرض هذا الفصل لعلاقة الصراعات الدولية والإقليمية بتجربة الوحدة فى كل من هذه المراحل الثلاث تباعاً.

أولاً : هل كان الصراع الخارجى محفزا للوحدة؟

استقر فى الأدبيات أن الصراعات والتهديدات الخارجية تلعب دوراً مهماً فى حفز الدول على التجمع أو الاندماج تبعاً لمدى كثافة وفعالية التهديد وخطورته. فكلما كان التهديد أمراً واقعاً زادت فرصة الاندماج، بينما تضعف تلك الفرصة إذا كان التهديد محتملاً أو كامناً. فإذا تعددت التهديدات فإن درجة الاتفاق حول أولويات هذه التهديدات تصبح عاملاً هاماً فى تحفيز التجمع والوحدة. ويساعد

على تحفيز التوجه نحو الوحدة وجود قوى خارجية تحفز الاندماج فى مواجهة القوى المهددة(١)٠

فهل مثلت الصراعات الدولية أو الإقليمية المحيطة بمصر وسوريا تهديدات محفزة للوحدة الإندماجية بين الدولتين؟، وهل وجدت قوى خارجية مناوئة لمصادر التهديد الموجه لمصر وسوريا شجعت الدولتين أو حفزتهما على التوحد؟.

الإجابة عن هذا السؤال تقتضى عرضاً لخريطة الصراعات الدولية والإقليمية فى المنطقة منذ أواسط الخمسينيات وحتى حدوث الوحدة فى فبراير عام ١٩٥٨ ٠

فعند أواسط الخمسينيات كانت الولايات المتحدة قد أوشكت على الحلول محل بريطانيا وفرنسا كقيادة للمعسكر الغربى فى منطقة الشرق الأوسط، وهى العملية التى اكتملت فى أعقاب هزيمة الدولتين الأوربيتين الكبيرتين فى أزمة العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ٠ وكان ذلك يعنى بروز الفكرة الأمريكية الخاصة بخلق منظمة أمنية دفاعية بقيادة غربية فى منطقة الشرق الأوسط لملء الفراغ٠ ودعيت الدول العربية المهمة للانخراط فى عضوية مثل هذه المنظمة أو الحلف٠ وفى ذات الوقت كانت توجهات الاستقلال والحرية والتنمية ومكافحة الاستعمار والإمبريالية قد أضحت حاكمة للسياسة المصرية ومؤثرة على مجمل الأوضاع والسياسات فى المنطقة العربية٠ وبسبب ذلك، ونتيجة لرفض الولايات المتحدة إمداد مصر بما طلبت شراءه منها من أسلحة، عقدت مصر صفقة الأسلحة التشيكية الشهيرة عام ١٩٥٥، وهى الصفقة التى أدخلت الاتحاد السوفيتى إلى منطقة القلب من الشرق الأوسط، وغيرت كثيراً من معادلات القوة ومن معالم الخريطة السياسية والاستراتيجية للمنطقة٠

واختصاراً، أصبحت منطقة الشرق الأوسط جزءاً من لعبة الحرب الباردة بين العملاقين الأمريكى والسوفيتى٠ ومن هنا اكتسبت فكرة وسياسة الأحلاف مزيداً من الأهمية والحيوية فى الاستراتيجية الأمريكية فى التعامل مع منطقة الشرق الأوسط، وذلك فى إطار استراتيجية الاحتواء التى اتبعتها الولايات المتحدة لحصر الاتحاد السوفيتى وقوته داخل حدوده، من خلال سلسلة متصلة من الأحلاف الجماعية والثنائية التى يقودها الغرب عموماً والولايات المتحدة على وجه الخصوص٠ تبدأ منظومة الأحلاف الغربية هذه بحلف شمال الأطلسى "ناتو"، ثم يتصل به حلف بغداد أو الحلف المركزى فى منطقة الشرق الأوسط "سنتو"، وذلك من خلال العضوية المشتركة لتركيا فى كليهما، والحلف

المركزى يتصل بدوره بحلف جنوب شرقى آسيا "سيتو" من خلال العضوية المشتركة لباكستان فى كليهما، ويرتبط حلف جنوب شرقى آسيا بحلف "الأنزوس" الثلاثى فى جنوب غرب المحيط الهادى، على أن يكمل ذلك عدد من المحالفات الثنائية تربط دولاً مهمة فى آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية والفلبيين مع الولايات المتحدة ·

أى أن الشرق الأوسط دخل من خلال حلف بغداد وعضوية كل من العراق وإيران وتركيا فيه ضمن رقعة الشطرنج العظيمة فى علاقات الشرق/ الغرب · ولقد كانت دول عربية أخرى – ربما – تشاور عقلها أو تراود نفسها للانضمام إلى حلف بغداد، غير أن الحملة الكبرى التى قادتها مصر وعبد الناصر ضد كل مشروعات الأحلاف الغربية، ومناوأتها للفكرة من الأصل، كانت بالغة التأثير على تشكيل اتجاهات الرأى العام العربى، حتى داخل تلك الدول؛ الأمر الذى أحدثت تفاعلاته على مستوى السياسات الداخلية لهذه الدول وأوجد لحظات أزمة انتهت باتخاذ قرار بعدم الانضمام إلى الحلف ·

ولقد كان الصراع الإقليمى فى الشرق الأوسط آنذاك إما وليداً للصراع الدولى، أو لتداخلية القوى الغربية الكبرى فى المنطقة، أو مرتبطاً بهما معاً، أو انعكاساً للتوجه السياسى العام لكل من المعسكرين الدوليين المتصارعين · فإسرائيل لم تكن قد تحولت إلى قوة إقليمية كبرى مستقلة عن نفوذ صانعيها من القوى الغربية الكبرى · بل إن وجود إسرائيل ذاته فى قلب الوطن العربى نُظر إليه آنذاك كعملية جراحية استهدفت شق ذلك الوطن العربى والحيلولة دون اتصاله أو وحدته، وكأداة فى يد الاستعمار والإمبريالية العالمية لضرب حركة التحرر الوطنى والاستقلال والتنمية فى البلدان العربية · معنى هذا التفسير الشائع عربياً آنذاك لوجود إسرائيل هو أن الصراع العربى/الإسرائيلى - وهو أهم وأخطر الصراعات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط على الإطلاق- لا يتعدى كونه تعبيراً عن صراع تاريخى للمنطقة العربية مع قوى الغرب الاستعمارية الكبرى · أى أن ذلك الصراع كان فى نظر العرب – وبخاصة مصر وسوريا اللتين توحدتا – صراعاً دولياً أكثر من كونه صراعاً إقليمياً ·

وعلى مستوى العلاقات العربية/العربية كان ثمة ثمانى دول عربية مستقلة عندما تأسس حلف بغداد عام ١٩٥٥، هى الدول العربية المؤسسة لجامعة الدول العربية وليبيا · ومن بين هذه الدول الثمانى كانت مصر فقط محكومة بالتوجه القومى العربى · وكان لسوريا التوجه القومى للبعثيين فى مقابل نفوذ قوى أيضاً للشيوعيين · أما العراق والأردن والسعودية واليمن وليبيا فكانت جميعاً محكومة

بأسر محافظة، وما كان وضع لبنان الجمهورى مختلفاً عن تلك الدول الخمس الملكية من حيث التوجه السياسى/ الأيديولوجى٠

لكن ذلك الانقسام الأيديولوجى فيما بين الدول العربية المستقلة عند منتصف الخمسينيات لم يولد فرزاً أو استقطاباً سياسياً/استراتيجياً على الخطوط الأيديولوجية للتقسيم نفسها٠ فالسعودية المحافظة دخلت فى علاقات تنسيق وتعاون وثيق مع مصر وسوريا الراديكاليتين، إلى حد وصف العلاقات فيما بينها بالتحالف الثلاثى٠ وفى المقابل كان اللقاء الهاشمى بين كلٍ من العراق والأردن، بينما بقيت ليبيا ولبنان كل على حدة وبمسافات متباينة بعيدتين عن أى من المعسكرين، وبخاصة من حيث الارتباطات السياسية، وإن لم يكن من حيث التوجهات الأيديولوجية أيضاً٠

ضاعف عدم التطابق بين الخطوط الأيديولوجية وتلك السياسة الاستراتيجية للانقسام فيما بين الدول العربية من حدة العلاقات الصراعية بين هذه الدول، وجعل الصراع الإقليمى أقل بروزاً وأقل خطورة من الصراع الدولى، ومن ثم أقل تحفيزاً على الوحدة الاندماجية المصرية السورية٠

فتحالف الهاشميين فى العراق والأردن – رغم أهميته – لم يكن دافعاً كافياً لتفكير مصر وسوريا فى الاندماج استجابة لذلك التحدى، وخاصة أن الدولتين كانتا داخلتين فى علاقات تنسيق هى أقرب للتحالف مع المملكة العربية السعودية التى لها حساسيات تاريخية وسياسية مع النظام الهاشمى٠ أى أن مصر وسوريا لم تكونا فى حاجة إلى الوحدة لموازنة قوة التحالف الهاشمى فى الدولتين، بل كان يكفى علاقات التنسيق التى جمعت مصر مع السعودية لإحداث تلك الموازنة٠

وواقع الأمر أن مصر ما كانت تشعر آنذاك بأى خطر حقيقى عليها ينجم عن أوضاع أو سياسات أى بلد عربى٠ فدولة الجوار العربى المباشر الوحيدة - ليبيا- كانت حديثة الاستقلال واحتفظت بعلاقات طيبة مع مصر ولم تكن تستطيع أن تمثل مصدر تهديد لها٠ والعراق والأردن - برغم أهميتهما- ما كان بإمكانهما مباشرة تهديد جدى ضد مصر لأسباب جيواستراتيجية، وأخرى تتعلق بمكانة مصر المرموقة والقيادية داخل الأسرة العربية ولدى الجماهير والقوى الاجتماعية/ السياسية حتى داخل هاتين الدولتين٠

والخلاصة أن مصر لم تكن تشعر أن الصراعات العربية/العربية هى من الحدة أو من شدة الوطأة إلى الدرجة التى تمثل معها تهديداً جدياً خطيراً للدولة المصرية وأمنها بما يحفزها على الوحدة مع سوريا أو غيرها من الدول

العربية٠ وربما كان الضغط المتولد عن الانقسامات العربية آنذاك أشد أثراً على سوريا منه على مصر، وذلك بحكم التلاصق الجغرافى والبعد الجيواستراتيجى والأواصر الاجتماعية فيما بين سوريا وكل من العراق والأردن، كذلك بسبب اختلاف سوريا عن مصر من حيث الحجم الجغرافى والسكانى وغيرها من عناصر قوة الدولة٠ لكن فى الوقت نفسه ليس ثمة ما يشير إلى أن التقدير السورى فى أواسط الخمسينيات وحتى عام ١٩٥٨ كان يذهب إلى أن الانقسامات العربية أو الصراع مع الهاشميين فى الأردن والعراق هو شرط كاف للتوحد مع مصر، إذ كان يكفى التعاون أو التحالف الذى جمعهما مع السعودية فى مواجهة الحلف الهاشمى.

حتى الصراع العربى/الإسرائيلى لم يكن ذا أثر مباشر فى حفز الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا٠ فلا قيام إسرائيل، ولا تدشينها لبرنامجها النووى، ولا غارتها على قطاع غزة، ولا اشتباكاتها العسكرية المستمرة مع سوريا فى منطقة الهدنة لعبت هذا الدور التحفيزى للوحدة٠ ويمكن رد ذلك إلى النظرية التى حكمت التفكير السياسى المصرى إزاء الصراع ضد إسرائيل، وهذه النظرية كانت تقوم أساساً على ركيزتين:

أولاً : إن إسرائيل هى مجرد امتداد للوجود والنفوذ الاستعمارى الغربى فى المنطقة، وأداة لقوى الاستعمار والإمبريالية، وإن المواجهة الحقيقية هى مع هذه القوى الأخيرة وليست مع إسرائيل ذنبها فى المنطقة٠

ثانياً : إن النجاح فى هذه المواجهة يقتضى استعداداً جاداً وطويلاً بالبناء والتنمية فى المجالات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، وعندها تأتى اللحظة المناسبة للمواجهة التى لا ينبغى لأحد أن يفرضها على العرب قبل استكمال الاستعداد لها٠ أى أن المواجهة كانت مؤجلة، وعلى أى حال فإن المواجهة مع إسرائيل "ومن هم وراء إسرائيل" كانت لا تستلزم بالضرورة وحدة اندماجية بين مصر وسوريا أو وحدة اندماجية عربية كبرى، ومن ثم فإنه لم يكن للصراع العربى/الإسرائيلى تأثير مباشر وملحوظ فى تحفيز الوحدة المصرية السورية٠

وخلاصة القول لدىّ أن الصراع الدولى – وبخاصة ذلك الذى تمحور حول مشاريع الأحلاف – كان هو المحفز الرئيسى للوحدة والمعجل بها٠

فقد كان قيام حلف بغداد هو الدافع إلى بدء خطوات التنسيق والتوحيد الثنائى التى تمت بين مصر وسوريا منذ عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٥٧. وهذه الخطوات كانت هى المقدمات أو اللبنات التى قام عليها فى النهاية بنيان الوحدة

الاندماجية فى فبراير ١٩٥٨ • فبعد يومين فقط من التوقيع على حلف بغداد وصل صلاح سالم وزير الإرشاد القومى المصرى إلى دمشق، وتم توقيع وثيقة نصت على معارضة مصر وسوريا للحلف العراقى التركى وجميع الأحلاف الأخرى، وأعقب ذلك التحفيز والتمهيد لإقامة القيادة العسكرية المشتركة والتعاون الاقتصادى بين البلدين • وفى الوقت نفسه وفى أعقاب مباحثات ثلاثية فى الرياض أعلن عن موافقة السعودية فى ٦ مارس ١٩٥٥ على اتفاق مصر وسوريا، وعن تشكيل قيادة عسكرية مشتركة لقوات الأقطار الثلاثة مصر وسوريا والسعودية، وفى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥ تم فى دمشق التوقيع على اتفاقية عسكرية دفاعية مصرية سورية تنص على توحيد قيادة الجيشين، وفى ٢٧أكتوبر ١٩٥٥ تم بالقاهرة توقيع اتفاقية مماثلة بين مصر والسعودية(٢) •

ثم جاء العدوان الثلاثى على مصر فى ١٩٥٦ ليؤكد أهمية التهديد والتحدى الناجم عن الصراع الدولى بالمنطقة فى تحفيز العمل التضامنى والوحدوى، ليس فقط بين الدول العربية، ولكن الأهم على مستوى علاقات الشعوب • فقد هبت سوريا لنجدة مصر وقطعت أنابيب البترول التى تمر عبر الأراضى السورية • كما أكد العدوان الثلاثى للقيادة المصرية آنذاك تصورها الخاص بعدم قدرة إسرائيل على التحرك العسكرى أو التهديد المستقل عن القوى الغربية لمصر والمنطقة العربية، أى ليؤكد بعبارة أخرى تبعية الصراع الإقليمى العربى/الإسرائيلى للصراع الدولى وليس العكس •

وقد يتصور البعض أن الضغوط التركية على سوريا فى الشمال فى ١٩٥٧ كانت مظهراً لصراع إقليمى فقط • حقاً ثمة صراع إقليمى تاريخى ثقافى مائى بين تركيا وسوريا • غير أن البعد الدولى فى الصراع السورى التركى هو بعد مؤكد، إن لم يكن الأهم والأخطر فيما يتعلق بالقدرة على التهديد الخطر على سوريا • فتركيا عضو فى حلف شمال الأطلسى، ومن ثم فإن الصراعات التى تشملها لا يمكن اعتبارها مجرد صراعات إقليمية، إذ يكون "الناتو" موجوداً فى نطاق مثل تلك الصراعات، وقد يصبح مؤثراً أيضاً • ورغم أن ميزان القوة الإقليمى هو لصالح تركيا فى علاقاتها بسوريا، فإن الخلل يصبح مضاعفاً نتيجة لعضوية تركيا فى "الناتو" • ولاشك أن قدرة تركيا على الفعل والتهديد تنخفض كثيراً إذا ما فقدت وضعها كعضو فى "الناتو"، وذلك بتأثير حالة التركيبة السياسية الداخلية غير المتجانسة • ومن ثم فإن ضغوط تركيا على سوريا فى ١٩٥٧ ـ١٩٥٨، لم تكن ضغوطاً تركية خالصة بل كانت أيضاً انعكاساً

لمباريات القوة التى كانت تمارس بين "الناتو" من ناحية والمعسكر الاشتراكى من ناحية أخرى.

ومرة أخرى كانت الاستجابة للتهديدات الدولية واضحة حينما أعلن عبد الناصر فى خطابه فى ٢٢يوليو١٩٥٧ "أن مصر لا يمكنها إلا أن تتجاوب مع رغبة سوريا فى الاتحاد معها"، مشيراً إلى الحشد العسكرى التركى على حدود سوريا(٣). وفى ٣سبتمبر١٩٥٨ أعلن بيان مصرى سورى مشترك أن البلدين وقعا اتفاق وحدة اقتصادية، وفى ١٣أكتوبر١٩٥٧ أنزلت قوات مصرية إلى اللاذقية لتعزيز دفاع سوريا ضد أى اعتداء محتمل من تركيا أو إسرائيل، وفى ٨ نوفمبر١٩٥٧ صدر قرار عن مجلس النواب السورى، ووفد يضم ٤٠ عضواً من مجلس الأمة المصرى كان يزور سوريا يقضى بإعلان رغبة المجلسين القوية فى إقامة اتحاد فيدرالى بين البلدين، ثم تحولت المسألة إلى الصيغة الاندماجية، وذلك عندما وقع الرئيسان المصرى والسورى فى أول فبراير ١٩٥٨ وثيقة توحيد مصر وسوريا فى "الجمهورية العربية المتحدة".

وقد يقول البعض إن محفزات الوحدة كانت أساساً نابعة من الأوضاع الداخلية فى سوريا. فقد كان التوازن الداخلى يقوم على تنافس بين حزب البعث والشيوعيين الذين كان يساندهم فى الجيش عناصر منها عفيف البزرى الذى أصبح رئيساً للأركان فى ١٩٥٧ . أما البعث فكان وفقاً لهذا التحليل يقوى قواعده لدى الفئات المضطهدة التى تقطن الريف والمدن الصغيرة، بالإضافة إلى فقراء السنة وفقراء المسيحيين. وكانت الوحدة مع عبد الناصر- بكل نفوذه - أساسية للبعثيين حتى يوازنوا نفوذ الشيوعيين السوريين؛ لأن سجل عبد الناصر كان معادياً للشيوعيين، فأراد البعثيون الإفادة من شعبية عبد الناصر وكاريزميته لدى الأغلبية السنية فى سوريا، بل ولدى أغلبية الشعوب العربية لتحقيق مكاسب سياسية محلية لأنفسهم(٤).

وقد لا يتفق هذا التحليل مع حقيقة أن عناصر بعثية كانت هى التى نفذت الانفصال الذى أنهى تجربة الوحدة. ولكن بالرغم من الاتفاق مع هذا التحليل أو الاختلاف معه فى تقدير مدى أهمية الخريطة السياسية الداخلية السورية كمحفز سورى للوحدة مع مصر، فإنه يبقى أن تلك الخريطة كانت قائمة قبل قيام الوحدة بسنوات ومع ذلك لم تحفز قيام هذه الأخيرة إلا فى ١٩٥٧ – ١٩٥٨، بتأثير من الحشود العسكرية والضغوط التركية على سوريا. فتوقيت الوحدة يشير إلى سرعة الاستجابة للمهددات الخارجية كمحفز للوحدة، وليس للمهددات الداخلية

أو حالة عدم الاستقرار الداخلى فى سوريا تأثير مستقل عن تأثير الصراع الدولى فى تحفيز قيام الوحدة فى ١٩٥٨ ٠

ثانياً : كيف استقبل أطراف الصراع الوحدة المصرية السورية ؟

كانت الوحدة المصرية السورية حدثاً ضخماً فى تاريخ المنطقة؛ لذلك كان وقعها كبيراً على القوى الكبرى والقوى الإقليمية التى كانت أطرافاً فى شبكة الصراعات الدولية والإقليمية القائمة فى الشرق الأوسط آنذاك ٠

كان تصور القوتين العظميين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - للوحدة تصوراً سلبياً إذ اعتبرها كل منهما مصدراً لتهديد أو لتحد غير مقبول لمصالحهما فى المنطقة ٠ كذلك خشيت القوى الإقليمية المحافظة من الشعور القومى الطاغى الذى ولدته الوحدة، ومن أثره على مصالحها، بل وبقاء أنظمتها فى مواجهة المد الكبير لنفوذ دولة الوحدة على المستوى العربى العام ٠

وهكذا تعددت الأطراف ذات المصلحة فى ضرب تجربة الوحدة المصرية السورية، سواء كانت أطرافاً دولية - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - أو أطرافاً عربية - الأردن والسعودية ولبنان حتى خريف ١٩٥٨، والعراق فيما عدا الفترة القصيرة ما بين يوليو وسبتمبر من عام ١٩٥٨، وتونس - أو أطرافاً غير عربية من الشرق الأوسط - إسرائيل، وتركيا، وإيران - وكلهم كانوا حلفاء للولايات المتحدة والغرب ٠ فالوحدة المصرية السورية كانت تهديداً لكل هؤلاء؛ لأن نجاحها كان يعنى تغييراً جوهرياً ليس فقط فى الواقع العربى، بل فى الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط؛ لذا كان يلزم - فى تصورات هذه الأطراف - العمل من أجل إفشال هذه التجربة الوحدوية الاندماجية بين اثنتين من أهم الدول العربية، وإسقاطها حتى لا تكون مقدمة لحركة وحدوية عامة على مستوى الوطن العربى كله ٠

غير أن وحدة الهدف التى جمعت هذه الأطراف الدولية والإقليمية المختلفة للعمل على ضرب الوحدة المصرية السورية لم تنتج وحدة فى الأساليب والأدوات، بل ولا فى المواقف المعلنة من الوحدة من حيث درجة صراحتها ووضوحها أو مستوى فاعليتها فى العمل المضاد ٠

فالملاحظ أن القوى الخارجية الدولية منها والإقليمية تبنت مواقف أقل وضوحاً فى عدائها للوحدة من الدول العربية المعارضة لها ٠ فقد كانت ثمة عوامل واعتبارات متعددة - وأحياناً متضاربة - تقود هذه الأطراف إلى تفضيل

تبنى موقف معلن يتضمن حداً أدنى من التوازن والمعقولية. ولم يكن هناك ما يمنع تلك الأطراف من العمل فى الخفاء من أجل ضرب الوحدة المصرية السورية. وحتى على مستوى الدول العربية فإن أكثر الدول العربية صراحة وقوة فى عدائها للوحدة المصرية السورية ولدولتهما "الجمهورية العربية المتحدة" كان العراق الثورى الراديكالى، وليس أياً من الدول العربية المحافظة المتخوفة من تجربة الوحدة. فكيف يمكن تفسير ذلك؟

بالنسبة للولايات المتحدة كانت الوحدة المصرية السورية بمثابة امتداد لنفوذ مصر بتوجهاتها القومية الراديكالية إلى قلب الجناح الآسيوى من العالم العربى، من شأنه أن يقلب موازين القوى المحلية، ويهدد مصالح الدول العظمى فى منطقة الشرق الأوسط. وكان من شأن الوحدة تهديد لبنان والأردن والعراق والسعودية، وتشجيع الميول المناهضة للغرب عموماً وللولايات المتحدة خصوصاً فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولكن بالمقابل فإنه كان للوحدة جانب إيجابى فى تقدير الولايات المتحدة، تمثل فى مجابهة عبد الناصر للشيوعيين فى دولتى الوحدة والتخلص من خطرهم فى سوريا. ولقد فضلت الولايات المتحدة تبنى موقف يقوم على تجنب عملية كبح عبد الناصر ونفوذه، وعلى اتباع رد فعل خافت غير صاخب فى مواجهة الوحدة. وإن كانت إدارة أيزنهاور عمدت إلى سياسة عزل مصر، وبالذات عن المشرق العربى، ولكن بتكتيك يبتعد عن المواجهة الصريحة المكشوفة، ولا يستبعد تلطيف العلاقات من خلال بعض الخطوات الصغيرة فى مجال تخفيف القيود المفروضة على التجارة مع مصر(٥).

وبالمثل كان الموقف السوفيتى من الوحدة المصرية السورية موزعاً بين اعتبارين :

أولهما هو الاعتبار الخاص بمتطلبات العلاقات بين الدولة السوفيتية والدول العربية الراديكالية الثورية، وعلى رأسها دولة الوحدة المصرية السورية، والاعتماد على قيادة عبد الناصر ومكانة مصر فى خلق موطئ قدم مهم للدولة السوفيتية فى الشرق الأوسط.

ثانيهما هو الاعتبار الخاص بمنطلقات الموقف الثورى أو الحزبى الذى يفرض على الحزب الشيوعى السوفيتى التزاماً أدبياً وسياسياً تجاه الأحزاب الشيوعية فى المنطقة وبخاصة فى سوريا؛ ولذلك كان رد الفعل السوفيتى على الوحدة المصرية السورية غير قطعى، وجعلوا تجاوبهم مع تأسيس هذه الوحدة مشروطاً بتسلمها زمام القيادة فى الكفاح ضد الإمبريالية فى المنطقة. وعلى أية

حال، ورغم أن السوفييت رأوا فى الوحدة امتداداً لجو العداء للشيوعيين فى العالم العربى، فإنهم ظلوا معتمدين على عبد الناصر؛ لأنهم لم يكونوا فى وضع يسمح لهم بتحديه من خلال دعم الشيوعيين فى سوريا ومصر(٦)٠ هكذا لم يكن السوفييت سعداء بقيام دولة الوحدة، وكانوا ساخطين من حملة عبد الناصر على الشيوعيين فى مصر وسوريا، وهى الحملة التى أثارت أزمة فى العلاقات المصرية/السوفيتية عام ١٩٥٩، ولكنهم فى النهاية ضحوا بمنطق الثورة وفضلوا عليه منطق الدولة فى التعامل مع واقعة الوحدة، وإن كانوا فى نهاية المطاف سرعان ما اعترفوا بدولة الانفصال فى سوريا ورحبوا بها فى سبتمبر ١٩٦١ ٠

أما إسرائيل فقد كانت الوحدة مصدراً لخطر محتمل كبير عليها على الرغم من أن عبد الناصر لم يعلن صراحة أنه كان يسعى آنذاك إلى إزالة الكيان الصهيونى من فلسطين، إلا أنه أوعز إلى السلطات المختصة فى دولة الوحدة كى تبرز الكيان الفلسطينى فى سوريا وفى قطاع غزة، ليصبحا فرعين للاتحاد القومى فى الجمهورية العربية المتحدة(٧).

ومن ناحية أخرى فإن اتحاد مصر وسوريا كان من شأنه، حال استقراره، وضع إسرائيل فى موقف أمنى واستراتيجى سيئ، وذلك بحصرها بين فكى كماشة، بما يحول دون قدرتها – الضعيفة أصلاً آنذاك – على خوض صراع عسكرى على جبهتين فى وقت واحد٠ كما أن احتمالات توسع نطاق الوحدة لتدخل فيه بلاد عربية أخرى كان احتمالاً مزعجاً أيما إزعاج للوجود أو البقاء الإسرائيلى فى المنطقة؛ ومن ثم فإنه كان لإسرائيل مصلحة مؤكدة فى إفساد تجربة الوحدة المصرية السورية وانتهائها إلى الفشل٠ ومع ذلك ليس فى الأدبيات العلمية ما يشير إلى دور صريح لإسرائيل فى مقاومة الوحدة وإفشالها٠ وربما كان ذلك طبيعياً ومنطقياً، فإسرائيل لم تكن بحاجة إلى مثل ذلك الدور الصريح فى وقت تطوع فيه كثيرون لضرب تجربة الوحدة من الداخل والخارج، وفيهم قوى دولية كبرى، وقوى عربية مثل الأردن والعراق والسعودية، وربما استهدفت القوى الدولية ادخار الدور الإسرائيلى لمرحلة أخرى أو لأزمات أخرى .

وفى الدائرة العربية كانت العراق "الثورية" هى الأعلى صوتاً والأكثر تحدياً فى معارضتها للجمهورية العربية المتحدة وعدائها لها، وذلك منذ بدايات عام ١٩٥٩ ٠ أما الدول العربية المحافظة فقد كانت معارضتها وعداؤها للوحدة أقل صراحة وربما أكثر دهاء٠ قد لا ينطبق ذلك بالتساوى على كل الدول العربية

المحافظة. فلا يستطيع المرء أن يساوى بين السعودية من ناحية وكل من الأردن وتونس ولبنان حتى خريف ١٩٥٨ من ناحية أخرى. فهذه الدول المحافظة الأصغر كانت أكثر إحساساً بالتهديد والخطر الناتج عن الوحدة ومدها القومى الطاغى، وكانت أنظمتها تخشى على مصيرها وعلى فرص بقائها فى الحكم، ولذلك وصل الحال ببعضها -لبنان فى يوليو ١٩٥٨ وعلى لسان رئيسه كميل شمعون- إلى طلب التدخل العسكرى الصريح من الولايات المتحدة والغرب، وساند بعض آخر - الأردن - ذلك الطلب والتوجه، بل وفعل شيئاً مشابهاً.

بعد ثلاثة أشهر من قيام الوحدة المصرية السورية افتعلت الحكومة اللبنانية أزمة مع الجمهورية العربية المتحدة، وتقدمت بشكوى إلى كلٍ من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ضد الجمهورية العربية المتحدة وذلك فى ٢٢مايو١٩٥٨، زاعمة تدخلها فى شئون لبنان الداخلية ودخول قواتها إلى الأراضى اللبنانية. وفى ٢٦ مايو ١٩٥٨ أجل مجلس الأمن جلسته ستة أيام تاركاً الفرصة لمجلس جامعة الدول العربية لحل الأزمة. وانعقد اجتماع مجلس جامعة الدول العربية فى بنغازى فيما بين ٣١ مايو و٦ يونيو ١٩٥٨، ولم يتوصل إلى اتخاذ قرار. وفى ٢٢يونيو١٩٥٨ اجتمع أمين عام الأمم المتحدة مع الرئيس عبد الناصر وبحث معه الأزمة اللبنانية. وفى٣ يوليو١٩٥٨ عقد أمين عام الأمم المتحدة مؤتمراً صحفياً صرح فيه بأنه لم يجد أى برهان على دخول قوات من الجمهورية العربية المتحدة إلى لبنان.

ورغم ذلك وكرد فعل على قيام الثورة العراقية فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ قيل أن الرئيس اللبنانى كميل شمعون طلب تدخل القوات الأمريكية لصد التهديد والعدوان المحتمل على لبنان. وأنزلت القوات الأمريكية بالفعل فى ١٥ يوليو ١٩٥٨ وتحول الموقف إلى أزمة حادة ليس فقط إقليمية بل دولية. ففى ١٦ يوليو ١٩٥٨ صرح الرئيس عبد الناصر بأن نزول القوات الأمريكية فى لبنان هو تهديد للدول العربية، وأنه يعتبر كل اعتداء على العراق اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة التى "ستنفيذ بالتزاماتها وفق ميثاق الضمان الجماعى العربى". وفى ١٩ يوليو ١٩٥٨ عقد اتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق لتقوية الروابط السياسية والثقافية والاقتصادية. ولكن لأن تلك الأزمة كانت مفتعلة بالأساس وتعبر عن مخاوف مضخمة من أنظمة مهتزة الشرعية، فإن تفاعلات الأزمة وانعكاساتها على خريطة القوى السياسية بالمجتمع اللبنانى أفرزت تغييراً جوهرياً فى نظام الحكم اللبنانى ذاته بتولى فؤاد

شهاب منصب رئيس الدولة، وهو ما أدخل تغييراً عميقاً فى توجهات وسياسات لبنان العربية، وبخاصة إزاء الجمهورية العربية المتحدة، بحيث خرجت لبنان من عداء الدول العربية المناوئة للوحدة المصرية السورية. ولذلك طلبت حكومة لبنان فى ١٥ نوفمبر ١٩٥٨ شطب الشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة، وذلك بعد أن كان فؤاد شهاب الرئيس اللبنانى الجديد قد تسلم مهام الحكم من سلفه كميل شمعون فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٨ .

ولقد كانت العلاقات بين مصر والأردن متوترة أصلاً بسبب الموقف من مسألة الأحلاف الغربية فى المنطقة، والتناقض فى التوجهات السياسية والأيديولوجية بين النظامين، ولقد اتخذ ذلك التوتر مظهراً له فى الحملات الإعلامية المتبادلة وفى سحب مصر لممثليها لدى القيادة المشتركة فى عمان فى ١١ يونيو ١٩٥٧، ثم إغلاق الأردن لسفارته فى القاهرة فى ١٧ يونيو ١٩٥٧ . ثم جاء التغيير فى العراق فى ١٤ يوليو ١٩٥٨، والقضاء على الملكية الهاشمية، وتأييد الجمهورية العربية المتحدة القوى للنظام الثورى الجديد فى العراق واعترافها به ليعمق هوة الخلاف التى تفصل بين دولة الوحدة والمملكة الأردنية الهاشمية. ففى ٢٠ يوليو ١٩٥٨ - وكرد فعل على اعتراف الجمهورية العربية المتحدة بالجمهورية العراقية - قررت الحكومة الأردنية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة، وحتى بعد أن ساءت العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق "الثورى" وقطعت العلاقات بين الطرفين فى مارس ١٩٥٩، فإن العلاقات لم تتحسن بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة، بل على العكس حدث تقارب بين الأردن وعراق عبد الكريم قاسم، وعادت العلاقات بين الدولتين اللتين أصبحتا تقفان من دولة الوحدة المصرية السورية موقفاً واحداً، وإن اختلفت الأسباب والدوافع.

وحتى تونس شعرت هى الأخرى أن نفوذ الجمهورية العربية المتحدة كان يهدد بالسيطرة على المنطقة العربية، وشعر نظامها بالتهديد والخطر، فلجأ فى ١٥ أكتوبر ١٩٥٨ إلى قطع علاقات تونس الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة. وكان حبيب الشطى - مندوب تونس لدى جامعة الدول العربية - قد ألقى كلمة فى اجتماع مجلس جامعة الدول العربية فى ١١ أكتوبر ١٩٥٨ اتهم فيها الجمهورية العربية المتحدة بمحاولة السيطرة على الجامعة.

وفى تزامن مع حدوث الوحدة وقع توتر فى العلاقات المصرية السودانية، نتيجة لنزاع الحدود الذى تفاقم فى ١٩ فبراير ١٩٥٨ وقيام قوات البلدين ببعض التحركات على جانبى خط الحدود. وفى ٢٧ أغسطس ١٩٥٨ حدثت بوادر

توتر بين السودان والجمهورية العربية المتحدة بسبب الخلاف حول مياه النيل، ثم ثارت مشاكل أيضاً فى العلاقات التجارية٠ فهل هذه المشاكل فى العلاقة مع السودان - والتى لم تختف إلا مع تولى الفريق عبود الحكم بانقلاب عسكرى - هى رد فعل أو تعبير عن مخاوف سودانية من تضخم النفوذ المصرى بعد الوحدة مع سوريا ؟ وعلى الرغم من أننى لا أملك إجابة عن هذا السؤال، فإن طرح السؤال فى حد ذاته هو أمر مشروع وذو دلالة ولا يمكن تجاهله ببساطة ٠

أما أهم الدول العربية المحافظة وأكبرها، وهى المملكة العربية السعودية، فإنها لم تحول معارضتها للوحدة المصرية السورية إلى سياسة علنية عدائية على طول الخط٠ حقاً عمدت السعودية آنذاك إلى تقويض تجربة الوحدة المصرية السورية، ولكنها نأت بنفسها عن الخط الإعلامى العدائى المتشدد ضد الوحدة، بل حدث فى حياة الوحدة أن قام العاهل السعودى وولى عهده بزيارات إلى القاهرة، انتهت إلى بيانات مشتركة تعلن عن تبنى سياسة عدم الانحياز، وعن التنسيق بين الدولتين، وربما عن الأمل فى إحياء الاتفاقات السابقة بين الدولتين فى عامى ١٩٥٥و ١٩٥٦ ٠

أما من حيث سعى السعودية إلى تقويض تجربة الوحدة فقد حاول الملك سعود رشوة عبد الحميد السراج كى يدبر مؤامرة لاغتيال الرئيس عبد الناصر، ودفع له ٢ مليون جنيه إسترلينى كى يرسل مقاتلة سورية تسقط طائرة كانت تقل عبد الناصر٠ ومع ذلك فإن النظام السعودى فضل أسلوب عدم المواجهة، وقام العاهل السعودى بزيارة إلى القاهرة فيما بين ٢١ أغسطس و ٤ سبتمبر ١٩٥٩، صدر عنها بيان مشترك لتأكيد القرارات والمبادئ المشتركة التى صدرت عن اجتماع القيادتين فى القاهرة فى ١٢مارس١٩٥٦ والمتعلقة بتشكيل جبهة موحدة ضد إسرائيل وشجب حلف بغداد٠ وكان الأمير فيصل رئيس الوزراء وولى العهد السعودى قد أجرى محادثات مع الرئيس عبد الناصر فى القاهرة قبل ذلك بعام، وفى الفترة من ١٥ إلى ١٨ أغسطس ١٩٥٨ تحديداً٠ وصدر عن هذه المباحثات بيان مشترك يؤكد تعاون البلدين وتمسكهما بسياسة عدم الانحياز٠ وهكذا حاول العاهل السعودى فى زيارته للقاهرة فى ١٩٥٩ أن يظهر تأييده لمصر وللرئيس عبد الناصر، والشئ نفسه تقريباً كان قد فعله ولى عهده من قبله بعام.

وربما كانت المنافسات – أو الصراعات – داخل العائلة المالكة ذات تأثير فى صياغة الموقف السعودى من دولة الوحدة٠ فقد كانت العائلة تعرف أجنحة ثلاثة: هى جناح الملك سعود وأبنائه، وقد كانوا فى موقع السلطة واشتهر عنهم

داخل الأسرة سوء إدارة شئون البلاط والدولة واستئثارهم بالمزايا والمخصصات. وفى المقابل كان هناك جناح ولى العهد الأمير فيصل الذى يكتسب قوة متزايدة بمرور الوقت، وهو جناح محافظ حظى بدعم كثير من رجال الدين وتجار الحجاز ذوى النفوذ وبعض الأمراء الساخطين على إدارة سعود وبلاطه لشئون البلاد. أما الجناح الثالث داخل العائلة فكان يتكون من الأمراء الشباب ذوى الاتجاه الليبرالى الإصلاحى القومى الداعى إلى ملكية دستورية، وكان يعبر عنهم الأمير طلال بن عبد العزيز، وسانده الأمراء بدر وعبد المحسن ونواف(٨). أى أن التوازنات داخل الأسرة الحاكمة كانت مؤثرة فى صياغة موقف السعودية إزاء مصر، على نحو جعل ذلك الموقف أقل اندفاعاً مما كان عليه مواقف بلاد عربية أخرى محافظة لم تعرف أنظمتها مثل تلك التوازنات الداخلية.

وبالإضافة إلى ذلك كانت توجد قوى وحركات خارج الأسرة المالكة ذات مطالب سياسية إصلاحية، مثل جبهة الإصلاح الوطنى التى تغير اسمها لاحقاً إلى جبهة التحرر الوطنى، وهى جبهة مؤلفة من شباب الموظفين والطبقة الوسطى، ولها مطالب إصلاحية تهدف إلى ملكية دستورية. كذلك كان فى المنطقة الشرقية من المملكة السعودية حركة للمعارضة العمالية أكثر راديكالية من جبهة الإصلاح الوطنى(٩). ومع أن هذه الحركات والقوى كانت خارج نطاق التأثير المباشر على القرار السياسى السعودى فإن وجودها وتعبيرها عن مطالبها، خاصة فى ظل وجود جناح الأمراء الشباب الداعين إلى الإصلاح السياسى والإدارى، كان لابد أن يؤثر فى بعض التحركات والتوجهات التى يتبناها النظام أو يعلن عنها، حتى ولو لأغراض تكتيكية، خاصة أن الثروة النفطية لم تكن قد عُرفت بعد فى المملكة السعودية، وهى الثروة التى فى ظلها اختفت تلك الحركات وتوارت تلك القوى لتنامى قدرة النظام على استخدام الوظيفة التوزيعية كأداة لإرضاء الجميع سياسياً، ومن ثم اكتساب الشرعية السياسية أو تعزيزها. كذلك كان للنفوذ الكبير الذى تمتع به عبد الناصر لدى مختلف الشعوب العربية - أحياناً رغماً عن الأنظمة الحاكمة - دوره المهم فى التأثير على صياغة المواقف المعلنة، فكانت حذرة وأحياناً مراوغة لتفادى الوقوع فى صدام مباشر مع تلك الجماهير حال تبنى سياسات فجة فى عدائها للقومية والوحدة والتحرير، وهى القيم التى كان عبد الناصر يرفع راياتها فى خطابه السياسى الموجه إلى الجماهير العربية. ولذلك فإن الأمير - آنذاك - فيصل، وحتى يخلع عن نفسه صفة الولاء أو الانحياز للولايات المتحدة، حاول

التصرف كقومى يرمى إلى الإصلاح. وحتى الملك سعود الذى تآمر لاغتيال عبد الناصر زار القاهرة وأعلن تأييده لمواقفها المضادة لحلف بغداد والمعادية لإسرائيل والمناصرة للتحالف العربى.

وفى تقديرى فإنه يمكن تفسير الموقف السعودى من الوحدة المصرية السورية جزئياً على ضوء علاقة السعودية بالأسرة الهاشمية فى الأردن وفى العراق قبل يوليو ١٩٥٨ . فذلك التحالف الهاشمى كان معادياً للوحدة المصرية السورية، والعلاقات السعودية الهاشمية كان يشوبها حساسيات تاريخية وسياسية. وبعد أن فقدت الأسرة الهاشمية عرشها فى العراق لم تتحسن علاقات السعودية بالعراق؛ لأن النظام الذى تولى الحكم بعد انقلاب يوليو ١٩٥٨ كان نظاماً راديكالياً متطرفاً. وحتى بعد أن ساءت علاقة نظام عبد الكريم قاسم بمصر بعد توليه السلطة بشهور قليلة، فإن ذلك التحول فى الموقف العراقى لم يرتب تقارباً بين العراق والسعودية، نظراً لسيطرة الاتجاه الشيوعى على الحكم العراقى بعد طرد عبد السلام عارف وجناحه من السلطة فى سبتمبر ١٩٥٨ . فحتى عندما أصبح العراق الجمهورى ضد عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة فإن السعودية لم تر مصلحة فى التعاون مع عراق قاسم الراديكالى الشيوعى، وكان لذلك أثره على محتوى وشكل الموقف السعودى من الجمهورية العربية المتحدة.

كذلك ربما كان موقف اليمن من الوحدة المصرية السورية عاملاً مساعداً فى صياغة الموقف السعودى الغامض عن قصد من هذه الوحدة. ففى ١١ فبراير ١٩٥٨ أعلن فى القاهرة أن انضمام اليمن إلى الجمهورية العربية المتحدة سيتم بعد الاستفتاء الذى يجرى على الوحدة المصرية السورية فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ . وبالفعل انضمت اليمن اتحادياً إلى الجمهورية العربية المتحدة فى ٨ مارس ١٩٥٨. ولا تتوافر لنا معلومات عن تقييم السعودية آنذاك لانضمام اليمن إلى الجمهورية العربية المتحدة وانعكاساته على السياسة السعودية. ولكن كمسألة تقدير فإن انضمام اليمن كان يمكن أن يؤدى إلى تصعيد الغضب السعودى من الوحدة المصرية السورية فيما لو كان انضماماً اندماجياً كاملاً. ولكنه لم يكن كذلك، بل كان أقرب إلى صيغة الالتحاق الشكلى بالدولة الوحدوية الجديدة، ولذلك فإنه لم يكن من الحكمة- فى رأيى - أن تتبنى السعودية مواقف علنية متشددة فى عدائها للوحدة المصرية السعودية، تحسباً لأثر محتمل لمثل تلك المواقف يتمثل فى دفع اليمن إلى تعميق علاقاتها "الاتحادية" بدولة الوحدة.

وهكذا ربما كان للحساسيات التقليدية فى العلاقات السعودية/اليمنية دور فى تخفيف رد الفعل السعودى إزاء الوحدة المصرية السورية ٠

أما العراق فكان معروفاً عند لحظة قيام الوحدة المصرية السورية وقبلها بعدائه للشيوعية وصلته الوثيقة مع بريطانيا والغرب ٠ وكانت الأسرة الهاشمية تحكم كلاً من العراق والأردن، ولذلك تكون الاتحاد الهاشمى العربى من الدولتين كرد فعل على الوحدة المصرية السورية التى مثلت فى نظر الدولتين مصدراً لتهديد مصرى ملحوظ ٠ ومن المعلوم أنه عندما كانت العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة وكل من لبنان والأردن تمر بأزمة فإن النظام العراقى أمر جزءاً من قواته المسلحة بالتحرك صوب الأردن لحمايته ٠ غير أن تلك القوات بقيادة عبدالسلام عارف غيرت خط سيرها عائدة إلى بغداد وقامت بانقلاب عسكرى أطاح بالنظام الهاشمى وحول العراق إلى جمهورية ٠ كان ذلك فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ ٠ وبعد الثورة مباشرة تحول موقف العراق تماماً فأصبح مؤيداً لعبد الناصر وللجمهورية العربية المتحدة ٠ ولكن العلاقات بين عراق قاسم ودولة الوحدة سرعان ما تحولت إلى الصراع ٠ فقد كان نظام قاسم يتشكل من ثلاثة أجنحة للسلطة: جناح قومى عربى يقوده عبد السلام عارف ويريد الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وجناح شيوعى يعارض الوحدة والتوجه القومى، ويسنده فى ذلك كل من الأكراد والوطنيين العراقيين ٠ كذلك لم يكن الشيعة متحمسين لأى وحدة مع أى دولة عربية ٠ ولقد ثار الصراع فيما بين يوليو وسبتمبر من عام ١٩٥٨ بين المؤيدين لمصر والمعارضين لها داخل هيكل السلطة العراقية ٠ وانتهى هذا الصراع بإزاحة عبد السلام عارف وتياره من السلطة فى سبتمبر ١٩٥٨، ثم قطعت العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة فى مارس ١٩٥٩ وحدثت القطيعة ٠ ولقد تقرب عبد الكريم قاسم إلى السوفيت حين كان عبد الناصر على خلاف معهم؛ مما أدى إلى تعميق شكوك عبد الناصر فى أهداف السوفيت فى الشرق الأوسط، ولقد أسهمت أزمة عبد الناصر مع الشيوعيين فى مصر وسوريا فى ١٩٥٩ فى زيادة الهوة بينه وبين الاتحاد السوفييتى من ناحية وبينه وبين العراق من ناحية أخرى(١٠) ٠

كان الأردن قد انسحب من الاتحاد الهاشمى فى أغسطس ١٩٥٨ بعد قيام الثورة العراقية ٠ ولكنه - وبعد تدهور العلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة - تحسنت علاقاته مع العراق، واعترف رسمياً بنظام عبد الكريم قاسم فى العراق، واستؤنفت الاتصالات الأرضية والبريد والبرق فى أكتوبر ١٩٦٠،

ثم في ديسمبر ١٩٦٠ استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين الأردن والعراق(١١)٠

جاءت الأزمة العراقية الكويتية الأولى في يوليو ١٩٦١ لتزيد من شقة الخلاف بين مصر والعراق٠ فقد طالب العراق بالكويت، فطلبت الكويت مساعدة بريطانيا لمواجهة التحركات العسكرية العراقية التهديدية، ووصلت بالفعل قوات بريطانيا٠ ولقيت الكويت مساندة أيضاً من الجمهورية العربية المتحدة التي وقفت–وللمفارقة– في الموقف نفسه الذي وقفته الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وإيران والأردن ٠ فقد كان ثمة مصلحة مشتركة لكل هذه الأطراف في عدم فقدان الكويت لمصلحة العراق، إذ كان من شأن ذلك أن يحدث تغييراً كبيراً في التوازن الإقليمي في الخليج بما يهدد مصالح متعددة لمختلف تلك الأطراف٠

إن سيطرة العراق على الكويت كانت تعني خلق قوة إقليمية مهيمنة في منطقة الخليج، قوة كان يمكن أن يكون لنفوذها امتداد طبيعي ليس فقط في الجزيرة العربية بل أيضاً في منطقة الشام٠ وفي ١٢ يوليو ١٩٦١ قررت جامعة الدول العربية إرسال قوات عربية لدعم الكويت٠ وفي ١٩ يوليو ١٩٦١ بدأت القوات البريطانية في الانسحاب وقبلت الكويت في عضوية الجامعة العربية، فقاطعت العراق اجتماعاتها٠ وفي سبتمبر ١٩٦١ أرسلت الجمهورية العربية المتحدة والسعودية والأردن وتونس ٣٣٠٠ جندي إلى الكويت، ونجحت هذه الدول بالتالي في ردع التهديد العراقي بالقيام بعمل عسكري للسيطرة على الكويت(١٢)٠

هكذا كان الصراع بين الجمهورية العربية المتحدة وأكثر الدول العربية راديكالية؛ العراق الذي كان يجب أو يتوقع أن يكون ضمن صفوف المؤيدين المتعاونين أو الحلفاء، فكان هو الأكثر صخباً والأعلى صوتاً والأكثر حدة٠ ربما كان طابع شخصية عبد الكريم قاسم الحاد، ثم نجاحه في الإطاحة بعبد السلام عارف في وقت مبكر، ومن ثم سيطرة العناصر الشيوعية على نظامه، من العوامل الأساسية في طبع الصراع مع عبد الناصر ودولة الوحدة بهذا الطابع الحاد الصاخب، وربما أمكن تفسير ذلك أيضاً على ضوء من الصراع أو التنافس التاريخي بين العراق وسوريا، والذي قد يجد بعض أصوله في الصراع الأموي العباسي، أو الصراع أو التنافس الجيوبولتيكي التقليدي بين مصر والعراق على منطقة الشام، أو على ضوء صورة الذات لدى العراق كدولة عربية كبيرة وقوية وأقدر من الخصوم العرب الآخرين على ممارسة الصراع

ضد مصر وعبد الناصر، أو على ضوء العلاقة الوثيقة التى نمت سريعاً بين عراق قاسم والاتحاد السوفيتي، والتى ربما جعلت الأول على اقتناع بإمكان استثمار تلك العلاقة فى ضرب تجربة الوحدة المصرية السورية. كل هذه تفسيرات محتملة لا يخلو كل منها من شئ من الوجاهة.

بيد أن العزلة التى أدت إليها سياسات عبد الكريم قاسم عن المحيط الإقليمى للدولة العراقية قد أضعفت من تأثير الصراع العراقى المصرى على الجمهورية العربية المتحدة. فرغم كل الصخب والضجيج الذى أحاط بالصراع بين قاسم وناصر، فإن قليلاً من الطحن نتج عن المواقف العراقية الصاخبة. وربما كان تأثير مواقف السعودية والأردن الأقل صخباً على مصير تجربة الوحدة أعلى وأكبر من المواقف الصاخبة للعراق. ففى النهاية لم ينجح عراق قاسم فى ربط العراق بمحيطه الإقليمى أو دمجه فيه بشكل فاعل، كما لم ينجح فى بناء شبكة ارتباطات دولية مؤثرة، اللهم إلا مع الاتحاد السوفييتى الذى لم يكن يملك قدرة العمل الجاد على إفشال تجربة الوحدة من الداخل.

ومما أسهم فى ضعف التأثير العراقى على تجربة الوحدة المصرية السورية أيضاً حالة عدم الرضا التى سادت العلاقة بين القوى السياسية من ناحية، وضباط الجيش من ناحية أخرى، وعدم رضاهم جميعاً عن أداء قاسم وممارساته السياسية، حتى أن محاولة تمت لاغتياله فى ٧ أكتوبر ١٩٥٩ دخل على أثرها المستشفى وبقى فيها شهرين تحت العلاج(١٣).

كذلك فإن المشكلة الكردية وما تمثله من استنزاف للموارد وعجز النظام العراقى عن حسمها قد لعبت دوراً أيضاً فى تمييع أثر المعارضة العراقية للسياسات المصرية ولتجربة الوحدة مع سوريا.

وهكذا كانت الجمهورية العربية المتحدة، ومنذ عام ١٩٥٩، محاطة بسياج إقليمى عدائى يتمثل فى الأردن، والعراق، والسعودية، وإسرائيل، وتركيا، وإيران. وكان ذلك العداء الإقليمى - فى تقديرى - أخطر على تجربة الوحدة حتى من عداء القوى الكبرى لها. فهذه الأخيرة ما كان يمكنها أن تعمل ضد الوحدة فى غياب تلك العداوات الإقليمية الجاهزة للعمل المضاد لها. لكن يبدو أن الإدراك السياسى للتهديد عند عبد الناصر كان دائماً يتجه إلى مصادر التهديد الدولية التى تتجاوز حدود الإقليم العربى والشرق أوسطى، وتحديداً التهديد الأمريكى والغربى. فقد ثبت أن عبد الناصر كان ينزع إلى إعطاء وزن أكبر للتهديدات الدولية عن تلك الإقليمية حتى فى مواقف الأزمات الاستراتيجية الإقليمية التى أدت إلى نشوب حروب والتى كانت إسرائيل الطرف الثانى

المباشر فيها(١٤)٠ فهل أتاح مثل ذلك الإدراك قدراً ملحوظاً من حرية العمل المضاد من جانب الأطراف الإقليمية المعادية للوحدة دون أن تعطى الجمهورية العربية المتحدة لذلك القدر اللازم من الاعتبارات، أم أن فشل الوحدة كان يعود بالأساس إلى أخطاء فى الممارسات والسياسات العامة داخل دولة الوحدة، وثغرات فى هياكلها الداخلية، وعيوب فى بنية العلاقة بين النخب فى إقليميها؟ ذلك ما نعالجه باختصار فى الجزء التالى٠

ثالثاً : الانفصال بين الصراعات الخارجية والديناميات الداخلية :

وضع الانفصال السورى فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ نهاية حزينة لتجربة الوحدة المصرية السورية٠ ورغم أن الانفصال كواقعة يعود إلى تباين البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية بين دولة الوحدة، وهى التباينات التى كانت لا تؤهلها ربما لوحدة اندماجية كاملة، بل ربما صورة أخرى من صور الاتحاد، وكذلك يعود إلى حالة العلاقة بين النخب السياسية فى دولتى الوحدة، وإلى أخطاء فادحة فى ممارسة السلطة والحكم والإدارة خاصة فى سوريا "الإقليم الشمالى"، إلا أن الانفصال ما كان ليتم، أو ما كان ليتم بتلك السهولة، لولا المشاركة الفاعلة من القوى الإقليمية المعادية لتلك الوحدة وبخاصة الأردن والسعودية، كما أن ذلك الانفصال قد وقع بمباركة دولية غربية وبرضاء سوفيتى٠

إذن لم تكن الصراعات الدولية والإقليمية مسئولة وحدها عن الانفصال٠ بل إن البعض يرى أن الوحدة، إن كانت قد استمرت ثلاث سنوات ونصفا، فقد استمرت ذلك الوقت بفضل شعبية عبد الناصر الجارفة وكاريزميته العالية، ومكانته الساحقة لدى الجماهير العربية٠ أما من حيث الظروف الموضوعية فقد كان ثمة تناقض ثقافى بين بيئة متجانسة تعرف الدولة الراسخة والحكم السلطوى والبيروقراطية ذات النفوذ الضخم عبر آلاف السنيين، وبيئة ثقافية أخرى تقوم على التعدد والفردية وحرية حركة القطاع الخاص٠ أضف إلى ذلك الأثر السلبى لليد المصرية الثقيلة خاصة فى مجال الإدارة البيروقراطية للمجتمع السورى، والتصميم المصرى على تطبيق قوانين يوليو الاشتراكية على سوريا، والمواجهة مع قوى فاعلة مثل الشيوعيين والإخوان فى سوريا، وعدم رغبة ناصر فى استخدام القهر للحفاظ على الاتحاد، فضلاً عن عدم اتفاق الغرض من الوحدة، إذ كان البعث يريد الاحتفاظ لنفسه بحكم سوريا، ولكن تحت راية عبد الناصر وباستغلال هالته السياسية وهو ما لم يتحقق؛ ففتر

حماسه للوحدة(١٥)٠ كل تلك كانت عوامل وديناميات موضوعية فى البيئة الداخلية لدولة الوحدة قادت فى النهاية إلى تفكيكها٠

كان المناخ العام فى سوريا مهيأ لحدوث انقلاب عسكرى نتيجة أخطاء وممارسات وسياسات مصرية فيها٠ وسرعان ما استغلت الدول العربية المعادية لتجربة الوحدة الفرصة - وبخاصة الأردن والسعودية - فدفعت ٣٧ ضابطاً من ضباط الجيش الأول السورى إلى شن انقلاب عسكرى فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ لإنهاء تجربة الوحدة وتفكيك دولتها(١٦)٠

أما بالنسبة للقوتين العظميين فقد جاء الانفصال مرضياً للاتحاد السوفيتى؛ لأنه كان يعنى إثباتاً لصحة نظريته بأن الوحدة العربية هدف لا يتحقق إلا من خلال النضال الاجتماعى للطبقات العاملة العربية، وكان مرضياً أيضاً للولايات المتحدة؛ لأنه كان يعنى خطوة مهمة على طريق عزل مصر عن المشرق العربى؛ مما يسهل التعامل مع البلاد العربية كل على حدة، ويساعد من ثم على الحفاظ على المصالح الأمريكية والغربية فى المنطقة وربما على تنميتها أيضاً(١٧)٠

الهوامش

(١) عبد المنعم سعيد، " دروس التجارب الوحدوية فى العالم "، المستقبل العربى، العدد١٢٧ ، سبتمبر ١٩٨٩، ص ٨٩ ـ ٩٧ ٠

(٢) أحمد طربين، " المشاريع الوحدوية فى النظام العربى المعاصر "، المستقبل العربى، العدد ١٢٥، يوليو ١٩٨٩، ص ٦١ ـ ٦٥. وانظر أيضاً يوميات الوحدة العربية فى مجلة المستقبل العربى٠

(٣) سعد الدين إبراهيم وآخرون، "مصر والعروبة وثورة يوليو"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، نوفمبر ١٩٨٢، ص ٣٢٦ ٠

(4) Tareq Y. Ismail and Jacqueline S. Ismail, Politics and Government in the Middle East and north Africa .Miami, Florida,International University Press, 1992 , P 195

(٥) فواز جرجس، النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى : دراسة فى العلاقات العربية/العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، يونيو ١٩٩٧، ص ١٣٤ ـ ١٣٥ ٠

(٦) المرجع السابق ، ص ١٣٦ ـ ١٣٨ ٠

(٧) أحمد سعيد نوفل، "العلاقة الجدلية بين قضية فلسطين والوحدة العربية"، شئون عربية، العدد ٥٧ ، مارس ١٩٨٩، ص ٤٠ ٠

(٨) أليكسى فاسيلييف، "تاريخ العربية السعودية"، ترجمة خيرى الضامن وجلال الماشطة، موسكو، دار التقدم، ١٩٨٦ ، خاصة ص ٤٠٧ ـ ٤٨٨ .

(٩) المرجع السابق٠

(10) Ismail and Ismail, Op. Cit., P. 176.

(11) Ibid, p. 162.

(12) Ibid.

(١٣) فى شأن هذه الواقعة انظر أيضا المصدر السابق ٠

(١٤) مصطفى علوى، سلوك مصر الدولى أثناء أزمة مايو/ يونيو ١٩٦٧، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مايو ١٩٨١.

(15) Ismail and Ismail, Op. Cit. , PP. 196-197.

(١٦) محمد السيد سليم، التحليل السياسى الناصرى : دراسة فى العقائد والسياسات الخارجية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، سبتمبر ١٩٨٣، ص٣٣١.

(١٧) جميل مطر وعلى الدين هلال، النظام الإقليمى العربى: دراسة فى العلاقات السياسية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٥، سبتمبر ١٩٨١، ص٨١.

القسم الثانى

دولة الوحدة

الفصل الأول :

بناء المؤسسات وآلية صنع القرار

الفصل الثانى :

العلاقات المدنية ـ العسكرية فى دولة الوحدة

الفصل الثالث :

البنية الاقتصادية والاجتماعية فى دولة الوحدة

الفصل الأول

بناء المؤسسات وآلية صنع القرار

مصطفى كامل السيد

مقدمة

لاشك أن قيام الجمهورية العربية المتحدة كان إنجازاً باهراً على طريق الوحدة العربية، فقد أثبت قيامها أن القومية العربية ليست مجرد شعارات جوفاء تتردد فى المظاهرات، وإنما هى قوة محركة لأحداث تاريخية مهمة، كما أثبت قيامها أن التطلع إلى الوحدة العربية ليس أحلام يقظة، وإنما هو استهداف لغاية يمكن إنجازها على أرض الواقع. ولهذا السبب أيضاً، فإن سقوط الجمهورية العربية المتحدة بالانفصال الذى قادته قوات مسلحة فى الإقليم السورى فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ كان صدمة، ومبعث شعور عميق بخيبة الأمل لدى كثيرين من المثقفين والجماهير فى الوطن العربى؛ إذ كان يوحى بصدق توقعات الذين ادعوا أن الوحدة العربية هى حلم جميل، ولكنه من الصعب، بل من المستحيل، أن يتحقق، وذهبوا فى تفسير ذلك تفسيرات شتى. ومما يضاعف هذا الشعور بخيبة الأمل فى الوقت الحاضر أن مثل هذا الإنجاز، الذى لم يعمر طويلاً، لم يتكرر مثيل له حتى الآن، اللهم إلا الوحدة بين شطرى اليمن فى سنة ١٩٩٠، والتى كان ثمن استمرارها هو حرب أهلية يدفع شطرا اليمن الآن ثمناً فادحاً لها فى صورة استمرار علاقات يشوبها التوتر بين القيادات السياسية فى كلا الشطرين.

ولهذه الأسباب، فإن التعامل مع قضية بناء المؤسسات وعملية صنع القرار فى دولة الوحدة العربية الأولى فى القرن العشرين يجب أن يتحلى بالروح العلمية، وبالموضوعية التى لا يقلل منها تعاطف من يقومون بهذا التحليل فى قضية الوحدة العربية. فأمام الأوضاع المتردية التى سقط فيها العالم العربى منذ بداية التسعينيات، وأمام الانتهاك الصارخ واليومى أحياناً للكرامة العربية فى شمال العراق، وفى جنوب السودان، وقبالة سواحل اليمن، وعلى أرض فلسطين، لا يملك المثقفون العرب ترف إغماض العيون عن أسباب الخلل فى ممارسات ماضية، ولا الحساسية المفرطة من اكتشاف مواضع الخطأ فى سلوك زعامات تاريخية، بدعوى الخشية من أن يشوه ذلك صورتها فى نظر أجيال لم

تعش زمن هذه الزعامات، فالتحية الحقيقية لذكرى هذه الزعامات هى مواصلة مسيرتها مع تجنب الأسباب التى أدت إلى تعثرها فى السابق.

ولا شك فى صعوبة تناول هذا الموضوع، فبناء المؤسسات يستغرق بكل تأكيد فترة غير قصيرة من الزمن. وربما لهذا السبب تختلف المؤسسة عن المنظمة، فإذا كانت الأولى هى أسلوب مستقر فى أداء مهمة هامة، فإن الثانية هى مجرد إطار صورى تحكمه وحدة الهدف وتقسيم العمل على أساس تراتبى. وقد يستمر هذا الإطار أو لا يستمر، ولكن مجرد وجوده بهذه المواصفات يخلع عليه وصف المنظمة، بينما ينبغى أن يستقر الأول، ويتمتع بدرجة من القبول - بل وربما من الإلزام- فى أداء هذه الوظيفة الحيوية، بحيث لا يتصور المرء أسلوبا آخر لأدائها. وفترة السنوات الثلاث والنصف التى استغرقتها هذه التجربة لا تكفى لإقامة المؤسسات، هذا فضلا على أن بعض المنظمات التى شهدتها هذه الفترة لم تتمتع هى بدورها بكثير من الاستقرار.

ومع ذلك يمكن القول بأنه رغم قصر الفترة التى استغرقتها تجربة الوحدة المصرية السورية، فإن المنظمات السياسية والحكومية التى عرفتها قد أصيبت منذ البداية بعيب خلقى كان من شأنه أن يجعل من الصعب استمرارها، وتحولها إلى مؤسسات؛ فقد تجاهل إنشاؤها معايير أساسية كان ينبغى الاسترشاد بها حتى تصبح لها، ولتجربة الوحدة ذاتها، إمكانية الاستمرار. وأهم هذه المعايير هو ضرورة أن تلقى عملية تكوين هذه المنظمات الرضاء العام من جانب مواطنى القطرين، وخصوصا من جانب القيادات السياسية فى كل منهما، وعلى وجه الخصوص فى الإقليم السورى، والاستفادة من تجارب الاندماج السياسى فى العصر الحديث فى آسيا وأوروبا والأمريكتين شمالا وجنوبا، ولعل أول هذه الدروس هو ارتباط نجاح واستمرار التجربة الوحدوية بمدى شعور سكان الوحدات الإقليمية المكونة لها بأن لهم قدرا من الاستقلال الذاتى فى تسيير شئونهم، وفى ظل أوضاع تحفظ لهم كرامتهم، وتجعلهم يشعرون بأن تحقيق الوحدة قد أضاف إلى قدراتهم، وأعلى من شأنهم، ولم يحط من مكانتهم فى مواجهة أطراف أخرى كانت هى التى استمتعت بمعظم الغنيمة التى نتجت عنها.

وسوف تستعرض هذه الدراسة المختصرة أوضاع بناء المؤسسات وعملية صنع القرار فى الجمهورية العربية المتحدة، وذلك بمناقشة قضية بناء المؤسسات فى قسم أول، يليه قسم ثان يستعرض عملية صنع القرار، وتعقبهما خاتمة قصيرة.

القسم الأول : عملية بناء المؤسسات :

عرف التاريخ السياسى لشعوب مختلفة أساليب متعددة فى بناء مؤسساتها السياسية والحكومية، أول هذه الأساليب هو التطور التدريجى لهذه المؤسسات ووراثتها من عهود ماضية. فعلى هذا النحو مثلاً ظهرت المؤسسة البرلمانية فى دول أوروبا الغربية، فقد كانت فى البداية مجلساً خاصاً بالملك ورجال البلاط، ثم توسع بعد ذلك ليضم ممثلين لسكان المدن، وتحول بعد الثورات البورجوازية ليصبح هيئة ذات مجلسين، ينتخب واحد منها، بينما تكتسب العضوية فى الثانى بحكم الوراثة وعلى أساس الانتماء إلى طبقة محددة من السكان، أو ينتخبون أيضاً، ولكن على أساس شروط خاصة تضيق من قاعدته الاجتماعية. وثانى هذه الأساليب هو النقل من تجارب شعوب أخرى، أو بعبارة أخرى باستيراد المؤسسة والاجتهاد لتوفير ظروف تسمح بنموها فى غير بيئتها الطبيعية، كما هو الحال فى المؤسسة البرلمانية التى عرفتها شعوب القارات الثلاث فى إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، والتى كانت تقليداً لذات المؤسسة التى عرفتها الدول الأوروبية.

ويمكن القول إن التنظيمات الإدارية والعسكرية التى ظهرت فى هذه البلدان الأولى فى إطار عملية تحديثها كانت أيضاً نقلاً عن التجربة الأوروبية. ويمكن أن تولد مؤسسات سياسية وحكومية متعددة فى ظروف ثورة شعبية، فقد تطور كل من الحزب الشيوعى وجيش التحرير الشعبى وأجهزة الأمن فى جمهورية الصين الشعبية خلال حرب التحرير التى سبقت إعلان هذه الجمهورية فى سنة ١٩٤٦ مع دخول قوات جيش التحرير الشعبى بكين، وأخيراً يمكن أن يأتى إنشاء تنظيمات إدارية وسياسية وحكومية وعسكرية واقتصادية وثقافية من أعلى، بمبادرة من القيادة السياسية أو أعضاء النخبة الحاكمة الذين قد يسترشدون بتجارب دول أخرى مع تحويرها لتلائم ظروف مجتمعاتهم، أو يسترشدون حتى بتجارب مجتمعاتهم الماضية.

وبطبيعة الحال، فلكل أسلوب مزاياه وعيوبه، ولكن اتباع أسلوب أو آخر منها لا يتوقف على مفاضلة أكاديمية بينها تنتهى باختيار أنسبها لمجتمع معين، وإنما هو يخضع للظروف الخاصة بكل مجتمع، وخصوصاً لطبيعة القيادة السياسية فيه، وتوازنات القوى فى هذا المجتمع، وتفصيلات القوى الاجتماعية الأخرى ذات الثقل السياسى. وتوحى تجارب إقامة المؤسسات السياسية

والحكومية بأن أنجح أساليب إنشائها هى تلك التى تستغرق فترة طويلة من الزمن، أو التى تنشأ فى ظروف ثورة شعبية ممتدة.

وقد طرح بعض علماء السياسة عدداً من المعايير للحكم على مدى النجاح فى إقامة هذه المؤسسات السياسية والحكومية، ومن هؤلاء العلماء مثلاً المفكر الأمريكى الشهير صمويل هنتنجتون، الذى اقترح أربعة معايير للحكم على النجاح فى إقامة المؤسسات هى؛ طول عمر المؤسسة، ومدى تكيفها مع ظروف متغيرة، وتنوع أنشطتها، واستقلالها النسبى عن القوى الاجتماعية التى تدعى تمثيلها. فبقاء منظمة معينة، أو اتباع أسلوب معين فترة طويلة من الزمن هو شاهد على نجاح عملية المؤسسة، وكذلك تكيف هذه المنظمة مع ظروف جديدة مثل اختفاء الآباء المؤسسين، أو تغير حاجات المجتمع. كما أن امتداد نشاط المنظمة إلى مجالات جديدة ومتنوعة، يسمح لها بالبقاء عندما تنتهى الحاجة إلى واحد من هذه الأنشطة. وأخيراً يرى هنتنجتون أن المؤسسة تقود قاعدتها الاجتماعية ولا تنقاد لها، فهى تملك رؤية أوسع لمصالح أعضاء هذه القاعدة فى الأمد البعيد، بينما لا يرون هم غير مصالحهم الفردية فى الأجل القصير، ومن ثم فقد تطرح عليهم خيارات تقتضى منهم تضحيات وقبول أعباء فى الأجل القصير، ولكن مبرر ذلك هو ضرورة قبول هذه التضحيات ثمناً لمزايا أو مصالح لا تظهر إلا فى الأمد الطويل. ولو لم تتمتع المؤسسة بهذا الاستقلال النسبى عن قاعدتها الاجتماعية لما تيسر لها أن ترشدهم إلى طريق تحقيق مصالحهم الحقيقية، وأن تجعلهم يقبلون الثمن اللازم للوصول إلى ذلك.

ومع التسليم بصحة هذه المعايير، فإنها كلها لا تكفى لضمان نجاح عملية المؤسسة هذه، وإنما لابد من توافر شرط إضافى، وهو أن يكون لهذه المؤسسة قيمة من وجهة نظر أعضائها، وأن يكون نشاطها ذا مغزى بالنسبة لهم. فشعور هؤلاء الأعضاء بقيمة هذه المؤسسة وبجدواها هو الذى يدعوهم إلى قبولها وتحمل التضحيات التى يطلبها منهم قادتها، ويجاهدون للحفاظ عليها عندما تمر بظروف صعبة. والواقع أن التفسير الوحيد لهذه المعايير الأربعة السابقة هو شعور أعضاء أى منظمة بقيمتها وجدواها، فهذا هو الذى يؤدى إلى إطالة عمر المنظمة، ويجعل أعضاءها وغيرهم يقبلون توسعها إلى ميادين جديدة، ويسمح لها بالتكيف مع ظروف متغيرة، وبالبقاء رغم اختفاء الآباء المؤسسين، ويجعلهم أيضا يتفهمون حكمة ابتعادها عن خدمة المصالح الضيقة لأفرادها فى الأجل القصير.

وقد عرف تاريخ الجمهورية العربية المتحدة القصير عديداً من التنظيمات السياسية والحكومية والإدارية والعسكرية، وتكفى قراءة الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة للإحاطة بأهم هذه التنظيمات، وقد كان فى مقدمتها الاتحاد القومى - التنظيم السياسى الوحيد المسموح له بالوجود - ومجلس الأمة الواحد، والحكومة المركزية مع مجلسين تنفيذيين لكل إقليم، أو بدونهما، وأخيراً، قيادة عسكرية واحدة مع وجود جيش لكل إقليم. أما فى مجال أجهزة الأمن، فقد احتفظ كل إقليم بأجهزته، ولم يكن هناك تغيير يذكر سوى التنافس بين قياداتها.

وقد حكمت ظروف قيام الجمهورية العربية المتحدة والشعبية الهائلة التى تمتع بها رئيسها جمال عبد الناصر أن ساد فيها الأسلوب الذى اتبعه الرئيس فى إقامة التنظيمات السياسية والحكومية فى مصر، وهو إنشاؤها من أعلى، ودون مشاركة فعالة من جانب المواطنين فى رسم معالم هذه التنظيمات قبل ظهورها على سطح الحياة السياسية. وربما كان هناك تأثر بتجارب شعوب أخرى، ربما كان لتجربة التحالف الاشتراكى فى يوغوسلافيا بعض الصدى، ولكن المعالم الرئيسية لهذه التنظيمات كانت وليدة قناعات الرئيس، وحكمه على ما هو أنسب لظروف الجمهورية العربية المتحدة.

والواقع أن الأسلوب الذى حكم عملية بناء المؤسسات فى الجمهورية العربية المتحدة هو ذات الموقف الذى حكم تجربة الوحدة المصرية السورية بشكل عام، وهو الأسلوب الإدماجى المركزى. وقد أثبتت تجربة الوحدة الطموح المبالغ فيه لهذا الأسلوب، وقفزه على واقع الحساسيات والتباينات بين ظروف الإقليمين المصرى والسورى، ومن ثم كان هذا الأسلوب هو أحد أسباب إخفاق بناء المؤسسات، بل وإخفاق تجربة الوحدة نفسها.

فقد كان الهدف من إقامة الكيان الجديد هو إدماج الإقليمين معاً؛ بحيث يشكلان - من الناحية الدستورية - دولة بسيطة ، تحكمها حكومة واحدة، وكان القول بغير ذلك، بأن تكون الرابطة بين البلدين اتحاداً فيدرالياً يسمح لكل إقليم بتصريف شئونه، والحفاظ على بعض مؤسساته السياسية والحكومية يعتبر - فى نظر أنصار الوحدة - نوعاً من الخيانة. ولذلك كان اتخاذ الشيوعيين المصريين والسوريين موقف تفضيل صيغة الاتحاد الفيدرالى سبباً إضافياً لاستمرار اضطهادهم، والذى اتخذ صورة اعتقال كل من توافرت فيه شبهة الانضمام إلى التنظيمات الشيوعية فى البلدين أو حتى التعاطف معها، وخصوصاً بعد ثورة العراق فى يوليو ١٩٥٨، وفى شتاء العام الأول للوحدة.

واقترنت الصيغة الإدماجية أيضاً بالمركزية فى التنظيم الحكومى، والذى كانت ترجمته على أرض الواقع فى تركيزها للسلطات فى يد رئيس الجمهورية. ولما كان من المستحيل على فرد واحد مزاولة كل هذه السلطات الهائلة التى تجمعت فى يده، كانت النتيجة هى أن زاولها نيابة عنه آخرون، أو تعذر عليه هو مزاولتها، ومن ثم فقدت المؤسسات السياسية والحكومية ليس فقط استقلالها الذاتى ومقدرتها على تسيير أمورها، وإنما أصيبت بالعجز الكامل؛ وذلك لأن الرئيس لا يملك الوقت الكافى لمتابعة أمورها جميعاً. ويتضح ذلك الأسلوب الإدماجى المركزى عند استعراض طريقة إنشاء وعمل المؤسسات السياسية والحكومية الأساسية فى دولة الوحدة، وهى الاتحاد القومى - التنظيم السياسى الوحيد - والحكومة المركزية، وحكومتا الإقليميين المصرى والسورى، أو مجلساهما التنفيذيان، والقوات المسلحة، وأجهزة الأمن.

ففيما يتعلق بالاتحاد القومى شاء جمال عبد الناصر - وناصره فى ذلك عدد من السياسيين السوريين - ألا يحتفظ الإقليم السورى بنظام سياسى متميز، ومن ثم فقد تقرر حل الأحزاب السورية فى ١٢ مارس سنة ١٩٥٨ أى بعد أقل من ثلاثة أسابيع من قيام دولة الوحدة، وكان قانون حل الأحزاب السياسية هو القانون الثانى فى تاريخ هذه الدولة. وقررت المادة الأولى من هذا القانون حظر تكوين أحزاب أو هيئات سياسية جديدة. كما تقرر تكوين لجنة لبحث إقامة تنظيم سياسى واحد فى سوريا هو الاتحاد القومى، على نحو مماثل لما كان معمولاً به فى مصر ضمت من الجانب المصرى عبد اللطيف البغدادى رئيساً وزكريا محيى الدين وكمال الدين حسين وكمال رفعت، ومن الجانب السورى أكرم الحورانى وصلاح البيطار وأحمد عبد الكريم. وعلى الرغم من المناقشات التى دارت فى هذه اللجنة انتهى الأمر بإقرار مشروع للاتحاد القومى فى سوريا بناء على مشروع أعده كمال الدين حسين، لم يأخذ حسب رواية أحمد عبد الكريم بالمناقشات التى دارت فى هذه اللجنة.

وقد جرى تشكيل الاتحاد القومى بجميع مؤسساته فى كل من مصر وسوريا على أساس الانتخابات بالنسبة للجان القاعدية، وعلى أساس فتح العضوية لكل المواطنين الذين يرغبون فى الانضمام إلى الاتحاد القومى، وذلك باستثناء المنتمين إلى الأحزاب السياسية التى جرى حلها فى مصر منذ يناير سنه ١٩٥٣، وباستثناء الشيوعيين فى سوريا الذين كانوا يعارضون الوحدة الاندماجية.

أما على المستويات الأعلى فيجرى الجمع بين مبدأى الانتخابات والاختيار من جانب رئيس الجمهورية الذى هو أيضا رئيس الاتحاد القومى، فالمؤتمر العام للاتحاد القومى مثلا يتألف من عدد من الأشخاص المعينين - مثل رئيس الاتحاد القومى، ونواب رئيس الجمهورية والمشرفين على تنظيم الاتحاد القومى فى الإقليمين، وأمين سر الاتحاد القومى فى الإقليم السورى، والوزراء ونوابهم ومستشارى رئيس الجمهورية، وأعضاء يمثلون الهيئات والنقابات والمؤسسات العامة والوزارات، يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الاتحاد القومى، فضلا عن أعضاء اللجان التنفيذية للاتحاد القومى فى المديريات والمحافظات، وأعضاء هيئات مكاتب اللجان التنفيذية للاتحاد القومى فى الأقسام والبنادر وعواصم المديريات والمراكز والمناطق. ولكن يلاحظ أن هؤلاء الأخيرين سوف يختارون من صفوف المؤتمرين الإقليميين، حيث يعين رئيس الجمهورية ثلث الأعضاء، وبطبيعة الحال فقد كان من المتوقع أن يختار رئيس الاتحاد القومى هؤلاء من بين من قام بتعيينهم من قبل فى المؤتمرين الإقليميين. ويسرى الأسلوب نفسه فى تعيين اللجنة العامة للمؤتمر القومى. أما اللجنة التنفيذية العليا فقد تشكلت من رئيس الاتحاد القومى رئيسا وعشرين عضوا يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الاتحاد القومى.

لقد افتقد الاتحاد القومى المصداقية منذ إنشائه بسبب هيمنة مبدأ التعيين فى مستوياته العليا، ولأنه لم يكن - على الرغم من اختصاصاته الواسعة - إطارا فعالا للمشاركة السياسية حتى من جانب قيادته، فلم يعرف أنه قد طرحت على أى من مستوياته مناقشة أى من أفكار مشروعات القرارات أو السياسات التى كانت الحكومة المركزية أو المجلسان التنفيذيان على وشك اتخاذهما، وإنما كان يقصد من إنشائه توفير إطار يسمح بتعبئة تأييد المواطنين لسياسات قيادة الدولة بعد تقريرها لهذه السياسات، فنمط المشاركة الذى كان يطلب من الاتحاد القومى توفيره هى المشاركة بالتأييد.

ولا قيمة فى الواقع للانتقادات التى وجهت إلى الاتحاد القومى بخصوص الهدف من إنشائه، أو بتعارض بعض اختصاصاته مع اختصاصات الحكومة؛ حيث لا يبدو أنه مارس - فى عمره القصير - أيا من هذه الاختصاصات. وعلى الرغم من كل "الاحتياطات" التى اتخذت للحيلولة دون "تسلل" أعداء الوحدة إلى المستويات القيادية للاتحاد القومى، فقد نجح هؤلاء باعتراف جمال عبد الناصر نفسه، فى تبوؤ المناصب العليا داخل الاتحاد القومى. لقد كان أمين سر

الاتحاد القومى فى الإقليم السورى، مأمون الكزبرى، وهو ذاته أول من رأس الحكومة السورية بعد الانفصال عن مصر فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١.

ويتضح الأسلوب الإدماجي المركزى فى تشكيل الحكومة؛ فقد كانت البداية هي تشكيل حكومة مركزية للجمهورية العربية المتحدة، ومجلسين تنفيذيين، واحد منهما لكل إقليم. ويبدو أن ذلك يستهدف من ناحية تحقيق قدر من الاستقلال الذاتى لكل إقليم، من خلال وجود مجلس تنفيذى له، مع السعي فى الوقت نفسه لدعم الوحدة بينهما من خلال وجود حكومة مركزية ذات اختصاصات واسعة ومتنوعة، وترسم السياسات التى يتوجب على المجلسين التنفيذيين تطبيقها كل فى إقليمه. ولكن حتى هذا القدر الظاهرى من الاستقلال الذاتى كان يحد منه تولى شخصيات مصرية مسئوليات مهمة فى تسيير الشئون فى الإقليم السورى، خصوصا فى مجال القوات المسلحة وأجهزة الأمن. إلا أن الأمر انتهى بالعدول عن وجود المجلسين التنفيذيين، وتشكيل حكومة واحدة للجمهورية العربية المتحدة كان تركيبها غريبا، فمع وجود وزارات يرأسها وزير واحد، وجدت وزارات يشغلها أكثر من وزير؛ واحد للإقليم المصرى والآخر للإقليم السورى، وذلك دونما منطق واحد يحكم هذا التوزيع.

وقد جاء تشكيل الحكومة الواحدة فى ظروف أزمة طاحنة نشأت - حسب اعتقاد الكثيرين - بسبب التنازع على السلطة داخل الإقليم السورى بين المشير عبد الحكيم عامر - الذى أوكل إليه الرئيس جمال عبد الناصر مسئولية الإشراف على أحوال سوريا - وعبد الحميد السراج الذى ركز سلطات عديدة فى يده فى أواخر شهور الوحدة، بالجمع بين رئاسة المجلس التنفيذى للإقليم السورى وقيادة الاتحاد القومى فيه، فضلا عن تربعه على عرش أجهزة الأمن الخاصة بهذا الإقليم، والتى كانت القاعدة الحقيقية لسلطته. وقد أدت هذه الأزمة إلى بلوغ تركيز السلطة حده الأقصى، بإلغاء الوجود المستقل للاتحاد القومى فى سوريا ونقل تبعيته إلى رئيس الاتحاد القومى، أى جمال عبد الناصر، وذلك لضمان عدم استخدام أنصار عبد الحميد السراج مناصبهم داخل الاتحاد لتنظيم المعارضة للإجراءات التى استهدفت قص أجنحة نفوذ السراج، بإبعاده عن دمشق تحت ستار ترقيته إلى نائب لرئيس الجمهورية للشئون الداخلية، وهو الأمر الذى لم يرض السراج، فعاد بعد هذا التعيين بأيام إلى سوريا، وبعدها حدث الانفصال. وقد كان المظهر الثالث لهذا التمادى فى المركزية هو انتقال رجال المخابرات المصرية للإشراف على أجهزة الأمن فى سوريا بعد عزل السراج فى تلك الأسابيع الحاسمة.

ومع أن كلا من الإقليمين قد احتفظ بقوات مسلحة، فأطلق على الجيش السورى مسمى الجيش الأول، وأطلق على الجيش المصرى مسمى الجيش الثانى. وخضع الاثنان لقيادة موحدة على رأسها المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية ووزير الحربية، فإن هذا التوحيد الفوقى للقوات المسلحة قد اقترن - كما كانت الحال فى تشكيل الحكومة - باحتفاظ المصريين بالمناصب الحساسة، ونقل مسئولين سوريين إلى القاهرة دون أن تكون لهم اختصاصات محددة، وكان من بينهم الرئيس السورى الحالى حافظ الأسد، وتعيين مسئولين مصريين يديرون أحوال الإقليم السورى، ويقررون شئون مؤسساته. كما كان دور السيد عبد المحسن أبو النور - الذى عمل معاونا خاصا للمشير عبد الحكيم عامر- دورا مهما؛ حيث كان مختصا بتقديم النصح بالنسبة لتنقلات وترقيات الضباط السوريين، وهى مهمة كان مؤهلا لها بحكم توليه منصب الملحق العسكرى المصرى فى سوريا قبل الوحدة، حيث كان على صلة بالضباط السوريين على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم السياسية.

القسم الثانى : عملية صنع القرار :

يشير دارسو العلوم السياسية إلى نمطين أساسيين فى صنع القرار: أحدهما نمط كلى؛ يسترشد من البداية برؤية شاملة، وتتخذ فيه القرارات لتحقيق هذه الرؤية، والنمط الثانى نمط تدريجى؛ يتلمس فيه صانع القرارات معرفة الواقع المحيط به ويتخذ من القرارات ما يلزم لمعالجة ما يطرأ فيه من مشاكل، وذلك بحسب ما يظهر من هذه المشاكل.

وأيا كان نمط صنع القرار فسلامة القرار تقتضى أن يمر بمراحل متعددة، تبدأ بظهور المشكلة، أو بإثارة قضية معينة، ثم يلى ذلك جمع البيانات المتعلقة بها، ثم النقاش حول البدائل المختلفة لمواجهته، واتخاذ القرار بالبديل الواجب الاتباع. ولكن لا تنتهى عملية صنع القرار بالبدء فى تنفيذه، وإنما تجرى متابعة هذا التنفيذ، وتعديل القرار إذا أمكن على حسب ما يكشف عنه تنفيذه من صعوبات، أو الاستمرار فى تطبيقه.

وقد عرفت تجربة الوحدة المصرية السورية العديد من القرارات المهمة فى جميع مجالات السياسة الداخلية والخارجية، من قرارات مساندة ثورة العراق فى يوليو ١٩٥٨، إلى الخصومة مع الحكومة العراقية بزعامة عبد الكريم قاسم، ومن حل الاتحاد القومى، وتطبيق الإصلاح الزراعى فى سوريا، والقوانين

الاشتراكية ..إلخ. وعلى الرغم من أنه لا تتوافر للباحث وثائق عن كيفية اتخاذ كل هذه القرارات وغيرها، فإن الكتابات الصادرة عن بعض القريبين من دوائر صنع القرار السياسى على أعلى مستوياته تكشف عن بعض خصائص عملية صنع القرار فى دولة الوحدة. وعلى الرغم من الانتقادات المشروعة لبعض هذه الكتابات، والتى قد يميل أصحابها إلى تضخيم أدوارهم بأكثر مما كان عليه الواقع، فإنه لا يوجد مصدر آخر سواها للكشف عن طبيعة هذه العملية. ومن أهم الكتابات التى اعتمد عليها الكاتب مذكرات عبد اللطيف البغدادى، وأحمد عبدالكريم، وصلاح نصر.

وتكشف قراءة الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة عن وجود العديد من هياكل صنع القرار، من تنظيم سياسى واحد، ومن مجلس تشريعى، ثم سلطة تنفيذية تألفت على أعلى مستوياتها فى البداية من مجلسين تنفيذيين يختص كل منهما بإقليم، وحكومة مركزية، وانتهى الأمر فى شهور الوحدة الأخيرة بإلغاء المجلسين التنفيذيين، والاكتفاء بوجود حكومة مركزية يوجد بها وزراء يختصون بإقليم واحد، إلى جانب وزراء تمتد سلطتهم إلى الإقليمين مباشرة. وقد رأس هذه الحكومة بحكم طبيعة النظام الرئاسى لدولة الوحدة رئيس الجمهورية.

ويوحى هذا الإطار الدستورى بأن هناك نوعا من الوحدة التى تربط هذه الهياكل الثلاثة، تستند إلى أيديولوجية مشتركة تحركها، وأهم عناصر هذه الأيديولوجية هو القومية العربية. فهذا هو الوضع السائد فى ذلك الوقت فى الدول ذات التنظيم السياسى أو الحزب الواحد. ومن ثم يفترض أن عملية صنع القرار فى دولة الوحدة هى أقرب إلى النمط الكلى الذى يترجم هذه الأيديولوجية إلى سياسات وإجراءات تنقلها إلى أرض الواقع . فالتنظيم السياسى يناقش أى قضية، ويقارن بين البدائل المختلفة لمواجهتها، ويختار أنسبها وأكثرها اتفاقا مع هذه الأيديولوجية، ذلك كان من المفروض أن يكون دور الاتحاد القومى، ثم تنقل هذه البدائل التى جرى الاستقرار عليها إلى مجلس الأمة ليتولى صياغتها فى صورة قوانين واجبة التنفيذ، وتضطلع الحكومة بتنفيذها، بناء على توجيهات الحكومة المركزية، والتى يشرف على تطبيقها المجلس التنفيذى لكل إقليم فى حدود اختصاصاته.

وفيما يتعلق بخطوات صنع القرار فقد كانت هناك كذلك الأجهزة التى يمكن لها أن توفر المعلومات، وتقترح أنسب السبل لمواجهة أى مشكلة بناء على ما تقوم به من دراسات، وذلك بحسب طبيعة المشكلة موضع البحث. فهناك وزارات الاقتصاد والتخطيط المعنية بالشئون الاقتصادية، وهناك وزارة

الخارجية المختصة بالعلاقات السياسية الخارجية، وهناك أجهزة المخابرات المسئولة عن توفير المعلومات الخاصة بالأمن .

وتكشف مذكرات الساسة القريبين من حلقة صنع القرار العليا فى الجمهورية العربية المتحدة عن اتباع الخطوات المثلى فى بعض الأحيان فى صنع القرار، فقد تألفت لجنة لإعداد مشروع للاتحاد القومى، كما شكل الرئيس جمال عبد الناصر لجنة ثلاثية فى ٢٤ ديسمبر ١٩٥٨ لبحث المشاكل المتفاقمة فى الإقليم السورى بعد شهور من الوحدة. كما طلب جمال عبد الناصر من بعض الوزراء إعداد دراسات حول مشاكل تدخل فى مجال اختصاصهم، مثلما طلب من أحمد عبد الكريم دراسة عن الإسكان، باعتبار أن ذلك يدخل فى اختصاصات الوزارة المركزية للشئون البلدية والقروية. وربما اتخذت بعض القرارات بعد إجراء دراسات ومناقشات فى مجلس الوزراء، وربما طرحت قضايا أخرى للنقاش فى الاتحاد القومى، وخرجت بعدها قوانين من مجلس الأمة. ولكن الأمر المؤكد أن ذلك لم يكن هو النمط العام لعملية صنع القرار على أعلى مستوياته فى الجمهورية العربية المتحدة، ولا كان ذلك هو النمط الذى اتبع بالنسبة لأهم هذه القرارات. وفى بعض الأحيان، فإن القرارات التى اتخذت فى النهاية لم تكن هى التى خرجت من اللجان أو الهياكل التى طلب منها إجراء الدراسات، وإنما أصدرها رئيس الجمهورية دونما تشاور مع من درسوا، أو استجاب لرؤية واحد من المكلفين بدراسة موضوع معين، وذلك دون أن تحظى هذه الرؤية بموافقة من اشتركوا معه فى الدراسة، أو دون أن تخرج من خلال القنوات المرسومة نظريا لصنع القرار.

فقد طلب الرئيس جمال عبد الناصر من أحمد عبد الكريم الوزير المركزى للشئون البلدية والقروية إعداد مشروع لمواجهة قضية الإسكان فى الإقليمين، وقد قام السيد أحمد عبد الكريم حسب روايته بإعداد المشروع ، وأرسله إلى الرئيس، الذى يبدو أنه وافق عليه، حسبما نقل على صبرى وزير شئون رئاسة الجمهورية للوزير المذكور، إلا أنه فى اجتماع مجلس الوزراء فى أول يناير ١٩٦٠، بادر الرئيس بمطالبة الوزير التنفيذى للإقليم المصرى محمد أبونصير، عرض مشروع للإسكان، وقد وافق الرئيس على هذا المشروع الذى كان مختلفا كثيرا عن المشروع الذى أعده الوزير المركزى. وقد طلب الرئيس بعد ذلك من الوزير المركزى الحديث. وقد فوجئ أحمد عبد الكريم بهذا الأسلوب والذى اختلف عما كان متبعا فى جلسات مجلس الوزراء السابقة من قيام الوزير المركزى أولا بعرض ملخص الخطة، ثم يبدى الوزير التنفيذى

آراءه ومقترحاته، ثم يفتح باب المناقشة لجميع الوزراء. وقد كان ذلك - حسب رواية أحمد عبدالكريم - هو الأسلوب الذى اتبع فعلا مع وزراء الصناعة والزراعة والأشغال فى الجلسات التى سبقت. وقد كان هذا التغيير فى الأسلوب - فضلا عما رآه أحمد عبد الكريم من قسوة فى حديث عبد الناصر إليه - سببا فى تقديم استقالته فى اليوم التالى.

ويوضح البغدادى فى مذكراته أن أسلوب الحوار فى تلك الجلسة وطريقة إدارتها ربما نتجا عن إرهاق عبد الناصر، وعن سوء فهم من جانب أحمد عبد الكريم. وقد أمكن إقناع عبد الكريم بالعدول عن استقالته فيما بعد، ولكن لم تذكر أى من الكتابات المتوافرة حول هذا الموضوع ما إذا كان قد جرى الأخذ برأيه فيما يتعلق بمشكلة الإسكان.

ومن ناحية ثانية فقد تكرر تكليف العديدين بإجراء دراسات حول تشكيل الاتحاد القومى فى الإقليم السورى، ولكن لم يؤخذ بآرائهم، وأخذ بآراء آخرين قدموا دراسات فردية لم تحظ بموافقة اللجان التى أنيط بها دراسة الأمر نفسه، وضرب بقراراتها عرض الحائط. فقد ذهب أنور السادات، وكان رئيسا للاتحاد القومى فى مصر قبل الوحدة، ومعه محمد أبو نار عضو مجلس الأمة فى مصر إلى سوريا فى ١٥ إبريل ١٩٥٨ لدراسة خطوات تشكيل الاتحاد القومى فيها، كما قامت اللجنة الثلاثية المشار إليها سابقا بدراسة خطوات تشكيل الاتحاد القومى فى سوريا فى يناير ١٩٥٩، ولكن نتائج أعمال هؤلاء لم تظهر إلى حيز الوجود، بل إن أنور السادات لم ينتخب ضمن اللجنة التى شكلت بعد ذلك لوضع نظام الاتحاد القومى .

وقد تشكلت هذه اللجنة فى ربيع ١٩٥٩ لوضع المبادئ العامة وتنظيمات الاتحاد القومى، وتشكلت من عبد اللطيف البغدادى رئيسا ومن أكرم الحورانى وزكريا محيى الدين وكمال الدين حسين وصلاح البيطار وأحمد عبد الكريم وكمال رفعت أعضاء. وعقدت اجتماعات أسبوعية ناقشت فيها عددا من الأفكار الخاصة بتشكيل الاتحاد. ويذكر أحمد عبد الكريم أنه بعد أسابيع من مزاولة اللجنة لأعمالها قدم كمال الدين حسين إليها مشروعا كاملا للاتحاد، قال أنه استوحى فيه الاتجاهات العامة للنقاش الذى دار فى هذه الاجتماعات. وقد رأى أعضاء اللجنة السوريون أن المشروع لا يعكس ما جرى فى هذه الاجتماعات، ومع ذلك - وفقا لرواية أحمد عبد الكريم - أصر كمال الدين حسين على تقديم مشروعه كاملا مصحوبا بملاحظات أعضاء اللجنة. وقد قبل جمال عبد الناصر

المشروع الذى قدمه كمال الدين حسين، دون أن يعير ملاحظات الأعضاء أى انتباه •

وأخيرا، فهناك أمثلة لقرارات مهمة ومصيرية فى مسار دولة الوحدة لم تخضع لأى مشاورات مسبقة، وفى مقدمة هذه القرارات تلك المتعلقة بتأميم الشركات الكبرى والمتوسطة، وفرض حد أقصى لملكية الأسهم فى الشركات المساهمة، ومشاركة العمال فى أرباح الشركات وفى إدارتها، والمعروفة بقرارات يوليو الاشتراكية. وقد ذكر البغدادى أن وقع هذه القرارات فى سوريا كان سيئا لدى فئة غير قليلة من المواطنين، لأن معظم الشركات المؤممة فى سوريا كان يملكها سوريون على عكس كثير من الشركات التى أممت فى مصر، وكان يملكها أجانب. ويمكن القول كذلك إنه لم يتح للقيادة السياسية أحيانا أن تعرف نتائج تنفيذ قرارات معينة حتى يتسنى لها تعديل تلك القرارات على ضوء التجربة الواقعية، وكان ذلك يرجع إلى حيلولة أجهزة الأمن أحيانا بين المواطنين واللجان الحكومية أو السياسية التى يريدون الوصول إليها لإبلاغها بآرائهم. وقد كانت تلك هى الحال - حسب رواية عبد اللطيف البغدادى - بالنسبة لتطبيق قانون الإصلاح الزراعى فى الإقليم السورى. فعندما حاول بعض المزارعين السوريين لقاء أعضاء اللجنة الثلاثية فى يناير ١٩٥٩ لشرح الصعوبات التى واجهوها نتيجة تطبيق قانون الإصلاح الزراعى فى الإقليم السورى، أمر عبد الحميد السراج باعتقالهم •

وهكذا يمكن القول إن نمط صنع القرار فى الجمهورية العربية المتحدة كان أبعد ما يكون عن النمط الكلى، الذى يسترشد برؤية كاملة وشاملة منذ البداية، وتكون القرارات المختلفة ترجمة لها؛ فقد كان جمال عبد الناصر يفضل اتحادا فيدراليا، ثم قبل وحدة اندماجية، دمغت أنصار الاتحاد الفيدرالى بالخيانة، وانتهى الأمر بمركزية شديدة •

أما مؤسسات صنع القرار فمن الواضح أن بعضها كان وجوده شكليا للغاية، وخصوصا التنظيم السياسى ممثلا فى الاتحاد القومى والسلطة التشريعية ممثلة فى مجلس الأمة •

أما عملية صنع القرار ذاتها فقد اتسمت بالسرية والفجائية فيما يتعلق بالقرارات عالية الأهمية؛ مثل قرارات التأميم لمؤسسات القطاع الخاص فى يوليو ١٩٦١، واتسمت فى أحيان أخرى بالدور الهائل والحاسم لرئيس الدولة، فهو الذى يحدد نوع القرار، وهو الذى يفاضل بين الأفراد والأجهزة المكلفة

بالإعداد لقرار معين، وهو الذى يتخذ قراره دون نظر إلى ما قد تقدمه بعض هذه الأجهزة أو هؤلاء الأفراد من قرارات.

وقد عانت عملية صنع القرار فى الجمهورية العربية المتحدة من صعوبة معرفة القيادة السياسية -المتمثلة أساسا فى رئيس الجمهورية- بردود الفعل المترتبة على قراراتها؛ أحيانا بسبب مقاومة بعض أجهزة الأمن لمحاولات المواطنين إيصال شعورهم بالآثار السلبية لبعض هذه القرارات إلى هذه القيادة، ولأن غياب التنظيم السياسى الفاعل، والقيود المفروضة على حرية التعبير حالت دون أن تصبح تلك قنوات مهمة للتفاعل بين صانعى القرار والمواطنين.

وهكذا، فنتيجة لهذا الطابع المركزى والفردى فى عملية صنع القرار، انتهى الأمر بالجمهورية العربية المتحدة إلى عكس ما تصورته القيادة السياسية المصرية وأنصار الوحدة من السوريين. فقد مال عبد الناصر فى البداية إلى الصيغة الفيدرالية، ثم قبل بالوحدة الاندماجية، ووصف أنصار الاتحاد الفيدرالى بالخيانة، وانتهى به الأمر إلى تركيز هائل للسلطة فيما يتعلق بالإقليمين المصرى والسورى فى يده. وانتهى الأمر بأنصار الوحدة فى سوريا إلى تخليهم عن تأييدها بعد أن آلت المسئولية عن سوريا فى إطار الجمهورية العربية المتحدة إلى غير السوريين، وخصوصا فى مجالات القوات المسلحة وأجهزة الأمن والتنظيم السياسى، فضلا عن وجودهم الضئيل فى المؤسسات المركزية لدولة الوحدة، مثل الحكومة المركزية، ومجلس الأمة.

خلاصة

تكشف هذه الدراسة المختصرة لتجربة بناء المؤسسات فى الجمهورية العربية المتحدة عن درسين أساسيين أهملتهما كل تجارب الوحدة السياسية التى عرفتها الأمة العربية فى النصف الثانى من القرن العشرين.

أول هذين الدرسين هو ضرورة التدرج فى بناء مؤسسات الوحدة، والاستفادة من التجارب المتراكمة عبر حياة هذه المؤسسات، وعدم القفز على المراحل استنادا فقط إلى التأييد الشعبى لهدف الوحدة.

وثانى هذين الدرسين هو ضرورة تقاسم السلطة والمسئوليات فى الكيان الوحدوى؛ بحيث يحتفظ أبناء كل إقليم دخل كيانا وحدويا بأوسع قدر من

الاستقلال الذاتى فى تصريف شئون إقليمهم، وبالقدرة على المشاركة الفعالة فى رسم السياسات الخاصة بهذا الكيان الأوسع. كما بينت أيضا أهمية أن يتقاسم أبناء الأقاليم التى دخلت تجربة الوحدة الشرف والجاه الناتج عن الوحدة، فلا يحظى أبناء إقليم واحد بهما دون أبناء الإقليم الآخر، على نحو يجعل الآخرين يشعرون بأن كرامتهم قد أهدرت بدخولهم فى دولة الوحدة.

ومع أن التجارب الوحدوية الناجحة فى جميع قارات العالم قد أثبتت أهمية هذين الدرسين فإن تجارب الوحدة فى الوطن العربى فى النصف الثانى من القرن العشرين تصر بعناد على تجاهلهما.

مراجع الدراسة

استندت هذه الدراسة إلى :-

- أحمد عبد الكريم ، أضواء على تجربة الوحدة ، دمشق ، الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩١.
- سامى عصاصة ، أسرار الانفصال مصر وسوريا ، القاهرة ، مؤسسة دار الشعب ، ١٩٨٩.
- صلاح نصر ، عبد الناصر وتجربة الوحدة ، القاهرة ، دار الوطن العربى،١٩٧٦.
- عبد اللطيف البغدادى ، مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث، الجزء الثانى، بدون تاريخ.
- سويدان ناصر الدين ، يوميات ووثائق الوحدة المصرية - السورية ١٩٥٨، ١٩٦١، بيروت ، معهد الإنماء العربى ، ١٩٨٧.

تعقيب

سلوى شعراوى

بداية أتوجه بالشكر والتقدير لوحدة دراسات الثورة المصرية على دعوتها الكريمة للاشتراك فى فعاليات هذه الندوة المهمة، وللتعقيب على الورقة البحثية القيمة التى قدمها د.مصطفى كامل.

وفى هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الحوار فى ندوة فى مثل أهمية ندوتنا هذه ينبغى أن يدور فى فلك ثلاثة أهداف محورية على النحو التالى :

١- ضرورة التأكيد على أهمية التفاعل والتحاور والتقييم العلمى الموضوعى لما حدث فى تلك الفترة، ويجب أن يشتمل التقييم العلمى على دراسة التجربة بكل إيجابياتها وسلبياتها بكل موضوعية وحياد، فالهدف هنا يجب ألا يكون هجوما على الماضى أو بكاء على الأطلال، ففى إطار تقييم تجربة الوحدة يجب مراعاة الفصل بين ظروف الحاضر وظروف الماضى، فدراسة التجربة فى سياق الظروف الخاصة بها أمر يجب أن يؤخذ فى الحسبان لضمان الابتعاد عن تزييف الماضى باستخدام حقائق الحاضر.

٢- ضرورة التوجه فى تقييمنا للتجربة نحو توعية الأجيال الجديدة التى لم تعايش فترة تجربة الوحدة والتى تعرضت لطمس الحقائق ، حيث يجب علينا أن نقدم لهم بطريقة علمية جادة الأحداث التاريخية بكل إيجابياتها وسلبياتها وبحقائقها دونما مبالغة أو تهوين.

٣- ضرورة التأكيد على البعد المستقبلى فى تقييم التجربة محل الدراسة، بما يشمله ذلك من التحديد الدقيق لمناطق الاستفادة من تلك التجربة؛ فبدون هذا البعد المستقبلى سوف نفقد الكثير فى طريقنا إلى أى تجارب وحدوية مستقبلية.

وبصفة عامة فإن المقدمات السابقة تفترض وجود نوع من الموضوعية الشديدة، والتى تفترض بدورها وجود كم هائل من المعلومات يتيح للباحث القدرة على أن يكون متوازنا وموضوعيا، يقارن بين "الضد - المعارضين"

و"المع - المؤيدين" من خلال حجج كل منهما، ويوازن بينهما دون أن يخلط بين الأوراق حتى يخرج بوجهة نظر موضوعية لا تترك مساحة للذاتية الخاصة، مستهدفا فى ذلك الحقيقة فحسب. ذلك الأمر - وجود المعلومات الكافية- لم يتوافر بالشكل الشامل والكافى بخصوص موضوع بناء المؤسسات واتخاذ القرار فى دولة واحدة.

وانطلاقا من المقدمات السابقة سوف نبدأ فى التعقيب على الورقة المقدمة من د.مصطفى كامل من خلال الإشارة إلى عدة عناصر على النحو التالى:

أولا: فيما يتعلق بالإطار النظرى المستخدم لدراسة الموضوع، وهو الاستناد إلى نظرية "هنتنجتون" فى المؤسسية، نعتقد أنه ليس الإطار النظرى السليم والمناسب لتناول القضية محل النظر؛ فعلى الرغم من أن "صمويل هنتنجتون" باحث سياسى كبير وله نظريته فى المؤسسية وله إسهامات واضحة فى مجال بناء المؤسسات، فإننا نجد أن الورقة فى استنادها إلى نظرية "هنتنجتون" فى المؤسسية أغفلت عاملا مهما، وهو "شخصية كارزمية" لها زعامتها الواسعة التأثير والنطاق مثل شخصية جمال عبد الناصر، وتلك الزعامة الكارزمية من الطبيعى أن تفرض صبغتها الخاصة على طبيعة بناء المؤسسات، وشكل المؤسسات، وأسلوب اتخاذ القرار.

ثانيا: تتعرض الدراسة لنموذج الرشادة فى اتخاذ القرارات، وتفترض أن القرارات السياسية كلها لابد أن تتسم بالرشادة ، علما بأنه من المعروف أن هذا النموذج ما هو إلا مقياس يقيس به الباحث مدى اقتراب البديل المطروح من الرشادة، بالإضافة إلى أن تعريف الرشادة ليس موضع اتفاق.

وبصفة عامة فإن اتخاذ القرار ما هو إلا نتيجة تفاعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية والذاتية لصانع القرار، وكيفية تعريف صانع القرار للموقف، وكيفية تحديده لقدرات دولته وقدرات الطرف الآخر، ومن ثم فإن نموذج الرشادة ليس النموذج المناسب لمثل هذه الدراسات. وفى هذا السياق كان من الضرورى مراعاة تأثير العوامل الداخلية والخارجية والأطراف المختلفة ومواقفها السياسية، ففى اعتقادنا أن تلك الرؤية هى الأكثر شمولا وتكاملا، كما أنها تمكننا من فهم وإدراك واقع "أسلوب اتخاذ القرار داخل الدولة الواحدة".

ثالثا: إن دراسة نمط اتخاذ القرار لا يمكن أن تؤتى ثمارها على الشكل المتوقع بدراسة عدد محدود من القرارات لا يمثل بحال الاتجاه العام لنموذج اتخاذ القرار. فاستناد الباحث إلى قرار أو اثنين أو عدد محدود من القرارات، وقيامه بالتعميم لتحديد نمط اتخاذ القرار، ليس منهجا دقيقا؛ فالتوصل إلى تحديد

نمط اتخاذ القرار أمر أكثر تعقيدا من ذلك، بما يتطلبه من ضـرورة وجود مسح للقرارات المتخذة فى هذه الحقبة، أو على أقـل تقدير وجـود منطـق علمـى سليم وراء اختيار بعض القرارات؛ وذلك للوصول إلى تصنيـف محـدد لـها Specified Classification ؛ بما يمثل فى النهاية الاتجاه العام لنموذج صنع القرار.

رابعا: إن اعتماد الدراسة على المذكرات الشخصية فـى التوصل إلـى تحديد نموذج صنع القرار فى هذه الحقبة أمر غير مقبـول بدرجـة كافية، علـى اعتبـار أن كتابة المذكرات لا تعنى عند المؤرخين كتابة التاريخ أو التأريخ لفترة معينـة، بل هى تقدم وثيقة مكتوبة تعبر عن رؤية صاحبها الذى يتحمل مسـئولية مـا ورد فيها. ولنأخذ مثالا حيا على ذلك من ثلاثـة أشـخاص عايشـوا عـهد " الوحـدة "، وكانوا قريبين من موقع القرار وهم، محمد حسنين هيكل، وخـالد العظـم - الـذى يمثل السياسيين التقليديين فى سوريا - وأكرم الحورانى التقدمى الاشتراكى. فلقـد كتبوا جميعا عـن هـذه الفـترة، فـهل تتوافـق كتاباتـهم حـول دواعـى قيـام الوحـدة وانهيارها؟

فـى اعتقادنـا أن الفـوارق شاسـعة سـواء فـى سـرد الأحـداث، أو فــى تحليـل الوقائع، أو فى تبرير الاختيارات.

فالاعتماد على المذكرات الشخصية ليس سيئا فـى ذاتـه، ولكـن يجـب أن يتـم اختبار تلك المذكرات، بمعنى أنـه تجـب المقارنـة بيـن مـا تذكـره المذكـرات مـن جانب، وسياق الأحداث كما تناولته الدراسات الأكاديميـة مـن جـانب آخـر. وفـى هـذا الإطـار فإنـه يمكـن اختبـار مقـولات المذكـرات المعتمـد عليـها مــن خـلال مقارنتها بما ورد فى مذكرات أخرى، لدراسة مدى الاتفاق ومدى الاختـلاف مـع ما تذكره تلك المذكرات المعتمد عليها من مقولات وأحكام.

خامسا: فيما يتعلـق بتـأكيد الـدراسة أنـه كـان هنـاك نـوع مـن فـرض طبيعـة ومبادئ النظام المصرى على دولة الوحدة، بدليل أن الاتحاد القومى كان صيغـة مصرية تم فرضها على السوريين. فإنه يمكن الرد على هـذه المقولـة مـن ثـلاث زوايا، وذلك على النحو التالى:

١- إن موقـف عبد النـاصر قـد مـر بمرحلتيـن بصـدد الوحـدة مـع سـوريا: الأولى كان يميل فيها إلى الفكر التدرجى، وبالتالى فإنه عارض الوحـدة الفوريـة وطالب بفترة تمهيدية لمدة خمس سنوات تخوفا من المشكلات التى سوف تواجـه الوحدة سواء مـن خـارج نظـام الوحـدة (معارضـة بعض الـدول) أو مـن داخلـه (التمايز الاجتماعى والاقتصادى والسياسى بين البلدين، بالإضافة إلى اضطراب الأوضاع فى سوريا وتدخـل الجيش فـى السياسـة)، بينمـا كـانت القـوى القوميـة

السورية ترى ضرورة التعجيل بالوحدة على أساس أنها كفيلة بحل المشكلات ومواجهة المخاطر، ويظهر ذلك جليا فى الإلحاح المستمر من جانب حزب البعث السورى على إقامة الوحدة (من ذلك على سبيل المثال توجه محمود رياض سفير مصر فى سوريا آنذاك إلى مصر عدة مرات للتشاور مع عبد الناصر حول مسألة الوحدة، وكذلك اتخاذ مجلس الوزراء السورى قرارا بطلب اتحاد فيدرالى مع مصر فى يوليو ١٩٥٧، وأيضا المناقشات التى دارت بين محمود رياض وصلاح البيطار وزير الخارجية السورى فى بداية يناير ١٩٥٨، وأخيرا اتخاذ المجلس العسكرى السورى قراره فى ١١يناير ١٩٥٨ بضرورة سفر وفد عسكرى لمقابلة عبد الناصر وطلب الوحدة فورا). أما المرحلة الثانية ففيها وافق عبد الناصر على الوحدة الاندماجية الفورية شريطة حل الأحزاب السورية وابتعاد الجيش عن التدخل فى السياسة، ولما وافق الجانب السورى على ذلك تم التوصل إلى قرار الوحدة.

٢- تم الاتفاق فى مباحثات الوحدة على أن تمر عملية توحيد القطرين بمرحلتين : أولاهما تعلن فيها الوحدة، وينتخب الرئيس، ويفوض فى إصدار دستور مؤقت - وهو ما تم فى ٥ مارس ١٩٥٨ - وكذلك يتم استفتاء شعبى القطرين على الوحدة. ويلى ذلك مرحلة ثانية يتم فيها وضع الدستور الدائم لدولة الوحدة، وتكوين الاتحاد القومى، وإجراء انتخابات وفقا للدستور، والعمل على توحيد مرافق الدولة.

ودارت مناقشات كثيرة بين حافظ إسماعيل - مبعوث عبد الناصر فى ذلك الوقت - والجانب السورى حول طبيعة شكل المؤسسة السياسية القادمة وشكل الاتحاد القومى، ولقد حاول حافظ إسماعيل التأكيد على ضرورة وجود تنظيم واحد يجمع القوى الشعبية جميعا، على العكس من وجهة نظر حزب البعث الذى كان يرى ضرورة وجود تنظيم مقصور على مجموعة أو طائفة معينة. وفى نهاية المناقشات كان واضحا أن هناك قبولا واستعدادا من الجانب السورى لتقبل الصيغة المصرية كوسيلة للنظام السياسى.

٣- فيما يتعلق بعوامل الانفصال والتى يرجعها البعض إلى قضية التسلط المصرى يمكن القول إنه قد حدثت مبالغات كثيرة بصدد هذه القضية، فعلى سبيل المثال فإن التنقلات العسكرية كانت تتم غالبا لتدعيم قدرات القوات المسلحة لدولة الوحدة، كما أن تسريح الضباط الحزبيين قد تم فى إطار ما اتفق عليه مسبقا من إبعاد الجيش عن السياسة، وكذلك فإن تولى مصريين لمناصب قيادية فى الجيش الأول كان وضعا مؤقتا، وكان قد بدأ يتغير بالفعل قبل

الانفصال، كما تم إرسال بعض الخبراء الفنيين المصريين لتدعيم جهود التنمية فى سوريا.

وفى نهاية تعقيبنا نود التأكيد على أنه لا توجد طريقة واحدة لاتخاذ القرار بل هناك أكثر من طريقة، ولكن الباحثين الذين يعمدون إلى تقييم الماضى بمقاييس الحاضر - بما يعنى عزل التجربة عن الظروف الاجتماعية والسياسية الخاصة بها- يخطئون خطأ كبيرا وهو الأمر الذى يترك تأثيره - بطبيعة الحال - على الصفة العلمية لدراستهم.

الفصل الثانى

العلاقات المدنية/العسكرية فى دولة الوحدة

معن بشور

تشكل ثنائية المدنى/العسكرى جنباً إلى جنب مع ثنائيات أخرى كالدينى/العلمانى، والريفى/المدنى، والغنى/الفقير، الإسلامى/المسيحى، التراثى/الحداثى، المحافظ/التغيرى، مجموعة ثنائيات لا يستطيع بدونها عالم الاجتماع السياسى أن يفهم بعمق خارطة العلاقات الحقيقية فى مجتمعاتنا، وأن يرصد بدقة عناصر التأثير وقوى التغيير وعوامل الحراك فيها.

وتتميز ثنائية المدنى/العسكرى عن العديد من الثنائيات الأخرى بأنها أحياناً تختزن فى داخلها العديد من تلك الثنائيات، بل تبدو أحياناً وكأنها تحجبها تماماً، مما يجعلها تستحق بامتياز أن تشكل مادة فعلية لدراسة الباحثين ولتأمل السياسيين، ولتنظير المفكرين.

وإذا كان من الصعب الحديث عن نموذج واحد من المدنيين أو العسكريين؛ إذ بينهم من ينتمى إلى شرائح طبقية متباينة، أو إلى عقائد دينية أو سياسية متباعدة، أو إلى أوضاع اجتماعية أو جهوية متنوعة، أو حتى إلى أحزاب سياسية متعددة، فإننا فى كثير من الأحيان نجد أنفسنا أمام محاولات حثيثة لوضع حد قاطع بين الجماعتين، حيث تحمل كل واحدة منها لغة خاصة ومنطقا متميزا ونظرة متوترة إلى الجماعة الأخرى.

فنجد دوما من يسعى لجعل نظرة العسكرى للمدنى لا تقل تعاليا عن نظرة هذا لذلك، فالمدنى حسب هذه النظرة ميال إلى الجدل أكثر منه إلى العمل، وإلى التنظير أكثر منه إلى التدبير، وإلى اللهاث وراء مصالحه الشخصية أو الحزبية الضيقة أكثر منه اهتماما بالمصلحة العامة أو بالمصالح الوطنية العليا.

المدنى، حسب الصورة التى يعمد البعض إلى نشرها بين العسكريين، هو ضعيف الإرادة أسير التردد والارتباك فى مواجهة المواقف الحاسمة، وهو حريص على ممالأة التيار السائد بين الناس دون القدرة على مواجهته أو توجيهه، وهو بالتالى بدلا من أن يكون منصرفا للرؤية الشمولية للأوضاع يكون متأثرا بنظرة أحادية الجانب بحكم مصالحه السياسية المباشرة. بل إن خضوع الساسة المدنيين للشارع يجعلهم أسرى المزايدات كسبا لتأييد الشارع، أو أسرى المناقصات كسبا لرضى القوى الأجنبية والمصالح الطبقية المتحكمة.

ونتيجة هذه العوامل جميعاً فإن السياسى المدنى - حسب هذه النظرة - يدفع البلاد باتجاه الفوضى والتناحر السياسى المؤذى فى مجتمعات تواجه تحديات مصيرية كالمجتمعات العربية. وهذا ما يجعل الكثير من العسكريين يصفون ديمقراطية المدنيين بالديمقراطية المتخلفة التى تتسم بالمحسوبيات والفساد والعصبيات التقليدية البالية.

وبالمقابل نجد من يسعى إلى أن يزرع فى ذهن المدنيين من الساسة نظرة متعالية إلى العسكرى - وهنا نتحدث فى المجال السياسى طبعاً - ليصبح حكمه حسب هؤلاء مصدراً للكثير من المتاعب؛ لأن العسكرى ميال إلى المغامرة فى التوجهات، والفردية فى القرارات، والقسوة فى العلاقات، بل هو يحاول أن ينقل سمة الانضباط فى المؤسسة العسكرية إلى المجتمع المتنوع الممتلئ حيوية ومبادرات فردية أو جماعية؛ فتتجمد معه حركة المجتمع بأسرها، وتصاب بالرتابة والجمود، وأحياناً بالشلل القاتل، بل يصل فيه الأمر إلى القمع العنيف إذا ما حاولت هذه الحركة أن تعترض أو تعارض.

فالحكم العسكرى يصور عند هؤلاء على أنه بالضرورة حكم ديكتاتورى استبدادى، يصحر المجتمع ويقضى على ما فيه من عناصر العفوية والتجدد والعطاء. والعسكرى - كما يريد بعض هؤلاء القول - لا يتعمق بما فيه الكفاية فى الشأن الثقافى، وبالتالى فهو لا يملك الرؤى والآفاق الواسعة الضرورية للتطور أو التغيير، كما أنه ليس - بنظر هذه المجموعة - خبيراً في اللعبة السياسية وما تتطلبه من مناورات أحياناً، ومن شد الحبال أو إرخائها أحياناً أخرى، بل هو فى كثير من الأحيان يصطدم بالحائط ويحاول اختراقه بالوسائل العنيفة بدلاً من الالتفاف عليه.

بل إن العسكرى - حسب هذه النظرة التحريضية- هو بحكم تربيته العسكرية الصارمة، حيث العلاقة تتم بالأمر حسب التراتبية العسكرية، لا يستطيع أن يتآلف بسهولة مع الحياة الديمقراطية،حيث النقاش الذى يبلغ حد الصخب أحياناً، وحيث القرار يؤخذ بالتصويت، وحيث الحاكم يصل بالانتخاب، وحيث المحاسبة والشفافية ضروريتان.

ولا حاجة إلى الاشارة إلى حجم التحامل الذى تحمله هذه النظرة تجاه العسكريين المزروعة لدى بعض السياسيين هنا أو تجاه المدنيين لدى بعض العسكريين، خاصة أن الجسم العسكرى - كما المدنى- جسم واسع، يضم فى جنباته نماذج متعددة ومتباينة أحياناً.

غير أن نظرة التعالى المزروعة لدى بعض المدنيين وبعض العسكريين، والتى تسعى جهات متعددة إلى غرسها، لا تعنى استغناء الواحد منهم عن الآخر.

فبعض المدنيين يسعى للتقرب إلى العسكريين لتصفية حساب له مع مدنيين منافسين، ويرى فى القوات المسلحة جهازاً تنظيمياً كبيراً وفاعلاً يفوق كل الأجهزة الأخرى القائمة؛ من أحزاب وإدارة ..إلخ، كما أنها تمتلك القدرة على حسم الأمور، أو على الأقل القدرة على التلويح بهذا الحسم حين يحتاج الأمر.

وفى بلادنا العربية عموماً تنال القوات المسلحة حصة كبيرة من ميزانية الدولة لأغراض الدفاع والأمن القومى؛ وبالتالى فهى تتمتع بإمكانيات واسعة، غير خاضعة للمراقبة المتشددة التى تخضع لها المؤسسات الرسمية الأخرى، بل هى تتمتع بسهولة فى التصرف بهذه الإمكانيات تحررها من الروتين والبيروقراطية.

وبالمقابل فإن بعض العسكريين الطموحين لتسلم السلطة يرون ضرورة استخدام مدنيين مثقفين أو خبراء أو ذوى وزن جماهيرى لمساعدتهم فى أمور الإعلام والاقتصاد والعلاقات الدبلوماسية والتواصل مع بعض القطاعات الشعبية؛ لكسبها لصالح الحكم العسكرى أو لتحييدها على الأقل.

بل إن بعض العسكريين يدركون أن للشارع قوته الحاسمة أحياناً، فهم يعمدون إلى مسايرة بعض الساسة أو الأحزاب من ذوى النفوذ الجماهيرى الواسع بهدف الاستعانة بهم لحسم سيطرتهم داخل القوات المسلحة ذاتها؛ حيث تبرز أحياناً كتل عسكرية متعددة الولاءات الفكرية أو السياسية أو الجهوية أو الطائفية أو المذهبية.

هنا يلعب الشارع، والمدنيون الممسكون به، دوراً حاسماً لمصلحة تكتل عسكرى بعينه على حساب تكتلات أخرى، تماماً كما يلعب العسكريون أحياناً دوراً فى حسم الميزان السياسى لصالح مدنيين دون آخرين.

يبدو هذا المدخل ضرورياً للحديث عن العلاقات العسكرية/المدنية فى أى دولة، رغم بعض الاستثناءات التى تؤكد القاعدة ولا تنفيها.

إلا أن البحث الجاد عن العلاقة بين العسكريين والمدنيين فى دولة الوحدة يتضمن تعقيدات إضافية، بعضها يتصل بمصادر البحث نفسه، وبعضها يتصل بدولة الوحدة ذاتها، كمشروع توحيد لدولتين، وبعضها يتصل بتعريف العسكريين والمدنيين أنفسهم، وبعضها أيضاً يتصل بأن تلك الدولة قامت فى ظروف استثنائية ونتيجة تلاقى قادة استثنائيين قادمين من المدرسة العسكرية،

كما هو الأمر مع جمال عبد الناصر ورفاقه من جهة، وكذلك القوى السياسية ذات الجذور الشعبية الواسعة والالتزام العقائدى القومى والامتدادات الفاعلة داخل القوات المسلحة، كما هو الأمر مع بعض الأحزاب السورية، لا سيما حزب البعث.

وهذه التعقيدات تكمن فى عدة تجليات :

أولها يكمن فى غياب الكثير من المراجع الموضوعية للبحث عن هذه العلاقة أو فى تعذر الحصول عليها بعد أن مر على صدور الكتب المختصة بها أكثر من عقدين، ناهيك عما يشوب المصادر المتيسرة - ومعظمها تأخذ شكل مذكرات - من ثغرات ترتبط بتغليب النزعة الذاتية أو التبريرية فى الكثير مما كتب عن الوحدة و الانفصال.

فرغم مرور أربعين سنة على هذا الحدث التاريخى فإن أصداءه ما زالت تتفاعل فى الحياة العربية، وكثير ممن كتبوا عن هذه التجربة من موقع المشاركة الإيجابية أو السلبية فيها - وفى مرحلة الانفصال التى تلتها - وقعوا فى أحد خطأين أو كليهما معاً.

الخطأ الأول: هو الأسلوب السردى لكثير من الوقائع التى جرت، والأحداث التى مرت من وجهة نظر واحدة وفى إطار مذكرات شخصية بالدرجة الأولى.

الخطأ الثانى: هو أن الكثير مما كتب قد كتب من موقع الدفاع عن وجهة نظر، أو تبرير موقف اتخذ، أو لخدمة تيار معين ما زال يخوض معركة سياسية؛ فيقرأ الماضى بما يقوى موقعه فى مشاحنات الحاضر.

ولكن وشهادة للحقيقة فإن الكتاب المرجعى للدكتور مجدى حماد "العسكريون العرب وقضية الوحدة " يسد فراغاً كبيراً فى هذا المجال؛ بما يتسم به من دراسة نظرية ومتابعة للوقائع.

ثانى هذه التعقيدات يكمن فى أن الحديث عن العلاقات المدنية/العسكرية فى دولة الوحدة هو فى النهاية حديث عن علاقة بين بشر، يصيبون ويخطئون، يحبون ويكرهون، بل ويحقدون أحياناً؛ وبالتالى فالتعامل مع هذا الأمر يحتاج إلى دقة بالغة واعتماد أسلوب "الرفق بالقوارير"، فإذا أشرت إلى اسم معين استنفرت لدى صاحبه فوراً كل ملكات التربص والتوتر وإطلاق التهم الجاهزة، فإما أن تتبنى كامل وجهة نظره وإما أنت عدو، لا سيما أننا نعيش فى مرحلة يسود فيها المنهج التآمرى فى تحليل الأحداث والمواقف، ناهيك عن "المنهج البوليسى" لا سيما أننا نعيش فى وطننا العربى "عصراً بوليسياً" متميزاً.

أما إذا أغفلت سهوا أو جهلا الإشارة إلى اسم أو آخر، فهناك الويل والثبور وعظائم الأمور؛ فعقدة الذات فى حياتنا العامة ضخمة بالأساس، وهى تتضخم كلما تقلص دور الفرد أو تراجع إحساسه بالتأثير الحقيقى.

ثالث هذه التعقيدات، وقد يكون أهمها، هو المتصل بالتعريف ذاته؛ أى بتعريف "العلاقات المدنية/العسكرية فى دولة الوحدة".

فما هو المقصود بهذه العلاقات: هل هى العلاقة بين العسكريين والمدنيين على مستوى الجمهورية العربية المتحدة ككل، أم هى العلاقة بين العسكريين والمدنيين فى الإقليم الشمالى آنذاك، أم العلاقة بين المدنيين السوريين والعسكريين المصريين، أم بين العسكريين السوريين والمصريين، أم أنها كل هذه العلاقات مجتمعة؟

وتزداد صعوبة الإجابة على هذه الأسئلة حين نحاول أن نقدم تعريفا للعسكرى والمدنى فى دولة الوحدة؟

هل العسكرى هو الذى عاش جزءا من حياته فى السلك العسكرى ثم انخرط فى الحياة السياسية والمدنية، كما هو الأمر مع الضباط الأحرار الذين قادوا ثورة يوليو ثم خلعوا ملابسهم العسكرية وتحملوا مسئوليات مدنية فى الحكم والمجتمع، هل يمكن الحديث عن جمال عبد الناصر ورفاقه كعسكريين أو كمدنيين أو ربما "كثوار" كما كان شائعا للخروج من هذه الثنائية الطاغية؟

وهل العسكريون السوريون الذين تحولوا إلى وزراء ومسئولين فى الإطار المدنى هم عسكريون مدنيون؟

ثم أين يمكن تصنيف العسكريين الذين يعتبرون امتدادا لحزب سياسى، هل هم عسكريون أم حزبيون؟ وهل الصفة الحزبية هنا تجعلهم أقرب إلى المدنيين منهم إلى العسكريين؟

وبالمقابل كيف يمكن تصنيف المدنيين الذين كانوا امتدادا أو واجهات لمجموعات عسكرية؟

وبالإضافة إلى هذا كله، أين يمكن تصنيف أجهزة "كالمخابرات" "والمباحث" و"الأمن السياسى" وغيرها، هل هم عسكريون بحكم جذور معظمهم، وتربيتهم السابقة، واضطرارهم لاعتماد القسوة أحيانا فى تعاملهم مع الآخرين، أم هم مدنيون بحكم خلفيتهم التى تحضهم على التعامل مع حركة المجتمع والتفاعل معها، ورصد نبضها، ومتابعة تشكيلاتها، وأحيانا توجيه منظماتها وحركاتها ونقاباتها؟

ونبرز هنا بشكل خاص أهمية تصنيف هذا القطاع المهم من أجهزة الدولة في الحديث عن دولة الوحدة؛ نظرا للدور الذي لعبته هذه الأجهزة في تلك التجربة، بل نظرا لما تعرضت له من حملات، لا تخلو أحيانا من التحامل، وهو تحامل جرى بحقها من داخل دولة الوحدة ونظامها، ومن خارجها وأحيانا بهدف الانقضاض على التجربة الوحدوية ذاتها.

العلاقات المدنية/العسكرية في كل من مصر وسوريا عشية الوحدة :

من الصعب فهم العلاقة المدنية/العسكرية في دولة الوحدة دون إطلالة - ولو سريعة - على واقع هذه العلاقة في الدولتين اللتين تكونت منهما الجمهورية العربية المتحدة أساسا، بل إلى نظرة القيادات الفاعلة في الدولتين إلى هذه العلاقة وأسلوب التعامل معها.

فمصر التي دخلت الوحدة عام ١٩٥٨، كانت تعيش واقع ثورة ٢٣ يوليو التي قادها الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر ونجحت خلال سنوات في تحقيق إنجازات مهمة على الصعيدين الداخلي (الإصلاح الزراعي، تأميم قناة السويس، الخطط الخمسية، التصنيع، توسيع نطاق التعليم)، والخارجي (كسر احتكار السلاح، الجلاء، فشل العدوان الثلاثي)، الأمر الذي حول قائد تلك الثورة- جمال عبد الناصر- إلى قائد ذي شعبية منقطعة النظير؛ تجاوز معها جذوره العسكرية في نظر المصريين والعرب، بل تجاوز أيضا كل التجارب الأخرى التي مرت بها الانقلابات العسكرية في المنطقة ولاسيما سوريا.

ولقد تحركت نظرة ثورة ٢٣ يوليو إلى العلاقة العسكرية/المدنية وفق جملة توجهات:

١- لقد كانت قيادة الثورة تتوقع بعد نجاحها أنها " ستجد الأمة كلها متحفزة متأهبة، وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور، فتندفع الأمة وراءها صفوفا منتظمة متراصة؛ تزحف زحفا مقدسا إلى الهدف الكبير"، لكن الواقع جاء مفاجئا بعد ثورة ٢٣ يوليو التي "وقفت تنتظر الزحف المقدس.. وطال انتظارها، وجاءتها جموع ليس لها آخر.. ولكن الجموع التي جاءت كانت أشياعا متفرقة، وفلولا متناثرة"، وساعتها أحس جمال عبد الناصر "وقلبه يملؤه الحزن.. أن مهمة الطليعة لم تنته في هذه الساعة، بل أنها هذه الساعة بدأت"(١).

٢- إن هذه المهمة حولت تنظيم الضباط الأحرار إلى أكثر من "طليعة تقتحم السور لتندفع الأمة إلى حركة تبنى " النظام " و "الاتحاد" و "العمل "، ساعية إلى "رأى من ذوى الرأى والخبرة من أصحابها، ومن سوء الحظ لم تعثر على شيء كثير" (٢).

لكن تحول الضباط الأحرار إلى المسئولية السياسية ترافق مع قرار آخر اتخذته قيادة الثورة، وهو أن من يتحمل مسئولية مدنية من الضباط الأحرار عليه أن يخلى موقعه فى القوات المسلحة. كان القرار واضحا، إبعاد السياسة عن الجيش، حتى ولو كان العسكريون المعنيون من قادة ثورة ٢٣ يوليو نفسها.

لقد أصبح العسكريون مدنيين، ولكن هل اعتبرهم المدنيون فى مصر وخارجها كذلك، أم أن "مصر" باتت بنظر كثيرين " مجتمعا عسكريا"؟

٣- لقد تفاعل ضباط ثورة ٢٣ يوليو مع الأحزاب السياسية جميعها قبل الثورة وبعدها؛ فتكونت لديهم قناعة سلبية كانت تزداد فى كل مرة تطل فيه إحدى هذه الأحزاب أو الحركات برأسها لتلعب دورا أو لتصادر الدور من الثورة.

٤- لقد نجحت الثورة بفضل إنجازاتها فى أن تبنى لنفسها شعبية كبيرة جعلتها بغنى عن الساسة المدنيين، ولم تكن تحتاج من ذلك "العالم المدنى" إلا إلى خبراء فى الاقتصاد والدبلوماسية والإعلام تزداد أهميتهم بقدر ما ينجحون فى مهماتهم وفى نيل ثقة القيادة الفعلية للثورة. وبالفعل فقد برز منهم فى هذا المجال شخصيات بارزة على أكثر من صعيد.

إذن، كان الهدوء مسيطرا على جبهة العلاقات العسكرية/المدنية فى مصر عشية إعلان الوحدة. لكن هل كان الأمر كذلك فى سوريا؟

لقد تفاعلت سوريا - مثل مصر - مع حرب فلسطين ١٩٤٨، وساد شارعها السياسى وقواتها المسلحة المرارة ذاتها التى سادت شارع مصر وجيشها من جراء النكبة، وكان الرأى واحدا فى تحميل الطبقات الحاكمة مسئولية النكبة، وكان الحديث فى دمشق كما فى القاهرة يملأ البيوت والمقاهى والمدارس والثكنات عن صفقات الأسلحة الفاسدة.

ورغم أن الانقلاب الأول على الحكم المدنى فى سوريا قد سبق ثورة ٢٣ يوليو بثلاث سنوات وبضعة أشهر (مارس/آذار ١٩٤٩؛ انقلاب حسنى الزعيم)، فإن الانقلابات تتالت فى سوريا بشكل متسارع، فكان منها ثلاثة انقلابات خلال فترة وجيزة (انقلاب سامى الحناوى فى أغسطس/آب ١٩٤٩، ثم انقلاب الشيشكلى الأول داخل الجيش فى ديسمبر/كانون أول ١٩٤٩،

وانقلاب الشيشكلى على الحكم المدنى كله بعد عامين تقريبا ديسمبر/كانون أول ١٩٥١)، حتى جاء الانقلاب على الشيشكلى (فبراير/شباط ١٩٥٤)، وعودة الحكم المدنى (١٩٥٤ - ١٩٥٨)، الذى عرف أيضا مجموعة من محاولات الانقلاب، وأحيانا "أنصاف انقلابات "، بالإضافة إلى عدة عمليات تمرد فى هذه القطعة العسكرية أو تلك، أبرزها دون شك تمرد قطنة عام ١٩٥٧، وكان من قادته ضباط بعثيون رفضوا محاولة إبعاد عبدالحميد السراج عن موقعه الحساس فى الشعبة الثانية فى أركان الجيش السورى (المخابرات العسكرية).

بل إن البعض يرى فى قيام الوحدة ذاتها الانقلاب العسكرى الأكبر معتبرا- بشىء من الاستعجال - أن صانعى الوحدة الحقيقيين هم أعضاء مجلس القيادة العسكرى السورى الذين سافر معظمهم - ذات ليل - بشكل مفاجئ إلى مصر، وقابلوا الرئيس عبد الناصر ليناشدوه الموافقة على الوحدة، وليفاجأوا به مجيبا عليهم بسؤال: "هل تحملون موافقة حكومتكم؟ هل يعلم الرئيس شكرى القوتلى بأمر مجيئكم"؟.

إذا كان المجال فى هذه الدراسة لا يتسع لتحليل أسباب هذا الاضطراب "الانقلابى" فى سوريا فى الخمسينيات فإنه من الضرورى الإشارة إلى أمرين فى هذا السياق، لأنهما يرتبطان بوضوح فى أى حديث عن العلاقة العسكرية/المدنية فى دولة الوحدة .

الأمر الأول : أن سوريا كانت ساحة تجاذب، بل وصراع إقليمى حاد، بهدف جذبها إلى أحد المحاور العربية التى كانت قائمة آنذاك، فالصراع على سوريا" - كما يقول عنوان كتاب باتريك سيل الشهير - كان فى أوجه بين الهاشميين الذين كانوا يحكمون العراق والأردن ويرون فى استعادة عرش سوريا ثأرا تاريخيا لإقصاء الملك فيصل الأول عن حكمها على يد الجيش الفرنسى فى أوائل العشرينيات، وبين المحور الآخر السعودى/المصرى الذى كان يواجهه، فالحكم السعودى متخوف من ثأر هاشمى يطمح إلى استعادة مكة المكرمة التى كان حاكمها الشريف حسين بن على (جد حكام العراق والأردن)، أما الحكم المصرى، فرغم اختلاف الأسباب التى حكمت السياسة المصرية قبل ثورة يوليو وبعدها، كان يرى فى سوريا دائما فى سوريا عمقا استراتيجيا لمصر؛ ما التقيا مرة إلا وحققا النصر، وما افترقا مرة إلا حصدت الأمة الهزيمة.

وخلف هذه المحاور الإقليمية كانت تقف دون شك محاور دولية، وكانت السياسة الأمريكية قد بدأت تطل برأسها لترث نفوذ الإنجليز والفرنسيين المتقهقر فى المنطقة؛ التى تمتلئ نفطا وثروات، وتشكل موقعا استراتيجيا مهما

فى التجارة والمواصلات، كما فى الحرب الساخنة أو الباردة مع الاتحاد السوفيتى.

ولقد تلخص هذا الصراع بين دول الغرب نفسها لغياب أى تأثير سوفيتى قبل صفقة السلاح التشيكية مع مصر عام ١٩٥٥، ومع انحسار حلف بغداد -لاسيما بعد فشل العدوان الثلاثى على مصر- تقدمت واشنطن بمشروع أيزنهاور لملء الفراغ الناجم عن سقوط الاستعمار القديم.

إن الإشارة إلى هذا الأمر تبقى ضرورية؛ لأن "الصراع على سوريا" بقى يحرك بشكل أو بآخر العلاقات العسكرية/المدنية داخل دولة الوحدة نفسها مع تغير مهم فى المحاور الإقليمية؛ حيث انضمت المملكة السعودية إلى الممالك الهاشمية فى الأردن والعراق فى مخاوفها من المد الوحدوى النامى بعد وحدة ١٩٥٨، والتى مدت ذراعيها نحو اليمن الإمامية لتشكل معها "الاتحاد العربى"، وخاصة أن هذا المد لم يعد مريحا للسياسة الأمريكية الصاعدة فى المنطقة، والتى لها نفوذ طاغ فى القرار السعودى آنذاك.

وحين نفذ ضباط سوريون -لا يتجاوز عددهم الأربعين- الانفصال وجدوا لهم من اللحظات الأولى الحماية الإقليمية والدولية الواسعة، والغطاء السريع من سياسيين سوريين بارزين، بعضهم حركته انفعالات شخصية حادة، لكن بعضهم الآخر كان وثيق الصلة بتلك المحاور الإقليمية والدولية.

أما **الأمر الثانى** فهو أن سوريا قد دخلت الوحدة ولكنها، على عكس مصر، لم تكن قد حسمت بعد العلاقة بين ساستها المدنيين وعسكرييها المولعين بالسياسة؛ إما لأسباب عقائدية تتصل بأفكار التحرر والثورة التى رافقت نشوء السلك العسكرى العربى السورى منذ الدولة العثمانية، وإما لأسباب تتعلق بطموحات شخصية لضباط لا يرون فى زملائهم الذين وصلوا إلى السلطة من قبل- فى سوريا أو غير سوريا- كفاءات ومؤهلات تزيد على ما يملكون.

وكانت وطأة النكبة الفلسطينية على سوريا، بحكم موقعها وحجمها وتربية شعبها القومية الحادة، تشعل الغليان فى نفوس السوريين جميعا، عسكريين ومدنيين، فهم يتدافعون على الرد عليها ولكنهم كانوا يدركون عجزهم عن الرد الفاعل، فتتحول العلاقات بينهم إلى نوع من الغليان المتوتر المشحون بالاتهامات حينا، والمناورات حينا آخر.

فالكل يتهم الكل، داخل الجيش وخارجه، داخل الأحزاب وخارجها، والتنافس على أشده بين القوى السياسية والكتل العسكرية، بل إن بعضها السياسى كان يستعين بتشكيلاته العسكرية ليعزز مواقعه فى الحكومة والبرلمان، وكان بعض

الضباط يستعينون بشارع حزبهم السياسى ليعززوا هم أيضا مواقعهم داخل القوات المسلحة ذاتها.

ولقد كان حزب البعث، بفضل حنكة أحد زعمائه أكرم الحورانى وخبرته فى العلاقات مع العسكريين وصورته الاشتراكية المحببة إلى الفلاحين، وبفضل المكانة العقائدية لميشيل عفلق وصلاح البيطار، والسياسية لجلال السيد (فى الشرق السورى) ووهيب الغانم (فى الساحل السورى) ذات التأثير المتنامى فى أوساط المدارس والجامعات وقطاعات المعلمين والمثقفين وغيرها من قطاعات الرأى العام- بما فيها الجيش ذاته - الأكثر قدرة بين الأحزاب السورية على توظيف قوته العسكرية فى خدمة مشروعه السياسى، وفى توظيف قوته فى الشارع السياسى لتحصين مواقعه.

ولقد تجلت هذه القدرة، التى ساعدتها ظروف محلية وقومية عدة، فى أن يتمكن حزب البعث (نوابه لم يزيدوا على ١٧ نائبا من أصل ١٤٢) من أن يتحول إلى نواة تقود تجمعا نيابيا قوميا بات يجمع الأكثرية فى مجلس النواب، وبالتالى نجح فى أن يعزل عن التأثير نفوذ أحزاب تقليدية كحزب الشعب والحزب الوطنى اللذين كان عدد نواب كل منهما يفوق عدد النواب البعثيين.

وبات وزراء البعث فى الحكومة الائتلافية -على قلتهم- هم الذين يوجهون سياسة الحكومات، بل واستطاع أكرم الحورانى أن يفوز عشية الوحدة برئاسة المجلس النيابى -أواخر عام ١٩٥٧- مقصيا أحد السياسيين المخضرمين الذى تولاها سنوات عدة، وهو الدكتور ناظم القدسى أحد زعماء حزب الشعب ورئيس الجمهورية السورية خلال فترة الانفصال فيما بعد.

لكن هذا النجاح البعثى داخل مؤسسات الدولة بما فيها الجيش، وفى الشارع، حرك بالمقابل قوى عديدة لم تخف انزعاجها من دور "مضخم" فى نظرها لهذا الحزب فى حياة سوريا، الأمر الذى جعل الحياة السياسية والعسكرية أسيرة تجاذب داخلى حاد بين قوى متحالفة فى المظهر ومتناحرة فى العمق. ولم يكن ممكنا تجميد سلبيات هذا التجاذب إلا مع بروز تحديات قومية كبرى "كالمؤامرة العراقية" و"الحشود التركية" وقبلهما " العدوان الثلاثى"، والدعوة إلى الوحدة مع مصر التى أطلقها حزب البعث بلسان أمينه العام آنذاك ميشيل عفلق فى مهرجان أقيم فى عيد الجلاء فى ١٧ إبريل/نيسان ١٩٥٦، وهى دعوة وضعت لمشاركة البعث فى الحكومة الائتلافية التى شكلت برئاسة صبرى العسلى فى يونيو/حزيران من العام ذاته، والتى جاء تشكيلها مع إعلان الدستور المصرى الذى اعتبر مصر جزءا لا يتجزأ من الأمة العربية.

حتى الوضع داخل البعث ذاته لم يكن متماسكا كما كان يبدو من الخارج، فالاندماج بين حزب البعث والحزب العربى الاشتراكى الذى تم فى ظروف مقاومة حكم الشيشكلى عام ١٩٥٣ لم يتحقق فعلا؛ حيث بقيت الفروق واضحة بين المدرسة "الاشتراكية الحورانية" الأقرب إلى الواقعية السياسية، والمدرسة الأخرى الأقرب إلى "العقائدية المثالية"، حسبما كان يقال فى دمشق فى تلك الأيام .

ولم ينحصر الأمر فى هذا المستوى فقط، بل برز تباين بين أجيال البعث وفروعه المختلفة؛ حيث كان يضغط الشباب البعثيون باتجاه حزب أكثر تنظيما وانضباطا وضبطا لأعضائه لا سيما السياسيين منهم.

وكان من الطبيعى أيضا أن تنتقل هذه التباينات إلى داخل الكتلة العسكرية البعثية ذاتها، فكان هناك أكثر من جيل، وأكثر من مفهوم للعمل الحزبى، وأكثر من نظرة للعلاقة مع القياديين البارزين، بل أكثر من بيئة اجتماعية وجغرافية ينتسب إليها الضباط البعثيون من ذوى الرتب الكبيرة أو الصغيرة.

وربما تكون هذه الصورة - الأقل بريقا من قريب - لأوضاع البعث الداخلية هى التى حالت دون ارتباط العديد من الضباط القوميين بحزب البعث، بل برز بعضهم بصفة مستقلة، وكان له دور فاعل فى الجيش وفى الحياة السياسية السورية، خاصة فى ظل التنافس الصراعى المتزايد والسباق المحموم على الإمساك بالوضع بين حزب البعث والحزب الشيوعى.

لكن استقلالية هؤلاء الضباط -وبعضهم تولى مسئوليات حساسة فى الأركان العامة (عبد الحميد السراج، أمين النافورى، أحمد عبد الكريم، أكرم ديرى، جادو عز الدين، طعمة العودة الله، أحمد جنيدى)، وفى القطاعات العسكرية- لم تكن تعنى أنهم فريق واحد ، فهم أيضا كانوا مجموعات يربط بين بعضها من الصداقة والزمالة أكثر مما يربطها من تصورات ورؤى فكرية وسياسية. ولقد تجلى هذا التباين بوضوح خلال فترة الانفصال ذاتها؛ حيث كان النافورى وعبدالكريم من أبرز وجوه تلك المرحلة، فيما استقر الضباط الآخرون فى القاهرة متمسكين بموقفهم تجاه الوحدة ورئيسها .

كانت العلاقات السياسية والعسكرية فى سوريا عشية الوحدة بمثابة برج بابل، لكل فريق لغته، ومطامحه، وهمومه، اللغة الوحيدة التى كان يمكن أن يفهمها الجميع كانت لغة الوحدة مع مصر، والمتحدث الوحيد الذى كان الجميع مستعدين للإصغاء إليه كان جمال عبد الناصر.

لذلك توجه الجميع إليه ساعيا لوحدة تحولت مع الأيام والمعارك إلى مطلب جماهيرى كاسح لم يكن أحد يستطيع أن يقف ضده.
لكن بقدر ما كان هذا الإجماع على الوحدة وقيادة عبد الناصر مصدر قوة للرئيس الراحل كان أيضا مصدر ضعف فى البنيان الجديد للدولة الوحدوية الجديدة.

العلاقات فى دولة الوحدة :

وهكذا دخل البلدان الوحدة بشكل متفاوت غير متكافئ منذ البداية، ليس على مستوى الحجم والمساحة ومستوى التطور الاقتصادى فحسب، بل على مستوى الاستقرار السياسى الداخلى بشكل خاص.
مصر ذات قيادة شابة موحدة، وإنجازات مهمة على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والتحريرية، وسوريا تعيش حالة غليان قومى مقرون بتنافس بين أحزاب وقيادات لم تكن تنقصها الحماسة الوطنية، بقدر ما كانت تفتقر إلى خبرة فى الإدارة العقلانية للخلافات فيما بينها، ثم فيما بينها وبين قيادة ثورة يوليو، بحيث لا يتعرض الإنجاز القومى التاريخى للانتكاس بسبب تلك الخلافات.
ومن اللحظة الأولى بدأت المعاناة، فانسحب الشيوعيون من الوحدة حين غادر أمينهم العام نائب دمشق خالد بكداش سوريا بعد أن كان النائب الوحيد الذى لم يؤيد الوحدة، وترك هذا الموقف تأثيره على غير صعيد، فلاحق الشيوعيين المدنيين والعسكريين، كما انعكس هذا التوتر على الوضع فى العراق بعد ثورة ١٤يوليو/تموز، بالإضافة إلى انعكاساته على العلاقة مع الاتحاد السوفيتى والمنظومة الاشتراكية.
وقد زاد الموقف الشيوعى هذا من رفض قيادة ثورة يوليو للحزبية وتدخل الجيش فى السياسة؛ خصوصا أن الفريق عفيف البزرى - قائد الجيش الأول (الجيش السورى) والقريب من الشيوعيين- سرعان ما استقال من منصبه بعد اعتراض على ما اعتبره تدخلا فى صلاحياته كقائد للجيش السورى حين أصدر حركة تنقلات رأى فيها المشير عامر القائد الأعلى للجيش انحيازا لمصلحة الضباط الشيوعيين فأمر بتجميدها.
وكان هذا الموقف تعبيرا عن عمق التداخل بين العسكرى والمدنى فى سوريا واستطرادا فى دولة الوحدة ذاتها.

وكرت المسبحة، فلقد ظن معظم القياديين السوريين - فى السياسة أو فى القوات المسلحة- أن قيام الوحدة بحد ذاته سيحسم أمورا لم يكن ممكنا حسمها فى ظل الحكم السورى وحده، فالبعثيون ظنوا أنهم بسبب دورهم فى التمهيد للوحدة، وتماثلهم الفكرى مع عبد الناصر، وقبولهم بحل حزبهم لكى تقوم الوحدة، وبسبب وجود تنظيمات قومية للبعث خارج الجمهورية العربية المتحدة، ستكون لهم اليد الطولى فى إدارة شئون سوريا بمفردهم تقريبا.

أما الآخرون - قوى اجتماعية وأحزابا وأفرادا- فقد ظنوا أن الرئيس عبد الناصر سيخلصهم من هيمنة البعث، وسيكلفهم بأدوار مهمة لم يكن ممكنا أن يحصلوا عليها فى ظل نفوذ البعث فى سوريا.

وهكذا تجمعت بوجه البعث قوى سياسية وعسكرية وطبقية (نظرا لقوى البعث الفلاحية ومعاركه فى مواجهة الإقطاع فى سوريا)، وبات صعبا على الرئيس عبد الناصر - وهو الذى يرى نفسه رئيسا للشعب السورى برمته- أن يتجاوب مع تطلعات البعث للدور الذى يريد أن يلعبه ضمن دولة الوحدة.

إذا أضفنا إلى هذا الأمر التجربة الناصرية السلبية مع الأحزاب فى مصر، ومع تدخل السياسيين فى القوات المسلحة، استطعنا أن ندرك الإطار الذى حكم العديد من الصراعات التى عصفت بالعلاقات بين قيادات سورية، عسكرية ومدنية، وقيادة دولة الوحدة.

لقد تلخصت نظرة الرئيس عبد الناصر إلى الأوضاع فى سوريا بعد الوحدة فى ثلاثة أمور :

١- حل الأحزاب وعدم السماح بسيطرة لون واحد من الحزبية السورية على مقدرات الأمور، وقد نجم عن هذا الأمر توترات في العلاقة بين القيادات المصرية والسورية ، ونشأ بشكل خاص توتر داخل صفوف البعث ذاته ، إذ برز اعتراض واسع لدى شباب البعث -عسكريين ومدنيين- على قرار القيادة بحل الحزب، وهو اعتراض قاد إلى تفاعلات عديدة فى صفوف البعث برزت خلال الانفصال، وبشكل خاص فى المرحلة التى حكم فيها البعث سوريا بعد مارس/آذار ١٩٦٣.

٢- إبعاد الضباط الكبار المسيسين عن الجيش السورى تدريجيا عبر تسليمهم مناصب مدنية دبلوماسية، أو عبر نقل العديد من صغارهم إلى مصر، وكان أبرزهم ضباط البعث من ذوى الرتب الصغيرة الذين سيلعبون فيما بعد دورا

مهما فى حياة سوريا بعد الثامن من مارس/آذار، وكان من بينهم الضابط الطيار آنذاك ورئيس الجمهورية الآن الرئيس حافظ الأسد.

٣ - اعتماد متزايد على أجهزة الأمن (المباحث) كعمود فقرى للنظام بكل ما قاد إليه ذلك من تفاعلات وتداعيات، اضطر بنتيجتها الرئيس عبد الناصر أن يسلم مقاليد الأمور في سوريا إلى المشير عبد الحكيم عامر الذى سرعان ما اصطدم بآخر "حراس الوحدة" عبد الحميد السراج، وهو الصدام الذى استغله إلى أبعد حد ضباط الحركة الانفصالية فى ٢٨ سبتمبر/أيلول.

وهكذا بين الحذر المصرى من الحزبية والجيش المسيس، وخيبة معظم القياديين السوريين -المدنيين والعسكريين- لأن الوحدة لم تحقق الطموحات الذاتية المرتقبة، برز سوء تفاهم أخذ يتعقد، وأخذت الساحة السياسية والعسكرية السورية تخلو تدريجيا من القوى المهيأة والقادرة على الدفاع عنها، وبلغ سوء التفاهم ذروته بتكليف المشير عامر بإدارة شئون سوريا، وهو وإن كان يحظى بثقة الرئيس الكاملة لم يكن يتمتع بالخبرة والمعرفة والدراية المطلوبة بالتضاريس السياسية والاجتماعية لسوريا .

ولقد أدى هذا الصراع إلى نتيجتين سلبيتين فى آن واحد:

١- ميل المشير عامر إلى الارتياح أكثر فأكثر إلى نوع من الضباط السوريين غير المسيسين والاعتماد عليهم، دون أن يدرك أن هذا النوع بالذات قد يكون فريسة سهلة للطموحات الشخصية، أو لصيادى الثورات المضادة الذين كانوا يحيطون بسوريا من كل جانب ويتربصون بالوحدة شرا.

٢- وسط هذا الفراغ أيضا، برز بين قلة من المصريين الموجودين داخل سوريا- ضباطا وموظفين - من بدأ يتصرف وكأنه الممثل الشخصى لجمال عبد الناصر فى عملية إساءة استخدام النفوذ، ودون أن يجد فى كثير من الأحيان قوة شعبية سورية تراقبه أو تنبه إلى تصرفاته.

الجهة الوحيدة التى كانت مهيأة لهذه الرقابة، كانت بعض قيادات الاتحاد القومى وبعض أجهزة "المباحث"، والتى كانت فى أغلبها على علاقة قوية بالسيد عبد الحميد السراج نائب الرئيس، ورئيس المكتب التنفيذى فى الإقليم الشمالى، لكن السراج نفسه بعد أن زاد التحريض عليه، وساءت علاقته بالمشير عامر، بات موضع اتهام، بل موضع تشكيك ورصد من عامر نفسه، وبعد أن تزايدت الشكوى ضد الكثير من الفئات والجماعات فى سوريا.

إن استغلال النفوذ من بعض المصريين -عسكريين ومدنيين- وإن كانوا قلة، قد ترك شرخا مزدوجا داخل العلاقات فى دولة الوحدة. فمن جهة، أثار ذلك الاستغلال تذمر السوريين، خصوصا أن الأبواق المعادية أخذت تنفخ منذ اليوم الأول للوحدة فى نار إثارة النعرات الإقليمية عبر شائعات ومبالغات. ومن جهة ثانية أحس الكثير من المصريين الشرفاء الموجودين فى سوريا - ولاسيما داخل القوات المسلحة - بأنهم باتوا "غرباء"، وبأنهم محاطون بنظرات مليئة بالشك والحذر من بعض إخوانهم السوريين، فاختاروا الانزواء والانكفاء والانغلاق على أنفسهم، حتى إذا ما وقع الانفصال لم يحرك الكثيرون منهم ساكنا رغم وجود بعضهم على رأس قطاعات عسكرية مهمة، فكأن الأمر لا يعنيهم، أو كأنهم مجرد خبراء انتهت الحاجة إلى خدماتهم.

لقد أدت هذه العلاقات المرتبكة داخل دولة الوحدة إلى غياب "عصبية الوحدة"، العصبية المشتركة المصرية/السورية لحماية دولة الوحدة والدفاع عنها، ذلك أن أى دولة -حسب المفهوم الخلدونى - لا تقوم دون عصبية ترتكز عليها.

ففى حين قامت "دولة الثورة" فى مصر على عصبية الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو، لم تنجح دولة الوحدة فى بناء عصبيتها فى مصر وسوريا معا، وعلى مستوى العسكريين والمدنيين فى آن معا، وظنت قيادتها أنه بالإمكان التعويض عن هذه "العصبية الوحدوية" بالعاطفة الوحدوية للجماهير فى سوريا، وقد أثبتت الأحداث أن هذا الظن لم يكن فى محله.

ولقد كانت تجربة "الاتحاد القومى" - والتى سيكون لدراستها مكان آخر فى هذه الندوة - تعبيرا صارخا عن إغراق "العصبية الوحدوية" فى بحر يسعى لجمع العديد من التناقضات والتعارضات التى لا يمكن السيطرة عليها دون عمود فقرى.

إن تأكيد الرئيس جمال عبد الناصر أنه رئيس لكل سوريا، وليس لفريق واحد دون الآخرين، هو موقف سليم دون شك، لكنه ليس كافيا إذا لم يقترن بوجود عصب قيادى يوجه تجربة الوحدة دون أن يلغى أى طرف من أطرافها.

ربما كان المطلوب أن تقوم مؤسسات دستورية (تشريعية) جامعة لممثلين منتخبين من فئات الشعب السورى والمصرى، و(تنفيذية) خاضعة للرقابة والمحاسبة ولمنطق الأكثرية والأقلية، وأن تقوم فى الوقت ذاته قيادة مصرية/ سورية، مدنية/عسكرية، منسجمة فى مبادئها وتطلعاتها وطموحاتها ونظرتها، لتطوير التجربة وتعميقها فى كل المجالات، وتسعى فى الوقت ذاته لتتخطى

وتتجاوز كل الثغرات التـى تعترضـها ومـن خـلال المؤسسـات الدسـتورية ذاتـها وليس من خارجها.

استخلاصات:

إذا كان لا بد من هذا العرض السـريع للعلاقـات داخـل دولـة الوحـدة، والتـى شملت العسكريين والمدنيين على السواء، فإن الدروس الرئيسـية المسـتفادة فـى نظرى هى :

١- ضـرورة إيلاء الصبر والعقلانيـة قـدرا أكـبر فـى العلاقـات السياسـية فـى مجتمعاتنـا؛ فـالصبر يمتص الانفعـال ونتائجـه المدمـرة أحيانـا، أمـا العقلانيـة فبحسـابها الدقيـق للخسـائر والأربـاح تسـتطيع دائمـا أن توجد مخرجـا للأزمـات الصغيرة يحول دون تراكمها والانفجار.

٢- ضـرورة دراسـة الواقـع السياسـى دراسـة عميقـة، بعيـدا عـن أى أفكـار مسبقـة، أو نقل تجربة بعينها إلى مجـال أو قطـر آخـر؛ لأن لكـل مجـال أو قطـر خصوصياته وحساسياته وأسلوبه الخاص فى التعامل.

٣ - ضـرورة الاعتمـاد علـى المؤسسـات والضوابـط الموضوعيـة والاحتكـام إليها فى كل شأن؛ فحكم المؤسسات حتى ولو جاء بـاردا أو بطيئـا أو خاطئـا فـى بعض الأحيان، إلا أنه الأسلم والأضمن والأبقى على المدى الطويل.

٤- الوحـدة أمـل الشـعب العربـى فـى كـل مكـان، وصيانتـها مرهونـة بتوفـير الوسائل والأسباب التى تمكن هذا الشعب من لعب دوره فـى صونـها، وتصحيـح ما يراه من أخطـاء فيها، والدفاع عنها فى وجه الأخطار.

٥ - لتحقيق الوحدة العربية بين قطرين، أو أكثر بعد عقود التجزئة والكيانات القطرية، لا بد من سلوك الطريق المتدرج الذى تكون الدولة الواحدة هى ذروتـه لا بدايته، وهذا الطريق هو الذى يضع كل شئون الدول القطريـة فـى إطـار يبدأ بالتعاون والتنسيق ليصل إلى التكامل والتوحيد.

٦- ضرورة الدراسة المنهجية للعلاقات بين العسكريين والمدنيين بما يحـرر النظرة المتبادلة من كل السلبيات التى تشوبها.

٧- ضـرورة التكـامل بيـن النظـرة العقائديـة للوحـدة التـى يحملـها السياسـيون الوحدويون والنظرة الاستراتيجية التى يحملها عادة العسكريون.

خـاتـمـة

وفـى الختـام لا بـد مـن شـكر خـاص للقـائمين علـى هـذه النـدوة فـى رحـاب الأهرام، جريدة العرب الأولى، وفى مصر قلعة الاسـتقلال الكـبرى لـهذه الأمـة، للنخبة من المشاركين فى هذه الندوة بهدف تحويـل تجـارب المـاضى إلـى منـائر للحاضر والمستقبل، فلا نغرق فيها حتى نتـوه عـن الراهـن والآتـى، ولا ننسـاها فنصبح بلا جذور وبلا تجارب ولا خبرات.

لكـن الشـكر الخـاص لاختيـار موضـوع هـذه الورقـة بـالذات -أى العلاقـات العسكرية/المدنية- التى تكاد تشكل لـب العديـد مـن الأزمـات التـى تواجـه الحيـاة السياسـية العربيـة، والتـى مـا زالـت معالجاتـها ناقصـة أو مبتـورة أو محكومـة بانفعالية تقود إلى تبرير أو تشهير.

ومثل هذا الموضـوع يحتاج إلى دراسة معمقة من كـل المـهتمين بواقـع الأمـة ومستقبلها؛ لأن مثل هذه الدراسة كفيـل بتفكيـك العديـد مـن الألغـام التـى نجحـت جهات عدة فى زرعها فى العلاقات بين المدنييـن والعسكريين، فقـامت متـاريس معلنة أو مضمرة، ارتكزت على نفـور مبـالغ فيـه أحيانـا، أو تبعيـة ذليلـة تـؤذى المتبوع أكثر ما تؤذى التابع.

إن الاستراتيجية الصهيونية القائمة أساسا على فكرة نشر الحروب الأهليــة فى كل كيانات الأمـة العربيـة، وتسـعى فـى سـبيل ذلـك إلـى نبـش كـل أنـواع التمايزات الدينية أو العرقية أو الاجتماعية، وتسعى إلى تغذيتها وشـحنها لتتفجـر داخل المجتمعات، ترى فى تأجيج التوتر بيـن العسـكريين والمدنييـن فـى البلـدان العربيـة أحد أنجـح أسـلحتها التفتيتيـة؛ لأنـها بذلـك تجـرد هـذه الـدول مـن أهـم أسلحتها، وهو الديمقراطية، عبر تحريض العسكريين عليـها مـن جهـة، وتسـعى إلى ضرب القوات المسلحة عبر تحريض الشعب عليها من جهة ثانية.

ولا ننسى - ونحن نتحدث عن تجربة الوحدة- أن إحدى أخطـر الأفكـار التـى طرحت فى الشارع السورى بعـد الانفصـال، وتداولـها سياسـيون نـافذون خـلال

الحكم الانفصالى آنذاك، كانت فكرة "حل الجيش السورى" باعتباره عنصر عدم استقرار سياسى من جهة، وعنصرا مكلفا ماليا من جهة ثانية.

ولقد كشفت تلك الأفكار التى راجت آنذاك حقيقة المؤامرة الانفصالية فى عمقها، بأنها لم تكن مؤامرة على الوحدة فقط، بل على أى مصدر من مصادر القوة فى حما بلادنا.

وتتضح خطورة هذه الأفكار أيضا حين نلاحظ أن أحد أبرز الشروط الإسرائيلية والاستعمارية على العديد من البلدان العربية -لا سيما فى سوريا والعراق- هو ضرورة تخفيض القوة العسكرية فى البلدين، ناهيك عما شهدناه ونشهده من سعى لتجريد العرب من أى قوة علمية أو تكنولوجية.

الهوامش :

(١) جمـال عبـد الناصـر ، فلسفـة الثـورة، مكتبـة الرئيـس جمـال عبد الناصـــر، ص ١٦،١٧.

(٢) المصدر السابق ، ص ١٧.

تعقيب

طه المجدوب

بدأت الورقة المقدمة من الأستاذ معن بشور بشأن العلاقات المدنية/ العسكرية فى دولة الوحدة بحديث عن انتماء ثنائية المدنى والعسكرى إلى مجموعة واسعة من الثنائيات التى تفصل بينها حالات اجتماعية وعلمية وثقافية ودينية واقتصادية وسياسية. وأنا أعتقد أن هذه المقارنة لا تتفق مع الطبيعة الخاصة للعلاقة بين المدنى والعسكرى، والتى تنتمى إلى علاقة ثنائية مختلفة تماماً عن أى ثنائيات أخرى .

أولاً تنتمى العلاقة التى تربط أساساً بين المدنيين والفئات المحترفة فى السلك العسكرى، وأقصد بها الضباط باعتبارهم يمثلون جانب الاحتراف العسكرى ولأن انتماءهم دائم إلى القوات المسلحة، بينما الغالبية العظمى من رجال القوات المسلحة ليس لهم انتماء دائم لها، فانتماؤهم مؤقت لارتباطه بفترة التجنيد. وهذا يقودنا إلى الحديث عن عنصرين مهمين بشأن التفرقة بين ثنائية المدنى والعسكرى وأى ثنائيات أخرى. العنصر الأول، أن نسبة كبيرة جداً من شباب المجتمع لابد وأن يكونوا قد انتموا لفترة من حياتهم إلى القوات المسلحة، وأن يترك هذا الانتماء بالضرورة بصمة على شخصياتهم، وبالتالى فإن القول بوجود فصل قاطع بين شخصية المدنى وشخصية العسكرى قول تنقصه الدقة، ولا يمثل الواقع فى معظم الحالات. فالثنائية الوحيدة التى تكاد الفوارق بينها أن تتلاشى تحت ظروف معينة هى ثنائية المدنى العسكرى، وأقصد بها ظروف تعرض المجتمع للخطر الخارجي، أو لحرب عدوانية، حيث تتلاشى الفوارق، وينصهر الشعب كله وبكل فئاته وطبقاته فى بوتقة واحدة هى بوتقة الذود عن الوطن، حيث يخضع الجميع لنظام واحد ويواجهون مصيراً واحداً.

إن متطلبات تحقيق الأمن القومى للوطن ومواجهة التهديدات والمخاطر التى يتعرض لها تجعل من الاحتراف العسكرى صفة ضرورية للدفاع عن المجتمع

يلتزم بها العسكريون حتى يكونوا متفرغين تماماً لمهامهم الوطنية الخاصة بالدفاع عن التراب الوطنى وتوفير الأمان للجميع، وما يتطلبه ذلك من ضرورة الفصل الكامل بين الاحتراف العسكرى والسياسة الداخلية بمفهومها الحزبى؛ وذلك لمنع أى تأثير سياسى داخلى على تماسك وانضباط وتفرغ القوات المسلحة لمهامها المصيرية.

هذا الخلط بين الاحتراف العسكرى، والنشاط السياسى الداخلى كان من المسائل الأساسية التى أساءت إلى تماسك الوحدة السورية المصرية، وذلك لتغلغل الانتماء الحزبى داخل الجيش السورى، وانعكاس ذلك على مصير الوحدة . كما أنه ساعد على تعميق الانتماء الطبقى القائم على المصالح والأوضاع الاقتصادية والفوارق الاجتماعية، وتأثير ذلك على مدى الانتماء الوطنى والقومى لبعض من الضباط السوريين، الأمر الذى كان يمثل أبرز الأسباب الرئيسية لوقوع الانفصال. من هذا المنطلق اهتمت قيادة الثورة المصرية بمجرد قيامها عام ١٩٥٢ - كما أشار الباحث - بأن يكون تحول الضباط الأحرار أو غير الأحرار إلى المسئولية السياسية مرتبطاً بالابتعاد عن السلك العسكرى، وأصبح قرار إبعاد الجيش عن السياسة يمثل أحد معالم النظام الثورى. والاستثناء الوحيد الذى سمحت به قيادة الثورة فى الخلط بين العسكرية والسياسة كانت خاصة بالقيادة العسكرية العليا ممثلة فى المشير عبد الحكيم عامر وهيئة مكتبه.

وكان من أبرز نتائج هذا الخلط ما حدث من انهيار فى القوات المسلحة فى حرب يونيو ١٩٦٧، وما أعقبها من تفجر خطير للصراع على السلطة عقب توقف هذه الحرب، الأمر الذى عرض الأمن والاستقرار الوطنى لمخاطر جسيمة . لذلك فإن الاهتمام الذى أبدته قيادة الثورة بضمان إبعاد الجيش السورى عن السياسة كان قائماً على إدراك مخاطر هذا الخلط، ولاشك أن مأساة عام ١٩٦٧ كانت تمثل حالة خاصة؛ نتيجة للوضع الخاص للمشير عامر كأحد كبار رجال الثورة، فضلاً عن طبيعة العلاقة الحميمة بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر .

لقد اتضح هذا التوجه الخاص بفصل العسكرية عن السياسة منذ بداية مباحثات الوحدة التى جرت فى القاهرة مع كبار ضباط الجيش السورى، والذين فوجئوا عند لقائهم مع الرئيس عبد الناصر بسؤال لم يتوقعوه حين سأل قائلاً: هل تحملون موافقة حكومتكم؟ وكان الهدف من السؤال إبراز أهمية الدور

الأساسى الذى يجب أن تلعبه القيادة السياسية فى شأن مصيرى كموضوع الوحدة. يضاف إلى ذلك ما طرحه الرئيس من ضرورة الفصل بين العسكرية والسياسة؛ حتى لا توظف القوة العسكرية لخدمة المشروعات السياسية الحزبية، الأمر الذى يؤدى إلى انهيار إحدى الدعائم الأساسية التى تمكن الجيش من القيام بمهمته الوطنية والقومية الكبرى على خير وجه.

إن ما يؤكد مصداقية هذه النظرية أن تدخل حزب البعث السورى فى الجيش السورى أثناء الوحدة، ومحاولة توظيف القوة العسكرية لخدمة فرض سياسته على "دولة الوحدة "، قد شاركا فى إعادة الجيش إلى عهد ما قبل الوحدة، واحترافه عمليات الانقلابات العسكرية التى شهدتها دمشق فيما بين عامى ١٩٤٩ و١٩٥٧. والمثل الصارخ لذلك هو وقوع ثلاثة انقلابات خلال عام واحد هو عام ١٩٤٩، ليعود هذا العهد بانقلاب على الوحدة ذاتها، ويستمر طوال حقبة الستينيات إلى أن استقر الوضع السياسى فى سوريا فى نهاية هذه الحقبة.

لقد تحدث الباحث عن السلبيات (المصرية) التى أدت إلى وقوع الانفصال، فذكر أن المشير "ارتاح أكثر إلى نوع من الضباط السوريين غير المسيسين واعتمد عليهم"، وفى هذا الشأن كان المشير ينفذ خطاً أساسياً وضرورياً لإعادة بناء القوات السورية كفوات محترفة متفرغة، وتنشئة جيل جديد من القادة غير المولعين بالعمل السياسى. ولاشك أن المهمة كانت صعبة فى ظل الظروف التى عاشها الجيش السورى قبل الوحدة، ولكن كان هناك فعلاً جيل يتم إعداده، ولكنه لم يكن قد وصل بعد إلى مستوى القيادات المسيطرة على الجيش. ولا يقلل من قيمة هذه السياسة أن يكون من هؤلاء الضباط، الذين اعتمد عليهم المشير، مدير مكتبه عبد الكريم النحلاوى الذى تحول لكى يكون زعيماً للانقلاب؛ شخصية طموحة استعجلت الصعود السريع إلى القمة، وللآسف وجد ضالته فى مجموعة من المنتفعين الساعين إلى الخروج عن خط الوحدة. لقد كان هو وزملاؤه سبباً فى إسقاط أعظم الأحداث القومية التى شهدتها الأمة العربية فى العصر الحديث. إنها كانت خيانة قومية، ولم تكن أبداً عملاً لصالح الشعب السورى الذى سرعان ما أطاح بهذا النظام الطفيلى المتسلق.

ومن السلبيات التى تحدث عنها الباحث بروز "قلة مصرية من الموجودين فى سوريا - من الضباط والموظفين - بدأ البعض منهم يتصرف وكأنه الممثل الشخصى لجمال عبد الناصر فى عملية إساءة استخدام النفوذ". والواقع أن مثل هذا القول يحمل الكثير من التجنى والظلم للمصريين الذين خدموا فى سوريا

بأمانة وإخلاص فى فترة الوحدة. وكان وجود المدنيين متوقفاً على احتياجات المجتمع السورى، وفى مجالات محددة كالبترول والتعليم وإعادة بناء البنية الأساسية. أما العسكريون فكان وجودهم ضرورياً ليس فقط لتحقيق الاندماج بين ضباط الجيشين، ولكن لشغل بعض التخصصات المهمة فى الجيش السورى، وسد ثغرات تنظيمية كانت موجودة فى بنائه. وكان جيش مصر قد واجه حرباً شرسة فى عام ١٩٥٦ من ثلاث دول، ولاشك أنه اكتسب خبرات قتالية وتنظيمية واسعة، وصقلت قدرات قادته وضباطه؛ لذلك طلبت سوريا من مصر انتداب عدد من الضباط المصريين فى بعض التخصصات العسكرية المهمة قبل الوحدة، وكان لى شرف أن أكون أحد هؤلاء؛ إذ انتقلت للعمل فى الجيش السورى فى عام ١٩٥٧ (العام السابق للوحدة).

إن هذا ليس دفاعاً عن العسكريين المصريين، ولكنه واقع عشته وشهدته، وهذا لا يعنى عدم وجود حالات فردية محدودة أخطأت فى بعض المعاملات عن غير عمد، ولا يمكن اعتبارهم ظاهرة، أو أن سلوكهم يمثل سياسة معينة غير سليمة، ولكنها لم تمثل هذا القدر من السوء أو التأثير السلبى العام. لقد جسد كاتب الورقة هذا الأمر، وحوله إلى قضية أدت إلى الانفصال، وهذا غير حقيقى، فلاشك أن الحملات المغرضة الضارية التى تعرضت لها دولة الوحدة من الداخل والخارج، والتى بدأت مع اليوم الأول للوحدة، تركت بعض الأثر لدى بعض أفراد الشعب السورى الذين استسلموا لافتراءات هذه الحملات الدعائية المسمومة، والتى واستغلت أفضل استغلال بواسطة قيادات دُعاة الانفصال فى تحقيق السيطرة السريعة على الموقف فى الأيام الأولى للانقلاب، وإن اختلفت الأحوال تماماً بعد ذلك.

أما حديثه عما "أحس به الكثير من المصريين (الشرفاء) الموجودين فى سوريا، ولاسيما فى القوات المسلحة، من أنهم باتوا (غرباء) وأنهم محاطون بنظرات مليئة بالشك والحذر من إخوانهم السوريين؛ فاختاروا الانزواء والانكفاء والانغلاق على أنفسهم".. أعتقد -باعتبارى شاهداً على قيام الوحدة وسقوطها ومعاصراً لسنواتها فى الإقليم الشمالى- أن هذا القول فيه الكثير من المآخذ: أولاً الإقرار بوجود مصريين "غير شرفاء" أضروا بالوحدة، وأن الشرفاء من الضباط انزووا وانكفأوا، وبالتالى لم يساهموا فى شئ إيجابى نتيجة لسلبيتهم، وهذا يعنى أن الأمور تركت لأيدى " غير الشرفاء " وفقاً لادعاء الباحث. إن هذه التلميحات لا تعكس صورة أمينة للعلاقات بين العسكريين

المصريين وزملائهم من العسكريين السوريين، بل والمدنيين، بـل إنـهم شـاركوا معاً فى الدفاع عن التراب، وعاشوا معاً فى خنادق الجبهة فى مرتفعات الجولان سنوات الوحدة .

وأخيراً فقد تضمنت الاستخلاصات التى خرج بـها البـاحث فـى نهايـة البحـث عدة نقاط كدروس مستفادة، ويسـتحق بعضـها المراجعـة والإيضـاح . فقـد أشـار إلى ضرورة التحلى بصفات " الصبر والعقلانيـة " فـى العلاقـات السياسـية فـى مجتمعاتنا (العربية) حتـى يمكـن إيجـاد مخـرج للأزمـات يحـول دون انفجارهـا. والقول فى حد ذاته سليم فى ظل ظروف طبيعية تسود المجتمع، أو تسود الفئـات الفاعلة فيه، ولكن حين تطغى الطموحـات الذاتيـة السياسـية والاقتصاديـة يصبـح من الصعب توافر النيات الحسـنة التـى تدافـع عـن الـهدف الأسـمى وتتمسـك بـه تحت أى ظروف، وهـو هـدف حمايـة الوحـدة القوميـة الـذى يجـب أن يسـبق أى هدف آخر، والتصدى الحاسم لمن يريد الإضرار به؛ باعتبـاره يمثـل أمـلاً غاليـاً للأمة العربية. إنه بمراجعـة كـل مـا ذكـر حـول الأسـباب التـى أدت إلـى سـقوط الوحدة أو ساعدت على ذلك ، سوف نجد أن هذه الأسباب فى مجملـها لا ترتقـى أبداً لمستوى قبول التضحية بهذا الصرح القومى العظيم من أجل هذه الأسـباب، وخاصة بعد أن كان سقوط دولـة الوحـدة مستهدفاً منـذ قيامـها بواسـطة أعدائـها وأعداء الأمة العربية. وللأسف كان فى مقدمة هؤلاء نظـم عربيـة كـانت تخشـى مجرد الحديث عن الوحدة العربية وتعتبره عمـلاً يـهدد اسـتمرارها، إضافـة إلـى قوى أجنبية معادية عديدة كـانت تعمـل بـإصرار علـى إحبـاط أى عمـل مشـترك يعزز المكانة العربية الإقليمية والدوليـة، ويرفـع مـن شـأن العـرب فـى المجتمـع الدولى، وبين هذه القوى؛ الصهيونية والإمبريالية الغربية والشـيوعية (فـى ذلـك الوقت).

إن هذا الحجم من المخاطر كان يستحق التغاضـى عـن أى سـلبيات أظهرتـها الوحدة أو تهاون فى إدارة دولتها، وليس العمل على اسـتغلالها مـن أجـل صـالح أعداء الأمة فى الداخل والخارج. وفى درس أخير حول أهمية الدور الشعبى فى صيانة الوحدة، وضرورة توفير الوسائل والأسباب التى تمكن الشـعب مـن لعـب دوره فـى صيانتها، فإننى أتفق تماماً مع هذا القول، وأعتبر الدور الشعبى المنظـم عملاً أساسياً وضرورياً لتماسك المجتمع وحمايته ضد عوامل الفرقة. ولكن كـان ضرورياً التعرض للأسباب التى أدت إلى هذا الوضع.

والواقع أن الدور الشعبى مع الوحدة كانّ قوياً وعارماً، ولكنه كان عشوائياً غير منظم. ولقد تأخر إمكان تنظيم صفوف الشعب السورى من أجل الدفاع عن الوحدة لسبب جوهرى، وهو تغلغل الصراع الحزبى ليس فقط بين صفوف الشعب، بل وفى الجيش السورى كذلك؛ الأمر الذى خلق صعوبات عديدة أمام بناء وتشكيل قاعدة شعبية سياسية قومية موحدة من كل فئات الشعب السورى المؤمنة بهدف الوحدة، خاصة أن الوقت لم يكن كافياً للتخلص أولاً من السلبيات السياسية التى حكمت المجتمع الرأسمالى قبل العمل على إعادة بنائه على أسس وحدوية جديدة.

الفصل الثالث

البيئة الاقتصادية والاجتماعية في دولة الوحدة

محمد عبد الشفيع عيسى
ممدوح رحمون

البيئة الاقتصادية والاجتماعية فى دولة الوحدة

محمد عبد الشفيع عيسى

توطئة:

تتطلب معالجة الموضوع المهم لهذه الدراسة النظر فى العلاقة المتبادلة بين المتغيرين محل البحث، وهما: البنية الاقتصادية/الاجتماعية والوحدة المصرية السورية.

وتشتمل دراسة البنية الاقتصادية/الاجتماعية هنا على ثلاث نقاط هى:

١ - هيكل الأنشطة الاقتصادية؛ بمعنى العلاقات النسبية بين القطاعات المختلفة فى الاقتصاد المحلى وهيكل القوى الاجتماعية، ولا سيما الوزن النسبى للطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة.

٢ - أثر البنية الاقتصادية على النمو الاقتصادى؛ أى الزيادة الكمية فى الناتج المحلى الإجمالى ومتوسط نصيب الفرد منه.

٣ - أثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية على البنية وعلى معدل النمو.

ولا نستطيع فى هذا المقام تناول هذه الأبعاد جميعاً بالتفصيل الواجب. وقد آثرنا عرض عدد من الأسئلة الرئيسية، مقدمين اقتراحات بأجوبة من جانبنا، وهى أربعة أسئلة محددة: الأول ينصب على مدى إسهام البنية الاقتصادية/ الاجتماعية فى إقامة الوحدة، وإلى أى حد. أما السؤال الثانى فيتصل بعلاقة

التـأثير والتـأثر بين المتغيرين محل البحث. أما الثالث فينصب علـى تـأثير التغيرات فى البنية الاقتصادية على الوحدة والانفصال. وأخيراً تتركز المسألة الرابعة على الدروس المستفادة من تجربة الوحدة الأولى فى تاريخ العرب الحديث.

وفيما يلى نستعرض المسائل الآنف ذكرها حسب الترتيب السابق.

المسألة الأولي :

هل أسهمت البنية الاقتصادية/الاجتماعية لكل من مصر وسوريا فى إقامة الوحدة ؟ وإلى أى حد ؟

وفى محاولة الإجابة على هذه المسألة، يحسن أن نستعيد إلى الأذهان حقيقة أولى: وهى أن الوحدة المصرية السورية إنما تحققت بمبادرة سورية أساساً. ولم تكن المبادرة موجهة فى الحقيقة نحو مصر فى حد ذاتها، ولكن موجهة نحو عبد الناصر، وإن شئت فقل: نحو مصر الناصرية.

ولقد كان عبد الناصر فى فترة قيام الوحدة - أى فى عقد الخمسينيات - قائداً ورمزاً؛ فلقد قاد بنفسه معركة التحرر الوطنى فى مصر ضد ائتلاف القصر والإنجليز وكبار الملاك، وأجهز على هذا الائتلاف عبر خطوات متلاحقة منذ يوم الاستيلاء على السلطة (٢٣ يوليو ١٩٥٢) حتى إعلان ما سمى بالقوانين الاشتراكية فى ٢٣ يوليو ١٩٦١، أى على مدى عشر سنوات صفى خلالها الركائز الدستورية والسياسية والاقتصادية للنفوذ الأجنبى وسيطرة رأس المال على الحكم.

ولكن عبد الناصر وهو ينجز التحرر الوطنى المصرى خاض سلسلة من المعارك - وخاصة فى الإطار العربى- لاستكمال معركته الكبرى فى الداخل. ومن ثم جاءت مساعدة الثورة الجزائرية المسلحة (١٩٥٤)، ومقاومة سياسة الأحلاف الغربية وحلف بغداد (١٩٥٥)، وتأميم قناة السويس (١٩٥٦)، ومواجهة العدوان الثلاثى (١٩٥٦)، والتصدى لمبادرة أيزنهاور لملء الفراغ فى الشرق الأوسط (١٩٥٧)، وللتهديد الأطلنطى لسوريا من بوابة تركيا، ثم معركة إقامة الوحدة ذاتها (١٩٥٨). وفى ثنايا هذه المعارك يجىء الموقف من الاعتداءات الإسرائيلية على خطوط الهدنة.

وجنباً إلى جنب مع المعركة العربية المتصلة بمعركة التحرر الوطنى الداخلى، والتى أخذت صفتها إذن كمعركة للتحرر القومى العربى، جاءت

السياسة الخارجية النشيطة والتى تمثلت فى قمة باندونج للتضامن الآسيوى الإفريقى (١٩٥٥)، وقمة بريونى مع يوغسلافيا (١٩٥٤)، وصفقة الأسلحة التشيكية(١٩٥٥)، ونسج خيوط مستجدة للعلاقة مع الاتحاد السوفيتى.

ولقد كانت سوريا تقع فى قلب معركة عبد الناصر الكبرى من أجل التحرر القومى، إذ بدت سوريا وكأنها "شوكة فى حلق" قوى التحالف الغربى فى منطقة الشرق الأوسط التى رعت إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨ بصورة عامة، واتخذت من حلف "السنتو" أداة يخترق من خلالها حلف الأطلنطى ما سمى غربياً بالشرق الأوسط، عبر تركيا وعبر الملكيات الثلاث فى السعودية والأردن والعراق.

كانت سوريا ذات شكل دستورى مختلف: فهى جمهورية، وذات نظام سياسى يتباين من حيث المحتوى أيضاً عن البلاد العربية المحيطة مباشرة بها: إذ هو نظام يحتوى على ملامح من الرئاسية والبرلمانية، بما فى ذلك من دور قوى للمجلس النيابى، ومن حوله جملة أحزاب سياسية نشيطة ما بين اتجاهات تقليدية ممثلة لكبار الملاك والتجار، واتجاهات وطنية ذات محتوى أولى مرتبط بالمشكلة الزراعية، واتجاهات قومية بارزة متمحورة حول حزب البعث.

وكان الجيش السورى هو المؤسسة التى أفرزها المجتمع السورى، وما يعتمل فيه من حراك طبقى وتفاعل سياسى؛ بحيث انعكست عليها بصمات العامل الجيوبوليتيكى المحيط بالبلاد، وما يولده من توتر على عصب مشدود، ومن حساسية فائقة إزاء التطورات الداخلية والخارجية.

ولقد كان عماد الجيش كتلة من الضباط أبناء الطبقة الوسطى، وأداة من أدوات بلورة هذه الطبقة نفسها، وكانت "بلورة" انعكست عليها هموم الحركة الوطنية السورية المشغولة بحماية هذا البلد من شراك التحالفات الغربية والأمريكية المحيطة. وقد أفرز هذا المناخ غلياناً فى حلقات القيادات العسكرية، بتشابك العلاقات الداخلية والخارجية؛ مما أدى إلى ظاهرة الانقلابات العسكرية المتوالية فى الخمسينيات. وما أن توقف مسلسل الانقلابات واستقر الحكم المدنى حتى اتخذت سوريا موقعها، ليس كبلد، ولا كنظام، ولكن كحركة وطنية؛ لم تكن مجرد حركة وطنية ولكنها حركة وطنية يلعب فيها العسكريون دوراً رئيسياً، وتتجه معهم وبهم وجهة قومية خالصة.

وكان عبد الناصر بالنسبة للحركة الوطنية السورية - وفى قلبها العسكريون- رمزاً أكثر منه قائداً مشخّصاً؛ فقد غدا رمزاً للحركة الوطنية التى هى حركة

قومية. فهو ليس قائداً مصرياً، وليس قائداً لمصر، وإنما هو قائد للعرب، بل وزعيم منصَّب للقومية العربية.

وحينئذ، في غمرة ارتباط الحركة الوطنية السورية بعبد الناصر، وخاصة أثناء وغداة الاعتداء الثلاثي المسمى في الإعلام الدولي بحرب السويس، تبلور اتجاه سياسي كاسح بالسير ناحية عبد الناصر. فلما اشتد الضغط والحصار على سوريا بالحشود التركية على حدودها، أواخر ١٩٥٧ وأوائل ١٩٥٨، أصبح ذلك السير حتمياً؛ ومن ثم التقى القطب العسكري ممثلاً في ضباط الجيش الوطنيين القوميين مع القطب المدني ممثلاً في التيارات الوطنية القومية - وفي قلبها حزب البعث العربي الاشتراكي- واتجها معاً في طريق موحد ناحية القاهرة، وهكذا كان.

والخلاصة أن قوة الدفع نحو الوحدة كانت قوة دفع سورية، وقوة دفع سياسية.

أما مصر، أو قل: عبد الناصر، فهو المحرض بداية على ثورة التحرر الوطني، فلم يكن أمامه إلا أن يستجيب بمنطق رد الفعل أمام الفعل الذي كان إلى حد كبير من صنعه هو.

فهل كان للبنية الاقتصادية دور؟

سورياً، ربما، إذ تشير الدلائل إلى أن الاقتصاد السوري كان قد عايش قدراً ملحوظاً من الازدهار النسبي في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ بفعل ما يشير إليه البعض من (ادخار إجباري) تحقق أثناء الحرب بسبب " نقص الاستهلاك"، جنباً إلى جنب مع رواج التجارة، خاصة تجارة المنسوجات القطنية أثناء وبعد الحرب. أضف إلى ذلك الانتعاش الاقتصادي المصاحب للحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥١)، ولا ننسى الاستثمارات الزراعية في استصلاح الأراضي والري والتوسع الرأسي، والتي قام بها كبار الملاك مدعومين من الحكومة التي شجعت أيضاً كبار الصناعيين من خلال التعريفة الجمركية الحامية للإنتاج المحلي.

إن كل ذلك يشير إلى رواج اقتصادي ممثل في ارتفاع مستوى الدخل المحلي، ومتوسط نصيب الأسرة والفرد منه، وخاصة في ضوء الانخفاض النسبي في معدل النمو السكاني.

ولكن اعتباراً من منتصف الخمسينيات بدا أن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي قد استنفدت مفعولها، بل وبدأ رأس المال السوري في الهروب إلى الخارج تحت

وطأة التأزم السياسى المحلى والإقليمى. وقد كانت تحويلات -أو إرساليات بالتعبير القائم حينئذ- المقيمين فى الخارج من أصحاب رؤوس الأموال إلى ذويهم مصدراً مهماً للنقد الأجنبى، ولكنه لم يعوض الأثر الناجم عن هروب رأس المال ككل.

وفى فترة ١٩٥٦ - ١٩٥٨ تفاقم الوضع الاقتصادى الكلى فى سوريا كأثر لعاملين سياسيين أيضاً: وهما انقطاع إيرادات نقل النفط العراقى عبر الأراضى السورية بسبب قطع خطوط الأنابيب أثناء العدوان الثلاثى وما أعقبه، ونفقات التسليح المتزايدة لمواجهة التحديات الإقليمية، وما ألقته من عبء على الموازنة الحكومية، كذلك انخفضت المخصصات الحكومية الموجهة للمرافق العامة، ولإقراض المزارعين.

كما أن الحكومة لم تكن تملك من الرؤية الاقتصادية/السياسية ما يمكنها من إدراك أهمية البعد التخطيطى، وما يرتبط به من رفع للإنتاجية الاجتماعية للمشتغلين عبر أنحاء القطاع الصناعى بالذات. وقد حدثت أول محاولة - مبتدئة - فى هذا السبيل فى أواخر عام ١٩٥٥ بإقرار ما سمى بالموازنة الاستثنائية، والتى قرر لها أن تستغرق سبع سنوات متضمنة جملة من المشروعات، ولكنها أجهضت بفعل عدم توافر الموارد المالية اللازمة(١).

فهل كان هذا الوضع الاقتصادى مما عضد دوافع الحركة السياسية فى الاتجاه ناحية عبد الناصر، أو مصر عبد الناصر؛ حيث كانت الثورة قد بدأت منذ ١٩٥٢ فى إجراء تغييرات اقتصادية اجتماعية جذرية، وفى مقدمتها الإصلاح الزراعى والتوجيه والتمصير وبرنامج السنوات الخمس الأولى للصناعة، الذى نفذ فى ثلاث سنوات فقط (١٩٥٧ - ١٩٥٩) ..إلخ؟.. ولم لا ؟

هذا عن الوضع الاقتصادى، فماذا عن الوضع الاجتماعى؟ وما أثره ؟

هل كان للوضع الاجتماعى فى مصر وسوريا أثره فى قيام الوحدة ؟

ونتناول هذا الموضوع من زاويتين:

الزاوية الأولى: أن الهيكل الاجتماعى لم يكن متماثلاً بين البلدين عشية الوحدة. فقد كانت مصر دائماً نموذجاً للمجتمع الزراعى القوى المستقر، بكتلة فلاحية كثيفة العدد والقوام، وخاصة بفعل الرى الدائم من النهر، وحيث لا زراعة واسعة مطرية أو موسمية/ بعلية، ومن حول الفلاحين توجد حفنة من كبار الملاك تمارس الاستغلال من خلال استنزاف قوة العمل الزراعى،

والاستيلاء على الفائض الاقتصادى الزراعى، تقاسمها فيه الدولة بنصيب ضئيل من خلال ضريبة الأطيان. ولقد كان المجتمع المصرى عبر نصف القرن السابق على قيام الوحدة مع سوريا كمجتمع زراعى بنواة فلاحية صلبة، يسير فى طريقه للتحول إلى مجتمع شبه صناعى، وخاصة بإنشاء عدد من الصناعات النسيجية والغذائية بعد الحرب العالمية الأولى؛ من خلال شركات بنك مصر ومؤسسها طلعت حرب، ثم امتلاك الدولة للقدرة على فرض الرسوم الجمركية بانتهاء أجل آخر الاتفاقيات الجمركية مع الدول الأجنبية سنة ١٩٣٠، ثم عقد اتفاق مونترو سنة ١٩٣٤ الذى ألغى الامتيازات الأجنبية وسمح للحكومة بفرض الضرائب غير المباشرة على المشروعات ذات الأصل المحلى والأجنبى... إلخ.

وحينئذ قامت صناعات أخرى، تدعمت بفعل إغلاق باب الاستيراد أثناء الحرب العالمية الثانية، فأصبحت مصانع حلج القطن وكبسه وغزله ونسجه، ومصانع السكر، والدخان، والزجاج، ومطاحن الغلال.. إلخ، علامات بارزة على الخريطة الإنتاجية لمصر. وعلى هذه القاعدة الصناعية المبتدئة وجدت جماعة أصحاب رؤوس الأموال التى تفاعلت مع أصحاب رؤوس الأموال النقدية المتولدة عن المضاربة فى أسعار القطن والإقراض الربوى للفلاحين عبر البورصة، وخاصة فى الإسكندرية؛ لتصنع فئة طبقية نامية آخذة فى التشكل والتبلور، وفى مواجهتها تجمع طبقى من العمال الصناعيين؛ كاسبى الأجور، والذين لا تجمعهم قوانين عمالية للأجر وظروف التشغيل ... إلخ.

وعدا التشكيل الطبقى للفلاحين فى مواجهة الملاك الكبار، وللعمال الصناعيين فى مواجهة أصحاب رأس المال، وجدت جماعة طبقية وسيطة متماسكة أكثر مما عداها، مكونة من الحرفيين وأصحاب الورش التقليدية، ومن الأفندية، طلاباً وموظفين وأدباء عاملين فى جهاز الثقافة المصرى العتيد من صحافة وكتاب ومسرح وسينما.

وأما فى سوريا، فلم تكن البنية الاجتماعية والطبقية على هذا النحو:

فقد وجدت جماعة قوية من كبار ملاك الأراضى، والمؤجرة غالباً للمزارعين الصغار، وفى مقابلها وجدت كتلة سكانية ضخمة عاملة فى الزراعة. إذ كان المجتمع السورى مجتمعاً زراعياً بصفة أساسية، للوفرة النسبية لمياه الأنهار (الفرات - بردى- العاصى - اليرموك ... إلخ)، إلا أن مياه الأنهار الصغيرة هذه لا تكفى لتنفيذ نظام الرى الدائم على نحو ما حدث فى مصر،

وكذلك بقى معظم الأراضى المزروعة أرضاً غير مروية، يتم استغلالها موسمياً على مياه الأمطار.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مساحة الأراضى الزراعية فى سوريا عام ١٩٥٨ بلغت حوالى ٥٨٣ ألف هكتار من الأراضى المروية و٤,٣ مليون هكتار من الأراضى غير المروية، وأن نصيب الفرد الواحد من سكان سوريا حينئذ لم يزد عن ٠,١٤ هكتار مروى، و١,٠٥ هكتار غير مروى(٢).

ولذا نستطيع القول إن البنية الاجتماعية مزدوجة: فلاحين - كبار ملاك، لم تكن متبلورة على نسق المجتمع الريفى المصرى. وعدا بعض مصانع النسيج للأقطان السورية فلم تكن هناك صناعة ذات بال سوى بعض الصناعات الغذائية القائمة على معاصر الزيتون والقطن وتجفيف الفواكه؛ ولذا لم تكن هناك نواة طبقية من ملاك رأس المال والعمال الصناعيين على غرار المجتمع المصرى فى أوائل الخمسينيات، وإن أمكن القول إن الصناعيين كونوا ثروات لا بأس بها من جراء فرض الحماية الجمركية على الواردات المنافسة لمنتجاتهم، وخاصة المنسوجات.

غير أن ما تسمى بالطبقة الوسطى الدنيا والوسيطة كانت قائمة ونشيطة، أى ما يطلق عليه فى بعض الكتابات بالبورجوازية الصغيرة، سواء من أصل تجارى -وخاصة تجار الحضر وبصفة أخص تجار دمشق وتجار حلب وتجار الترانزيت مع بيروت- أو من أصل ثقافى: من الطلبة والمتعلمين وخريجى المدارس المتوسطة وضباط الجيش الجدد.

وقد كانت هذه الشريحة الطبقية الوسيطة من التجار - خاصة تجار الأقمشة من حلب - والطلبة والمثقفين والضباط هى عماد الحركة السياسية الوطنية القومية التى اتجهت إلى حماية استقلال سوريا عن طريق التماس المدد من حركة الثورة العربية الناشئة بزعامة عبد الناصر.

ومن هذه الزاوية نستطيع القول إن البنية الاجتماعية ساعدت هى الأخرى على طلب الوحدة مع مصر، ومضت هذه البنية المتمحورة حول الشريحة الوسطى- مندفعة بظروف تباطؤ النمو الاقتصادى السورى فى منتصف الخمسينيات- فى طريقها الوطنى القومى نحو الارتباط بمصر الناصرية، بينما كمن كبار ملاك الأراضى والمصانع مختبئين، لا يثيرون قلاقل فى وجه الزحف الطاغى، وظل الحال على ذلك حتى أتى ظرف مناسب لهم فيما بعد. تلك إذن زاوية للنظر إلى موضوع البنية الاجتماعية وتأثيرها.

الزاوية الثانية : طرحها معارضو الوحدة مع مصر الناصرية؛ وهى زاوية القول بأن البنية المصرية هى التى اندفعت إلى الوحدة، ولكن من بوابة سعى الرأسمالية المصرية إلى فتح سوق لها فى سوريا، وربما تحت مظلة "الاستعمار" المصرى لسوريا.

وفى مناقشة هذه الحجة نقول إنه لم تكن ثمة رأسمالية مصرية متبلورة أصلاً بالمعنى الصحيح، ولم تكن بالأحرى قد دخلت طور البحث لها عن سوق؛ فقد كانت السوق المحلية تكفيها، ولم يكن الأمر يتطلب سوى إعمال وسائل حماية السوق، أو الصناعات الوليدة، بإجراءات جمركية وغير جمركية.

يضاف إلى ذلك أن توجه السياسة الاقتصادية المصرية كان يصب فى تحجيم الرأسمالية الخاصة لصالح إقامة قطاع عام ودور إشرافى للدولة، فكيف إذن يستقيم القول بأن الرأسمالية المصرية سعت إلى السيطرة على السوق السورية؟

وإذا قيل إن رأسمالية الدولة المصرية هى التى فعلت ذلك، فلم تكن ثمة "رأسمالية دولة" بالمعنى الحقيقى فى مصر حينئذ - أواسط وأواخر الخمسينيات- كما لم تتوافر دلائل تشير إلى أى إجراءات من خلال الوحدة لاحتجاز السوق السورية لمصلحة المنتجات المصرية، سوى ما تم بصورة عفوية.

المسألة الثانية :

ما طبيعة علاقة التأثير والتأثر بين البنية الاقتصادية/الاجتماعية ودولة الوحدة ؟ أو كيف أثرت الوحدة فى البنية الاقتصادية/الاجتماعية ؟

ينبغى أن نشير هنا إلى أن القاهرة كانت تمثل "المركز" فى دولة الوحدة بحكم ظروف قيام هذه الوحدة كما رأينا. ومن ثم فإن التوجهات الاقتصادية/ الاجتماعية لدولة الوحدة الجديدة إنما أتت من قاهرة عبد الناصر التى أصبحت عاصمة الدولة الجديدة، وبها "الحكومة المركزية".

ولما كان عبد الناصر يتولى حكم مصر بالفعل قبل الوحدة، فقد كانت توجهاته التى سادت بعد الوحدة هى توجهاته التى طبقها فى مصر من قبل. ومن ثم فلا محل للحديث عن أثر للوحدة ذاتها على البنية الاقتصادية الاجتماعية فى مصر، وإنما يثور التساؤل عن أثر الوحدة على البنية الاقتصادية الاجتماعية فى سوريا.

لقد كانت ثورة ٢٣ يوليو فى أواسط وأواخر الخمسينيات -وبالتحديد بعد نهاية العدوان الثلاثي؛ أى منذ ١٩٥٧- قد بلورت إلى حد كبير بعض توجهاتها الاقتصادية، وتمثلت هذه التوجهات فى ثلاث نقاط: فكرة التوجيه والبرمجة والتخطيط (الاقتصاد الموجه)، ومفهوم التصنيع كمحور لعملية التنمية الاقتصادية، والإصلاح الزراعى. ويحيط هذه التوجهات غلاف خارجي متمثل فى السعى إلى الاستقلال الاقتصادى المحلى عن الدول الغربية، وخاصة عن الدولة الاستعمارية القديمة "بريطانيا". فلما انتقلت "الثورة الاقتصادية" من مصر إلى سوريا، عرفت سوريا هذا كله علي يد قيادة عبد الناصر متمثلاً فى :

أولاً: دخل التخطيط إلى سوريا بصورته التى عرفتها مصر حتى ذلك الوقت؛ أى كبرنامج، وبرنامج استثمارى بصفة أساسية؛ وهكذا أصدر رئيس الجمهورية فى الفاتح من سبتمبر/ أيلول من عام ١٩٥٨ ما سمى "البرنامج الإنمائى للسنوات العشر القادمة ١٩٥٨ - ١٩٦٧".

ولسنا نعرف أن مصر ذاتها قد شهدت وثيقة برنامجية مماثلة فى ذلك الوقت؛ أى وثيقة تشمل الاقتصاد الوطنى ككل. ومن ثم يمكن القول إن إصدار ذلك البرنامج يمثل عملاً سورياً خالصاً؛ أى إشارة رمزية خاصة من عبد الناصر إلى سوريا باتجاه العمل على ربط الوحدة بالتنمية.

ورغم عدم وجود إحصاءات أصلاً فى سوريا آنئذ؛ إذ لم يجر تعداد للسكان، ولم يكن هناك نشاط إحصائى منظم، فقد جرى تقدير أولى أو تقريبى للمؤشرات الاقتصادية الكلية القائمة والمتوقعة، وتحددت فى أهداف طموح تتمثل فيما يلى:

١ - التوسع الجذرى فى مشروعات الرى والكهرباء.

٢ - إقامة صناعات للسلع الرأسمالية والاستهلاكية معاً.

٣ - رفع الدخل القومى فى نهاية البرنامج (١٩٦٧) بمعدل ٦٠% عما كان عليه فى سنة الأساس (١٩٥٧).

٤ - رفع مستوى نصيب الفرد من الدخل القومى بمعدل ٢٥ % فى نهاية سنوات الخطة عما كان عليه فى سنة الأساس.

وتمثل هذه الأهداف فى حد ذاتها مفاهيم جديدة إلى حد كبير على الفكر الاقتصادى/الاجتماعى للدولة السورية. وتمت ترجمتها إلى مجموعات للمشروعات موزعة على خمس فئات؛ هى : مشروعات الرى والزراعة والكهرباء، ومشروعات المواصلات والتخزين، والمشروعات الصناعية والتعدينية والبترولية، ومشروعات الخدمات العامة، ثم أخيراً مشروعات متنوعة (تعليم - إدارة عامة..إلخ).

ويبدو على أى حال أن هذا المخطط الإنمائى لم يجر تنفيذ أهدافه حسب ما أعلن عنها. ورغم الحصول على قرض من الاتحاد السوفيتى، فإن التمويل المحلى من الادخار الداخلى قد قصر عن تحقيق الهدف المحدد لمقابلة الاحتياجات الاستثمارية. وربما كان السبب وراء ذلك هو التدهور الذى أصاب القطاع الزراعى فى عامى ١٩٥٨ و١٩٥٩ بسبب حالة الجفاف التى ألمت بالبلاد نظراً لنقص منسوب مياه الأمطار التى كانت تغطى معظم الأراضى الزراعية حينئذ كما رأينا. ومعلوم أن الاستثمار فى سوريا كان يتولد أساساً من القطاع الخاص الذى ظل يقدم نحو ٧٣,٢% من الاستثمار الإجمالى طوال السنوات السبع السابقة على إقامة الوحدة، مقارناً بحوالى ١٨,٨% للدولة؛ ولذلك فإن القحط النسبى الذى أصاب القطاع الزراعى - والذى كان يولد قرابة ٥٠% من الدخل القومى - قد أثر إلى حد كبير على الطاقة الادخارية المحلية.

وبانتهاء الفترة الصعبة التى واجهت المخطط عامى ١٩٥٨ و١٩٥٩، انتقلت دولة الوحدة إلى مرحلة جديدة تماماً هى مرحلة ما سمى بالتخطيط القومى الشامل، والتى ربما كانت فى حقيقتها نوعاً من "البرنامج الاستثمارى المركزى الشامل". وقد اعتمدت بيانات الخطة على تقديرات عام ١٩٦٠/١٩٥٩ كسنة أساس، ووضعت أهدافاً مخططة للسنوات الخمس ١٩٦١/١٩٦٠، ١٩٦٥/١٩٦٤. ولما لم تستمر دولة الوحدة أكثر من ثلاث سنوات ونصف تقريباً؛ فلذلك يمكن القول إن الفترة التى طبقت من الخطة الخمسية الجديدة هى سنة ونصف سنة فقط تقريباً.

ولا يمكن الزعم بأن عاماً ونصف العام يمكن أن يصلح مؤشراً للحكم على فاعلية تنفيذ أى خطة اقتصادية، خاصة وقد لوحظ أن الخطة الخمسية فى مصر نفسها لم تصادف نجاحاً فى السنتين الأولى والثانية(٣)؛ بسبب نقص الناتج الزراعى أيضاً وخاصة القطن بحوالى الثلث، ولأن القطاعات الاقتصادية والأجهزة التخطيطية لم تكن قد أخذت عدتها الكاملة لتنفيذ الخطة، بالإضافة إلى ما أدت إليه قوانين يوليو ١٩٦١ من زيادة فى الاستهلاك على ما هو مقدر بالخطة نتيجة لزيادة أجور العاملين والنفقات الاجتماعية الأخرى، وهو ما تم على حساب الاستثمارات الإنتاجية(٤).

وتشاء الأقدار بعد ذلك أن يستمر تنفيذ الخطة الخمسية الأولى فى مصر بعد انفصال سوريا، وأن تحقق معدلات عالية فى التنفيذ لدرجة قيل معها إن هذه الخطة هى الخطة الوحيدة الحقيقية فى التاريخ الاقتصادى المصرى الحديث.

ثانياً: شهد الاقتصاد السورى فى ظل الوحدة أول برنامج صناعى، هو برنامج السنوات الخمس للتصنيع، الذى أريد له أن يكون موازياً للبرنامج الخمسى المصرى، وذلك فى إطار البرنامج العشرى ١٩٥٨ - ١٩٦٧، علماً بأن مفهوم الصناعة والتصنيع هنا لم يقتصر على الصناعة التحويلية بالمعنى الفنى أو العلمى، وإنما شمل الصناعة التحويلية والتعدين أيضاً بما فيه البترول، وأضيف إليها الكهرباء(٥).

وقد اشتمل البرنامج على مشروعات محددة فى كل من مجموعة الصناعات البترولية، وصناعات التعدين، والصناعات الكيماوية والنسيجية والغذائية، وقدر له أن يحقق زيادة كبيرة فى ناتج القطاع الصناعى خلال السنوات الخمس، بحيث يرتفع نصيبه من الدخل القومى لسوريا - والبالغ حوالى ١٣% فى سنة الأساس (١٩٥٧)- بشكل محسوس، وليأتى فى ذلك تالياً للزراعة (ويقدر نصيبها بحوالى ٤٨%)، وللقطاع التجارى (١٣,٥%)(٦).

وفى إطار الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) أدرجت المشروعات الصناعية للبرنامج الخمسى ضمن الهدف العام لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات، يتحقق منها ٤٠% فى السنوات الخمس للخطة. وتأكيداً لذلك فإن القطاع الصناعى فى سوريا قد ناله ١٨,٧% من إجمالى الاستثمارات المدرجة فى الخطة الخمسية، ليأتى تالياً لقطاع الرى واستصلاح الأراضى (٣٠,٥%)، وقطاع النقل والمواصلات (١٩,٧%)(٧).

ويرتبط بعملية التصنيع - ضمن تناولنا لثورة التفكير الاقتصادى المصاحبة للوحدة - أمر مهم يتعلق بالتركيب الداخلى للاستثمار فى الاقتصاد السورى. فقد لوحظ أن الاستثمار الخاص - كما تدل على ذلك الأرقام عن الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٦ - قد غلب عليه العنصر المسمى بالعنصر الساكن أو الراكد من مكونات الاستثمار، وهو عنصر البناء والتشييد، إذ استوعب وحده حوالى ٤٢% من الاستثمار الإجمالى مقابل حوالى ٢٢% فقط للعنصر الحركى أو الديناميكى (الآلات الصناعية والتجهيزات). ومعلوم أن الاستثمار الخاص - كما قلنا- كان يشكل فى الفترة المذكورة أكثر من ثلاثة أرباع الاستثمار الكلى على المستوى القومى(٨).

وقد جاء برنامج التنمية للسنوات العشر، ثم الخطة الخمسية الأولى لتضع للاستثمار فى سوريا هدفاً طموحاً يتغلب على النقص البادى فى تركيب الاستثمار، بإعطاء تركيز أكبر على ما يسمى بصناعات السلع الرأسمالية - أى

الآلات والمعدات الإنتاجية - وذلك برفع نصيب هذه الصناعات فى الاستثمار الصناعى الإجمالى من ٤٠% عام ١٩٥٨ إلى ٥٦% عام ١٩٦٤(٩).

ثالثاً: الإصلاح الزراعى، وهذا هو الملمح الثالث من ملامح الثورة الاقتصادية/ الاجتماعية التى دخلت إلى سوريا من خلال الوحدة.

فقد صدر قانون الإصلاح الزراعى فى سوريا - جرياً على السنة التى تمت فى مصر عام ١٩٥٢ - وأنشئت وزارة خاصة لوضعه موضع التنفيذ. وقد ترتب على هذا القانون تصفية الإقطاع، وتمليك حوالى ٢٥% من سكان الريف، كما أن تنفيذ مشاريع الرى الكبرى كان يفترض أن يؤدى إلى تمليك حوالى ٥٥% آخرين من سكان الريف أرضاً يزرعونها، وبذلك يصبح ٨٠% من سكان الريف من المالكين الأحرار المنتظمين فى جمعيات تعاونية. كما صدر قانون تنظيم العلاقات الإيجارية على أسس عادلة، وكانت قبل ذلك تخضع للعرف وحده، أى لمصلحة المالكين(١٠).

وتجدر الإشارة إلى أن معالم الثورة الاجتماعية قد امتدت من الزراعة إلى الصناعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية، وتعمقت مع الأيام، بدءاً من صدور "قانون العمل الموحد" لتنظيم علاقات العمال الصناعيين بأرباب العمل ، فى بداية دولة الوحدة ، وانتهاءً "بالقوانين الاشتراكية"، بما فى ذلك - كما قال على صبرى -رفع الأجور، وتحديد ساعات العمل، وزيادة العمالة، ومكافآت الإنتاج، والعلاوات الدورية، والتأمين الصحى للعمال، والتأمينات الاجتماعية ضد البطالة والشيخوخة، والتسويق التعاونى ومنع استغلال الوسطاء فى مستلزمات الإنتاج، والتعليم المجانى، وتخفيض إيجارات المساكن..إلخ(١١).

المسألة الثالثة :

كيف أثرت تغيرات البنية الاقتصادية/الاجتماعية على الوحدة؟

وبعبارة أخرى: كيف أسهمت هذه التغيرات فى الانفصال ؟ كما أن الوحدة أتت من سوريا، فكذلك أتى منها الانفصال. وقد تقبلت قيادة عبد الناصر الوحدة مع سوريا قبولاً حسناً، ولم يكن الأمر كذلك فى حالة الانفصال. ولأمر ما بدا أن هناك "انفصالاً شبكياً" إذا صح هذا التعبير فى "عين" الدولة الموحدة. فبينما أخذت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية تترى من كل صوب قادمة من مصر عبد الناصر إلى سوريا، فقد جمدت السياسة فى مكانها، لا بل تحركت على غير هدى أحياناً، أو تحركت فى غير اتجاهها الصحيح، بحيث لم يقتصر أثرها على

عدم مساعدة التغير الاقتصادى/الاجتماعى بل تعداه إلى تشويه صورة هذا التغير بالذات.

ولكن هل أتى الانفصال الشبكى من مصر أيضاً؟ أم أنه أتى من سوريا ؟

لا نستطيع الجزم بالإجابة على هذا السؤال على نحو ما، بل إن الجزم به يدخل فى باب الخطأ العلمى؛ فالتغير السياسى بطبيعته مركب، بل هو معقد؛ إذ يتم على نحو شبكى، أو منظومى متداخل، بحيث يصعب تحديد بداية طرف الخيط من نهايته على وجه التعيين.

إن مناط الأمر كله هو أن حركة التحرر القومى بقيادة عبد الناصر قد انطلقت بدون تنظيم سياسى عربى قومى يدفعها، وبدون نظرية ثورية متكاملة ترشدها، وكان لهذا الأمر انعكاسات فى مصر كما كانت له انعكاساته فى سوريا.

ففى مصر حاولت القيادة الجاذبة (الكاريزما) أن تعوض افتقاد التنظيم السياسى المحكم، بتواصل مباشر مع الجماهير المخاطبة بالثورة، من خلال منظمات فضفاضة بدأت بهيئة التحرير ثم الاتحاد القومى، وانتهت بالاتحاد الاشتراكى العربى. ولم تستطع هذه المنظمات أن تطور علاقة التواصل المباشر بين القيادة والقاعدة إلى علاقة عضوية يمتزج فيها ثقل الجماهير الحى بإرشاد القائد الملهم لها. ولقد كان ذلك من الممكنات التاريخية على أى حال، بفعل الفراغ السياسى الناشئ عن إخفاق التنظيمات السياسية - ذات الطابع الشخصى - قبل الثورة، ولكن ممكنات التاريخ ليست ضرورية الحدوث على أى حال، وكانت النتيجة أن الممكن لم يقدر له أن يدخل مجال التحقيق، وظل أملاً يراود الحالمين من الشباب، ويراود القائد نفسه كما صرح بذلك فى لقاءاته بعد ١٩٦٧.

أما فى سوريا فقد تمت الوحدة على أساس نوع من الدعامة السياسية الائتلافية الهشة، بين تشكيلة فسيفسائية الطابع من فرقاء عديدين كما رأينا؛ ائتلاف الضباط القوميين والعسكريين المحترفين والبعثيين، مع تجمعات السياسيين القوميين وذوى الميول الناصرية، مع خليط من "الانتلجنسيا" المتمردة وطنياً أو اجتماعياً على أوضاع سوريا .

ولم يقدر لهذا الائتلاف أن يتطور إلى نسيج مندمج،لا، بل لقد اعتراه التفكك سريعاً، وعلى وجه التحديد بعد قيام الوحدة بأقل من ستة شهور مع استقالة الوزراء البعثيين الأربعة الشهيرة من الوزارة المركزية. ثم أخذ التفكك يسرى

إلى الجسد السياسى مع استنكاف البعث الاستمرار فى مسيرة الوحدة مع عبد الناصر، ومع تذمر الضباط الوطنيين والقوميين من ظروف العمل فى ظل القيادة الموحدة للقوات المسلحة، كل ذلك فى ضوء تولى المشير عبد الحكيم عامر مسئولياته كنائب لرئيس الجمهورية فى الإقليم الشمالى (سوريا)، مع ما تبين من هشاشة قدراته القيادية، لدرجة اختراق جهازه الخاص من قبل الضباط المناوئين للوحدة والذين تولوا قيادة الحركة العسكرية للانفصال (عبد الكريم النحلاوى).

ولقد أسهبنا فى الحديث نسبياً عن العامل السياسى؛ لنشير إلى أنه لم يوفر الدثار الحامى للتغير الاقتصادى/الاجتماعى، بل وانقلب الحال إلى معول هدم فى البنية الاقتصادية/الاجتماعية بالذات. ويهمنا هنا أن نشير إلى ما يلى:

١- تباطؤ النمو الاقتصادى فى السنتين الأوليين للوحدة، وخاصة بفعل عامل طبيعى هو الجفاف وهو ما دفع البعض إلى القول أن الطبيعة عملت أيضاً بدورها ضد الوحدة(١٢).

٢ - إن قصر مدة الوحدة نفسها (ثلاثة أعوام ونصف العام) لم تسمح للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة بأن تؤتى أكلها، وخاصة أن الأدوات الاقتصادية لا يظهر تأثيرها الهيكلى إلا على المدى المتوسط والطويل (٥ -١٠ سنوات أو أكثر). وربما نأخذ دليلنا على ذلك من أن الخطة الخمسية الأولى حينما أخذت مداها الزمنى فى الاقتصاد المصرى فإنها حققت نتائج إيجابية ملحوظة.

٣ - إن قوانين يوليو الاشتراكية لم تكن ذات مفعول إيجابى لصالح الوحدة داخل المجتمع السورى على نحو المفعول الإيجابى لصالح عبد الناصر فى داخل مصر؛ ويرجع ذلك إلى اختلاف البنية الاقتصادية الاجتماعية للبلدين اختلافاً بيناً كما رأينا. فإذا نظرنا إلى القوانين والقرارات المتعلقة بتأميم المشروعات الصناعية وعلاقات العمل، فإننا نجد أنها لم تمس سوى شريحة اجتماعية شعبية ضئيلة؛ نظراً لضيق قاعدة العمال الصناعيون فى الاقتصاد السورى، لانخفاض مستوى التطور الصناعى المقارن أصلاً. وبينما تحول العمال الصناعيين فى المجتمع المصرى إلى قاعدة راسخة على المستوى الشعبى لصالح النظام السياسى الناصرى، وخاصة فى فترة ١٩٦١ ــ ١٩٦٧، فإنه لم يوجد مثل ذلك فى سوريا.

وفى المقابل فإن القوانين والقرارات المذكورة، وقد أضرت بأصحاب رأس المال الاحتكارى فى الاقتصاد السورى وهم حفنة قليلة العدد على أى حال (كما

هو الحال فى "الشركة الخماسية")، فإنها جعلت من هؤلاء قوة مضادة فعالة ضد دولة الوحدة، أى ضد وجود عبد الناصر فى سوريا .

أما عن الإصلاح الزراعى فإنه وقد أثار كبار ملاك الأراضى ضد الوحدة أيضاً، فلم يكن من شأنه أن يعبئ قاعدة فلاحية ضخمة؛ نظراً لأن الوقت لم يسعف دولة الوحدة لإقامة منظمات تعاونية فلاحية قادرة على تعويض النقص والخلل الناجمين عن انسحاب الملاك من حقل تمويل المزارعين لاستثماراتهم فى وسائل الرى والبذر والسماد وجهاز التسويق..إلخ، وذلك برغم احتواء الخطة الخمسية على مشروعات دعم التعاون الزراعى على نطاق واسع وبمستوى عميق.

والخلاصة: لقد وقع النسيج الاقتصادى الاجتماعى السياسى لسوريا فى تناقض عميق؛ فبينما كان المجتمع السورى يتسم بظاهرة (التسييس المفرط) Over - Politicization إذا صح هذا التعبير، حيث كل فرد معنىّ بالشأن العام هو "سياسى" تقريباً، فإنه لم يفرز الدعامة القيادية المنسجمة القادرة على مساندة التغير الإيجابى، وتحييد أثر التغيرات السلبية، ودفع مسيرة الوحدة والتقدم الاجتماعى إلى الأمام. وكانت النتيجة استشراء ظاهرة تشرذم النخبة Fragmentation of Elite على أوسع نطاق .

المسألة الرابعة :

هل من دروس مستفادة - اقتصادياً واجتماعياً - من تجربة الوحدة والانفصال ؟

أولاً : بين الوحدة والانضمام.

لقد بدت الوحدة المصرية السورية فى واقعة قيامها وكأنها انضمام من سوريا إلى مصر، أكثر منها وحدة حقيقية بين طرفين، وهذا أمر متواتر تاريخياً على كل حال.

فالولايات الألمانية انضمت إلى بروسيا، والولايات الإيطالية انضمت إلى بيد مونت. وصحيح أن القوة العسكرية كانت عاملاً ملحوظاً فى الحالتين، ولكن القوة لم توجه إلى الأطراف المخاطبة بالوحدة ، ولكن إلى أعداء الوحدة الرئيسيين بالذات، ومن خارج الوطن القومى بطبيعة الحال.

وفي تجربة معاصرة لنا، وفي قارتنا - إفريقيا - انضمت زنجبار إلى تنجانيقيا، بل وفي وطننا العربي يمكن القول - إلى حد بعيد - إن اليمن الجنوبي قد انضم إلى اليمن الشمالي، برغم أن الحالة اليمنية لا يقاس عليها في التجربة الوحدوية، حتى على النطاق العربي نفسه؛ إذ كان البلدان موحدين بالفعل طوال التاريخ المكتوب.

وهكذا فإن الانضمام أمر مفهوم في سياق التجارب التوحيدية، بيْد أن مصر - كما قال صلاح الدين البيطار وهو ثاني أثنين في القيادة التاريخية لحزب البعث - لم تكن "بروسيا العرب" - للأسف - وقال بالنص في إحدى المناسبات: "لو أن مصر كانت تحمل لواء الدعوة الوحدوية القومية لقبلت هيمنتها، وهذه مشكلة أساسية، فالذي يحمل لواء الدعوة الوحدوية القومية هي سوريا وليست مصر، فمصر لم تكن مع الأسف بروسيا في وحدة ألمانيا حتى تخضع الإمارات الثلاث لها"(١٣).

وفي الحق إن هذا القول يمثل نصف الحقيقة. وصحيح أن نضال مصر لم يكن موجهاً في حد ذاته إلى إقامة وحدة سياسية عربية مع بلد معين، ولكنه - ناصرياً - كان موجهاً إلى التحرر القومي للوطن العربي ككل؛ ولذا يمكن القول بدون غضاضة إن سوريا إنما التحقت - في الحقيقة - بركب ثورة عبد الناصر لتواجه الأخطار المحدقة بها.

غير أن هذا الظرف بالذات - انطلاق وحدة مصر وسوريا من مناخ سياسي ضاغط - ترك أثره بعد ذلك على الدولة الواحدة ، بحيث ظلت صيغة الوحدة تبدو وكأنها صيغة انضمام أكثر منها صيغة وحدة حقيقية كما قلنا.

ويبرز أمامنا درس مستفاد للمستقبل يخص الدور العربي لمصر. فإذا أراد القوميون التقدميون من أبناء مصر العربية أن يكون لبلدهم هذا الدور القيادي الذي يتفق مع مكانتها التاريخية وقدراتها، فإنه يجب عليهم أن يمارسوا الدور القومي الوحدوي ممارسة حقة؛ عن طريق قيادة الحركة القومية بالفعل.

ثانياً : بين الوحدة (وعملية التوحيد Unification Process) :

يبدو لنا من تأمل مسيرة الوحدة، وكما قام الرئيس عبد الناصر بنقدها بنفسه؛ من خلال حديثه المفصل، والتعليمي على أي حال - في "محاضر محادثات الوحدة"- إن الوحدة لم تصحبها عملية " توحيد "(١٤).

ولن نتكلم هنا عن المجال السياسى تفصيلاً، والذى لم يشهد توحيداً من أى نوع، وإنما شهد انفصالاً فى ثوب الوحدة؛ لظروف ناقشناها من قبل، وخاصة بفعل التناقض بين البعث وعبد الناصر، إنما نتحدث عن المجال الاقتصادى/ الاجتماعى.

فالحقيقة أنه قد حدث تنميط للسياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ أى إحداث نوع من التماثل أو التوحيد فيما بينها، من خلال الآخذ بآلية التوجيه ثم التخطيط الاقتصادى، مع انعكاسات ذلك على كافة الميادين عبر دور الدولة الإشرافى، ثم التأميم أخيراً.

ولكن مع وقوع التخطيط فإنه لم تحدث إدارة لعملية التكامل، فبقيت السياسات المتشابهة ! منفصلة فى آثارها. وأكبر مثال على ذلك الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٠ - ١٩٦٥. فقد وجدت خطتان: الخطة الخمسية فى مصر (الإقليم الجنوبى) والخطة الخمسية فى سوريا (الإقليم الشمالى)، ولم يُراع فى أى من الخطتين أن يتحقق تكامل تدريجى موجه، وخاصة على صعيد التخصص الإنتاجى، وبطريقة تضمن إقامة آلية لتعويض الأطراف المتضررة من عملية التكامل والأخذ بيد الأطراف الضعيفة والأقل نمواً (كما فى حالة تجربة الصناديق الهيكلية فى الجماعة الأوروبية: الصناديق الاجتماعية والقطاعية). وصحيح أن هذه التجربة الأخيرة نضجت مع الزمن، وكانت عام ١٩٥٨ فى بدايتها بالضبط، ولكن الفكر التكاملى كان واضحاً فى ضرورة الأخذ باعتبارات إدارة التكامل.

والدليل على انفصال الخطتين منذ البداية أن الخطة الخمسية (المصرية) بقيت كما هى بعد الانفصال كما أشرنا، واستمر تنفيذها (بنجاح !) وطبقاً للأهداف الموضوعة ! وكأن شيئاً لم يكن!

ولما لم تتم إدارة التكامل بين بلدين مندمجين دستورياً (فى دولة بسيطة وليست اتحادية!) فقد ترك التكامل ليأخذ مجراه العملى بطريقة عفوية تماماً، وهكذا أخذ الأشخاص يغدون ويروحون للزيارة والسياحة، وأخذ التجار يغدون ويروحون أيضاً (تجار ما يسمى " بالشنطة " وغير تجار "الشنطة") بين القاهرة ودمشق، وبيروت فى لبنان، وعلى الخط البحرى بين اللاذقية والإسكندرية، دون ضوابط. ومن ثم تركت على عواهنها تدفقات السلع وتهريبها وتهريب العملة؛ مما أساء إلى صورة مصر فى سوريا لدى البعض، ومما أعطى الفرصة لأعداء التجربة أن يطلقوا أحاديث عن سعى الرأسمالية

المصريـة للسيطرة علـى السـوق السـورية وعـن "الاسـتعمار المصـرى"، كمـا أشرنا.

ومن هذه التجربة درس مستفاد للنشاط التكاملى الجارى فى الآونة الحاضرة، وخاصة بين مصر وليبيا مثلاً؛ حيث الحدود المفتوحة، وتدفقات السلع تجرى بدون ضوابط من أى نوع، فتركت لانعكاسات المصالح النفعية قصيرة النظر بين تجار من هنا وبيروقراطيين من هناك؛ مما أبرز ظواهر سلبية كثيرة من شأنها أن تسىء إلى صورة الشعب العربى فى كل من البلدين لدى الآخر.

ثالثاً: الوحدة بين السياسة والاقتصاد ـ نظرة مقارنة:

لم تنطلق تجربة الوحدة المصرية السورية من خبرة مسبقة فى التقارب أو التعاون الاقتصادى العملى، على نحو ما تم مثلاً فى تجربة الاتحاد الجمركى بين الإمارات الألمانية فى القرن التاسع عشر والمسمى "الزولفرين"، كما لم تنطلق من خطوات مشابهة لما جرى ويجرى بين دول أوروبا الغربية التى انتقلت من الاتحاد الجمركى، إلى السوق المشتركة، إلى الجماعة الاقتصادية، إلى الاتحاد الأوروبى!.

ولكن الوحدة المصرية السورية انطلقت من عامل سياسى فى المقام الأول، ويتحصل هذا العامل - كما أشرنا مراراً - فى الالتفاف حول قيادة عبدالناصر لمعركة التحرر القومى العربى، أو كما قلنا: الانضمام إلى مصر الناصرية. فلما طبقت الدولة الجديدة تماثل السياسات، بالتخطيط والتأميم، أخذ الأمر وكأنه يحمل شبهة إملاء لسياسات المركز (القاهرة)؛ أى أنها بدت وكأنها سياسات (مصرية).

وقد تفاقم الأمر مع محاولة سد فراغ الكوادر التقنية فى المجالات الاقتصادية المختلفة فى سوريا بالبيروقراطيين والتكنوقراطيين المصريين، وتفويضهم اختصاصات مختلفة، وإعطاء البعض منهم صلاحيات تفوق أقرانهم السوريين كما قيل، إضافة إلى ما بدا من أنه تفضيل من جانب البيروقراطية المركزية فى القاهرة لسرعة البت فى المشروعات المقدمة من الطرف المصرى مقابل تأجيل البت فى المشروعات المقدمة من الطرف السورى، إلى جانب تراكم مشاعر الغضب لدى بعض ضباط الجيش السوريين بفعل التسريح المبكر لبعضهم، أو إبعاد البعض إلى القاهرة، أو عدم رضاهم عن حركات التنقل ... إلخ.

فلذلك كله بدا الأمر أحياناً فى نظر البعض وكأن القاهرة تدير سوريا، ومن ثم نسب القصور والإخفاق للقاهرة التى هى بمثابة (دولة الوحدة) بالذات، والتى التحقت بها سوريا.

وقد حاولت القوى المعادية للوحدة - والمدفوعة فى بعض الأحيان بقوى من خارج سوريا - أن تستغل هذا كله، وأن تهيئ المناخ للانفصال الذى حدث بعد ذلك، وإن رفضه الشعب العربى فى سوريا سريعاً.

وإننا الآن - فى غمار السعى إلى الوحدة والتكامل - نواجه موقفاً مماثلاً، فالوحدة إن أتت ستأتى من قوة دفع سياسية وليست من قوة دفع اقتصادية فى الأساس؛ لأن التجربة تشير إلى أن الإرادة السياسية التوحيدية يتوقف عليها قيام الوحدة، وجوداً وعدماً. أما التكامل الاقتصادى التدريجى فهو عمل الحكومات الإقليمية، بينما لا يتحقق التكامل الإدماجى integrative complementarily إلا من خلال الوحدة.

غير أن المهم - كدرس مستفاد من التجربة الوحدوية الأولى لمصر وسوريا- أن يقترن قيام الوحدة على القاعدة السياسية، بتوافر مخطط للتكامل الاقتصادى الإدماجى عبر مراحل زمنية متوافقة. ويتطلب ذلك:

أ - إحداث تكامل اقتصادى حقيقى، بالبدء فى إنشاء صيغة للتخصص الإنتاجى؛ أى إقامة نوع من "تقسيم العمل العربى القومى".

ب - إدارة التكامل الإدماجى من خلال آليات للتعويض وللمساعدة.

ج - تحقيق التوازن بين الميزات النسبية القائمة حالياً فى الأقطار العربية والميزات التى يتم خلقها فى سياق العملية التكاملية.

د - وفى جميع الأحوال فإن التكامل عملية قابلة للإدارة، ومن ثم يجب ألا تترك للتدفقات العفوية بآثارها السلبية كما رأينا •

خاتمة

وإذا كانت تلك دروساً مستفادة لنا، فهل كانت دروساً مستفادة أيضاً لقيادة دولة الوحدة؟

نعم.. وكان أول درس مستفاد استخلصه جمال عبد الناصر هو الصلة العضوية القائمة بين البعد السياسى والبعد الاقتصادى/الاجتماعى فى عملية التغيير الشامل، وفى أسلوب الحركة، ومن هنا كان الانتقال من شعار وحدة الصف إلى "وحدة الهدف" كقاعدة للالتقاء بين القوى العربية، وبذلك تم الفرز

بين قوى ثورية وقوى رجعية، والرجعية هنا هى صفة مركبة لتلك القوى الطبقية التى تجمع بين ارتباط مصالحها بالجمود عند "الوضع القائم" ومعاداة التغيير إلى الأمام، الذى هو مطلب القوى الثورية. والوضع القائم يتمثل فى واقع متعدد الجوانب هو واقع التجزئة والتخلف والارتباط بالاستعمار والصهيونية؛ ولذا تكون الرجعية اتجاهاً انفصالياً بقدر ما هى اتجاه مقاوم للعدالة الاجتماعية ومهادن إن لم يكن متعاوناً مع الدول الاستعمارية قديمها وجديدها ومع الكيان الصهيونى إسرائيل.

والضمانة الحقيقية لنجاح القوى الثورية فى سعيها نحو التقدم هى اصطفافها معاً؛ مع الشعب المنتج، وتلك هى صيغة تحالف قوى الشعب العامل من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية، والتى هى النقيض وهى المقابل العملى فى مواجهة حلف الرجعية.

بيد أن نجاح وحدة الهدف من خلال تحالف قوى الشعب العامل لابد أن يستند إلى ذراعين: النظرية والتنظيم؛ فأما النظرية فقد أعد لها إطار أولى، صدر بالفعل فى مايو ١٩٦٢ على هيئة "الميثاق الوطنى"، وتم اختزاله فى شعار ثلاثى هو الحرية والاشتراكية والوحدة. وعُرفت الحرية على أنها حرية الوطن والمواطن. وعُرفت الاشتراكية بأنها الكفاية والعدل. وعُرفت الوحدة على أنها عودة الأمر الطبيعى لأمة مزقها أعداؤها. وأما التنظيم فهو الاتحاد الاشتراكى العربى، وأبرز ما فيه أنه "اشتراكى" وأنه "عربى"؛ ليحل محل اتحاد قديم لم يكن كذلك، هو "الاتحاد القومى".

وإذا كان الاتحاد الاشتراكى العربى هو الصيغة المنظمة لتحالف قوى الشعب العامل فى الداخل فإنه يجب على المستوى العربى القومى العام أن توجد صيغة موازية تتمثل فى "اتحاد الحركات الوطنية التقدمية العربية"، والتى تتطور من بعد إلى "الحركة العربية الواحدة". وهذه الصيغة التنظيمية هى الضمان الحقيقى لإقامة وحدة القوى الثورية العربية كطريق إلى الوحدة السياسية.

وانطلاقاً من النظرية والتنظيم يكون السلوك العربى القومى الحقيقى هو السلوك الهادف إلى تعميق خطى حركة الثورة العربية، كحركة مقاومة للاستعمار والصهيونية والرجعية، وحركة ساعية إلى الوحدة والتقدم الاقتصادى الاجتماعى. ومن هنا كان قرار عبد الناصر بمساندة ثورة اليمن، بقوة عسكرية كثيفة فى الشمال، وعون متعدد الصور ضد بريطانيا فى الجنوب؛ ذلك أن سلامة الثورة العربية لا تتجزأ، وإننا ندافع عن القاهرة فى قلب الجزيرة

العربية. كما ساندت مصر التى احتفظت باسم الجمهورية العربية المتحدة ثورة العراق فى ٨ فبراير ١٩٦٢، واحتضنت بالطبع ثورة سوريا ضد الانفصال فى ٨ مارس ١٩٦٣، وحافظت ما أمكنها على صلة قوية بالجزائر المستقلة اعتباراً من ٥ يوليو ١٩٦٢، وحملت شعلة العون للثوار العرب على السواحل الشرقية للوطن العربى (الخليج) ضد الاستعمار البريطانى، وأصبحت قبلة لكل عربى ثائر ضد الواقع الفاسد.

وبذلك كله أصبح الانفصال هو الشرارة التى أطلقت فكر الوحدة الجديد. وغدت المفارقة التاريخية جلية: إن الوحدة بين مصر وسوريا كانت انفصالية المنزع نسبياً وبمعنى ما، بينما تبلور فى ظل الانفصال فكر الوحدة. وعلى أساس هذا الفكر الجديد الذى صهرته التجارب دخل عبد الناصر محادثات الوحدة الثلاثية مع سوريا والعراق فى مارس/أبريل ١٩٦٣، وأخذ يقدم للقادة الجدد خبرة تعليمية نادرة فى إدارة الدولة، وفى نظامها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى.

بيد أن نهر الحياة المتدفق لا يكف عن الجريان، وقد جرت المياه بالفعل غزيرة، بعد ١٩٦٣ بالذات، دونما انقطاع بين مدّ وجزر، وكشفت عما لم يدركه خيال من قبل.

وما أشد حاجة القوميين التقدميين اليوم إلى معرفة ماذا جرى ـا العمل؟ لدفع حركة الثورة العربية إلى الأمام، نحو المستقبل!

الهوامش

(١) انظر: مؤسسة الإنماء الاقتصادى، الإقليم السورى - الجمهورية العربية المتحدة، برنامج الإنماء الاقتصادى للسنوات العشر ١٩٥٨ - ١٩٦٧، ص١٦ - ١٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٠ .

(٣) وزارة التخطيط بالجمهورية العربية المتحدة، متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى (٦٠/٦١ - ٦٤/١٩٦٥) ، الجزء الأول، متابعة وتقييم المعالم الأساسية للتنمية فى الخطة الخمسية الأولى، القاهرة، فبراير ١٩٦٦.

(٤) على صبرى، سنوات التحول الاشتراكى وتقييم الخطة الخمسية الأولى، دار المعارف بمصر، د. ت، ص ٨٦ - ٨٨.

(٥) انظر: وهبى غبريال ، التنمية الاقتصادية فى الجمهورية العربية المتحدة ، الشركة التعاونية للطباعة والنشر، القاهرة، د. ت، ص ٢٣٠ - ٢٣٥.

(٦) انظر: وهبى غبريال، التنمية الاقتصادية بالإقليم السورى، كتب قومية، رقم ٦٥، ص ٤٠ - ٤٥.

(٧) وزارة التخطيط بالإقليم السورى - الجمهورية العربية المتحدة، مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ١٩٦٠/ ١٩٦١ - ١٩٦٤/١٩٦٥، دمشق، حزيران ١٩٦٠، ص ٦ - ٨.

(٨) مؤسسة الإنماء الاقتصادى، برنامج الإنماء الاقتصادى للسنين العشر، مرجع سابق، ص ٦٣.

(٩) المرجع السابق، ص ١٤٢.

(١٠) المرجع السابق ، ص ٩.

(١١) على صبرى، سنوات التحول الاشتراكى...، مرجع سابق، ص ٨٩ .

(١٢) انظر عرضاً لآراء الكثيرين ممن عارضوا الوحدة فى: د. سامى عصاصة، أسرار الانفصال ، مصر وسوريا، دار الشعب، القاهرة ١٩٨٩، وخاصة ص ١٧٧ - ١٩٢، ص ٢٤٨ - ٢٦٠.

(١٣) النص مذكور فى المصدر التالى:

مجموعة مؤلفين، القومية العربية فى الفكر والممارسة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص ٤٤٠ .

(١٤) انظر: محاضر محادثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، مارس-إبريل ١٩٦٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أغسطس ١٩٦٣.

البنية الاقتصادية والاجتماعية فى دولة الوحدة

ممدوح رحمون

لا يسعنا أن نلج بدراسة عن دولة الوحدة وبنيتها الاقتصادية والاجتماعية قبل استعراض بعض من تاريخ هذين القطرين، اللذين ما ابتعدا عن بعضهما إلا وجدنا يد الأعداء تدق أبوابهما، وما تقاربا حتى انكفأت جيوش الأجنبى، وتوارت طموحاته، تجاه تصميم وعزيمة أبناء هذين القطرين، هكذا علمنا التاريخ.

وفى تاريخنا الحديث، وعت الدول الأوروبية حقيقة هذين الموقعين، مصر وسوريا، فاندفع الاستعمار الأوروبى يعمل فيها تمزيقاً على كل المستويات، السياسية منها والعسكرية، الاقتصادية والاجتماعية، حتى بات التباعد بين الأقطار العربية، شغلها الشاغل، مما أوصلنا إلى مشروع سوريا الكبرى، ومشروع الهلال الخصيب.

ثم كان إعلان ميثاق جامعة الدول العربية فى شهر آذار/ مارس من عام ١٩٤٥، ومن يتفحص هذا الميثاق يجد أنه تجاهل الكلام عن تحقيق الوحدة العربية التى أثارها الوفد السورى بالعمل لوحدة الأقطار العربية أثناء مباحثات تأسيس الجامعة العربية، فجاءت بنود الميثاق محافظة على حدود الدول العربية فيما بينها! فتوالت الأحداث، عقب جلاء الأجنبى عن سوريا بتاريخ ١٧ نيسان/ إبريل عام ١٩٤٦، ثم أخذت المعارك تحتدم بين الثوار الفلسطينيين والصهاينة الوافدين والتى كان من جرائها قيام كيان للعدو فى فلسطين.

الآثار الناجمة عن قيام هذا الكيان :

كانت أولى ردات الفعل في سوريا، حيث قام الجيش بانقلاب عسكري في ٣٠ آذار/ مارس من عام ١٩٤٩، وتبعه عدة انقلابات أخرى، وكلها كانت تنطلق من مسلمة واحدة، وهي قضية فلسطين، وتوالت الانقلابات العسكرية في بلدان عربية أخرى، منها من أدرك غايته، ومنها من ذهبت أفعاله أدراج الرياح.

مصر وحركة يوليو عام ١٩٥٢ :

قام الضباط الأحرار بانقلاب عسكري أطاح بالنظام الملكي، وكانت النظرة الأولى لهذا الانقلاب لا تتعدى مثيلاتها من الانقلابات الأخرى، حتى طرأ عامل جديد بتنحية اللواء محمد نجيب، وتسلم الرئيس عبد الناصر مقاليد الحكم، وهنا برزت ملامح جديدة لهذه الحركة العسكرية، وظهرت عناوين بارزة، كان أهمها:

١ - المطالبة بجلاء الأجنبي عن أرض الكنانة بإنهاء المعاهدة المصرية البريطانية.

٢ - تأميم كل المصالح الأجنبية.

إلى جانب النظم الإجماعية المختلفة، التي اندفع رجال الحركة إلى القيام بها وتنفيذها على الفور، وهنا بدت لنا ملامح الثورة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى فأصبحنا أمام: **" ثورة اجتماعية واقتصادية ذات بعد وطني وقومي "** مما فتح عيون العرب على تلقف أخبارها وأحداثها.

نظرية الفراغ في الشرق الأوسط :

وكان القطران المصري والسوري يعملان في اتجاه واحد لشراء الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا، ويتعرضان لضغط أمريكي رهيب للدخول في حلف بغداد، الذي أنشئ أصلاً ليكون سداً في وجه العدوان الشيوعي المحتمل، وكانت تركيا النظام في العراق رأس الحربة.

معاهدة الدفاع المشترك :

عندها اجتمع أقطاب البلدين، وتدارسوا الأوضاع التي يتعرضان لها، وخرجوا بتوقيع معاهدة للدفاع المشترك بين البلدين بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٥٥، وكانت فحوى هذه المعاهدة، توحيد النظم العسكرية، وقيام كل منهما بمساعدة الآخر عند تعرضه لعدوان خارجي، وترك الباب مفتوحاً لباقي الدول العربية .

فما كادت هذه المعاهدة تنتهي من التوقيع، حتى كان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

التعاون العربي المشترك :

لقد جرب العرب التعاون الشعبي المشترك، كما جربوا التعاون الرسمي أيضاً؛ إذ إن الحدث الأبرز في تاريخ العرب الحديث كان الهجوم الثلاثي عام ١٩٥٦ على أرض الكنانة، إثر إعلان تأميم قناة السويس في ٢٦يوليو١٩٥٦، وذلك رداً على سحب الولايات المتحدة لقرض بمبلغ مليار دولار لبناء السد العالي، وفي سبيل وأد الثورة المصرية؛ حتى لا تقوم لها قائمة، فاستنفرت بعض الجيوش العربية لمؤازرة شعبنا في مصر التي تتعرض للعدوان الثلاثي الغاشم.

وانفردت سوريا الشريكة في معاهدة الدفاع المشترك عن غيرها من الأقطار العربية باستنفار قواها كافة. وسارعت بعض أجهزة السلطة بإظهار عدائها العلني لدول العدوان الثلاثي، مجسدة الموجة الشعبية العارمة ضد هذا العدوان، حيث بلغ التعاون ذروته بتفجير أنابيب بترول نفط العراق التي تمر في سوريا، مما حدا بالقوات المهاجمة للتخوف جدياً من توسيع نطاق المعركة على المستوى العربي، خاصة وإن الجنيه الإنجليزي وصل إلى أدنى مستوياته بعد حادثة التفجير.

وخرجت مصر من معركتها ظافرة، ولم يكن الظفر مقتصراً عليها، بل كان لكل فرد من أمة العرب.

الأوضاع في سوريا :

كانت سوريا في تلك الفترة تتعرض لانقلابات عسكرية بين الفينة والأخرى، تارة بتوجيه خارجي، وبدعوى الفراغ بالشرق الأوسط، وأخرى نتيجة

صراعات داخلية بين التكتلات الحزبية، التى أفرزت إلى جانبها تكتلات عسكرية.

وهذه المجموعات كلها لم تستطع أن تتجاوز معركة السويس ووهجها وقائدها. فعندما سعى بعض العسكريين والسياسيين فى سوريا للتقارب مع الثورة المصرية، لم يستطع الباقون إلا الانضواء تحت هذه الراية، خاصة أن معاهدة الدفاع المشترك بين القطرين ما زالت بدورها فاعلة على الساحة .

المجتمع العربى فى سوريا :

منذ بدايات التاريخ يعتز الشعب فى سوريا بأن من أرضه انطلقت أول إمبراطورية عربية، مدت جناحيها من أقاصى آسيا إلى جنوب أوروبا. هذا الشعب مازال جرحه الدامى ينزف من معاهدة "سايكس بيكو" وما تبعها من معاهدات جزأت سوريا إلى عدة دويلات، وسلخت أجزاء كبيرة منها وأعطتها لتركيا (كيليكيا التى تضم مدينتى أضنه ومرسين وشمال سوريا على الحدود التركية، ثم أتبعوها بسلخ لواء الإسكندرون، ثم اقتطعوا جزءها الجنوبى فلسطين. ليكون مستقراً لكيان العدو الصهيونى) .

هذه الخلفيات مجتمعة والمختزنة فى ضمير الأمة، فجرها العدوان الثلاثى على مصر؛ فكان الشعب والجيش بمعركة واحدة على طريق الوحدة.

أوضاع شعبنا فى مصر :

ولا يقل شعبنا فى مصر حقداً قومياً على من احتل أرضه على مر التاريخ القديم والحديث. ولم ينس أبداً احتلال الفرنسيين جزءاً من أرضه فى القرن الثامن عشر، وعودتهم ثانية مع المحتل الإنجليزى والصهيونى، فكانت ثورة يوليو التى قادها الرئيس العظيم جمال عبد الناصر الترجمة الحقيقية لمشاعر شعبنا هناك.

إعلان دولة الوحدة :

كلنا نعلم كيف تمت الوحدة بين القطرين وتحققت بتاريخ ٢٢شباط/ فبراير عام ١٩٥٨، ولا حاجة لذكر تفاصيلها، بعد أن تحققت الغاية فقامت الوحدة. كما جاء فى المادة الأولى من الدستور المؤقت الذى نشر بتاريخ ١٣مارس ١٩٥٨ :

" الدولة العربية المتحدة ، جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الأمة العربية "

عرفنا بعضاً من خلفيات تحقيقها، ثم عشناها كاملة، نعمنا بانتصاراتها التى طبقت الآفاق، وأخذنا الزهو، فلم نعمل على تحصينها كما يجب أن تحصن، ولم نصنها كما يجب أن تصان . ولم نتنبه للكلمة التى خاطب الرئيس بها مجلس الأمة:

" ولسوف يضاعف مصاعب ما سوف نلقاه أمامنا على الطريق، أن الذين لا تروقهم وحدة سوريا ومصر، ولا توافق أغراضهم، لن يقبلوها بالرضا والسكوت، وإنما سوف تكون المساعى وستكون المحاولات، وستكون المناورات.

لذا أقول من الآن، إننا فى سعينا على طريق أملنا، يجب أن نظل مفتوحى الأعين، منتبهى الحس والوجدان، ولكن علينا أن ندرك أن لهذه الفترة الرائعة أخطارها أيضاً، وربما كانت شهوات أنفسنا هى أكبر الأخطار التى يتعين علينا مواجهتها ".

فقد تواترت الخطيئات من كل الأطراف، فشكلت بمجموعها عارضاً لايقاوم، وكان الذى وصلنا إليه. فلو عدنا لدراسة الواقع لبدا لنا ما يلى :

١ - قيام أول وحدة بين قطرين عربيين فى العصر الحديث؛ مما دعا رئيس الجمهورية التركية أن يتصل بالرئيس الأمريكى ويقول له: " لقد نمنا والدولة التى تجاورنا لا يتجاوز عدد سكانها الخمسة ملايين، واستيقظنا وعلى حدودنا دولة جاوز تعدادها العشرين مليونا ". لقد تنبأوا بما قاله الرئيس مخاطباً أعضاء مجلس الأمة:

" لقد بزغ أمل جديد على أفق هذا الشرق، إنه دولة جديدة، تنبعث من قلبه، وقامت دولة كبرى فى هذا الشرق، ليست دخيلة ولا غاصبة، ليست عادية ولا مستعدية، دولة تحمى ولا تهدد، تصون ولا تبدد...".

٢ - توحيد الجيشين السورى والمصرى تحت قيادة واحدة؛ مما خلق كماشة تحيط بكيان العدو الصهيونى، ويتحسب لها الجانب التركى، ولم ندخل فى حسابنا آنذاك **"أن الجيش الذى يعمل بالسياسة يتلفت نحو خصوم الداخل، وليس نحو العدو الخارجى ".**

٣ - قيام وحدة اقتصادية بين قطرين تمتد حدودها من تركيا إلى ليبيا والسودان.

٤ - التكامل الزراعى والصناعى بين البلدين.
٥ - توحيد أنظمة التعليم الجامعى والمهنى على مستوى الجمهورية، وإنشاء مجلس أعلى للجامعات.
٦ - توحيد المناهج الصحية وخلافها.

بالإضافة إلى المكتسبات الكبرى على مستوى الوطن العربى:
١ - النظرة الواسعة، على المستوى الإفريقى، حيث اعتبر الرئيس عبد الناصر أباً لحركات التحرر فى إفريقيا عندما خاطب الأفارقة فى افتتاح مؤتمرها بالقاهرة بتاريخ ٢٥مارس١٩٦١ :
"أيها الإخوة والأصدقاء من وفود الشعوب الإفريقية، إنها مغالطة لأنفسنا وللتاريخ، أن نتصور أن الاستعمار فى إفريقيا قد استسلم ".
هذا، وإننا لن ننسى عندما زاره الرئيس جومو كينياتا وخاطبه قائلاً "مرحباً يا والدى"، فاستغرب الرئيس عبد الناصر كلامه وقال له :
"ألسنا من جيل واحد!" فكان جوابه "نعم يا سيدى، ولكنك أبو إفريقيا الذى علمها النضال".
٢ - الاهتمام بالدائرة الإسلامية فى شتى أنحاء المعمورة.
٣ - الجهود الكبيرة التى بذلها الرئيس عبد الناصر لقيام مجموعة الحياد الإيجابى مع دول عدم الانحياز، وكلمته فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة " لقد جئتكم ممثلاً لست وعشرين دولة من دول عدم الانحياز"؛ مما أهله لأن يكون واحداً من زعماء العالم الكبار مع صديقيه نهرو وتيتو.
وبعد إعلان الوحدة بين الإقليمين اندفع رجال التشريع والقانون إلى تهيئة الأنظمة والقوانين، والعمل على تنظيم الأجهزة الرسمية والشعبية التى ستتولى مقاليد الأمور، وعلى المستويات كافة:

أولاً : المستوى الاقتصادى :

عقب الحرب العالمية الثانية عرف الإقليم السورى بوادر نهضة اقتصادية، وبخاصة على المستويين الزراعى والصناعى.
١- ففى الميدان الزراعى اتسعت مساحة الأراضى الزراعية، وعمد المزارعون إلى التنويع فى الزراعة، وأدخل القطن كأحد أعمدة الاقتصاد الزراعية، وازدادت كمية الإنتاج من مختلف الزراعات.

٢ - أما فى الميدان الصناعى، فقد أنشئت معامل جديدة، وتوسعت بعض الصناعات القائمة كالنسيج، والكونسروة (المربايات) والأسمنت وخلافها. وكان حملة أسهمها من مختلف طبقات الشعب، والفقيرة بشكل خاص؛ مما دعا المحاكم الشرعية لاقتناء أسهمها لصالح الأيتام والقاصرين.

غير أن هذه النهضة اعتراها الانكماش والركود لعوامل عدة، منها: نفاذ مدخرات الحرب، وهبوط أسعار المحاصيل، بالإضافة إلى أهم عامل من العوامل وهو **فقدان الاستقرار السياسى** الذى خلف العديد من الظواهر السلبية، كان أبرزها هروب الكثير من رؤوس الأموال إلى الخارج؛ مما أخر نمو المدخرات المحلية، وأدى إلى تباطؤ نمو الاقتصاد السورى بشكل لافت.

التخطيط الاقتصادى :

لقد تنبه المسئولون فى دولة الوحدة لهذه الظواهر الاقتصادية؛ الإيجابية منها والسلبية، فقامت السلطة بإقرار برنامج شامل للإنماء الاقتصادى، تولى القطاع العام تنفيذ أهم بنوده، تمشياً مع أحكام المادة الخامسة من الدستور المؤقت:

" ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطط مرسومة، تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية، وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة ".

كما أعد برنامج للتصنيع يشترك فيه القطاعان؛العام والخاص، وكان هذا أول برنامج من نوعه.

وزارة التخطيط :

تولت إعداد دراسة شاملة طموح لخطة التنمية تستهدف مضاعفة الدخل القومى. وكانت السياسة العامة تستند إلى المبادئ التالية:

١ - خلق البيئة الملائمة لزيادة الاستثمار.
٢ - دعم الاستقرار الاقتصادى.
٣ - حماية الإنتاج المحلى.
٤ - حماية ميزان التجارة والمدفوعات.
٥ - تنظيم التبادل التجارى، وإيجاد الأسواق الخارجية.
٦ - تنظيم شئون التجارة الداخلية والخارجية.
٧ - دعم التكامل الاقتصادى بين الإقليمين.
٨ - الحد من السيطرة الأجنبية على الاقتصاد القومى.

كان تحقيق هذه العناوين البارزة يتطلب مجهودات كبيرة على مستوى التشريع، وعلى مستوى التطبيق، وبخاصة عندما نعلم أن اقتصاد كل من سوريا ومصر كان اقتصاداً قائماً بذاته، ولكل منهما مقوماته البعيدة عن مقومات الاقتصاد الآخر؛ حيث لم يكن هناك أى تنسيق أو تكامل اقتصادى بين البلدان العربية، فلجأت الدولة إلى استصدار قوانين مهمة، وعلى كل المستويات، لتنظيم اقتصاد الجمهورية بما يتلاءم مع المبادئ التى نادت بها، وقامت عليها؛ فأنشئت المؤسسة الاقتصادية فى الإقليم السورى، وكان من مهامها التنسيق بين إدارات الدولة الاقتصادية، للقطاعين العام والخاص. كما صدر قرار بقانون لتعديل قانون التجارة وغيرها، وقانون لتنظيم التعاون، وقانون لتنظيم مهنة المحاسبين القانونيين، وغيرها من القوانين الأخرى. أما الهدف من كل هذه التنظيمات، فكان الحد من السيطرة الأجنبية على الاقتصاد القومى.

الإصلاح الزراعى والتأميم :

١ - الإصلاح الزراعى :

أ - تقتضينا الأمانة أن نسجل للتاريخ أن الرئيس عبد الناصر - وفى حدود ما نعلم- لم يكن راغباً فى تطبيق الإصلاح الزراعى فى الإقليم الشمالى، فقد كان من رأيه توزيع أراضى أملاك الدولة على الجمعيات الفلاحية ما أمكن ذلك؛ حيث قال فى إحدى جلساته :

" إننا نسعى لأن نصل لمستواكم فى التملك؛ لأن الملكية عندكم صغيرة، ولأبناء الوطن، عدا بعض الاستثناءات التى يمكن معالجتها ".

ب - كما أن بعض العمال الزراعيين والفلاحين يتمتعون بحقوق الرعاية الطبية، والإعانات، وبعض الحقوق الاجتماعية لدى الملاك الكبار، فى مقابل عدد ضئيل من الإقطاعيين. أما فى الإقليم الجنوبى، فمعظم الأراضى الزراعية كانت حكراً على الأجانب.

ج - إلا أن قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٦١ لعام ١٩٥٨ صدر متضمناً ما يلى:

المادة الأولى : لا يجوز لأى شخص أن يملك :

١ - فى الأرض المروية والمشجرة أكثر من ٨٠ هكتار .

٢ - أما فى الأراضى البعلية أكثر من ٣٠٠ هكتار، أو ما يعادل هذه النسبة من النوعين، ويترك للمالك عند الاستيلاء على الزائد على الحد الأعلى من أرضه حق اختيار الجزء الذى يرغبه من كل نوع.

ولقد كان هذا القانون تنفيذاً لما قاله الرئيس فى إحدى خطبه :

"إن التركة المثقلة التى ورثناها عن الماضى أيام الاستعمار الطويلة، الفرنسى والعثمانى، الذى وزع الأرض كما يشاء، وحرم منها أبناء الوطن، وحرم الفلاحين، هذه التركة إننا نتخلص منها اليوم ونعيد الأمور إلى نصابها والأرض إلى أصحابها".

لقد قصد المشرع من قانون الإصلاح الزراعى أن ينهض بالطبقة الفلاحية المستضعفة ليخلق منها ركيزة اشتراكية، وليتخلص من سيطرة الإقطاع عليهم، وقد تداخلت الأمور بشكل كبير لتحول دون تنفيذ المشروع بشكله السليم.

الإسكان على الحدود العربية/التركية :

وفى معرض توزيع الأرض على الفلاحين كانت هناك دراسة هامة على مستوى القمة تقضى بنقل مئات الآلاف من فلاحى الإقليم الجنوبى إلى أراضى الجزيرة فى الإقليم السورى، والموازية للحدود التركية والعراقية، لتكون ركيزة قومية فى تلك المنطقة التى كانت الحركات غير العربية ترتع فى أرضها الخصبة؛ ولأن الإقليم المصرى هو المنطقة العربية الوحيدة التى تضيق بسكانها نسبة إلى الأراضى الزراعية المتوافرة له، بينما الإقليم السورى كان يعانى نقصاً فى السكان، وبخاصة فى المناطق الحدودية مع تركيا، منذ تخطيط الحدود معها بعد الحرب العالمية الأولى، وبذلك تكون الجمهورية العربية المتحدة ، قد خطت خطوة قومية نحو الأمام.

فما أحرانا اليوم أن نقوم بهذه الخطوة، متطهرين من عقدنا، وفى سائر أرجاء الوطن العربى؛ دعماً للصمود، والمستقبل الأفضل، وتخفيفاً من وطأة هذه الأزمة فى القطر المصرى.

توطين العشائر البدوية:

إثر قيام الوحدة بين القطرين تشاء الظروف المناخية أن تعاكس المد السياسى، فانحسرت مياه الأمطار لسنوات متتالية، وأصيب القطاع الزراعى

بالقحط، كما أصيبت الماشية بنقص في الغذاء. فقامت الدولة بواجبها، ووزعت المؤونات على البدو، وكذلك على الماشية بواسطة الطائرات المروحية، وكانت ظاهرة لافتة؛ لأنها المرة الأولى التي تقوم فيها الدولة بتقديمها للمواطنين.

ثم أتبعتها بخطوات مهمة، حيث قامت بحفر الآبار في المناطق النائية التي يتجمع حولها البدو، وأقامت لهم أماكن سكنية لتكون بداية لتوطين العشائر الرحل في البادية السورية. وهكذا تكون الدولة قد شملت برعايتها شريحتين مهمتين من شرائح المجتمع : الفلاحين والبدو.

المصارف وشركات التأمين :

١ - المصارف :

لقد صدر القانون رقم ١٩٦ لعام ١٩٥٩، والذي هدف إلى تنظيم مزاولة عمليات المصارف على أسس تتلخص فيما يلي :

أ - أن تتخذ المصارف شكل الشركات المساهمة.

ب - أن لا يقل رأسمال المصرف عن ثلاثة ملايين ليرة.

ج - إفساح المجال أمام رأس المال العربي للمساهمة في المصارف في حدود ٤٩% من رأسمال المصرف.

د - ترك المجال لمساهمة رأس المال الأجنبي في حدود ٣٠% من رأسمال المصرف.

٢ - التأمين

يتجمع لدى شركات التأمين أموال ومدخرات كبيرة يمكن توجيهها بحيث تساهم في تمويل النهضة الاقتصادية للبلاد. أما في سوريا فقد كانت هذه الشركات تتحكم في مدخرات المواطنين، وتحيلها إلى مراكزها الرئيسية خارج البلاد، دون أن تحتفظ بشيء يذكر منها في الإقليم، فصدر القرار رقم ١٥٩ لعام ١٩٥٩الذي أوجب على شركات التأمين العاملة على أراضي الجمهورية العربية المتحدة أن تكون شركة مساهمة مملوكة بأجمعها لمساهمين من جنسية الجمهورية العربية المتحدة، كما أوجب عليها توظيف احتياطيها الفني وجزء كبير من الأقساط التي تحصلها داخل البلاد.

ثم قضت مصلحة البلاد بتأميم هذين المرفقين؛ نظراً للتلاعب في تطبيق ما سبقها من تشريعات. فصدر القرار بقانون رقم ١١٧ لعام ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت، ونصه :

" بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت وعلى ما أرتآه مجلس الدولة قرر القانون الآتي :

مادة أولى: تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين في إقليمي الجمهورية، كما تؤمم الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون، وتؤول ملكيتها إلى الدولة".

عقب التأميم بدت الصورة متداخلة؛ إذ عمد الصيارفة للحلول محل المصارف؛ فنشط تهريب العملات الأجنبية والمدخرات إلى الخارج، وبدا النظام مكشوفاً أمام الاستحقاقات المالية وخروج المصرفيين الممتهنين والضالعين في هذا الحقل.

وما جرى مع المصارف انسحب على قطاع التأمين؛ حيث غادرت الشركات الأجنبية مع محافظها، وضاعت حقوق المواطنين بين الشركات الأجنبية ووكالاتها وسماسرتها، لتتولى شركة حكومية واحدة صناعة التأمين، دون الاستعداد لهذا الحدث.

فأصبحنا أمام نظامين اقتصاديين متضاربين :

١ - اقتصاد الدولة الذي يتآكل تحت وطأه النظام الإداري.

٢ - اقتصاد رجال الأعمال المتحرك والمرن.

بالإضافة إلى عوامل خطيرة ومهمة لم تؤخذ بالحسبان :

١ - الحدود المكشوفة مع أقطار الجوار، بأنظمتها الاقتصادية الحرة وأسواقها المفتوحة، وعداء أنظمتها السافر للجمهورية العربية المتحدة.

٢ - تداخل الحدود بين هذه الأقطار مع سوريا؛ مما يفسح المجال لكل أنواع التهريب.

٣ - الارتباطات العشائرية المناهضة للنظام بشكل عام.

٤ - عدم تجانس أنظمة الحكم مطلقاً مع الجمهورية العربية المتحدة، سواء في لبنان أو الأردن أو تركيا، أو كيان العدو.

٥ - انعدام الاتصال الأرضي بين الإقليمين.

٦ - لقد فهم البعض منا الوحدة على أنها توسع لمصالحه، وفهمها البعض الآخر على أنها تحسين لأوضاعه التجارية، وفي الحقيقة يمكن الوصول للهدف المشترك عند ترشيد الأمور وتغليب المصلحة القومية لفهم كنه الوحدة.

٧ - إسناد بعض المناصب لمن هم دون المستوى المطلوب وحدوياً أو اشتراكياً أو حتى ثقافياً، مما أتاح لبعض الوصوليين الوصول لمراكز المسئولية عن طريق بعض المسئولين، وهم لا يدركون معنى لهذه المسئولية!

ثانياً : المستوى الاقتصادى والاجتماعى :

التأمينات الاجتماعية فى الجمهورية العربية المتحدة :

لقد أولت الجمهورية العربية المتحدة الوضع الاقتصادى الاجتماعى جهوداً كبيرة؛ نظراً لتلازم هذا الموضوع، فكان أن بدأت بتحسين الأوضاع الاجتماعية التى تلامس الحياة اليومية لأصحاب الدخل المحدود من المواطنين؛ لأن الغرض من نظم التأمينات الاجتماعية قيام الدولة بكفالة كل فرد من رعاياها فى حالة فقده القدرة المؤقتة أو المستديمة على الكسب بسبب طارئ خارج عن إرادته، بما يمكنه من الاحتفاظ بمستوى مقبول لمعيشته، ولمعيشة من يعولهم من أفراد أسرته؛ وذلك تطبيقاً لمبدأ التضامن الاجتماعى بين جميع المواطنين، على أن تنظم الكفالة المذكورة بموجب حق قانونى ثابت، فأصدرت القوانين والقرارات التالية:

١ - قانون العمل رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ وقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ ، والمتضمن تعديلات التنظيم النقابى

نظم هذا القانون أوضاع العمال فى مختلف أنحاء الجمهورية، وحسن منها، وأدخلهم فى عداد من يشملهم التأمين الصحى، حتى وصلوا إلى المرحلة الأخيرة التى تشمل تأمين الشيخوخة، وبذلك كانت الجمهورية العربية المتحدة بين أوائل الدول التى توصل عمالها لهذه الامتيازات.

٢ - القانون رقم ١١٢ لعام ١٩٦١ والمتضمن توزيع الأرباح :

المادة الأولى: "توزع الأرباح المعدة للتوزيع للشركات المساهمة والمقفلة، والتوصية والتضامن، ومحدودة المسئولية على الشكل التالى:

أ - ٧٥% توزع على المساهمين .

ب- ٢٥% تخصص للعمال والموظفين، ويكون توزيعها على النحو التالى:

(١) - ١٠% توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين، ويتم التوزيع طبقاً لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية.

(٢) - ٥ % تخصص للخدمات الاجتماعية والإسكان، طبقاً لما يقرره مجلس إدارة الشركة، بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة .

(٣) - ١٠% تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال".

صدر فى ١٩ يوليو ١٩٦١

٣ - القانون رقم ١١٤ لعام ١٩٦١:

قرار بقانون رقم ١١٤ لعام ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الإدارة فى الشركات والمؤسسات :

" باسم الأمة - رئيس الجمهورية - قرر القانون الآتى :

يجب أن لا يزيد عدد أعضاء مجلس إدارة أى شركة أو مؤسسة عن سبعة أعضاء من بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والعمال فيها، على أن يكون أحدهما عن الموظفين والآخر عن العمال. ويتم انتخاب العضوين المذكورين بالاقتراع السرى المباشر، تحت إشراف وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، وتكون مدة العضوية لهما سنة تبدأ من أول يوليو".

وهنا علينا أن ننتبه للناحية الاجتماعية التى أولاها المشرع جل اهتمامه، وتأمين السكن، وتقديم الخدمات الاجتماعية للمستحقين، عملاً بما جاء فى إحدى كلمات الرئيس :

" لا كرامة لجائع، ولا قوة لمريض، ولا طمأنينة لمن لا بيت له، ولا مقاومة ولا صمود لمن لا يطمئن إلى غده، ولمن لا يشعر أن من حوله مجتمعاً يكفله، لا يسلبه حقه، ولا يستغله، ومن ثم لا يهدد حريته".

اللاجئون الفلسطينيون فى ظل الوحدة :

ولم تتوان الجمهورية عن احتضان الإخوة الفلسطينيين، فأنشأت لهم مؤسسة تحت اسم "مديرية مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب"، ألحقتها بوزارة العمل والشئون الاجتماعية، فكان لها "معهد الشهيد عبد القادر الحسينى، وشاكر العاص" ودار للعجزة وأخرى للأيتام.

الجمعيات التعاونية :

ثم أردفت كل ذلك بإنشاء الجمعيات التعاونية العمالية، والوحدات الصناعية للسجاد والبسط الصوفية، وتربية الحيوانات والدواجن، وميكنة الزراعة وتثقيف الفلاحين، وإقامة الوحدات الإرشادية المتنوعة على سائر أراضى الإقليم السورى.

المساكن الشعبية :

وقد قامت الدولة ببناء مساكن شعبية للطبقات الفقيرة فى المدن، وبأسعار التكلفة وبمستوى جيد وصحى، يوازى بيوت الطبقة المتوسطة.

التنظيم الشبابى والطلابى :

وقد بادرت الدولة بتنظيم هذا القطاع عن طريق "الاتحاد القومى"؛ حيث تأسس مكتب خاص يشرف على شئون الشباب والطلاب، والاتحادات الرياضية، ورعاية الشباب بقيادة عناصر من أصحاب الاتجاه الوحدوى.

مكتب الإدارة المحلية والشكاوى :

وقد عكف هذا المكتب على تلقى شكاوى المواطنين، وإحقاق الحق لأصحابه وعلى كل المستويات. كما بدأ دور الإدارة المحلية يبرز بالتنسيق بين إدارات المرافق العامة والمواطنين، بما يليق بجهاز دولة فى طريق التكوين .
وكذلك كان للاتحاد القومى دور بتنظيم نقابة الصحافة والمحررين أيضاً.

عوائق العمل الوحدوى التى أوصلتنا للسلبيات :

١ - العداء المكشوف من كل الأنظمة العربية المحيطة بسوريا، سواء الأجنبية منها أو العربية .

٢ - تداخل الحدود بين بعض هذه الأقطار مع سوريا .

٣ - الارتباطات العشائرية المنتشرة فى كل المنطقة، وامتداداتها فى القطر العربى السورى، وبعضها مناهض لنظام الجمهورية العربية المتحدة .

٤ - التهريب بكل أنواعه؛ مما يبطل مفعول التدابير الاقتصادية المقررة فى الجمهورية العربية المتحدة، يضاف إلى ذلك تهريب الأسلحة؛ نظراً للحدود المتداخلة والمكشوفة مع كل هذه الأنظمة مؤيدة بالدولة التركية؛ من حلف بغداد،

إلى معاهدات الشرق الأوسط الدفاعية، إلى نظرية الفراغ في الشرق الأوسط، إلى الحشود التركية على الحدود السورية.

٥ - عدم توحيد التشريع بين القطرين .

٦ - عدم توحيد العملتين؛ مما أتاح تهريب العملتين بين القطرين حين يستدعي الأمر ذلك، سواء بارتفاع إحداهما على الأخرى، أو وجود أي امتياز يفسح في الربح لمهربي الأموال.

٧ - عدم اتخاذ الاحتياطات الكافية عند تأميم البنوك، وعدم الأخذ في الاعتبار وضع الحدود؛ مما أتاح تهريب معظم الاحتياطي الذهبي من سوريا إلى الأقطار المجاورة، بالإضافة إلى الثروات الأخرى التي هاجرت إلى لبنان خاصة، وإلى أوروبا .

٨ - الاتحاد الهاشمي العراقي الأردني الذي أعلن عقب قيام الجمهورية العربية المتحدة مباشرة ليناصبها العداء.

٩ - الجيوب الداخلية التي كانت تعمل ضد الوحدة، وتنضوي تحت لوائها أيضاً.

هذا.. ويجب أن لا يغرب عن بالنا أن أعداء الأمة العربية أكثر من أن نستطيع إحصاءهم؛ ففي قلب الجمهورية زرع الكيان الصهيوني، وفي شمال القطر السوري نرى حفدة " يهود الدونما "، وهم المهيمنون على مقادير الأمور في تركيا.

ولن ننسى أبداً إمدادات السلاح الفرنسي والبريطاني والأمريكي لكيان العدو، والذي أعقبه منع تصدير القمح عن الجمهورية العربية المتحدة.

كل هذه العوامل بالإضافة إلى عوامل أخرى جعلت الجمهورية الوليدة التي لم تلتقط أنفاسها في خلال السنوات الثلاث وبعض الأشهر من عمرها، دولة يشار إليها بالبنان، فكانت شوكة في أعين أعدائها ولم يستطيعوا تحمل وجودها.

لقد مررنا بتجربة فريدة من نوعها؛ حيث كنا أمام ثورة تشريعية شاملة، وأمام ثورة اجتماعية تتكامل حلقاتها واحدة تلو الأخرى، آخذين في الاعتبار أن أي ثورة في أي قطر عربي هي شعار منقوص إذا لم يكن هدفه الأول والأخير الوحدة العربية؛ فالوحدة هي القاعدة الحقيقية لكل نهضة مستقبلية.

فأمة تترامى حدودها من المحيط الأطلسى إلى المحيط الهندى، وتتحكم بمخانق العالم، من السويس حتى باب المندب، ومن مضيق جبل طارق إلى رأس المسندم على الخليج العربى، تتربع أمة تحمل تاريخها العظيم لتستشرف المستقبل.

لقد كان عمر الوحدة بين الإقليمين المصرى والسورى بعمر الورود، طار عبيرها فى كل الأرجاء، فاندفع الكل يطالبها بالمستحيلات، وتحقيق المعجزات، ضاربين عرض الحائط بالظروف السياسية والتنظيمات المعادية والقوى الكبرى.

ثلاث سنوات وبضعة أشهر فى حياة الإنسان تمر بطرفة عين، فكيف بها أمام جمهورية قامت بكل هذه الإيجابيات على مستوى التشريع، وعلى المستوى الزراعى والصناعى والعمالى والنقابى، وبناء القوات المسلحة التى تحمى سياج الوطن، وفوق كل هذا وذلك بناء الإنسان العربى الذى يعتز بعروبته وبدولته المجيدة.

رحمك الله يا عبد الناصر، لقد حملت أمل الأمة وآلامها، وسرت فى دربها الطويل، بادئاً رحلة الألف ميل بألف يوم أو يزيد، عمر حلمنا، فكنت كبيراً بين الكبار، وعملاقاً يزاحم العمالقة، فهل هذا ما يريدون؟

إننا نتجنى على الحقيقة عندما نقيم عهد الوحدة بالمقارنة مع غيرها من تجارب الشعوب الأخرى.

ومع ذلك كله فإننا لم نكن جميعاً على مستوى المسئولية، وعلينا أن نعترف بخطايانا، وليس بخطيئاتنا، فقد كانت الوحدة وما زالت هدفنا، إنها مصيرنا، فكيف لنا أن نتصور عربياً مخلصاً يهرب من مصيره؟

فالحكام الصغار ضدها دائماً وأبداً، وكل منهم يحمل كتابه بيديه. والشرق والغرب ضد كل وحدة بين أى من أقطار العرب، فهل اختلفت الصورة أم أصبحت واضحة وضوح الشمس فى رائعة النهار؟

" وكل فى فلك يسبحون " ..

لقد انطبق علينا قول شاعرنا الكبير أبو ريشة:

ناموا على بهرج الدنيا وما علموا   أن الفراش على المصباح ينتحر

فقد اعتمدنا على شخصية البطل، ونسى كل منا دوره.

علينا أن نمارس تعذيب الذات، فالجمهورية العربية المتحدة عملاق سياسى كبير، قام فى عالم الكبار، وتحداهم. وكان عليه أن يتحمل ردات الفعل على كل المستويات، وهذا ما تغاضينا عنه، واعتبرنا قيام الوحدة غاية الغايات.

وليس أمامنا الآن إلا أن نعيدها سيرتها الأولى، وننطلق منها إلى المجال الأرحب؛ ليهنأ الرجل الكبير وشهداء الوحدة فى يوم الانفصال المشئوم عند بارئهم.

تغمده الله برحمته، بقدر أحلامه لأمته، والذى لاقى وجه ربه وهو يقول **"ارفع رأسك يا أخى".**

والله أكبر والعزة للعرب

تعقيب

عونى فرسخ

أولاً : عوامل قيام الوحدة ودوافع الرئيس عبد الناصر :

فى محاولة للإجابة على سؤال : هل أسهمت البنية الاقتصادية/الاجتماعية لكل من مصر وسوريا فى إقامة الوحدة؟ يخلص الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى إلى أن قوة الدفع كانت سورية، وسياسية على وجه الخصوص، وإلى أن مصر، بل عبد الناصر، المحرض بداية على ثورة التحرر الوطنى، لم يكن أمامه إلا أن يستجيب بمنطق رد الفعل أمام الفعل الذى كان إلى حد كبير من صنعه هو. وحول هذا القول بشقيه ألاحظ:

١ - لا شك أن بعض صناع القرار السورى طلبوا الوحدة مع مصر، التى كانت بقيادة عبد الناصر تمارس فاعلية قومية واضحة. إلا أن ذلك لا يجيز القول بأن الدافع كان سورياً خالصاً، وبأن استجابة الرئيس عبد الناصر، إنما كانت ردة فعل أمام فعل كان إلى حد كبير من صنعه؛ ذلك لأن كلا من الفعل السورى والاستجابة الناصرية إنما كان نتاج واقع موضوعى، وفى اتساق مع حركة التاريخ فى المنطقة. ففى أعقاب دحر عدوان السويس، قدم الرئيس أيزنهاور مشروعه لملء الفراغ، وكان من بين ما استهدفه إسقاط الحكم الوطنى التقدمى فى سوريا، وتحجيم دور مصر القومى. وكان طبيعياً والحال كذلك أن تلجأ العناصر القومية التقدمية بين صناع القرار السورى إلى الوحدة؛ لحماية الذات وتحصين القطر تجاه التهديدات الخارجية وتفاقم حدة التناقضات الداخلية، وأن تكون مصر الناصرية محركة ومستجيبة فى الوقت ذاته للطلب السورى، من منطلق إدراك تلازم أمن مصر الوطنى بالأمن القومى العام، وأمن سوريا بالذات، بعد أن تحققت استجابة بقية الأقطار العربية العلنية أو الضمنية للمشروع الأمريكى.

٢ - فى الوقت ذاته شكلت جماهير الأمـة العربيـة مـا بين المحيط والخليج، الملتفة من حول الحركة القومية العربية، قوة ضغط هائلة على صناع القرار فى القطرين، بحيث كبحت معارضة أعداء الوحدة من النخب السورية والمترددين فى إنجازها على النحو الذى تمت به. وبالمقابل كان حماس الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج للوحدة فى مقدمة العوامل التى رجحت عند الرئيس عبد الناصر الحوافز التى كانت تحثه على قبول الوحدة على المعوقات التى كانت تدفعه إلى التمهل فى القبول.

٣ - مع تقدير الدور العظيم لعبد الناصر فى التاريخ العربى المعاصر، فإنه لم يكن المحرض بداية على ثورة التحرر الوطنى، لا فى مصر ابتداء، ولا فى بقية الأرض العربية. وبالعودة للواقع الذى كان، نجد أنه تزامنت فى مطلع الخمسينيات ثلاثة عوامل، شكل كل منها مضاعفاً لدور الآخرين فى تعميق مأزق الفئة الحاكمة فى كل من مصر وسوريا:

الأول: تراجع الازدهار الاقتصادى الذى كان خلال سنوات الحرب والسنوات القليلة فى أعقابها.

الثانى: تفاقم حدة التناقضات الاجتماعية؛ إذ جاء الكساد فى أعقاب الحرب يضاعف ضغوط التضخم والغلاء على ذوى الدخل المحدود.

الثالث: تداعيات نكبة فلسطين التى كشفت عجز النظامين شبه الليبراليين عن تقديم الاستجابة الفاعلة فى مواجهة العدوان الصهيونى، وفضحت الفساد الإدارى والمالى المستشرى على مستوى القمة. وبالنتيجة اتسع توجه الجيل الجديد نحو الحركات الراديكالية باختلاف انتماءاتها، وبخاصة رافعة شعارات العدالة الاجتماعية والاستقلال الاقتصادى والتكامل القومى.

٤ ـ جاء تأييد الجماهير لانقلاب سوريا وثورة مصر مؤشراً على عجز النظام شبه الليبرالى فى القطرين عن معالجة أزماته المتفاقمة من ناحية، وعجز الحركات الراديكالية الصاعدة الممثلة للطبقة الوسطى عن إحداث التغيير المطلوب من ناحية ثانية. ونتيجة للعجز المزدوج نظر الجمهور - كما النخب - للجيش كأداة تغيير، لا سيما وضباطه ينتسبون فى غالبيتهم للريف وفقراء المدن، وهم بالتالى الأكثر تأهلاً وقدرة على تجاوز الواقع المأزوم. ولقد سبق أول انقلاب سورى حركة الضباط الأحرار بمصر بأكثر من ثلاث سنوات، إلا أن الحركة المصرية تميزت عن الانقلابات السورية بأن قادها صغار الضباط وليس كبارهم، ثم أن الضباط الأحرار بمصر كانوا من الذين تفاعلوا مع الحركة

الوطنية المصرية التى كانت تشهد نمواً متصاعداً فى أعقاب الحرب. ونظراً لما تميزت به قيادة عبد الناصر نجحت الحركة فى استغلال الطموح الأمريكى فى احتلال موقع بريطانيا فى مصر، بينما وقعت الانقلابات السورية فى حبائل صراعات أمريكا وإنجلترا وفرنسا. ومن خلال التصدى للأحلاف وتأميم القناة والصمود فى مواجهة عدوان السويس، تحولت الحركة المصرية إلى ثورة قومية مستقطبة نخب الأمة وجماهيرها بين المحيط والخليج، ومالكة بذلك التحول والاستقطاب قدرة اتخاذ القرارات الصعبة لتحرير الاقتصاد الوطنى ومباشرة التغيير الاجتماعى. وفى المقابل فإن الانقلاب على الشيشكلى لم يتحول إلى ثورة برغم مساهمة الأحزاب -بالذات البعث - فى إنجاحه.

٥ - لم يكن تأييد كبار الملاك والصناعيين والتجار السوريين للوحدة مع مصر بأقل من تأييد الطبقة الوسطى خلافاً لما يذهب إليه د. عيسى، وإن كان ذلك لا ينفى انقلابهم عليها فيما بعد. وقد جاء تأييدهم الوحدة بداية بتأثير عاملين متفاعلين؛ الأول: تصورهم أن الوحدة مع مصر الناصرية سبيل خلاصهم من تسلط اليسار وضباط الجيش المنتسبين لأحزابه أو المتحالفين معها. أما العامل الثانى، والذى لا يقل عن الأول أهمية، فهو أن النظام الاقتصادى بمصر حتى قيام الوحدة إنما كان فى مجموعه اقتصاداً رأسمالياً، تحكمه قوانين وأساليب الرأسمالية برغم تدخل الدولة لتوجيه التنمية وتحقيق العدالة، فى حين كان كبار الصناعيين والتجار يتطلعون إلى السوق المصرية الواسعة. وفى الواقع العملى، شهد عهد الوحدة إقبالاً من تجار سوريا على الاستثمار بمصر، ولم يبدأ انكفاء اليمين السورى إلا بعد أن صدرت قوانين تنظيم النقد وتأميم البنوك سنة ١٩٦٠، واتضح توجه الحكم نحو تجاوز النظام الرأسمالى إلى نظام يقوم فيه القطاع العام بدور قيادى إزاء القطاعين الخاص والتعاونى.

ثانياً : عدم تماثل الهيكل الاجتماعى بين القطرين عشية الوحدة، خاصةً على مزدوجة الفلاحين/ كبار الملاك :

فى محاولة لإجابة سؤال: هل كان للوضع الاجتماعى فى مصر وسوريا أثره فى قيام الوحدة؟ يذهب د. عيسى إلى أن الهيكل الاجتماعى لم يكن متماثلاً بين البلدين عشية الوحدة، مستنداً فى ذلك إلى أن مصر كانت دائماً نموذجاً للمجتمع الزراعى المستقر، بفعل الرى الدائم من النهر. وينتهى إلى القول بأن البنية الاجتماعية السورية القائمة على مزدوجة الفلاحين/ كبار ملاك لم تكن متبلورة

على نسق المجتمع الريفى المصرى، ولا خلاف على أن هناك تمايزاً فيما بين مجتمع النهر بمصر ومجتمع المطر فى سوريا، إلا أن ذلك لم يتسبب - فى تقديرى - فى تمايز كيفى على صعيد البنى الاقتصادية والتكوينات الاجتماعية فى كل من مصر وسوريا، وإنما كان تمايزاً فى الدرجة فقط. وفى إيضاح ما أدعيه ألاحظ:

١ ـ كانت الزراعة بمصر وسوريا النشاط الأول من حيث حجم العمالة المستوعبة، والإسهام فى الدخل القومى والصادرات، وبالتالى فى توفير العملات الأجنبية للواردات، وبالتبعية، فهى النشاط الأشد تأثيراً فى البنى الاقتصادية والتكوينات الاجتماعية، بينما الصناعة والتجارة والخدمات فى القطرين كانت تعتمد اعتماداً أساسياً على الزراعة، وشديدة الحساسية لما يصيب المحاصيل الرئيسية داخلياً وفى الأسواق العالمية.

٢ ـ إذا كان كبار الملاك بمصر يحوزون ٣٨ % من الأراضى الزراعية عام ١٩٥٢، وكان من بين أكبر ٦٠ مالكاً ١٨ أجنبياً وبعض المتمصرين، فإن كبار الملاك فى سوريا كانوا سنة ١٩٥٨ يحوزون نحو ٥٠ % من الأراضى- من أملاكهم وأملاك الدولة - وكان كثيرون منهم ينتسبون إلى قادة وولاة أتراك وأكراد كافأتهم السلطنة العثمانية لقاء خدمات القمع بصورة أساسية. وإذا كانت مصر سباقة فى التوجه نحو الاستثمار الرأسمالى فى زراعة القطن وتسويقه، فإن سوريا شهدت أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات توسعاً زراعياً رأسمالياً فى المحافظات الشمالية والشرقية أسهم فيه كبار تجار حلب. وفى المقابل أقدم كبار الملاك على توظيف قسط من مدخراتهم فى التجارة والصناعات التحويلية الناشئة والمقاولات؛ ولذلك اتسعت طبقة كبار الملاك وتعززت قدراتها الاقتصادية ومراكزها الاجتماعية، وبالتالى نفوذها السياسى، بحيث كانت فى سوريا إبان العهد الاستعمارى ومطلع عهد الاستقلال أهم أعمدة الحكم والسند الأول للنظام-استعمارياً كان أو استقلالياً - بما لا يكاد يختلف فى شىء عن نظيرتها المصرية.

٣ ـ لم يكن هناك تمايز نوعى فى العلاقات الزراعية بمصر عنها فى سوريا فقد كان من حق المالك أن يطرد الفلاح من بيت سكنه، حتى صدر قانون يمنع ذلك سنة ١٩٥٦. وفى بعض المحافظات ـ كما فى حماة ـ كان الفلاح أشبه بقن القرون الوسطى الأوروبية. ولقد شهد الريف السورى انتفاضات فلاحية تساقط فيها القتلى والجرحى فى ربيع ١٩٥٠ وصيف ١٩٥١ وصيف ١٩٥٦. وفى

٦يونيو ١٩٥٥ اشتبك النواب بالأيدى والأرجل أثناء مناقشة قانون حماية أملاك الدولة، واتهم أكرم الحورانى بعض النواب بتلقى الأموال لنسف القانون، وغادر قاعة المجلس مع نواب البعث احتجاجاً على التسويف.

ثالثا : الادعاء بأن مصر اندفعت إلي الوحدة تحت مظلة للهالاستعمارلله المصرى لسوريا :

يدحض د. عيسى هذا الادعاء موضحاً أن الرأسمالية المصرية لم تكن متبلورة بالمعنى الصحيح، وأن السوق المحلية كانت تكفيها، بينما كان توجه السياسة الاقتصادية المصرية يصبو إلى تحجيم الرأسمالية الخاصة لصالح قطاع عام ودور إشرافى للدولة، وأنه لم تكن هناك بمصر "رأسمالية دولة" بالمعنى الحقيقى، كما لم تتوفر إجراءات من خلال الوحدة لاحتجاز السوق السورية لمصلحة المنتجات المصرية. وإلى جانب اتفاقى مع كل ما سبق بيانه، ألاحظ أن التجارة السورية تتميز بشدة حساسيتها تجاه الأحوال المناخية؛ لارتفاع نسبة الحاصلات الزراعية بين الصادرات، كما أنها حساسة تجاه المتغيرات السياسية فى المحيط، وبخاصة العراق؛ لكون سوريا ممره البرى الوحيد لتجارة الترانزيت بعد إغلاق الموانئ الفلسطينية. وكان واضحاً منذ مطلع الخمسينيات أن بيروت بدأت تحتل المركز المالى والتجارى والسياحى الأول فى المنطقة. ولقد استقبل التجار السوريون الوحدة متفائلين بأن تحل السوق المصرية الواسعة الإشكالية التى يواجهونها. والشواهد كثيرة على أنهم استفادوا إلى حد بعيد من التسهيلات التى أتيحت لهم بقيادة الوحدة، ولكن ما تحقق لهم فى السوق المصرية الأوسع لم يكن فى مستوى الطموحات التى راودتهم بداية. يضاف إلى ذلك الآثار السلبية للجفاف فى عهد الوحدة، وتزايد الحصار من حول الأقاليم نتيجة توتر العلاقات السياسية مما ضاعف ضائقة التجار. كما أنهم وجدوا فى قرارات تنظيم النقد والتوجه الاقتصادى لدولة الوحدة ما لا يتفق وتوجهاتهم الفكرية، وما يتعارض مع ماعتادوه؛ بحكم صلاتهم العميقة بصناع القرار السورى فى مرحلة ما قبل الوحدة.

رابعاً : الإصلاح الزراعى فى الإقليم المصرى وموقف الرئيس عبد الناصر منه :

يذكر الأستاذ ممدوح رحمون أن الرئيس عبد الناصر- فى حدود ما يعلم- لم يكن راغباً فى تطبيق الإصلاح الزراعى فى الإقليم الشمالى، وأنه كان يرى توزيع أملاك الدولة على الجمعيات الفلاحية ما أمكن ذلك، مستشهداً فى ذلك بقول ينسبه للرئيس فى إحدى جلساته دون إسناد. ويضيف أن بعض العمال الزراعيين والفلاحين كانوا يتمتعون بحقوق الرعاية الطبية، وبعض الحقوق الاجتماعية فى مقابل عدد ضئيل من الإقطاعيين. وبخصوص هذا القول بشقيه ألاحظ :

١ - يوضح سيد مرعى - وزير الإصلاح الزراعى المركزى يومذاك- أنه عارض الرئيس فى إصدار القانون وطالب بالاكتفاء بتوزيع أملاك الدولة، وعندما اتهم مصطفى حمدون - وزير الإصلاح التنفيذى- بتجاوز نصوص القانون فى تطبيقه واصطدم بالمشير عامر وسيد مرعى، اللذين تبنيا وجهة نظر كبار الملاك بالالتزام بنص القانون، كان الرئيس عبد الناصر مؤيداً لحمدون بطلبه العمل بروح القانون، كما يؤكد ذلك سيد مرعى.

٢ - مما يؤكد استحالة أن يكون عبد الناصر قد فكر مجرد تفكير فى عدم إصدار القانون بعد الوحدة أن قانونى الإصلاح الزراعى والعلاقات الزراعية لم يستهدفا فقط تحديد الملكية وعدالة التوزيع وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، وإنما أيضاً إضفاء صفة الاستقرار على حق الفلاح المستأجر للأرض؛ مما له كبير الأثر فى تدعيم النشاط الإنتاجى الأول. كما استهدفا تحجيم الدور السياسى/الاجتماعى لكبار الملاك؛ الشريحة الأكثر تعاوناً مع الإدارات الاستعمارية والسلطات الفاسدة، إلى جانب تأمين الأساس المادى لحرية الفلاح؛ بحيث تؤمن قاعدة تأصيل الديمقراطية السليمة. ولطالما ذكر عبد الناصر فى خطبه أهمية الإصلاح الزراعى سياسياً واجتماعياً.

خامساً : إعمار أرض الجزيرة والفرات بفلاحين من مصر :

يذكر الأستاذ رحمون أنه كانت هناك دراسة مهمة على مستوى القمة تقضى بنقل مئات الآلاف من فلاحى مصر إلى أرض الجزيرة السورية؛ لتكون ركيزة قومية فى تلك المنطقة التى كانت الحركات غير العربية ترتع فى أراضيها الخصبة، ويدعو إلى القيام بهذه الخطوة متحررين من عُقدنا. وإننى إذ أقدر

موقفه الإيجابى من إعمار الجزيرة السورية بفلاحين من مصر كنت أتمنى لو أنه عزز ورقته بالإشارة إلى المصدر الذى استند إليه بالقول إنه كانت هناك خطة على مستوى القمة؛ ذلك لأنه دار حول الموضوع حديث طويل عقب الانفصال؛ إذ تحدثت إذاعة دمشق وصحفها عن مشاريع سرقة أراضى سوريا، فانبرى عدد من كبار المسئولين فى القاهرة ينفى أنه كانت هناك أى خطة لنقل فلاحين من مصر إلى سوريا. والذى ألاحظه أنه فيما لو كانت هناك خطة لإعمار أراضى الجزيرة والفرات بفلاحين من مصر، ففى تقديرى أن الغاية المستهدفة بالنسبة للقيادة فى عهد الوحدة ما كانت لتخرج عن البعد الاقتصادى؛ ذلك لأن الحركة القومية العربية بقيادة عبد الناصر عُرفت بمواقف إيجابية تجاه الجماعات الاجتماعية ذات الخصائص الذاتية؛ السلالية والدينية والمذهبية، والمصطلح على اعتبارها تجاوزاً "أقليات ".

ولقد كان للرئيس عبد الناصر موقف فى غاية الإيجابية تجاه تلك الجماعات والأكراد بالذات. وما كان ممكناً أن يستهدف من كان ذلك نهجه إسكان فلاحى مصر فى منطقة الجزيرة والفرات لتغيير طابعها الديمغرافى؛ إذ ليس هذا هو الحل من وجهة نظر قومية تقدمية لمشكلة الجماعات ذات الأصول غير العربية فى المنطقة، وإنما كان الحل بتوفير المناخ الديمقراطى؛ بحيث يشعر جميع المواطنين، على اختلاف أصولهم وأديانهم ومذاهبهم، بأنهم جزء لا يتجزأ من النسيج الوطنى الخاص، وبالتالى القومى العام.

سادساً : خطة التنمية فى الإقليم السورى :

فى إجابة على سؤال: ما طبيعة علاقة التأثر والتأثير بين البنية الاقتصادية والاجتماعية ودولة الوحدة ؟ يحصر د.عيسى البحث فى أثر الوحدة على البنية الاقتصادية الاجتماعية فى سوريا، موضحاً أن التخطيط دخل إلى سوريا بصورته التى عرفتها مصر من قبل؛ بموجب البرنامج الانمائى للسنوات العشر. ويقرر أن هذه الأهداف فى حد ذاتها مفاهيم جديدة إلى حد كبير على الفكر الاقتصادى الاجتماعى للدولة السورية، وأنه يبدو أن هذا المخطط الإنمائى لم يجر تنفيذ أهدافه حسب ما أعلن عنها؛ بسبب الجفاف الذى ألم بالبلاد. كما يوضح- محقاً- أن عاماً ونصف العام لا يمكن أن يكون مؤشراً يصلح للحكم على فاعلية تنفيذ أى خطة اقتصادية. ويشير إلى تأثر تنفيذ الخطة بسبب نقص الناتج الزراعى، وبالإضافة إلى ما أدت إليه قوانين يوليو ١٩٦١ من زيادة

الاستهلاك على ما هو مقدر بالخطة؛ نتيجة لزيادة أجور العاملين والنفقات الاجتماعية الأخرى . ولي على ما ورد أعلاه الملاحظات التالية :

١ ـ استقبلت سوريا بعثة من البنك الدولي في ربيع ١٩٥٤ من عشرة خبراء أوروبيين، وفي ضوء توصياتها وضعت خطة للتنمية اقتصرت على مشروعات البنية التحتية، خاصة ما له صلة بالتنمية الزراعية، ولم تتضمن أي مشروع صناعي. وبذلك لم تكن خطة تنمية شاملة، كما لم تكن ذات بعد اجتماعي، خلافاً لما كانت عليه خطة السنوات الخمس الأولى التي وضعت بمصر قبل الوحدة. ولم تكن أهداف خطة التنمية مفاهيم جديدة على الفكر الاقتصادي/الاجتماعي للدولة السورية بشكل عام، خاصة بالنسبة للقوى ذات الفاعلية الأشد في صناعة القرار يوم ذاك.

٢ ـ كان في مقدمة ما اتخذ في بداية عهد الوحدة إنشاء وزارة للتخطيط في الإقليم السوري، ولجان تخطيط في كل وزارة ومؤسسة؛ قامت بجمع المعلومات وتحليلها واستقراء النتائج ووضع التقارير الوافية. كما أقيمت وزارة للصناعة. ووضعت خطة للسنوات الخمس ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥، وميزانية استثنائية للمشاريع الإنمائية، ومشروعات الخدمات العامة من بينها مشروعات التدريب المهني والكفاية الإنتاجية. ولقد بلغ ما أنفق في سنوات الوحدة الثلاث، حتى ٣٠ يونيو ١٩٦١ مبلغ ٩٦,٦ مليون ليرة سورية، بمعدل سنوي يبلغ ٨٢٥% عما كان عليه الإنفاق على المشروعات في السنتين السابقتين للوحدة. ولم يتم الإنفاق على التنمية على حساب الإنفاق العادي؛ إذ بلغت الزيادة في الميزانية العادية ١٣٤.٨ % عما كانت عليه. كما لم يتم التوسع بفرض ضرائب جديدة؛ ذلك لأن الضريبة الوحيدة ذات الحصيلة الوافرة التي فرضت يوم ذاك كانت الضريبة على الإيراد العام، التي فرضت في تموز/١٩٦١. وكذلك لم يأت التوسع نتيجة خصب المواسم ووفرة الإنتاج. فالجفاف الذي حصل في سنوات ١٩٥٨ـ ١٩٦٠ تسبب في هبوط الإنتاج من القمح بنسبة ٦١.٥٠% عن سنة ١٩٥٧ ، والشعير بنسبة ٤٥.٦% والأغنام والمواشي بنسبة ٥٠%. ولقد اعتمد في تغطية احتياجات الميزانيتين - الإنمائية والاعتيادية- على معونات الإقليم الجنوبي، وعلى تخفيض ما يتحمله الإقليم السوري من نفقات الدفاع بواقع ٤٠% عما كان قبل الوحدة، إذ تحمل الإقليم المصري ذلك عنه.

٣ ـ لم يكن لقرارات تموز/ يوليو ١٩٦١ أي انعكاس إيجابي أو سلبي على خطة التنمية في الإقليم السوري مطلقا، خلافا لما ذكره الدكتور عيسى؛ وذلك

بسبب قصر المدة الزمنية بين صدور تلك القرارات فى ٢٦يوليو ١٩٦١ ووقوع الانقلاب الانفصالى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١.

سابعاً : انتقاد إصدار قوانين تنظيم النقد وتأميم المصارف وشركات التأمين وقرارات تموز / يوليو ١٩٦١ :

تعكس ورقة الأستاذ رحمون نقداً واضحاً لقوانين تنظيم النقد وتعريب المصارف ثم تأميمها؛ حيث يقرر "فأصبحنا أمام اقتصادين متضاربين: اقتصاد الدولة الذى يتحكم فيه النظام الإدارى، واقتصاد رجال الأعمال المتحرك والمرن. وحول هذا القول ألاحظ :

١ ـ كان النشاط المصرفى فى سوريا ضعيفاً، ويتألف فى غالبيته العظمى من مصارف تجارية تحتكر الأجنبية منها حوالى ثلثى النشاط المصرفى، ومعظم التسهيلات المصرفية للزراعة قبل الصناعة، ولخدمة كبار الملاك وأصحاب النفوذ والثروة قبل سواهم. ولتحرير التمويل من السيطرة الأجنبية والرأسمالية صدرت فى مطلع ١٩٦٠ قوانين: تنظيم النقد، وتعريب المصارف، ثم تأميمها. ولم تبدأ عملية تهريب الأموال بصدور تلك القوانين كما يستشف من ورقة الأستاذ رحمون، وإنما منذ انقلاب حسنى الزعيم، وإن كان ذلك لا ينفى أن عمليات التهريب تضاعفت منذ اتضحت توجهات الحكم الجديد الاقتصادية والاجتماعية. ثم إنه ليس مما يتفق والإيمان بأهمية الاستقلال الاقتصادى للتنمية الشاملة الأسف على هجرة المصارف وشركات التمويل والتأمين الأجنبية، وإن كان ثمن ذلك تضرر بعض المستفيدين السوريين. ولا أختلف مع الأستاذ رحمون فيما قاله حول انكشاف الحدود، والارتباطات العشائرية، وعدم تجانس أنظمة الحكم فى الدول العربية المجاورة، وإسناد بعض المناصب لبعض من هم دون المستوى، ولكن عدم الاحتياط لذلك كله - وإن انطوى على قصور لا يذكر - لا يقلل مطلقاً من أهمية صدور قرارات تنظيم النقد وتأميم المصاريف، التى كان الإقليم السورى فى مسيس الحاجة إليها لعملية التنمية الشاملة التى بدأت فى أيام الوحدة.

٢ ـ كانت سوريا أول دولة عربية تؤمم المشروعات الأجنبية؛ سعيا لاستكمال تحررها السياسى بالتقدم على طريق الاستقلال الاقتصادى. ولم يتناول القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ غير ثلاث شركات سورية أممت تأميما كاملا. كما أممت بضع شركات تأميما جزئيا. وكان مجموع من تأثروا بأحكام

القانون سبعمائة مستثمر فقط. ولقد جاء القانون نتيجة دراسة مستفيضة شارك فيها الوزراء السوريون فى عهد الوحدة وحددوا بالاسم الشركات التى أممت. وبالعودة إلى زمن الوحدة نجد القطاع العام يتجه بخطوات تصاعدية نحو قيادة القطاعين الخاص والتعاونى، ولم يكن تعايش القطاعات الثلاثة معا يشكل تناقضا - كما يظن الأستاذ رحمون - إلا إذا حكمنا على ما كان فى الستينات بمنطق الانفتاح فيما بعد السبعينيات.

ثامنا : فى قطاع الخدمات والتنمية الاجتماعية :

كان عهد الوحدة مطالبا بالتوسع فى الإنفاق على الخدمات؛ لتعويض جماهير الشعب ـ خاصة فى الريف ـ عن الحرمان الذى عانته أجيال طويلة، ولتحقيق أفضل الظروف التى لابد منها للتنمية الاقتصادية. كما كان العهد الجديد مطالبا بإصدار التشريعات التى تتجاوز القصور القائم فيما يتعلق بالطبقة العاملة والعدالة الضريبية. ولقد تضمنت ورقة الأستاذ رحمون ذكر منجزات: التأمينات الاجتماعية، ومشاركة العمال فى الأرباح والإدارة، وإنشاء الجمعيات التعاونية العمالية، والمساكن الشعبية، وتنظيمات الشباب، والإدارة المحلية. وليته توسع فى هذا الحقل بحيث تناول الإنجازات فى قطاع التعليم والصحة ومياه الشرب والخدمات البلدية والثقافية والفنون والسياحة. وليته عزز ما أشار إليه فى هذا المجال بالمقارنة بما كان قبل الوحدة وبما تحقق خلالها؛ كى يعطى قارئ ورقته وضوحا أكثر عن المنجزات فى عهد الوحدة التى يقدم شهادته لها. كما ينبغى ملاحظة أن تلك المنجزات تحققت خلال زمن محدود للغاية، وتواصل تأثيرها إلى سنوات طويلة عقب الانفصال؛ مما يدل على أهمية المنجزات التى تحققت فى عهد الوحدة.

تاسعا : عوائق العمل الوحدوى وعوامل الانفصال :

تحت عنوان: عوائق العمل الوحدوى التى أوصلتنا للسلبيات يذكر الأستاذ رحمون تسعة عوامل بالإضافة للتآمر الخارجى. ولا أختلف مع الأستاذ رحمون فى معظم ما قاله. أما الدكتور عيسى ففى محاولته إجابته السؤال: كيف أثرت البنية الاقتصادية/ الاجتماعية على الوحدة؟، يثير عدة إشكاليات يمكن تحديدها فى :

١ ـ القول أنـه بـدا أن هنـاك "انفصـالا شـبكيا" - إذا صـح هـذا التعبـير - فـى "عين" الدولة الموحدة. فبينما أخـذت التغيـيرات الاقتصـاديـة والاجتماعيـة تـترى من كل صوب، قادمة من مصر عبد النـاصر إلـى سـوريا، جمـدت السياسـة فـى مكانها، لا بل تحركت على غير هدى، أو تحركت فـى غـير اتجاهـها الصحيـح؛ ويعود ذلك كله إلى أن حركـة التحريـر القومـى بقيـادة عبـد النـاصر قـد انطلقـت بدون تنظيم سياسى عربى قومى يدفعها، وبدون نظرية ثورية متكاملة ترشدها.

وألاحظ بداية أن احتفـاظ الحكـم فـى عـهد الوحـدة بالتزامـه الكـامل بـالثوابت القوميـة، ودوره فـى قيـادة الحركـة القوميـة العربيـة، يتناقضـان كليـا مـع مقولـة "الانفصال الشبكى" فيما بين العمل السياسى والتغييرات الاجتماعيـة/الاقتصاديـة فى الإقليمين، والسورى منهما بشكل خاص. كما ألاحظ أننى تناولت فى ورقتـى عن الانفصال إشكاليات: افتقار الحركـة القوميـة إلـى التنظيـم الثـورى والنظريـة المتكاملة، والصراع مع الأحـزاب السـورية، والممارسـة الديمقراطيـة فـى عـهد الوحدة؛ مما يغنينى عن التعقيب على ما يطرحه د. عيسى بهذا الخصـوص.

٢ ـ القول بأن التفكك أخذ يسـرى إلـى الجسـد السياسـى مـع اسـتنكاف البعـث الاستمرار فى مسـيرة الوحـدة مـع عبـد النـاصر، ومـع تذمـر الضبـاط الوطنيـين والقوميين من ظروف العمل فى ظل القيادة الموحـدة للقـوات المسـلحة. وألاحـظ أن التعميم فى الحالين لا يتفق وحقائق الواقع؛ إذ لـم يكـن للبعثيـين موقـف واحـد تجاه الوحدة، وقيادة عبد الناصر، والانفصـال، وإنمـا توزعـوا ضمـن مجموعـات ثلاث متباينة المواقف إلى حد التناقض، وذلـك مـا أوضحتـه مقدمـا الشـواهد فـى ورقتى عن الانفصال. والحال كذلـك بالنسـبة للضبـاط الوطنييـن والقوميين، فلـم يكونوا جميعا ممن ينطبق عليه قول د. عيسى، وكان بينهم من دفعوا غاليا ثمـن التزامهم بالوحدة وقيادة عبد الناصر. وقد أوضحت ذلك فى تناولى واقـع الجيـش الأول صباح يوم الانفصال، ومسألة تسريح الضباط ونقلهم إلى الإقليم المصـرى والإدارات المدنية.

٣ ـ القول بأن واقع النسيج الاقتصادى/الاجتماعى/السياسى لسـوريا وقـع فـى تناقض عميق، وباستشراء ظاهرة تشرذم النخبة. ولقـد تنـاولت مقولتـى لا مبـالاة الجماهير كنتيجة لممارسات الحكم وأجهزتـه فـى عـهد الوحـدة، والتشـرذم الـذى تسـبب فيـه الفـراغ السياسـى المدعـى فـى الشـعب والجيش، بإيضـاح كـاف فـى ورقتـى حـول الانفصـال، فـى المحـور الثـانى، الـذى موضوعـه: "الظـروف والعوامل التى أثرت فى مواقف السوريين تجاه الوحدة والانفصال".

عاشرا : تقويم الواقع الذى كان والمستجدات خلال عهد الوحدة :

١ ـ توضح الدراسة المعمقة لواقع البنى الاقتصادية والتكوينات الاجتماعية فى كل من مصر وسوريا أن التمايز فيما بين القطرين لم يكن فى النوع وإنما فى الدرجة، كما لم يكن هناك تناقض يذكر بين الأنشطة الإنتاجية فى القطرين، وكانت هناك إمكانات واسعة جدا للتنسيق والتكامل الاقتصادى حال دون تحققها قصر زمن الوحدة.

٢ ـ لقد بدل عهد الوحدة - سلميا ودون عنف - جذريا علاقات الإنتاج فى الريف السورى التى سادت قرونا طويلة، وحقق على صعيد الحقوق العمالية والتنمية الاجتماعية منجزات كانت لها انعكاساتها فى موقف جماهير العمال والفلاحين وفقراء المدن تجاه الردة الانفصالية.

٣ ـ لم يأت الانفصال نتيجة أخطاء وسلبيات الحكم التى لا تنكر، ولا بفعل مواقف الساسة السوريين الذين لم تلب الوحدة طموحاتهم وأحلامهم فانقلبوا عليها، برغم الآثار السلبية التى ترتبت على الأمرين. وإنما كان تواطؤ القوى السورية التى أضيرت اقتصاديا واجتماعيا مع القوى العربية والإقليمية والدولية التى تناقضت مصالحها ومخططاتها تناقضا عدائيا مع ما عنته دولة الوحدة وشكلته بقيامها ونهجها القومى التقدمى من تحديات؛ سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، للواقع العربى والإقليمى يوم ذاك.

أحد عشر: الدروس المستفادة :

فى إجابة سؤال: هل من دروس مستفادة اقتصاديا واجتماعيا من تجربة الوحدة والانفصال؟ يقول الدكتور عيسى: لقد بدت الوحدة المصرية السورية فى واقعة قيامها وكأنها انضمام سوريا إلى مصر، أكثر منها "وحدة " حقيقية بين طرفين، وأستشهد فى التحفظ على ذلك بقول لصلاح البيطار ينص على أنه: "لو أن مصر كانت تحمل لواء الدعوة الوحدوية لقبلت هيمنتها، وهذه مشكلة أساسية، فالذى يحمل الدعوة الوحدوية القومية هى سوريا وليست مصر، فمصر لم تكن مع الأسف بروسيا فى وحدة ألمانيا حتى تخضع الإمارات الثلاث لها".
وحول هذا القول ألاحظ:

١ ـ لقد قامت الوحدة بموجب اتفاق أقرته الحكومتان المصرية والسورية، ووافق عليه بإجماع الحضور كل من مجلس النواب السورى ومجلس الأمة

المصرى، وأجازه الشعب فى القطرين بما يقارب الإجماع فى استفتاء حر غير مطعون فيه. ولم يحكم عبد الناصر بصفته ممثلا للإقليم المصرى، وإنما استنادا لكونه ممثل الشعب العربى فى الإقليمين؛ باعتباره رئيسا بموجب انتخاب حر كان فى حكم المستحيل عمليا أن ينافسه فيه منافس، وكان لأبناء الإقليم السورى فى أجهزة نظام الحكم نسبة أعلى من نسبة السوريين كمواطنين.

٢ ـ لقد لعبت مصر "بروسيا" العرب دورا فعالا طوال الفترة الزمنية الممتدة ما بين إقامة أحمد بن طولون حكمه بمصر سنة ٨٦٥ م إلى ارتداد جيوش إبراهيم باشا من بلاد الشام سنة ١٨٤٠م. وطوال ما يقرب من الألف عام كانت مصر الإقليم القاعدة العربى الذى يمارس الدور الفاعل فى جدلية الوحدة والتجزئة؛ الجدلية الأكثر فاعلية فى تاريخ المنطقة. وبانتهاء عصر القوة كسبيل للوحدة، والتحول باتجاه التفاعل الديمقراطى سبيلا لذلك ما كان ممكنا لمصر أن تمارس دورا تجاوزه الزمن. ولقد تجلى الأسلوب الناصرى فى الوحدة من خلال الموقف تجاه السودان سنة ١٩٥٣، والعراق سنة ١٩٥٨، والكويت ١٩٦١، كما تم تحديد ذلك بوضوح تام فى "الميثاق".

٣ ـ مقولة الأستاذ البيطار حول حمل سوريا لواء الدعوة القومية وليست مصر، تعكس نرجسية مزدوجة، سورية وبعثية، وادعاء لا يستند على حقائق موضوعية؛ ذلك لأن دعوة الوحدة العربية حين انطلقت أواخر القرن التاسع عشر لم تكن سورية خالصة، وإنما كانت فى مواجهة الدعوة الطورانية ومحاولات التتريك، بينما كانت مصر تواجه الاستعمار البريطانى تحت راية الإسلام، وتشهد إبداعات فكرية لتطوير اللغة العربية وتجديد التراث العربى واستعادة الوجه العربى للإسلام، كما عبر عن ذلك الإمام محمد عبده.

٤ ـ يلاحظ الدكتور عيسى حول عملية التوحيد أن الوحدة لم تصحبها عملية توحيد. وقوله صحيح؛ حيث إن عملية توحيد أجهزة الدولة؛ الجيش، والعملة، والقوانين، والأنظمة.. لم تنجز؛ إذ أسندت إلى بيروقراطيين تحكمت فى غالبيتهم المشاعر القطرية. ولكن قوله إنه حدث " تنميط " للسياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الأخذ بآلية التوجيه ثم التخطيط الاقتصادى، غير دقيق فى تقديرى؛ إذ روعى فى الخطة الخمسية فى الإقليمين ظروف كل إقليم، بحيث جاءتا تفتقران إلى التكامل الذى يشكو غيابه. وفيما رتبه على غياب التكامل فى تقديرى تعسف شديد فى إصدار الأحكام.

٥ ـ المقارنة بالاتحاد الجمركى بين الإمارات الألمانية فى القرن التاسع عشر:

يقينا الوحدة المصرية/السورية لم تنطلق من تعاون اقتصادى عملى، على نحو ما تم فى تجربة الاتحاد الجمركى بين الإمارات الألمانية، وإنما من عامل سياسى بالدرجة الأولى. ولكن هل كانت التفاعلات الاقتصادية فيما بين مصر وسوريا فى القرن العشرين فى مستوى ما كان بين الولايات الألمانية فى القرن التاسع عشر؟ أم هل كانت اقتصاديات الولايات الألمانية يوم ذاك أقوى صلة بالأسواق الخارجية من صلاتها بشقيقاتها الألمانية، كما كانت عليه حال الاقتصادين السورى والمصرى عشية قيام الوحدة؟، فى ظنى أن المقارنة لا تستقيم عندما يتمايز الواقع جذريا على هذا النحو.

٦ ـ وحول الاستعانة بالكوادر التقنية فى المجالات الاقتصادية المختلفة فى سوريا من البيروقراطيين والتكنوقراطيين المصريين، يبدو لى أن د٠ عيسى لم يدقق فى صحة وموضوعية المصادر التى استند إليها عندما يقول: "وقد تفاقم الأمر مع محاولة سد فراغ الكوادر الفنية بالبيروقراطيين والتكنوقراطيين المصريين، وإعطاء البعض منهم صلاحيات تفوق أقرانهم السوريين". ولا خلاف أن بعض أولئك لم يكونوا فى مستوى المسئولية، ولا أحسنوا التصرف، ولكن الحديث عن "تسلط المصريين" شابته مغالاة مقصودة .

٧ ـ تحقق الوحدة عن طريق التكامل الاندماجى:

لقد ناقش هذا الأمر باستفاضة الدكتور نديم البيطار فى كتاب جامع مانع بعنوان "الطريق الاقتصادى إلى الوحدة ". وفى ملفات مجلس جامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مئات من مشروعات التكامل الاقتصادى التى تنتظر قرارا سياسيا للمبادرة إلى إقامتها. وليس يعنى ذلك خلافى مع ما يذكره د٠عيسى بهذا الصدد، ولكنه الواقع العربى المأزوم سياسيا؛ هو الذى يعطل التكامل الاقتصادى رغم ضرورته الملحة .

القسم الثالث

الانفصال وما بعده

الفصل الأول :
الانفصال

الفصل الثانى :
إدارة عبد الناصر لأزمة الانفصال

الفصل الثالث :
تطورات محاولات الوحدة العربية بعد تجربة الجمهورية العربية المتحدة

الفصل الرابع
مستقبل الوحدة العربية بين الأطروحات الفيدرالية والأطروحات الوظيفية

الفصل الأول

الانـــفـــصـــال

عـــونـــى فـــرســـخ

المقدمة :

ما كانت القوى الانفصالية – المحلية والإقليمية والدولية – لتحرز نجاحاً أولياً سهلاً صباح ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٦١، ثم لتؤكد ذلك النجاح وتوصله مساء ١٨ يوليو/تموز١٩٦٣(١)، نتيجة فقط لتمكن زمرة من الضباط – محدودة العدد عصابية التنظيم – من السيطرة على مقدرات جيش غالبية ضباطه وجل جنوده من أبناء الفلاحين وفقراء المدن، وتسخيره في عملية انقضاض سافرة على مكاسب فلاحية وعمالية ملموسة، وتوظيف السلاح العربي لتأصيل التجزئة، في تناقض تام مع المبادئ والقيم القومية والتقدمية الغالبة بين حامليه. كما لم يكن بطش "الإقليمية التقليدية" بداية، ثم إرهاب "الإقليمية الجديدة"، وإعلامهما المضخم للذات القطرية، ليقهر الإرادة الوحدوية لشعب لم يكن الشعور القطري أصيلاً لدى غالبيته. كل ذلك ما كان ليحقق غايته لو لم تكن تراكمات التجزئة في واقع القطرين - وبخاصة السوري - تمتلك قدرة الفعل إن وجدت من يستغلها بكفاءة.

وباستقراء تاريخ الوطن العربي - منذ كان له تاريخ - يتضح أن أبرز وأقوى الجدليات الفاعلة في مساره إنما هي "جدلية الوحدة والتجزئة". والملاحظ أن الفكر العربي القومي في مرحلة ما قبل وحدة مصر وسوريا – بحكم طبيعته التبشيرية الغالبة عليه آنذاك – لم يتعمق في بحث العوامل والظروف المؤثرة إيجاباً وسلباً في أقوى وأهم الجدليات الفاعلية في الحياة العربية. كما يلاحظ أن أدبيات ما بعد الانفصال غلب عليها الانفعال وافتقاد الموضوعية وندرة الالتزام العلمي، وبصورة خاصة أدبيات من شاركوا في الحكم على عهد الوحدة، أو كان لهم دور على المسرح السياسي العربي يومذاك. وكثيرة هي الوقائع التي تذكر بشأنها من غير تدقيق، وكثيرة هي الأحكام السطحية – أو على الأقل المتعجلة – التي تطلق في تقويمها، وبصفة خاصة فيما يتعلق بسبب انهيارها، ثم تترك دون مناقشة متعمقة.

ولا تقتصر آثار التقويم المجحف على تشويه صورة أعظم إنجازات مرحلة المد القومى العربى فى القرن العشرين فحسب، كما لم يتسبب فقط فى التعسف بالحكم على مواقف وممارسات الطلائع القومية وجماهير الشعب العربى آنذاك، وإنما كان التقويم المجحف للتجربة – بداية ونهاية – أس "عقدة الانفصال" التى تعتبر فى مقدمة "المعوقات الذاتية للوحدة العربية". فى حين وفر تسليط الأضواء على السلبيات، وتكثيف الظلال حول الإيجابيات للإقليمية أبرز أسلحتها الفكرية، ناهيك عن تعزيز مقولات الإقليمية التقليدية، كما كان للأمرين تأثيرهما فى تشرذم قوى الحركة القومية العربية، وتهميش دور الفكر القومى فى الواقع العربى المعاصر.

والشيء الذى لابد من تأكيده أن عهد الوحدة ومرحلة تأصيل الانفصال لم تكتب فيهما الحقيقة الكاملة بعد، وليس متوقعاً أن تكتب فى مدى زمنى قريب؛ ذلك لأن كثيراً من الوثائق لم تزل حبيسة أقبية محكمة الإغلاق، والعديد من الحقائق لم يفصح عنها العالمون بخفايا الأمور. ولقد ابتليت القضايا المتصلة بالعرب، وبقضية الوحدة بالذات، بالتقاء أطراف الصراع؛ العربية والإقليمية والدولية، على حجب الحقائق عن المواطن العربى على وجه الخصوص. ويقيناً أن نقص المعلومات، وعدم الإفصاح عن كثير من الحقائق، فى مقدمة العوامل التى أكسبت كثيراً من الشائعات والادعاءات التى أطلقت جزافاً الشيء الكثير من المصداقية؛ مما أسهم بالتالى فى التقويم المجحف لتجربة الوحدة، وفى تعميق "عقدة الانفصال".

وغاية هذه الورقة محاولة بيان العوامل الذاتية والموضوعية التى سهلت إجهاض أعظم إنجازات الحركة القومية العربية، لعل ذلك يساعد فى تخلص الوحدويين العرب من عقدة الانفصال؛ أهم المعوقات الذاتية للوحدة العربية. وتضم هذه الورقة خمسة محاور.

المحور الأول :
طبيعة الانفصال والمواقف منه والعوامل التى سهلت نجاحه، وذلك من خلال الإجابة عن جملة أسئلة تتصل بالموضوع :

السؤال الأول : هل كان انقلاب ٢٨سبتمبر ١٩٦١ محاولة للتصحيح أم ردة انفصالية ؟

المدعون أنه محاولة للتصحيح أوصد الرئيس عبد الناصر فى وجهها الباب يستندون إلى البلاغ التاسع، وإلى أن بعض قادة الانقلاب لم يحركهم التآمر الخارجى. وبالعودة لوقائع ذلك اليوم نجد أن البلاغ التاسع أذيع فى الثانية بعد الظهر، وفى تقديرى أنه استهدف غايتين:

الأولى : تضليل الضباط الوحدويين المتحكمين بإذاعة حلب ومؤيديهم من الضباط فى حماة واللاذقية وحوران، وخداع المتظاهرين فى دمشق الذين أوشكوا على اقتحام مبنى الإذاعة فى شارع الحجاز. ولقد حقق البلاغ غايته فى دمشق بانفضاض المظاهرة.

الثانية : تقديم مطالب معلوم مقدماً أنها لن يقبلها الرئيس عبد الناصر؛ لكى يتخذ الانقلابيون ذلك حجة فى إعلانهم الانفصال؛ إذ كان الرئيس قد أذاع فى التاسعة صباحاً بياناً معلناً تمسكه بالوحدة، ومفندا الادعاءات حول الإصلاح الزراعى والتأميم.

ولا خلاف على أن بعض قادة الانقلاب اتصلوا بالقاهرة عقب الانفصال، ثم انقلبوا على اليمين السورى فى ٢٨مارس١٩٦٢(٢). لكنهم لم يكونوا الفئة الأشد فاعلية بين الانقلابيين، كما أنهم فى اتصالهم بالقاهرة لم يستهدفوا إعادة الوحدة، وإنما المفاوضة من موقع الانفصال.

والثابت أن المؤامرة حيكت فى إحدى العواصم الأوروبية، بتمويل نفطى عربى، وبمشاركة أمريكية(٣). وقد أكد تلقى بعض المتآمرين الأموال من الخارج اللواء عبدالكريم زهر الدين، قائد الجيش السورى، فى بيانه يوم

٢٨مارس ١٩٦٢، كما ورد فى حيثيات الحكم على فيصل سرى الحسينى وجماعته "أنهم قبضوا أموالاً من خارج الحدود لضرب دولة الوحدة". ويرى العميد مطيع السمان - الذى عينه الانقلابيون مديراً للأمن الداخلى فى سوريا - أن إسناد رئاسة الوزارة للدكتور مأمون الكزبرى، المشهور بممالأة الرأسمالية والإقطاع، كان "عنواناً للعهد المقبل، بعد القضاء على عهد رفع عناوين مغايرة" (٤). وحول البيان الوزارى لحكومة الكزبرى يقول د.بشير العظمة، رئيس الوزراء السورى: عقب إنقلاب ٣١مارس ١٩٦٢ "كان مضمون البيان الوزارى لحكومة الكزبرى تعبيراً صريحاً عن توجهات الكتل المختلفة فى كل شئ، والمتفقة على ضرورة الانفتاح على الغرب فى ديمقراطية ليبرالية تنهى التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدولة الوحدة "(٥).

ويذكر الرئيس اليوغسلافى تيتو أنه التقت يومها إرادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى على القضاء على دول عدم الانحياز (٦) . فيما يذكر د.مراد غالب – سفير الجمهورية العربية المتحدة يومذاك فى موسكو – أن وكيل الخارجية السوفيتية استدعاه صبيحة الانفصال وأبلغه أن الاتحاد السوفيتى يؤيد الانفصال (٧). وهذا ما يؤكده مطيع السمان فى تعقيبه على الأزمة التى أعقبت انقلاب ٣١مارس ١٩٦٢؛ إذ يقول: "ومن كان فى دمشق، وفى موقع يمكنه من الاطلاع على نشاط سفيرى الدولتين العظميين وأركانهما، والمطالبة منهم جميعاً- يقصد الضباط والساسة – المحافظة على الأوضاع الانفصالية، يلمس قرار منع الوحدة "(٨). ولقد أعلن الاعتراف بالانفصال يوم ٩أكتوبر ١٩٦١ كل من : الاتحاد السوفيتى، وألمانيا الديمقراطية، وبولندا، ورومانيا، وبلغاريا، سابقة بذلك الولايات المتحدة ومجموعة دول أوروبا الغربية. ولقد أكدت الردة الانفصالية طابعها الرجعى فى ثلاث ظواهر:

قومية : تجسدت فى حساسية قطرية تبالغ فى الإشادة بفضل أسبقية سوريا فى الدعوة القومية ، مقابل الإساءة للمصريين والتشنيع عليهم واتهامهم فى صدق انتمائهم القومى .

دينية : تمثلت فى طائفية إسلامية تمجد الانفصال، وكأن الإسلام حقق فوزاً بانتكاس الحركة القومية العربية، وطائفية مسيحية توحى بأن الانفصال أزاح كابوساً إسلامياً كان يضغط على أعصاب المسيحيين العرب .

اجتماعية : عكستها احتفالات قوى الإقطاع والرأسمالية والكمبرادور بشكل مستفز، وكأنها استعادت العهد شبه الليبرالي الذى أسقطه حسنى الزعيم فى ربيع ١٩٤٩، متجاهلة أن ذلك السقوط إنما كان نتيجة عجز ذلك العهد عن تلبية الاحتياجات الوطنية والاجتماعية بسبب تخلف نخبه عن العصر وجمودها وفسادها.

السؤال الثانى : لماذا لم يتخذ الرئيس عبد الناصر الاحتياطات اللازمة، وقد توافرت لديه معلومات وافية عن الانقلاب، ومن عدة مصادر؟

يروى هانى الهندى - أبرز قادة حركة القوميين العرب والوزير السورى السابق- أنه قدم للمشير عامر يوم ٣١يوليو ١٩٦١ تفاصيل الحركة الانفصالية، بما فى ذلك أسماء السبعة والثلاثين ضابطاً المشاركين، ومصدر التمويل الخارجي والسبيل الذى سلكه. فيما يذكر البغدادى، ومحمود الجيار- السكرتير الشخصى للرئيس عبد الناصر - وأحمد عبد الكريم - الوزير السورى فى عهد الوحدة- وصلاح نصر- مدير المخابرات يومذاك- وأحمد حمروش (٩)، أنه توافرت لدى عبد الناصر وعامر معلومات وافية عن مؤامرة الانفصال. والقدر الذى توافر من المعلومات كان يستدعى اتخاذ إجراءات طوارئ، خاصة بعد احتدام الصراع فيما بين عامر والسراج فى الشهور الأخيرة من عهد الوحدة، ولكنه لم يتخذ أى إجراء بهذا الصدد خلافاً لما كان يقضى به المنطق السليم، كما يقرر – محقاً – د. أحمد يوسف أحمد (١٠).

ويعيد البعض ذلك إلى ثقة الرئيس بنفسه وأسلوبه فى معالجة المشكلات(١١)، والبعض الآخر إلى إيمانه بأن الوحدة عملية اختيار حر مؤسس على إجماع وطنى(١٢).

كما يعكس ذلك موقفه تجاه السودان سنة ١٩٥٣، والعراق سنة ١٩٥٨، والكويت سنة ١٩٦١. فيما يذكر أنتونى ناتنج أن عبد الناصر أوصى السراج بعدم اعتقال الضباط المتآمرين الذين أبلغ عنهم، وأن الحل فى كسب تأييدهم لا بسجن أجسامهم (١٣). وفى تقديرى أن عدم اتخاذ احتياطات -خلافاً لما يقضى به المنطق السليم- يعود لعاملين :

الأول : انعكاسات النزاعات مع قادة البعث والسراج؛ مما ألقى بظلال من الشك حول المعلومات التى جاء بها البعثيون والسراج والقوميون العرب. ولقد دفع عبد الكريم قاسم حياته ونظامه نتيجة شكه فى معلومات وافية قدمها الحزب الشيوعى العراقى عن انقلاب ٨ شباط / فبراير١٩٦٣.

الثانى : إيمان عبد الناصر بانعدام التناقض العدائى فيما بين نهجه السياسى/الاقتصادى ومصالح وطموحات غالبية شعب سوريا والأمة العربية، وما كان واضحاً يومها من إجماع قومى يوحى بأن الزمن فى مصلحة الوحدة؛ مما عزز الاقتناع بأولوية الوحدة الوطنية، وأهمية حماية صانعى الوحدة من أخطائهم، واتباع سياسة عفا الله عما مضى. ولقد انتقد عبد الناصر بمرارة تلك الثقة فى خطابه يوم ١٦أكتوبر ١٩٦١.

السؤال الثالث : بماذا يعلل نجاح سبعة وثلاثين ضابطاً فى الهيمنة على الجيش الأول ؟

تسليط الضوء بكثافة على الضباط السبعة والثلاثين مع تكثيف الظلال حول واقع الجيش يومذاك يقصد به الطعن فى أسس الوحدة وكفاءة قيادتها وفعالية أجهزتها(١٤). وكذلك الإيحاء بأن غالبية ضباط الجيش الأول وجنوده تحولوا ضد الوحدة وقيادة عبد الناصر؛ نتيجة الأخطاء المدعاة. كما قصد به الغمز فى كفاءة الضباط المصريين الذين كانوا فى الإقليم السورى وعددهم ٨٥٠ ضابطاً، إذ لم يحرك أحدهم ساكناً طوال يوم الانفصال، وهو تركيز يتجاهل- بوعى أو بلا وعى- الحقائق التالية:-

١- تتحكم المنطقة العسكرية الوسطى فى حمص فى الحركة من دمشق وجنوبها باتجاه المناطق العسكرية الساحلية والشمالية والشرقية وبالعكس، وتوجد فيها وحدات متميزة كماً ونوعاً؛ لهذا كان لقيادتها الكلمة الفصل فى الانقلابات السورية. ولقد خالف قائدها العميد مطيع السمان أمر قائد الجيش الأول الفريق جمال فيصل، ورئيس أركانه اللواء أنور القاضى حينما طلبا منه فجر يوم الانفصال توجيه اللواء المدرع الخامس إلى دمشق، وبدلاً من ذلك قام باعتقال الضباط المصريين فى منطقته، وجمد حركة أهم القطاعات العسكرية لمصلحة الانفصال (١٥).

٢- لقد حصرت عمليات التسريح والنقل للإقليم الجنوبى والإحالة لوظائف مدنية فى الضباط السياسيين النشطين جداً، وفيما عداهم بقى رفاقهم فى الجيش، وتواصلت اتصالاتهم فيما بينهم ومع الساسة الذين يوالونهم (١٦)، وشكلوا تنظيمات أبرزها "اللجنة العسكرية " البعثية فى القاهرة (١٧)، ومجموعة "الضباط الشوام" فى دمشق. ولقد جرت العادة أن يؤيد المترددون من الضباط والأكثرية الصامتة من تميل إليه الكفة فى كل انقلاب، وهذا ما حدث بعد إذاعة البلاغ التاسع والإعلان عن سفر المشير والوزراء العسكريين إلى القاهرة .

٣- تسببت بنية المجتمع السورى وواقعه الاقتصادى فى ارتفاع نسبة أبناء الطوائف غير السنية وغير الإسلامية بين الضباط والجنود وضباط الصف. بحيث قدر العلويون بنحو ٦٥% من ضباط الصف. ولقد تميزت نخب هذه الطوائف بمواقف متحفظة تجاه الدعوة القومية والوحدة العربية، انعكست بارتفاع نسبتهم فى الأحزاب اللاقومية، وبالذات الشيوعى والقومى السورى(١٨). وكان لمنتسبيها من الضباط - بمن فيهم عدد من ضباط البعث وليس جميع الضباط البعثيين العلويين- دور فاعل فى إنجاح الانفصال، ومنع إعادة الوحدة بعد أحداث الأول من نيسان/ أبريل ١٩٦٢ وحركة ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣.

٤- كان القسم الأكبر من الضباط المصريين من أصحاب الاختصاصات الفنية، ولم يكن بين قادة الوحدات ضابط مصرى عدا كمال حسن على، الذى جمدت حركته تحت تهديد السلاح. وبفعل الحساسية القطرية التى أذكيت فيما بينهم وبين بقية الضباط والجنود من ناحية، والطبقية المتأصلة فى التربية العسكرية المصرية من ناحية ثانية، انطوت غالبيتهم الساحقة على الذات، وندر بينهم من تفاعل إيجابياً مع زملائه الضباط السوريين، وأكثر ندرة من أنشأوا علاقات حميمة مع صف الضباط والجنود.

٥- تعرض الجيش الأول - السورى - لحملة دعائية وحرب نفسية وظفت فيها الشائعات حول " التسلط المصرى ". وكان أى خلاف مهما يكن بسيطاً فيما بين ضابط من الإقليم الجنوبى وضابط أو جندى من الإقليم الشمالى يجرى تعميمه مضخماً فيما بين الوحدات.

٦- منذ اللحظة الأولى للحركة الانفصالية تصدى العديد من الضباط والجنود من أبناء الإقليم السورى، من مختلف محافظاته وطوائفه، وسقط منهم الشهداء والجرحى بالعشرات (١٩). وتواصل عطاء الضباط والجنود، وبتزايد طردى، طوال الشهور الممتدة ما بين ٢٨سبتمبر ١٩٦١ وإلى ما بعد ١٨يوليو١٩٦٣، بعد أن اتضحت الحقيقة الرجعية للردة الانفصالية.

٧- أعاد المشير عامر خطأ قيادة الجيش المصرى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بانتقاله وأركان قيادته للقيادة العامة، واستدعائه الوزراء من الضباط إليه، وكذلك العقيد جاسم علوان، الذى كان يشغل منصب قائد اللواء ٧٢، المتمركز فى قطنة جنوبى دمشق (٢٠). وبذلك وقعوا فى قبضة حيدر الكزبرى وقوات البادية. وعلاوه على عدم اتخاذ المشير الاحتياطات اللازمة، وبرغم توافر

المعلومات لديه عن الانفصال فأنه لم يستثمر علاقات الوزراء الضباط بوحداتهم السابقة، لو أنه وجههم إليها.

السؤال الرابع : لماذا لم يستخدم الرئيس حقه الدستورى بحسم الأمر بالقوة ؟

كثير من الوحدويين يأخذون ذلك على الرئيس ، ويقولون إنه ببيانه يوم ٥ أكتوبر ١٩٦١ سهل عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، وأفسح المجال لاعتراف الدول بالنظام الجديد. وبينما يعيد كثيرون ذلك لنهجه الوحدوى، الذى أكده فى الميثاق بعدم جواز استخدام القوة لفرض الوحدة (٢١)، نجد من يقول إنه تصرف بمنطق قطرى؛ إذ نظر للتدخل فى الإقليم السورى وكأنه تدخل فى شئون بلد عربى آخر (٢٢). أما من نظر لذلك فى ضوء الواقع الإقليمى والدولى السائد، والإمكانات المتاحة، والبدائل الممكنة فينتهى إلى تقرير أن واقع الأمن القومى هو الذى حكم موقف الرئيس يوم الانفصال، تماماً كما كان يوم الوحدة(٢٣).وحين تعقد المقارنة بين ما أقدم عليه عبد الناصر فى خريف ١٩٦١، وما اضطر إليه محمد على فى خريف ١٨٤٠، يمكن القول إن عبد الناصر استوعب الدرس الذى دفع سلفه ثمنه غالياً، فتصرف بمنتهى الحكمة وضبط الأعصاب، فى الوقت الذى كان فيه جميع الذين من حوله يفقدون رؤوسهم ويعودون عليه باللائمة.

السؤال الخامس : ماذا كانت مواقف جماهير سوريا وساستها وأحزابها تجاه الانفصال ؟

شهدت دمشق مظاهرة مؤيدة للوحدة، انطلقت بعد إذاعة الرئيس لبيانه، وانفضت فى أعقاب البلاغ التاسع، وتميزت بأن قادها اللاجئون السياسيون العرب، وضمت نسبة عالية من الفلسطينيين والطلاب. بينما كانت مظاهرات حلب أضخم مظاهرات المدن السورية، وقادتها عناصر قيادية من "الاتحاد القومى" وغالبية قيادات الصف الثانى فى حزب البعث بقيادة أديب النحوى وأحمد أبو صالح. وتوافرت التقارير لدى السفارات الأجنبية بأن أكثر من نصف السكان كانوا على استعداد لحماية الوحدة بالقوة (٢٤). وتصاعدت المقاومة الشعبية مع الأيام، وتميزت ببروز الفلاحين والعمال والمرأة فى قيادتها، إلى جانب الطلاب الذين كانوا يشكلون فى السابق العمود الفقرى للمظاهرات. وفى

بروز الفئات الثلاث دلالة على عمق التحولات الاجتماعية والفكرية التى شهدها المجتمع السورى فى عهد الوحدة.

وفى دمشق أصدرت شخصيات سياسية واقتصادية تضم رموزاً من أحزاب الشعب والوطنى والبعث والكتلة الديمقراطية بياناً بتأييد "القوات المسلحة فى ثورتها المباركة" (٢٥). كما أذيعت كلمات تأييد وبرقيات العديد من الشخصيات اليمينية المعروفة (٢٦). ولم يقل حماس الحزب الشيوعى فى تأييده الانفصال عن حماس غلاة اليمين (٢٧). بينما أيد الإخوان المسلمون بتحفظ، وإن انساق بعضهم فى التيار شديد العداء للوحدة (٢٨). وتميز البعث بثلاثة مواقف شديدة التباين:

موقف المعارضة المطلقة للانفصال والتأييد الكامل للوحدة وقيادة عبد الناصر، الذى التزم به جميع منتسبى حزب "البعث العربى الثورى"، وهو الجناح الذى انشق بقيادة عبدالله الريماوى وبهجت أبو غربية فى أغسطس/ آب ١٩٥٩ على خلفية الموقف من الوحدة. كما التزمت بهذا الموقف غالبية قواعد البعث وعناصر الصف الثالث، وبعض عناصر الصف الثانى، الذين شكلوا "حركة الوحدويين الاشتراكيين"، التى استقطبت الوف الشباب والصبايا وأعداداً من الضباط من مختلف الطوائف والتكوينات الاجتماعية، بحيث غدت محوراً أساسياً فى الجدل السياسى/العسكرى منذ مارس / آذار ١٩٦٢.

موقف الإدانة الخجول للانفصال، والنقد الصارم لنظام عبد الناصر، الذى التزمت به القيادة القومية بزعامة ميشيل عفلق (٢٩). ولم يكن لهذه الفئة أنصار ملحوظون فى سوريا، حتى قيام حركة ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣.

موقف التأييد الانفعالى للانفصال، والنقد اللاموضوعى للوحدة وعبد الناصر، الذى اتبعه أكرم الحورانى وجماعة "القطريين" من أنصاره، الذين لعبوا دوراً أساسياً فى تعطيل إعادة الوحدة ما بين انقلاب ٢٨مارس١٩٦٢وحركة ٨ مارس/آذار ١٩٦٣(٣٠).

ولقد برزت فى كل المدن والقرى السورية ظاهرة غير مسبوقة فى تاريخ سوريا السياسى؛ إذ تفرد عبد الناصر بأنه الوحيد بين من حكموا سوريا الذى سقط الشهداء وهم يهتفون باسمه ويرفعون صورته فى مواجهة رصاص الانقلابيين. وكان العهد بجماهير سوريا أن تشيع كل رئيس يسقطه العسكر باللعنات وأقبح الشتائم. وفى ذلك دلالة على أن بيان "الزعماء" لم يكن معبراً إلا عن مصدريه، أما الرأى العام السورى فقد قال كلمته معمدة بدم الشهداء.

المحور الثانى :
دالظروف والعوامل التى أثرت فى مواقف السوريين تجاه الوحدة والانفصال :

بماذا يعلل كون جماهير سوريا ونخبها اليسارية كانت الصانعة الحقيقية للوحدة، فى حين أنها عجزت عن منع الانفصال؟، أهى اللامبالاة الغالبة على الجماهير والفراغ السياسى فى الجيش والمجتمع كما قيل؟ أم هى المتغيرات والمستجدات فى عهد الوحدة التى بدلت من طبيعة التحديات كما أعادت تشكيل الخارطة السياسية السورية؟. وفى إجابة التساؤلين ألاحظ:

قالوا إن الأخطاء فى عهد الوحدة تسببت فى لا مبالاة تجاه الانفصال(٣١)، وهو قول يدحضه اندفاع نخب وجماهير سوريا تدافع عن الوحدة غير مبالية بتساقط الشهداء والجرحى واكتظاظ السجون بالمعتقلين. ولقد تأسست مقولة الفراغ السياسى على خلفية الافتقار إلى حزب عقائدى؛ أسوة بما كان فى الكتلة الشرقية(٣٢).ولقد جاءت تجربة الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية لتقدم الدليل على أن وجود الحزب العقائدى والنظرية الثورية لا يؤمنان وحدهما الضمان الواقى، وأن ما هو أقوى فاعلية هو المستجدات والمتغيرات فى الواقع الاجتماعى/الاقتصادى/ السياسى، وما تعكسه من تحولات فى أوساط القوى صانعة القرار وتبلور الرأى العام. ويمكن تحديد ذلك بالنسبة للإقليم السورى فى:

١- أحدث قيام الوحدة والزخم الشعبى الذى واكبه نقلة نوعية فى مستويات الصراع فى المنطقة، كما فى ردات فعل القوى المحلية والإقليمية والدولية؛ إذ نقلا قضايا النضال العربى إلى مراحل أعلى فى مستواها عما كان قبلاً (٣٣). كما أصبحت دولة الوحدة تتحكم - بشكل يكاد يكون كلياً - فى طرق نقل بترول

العراق والجزيرة والخليج إلى أوروبا(٣٤)؛ وبذلك تكون دولة الوحدة بمجرد قيامها قد أحدثت تحولاً كيفياً فى طبيعة التحديات الداخلية والخارجية فى أكثر مناطق العالم عرضة للمداخلات الخارجية .

٢- بقيام الوحدة أصبحت دمشق المدينة الثانية، وكان لافتقاد دورها المركزى انعكاسات شديدة السلبية لدى زعاماتها وشخصياتها التى اعتادت تعزيز مكانتها الاجتماعية من خلال الخدمات التى تقدمها للمحاسيب والأنصار.

٣- بتراجع الخطر الخارجى، وتوافر الأمان الداخلى، وتعاظم الشعور بالثقة، عم الاسترخاء وانفسح المجال للتناقضات الداخلية، واحتدمت نزاعات "المصالح". وكان من بين ما اتبعه الكثيرون الوقيعة ضد منافسيهم عند صناع القرار؛ مما شوه لدى الرئيس عبد الناصر صورة الكثيرين من رجالات السياسة والشخصيات الاجتماعية، وأضعف مصداقيتهم؛ وبالتالى قلل من اعتبارهم. فى الوقت الذى قوت تلك الممارسات لدى المسئولين من أبناء الإقليم الجنوبى إحساسهم بأهمية أدوارهم وأشخاصهم. وكان للأمرين آثار شديدة السلبية.

٤- لم يلب الفكر القومى متطلبات المرحلة الجديدة، وبذلك افتقد العمل والعاملون الدليل النظرى فى مواجهة المشكلات القديمة والمستجدة؛ فكان أن تعددت الاجتهادات وتمايزت المواقف وعم التشرذم، وساد التعصب للرأى والتشنج والانفعال ضد الرأى الآخر، وبتراجع حدة المخاطر الخارجية لم يعد التيار الوطنى/القومى مستنفراً كما كان فى السنوات السابقة للوحدة.

٥- كانت سوريا قبل الوحدة تعيش السخط بلا ثورة؛ إذ لم تشهد السنوات الخمس للانقلابات تحولات اجتماعية اقتصادية جذرية، بينما انشغل اليساريون خلال السنوات الأربع التالية بالعمل السياسى والتصدى للمؤامرات ومحاولات جر سوريا للأحلاف؛ وبذلك لم يمارسوا عملاً يذكر فى مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة. ولم يفت العناصر الأكثر وعياً فى قيادة البعث إدراك تخلف الواقع السورى عن نظيره المصرى، بعد التحولات التى شهدتها مصر منذ الثورة. ولقد طرحت فى أوساط هذه العناصر فى خريف ١٩٥٧ فكرة القيام بانقلاب لاتخاذ إجراءات اقتصادية واجتماعية؛ للتقريب بين مستوى التطور الاجتماعى/الاقتصادى وأسلوب الحكم فى القطرين. إلا أن الفكرة استبعدت حين تبين طارحوها افتقادهم القدرة على تحقيق التغيير المطلوب؛ بحكم واقع الحزب، والظروف القائمة فى سوريا ومن حولها (٣٥). وكان على

العهد الجديد أن يتحمل مسئولية ونتائج حسم مالم يحسم اقتصادياً واجتماعياً. وكان الرئيس عبد الناصر يدرك هذه الحقيقة، ويعى الانعكاسات السلبية التى سوف تتأتى من مواجهته لها، وبخاصة فى حال الاستعانة بكوادر من الإقليم المصرى(٣٦).

٦- ألحق الجفاف خسائر فادحة بالمزارعين ومربى الماشية وتجار الغلال، وكان عاملاً أساسياً فى الأزمة الاقتصادية التى عاناها منها الإقليم. ولقد تحمل الحكم نتائج عوارض طبيعية أدت إلى خلل فى التوازن الاقتصادى، بحيث اعتبر البعض الجفاف من دواعى الانفصال .

٧- بزوال خطر الشيوعيين واليسار استقبل الإقطاعيون والرأسماليون بعداء شديد قوانين الإصلاح الزراعى والعلاقات الزراعية والتأمينات الاجتماعية والنقد والتأميم. وكان لليمين نفوذه التقليدى من خلال شبكة علاقات مع وجهاء الريف وزعامات الأحياء فى المدن، فى مقابل هامشية العمال والفلاحين فى تكوين الرأى العام برغم وفرة عددهم ودورهم الإنتاجى(٣٧).

٨- انعكاسات حملات الدعاية المضادة والمركزة التى كانت تبثها الإذاعات المعادية الأجنبية والعربية، والتى وجدت صدى لدى اليمين السورى والعربى، بينما رأت الأحزاب الشيوعية فى الوحدة ما ينذر بانتصار تاريخى للحركة القومية بقيادة عبد الناصر، وبتأثير التزام عقائدى جامد بنظرية ستالين فى القومية، اتخذت الأحزاب الشيوعية موقفاً سلبياً من الوحدة، وبخاصة الحزب الشيوعى السورى اللبنانى والحزبان الشيوعيان العراقى والأردنى، بينما استقبلت أجهزة الإعلام الشيوعية قيام الجمهورية العربية المتحدة بالفتور، وبإشارات بين السطور إلى أن الوحدة عصفت باستقلال سوريا ونظامها الديمقراطى. ويلاحظ خلو الدعاية الشيوعية من أى نقد موضوعى للأخطاء والتجاوزات التى لا ينكر وقوعها، كما خلت من أى دراسة علمية للواقع السورى فى عهد الوحدة وقبله، وبخاصة عقب ثورة ١٤تموز/ يوليو١٩٥٨ فى العراق، واستخدمت الشائعات التى ندر أن استندت إلى حقائق غير مطعون فى صحتها، "وكانت "الشائعة"، ولم تزل، سلاح الساسة والسياسيين السوريين يطلقونها بلا ذمة ولا مسئولية" (٣٨).

٩- الانعكاسات السلبية المدمرة للخلاف مع جناحى البعث؛ العفلقى والحورانى، واستخدام الجناحين دعاية تفتقر إلى أدنى شعور بالمسئولية القومية،

بحيث اعتبرت أكثر الدعايات المضادة إضراراً وأشدها فاعلية كعامل مساعد للانفصال، وإن كانت أقلها صخباً وأخفتها صوتاً. ولقد تسببت همسات القائدين ومريديهما ضد النظام وعبد الناصر فى أن ينتقل العديد من العناصر قومية الماضى إلى مواقف سلبية، أو على الأقل حيادية. كما تسببت فى تكريس مجموعة من المقولات الخاطئة؛ فى موضوعات الوحدة والديمقراطية والموقف من الجمهورية والتعاون مع عبد الناصر ونظامه، شكلت - ولم تزل أبرز شعارات "الإقليمية الجديدة"؛ قومية الشعارات، قطرية الممارسة، ديمقراطية القول، فاشية الفعل.

١٠- تسبب صراع المشير عامر وعبد الحميد السراج، ثم استقالة السراج واستنفار عناصره، في أن يعيش الإقليم السورى فى الشهر الأخير من عهد الوحدة فى شبه فراغ أمنى (٣٩). ويذكر العقيد جاسم علوان أنه خلال الأسبوع الأخير من حياة الوحدة كانت القوات القريبة من دمشق مستنفرة تحسباً لأى طارئ، وأن بعض تلك الوحدات شاركت فى الانقلاب على الوحدة، دون معرفة غالبية عناصرها بالدور الذى تقوم به (٤٠).

١١- لعب الفاصل الجغرافى دوره فى تحجيم التفاعلات فيما بين الإقليمين، وكان وجود إسرائيل فى مقدمة العوامل المشجعة لتحرك الانقلابيين، كما كان أول المسائل التى أخذت فى الحسبان فى محاولة التصدى للردة الانفصالية، وعاملاً رئيسياً فى استبعاد المواجهة العسكرية. وبهذا تكون إسرائيل قد لعبت دوراً غير مباشر فى إنجاح الانفصال، وأكدت بذلك صحة الاستراتيجية الاستعمارية التى أوصت بإقامة كيان بشرى غريب يفصل مصر عن المشرق العربى ويحجم دورها القومى؛ كى يعيق – إن لم يعطل – الطموح الوحدوى التاريخى فى الأرض العربية.

١٢- أسندت عملية توحيد أجهزة الدولة لموظفين بيروقراطيين من الإقليمين، تتحكم فى غالبيتهم مشاعر قطرية، وتحكم عملهم إجراءات روتينية، وبالتالى كان إنجازهم محدوداً فى مجالات توحيد الجيش والعملة والقوانين والأنظمة؛ مما أبقى الجمهورية العربية المتحدة أشبه باتحاد كونفيدرالى. وفى يقينى أن هذا العجز هو أهم نواحى قصور التجربة الرائدة، وأولاها بالعناية فى كل عمل وحدوى مستقبلى. ولإدراك الأثر السلبى لذلك يكفى التذكير بأن الانفصاليين وجدوا غداة تحركهم دولة تمتلك كل مقومات الدولة الحديثة: جيشاً مستقل القيادة، غالبية ضباطه وجميع صف ضباطه وجنوده من أبناء الإقليم، وعملة

سورية غطاؤها كامل فى المصرف المركزى بدمشق، وميزانية خاصة واعتماداتها المالية متوافرة حتى نهاية حزيران/ يونيو ١٩٦٢، وجهازاً إدارياً مستقلاً، الغالبية الساحقة من عناصره من أبناء الإقليم، وقوانين وأنظمة خاصة بالإقليم ومواطنيه وعلاقاته الاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى، وحتى العلم السورى القديم كان محفوظاً بعناية فى خزائن الدولة، وكذلك أشرطة النشيد الوطنى السورى. وبذلك لم يكن مطلوباً من الانفصاليين سوى أن يظهروا للعلن "الدولة" التى كانت تعيش فى ظل دولة الوحدة. ولقد تمسكت جماهير الشعب العربى فى الإقليم السورى بكل ما تم توحيده، وقدمت دفاعاً عن اسم الدولة وعلمها وصورة رئيسها تضحيات غالية. وكم كان الثمن الذى يتوجب على الانفصاليين دفعه لو أنه تحققت خطوات ملموسة على طريق توحيد كافة أجهزة الجمهورية العربية المتحدة، ولم يقتصر الأمر على الوحدة الدستورية ؟

١٣- بروز "الإقليمية الجديدة" ونمو الحساسية القطرية. فحتى قيام الوحدة كانت الدعوة الإقليمية شبه محصورة فى القوى التقليدية والحركات اللاقومية المعادية للعروبة، ولم تكن الحساسية القطرية ملموسة على صعيد النخب والجمهور، ولم يكن فى أوساط التقدميين العرب من يرفع شعارات تعادى الطموح الوحدوى والتفاعل القومى. وفى ظل المناخ الذى تسببت فيه ـ بصورة أساسية ـ صراعات قادة ثورة ١٤تموز/ يوليو ١٩٥٨ بالعراق طفت على السطح شعارات قطرية ذات صبغة تقدمية، وقام من يدعى بأن تحقيق الديمقراطية والتنمية أيسر فى واقع التجزئة، واندفعت رموز "الإقليمية الجديدة" تثير كل ما من شأنه إعاقة الطموح الوحدوى؛ من تحريك للإثنيات والطوائف إلى مغالاة فى تعظيم القطر ورموزه وشخصياته، وألبست دعاواها لباس " الوطنية "، ونمت كالأورام السرطانية الحساسية القطرية. وفى حين يمكن أن يكون تصرف القوى اللاقومية مبرراً فإن انجراف نخب قومية الماضى فى التيار لا يمكن تفسيره بدوافع وطنية قطرية؛ لأنه من المستحيل عملياً حل المشاكل القطرية حلاً جذرياً بمعزل عن التكامل القومى. وأياً كانت الدوافع والغايات فإن "الإقليمية الجديدة " والحساسية القطرية تسببتا فى وقوع نخب سياسية جليلة الماضى فى المعسكر المضاد، كما كانت علة تذبذب نخب أخرى، وكان ذلك بالغ الأثر فى حينه.

١٤- لا يجوز إغفال أن الوحدة تحققت فى مرحلة سقوط الاستعمار القديم، وقبل أن تتمكن الإمبريالية الأمريكية من احتلال مواقعه المنهارة، فى حين وقع

الانفصال أيام أن كانت الإمبريالية الأمريكية قد باشرت استعادة تلك المواقع. ولقد تحددت الاستراتيجية الأمريكية يومذاك فى ستة أهداف رئيسية: رعاية ودعم الكيان الصهيونى، ومعاداة الحركة القومية العربية والطموح الوحدوى، واحتواء مصر وتعطيل دورها القومى، وتأمين تدفق النفط، وفتح المجالات التجارية والعمرانية فى المنطقة وطرق مواصلاتها للشركات الأمريكية، وتحجيم النفوذ السوفيتى. ومن السهل تبين أن قيام الوحدة مس بشكل مباشر الأهداف الخمسة الأولى. وفى ضوء الممارسات الأمريكية حينذاك يمكن استنتاج أن الإدارة الأمريكية وأجهزتها اتبعت تكتيكاً يستهدف تحقيق ثلاثة أهداف متكاملة: فض تحالف القوى التقدمية فى الساحة العربية، وتمزيق وحدة الحركة القومية العربية، وضرب بؤرة الخطر فى الإقليم الشمالى كخطوة أولى على طريق تصفية الناصرية فى مصر.

والذى يبدو أن الأمريكيين استوعبوا درس السويس وفشل مشروع أيزنهاور فى الساحات العربية، وأدركوا أنه لم يعد مجدياً الرهان على قوى اليمين العربية، وأن إعلان العداء للحركة القومية بقيادة عبد الناصر سيؤدى إلى نتائج عكسية؛ ولهذا اعتمدت مهادنة عبد الناصر، مما تسبب فى تعميق الشكوك فيما بين الحركة القومية وقوى اليسار اللاقومى، بل وفى أوساط الحركة القومية، بحيث بات هناك من يتحدث عن مهادنة عبد الناصر للإمبريالية الأمريكية واتهامه بالعمالة للأمريكيين(٤١).

ولقد جاء تفجر ثورة العراق هبة من السماء للإمبريالية الأمريكية؛ إذ تعمق الانشطار العمودى بين الحركة القومية العربية، واليسار اللاقومى بشتى أجنحته؛ بتفجر الصراعات فيما بين عبد الكريم قاسم وأنصاره من الشيوعيين والشعوبيين، والتيار القومى فى العراق. وبانحياز الكتلة الشرقية إلى جانب قاسم ومناصريه، التقت السياسة السوفيتية فى معاداة الحركة القومية العربية ودولة الوحدة مع السياسة الأمريكية، وإن اختلفت الدوافع والغايات، وبدا وكأن لموسكو وواشنطن مفاهيم مشتركة، بل وسياسة واحدة فى الشرق الأوسط، برغم أهدافهما المتعارضة(٤٢). ولم يتميز موقف القطبين بشىء يذكر تجاه الردة الانفصالية. وينبغى ملاحظة أن الردة الانفصالية لم تكن سوى حلقة من سلسلة انهيارات توالت فى العالم الثالث وأطاحت بإنجازات الخمسينيات، وليس بالإنجاز العربى وحده.

المحور الثالث : إجابة سؤال أين الخطأ ؟

كثيرة هى الأخطاء التى نسبت للحكم فى عهد الوحدة، وأكثر من ذلك نواحى القصور التى اتهم بها. وليس ينكر أنه كانت هناك أخطاء ونواحى قصور عديدة، ولكن الحكم وإن كان يتحمل المسئولية الأولى، فإنه لا يتحمل مسئولية ذلك وحده، وإنما تشاركه المسئولية جميع قوى وعناصر الحركة القومية العربية، وعلى نحو خاص قادة حزب البعث السوريين، الذين بقدر ما أسهموا فى إقامة الوحدة كان إسهامهم فى نجاح وتأصيل الانفصال. ثم إن الحديث عن الأخطاء والقصور شابه- ولم يزل - قسط عظيم من المغالاة، وقسط أعظم من تجاهل حقائق الواقع، وعدم الإلمام الوافى بالظروف التى أحاطت بالممارسات العملية.

وفى تقويم المواقف والممارسات التزمت بمنهج ذى ستة أبعاد متكاملة:

أولاً : النظر فيها على هدى المبادئ التى قامت على أساسها الوحدة، واتساقها أو تعارضها مع ما تم الاتفاق عليه واستفتى الشعب فيه.

ثانياً : قياسها بمدى ما شكلته من دوافع أو موانع للعمل القومى.

ثالثاً : محاكمتها فى ضوء الثقافة السائدة عربياً يومذاك.

رابعاً: ما إذا كانت الإجراءات التى اتخذت هى البدائل الأفضل والأقل سلبية فى ظل ظروف الواقع الاجتماعى والتحديات الداخلية والخارجية.

خامساً: مقارنة الممارسات فى عهد الوحدة بما كان سائداً فى المحيط الإقليمى، والعربى بالذات.

سادساً: مضاهاتها بما كان قبل الوحدة وفى أعقاب الانفصال.

وفى حدود هذا المنهج النقدى بأبعاده الستة أقف مع الأخطاء المدعاة، ومع قصور الحكم وتقصيره حيث ُسجلت الملاحظات التالية:

١ـ التسرع فى إقامة الوحدة :

من خلال مقاومة الأحلاف أخذت مصر تلعب دور الإقليم العربى القاعدة، وبدأ عبد الناصر "يشخصن" الطموحات القومية، فيما تعاظمت التحديات الخارجية، وبذلك توافرت الشروط الثلاثة لعملية التوحيد القومى. ثم إنه كان طبيعياً أن تلجأ سوريا للوحدة لتأمين الذات، وأن تستجيب مصر إدراكاً من قيادتها أن أمنها الوطنى مرتبط بالأمن القومى العربى. وليس أدل على أن الوحدة تحققت فى اتفاق مع حركة التاريخ العربى يومذاك من أن المؤرخ البريطانى أرنولد توينبى كتب بعد زيارة للقاهرة فى أعقاب الانفصال متوقعاً أن تتم الوحدة العربية الشاملة قبل سنة ١٩٧٠.

٢ـ إقامة الوحدة دون دراسة كافية :

كان أول ذكر لوحدة مصر وسوريا أثناء زيارة الوفد البرلمانى السورى لمصر فى يناير/ كانون ثانى ١٩٥٦، فقد نقل بعض أعضائه على لسان عبدالناصر قوله: "إن مصر تذهب فى قضية الوحدة إلى الحد الذى تذهب إليه سوريا". وفى ١٧إبريل ١٩٥٦، وبمناسبة عيد الجلاء السورى، رفع البعث فى بياناته ومظاهراته وصحيفته شعار "وحدة مصر وسوريا". ومن منطلق إدراك البعث أن وحدة القطرين سبيل حماية سوريا مما يحاك ضدها جاهد حتى تضمن "الميثاق القومى" - الذى صدر كبرنامج للحكم- النص على الدعوة لاتحاد سوريا ومصر(٤٣). وفى ٨ يوليو١٩٥٦ اتخذت الوزارة السورية قراراً بتشكيل لجنة وزارية لمفاوضة مصر لإقامة اتحاد فيدرالى، وقد أقر المجلس النيابى ذلك فى اليوم الثانى. وفى تموز/ يوليو ١٩٥٧، عقد البعث مؤتمراً حضره من أعضاء القيادة القومية: عفلق والحورانى والبيطار والريماوى ونعواس ، وجميع أعضاء القيادة القطرية فى سوريا، وجميع وزراء الحزب ونوابه، وتدارس ضرورة الوحدة، ونوعها، وأسلوب تحقيقها. وانتهى بتشكيل لجنة لوضع مشروع للاتحاد وتقديمه للحزب، غير أن اللجنة لم تنجز ما عهد إليها به.

ويؤخذ على دراسات البعث أنها عالجت قضية قومية خارج إطار المؤتمر القومى للحزب، وبمعزل عن المؤتمر القطرى السورى، وأنها أجابت على سؤال لماذا الوحدة؟ ولم تجب على سؤال كيف تكون؟ كما لم تصدر عن البعث أى دراسة للبنية الاجتماعية/الاقتصادية/السياسية للقطرين. ثم إنه لم يكن للبعث

موقف مجمع عليه خاص بشكل الوحدة ومضمونها. وهكذا يتضح أن دراسات البعث، وإن امتدت عامين تقريباً، لم تكن وافية. ويعود ذلك إلى ما كان يعانيه البعث من تفرد القادة فى صناعة القرار، وغلبة الفكر التبشيرى الشعاراتى على أدبياته، وافتقاده الأخذ بالأسلوب العلمى فى حل المشكلات ومواجهة كل القضايا.

ولم يقدم أى حزب سورى آخر أى دراسة خاصة فى الموضوع، برغم أن قضية الوحدة كانت موضوع الجدل الأول قرابة عامين، وذلك فيما عدا البيان الذى أصدرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السورى اللبنانى إثر اجتماع يومى ١١و١٣ يناير ١٩٥٨. ويؤخذ على البيان دعوته لإقامة "اتحاد فيدرالى"، ويتحدث فى الوقت ذاته عن جمهوريتين متكافئتين؛ مما يدل على عدم الجدية فى مناقشة الموضوع. كما دعت جريدة الحزب "النور" يوم١٥ يناير١٩٥٨ إلى تشكيل لجنة لدراسة الاتحاد من كل نواحيه "تأخذ فى الاعتبار الظروف الموضوعية فى كل بلد". ويلاحظ أن الدعوة جاءت بعد سفر الضباط السوريين إلى القاهرة مطالبين بالوحدة، وأن الحزب المطالب بدراسة موضوعية لم تصدر عنه، لا قبل سفر الضباط ولا بعد قيام الوحدة، أى دراسة للواقع فى سوريا أو مصر، أو إيضاح لما يدعيه من خصوصية قطرية متمايزة فى إحداهما عن الأخرى.

لقد انقضى عامان بين أول ذكر لاتحاد سوريا ومصر وتحقق الوحدة، وهى مدة كافية جداً للقيام بأدق الدراسات، غير أن أحداً من المدعين أن الوحدة تمت دون دراسة لم يقدم أى دراسة تذكر. وليس ينكر أن غياب الدراسات الوافية لواقع القطرين كان من أبرز عوامل تباين الاجتهادات عند التطبيق، ولكنه قصور يحسب على أهل الفكر والسياسة والمثقفين، ولا يجوز أن يحسب على الوحدة بحال من الأحوال.

٣- عدم معرفة السوريين بأحوال مصر والمصريين بأحوال سوريا :

من خلال التفاعلات فيما بين الإقليمين فى السنوات الأربع السابقة للوحدة، واللقاءات والمباحثات التى سبقت عقد مجموعة من الاتفاقات العسكرية والاقتصادية والثقافية فيما بينهما، كان صناع قرارهما على معرفة كافية بما يتطلبه الاتفاق؛ فالسوريون لم يكونوا يجهلون تجاوز النظام بمصر الليبرالية، وعدم امتلاكه الكادر والنظرية الثوريين، واعتماده بشكل أساسى على الأجهزة

المولودة من رحم المؤسسة العسكرية، والمتحكمة فى الاتحاد القومى، وغيره من مؤسسات المجتمع المدنى. والمصريون كانوا على علم بأحوال أحزاب سوريا وكتلها العسكرية المتصارعة، وأخلاقيات ومزاجيات الساسة والضباط السوريين، والتناقض بين طموحات الجماهير والواقع الاقتصادى/الاجتماعى، وهشاشة البنى الاجتماعية، وأهمية العصبيات المحلية العشائرية والطائفية والفئوية.

ولقد واجه الرئيس عبد الناصر، حين التقى بوفد المجلس العسكرى السورى المطالب بوحدة فورية، جملة عوامل تدفعه للتريث والانتظار، وأخرى تحفزه على التعجيل والإقدام (٤٤)، إلا أنه حسم الأمر وأقدم على تحمل المسئولية تقديراً منه لمجمل الظروف المحيطة بسوريا والمهددة للأمن القومى.

٤ـ تجاوز الخصوصية القطرية :

لا شك أن الكيان السورى أكثر حداثة من المصرى، والمجتمع أقل تجانساً واندماجاً، والإدارة المركزية أقل رسوخاً وفاعلية، والزعامات المحلية أكثر بروزاً، ولليمين وجوده الفاعل، إلا أن الإقليمين متماثلان فى الانتماء القومى والثقافة السائدة، والمنظومات القانونية المعمول بها، وارتفاع نسبة الفلاحين، وأهمية الحاصلات الزراعية فى الدخل العام والصادرات، والانتساب للعالم الثالث؛ وهى الخصوصيات الأشد تأثيراً فى الواقع الاجتماعى/الاقتصادى كما فى الحراك السياسى. ثم إنه ليس من دولة حديثة تتماثل فى كل نواحيها البنى الاجتماعية والقيم وأنماط السلوك، ولا كانت الخصوصيات مانعة للوحدة والاتحاد يوماً، ولو كانت كذلك لما تحققت الوحدة السورية عام ١٩٤٣ باندماج دويلتى العلويين والدروز فى الدولة السورية.

٥ـ افتقاد سوريا شخصيتها والسوريين دورهم :

قيل فى نقد التجربة عدم مشاركة الإقليم السورى فى الحكم؛ "مما أسبغ على الوحدة شكل الضم أو التوسع المصرى" (٤٥). وفى هذا الادعاء جهل – أو تجاهل – إذا قصد بذلك سوريا من حيث هى كيان سياسى؛ ذلك لأنه بقيام الوحدة فقدت كل من مصر وسوريا الشخصية المستقلة وشكلتا كياناً جديداً. أما إذا كان المقصود المواطنين فى الجمهورية الجديدة من أصل سورى، فإن عبد الناصر، بانتخاب غير مطعون فيه، اختير ممثلاً لشعب الإقليمين رئيساً

لجمهورية رئاسية، وكان للسوريين نسبة تفوق نسبتهم العددية كنواب للرئيس ووزراء ونواب وسفراء وأعضاء فى قيادة الاتحاد القومى.

ولقد كان جميع من تولوا المسئولية الإدارية فى الإقليم السورى من أبنائه وهم على التوالى: أكرم الحورانى، نور الدين كحالة، عبد الحميد السراج، الذى كان طوال عهد الوحدة منفرداً بحكم الإقليم السورى، برغم تفويض المشير عامر فى الإشراف على السياسة العامة فى الإقليم، وتعيين محمود رياض مستشاراً للرئيس ومقره دمشق؛ إذ لم تتجاوز مدة إقامته فيها ستة شهور وعشرين يوماً، ويجمع من عملوا فى الإقليم السورى أو زاروه من المسئولين المصريين على الشكوى من حساسية وزرائه التنفيذيين وكبار إدارييه تجاه أى " تدخل " مصرى فى شئون إدارتهم. كما أنه لم يتخذ قرار بشئون الإقليم دون مراجعة الوزراء من أبنائه(٤٦).

ولم تأت محدودية أدوار الوزراء المركزيين السوريين الموجودين فى القاهرة نتيجة سياسة متعمدة، وإنما نتيجة كونهم غير ملمين بظروف مصر من ناحية، وبعيدين عن صناعة القرار فى الإقليم السورى من ناحية ثانية، بحيث تفرد الوزراء التنفيذيون بالأمر فى الإقليمين. وبالتالى يمكن الجزم بأن المغالاة، وجهل الحقائق الموضوعية، وتخلف الوعى والمعرفة، علة هذا الادعاء الذى لا تسنده حقائق الواقع.

٦ـ التسلط المصرى :

ركزت أجهزة الإعلام المعادية، الأجنبية والعربية، على أن الوحدة ستقود إلى "تسلط مصرى"، وذلك قبل الاستفتاء على قيام الجمهورية العربية المتحدة. وتوالى الحديث أيام الوحدة، وشارك فى ذلك الناقدون من أقصى اليمين إلى أدنى اليسار، وتواصل فى أعقاب الانفصال. ويلاحظ أن بعض من كانوا ينكرون التهمة بداية انتهوا إلى المغالاة فى طرحها، والمثال الأبرز أكرم الحورانى (٤٧). ولقد غالى كثيرون فى الحديث عن تسلط الضباط والإداريين المصريين، واستغلت إلى حد بعيد أخطاؤهم وهفواتهم. وليس يذكر أن بعضهم - وبخاصة ضباط مكتب المشير عامر - أساءوا لمشاعر زملائهم ومراجعيهم من أبناء الإقليمين (٤٨)، إلا أن غالبيتهم كانوا يؤدون مهام مطلوبة، بدليل أن حكومة الانفصال طلبت بقاء المدرسين المصريين لحاجة سوريا إليهم.

ولقد برهنت واقعة الانفصال على أن أصحاب السلطة الفعلية فى الجيش الأول ـ السورى ـ إنما كانوا من أبناء الإقليم السورى، ولا يجوز نسيان أن الأساليب الوصولية التى لجأ إليها غير يسير من الزملاء والمراجعين من أبناء الإقليم السورى لتحقيق أغراضهم أسهمت فيما سبق ذكره من تعاظم الإحساس بالأهمية الذاتية عند المسئولين المصريين يومذاك، يضاف إلى ذلك ما هو معروف من تخلف البيروقراطية العربية وشدة التزامها بالتعقيدات الروتينية. ولقد حملت الوحدة بأوزار أمراض البيروقراطية والانتهازية وتراكمات عصور التخلف والانحطاط، وتمثل القصور فى عدم إعطاء الاهتمام الكافى لإعداد الكوادر الرئيسية، وتنمية وعيها السياسى وثقافتها القومية، ومعرفتها بالأحوال الاجتماعية للإقليم الذى انتدبت للعمل فيه.

٧ـ غياب الديمقراطية :

الاتهام الشائع، والذى غدا عند الكثيرين أشبه بالبديهية التى لا تناقش، أن سوريا فقدت فى عهد الوحدة نظامها الديمقراطى. ويتناسى القائلون بذلك أنه برغم امتلاك سوريا مؤسسات النظام الليبرالى فيما بين ١٩٥٤-١٩٥٨، فإن صناع قرارها الرئيسيين طوال هذه الفترة إنما كانوا ضباط الجيش، بينما كانت جميع أحزابها تعانى صراعات حادة بين القيادات التاريخية المحاطة بهالة قدسية والكوادر الشابة المتطلعة للتجديد والتغيير والمشاركة فى صناعة القرار. ويقرر خالد العظم أن الصحافة كانت آنذاك فى "أسود فترة فى تاريخها؛ إذ هبطت موضوعيتها إلى الحضيض"(٤٩). ويعكس الواقع الذى كان أن النخب السياسية والعسكرية لم تكن فى غالبيتها الساحقة صادقة الالتزام بالليبرالية فكراً وممارسة، فما كانت أحزاب اليمين لتجيز حزب البعث والحزب الشيوعى لو أنها امتلكت القدرة، ولم يكن البعثيون والشيوعيون أقل رغبة فى تهميش اليمين. وحين طالب ممثل حزب الشعب فى المجلس النيابى برفع الأحكام العرفية تصدى له النائب البعثى عبدالكريم زهور معارضا إفساح المجال للعملاء(٥٠). ولأن أياً من قوى اليمين وقوى اليسار لم تمتلك قدرة التفرد بالسلطة فقد تعايشت معاً، فى نظام لا هو ثورى ولا هو ليبرالى، وإنما كان موضوع صراع محتدم بين دعاة الديمقراطية الشعبية ومدعى الليبرالية. وهكذا يتضح أن من أبرز الافتراءات على عهد الوحدة أنه قصف عمر الليبرالية فى سوريا.

ولقد اتفق المتفاوضون المصريون والسوريون على إقامة نظام جمهورى رئاسى، يتولى المسئولية فيه رئيس الدولة، يعاونه وزراء يعينون من قبله، ويتولى السلطة التشريعية مجلس نيابى واحد بالانتخاب المباشر، وعلى أن تكون السلطة القضائية مستقلة. كما اتفق الطرفان على تفويض الرئيس عبد الناصر فى إصدار دستور مؤقت لحين وضع الدستور الدائم. ولقد أقر المجلس النيابى السورى ومجلس الأمة المصرى ذلك بإجماع الحضور فى المجلسين، واستفتى الشعب فى القطرين على الدستور فأيده بما يشبه الإجماع. ولم يكن النظام الدستورى الذى أقر ليبراليا فى شكل مؤسساته أو فى مضمونها. ولقد أيد صناع القرار السورى المدنيون والعسكريون بالإجماع، بل وبحماس، قرار حل الأحزاب، ونظروا إليه – كما يقرر خالد العظم فى مذكراته – باعتباره قد حرر الإقليم من مضارها ومحاولات رجالاتها ونوابها استغلال نفوذهم فى تحقيق مصالح ذاتية(٥١). ولم يشذ عن القبول بقرار حل الأحزاب غير الحزب الشيوعى.

وفى ٥ مارس١٩٥٨ صدر الدستور الذى استخرجت مبادؤه الأساسية من الدستورين المصرى والسورى، ويؤخذ عليه تركيز أعباء المرحلة الانتقالية على شخص رئيس الجمهورية، بمنحه سلطات تنفيذية وتشريعية واسعة، متجاوزاً فى ذلك بيان إعلان الوحدة؛ إذ لم يضم فصلاً واضحاً بين السلطتين التنفيذية والتشريعية(٥٢). كما أن "مجلس الأمة" لم يقم بالانتخاب المباشر، وإنما تقرر فى حزيران / يونيو ١٩٦٠ تعيين ٤٠٠ عضو يمثلون الإقليم المصرى و٢٠٠ عضو يمثلون الإقليم السورى، تم اختيارهم من بين أعضاء مجلس الأمة المصرى ومجلس النواب السورى السابقين، الذين فازوا فى انتخابات "الاتحاد القومى"؛ مما يعنى تجاوز ما تم الاتفاق عليه.

وفى تقويم ما تم خلال عهد الوحدة نلاحظ بداية أن أبسط وأدق تعريف للديمقراطية أنها "حكم الشعب بالشعب لمصلحة الشعب". ولما كان واضحاً أن الإقليم السورى شهد منجزات اقتصادية واجتماعية لمصلحة أكثرية العمال والفلاحين ومحدودى الدخل، إلى جانب الالتزام الكامل بالقضايا القومية، فإنه بالمستطاع القول إن الحكم قد أوفى - وبنسبة عالية من النجاح - بالبعد الثانى للعمل الديمقراطى ألا وهو الالتزام بمصلحة الشعب.

وبالاحتكام لحقائق الواقع، يتضح أن عبد الناصر لم يرفض المشاركة الشعبية من حيث المبدأ، وإنما وسعها معتمداً نظاماً غير ليبرالى، يقوم على أن

المشاركة حق عام يختص به جميع الذين لهم حق الانتخاب والترشيح، وليس حقاً خاصاً تنفرد به النخبة الفاعلة سياسياً، والتى لا تتجاوز ٥%من الناخبين فى أكثر أقطار العالم ديمقراطية.وتأسيساً على هذا الفهم قامت تجربة"الاتحاد القومى"، بهدف إخراج الجمهور من سلبيته الموروثة، وتعميق الصلة بين القيادة والقاعدة(٥٣). إلا أن "الطبقة الجديدة" ومراكز القوى فرضت من ذاتها حجاباً حاجزاً، أعاق – وإن لم يمنع – وصول العناصر المناضلة للصفوف الأولى، بحيث ضم الاتحاد القومى قيادات يمينية ويسارية، إلى جانب أخرى شديدة الالتزام بالحرية والوحدة والاشتراكية. ولقد برز النقيضان فى كل نواحى سوريا منذ يوم الانفصال الأول.

أما "مجلس الأمة"، فلم تكن علة ضعف أدائه الوحيدة هى اختيار أعضائه بالتعيين، من بين الناجحين فى انتخابات "الاتحاد القومى"، وإن ضم نسبة من التقدميين أعلى منها فى مجلسى الأمة المصرى والنواب السورى اللذين انبثق عنهما، وإنما لأنه كان مجلساً نيابياً فى جمهورية رئاسية، يقودها زعيم قومى كارزمى. وبحكم الظروف الموضوعية والذاتية لم يمارس المجلس مسئوليته الدستورية فى التشريع والرقابة على الحكم بشكل كامل. وغالباً ما تصرف تجاه الحكومة وكأنه مسئول أمامها، بحيث غدا حضوره أمامها شكلياً. وفى النتيجة فإن قصوره كان التجلى الأكبر للقصور الديمقراطى فى تجربة الوحدة.

وقيل فى نقد تأميم الصحف – وما زال يقال – إنه انتقص من حرية "السلطة الرابعة"، وأحالها إلى أبواق حكومية. وتناسى الناقدون أن الصحف لم تكن بمعزل عن ذلك قبل التأميم ، بل وقبل الوحدة، وأنها إلى جانب التدخل الحكومى كانت محكومة بسيطرة أرباب المال والمعلنين، وأنه بحكم التطور التكنولوجى والإعلامى العالمى ارتفعت تكاليف إنشاء الصحف بحيث تجاوزت القدرات المالية للأفراد، وبخاصة أصحاب الرأى السياسى، وغدت مشروعات استثمارية شديدة التأثر بقرار المعلن ومزاج متلقى الإعلان. وبالتالى كان قرار التأميم قد وفر الأساس المادى لحرية الصحف حين حصنها ضد المؤثرات الخارجية والقوى المتحكمة بالتمويل والإعلان.

إلا أنه إلى جانب الإنجاز المتحقق، والذى لم يكن يسيراً، لم تتجز أجهزة الإعلام ما كان مأمولاً فى الواقع المستجد، سواء على صعيد الرقابة على أداء الأجهزة التنفيذية، أو على صعيد تنمية الوعى العام، وتعميق الالتزام بالنهج الناصرى؛ ويعود ذلك إلى جملة عوامل متفاعلة: تقدم الدعاية على الدعوة، والفوضى الفكرية فى أوساط الإعلاميين، وغلبة الرموز التى تحركها روح

الوظيفة، وندرة التحرر من إسار المدارس الإعلامية الأوروبية والأمريكية، وتصور الشعبية رديف السوقية والابتذال.

أما بالنسبة للرئيس عبد الناصر فإنه - وإن تجاوز الليبرالية فكراً وممارسة- لم يكن ممثلاً لطبقة مستغلة، ولم يأت تفرده بصناعة القرار وليد ضغوط مارسها بقدر ما جاء ذلك نتيجة ما تميز به، ويشهد كل من عرفه عن قرب، أو درس مسيرته بعمق، أنه كان واسع الصدر، قبولاً للرأى الآخر، حريصاً على إقناع محدثه واكتساب ثقته(٥٤)؛ مما ينفى أنه كان دكتاتوراً. وبرغم ذلك كله فهو المسئول عن القصور الذى شاب التجربة، وهذا ما أقر به فى خطابه للأمة العربية يوم ١٦أكتوبر ١٩٦١، فى حالة غير مسبوقة – ولا ملحوقة – فى التاريخ العربى المعاصر، ونادرة جداً فى تاريخ القادة العظام(٥٥).

ثم لا يجوز مطلقاً نسيان أن الجمهورية العربية المتحدة إنما قامت باستفتاء شعبى غير مطعون فيه، ولم يصدر عن شعب سوريا طوال عهدها ما ينقض قراره، بحيث ظلت إرادته قائمة وفاعلة وغير مطعون فيها، حتى قهرت بانقلاب عسكرى سقط فى مواجهته الشهداء، واكتظت بمعارضيه السجون، وعطلت الجامعات والمدارس؛ لأجل استقرار الحكم الذى جاء به. ولقد حيل دون الاستفتاء على الوحدة عقب انقلاب ٢٨مارس١٩٦٢ تحسباً للنتائج، بينما زورت انتخابات اديسمبر١٩٦١ بقرار من د.مأمون الكزبرى، رئيس الوزراء(٥٦). وتصاعدت حدة تفاقم أزمة الحرية حتى إسقاط الانفصال "الليبرالى" وسقوط سلطة تحالف "الإقليمية القديمة " مع "القطريين" من اليساريين السابقين، وبحلول " الإقليمية الجديدة" فى مقاعد السلطة توالت المجازر الدامية.

وفى النتيجة يمكن القول إن عهد الوحدة -وإن لم يشهد استكمال البناء الديمقراطى، وشابه قصور لا ينكر على هذا الصعيد- شهد منجزات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وإخراجاً للجمهور من سلبيته، بحيث باتت قوى الشعب العاملة أكثر قدرة على الحركة والتأثير، وقد تجلى ذلك فى مواجهة الردة الانفصالية. كما يمكن القول إن فى مقدمة العوامل التى تسببت فى القصور الديمقراطى، على صعيد المشاركة الشعبية ودور وأداء أجهزة الأمن، الضغوط الخارجية من ناحية، وتراكمات التخلف العربى من ناحية ثانية، والصراعات التى احتدمت مع قادة الأحزاب من ناحية ثالثة، وسلبية غالبية المثقفين من ناحية رابعة، والصراعات التى احتدمت مع قادة الأحزاب من ناحية خامسة، وسلبية

غالبية المثقفين من ناحية سادسة، وعدم إمكانية الاعتماد على حزب من الأحزاب أو على أجنحة من أحزاب مؤتلفة من ناحية سابعة، كما أنه لم يكن بالإمكان القضاء على رواسب الصراع السياسى السابق للوحدة من ناحية ثامنة. وبرغم ذلك كله يمكن القول أن الوحدة إذا كانت لم تته بقيامها عهداً ديمقراطياً فى سوريا، فإن انفصالها لم يعد لسوريا نظاماً له أدنى صلة بشقى الديمقراطية: مصلحة الأغلبية والمشاركة الشعبية.

٨ - تجاوزات أجهزة الأمن :

فى تحقيق الظاهرة التى لا تتكر، نلاحظ بداية أن سوريا؛ بحكم موقعها، وهشاشة بناها الاجتماعية، وتدنى نسبة التجانس والاندماج فى مجتمعها قياساً بالمحيط القومى أو فى مصر، وحداثة استقلالها، وضعف السلطة المركزية فيها تاريخياً.. لكل ذلك فإنها كانت فى مقدمة الأقطار العربية تعرضاً للتآمر الخارجى واختراقات الأجهزة السرية لأكثر من دولة عربية وأجنبية. وكان طبيعياً والحال كذلك أن تحظى قضية الأمن باهتمام خاص من كل حكومة سورية تحرص على الاستقرار، ولقد عُرف "المكتب الثانى" السورى باليقظة والكفاءة والشدة منذ عهد الشيشكلى. ولم تتراجع أهميته النسبية بسقوط النظام الدكتاتورى، وإنما تزايدت؛ نتيجة تزايد المؤامرات الخارجية والاختراقات الداخلية، الأمر الذى طبع إجراءات الأمن بقدر ملحوظ من الصرامة والشدة، بل والتجاوزات المدينة، كما حدث مع عناصر ومناصرى الحزب القومى السورى الاجتماعى إثر اغتيال أحد أفراده؛ العقيد عدنان المالكى، بحيث يبدو سليماً القول: " كان التجاوز فى إجراءات الأمن تقليداً فى سوريا من قبل الوحدة "(٥٧). وكان عبد الحميد السراج قد تولى مسئولية "المكتب الثانى" منذ أواخر عام ١٩٥٥ .

وبقيام الوحدة اختلفت المهام الموكلة لجهاز الأمن كماً وكيفاً؛ إذ لم يعد التآمر وقفاً على القوى الاستعمارية وحلفائها، وإنما تعدد المتآمرون؛ بتأثير المتغيرات والمستجدات محلياً وعربياً ودولياً، ولقد تولى السراج وزارة داخلية الإقليم فى بداية عهد الوحدة، وتزايدت مسئولياته باطراد حتى قبول استقالته فى ١٢سبتمبر ١٩٦١، وتجمعت بين يديه سلطات واسعة مكنته من بسط سلطانه. ولأن النظام اعتمد توسيع إطار مهام الأجهزة التنفيذية، وبحكم تعدد صلاحيات عبدالحميد السراج، وتوليه مسئولية " الاتحاد القومى " تولت أجهزة وزارة

الداخلية بعض مهام التنظيم الشعبى، بينما لم تتطور تلك الأجهزة فى مستوى تطور مهامها فى المرحلة الجديدة، بل وصارت تضم كثيرين ممن تحولوا - بتطور المرحلة - إلى معارضى الوحدة والنظام، كما تأثرت ممارسات السراج والأجهزة العاملة بإمرته بدخوله فى صراع على السلطة مع مختلف شركاء الحكم، وباستغلاله الأجهزة ضد خصومه، وبمحدودية وعيه الاجتماعى، بحيث لم تقتصر الرقابة فى عهده على أعداء الوحدة والنظام، وإنما اتسعت لتشمل الوزراء وكبار المسئولين بمن فيهم المشير عامر(٥٨).

وكل الشواهد تؤكد أن التجاوزات كانت بفعل مسئولين سوريين، وليس نتيجة توجيهات مصرية. وهناك العديد من الشهادات التى تفيد دخول السراج فى نزاع مع عامر، ثم مع عبد الناصر حول تجاوزات أجهزته(٥٩). كما أن هناك شواهد كثيرة على أن حديث التجاوزات مغالى فيه، ولقد استهدفت المغالاة تشويه صورة الحكم من ناحية، وإرباك الجهاز الأمنى وتحييد الجماهير تجاه ما يدبر فى الخفاء من ناحية ثانية، وقد نجحت الدعاية المضادة فى الحالين. والثابت أن أياً من الوزراء المستقيلين لم يواجه أى متاعب فى القاهرة أو دمشق(٦٠)، ولقد رفض عميد جامعة دمشق تنفيذ قرار جمهورى صادر عن عبد الناصر - برغم تدخل السراج - ولم يتخذ ضده أى إجراء(٦١)، فيما لم يعتقل أحد من البعثيين إلا أياماً معدودة، وبسبب تهجم على الحكم والرئيس، وذلك برغم نقدهم العلنى للنظام، وممارسة بعضهم النشاط الحزبى، وتحركهم فى أوساط الضباط(٦٢). والذى يؤكده عدد من ناقدى التجربة أن التجاوزات فى الإقليمين يومذاك لم تصل فى مستواها إلى ما شهده أكثر من قطر عربى يومذاك، خاصة العراق، وتكفى الإشارة إلى أن المعتقلين فى آخر أيام الوحدة كانوا ٦٤ شيوعياً و ١٣ قومياً سورياً و ٩ من الإخوان المسلمين(٦٣).

٩ - حل الأحزاب والصراع مع قادتها:

لم يعارض أحد من المتفاوضين السوريين طلب حل الأحزاب، وفيما عدا الحزب الشيوعى رحب غالبية قادة الأحزاب بالقرار؛ إذ وجد فيه قادة أحزاب اليمين ما يخلصهم من مخاطر اليسار، ووجد فيه قادة البعث ما يريحهم من مشاكل الحزب المستعصية(٦٤)، بينما تصاعدت حملات الحزب الشيوعى بشكل طردى كما سبق بيانه. ولقد بدأت المشكلات مع ساسة سوريا وشخصياتها غير الشيوعية نتيجة تناقض مصالحهم الذاتية مع نهج الحكم وسياساته المعتمدة،

وليس حول أى قضية تتصل بالثوابت القومية أو مصلحة جماهيرية. وكان لأوضاع الأحزاب السورية قبل الوحدة - وبخاصة البعث - انعكاساتها على العلاقة بالحكم؛ فالانقسامات غير المعلنة قبل الوحدة انعكست بوضوح خلالها. ولقد انقسم البعثيون فى الموقف تجاه الحكم إلى ثلاث جماعات :

الأولى : جماعة "القيادة القومية" بقيادة ميشيل عفلق، الذى اتخذ من بيروت مقراً ومن جريدة " الصحافة " البيروتية لساناً، منذ انقسام المؤتمر الثالث للحزب فى آب / أغسطس ١٩٥٩، وتبنى الدعوة لتصحيح الأوضاع فى الجمهورية العربية المتحدة، وبخاصة فى النشرات الداخلية الخاصة بالأعضاء. وفى المؤتمر القومى الرابع فى صيف ١٩٦٠ تراجعت القيادة عن قرار الحل، ثم كلفت عبد الغنى قنوت بتشكيل قيادة لفرع الحزب فى الإقليم السورى(٦٥). وتصاعدت حملات النقد الصريحة والمبطنة. وليس ينكر أن عبد الناصر لم يول عفلق والبيطار الاعتبار اللائق بدورهما التاريخى ومكانتهما العربية(٦٦)، إلا أن عجز القيادة عن تجاوز قصورها فكرياً وعقائدياً حال دون وعيها بمتطلبات المراحل الانتقالية فى حياة الثورات(٦٧). كما أن تواصل نظرتها النرجسية للذات والحزب جعلها تتصور أن البعثيين هم الأكثر إخلاصاً والأعمق وعياً والأجدر بتحمل المسئولية(٦٨)؛ وبالتالى لم تستطع إدراك النقلة النوعية التى أحدثها عبد الناصر فى الفكر والعمل القومى، متجاوزاً عفوية البعث ورومانسيته إلى موقف استراتيجى وتجربة عملية أكثر اكتمالاً(٦٩).

الثانية : جماعة " القطريين " بزعامة أكرم الحورانى ، وتضم بصورة رئيسية عدداً من وزراء البعث ونوابه السابقين والعناصر الأكثر براجماتية، والتى تجاوبت مع الوحدة فى السنة الأولى، وشغلت مناصب وزارية وإدارية عديدة. بحيث استفز ذلك الجماعة الأولى، وجميع خصوم الحورانى وجماعته، وخصوم الحكم كذلك. وبدأت الخلافات بتأثير الصراع على السلطة، ثم كان انسحاب مرشحيها من انتخابات "الاتحاد القومى" عندما لم يؤخذ بفكرة الشطب، التى طالب بها الحورانى. وأخيراً جاءت استقالة مصطفى حمدون لخلافه مع عامر حول تشكيل الأخير لجنة لمراجعة شكاوى الملاك فى قضايا الإصلاح الزراعى، فتضامن معه عبد الغنى قنوت، ثم أكرم الحورانى وصلاح البيطار؛ مما أعطى الاستقالات طابع التضامن الحزبى، كما كان للظروف التى أحاطت بتقديمها دور فى استفزاز عبد الناصر ودفعه إلى قبولها(٧٠).

ولقد تجاوز كل من عبد الناصر والجماعة الحدود فى حربهم الكلامية، إلا أنه رغم بلوغ اللاموضوعية عند الحورانى حد اتهام عبد الناصر بالعمالة للأمريكيين لم يصدر عن الأخير أى طعن فى وطنية الحورانى، وإن إتهمه بالانتهازية. ولقد برر "القطريون" مواقفهم بحرصهم على " الديمقراطية" والقضايا السورية، وفاتهم إدراك أن قيام الوحدة وتجذرها الشرط الأول لتحقيق كل طموح عربى فى الديمقراطية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى.

الثالثة: الجماعة المؤيدة للوحدة فى عهدها، والمتصدية للانفصال بالفعل والكلمة، وتضم غالبية قواعد البعث ومعظم رموزه الفكرية والثقافية فى الإقليم السورى، الذين تعاونوا مع الحكم فى عهد الوحدة. وبرغم تأييد هذه الجماعة – أو التيار على الأصح – للوحدة والقائد بحماس ملحوظ، لم تنسجم تماماً مع أجهزة النظام التى نظرت للجماعات الثلاث وكأنها حزب متضامن، رغم التناقضات الحادة فيما بينها. ولقد شل قدرة هذا التيار على ممارسة دور بناء فى نقد التجربة وتصحيح المسار وتطوير "الاتحاد القومى" موقف أجهزة النظام منه، وكذلك حرص غالبية عناصره على عدم الدخول فى صراع مع الأجهزة ينتهى بها إلى الاصطفاف إلى جانب خصوم الوحدة والقائد.

وبرغم الآثار السلبية للصراع مع الأحزاب، يمكن الجزم بأن حل الأحزاب لم يكن خاطئاً بالمرة، وإنما كان الخطأ أن الحل لم يواكبه أى جهد لاستيعاب طاقة الحزبيين فى عمل فكرى أو تنظيمى كانت تحتاجه الجمهورية والحركة القومية. كما أن التفاعل مع أزمات قادة البعث تغلب فيه الانفعال والحدة. ثم إنه نظر للأحزاب ككتل صماء دون تفريق بين من كان يعادى العهد والقيادة وبين غالبية القواعد شديدة الولاء للوحدة ولعبد الناصر. وكذلك عدم التفريق بين واقع الجمهورية والواقع العربى؛ حيث كانت الأحزاب تقود النضال التقدمى التحررى. كما أنه لم تراع فى الموقف من الشخصيات السورية حساسيتها المغالى فيها تجاه كل ما يتصل بالكرامة الشخصية والاعتبار المعنوى.

١٠- تسريح الضباط ونقلهم للإقليم المصرى والأجهزة المدنية :

كان عبد الناصر عشية قيام الوحدة قد استكمل عملية تحويل النظام العسكرى لثورة يوليو/ تموز إلى نظام مدنى. كما كان على معرفة دقيقة بواقع الجيش السورى، وتناحر كتله، واعتياد ضباطه التدخل الضاغط فى شئون الحكم، وانفتاحه للمداخلات الخارجية المحلية والعربية والدولية(٧١)، وكان موفده

حافظ إسماعيل، مدير مكتب المشير عامر، قد التقى فى النصف الثانى من ديسمبر/ كانون أول ١٩٥٧مع مجلس القيادة فى الجيش السورى لتدارس الصعوبات والمشكلات التى قد تواجه دولة الوحدة بحكم واقع الجيش والأحزاب والظروف الاقتصادية، وقد انتهى الاجتماع بصدور قرار جماعى ينص على " السير قدماً فى طريق الوحدة مع مصر وفى أقصر وقت ممكن"(٧٢).

ولقد تم اتفاق عبد الناصر مع وفد المجلس العسكرى السورى على وقف اشتغال الضباط بالسياسة. وفى لقاء عبد الحكيم عامر بأعضاء مجلس القيادة بعد الوحدة اختاروا جميعهم - فيما عدا بشير صادق - البقاء فى الجيش(٧٣)، غير أنه تم تعيين أربعة من أنشطهم وزراء، ونقل ثلاثة للعمل بالجيش الثانى (المصرى) مقابل تعيين بعض الضباط المصريين فى رئاسة أركان الجيش الأول، ثم صدرت قائمة بتسريح ٩٤ ضابطاً، ولقد جاءت عمليات التسريح والنقل والإحالة- على الأغلب - نتيجة مستجدات سياسية ضاغطة، وبتوصيات يتهم بها جميعها كل من: مصطفى حمدون، وعفيف البزرى، وعبد الحميد السراج(٧٤). ولقد عزز تنافس رفاق الأمس فى تقديم قوائم التسريح اقتناع عبد الناصر بسلامة الإجراء المتبع. وليس ينكر أن ذلك أفقد الجيش الضباط الأكثر نشاطاً ووعياً سياسياً، كما تسبب فى تحول غالبية هؤلاء للعمل ضد الوحدة. وبرغم ذلك لا أحسب الإجراء خاطئاً أبداً؛ إذ لم يكن فى مصلحة الوحدة والجيش بقاء الوضع كما كان قبلاً.

وليس هناك شك أنه لو ظل للشيوعيين أو البعثيين المؤيدين لأكرم الحورانى بالذات وجود فاعل لسبقوا جماعة النحلاوى فى الانقضاض على الوحدة. ثم إن التسريح فى عهد الوحدة لم يبلغ ما حدث سنة ١٩٥٥، ولا فى أعقاب الانفصال، لا سيما بعد ٨ مارس/ آذار ١٩٦٣(٧٥).

كان الخطأ الاستراتيجى يكمن فى عدم توحيد الجيش فى بداية عهد الوحدة، وقد توافرت العوامل المساعدة لذلك يومها(٧٦). هذا ما اقترحه مصطفى حمدون وبعض الساسة والضباط السوريين بداية، ولكن لم يؤخذ به(٧٧). وكانت وحدة الجيش سبيل تعميق التفاعل بين أبناء الإقليمين على مستوى الجنود، وعدم حصره على مستوى الضباط؛ حيث يلعب الطموح الشخصى والانفعالات الذاتية دوراً سلبياً ضد التفاعل الخلاق. وكانت الجيوش - ولم تزل - بوتقة الاندماج فى المجتمعات المتعددة. ولقد أضاعت القيادة الناصرية فرصة ثمينة حين لم توحد الجيش فى مرحلة زخم التأييد الشعبى للوحدة والقائد. ثم إنه لم تتم توعية ضباط الإقليمين بالتمايزات فى السلوكيات والقيم والثقافة السائدة

فـى الجيشـين، كمـا لـم يتـم خلـق المنـاخ الملائـم للإحسـاس بـالوجود المنتـج فـى المواقع الجديدة للضباط المنقولين. وكذلك لم تحكم عمليات النقل بمعايير الكفاءة فـى كثير مـن الحـالات. يضـاف إلـى ذلـك قصـور توعيـة الجيـش بـالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى كانت فى مصلحـة الغالبيـة التـى ينتسـب إليـها جل الضباط والجنود.

١١ - إصدار قانون الإصلاح الزراعى وتطبيقه :

لا يختلف الإقليم السورى عن المصرى مـن حيـث ظـروف تملـك المسـاحات الواسعة والعلاقـات الزراعيـة؛ إذ كـان كبـار المـلاك يحـوزون نحـو ٥٠% مـن الأراضى الزراعية – من أملاكـهم الخاصـة وأمـلاك الدولـة – مقـابل ١٣,٨% لصغارهم. وفى صيف ١٩٥٠ ناقش مجلس النواب تحديد الملكية؛ فأيد ذلـك ٤٣ نائباً وعارضه ٤٥ نائباً(٧٨). ولقد شـهد صيـف ١٩٥٠ وربيـع ١٩٥١ وصيـف ١٩٥٦ انتفاضات فلاحية سقط فيها قتلى وجرحى. كما عقد فى حلب فـى أيلـول/ سبتمبر ١٩٥١، مؤتمـر فلاحـى حضـره الألـوف المطـالبون بـإصلاح زراعـى جذرى، وكـان لـه صداه فـى الصحافـة العالميـة ولـدى الدبلوماسـيين الأجـانب؛ لدرجة أن الخارجية البريطانية أوصت مفوضيتها فى دمشق بلفت نظر الحكومـة السورية إلى مسألة توزيع الأراضى(٧٩).

ولقد جـاء القـانون تطويـراً لسـابقه بمصـر. وبلغـت الأراضـى الخاضعـة للاسـتيلاء ٦٥,٧١% ممـا يملكـه ٣٢٤٠ مالكـاً. ولـدى التنفيـذ اتـهم مصطفـى حمدون وزير الإصـلاح بالتجاوز، واصطـدم لأجل ذلـك بالمشـير عـامر وسـيد مرعـى وزيـر الإصـلاح المركـزى، اللذيـن رأيـا ضـرورة الالـتزام بنصـوص القانون، فيما كان حمدون- يؤيده عبد الناصر - يرى الأخذ بروح القـانون(٨٠)، ومع ذلك اعتمدت وجهة النظر الأولى التى فيها مصلحة كبار الملاك. ولقـد قـال شعب سوريا رأيه فـى الإصلاح الزراعـى بإجبـاره مجلس نـواب الانفصـال فـى شتاء ١٩٦٢ على اعتماده بعد أن كان مجتمعاً لإلغائه.

١٢ - استغلال سوريا اقتصاديا والتضييق على الاقتصاديين السوريين :

يوضح الميزان التجارى بين الإقليمين عكس ذلك تماماً، كمـا ورد فـى تقريـر التنمية فى الشـرق الأوسـط عن سـنوات ١٩٥٤-١٩٦١ الصـادر فـى نيويـورك

١٩٦٢(٨١)؛ إذ استفاد التجار السوريون من السوق المصرية الواسعة والتسهيلات المتاحة، بينما كانت البرجوازية المصرية تشهد حالة انكماش. ولكن أحلام التجار التى راودتهم بداية لم تتحقق نتيجة إغلاق الأسواق العراقية ثم السعودية، وبتأثير الجفاف. كما أن التوجه الاقتصادى/الاجتماعى للحكم المنحاز للغالبية لم يجد صدى طيباً فى نفوسهم. ومع أن التجارة فى سوريا لم تكن تسهم بأكثر من ١٣% من الدخل الوطنى، فإنها كانت تعطى سوريا مظهراً خادعاً للرفاهة.

ومنذ مطلع الخمسينيات أخذت بيروت تحتل موقعاً متقدماً فى تجارة وسياحة المنطقة، وقد تفاءل تجار سوريا بأن تحل الوحدة مع مصر أزمتهم، ولكن ما تحقق لم يكن فى مستوى طموحاتهم، ثم إن البرجوازية السورية اعتادت تجاوز القوانين والأنظمة بحكم عمق صلاتها برجالات الحكم، ولم يكن سهلاً عليها أن تتناسى ما اعتادته. ولا ينفى ذلك أنها واجهت مشكلات مع الجهاز الإدارى البيروقراطى شديد التخلف والمحافظة فى الإقليمين، ويذكر أنه تمت تغطية التوسعات فى المشروعات الإنشائية ومواجهة انعكاسات الجفاف بدعم مالى من مصر، ولقد طالب الرئيس عبد الناصر الجامعة العربية فى أعقاب الانفصال بتشكيل لجنة للتحقق من أن مصر قدمت العون المالى لسوريا طوال عهد الوحدة(٨٢).

١٣ - التهاون فى مواجهة إسرائيل فى موضوع تحويل نهر الأردن :

أثار أكرم الحورانى وأحمد عبد الكريم وغيرهما اتهام عبد الناصر بالاستعداد للتساهل فى موضوع تحويل نهر الأردن، مقابل معونات مالية من البنك الدولى(٨٣)، وفى دحض ذلك كتب صلاح البيطار فى جريدة "البعث" التى أصدرها فى دمشق عقب الانفصال نافياً بشكل قاطع أى شك حول موقف عبد الناصر والجمهورية من القضية الفلسطينية(٨٤).

وهذا ما يؤكده أيضاً الموقف الحازم الذى أجهض محاولة إسرائيل إرسال سفينتين عبر قناة السويس فى ربيع ١٩٥٩، مستغلة صدام عبد الناصر مع الاتحاد السوفيتى، وتلقى الجمهورية شحنات قمح أمريكى كانت فى مسيس الحاجة إليها.

١٤ - إصدار قوانين التأميم فى تموز / يوليو ١٩٦١:

كانت سوريا أول قطر عربى يمارس التأميم؛ ففى سنة ١٩٥١ أممت شركات الكهرباء والماء الفرنسية والإنجليزية فى دمشق وحلب وحمص، كما أممت مصلحة التبغ الفرنسية. وكانت الصناعة السورية عند قيام الوحدة تسهم بنحو ٩% من الدخل الوطنى، وكانت مقصورة على الصناعات التحويلية: الغزل والنسيج والأسمنت والأغذية المحفوظة والزيوت، وتعانى صغر الوحدات، وصعوبة التمويل، وندرة الخبرة الفنية، وانعدام التخطيط بحيث اتجهت رؤوس الأموال نحو صناعات محدودة، وتنافست حولها. وفى سنة ١٩٦٠ أنشئت وزارة الصناعة ووزارة التخطيط واستعين فى الوزارتين بخبراء من مصر. وفى ٢٦يوليو ١٩٦١- قبل الانفصال بشهرين - أممت ثلاث شركات فقط تأميماً شاملاً - بينها الخماسية - التى كان رأسمالها ٣٠ مليون ليرة سورية، وحاصلة على تسهيلات من البنك المركزى قدرها ١٨ مليون ليرة؛ أى أنها كانت تعمل بتمويل من الودائع العامة، كما أممت بعض الشركات تأميماً جزئياً. وكان جميع الذين خضعوا لقرارات التأميم سبعمائة مستثمر فقط. ولقد درست قرارات التأميم مع الوزراء السوريين، واعتمدت من غالبيتهم قبل إصدارها(٨٥). ولم يكن لها تأثير يذكر فى انقلاب أيلول سبتمبر ١٩٦١؛ إذ من الثابت أن التآمر على الوحدة بدأ قبل ذلك بشهور.

أما عملية نزوح الأموال من سوريا فقد بدأت منذ انقلاب الزعيم سنة ١٩٤٩، ولم تتوقف بعد طرد الشيشكلى فى ربيع ١٩٥٤، وبلغت الذروة بصدور قرارات تأميم البنوك فى عهد الوحدة سنة ١٩٦٠. وليس هناك ما يدل على وجود سياسة متعمدة للتضييق على البرجوازية السورية، وعلى العكس من ذلك كانت تعتبر شريكاً للقطاع العام فى عملية التنمية الواسعة التى اعتمدت فى الإقليم.

ومن العرض السابق يتضح أن نظام الحكم لم يقع فى تناقض عدائى مع الثوابت القومية والأسس التى قامت عليها الوحدة، أو فى تعارض مع مصالح وطموحات الجماهير، وأن الخلاف مع الساسة السوريين إنما كان حول مدى الصلاحيات المعطاة لبعضهم، وظروف وجود بعضهم الآخر فى القاهرة، ولم يكن مطلقاً حول قضايا مبدئية تتصل بتوجهات الحكم الاقتصادية والاجتماعية، أو إقامة الديمقراطية كما قيل فيما بعد؛ وهذه حقيقة إيجابية للغاية تحسب لدولة الوحدة والقائد الراحل.

المحور الرابع : تأصيل الانفصال :

إن موقف الشعب العربى فى سوريا من الوحدة مع مصر، وقيادة عبد الناصر، والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التى اتخذت فى عهد الوحدة، وإن كان قد اتضح بجلاء فى الأيام الأولى للانفصال، فإن عملية الفرز الحاسم بين عناصر وقوى الحركة القومية العربية؛ صادقة الالتزام بالوحدة والحرية والاشتراكية، وعناصر وقوى " الإقليمية الجديدة" ؛ قومية الشعارات انفصالية الفعل فاشية الفكر -لم تتضح بجلاء تام إلا من خلال الاختبار العملى فى المواقف التى تطلبت الحسم- والتى خاضتها نخب سوريا وجماهيرها، خاصة الأجيال الشابة من الرجال والنساء والعمال والفلاحين، فى نضالها لإعادة الوحدة طوال الأيام والليالى الممتدة ما بين الصباح الناعى يوم ٢٨سبتمبر ١٩٦١ والمساء الدامى يوم ١٨يوليو١٩٦٣.

والثابت أن قوى اليمين التى اغتصبت السلطة لم تدرك ما كان قيام الجمهورية العربية المتحدة قد أحدثه فى فكر نخب الأمة ووجدان جماهيرها؛ من تقدم الطموح للوحدة والعدالة الاجتماعية على طموحات المرحلة السابقة، كما لم تع طبيعة المتغيرات الجذرية التى أحدثها عهد الوحدة فى المجتمع السورى؛ من حيث نمو وعى الجماهير وانعتاقها من إسار الولاءات التقليدية للعصبيات المحلية وقادة الأحزاب، وتزايد معرفتها بحقوقها، واستعدادها للدفاع عن مكاسبها. كما واجهت الردة الانفصالية عزلة عربية شعبية، وتحجيم علاقات النظام الرسمية عربياً وفى العالم الثالث.

وفى مواجهة التحديات الداخلية بصورة أساسية تفجرت الصراعات بين قادة الانفصال، فاعتقل حيدر الكزبرى فى ٢٠ نوفمبر ١٩٦١، واستقالت حكومة د.مأمون الكزبرى فى اليوم التالى، وفى ٢٨مارس١٩٦٢ شهدت دمشق انقلاباً قادته بعض عناصر الانقلاب الأول. أعقبته تمردات للضباط الوحدويين فى حمص وحلب واللاذقية، ثم محاولة انقلاب فى حلب يوم ١ إبريل ١٩٦٢ قادها

العقيدان جاسم علوان ولؤى أتاسى، وأجهضت نتيجة عدم التزام ضباط البعث بقيادة محمد عمران باتفاقهم مع علوان، ولقيام الطيران السورى بقصف إذاعة حلب وإسكاتها.

وقد برزت على المسرح السياسى/العسكرى يومذاك ثلاثة تجمعات متناقضة الدوافع والغايات:

الأول : وحدوى، يطالب بعودة الوحدة دون شروط، وهو الأوسع انتشاراً بين الجماهير والقيادات الشابة، بقيادة تآلف ثلاث منظمات وحدوية؛ "حركة الوحدويين الاشتراكيين"، و"حركة القوميين العرب "، و"الجبهة العربية المتحدة". وتلتف من حولها بقية القوى والعناصر الوحدوية المسيطرة على الشارع، والأكثر استقطاباً للضباط من مختلف الرتب.

الثانى : بعثى، يرفع شعار "الوحدة المدروسة"، وغايته مفاوضة القاهرة من موقع الانفصال، ويطالب بالمحافظة على مكاسب العمال والفلاحين. وهو الأضعف جماهيرياً ونخبوياً، وإن تميز ضباطه بدقة التنظيم، والتغلغل فى التكتلات العسكرية المختلفة، خاصة الوحدوية . وتقوده " اللجنة العسكرية " التى تشكلت فى القاهرة أيام الوحدة من: محمد عمران، وحافظ الأسد، وصلاح جديد، وعبد الكريم الجندى، وأحمد المير. وقد ضمت العدد الأكبر من الضباط العلويين والإسماعيليين والدروز والعدد الأقل من الضباط السنة.

الثالث : انفصالى، وهو الأضعف تنظيماً بين الضباط وفى أوساط الجماهير، ويؤيده العدد الأكبر من قادة الأحزاب والتجمعات السياسية فى مرحلة ما قبل الوحدة، وتسانده بقوة الأحزاب والمنظمات اللاقومية. وغالبية ضباطه من أبناء وأصهار أعيان المدن وكبار العائلات الرأسمالية والإقطاعية.

وتشكلت وزارة بشير العظمة التى بدأت عهدها بالدعوة لحوار القاهرة فى موضوع الوحدة، وانتهت برفع الشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة أمام جامعة الدول العربية؛ حيث شهدت مدينة شتورا اللبنانية يوم ٢٢أغسطس ١٩٦٢ اجتماعات لمجلس جامعة الدول العربية حضرها ممثلو أثنتى عشرة دولة، أعاد خلالها وفد دمشق كل الادعاءات التى قيلت ضد عهد الوحدة. وكان أغلبية أعضاء وفدى الطرفين من الوزراء السوريين فى عهد الوحدة. وانتهت اجتماعات شتورا يوم ٢٨ أغسطس١٩٦٢ بما يشبه فوز حكومة العظمة، ولكنه كان فوزاً عابراً؛ إذ لم تستطع مواجهة حدة الصراعات الداخلية. وأعقبتها

حكومة خالد العظم التى ضمت تحالف أقطاب اليمين مع جماعة الحورانى، وبدت مؤهلة لتوفير الاستقرار؛ إذ ضمت أقطاب اليمين وعناصر مناصرة لقضايا الفلاحين والعمال، ولقيت دعم وتأييد كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة. ولم يتورع العظم عن تحريض سفير أمريكا فى دمشق ضد عبد الناصر، مؤكداً له أن سوريا لن تهاجم إسرائيل(٨٦). وبفعل تفاقم الأزمات الاجتماعية، وتآكل رصيد شركاء الحكم فى أوساط الشعب والجيش أسقطها انقلاب كان مكشوفاً للجميع.

لقد نفذت حركة ٨ مارس/ آذار ١٩٦٣ ثلاثة تجمعات عسكرية متناقضة الدوافع والغايات، ضعيفة مستوى التنسيق فيما بينها: الناصريون، والبعثيون، ومجموعة من الضباط اللاحزبيين. وكان الظن أن التيار الجماهيرى الوحدوى سيجرف التناقضات فيما بينها. وكان أول عمل أقدم عليه رئيس الوزراء الجديد، صلاح البيطار، سحب الشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة، مؤكداً أن "ثورة الشعب العربى فى سوريا ثأر لمعركة شتورا وكارثة الانفصال".

ومنذ اليوم الأول للحركة احتدم الصراع فيما بين البعثيين، المستقوين بثورة ٨ فبراير/ شباط فى العراق، ومؤيدى الوحدة فى الجيش والشارع، وسرعان ما تمكنت "اللجنة العسكرية" البعثية من إحكام سيطرتها على الجيش. ولمواجهة الجماهير المطالبة بالعودة الفورية للوحدة سارعت الحكومة - المسيطر عليها بعثياً- إلى الدخول فى "مباحثات الوحدة الثلاثية". وكل ما تمخضت عنه تلك المباحثات أنها كشفت مدى هشاشة فكر البعث وتخلفه عن منطق المرحلة، وتحول قادته فى كل من سوريا والعراق إلى رموز "للاإقليمية الجديدة". وبالمجازر التى مارستها اللجنة العسكرية " والحرس القومى " الذى شكلته، قمعت الطموح الوحدوى فى أوساط الجيش والشعب؛ وأصلت بالتالى الانفصال.

المحور الخامس :
انعكاسات الانفصال فى الفكر والعمل العربى :

عرى الواقع المأزوم وأبرز حقائقه، كما أنه قوض البنى الفكرية والسياسية الهشة، وفضح قصورها عن تقديم الاستجابة الفاعلة فى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ومن جهة ثانية كشف الغطاء عن استراتيجية القوى الدولية تجاه الطموح العربى للوحدة والتحرر والتقدم.

ويمكن إيجاز انعكاسات الانفصال فى الفكر والعمل والواقع العربى فى:

١ - برغم الإرهاب والتضليل لم يصدر عن نخب وجماهير سوريا ما يدل على أن الردة الانفصالية واكبتها ردة عن الإيمان بالعروبة. ولقد جاء الميثاق الصادر بمصر سنة ١٩٦٢ والاستجابة لنجدة ثورة اليمن ليؤكدا عمق انتماء مصر القومى. وفيما أكدته مصر وشهدته سوريا برهان على أن الانتماء القومى إنما هو الانتماء الأصدق تعبيراً عن حقائق الواقع فى الأرض العربية.

٢ - العجز عن حماية الوحدة وتوسيع إطارها، برغم توافر العوامل المساعدة على ذلك، يدل على أن الحدود المصطنعة باتت مسيجة بمصالح وطموحات ذاتية، تتقدم فى الممارسة العملية الطموح الوحدوى التاريخى. ولقد جاء الانفصال يدعم الإقليمية التقليدية بإقليمية جديدة أكثر عصرية، وليست أقل استعداداً لقبول التسويات غير المتكافئة مع القوى الدولية شديدة الحرص على استمرار واقع التجزئة والتخلف والتبعية.

٣ - بتأثير التقويم غير الموضوعى لتجربتى الوحدة والانفصال تعمقت لدى النخب وحدوية الإيمان والتوجه "عقدة الانفصال"؛ المتمثلة فى الحذر المغالى فيه تجاه كل توجه وحدوى، بحيث غدت العناصر والقوى الوحدوية أكثر تحفظاً وأقل اندفاعاً فى التعامل مع دعوات الوحدة والاتحاد.

٤ - نتيجة ما اتسمت به ممارسات الأحزاب والمنظمات السياسة من قصور عملى، وما كشفته من تخلف على صعيد الفكر والتنظيم والعلاقة بالجماهير، تفاقمت حدة الصراعات فيما بين القيادات والقواعد؛ فنشطت الأحزاب والمنظمات، كما حدث للبعث بين ١٩٥٩و١٩٦٤، والقوميين العرب أواسط الستينيات، والأحزاب الشيوعية وجماعة الإخوان المسلمين فى السبعينيات. والنتيجة أن الحياة الحزبية أصيبت بما يشبه الشلل، وتعمق تخلف الأحزاب وما فى حكمها، وانحسر دورها فى الحراك السياسى العربى.

٥ - ألقى فشل التجربة بظلاله على الأدبيات السياسية والفكرية؛ بحيث انتهى كثيرون إلى القول بحتمية الفشل، واستنتاج أحكام ليست خلاصة تحليل سليم وفرضيات واقعية؛ وكان لذلك آثار شديدة السلبية على الفكر والعمل السياسى العربى.

٦ - لم تتسرب الشكوك والريب لجماهير الشعب تجاه دور دولة الوحدة وممارسات القائد. كما لم تتردد هذه الجماهير فى الاستجابة للنخب الوحدوية فى التصدى للردة الانفصالية، بينما عصفت الشكوك والظنون بقطاعات واسعة من النخب. مما يؤكد أن مشكلة الأمة العربية إنما هى مشكلة قصور وعى النخبة، وضعف مستويات التزامها، وليس جمود الجماهير وتخلفها كما يُدّعَى.

٧ - خلال عهد الوحدة ومرحلة تأصيل الانفصال برزت على المسرح السياسى العربى كل القوى من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. ولقد ثبت بالبرهان العملى تناقض الممارسات مع الشعارات، مما تسبب فى أن يتأصل فى الوجدان العربى الشك المسبق، بحيث بات رافع الشعار متهماً بالتدليس حتى تثبت مصداقيته. ولقد عانى العمل السياسى والاجتماعى العربى -ولم يزل- حالة انعدام الثقة التى عمقتها نخب الأمة من جميع ألوان الطيف السياسى والاجتماعى والفكرى.

٨ - شهدت المرحلة مستجدات فى غاية الخطورة على صعيد الصراع العربى الصهيونى؛ إذ طورت إسرائيل وكل من تركيا وإيران وإثيوبيا علاقاتها المشتركة لمواجهة النمو المتسارع فى فعالية الحركة القومية العربية. كما نشأت علاقة إيجابية متطورة فيما بين الدولة العبرية وبعض "الأقليات" فى المشرق العربى وجنوبى السودان، وتدفقت على إسرائيل المعونات الاقتصادية والعسكرية، بعد أن اتضحت عملياً أهميتها كفاصل معرقل للتفاعل العربى، وككابح فاعل فى مواجهة دور مصر القومى، ومن جهة رابعة تزايدت أعداد العرب الذين باتوا لا يرون فى الصهيونية الخطر الأكبر والأولى بالمواجهة. وينظر كثير من الباحثين للانفصال باعتباره فى مقدمة العوامل التى أتاحت لإسرائيل تحقيق انتصار سهل بتكلفة محدودة فى يونيو/حزيران ١٩٦٧.

وإذا كان الأب الدكتور جوزيف حجار يذهب إلى أن سنوات إبراهيم باشا التسع فى بلاد الشام ما بين ١٨٣١و١٨٤٠ هى أخطر سنوات القرن التاسع عشر فى تاريخ المشرق العربى، فإنه ليس من المغالاة فى شئ اعتبار الفترة من ٢٢فبراير١٩٥٨ - يوم الاستفتاء على الوحدة - إلى يوم ٢٦يوليو١٩٦٣- يوم إعلان الرئيس عبد الناصر انسحابه من اتفاق الوحدة الثلاثية - أخطر سنوات

القرن العشرين فى حياة الوطن العربى؛ إذ فيها أجهضت تجربة الوحدة، وتشرذمت الحركة القومية، وتحول الخلاف مع الأحزاب الشيوعية إلى عداء دام ومدمر، وتولى الصقور قيادة الحركات الناطقة باسم الجماعات المسماة تجاوزاً "أقليات"، فيما شهدت هذه الحركات نمواً وبروزاً بتشجيع ومساندة القوى العربية الهوية المعادية للطموح الوحدوى، ناهيك عن الدعم الاستعمارى التقليدى.

وختاماً، فإننى فى الوقت الذى أسجل فيه امتنانى لكل الذين نهلت من معينهم الوارد ذكرهم فى ملحق الهوامش، أنبه إلى أن المصادر التى اطلعت عليها-رغم كثرتها وغنى معظمها- لا تجيز لى مطلقاً ادعاء الوفاء بحق التجربة الرائدة. وإننى لأرجو كل من يجد عندى قصوراً أن ينبهنى لمواطن القصور والخلل، شاكراً له مقدماً فعله.

الهوامش

(١) شهدت دمشق صباح يوم ١٨يوليو١٩٦٣محاولة انقلابية دبرها العقيد جاسم علوان، وأجهضت نتيجة اندساس أحد ضباط البعث ضمن قيادة المحاولة. وأعقب ذلك مجزرة دامية قام بها "الحرس القومى" ومحكمة صلاح الظلى العسكرية. ونتيجة لانفراد البعث بالحكم وفاشيته ضد المنظمات الوحدوية التى شاركت البعث فى التوقيع على اتفاق ١٧إبريل ١٩٦٣ بإقامة الوحدة الثلاثية فيما بين مصر وسوريا والعراق، أعلن الرئيس عبد الناصر فى ٢٦يوليو١٩٦٣ انسحاب الجمهورية العربية المتحدة من اتفاقية "الوحدة الثلاثية".

(٢) مدبر الانقلاب الأول المقدم عبد الكريم النحلاوى، وكان من أبرز قادته: العمداء: موفق عصاصة، وزهير عقيل، وفيصل سرى الحسينى، والعقداء: عبد الغنى دهمان، ونور الله الحاج إبراهيم، ومهيب هندى، والمقدمان حيدر الكزبرى، وفايز الرفاعى. وفى يناير/ كانون ثانى ١٩٦٢ قام كل من زهير عقيل وفايز الرفاعى ومحمد منصور بزيارة القاهرة سراً ولقاء الرئيس عبد الناصر موفدين من قيادة الانقلاب.

(٣) يذكر هيكل أن الملك سعود دفع ١٢ مليون دولار لمؤامرة الانفصال، فؤاد مطر، بصراحة عن عبد الناصر، حوار مع محمد حسنين هيكل، ط ١، بيروت، دار القضايا، ١٩٧٥، ص ١٥٠ .

(٤) مطيع السمان، وطن وعسكر، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٥، ص٦١.

(٥) بشير العظمة، جيل الهزيمة، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١، ص ٢٢٤.

(٦) عبد اللطيف البغدادى، مذكرات عبد اللطيف البغدادى، الجزء الثانى، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٧، ص ١٥١ .

(٧) هذا ما أكده مراد غالب للكاتب فى لقاء يوم ٢٣فبراير١٩٩٨.

(٨) مطيع السمان، مصدر سابق، ص ١٣٤.

(٩) راجع البغدادى، مصدر سابق، ص١٢٠. انظر ضياء الدين بيبرس، الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر، كما رواها محمود الجيار،القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٧٦، ص ٦٤، ١٢٧. وأحمد عبد الكريم، حصاد سنين خصبة وثمار مرة، دمشق، بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ص ٤١٥. وأحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الثالث: عبد الناصر والعرب، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦، ص ٨٠، ٨١. وصلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، بيروت، دار الوطن العربى، ١٩٧٦، ص ١٥٠.

(١٠) أحمد يوسف أحمد، ندوة الوحدة تجاربها وتوقعاتها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص ٢٢٨.
(١١) المصدر السابق، ص ٢٢٨.
(١٢) محمد السيد سليم، التحليل السياسى الناصرى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص ٣٣٢ .
(١٣) أنتونى ناتنج، ناصر، ترجمة: شاكر إبراهيم سعيد، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٥، ص ٣٠٨ .
(١٤) بشير العظمة، مصدر سابق، ص ٢٢ وصلاح البيطار، ندوة القومية العربية فى الفكر والممارسة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٤٣٧.
(١٥) مطيع السمان، مصدر سابق، ص ٢٦-٣٠.
(١٦) هانى الفكيكى، أوكار الهزيمة، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٣ ص ١٥٠، ١٨٦ .

(١٧) الضباط البعثيون الخمسة الذين شكلوا فى القاهرة "اللجنة العسكرية" كانوا ثلاثة علويين: محمد عمران، وحافظ الأسد، وصلاح جديد، واثنين إسماعيليين: عبدالكريم الجندى، وأحمد المير، وحين وسعت ضمت خمسة علويين واثنين إسماعيليين واثنين درزيين وستة سنيين معروفين بانفصاليتهم أبرزهم أمين الحافظ انظر نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة فى سوريا، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٥، ص ٥٣،٥٤.
(١٨) أكرم الجراح وطلال عز الدين، الأحزاب والقوى السياسية فى سوريا، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٨٠ .
(١٩) سقط فى حلب، حسب رواية العقيد ماجدماميش - قائد كلية الاحتياط فى حلب - ١٢٠ قتيلاً و٧٠٠ جريح، وفى حماة ٤٠ قتيلاً، ودخل سجن المزة بدمشق ١٢٠ ضابطاً سورياً من قوات حلب، أحمد حمروش، مصدر سابق، ص ٩٢. ويذكر مطيع السمان أن القتلى كانوا: ما ينوف على ٤٠ جندياً فى حلب، و٧ فى دير الزور، و٥ فى درعا والسويداء، واعتقل كل من: العميد حكمت الداية قائد المنطقة الشمالية، والعقيد ماجد ماميش، ومحافظ حماة ياسين فرجانى ومدير شرطتها العميد إسماعيل نابلسى لتأييدهما حلب، والعميد عبد المجيد تجار قائد شرطة درعا والسويداء، وفى اللاذقية العقيد كاظم زيتونة ومحافظها عبد الله جسومة، وفى دير الزور محافظها عدنان عثمان وقائد شرطتها مطيع السمان، المصدر السابق ص ٤١ ، ٤٢ .
(٢٠) قبل الحركة الانفصالية بيومين نقل العقيد علوان من قيادة اللواء ٧٢، المتمركز فى قطنة جنوبى دمشق، وفى غيابه استولى الانفصاليون على اللواء، وقاد العقيد عبد الغنى دهمان بعض وحداته المدرعة، وقام بالاستيلاء على إذاعة وتلفزيون دمشق. هذا ما أوضحه العقيد علوان للكاتب فى لقاء بالقاهرة يوم ٢٢فبراير ١٩٩٨.
(٢١) الميثاق، الباب التاسع، الوحدة العربية.
(٢٢) مجدى حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٤١٣ .

(٢٣) عصام نعمان، ندوة الوحدة العربية؛ تجاربها وتوقعاتها، مصدر سابق، ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٢٤) جمال الشاعر، " آليات الوحدة العربية"، المصدر السابق، ص ٩٣٨.

(٢٥) كان الموقعون: صبرى العسلي، خالد العظم، أكرم الحورانى، أحمد قنبر، صلاح البيطار، بشير العظمة، أمين النافورى، أحمد عبد الكريم، أحمد الشرباتى، نجيب الأرمنازى، هانى السباعى، أسعد هارون، سهيل خورى، حسن مراد، رشاد جبرى، فؤاد قدرى، محمد العايش، حامد الخواجه.

وحضر الاجتماع ولم يوقع بالرغم من موافقته على مضمون البيان كل من: رياض المالكى، وخليل الكلاس، وعرفان الجلاد، ومنصور الأطرش، ونصوح الأيوبى، وشفيق سليمان، وظافر القاسمى، وحبيب كحالة، ومحمد عبد المولى، الانهيار الكبير؛ أسباب وسقوط وحدة مصر وسوريا، بيروت، دار المسيرة ١٩٧٩، ص ٣٢٦.

(٢٦) من أبرزهم : الرئيس السابق شكرى القوتلى، وزعيم ثورة ١٩٢٥ سلطان الأطرش، ورئيسا الوزراء السابقان فارس الخورى ولطفى الحفار. وشاع فى دمشق يومها "أن الانفصال أحيا العظام وهى رميم"، تعبيراً عن بحث قادته عن رموز تخطاها الزمن لتعزيز موقفهم وتعبيراً عن طبيعة المرحلة الجديدة.

(٢٧) ورد فى مشروع البيان السياسى للحزب الشيوعى السورى ما نصه "وهكذا فإن انتفاضة ٢٨ أيلول/ سبتمبر التى انتصرت بفضل تضامن الشعب الواعى والجيش الباسل كانت أمراً محتوماً ساق إليه تطور الحوادث نفسها، وجاء تتويجاً لنضال مرير خاضه الشعب السورى ضد حكم الدكتاتورية والتمصير، وكان للحزب الشيوعى فى هذا النضال دوره الطليعى"، أكرم الجراح وطلال عز الدين، مصدر سابق، ص ٣٠٩ .

(٢٨) تميزت اللواءات الناطقة باسم الإخوان المسلمين، والتى كان يشرف عليها عصام العطار، بإيجابية نسبية فى نقد تجربة الوحدة، كما مارست نقداً مبطناً لبعض رموز الانفصال . وشارك الإخوان فى الانتخابات النيابية فى ديسمبر/ كانون أول ١٩٦١، ونجح منهم عصام العطار وبعض النواب. ومما يذكر تصدى المصلين للشيخ على الطنطاوى عندما اتهم الرئيس عبد الناصر بالكفر فى خطبة جمعة، أكرم الجراح وطلال عز الدين، مصدر سابق، ص ٤١٢ .

(٢٩) ناجى علوش، الثورة والجماهير، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٢، ص ١٧٥. وهانى الفكيكى، مصدر سابق، ص ١٨٨ .

(٣٠) فى تفسير موقف أكرم الحورانى يقول مؤرخ سيرته إنه:" اختار وهم إمكانية إعادة سوريا إلى ما وراء الوحدة، يوم كان البرلمان - دون العسكر - هو سيد سوريا. وكانت ثقته فى نفسه أكبر من أن تخيفها قبضة من العسكريين اليمينيين الذين وقعت سوريا فى أسرهم من بعد "، حمدان حمدان، أكرم الحورانى، رجل التاريخ، بيروت، بيسان للنشر، ١٩٩٦، ص ٣٦٠.

(٣١) أحمد عبد الكريم، أضواء على تجربة الوحدة، دمشق، الأهالى للطباعة والنشر، ١٩٩١، ص ١١ . ورياض طه، قصة الوحدة والانفصال، بيروت، دار الآفاق الجديدة،

١٩٧٤، ص ٢٠٨. وعبد الرحمن منيف، القومية العربية والهوية والثورة العربية، المستقبل العربى، العدد (٩٥)، كانون ثانى/ يناير ١٩٧٨.

(٣٢) أحمد حمروش، مصدر سابق، ص ٩٢.

(٣٣) عونى فرسخ، الوحدة فى التجربة، بيروت، دار المسيرة، ١٩٨٠، ص ١٢٣ - ١٢٨.

(٣٤) نجلاء أبو عزالدين، عبد الناصر والعرب، ترجمة، يوسف سعيد الصباغ القاهرة، دار الوطن العربى، ص ٤٨٤.

(٣٥) عونى فرسخ، مصدر سابق، ص ٩٧.

(٣٦) عبد اللطيف البغدادى، مصدر سابق، ص ٦٧.

(٣٧) سعد الدين إبراهيم وآخرون، اتجاهات الرأى العام العربى نحو مسألة الوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠، ص ٤٥.

(٣٨) سامى الجندى، البعث، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٦٩، مصدر سابق، ص ٥٣

(٣٩) صلاح نصر، مصدر سابق، ص ٢٣١.

(٤٠) جاسم علوان، فى حديث مع الكاتب بالقاهرة يوم ٢٤ فبراير ١٩٩٨.

(٤١) كما ورد فى كراس لخالد بكداش أصدره سنة ١٩٦٠، وآخر أصدره أكرم الحورانى فى أعقاب الانفصال.

(٤٢) هيلين كاريردانكوس، السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط، ترجمة، عبد الله إسكندر، بيروت، دار الكلمة، ١٩٨١، ص ٧٦.

(٤٣) الفقرة (١) من المادة الثانية، من مشروع الميثاق.

(٤٤) أحمد حمروش، مصدر سابق، ص ٤٩، ٥٠.

(٤٥) أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص ١٤٢،١٤٦.

(٤٦) يذكر أكثر من دارس للتجربة أن السراج حال دون وجود أى ضابط مصرى فى أجهزة المخابرات السورية، ويؤكد سيد مرعى ما شكا منه محمود رياض فى مذكراته، حيث يذكر أنه عندما زار دمشق كوزير مركزى شعر أنه معزول تماماً؛ إذ حجبت عنه التقارير كلياً، على عكس ما كانت عليه الحال عندما زارها على رأس وفد زراعى مصرى، بدعوة من الحكومة السورية قبل الوحدة. سيد مرعى، أوراق سياسية، ج ١، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٨، مصدر سابق، ص ٤٠٤.

(٤٧) يذكر محمود رياض أن الحورانى طالب فى بداية عهد الوحدة بإسناد منصب وزير الصناعة التنفيذى فى الإقليم السورى لخبير من الإقليم المصرى، والاستعانة بالخبراء المصريين فى الصناعة لافتقار الإقليم السورى إلى أمثالهم. ثم راح يشكو- وهو لم يزل نائباً للرئيس- من تفرد وكيل الوزارة المصرى بشئون الوزارة دون الوزير السورى. محمود رياض، المذكرات، ج٣، القاهرة، دار المستقبل العربى١٩٨٩، ص ٢٣١.

(٤٨) أحمد حمروش، مصدر سابق، ص٢٣٠. محمد السيد سليم، مصدر سابق، ص ٣٣١.

(٤٩) يقول خالد العظم: "وبلغ من سوء الحال أن أصبح أصحاب الجرائد كلهم يقبضون الأموال من الحكومة المحلية، ومن عميل أو أكثر من العملاء الأجانب، ومن الشركات

الكبرى، ومن المصارف، ومن الأحزاب، ومن كل من سولت له نفسه مهاجمة خصم سياسي أو شخصي، ولم يكتف أصحاب الصحف ببيع كتبهم وقبض الاشتراكات المفروضة بعدد وافر، بل راح بعضهم يعمل بالتجارة فيغزو وزارة الاقتصاد الوطني ورئاسة الوزراء بطلبات رخص الاستيراد، ووزارة المالية بالقطع النادر يبيعه في السوق السوداء، هذا ناهيك عن التنافس على إعلانات الدولة، على أن الفائدة الوحيدة التي نالت البلاد من النظام الصحفي في عهد الوحدة هي التخلص من المهاترات والشتائم ونضوب الدس والتوجيه الأجنبي".
مذكرات خالد العظم، بيروت، دار النهار، ج ٣ ، ص ٦٩ - ٧٢ .

(٥٠) ناجي علوش، مصدر سابق، ص ٩٧ .

(٥١) خالد العظم، مصدر سابق، ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٥٢) أحمد يوسف أحمد، مصدر سابق، ص ٢١٦ ، ٢١٧ .

(٥٣) عصمت سيف الدولة، هل كان عبد الناصر دكتاتوراً، بيروت، دار المسيرة، ١٩٧٧، ص ٨٠.

(٥٤) خالد العظم، مصدر سابق، ص ص ١٢٧. البغدادي، مصدر سابق، ص ٢٥٣-٢٥٥ . سيد مرعي، مصدر سابق، ص ٣٩٢ . عصمت سيف الدولة، مصدر سابق ص ١٣٢ ، ٢٨٩-٢٩٣ . وموسى صبري، وثائق ١٥ مايو، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧. ص ٢٤٩ - ٢٦١.

(٥٥) عصمت سيف الدولة، مصدر سابق، ص٢٢٩. ونجلاء أبوعز الدين، مصدر سابق، ص ٥٢٥ .

(٥٦) مطيع السمان، مصدر سابق، ص ٦٩-١٠٥ .

(٥٧) نجلاء أبو عز الدين، مصدر سابق، ص ٤٩٣..

(٥٨) محمد حسنين هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟، القاهرة، الدار القومية، ١٩٦٢.

(٥٩) رياض طه، مصدر سابق، ص ٢٠٨. وصلاح نصر، مصدر سابق، ص ٢٠١-٢٣١. وحمدان حمدان، أكرم الحوراني، مصدر سابق، ص ٣٥٣. والبغدادي، مصدر سابق، ص٧٤. ومطيع السمان، مصدر سابق، ص٢٤ .

(٦٠) بشير العظمة، مصدر سابق، ص ٢١٩. وأحمد عبد الكريم، حصاد سنين، مصدر سابق، ص ٤٠٧.

(٦١) هاني الفكيكي، مصدر سابق، ص ١٥٢ .

(٦٢) المصدر السابق، ص ١٦٢ .

(٦٣) أنتوني ناتنج، مصدر سابق، ص ٣١٢ .

(٦٤) ناجي علوش، مصدر سابق، ص ١٢٨. وعادل زغبوب، الميثاق العربي، بيروت، دار المسيرة، ١٩٧٩، ص ٥٢ ، ٥٣. وسامي الجندي، مصدر سابق، ص ٧٦. وجلال السيد، البعث، بيروت، دار النهار، ص ١٦٦ .

(٦٥) هاني الفكيكي، مصدر سابق، ص ١٠١ .

(٦٦) أنتوني ناتنج، مصدر سابق، ص ٢٩٤ .

(٦٧) ناجي علوش، مصدر سابق، ص ٢١٧-٢٣٧ .

(٦٨) أحمد يوسف أحمد، مصدر سابق، ص ٢٣٥. وأحمد عبد الكريم، حصاد سنين، مصدر سابق، ص ٤٠٥. وأحمد حمروش، مصدر سابق، ص٦٢. ومحمود رياض، مصدر سابق، ص ٢٢٧. وسامى الجندى، مصدر سابق، ص ٧٨. وزغبوب، مصدر سابق، ص ٩٠. وحمدان حمدان، أكرم الحورانى، مصدر سابق، ص ٢٠٠. وأكرم الجراح وطلال عز الدين، مصدر سابق، ص ١٩٩ .

(٦٩) وليد قزيحة، ندوة القومية العربية فى الفكر والممارسة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠، ص ٨. ومصطفى الدندشلى، حزب البعث العربى الاشتراكى، الأيدلوجية والتاريخ السياسى، المصدر السابق، ص ٢١٨.

(٧٠) أحمد حمروش، مصدر سابق، ص ٦٦ ، ٦٧ .

(٧١) مجدى حماد، مصدر سابق، ص ٣٥٤ .

(٧٢) صلاح نصر، مصدر سابق، ص ١١٩. ومجدى حماد، مصدر سابق، ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

(٧٣) صلاح نصر، مصدر سابق، ص ١٣٩ .

(٧٤) مجدى حماد، مصدر سابق، ص ٣٩١-٣٩٢ .

(٧٥) ذكر الفريق لؤى آتاسى بأنه ما بين ٨ و١٩مارس ١٩٦٣ تم تسريح ٣٠٠ ضابط. وأضاف "وماشيين بالتسريح". محاضر محادثات الوحدة، جلسة يوم ١٩ مارس ١٩٦٣ .

(٧٦) عونى فرسخ، مصدر سابق، ص ١٦٧ .

(٧٧) البغدادى، مصدر سابق، ص ٦١، ٦٢. ومحمود رياض، المذكرات، ج٣، مصدر سابق، ص ٢٤٩ .

(٧٨) حمدان حمدان، مصدر سابق، ص ١٠٥ .

(٧٩) نقلاً عن المصدر السابق، ٩٩، ١٠٠ .

(٨٠) سيد مرعى، مصدر سابق، ص٤٠٧-٤٠٨ .

(٨١) العازر بعيرى، ضابط الجيش فى السياسة والمجتمع العربى، ترجمة بدر الرفاعى، القاهرة، دار سيناء للنشر، ١٩٩٠، ص ١٣٨ .
مستشهدا بـ
Economic Development in the Middle East 1959-1961 New York 1962 pp.79-81,160.

(٨٢) أحمد عبد الكريم، أضواء على تجربة الوحدة، مصدر سابق، ص ٢١٣ .

(٨٣) جريدة البعث الدمشقية يوم ١٨أغسطس ١٩٦٢ .

(٨٤) أحمد حمروش، المصدر السابق، ص ٦٤-٦٥ .

(٨٥) أحمد حمروش، مصدر سابق، ص ١٠٢-١٠٥ .

(٨٦) خالد العظم، مصدر سابق، ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

تعقيب

جمال عبد الجواد

كل الشكر للأستاذ عونى فرسخ على الورقة الرائعة التى تكشف اهتماماً حقيقياً بالموضوع، وإدراكاً لكل تفاصيله، وإلماماً واسعاً بكل ما كتب فيه. وأعتقد أن هذه الطريقة نحتاج إليها دائماً فى التعامل مع المشكلات، أو مع الأبحاث التى نعدها؛ لأن القضايا والمشكلات التى نواجهها أكبر من أن نتعامل معها بشكل انطباعى، وربما يكون لى بعض الملاحظات إذا سمح لى. ربما ملاحظات بعضها يرجع إلى اختلاف جيلى، مفهوم الوحدة المصرية/السورية بالنسبة للأستاذ عونى فرسخ وكثير من الحاضرين، هنا يمثل جزءاً من الحياة الشخصية؛ من التاريخ الشخصى، لكل واحد منهم؛ اللحظة أو المرحلة التى انفتحت فيها مشاعر، وانفتح فيها إدراك ووعى، وارتبط بها تاريخ كل واحد منهم. ومن ثم أعتقد أنه يؤثر بقدر أكبر على الطريقة التى يتم بها معالجة الأمر. أنا لا أتمتع بهذه الميزة للأسف. الوحدة المصرية/السورية بالنسبة لى لم أعايشها، أنا ولدت بالضبط فى نفس عام الوحدة المصرية السورية، أى منذ ٤٠ عاماً. هذا يعطى لى فرصة أن أخطئ وأقول انطباعات جيل آخر، وأرجو أن تقبل منى.

إن التجربة كانت إلى حد كبير فى الصورة الإجمالية إيجابية.. إلخ، ولكن هناك أخطاء قليلة هنا وهناك. إنه فى التقييم الأخير المشكلة لها أبعاد مؤامرة خارجية، وتوجد بالذات النوازع الإقليمية والميول القطرية لدى النخبة فى بعض البلاد العربية، بالإضافة إلى عدد من المسائل التكتيكية؛ كيف أديرت دولة الوحدة؟ كيف أديرت العلاقة بين الزعيم جمال عبد الناصر والأفراد المختلفين فى النخبة السورية؟ ولكن بعد أربعين عاماً من الوحدة المصرية/السورية لم تصبح تجربة للوحدة العربية، ولكن التجربة الوحيدة للوحدة العربية. ربما

يدعوني ذلك للاعتقاد أن المشكلة أكبر من ذلك؛ الفشل فى حماية الوحدة والفشل فى تكرارها بشكل حقيقى. وأظن أن هذا هو ما يجب أن نتناقش فيه؛ لأن المشكلة أعتقد أعمق من مجرد النوازع القطرية لدى بعض النخب التى تأثرت مصالحها بقيام دولة الوحدة، أو التى شعرت بأنها انعزلت أو تعرض دورها للتهميش.

أستاذى عونى فرسخ يطرح فى الصفحات الأولى من الورقة مدخلاً أعتقد أنه رائع ومفيد جداً، ألا وهو جدل القطرى والقومى. إن جدل القطرى والقومى قادر إلى حد بعيد على شرح ما حدث، لكن جدل القطرى والقومى فى الحقيقة ليس مقصوراً على الدول، وليس مقصوراً على النخب، إنه فى الحقيقة يمتد ليشمل كل فرد فينا؛ كل فرد يعيش على أرض هذا الوطن العربى فى داخله عدة أشياء، ليس فقط قومى وقطرى، ولكن أيضاً أشياء أخرى: هو ابن مدينة، وابن قبيلة، وابن طائفة دينية، وينتمى إلى دولة، وينتمى إلى أمة عربية، وينتمى ربما إلى أمة إسلامية. هناك تنوع فى الانتماءات وفى الهويات، وتوجد مستويات مختلفة للانتماء وللهوية، وكل فرد أو جماعة صغيرة سواء على مستوى الدولة أو الأمة يعانى فى كل لحظة كيف يتبين طريقه، أو يرسم خريطته ما بين الانتماءات المختلفة. وهناك لحظات فى تاريخ المنطقة العربية صعد فيها الشعور القومى العربى، وهناك لحظات أخرى خبا هذا الشعور وصعدت محله مشاعر قطرية أو مشاعر إسلامية، وفى لحظات أخرى مشاعر طائفية وقبلية أدت إلى حروب أهلية. هذا لا يعنى بالضرورة أن من تصرف قبلياً فى لحظة معينة هو قبلى طوال الوقت، الحقيقة كلنا كأفراد وجماعات كلنا كل هذه الأشياء فى الوقت نفسه. والتحدى المطروح علينا هو: كيف تخلق ظرفاً مواتياً يعطى نوع الانتماء الذى تريده أن يسود؟

فى حالتنا نتكلم عن الانتماء القومى العربى فى حالة إذا كان مسئولاً قومياً، السورى أو المصرى، أو القبلى أو الدينى؛ السنى أو الشيعى، والمهارة السياسية هى خلق الظروف المواتية لسيادة أو تغليب هذا النوع من الانتماءات على الانتماءات الأخرى. وأظن أن هذه هى الإشكالية التى ما زالت تواجه ليس فقط الحركة القومية العربية، لكنها تواجه كل سكان المنطقة العربية، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية؛ بمعنى أنه عادة ما نواجه بحالات، حتى التى يسعون فيها إلى تدعيم الانتماءات القطرية؛ قومى مصرى أو قومى تونسى أو قومى مغربى، وحتى هؤلاء ليسوا بالضرورة ناجحين على طول الخط، ولا

يستطيعون خلق الظروف المواتية لسيادة... كلنا ينتمى إلى هذه الأشياء، ولأنها أصيلة علينا ألا نطمع فى تصفيتها، ولكن علينا أن نسعى لخلق نمط حياة أو تعايش سلمى بين هذه الانتماءات بما لا يتعارض مع مصلحة قومية نتصورها .

أيضاً الانفصال فى الحقيقة يبين أن حدود الدولة القطرية ليست بالكامل مصطنعة، وليست شيئاً عديم الوجود، مثلما تعتقد أقسام كثيرة من المفكرين والسياسيين القوميين العرب. يبدو أن الدولة القطرية بحدودها هذه لها قدر من الرسوخ وقدر من الصلابة لا يمكن تجاهله، وعلينا أن نتعامل معه. إن الطريقة التى تعامل بها الرئيس جمال عبد الناصر فى الانفصال عن سوريا كاشفة لهذا . هناك مبررات كثيرة لهذا التعامل: حقن الدماء العربية، تجنب حالة مواتية لتدخلات خارجية.. إلخ، لكن أنا أتصور أنه لو أن جماعة ما انفصالية أعلنت انفصال صعيد مصر، أو جزءاً منه، أو الصحراء الغربية المصرية، بالتأكيد كان سيتصرف بشكل مختلف، بالتأكيد كان سيحمى حدود الدولة القطرية المصرية. الأمر نفسه أتصوره لو أن الانفصال لم يشمل سوريا كلها، لو كانت مثلاً منطقة جبل الدروز أو جبل العلويين تنفصل فقط عن دولة الوحدة . أظن أن السلوك كان سيكون مختلفاً لأن الكيان القطرى ليس مجرد اختراع، وربما اخترع فى لحظة ما، ولكنه اكتسب رسوخاً علينا أن نعترف به ونتعامل معه.

الجدل القطرى والقومى بهذا المعنى أظن أنه المدخل الذى يمكن أن يشرح أشياء كثيرة ،أستاذى عونى فرسخ تحدث فى الورقة عنها، وعن حساسيات الوزراء السوريين والموظفين الإدرايين السوريين الكبار، وكل مسئول مصرى - على حسب ما جاء فى الورقة - تعامل مع المسئولين السوريين اعترف أو اشتكى من هذه المسألة، هناك حساسية ما، نعم نحن أمة عربية واحدة، ولكن أيضاً نحن مختلفون. نتصور أحياناً أن كثرة التفاعل تخلق ظروفاً مواتية للوحدة القومية أو للتكامل القومى، هذا صحيح كمبدأ، ولكن ليس صحيحاً بالضرورة؛ فالشعوب تتفاعل بعضها مع بعض فى إطار مثل إطار الوحدة القومية أو إطار آخر، لا تتفاعل فى نزهة بحرية، ولكنهم يتفاعلون فى إطار سياسى معين، وفى إطار علاقات قوى معينة، وهذا بالضرورة يخلق حساسيات، ويثير مشكلات. خبرة العمالة العربية المهاجرة التى انتقلت للعمل فى بلاد عربية كانت ظروفها تسمح باستقبال عمالة مهاجرة، لا أظن أنها كلها أسفرت بالضرورة عن تدعيم المشاعر القومية. هناك مشكلة كيف نتفاعل مع الآخر العربى؟ الآخر الذى ينتمى إلى قطر آخر فى إطار علاقات عمل، هى علاقات قوى بالضرورة.

والإطار الصراعى يمكن أن يؤدى إلى خلق حساسيات، علينا أن نعترف بهذا، ونلاحظه ونقدره حق تقديره فى تقديم أسباب الانفصال.

فى هذا السياق لفت نظرى أن أستاذى عونى فرسخ وهو يتكلم عن أسباب إخفاق الوحدة يميل إلى الإيجاز. وحدة الفكر السياسى ووحدة التنظيم الشعبى إلى آخره ليست كل المطلوب، بل المطلوب هو خلق بيئة ومؤسسات وأبنية تسمح بالتعايش ما بين المتعددين والمختلفين.

سأقفز مباشرة إلى نقطتين أخريين. النقطة الأولى تتعلق بما أسميه جدل النخبة والجماهير. أستاذى عونى فرسخ فى الورقة يتحدث عن أن الجماهير كانت وحدوية قومية.. إلخ، ودافعت عن الثورة إلى آخر لحظة، المشكلة كانت فى النخبة، وكأن هناك فى الحقيقة جماهير بلا نخبة. الجماهير بلا نخبة هى عبارة عن كتلة هلامية ليست لها ملامح فى الحقيقة. هذه هى سمة أى جماعة سياسية يوجد فيها تنظيم رأسى ما، جماهير وقادة. والإخلال بهذه القاعدة يعد إخلالاً بإحدى أبجديات عملية تكوين جماعة ما. الجماعة يلزمها قيادة، والقيادة تساوى نخبة. وأغلبنا فى العلوم السياسية يعرف القانون الحديدى الشهير للنخبة، الذى يتكلم عن أن كل جماعة سياسية وكل حزب سياسى يحرص على أن يتكون فى داخله جماعة صغيرة تسيطر عليه. أتصور أنه كانت توجد مشكلة فى دولة الوحدة فى هذا السياق، وربما حتى فى التجربة الناصرية كلها، وأظن أن هذا الإطار الأوسع - الذى ربما تأخذه محاولات بحثية أخرى فى حسبانها - هو إطار التجربة الناصرية ككل، والتى سعت إلى إقامة علاقة مباشرة بين القائد والجماهير، وسعت إلى تجاوز النخب، أو عدم إقامة نخب جديدة تتمتع بالقدر الكافى من الحرية والحقوق الذى يتلاءم مع موقعها كنخب. العلاقة المباشرة بين القائد والجماهير بلا نخب. النخب التى اتهمت فى الورقة بالفساد أو بالقطرية وغيره من الصفات، أظن أنها ضرورية لأى مجتمع سياسى فى العالم، يجب عدم محاولة القفز عليها.

النقطة الأخيرة هى المشكلة المتعلقة بالديمقراطية. أستاذى الباحث عونى فرسخ فى ورقته الرائعة يتكلم عن أن هدف الديمقراطية تحقق لأن هدف الرئيس جمال عبد الناصر فى دولة الوحدة كان أن يحقق مصالح الجماهير، وأن الديمقراطية تحققت لأن طريقة التنظيم السياسى وطريقة الإدارة السياسية التى تمت بها إدارة دولة الوحدة هو ما تم الاتفاق عليه بالفعل فى المباحثات السابقة أو دستور دولة الوحدة. أزعم أن مشكلة الديمقراطية أعظم من ذلك بكثير.

مشكلة الديمقراطية أعمق من مجرد محتوى السياسات التى ينفذها، حتى لو كانت تدافع عن مصالح الجماهير أو مصالح الفقراء، أى مصالح الأغلبية العريضة. الديمقراطية تساوى المشاركة السياسية الحرة، وتمكين المواطن من المشاركة فى تقرير مصيره وصنع السياسات، وهى فى حد ذاتها مطلب للجماهير. ولابد من استيفاء هذا المطلب، وأن نسعى فى الوقت نفسه إلى استيفاء مطالب من نوع لقمة العيش والأجر العادل والتعليم ... إلخ.

الفصل الثانى

إدارة عبد الناصر لأزمة الانفصال

مجدى حماد

يمكن القول إن عمليات التوحيد السياسى - كقاعدة عامة - تنطوى على قوى توحيدية، كما تنطوى فى الوقت نفسه على قوى انفصالية، وبالتالى فليس هناك اتجاه وحيد يمكن أن تسلكه عملية التوحيد متى ما انطلقت. فهناك عمليات توحيد اتسعت أبعادها وتعمقت يوماً بعد يوم؛ بفعل ضغط قوى التوحيد ونجاحها فى مواجهة قوى الانفصال، وإن اختلفت نتائج التوحيد النهائية من الوحدة الاندماجية، إلى الوحدة الفيدرالية، إلى الوحدة الكونفيدرالية، إلى الدرجات الأقل من الوحدة، ومن أمثلتها "الدول القومية" فى أوروبا، جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة، والاتحاد السويسرى. وهناك عمليات توحيد استمرت فترة، ولكن قوى الانفصال كانت ذات فعالية أكبر؛ فتمكنت من تفكيكها، وذلك بغض النظر عن استمرارها فترات تاريخية طالت أو قصرت، ومن أمثلتها الوحدة النمساوية/المجرية، والإمبراطورية العثمانية، والاتحاد السوفييتى، ويوغسلافيا، وتشيكوسلوفاكيا.

ومعنى ذلك أن مدى كفاءة النخبة الحاكمة فى إدارة عملية التوحيد يتوقف لا على مجرد بناء النظام الوحدوى، وإنما ينبغى أن يمتد أيضاً إلى مواجهة النزعة الانفصالية، الكامنة بالطبيعة فى صلب العملية التوحيدية. ويضاعف من أهمية هذه الحقيقة أن هذه المواجهة الضرورية يتسع ميدانها ليشمل معسكر القوى الانفصالية التى وضعت نفسها موضع التناقض الأساسى - ومن ثم الصدام الحتمى - مع عملية الوحدة، فضلاً عن القوى التى كانت تضاف إلى هذا المعسكر مع تعميق عملية التوحيد، واتضاح توجهاتها السياسية واختياراتها الاجتماعية.

وفى ضوء هذا التصور العام، يمكن القول إن الوحدة المصرية/السورية جاءت تتويجاً لمرحلة فى حياة الأمة العربية وبداية لمرحلة جديدة، وقد أنهت بمجرد قيامها مشكلات كانت قائمة، وخلقت مشكلات أخرى.

وتفصيل ذلك أن النخبة الحاكمة وجدت نفسها فى موقف مختلف عن تجربتها الأولى فى حكم "الدولة القطرية"، وهى فى الأصل "نخبة عسكرية"، لم تستطع بعد التوفيق بين إدارة الثورة وإدارة الدولة بقيادة تنتمى إلى المؤسسة العسكرية. فقد أصبحت مسئولة فى التجربة الوحدوية الجديدة عن حكم دولتين قطريتين؛ بمعنى الاستجابة لمتطلبات الجماهير العادية فى الإقليمين، من نحو التعليم والصحة والغذاء والأمن والسياسة الخارجية من ناحية، كما أنها أصبحت مسئولة عن إزالة "الطابع القطرى" لهذين الإقليمين، ودمجهما معاً فى قطر واحد وهوية واحدة تعلو على الهويات القطرية، بكل ما يترتب على ذلك من ناحية ثانية، فضلاً عن الارتقاع إلى مستوى التحديات التى فرضتها على المنطقة، وما يتطلبه ذلك من قدرات جديدة لمواجهة أعداء الوحدة فى الداخل والخارج، الذين تجمعوا فى حلف بالغ الشراسة، من ناحية ثالثة.

وكان من المتصور أن تعالج المشكلات الجديدة بأساليب تتفق وطبيعة المرحلة التى بدأت بقيام "الجمهورية العربية المتحدة"، لكن المعالجة لم تكن تتم-على الأغلب- وفق مقتضيات "المنطق القومى" مما أثر على مسيرة دولة الوحدة ومصيرها إلى حد بعيد.

ولا شك أن مشكلة التوحيد الشامل لإقليمى الجمهورية العربية المتحدة كانت أولى المشكلات وأبرزها وأولاها بالمعالجة. ومن هنا أهمية معيار إدارة عملية التوحيد فى تقييم السلوك القومى للنخبة الحاكمة فى دولة الوحدة. وينصرف ذلك إلى عمليتين متداخلتين: أولاً عملية بناء النظام الوحدوى، وثانياً عملية مواجهة النزعات الانفصالية(١).

لقد حققت الإرادة الجماهيرية الوحدوية، بقيام الجمهورية العربية المتحدة، الوحدة الرسمية والدستورية للدولة الجديدة، وبقى على النخبة الحاكمة أن تحقق وحدة الدولة؛ بمعنى وحدة الجيش والنقد والإدارة والقوانين والأنظمة، فضلاً عن وحدة الفكر السياسى، ووحدة التنظيم السياسى الشعبى. ولا شك أن نجاح النخبة الحاكمة فى إدارة عملية التوحيد، من هذه الناحية المرتبطة بعملية بناء النظام الوحدوى، كان سيوفر لنواة الوحدة العربية العديد من الضمانات اللازمة(٢).

وعلى الرغم من أهمية وحدة الدولة والفكر والتنظيم فإن مشكلة التوحيد لم تعالج بما تستحقه من عناية وجهد، سواء من قبل من كانوا فى الحكم أو خارجه. وهنا يرتبط قصور النخبة الحاكمة، وخاصة من زاوية أصولها العسكرية، بقصور النخبة المدنية السياسية والفكرية؛ إذ إن جانباً أساسياً من الإخفاق فى

هذا المجال، يمكن أن يرد إلى قصور الفكر القومى العربى؛ إذ لم يول عملية توحيد أجهزة الدولة الأهمية اللازمة. فعلى الرغم من قدم الدعوة إلى الوحدة العربية، فإن الفكر العربى لم يتطرق إلى بحث وسائل وأساليب توحيد الجيوش والنظم الاقتصادية والتنظيمات الإدارية والقانونية.

وهكذا جاءت الوحدة دون أن تكون أساليب التوحيد واضحة، وكان على النخبة الحاكمة فى الدولة الجديدة - إضافة إلى ممارسة مهام الحكم العادية - إدارة عملية التوحيد من خلال الممارسة؛ فكانت تميل إلى التصرف - مثلما كانت تفعل فى مواجهة مشكلات الدولة القطرية - بوحى من أفكارها الخاصة.

وحيث تأخرت عملية التوحيد الحقيقية، فلم يبق هناك إلا شكل الوحدة الخارجى: رئيس واحد، وعلم واحد، ونشيد واحد. ولكن فيما عدا ذلك كان كل شىء يختلف بين الإقليمين. وساعد على استمرار هذا الوضع طويلاً معظم الساسة والعسكريين السوريين، ممن انساقوا مع تيار الوحدة الذى ألحت الجماهير فى طلبه؛ فقد كان مطلبهم الحقيقى أن تبقى مصر فى مصر، وأن تبقى سوريا فى سوريا.

ولإدراك خطورة عدم إنجاز التوحيد الشامل تكفى الإشارة إلى أن الانفصاليين قد وجدوا، غداة الانفصال، دولة فى "الإقليم الشمالى" تملك كل مقومات الدول فهى:

- ذات جيش قائم بذاته لا ينقصه سوى اعتقال عناصره الوحدوية.
- وذات عملة قائمة بذاتها وغطاؤها كامل فى المصرف المركزى بدمشق.
- وذات ميزانية خاصة واعتماداتها حتى نهاية حزيران/يونيو ١٩٦٢ موجودة فى خزانة الدولة.
- وذات جهاز إدارى مستقل ومشبع بروح الإقليمية والردة الانفصالية.
- وذات قوانين وأنظمة وأحكام خاصة بالإقليم ومواطنيه وعلاقاته بالدول.

لقد كانت مهمة الانفصاليين جد يسيرة؛ إذ لم يكن عليهم سوى إعلان انفصال دولتين أبقى عليهما "عدم التوحيد" الشامل. ولو تحققت وحدة الدولة - أى وحدة الجيش والنقد والإدارة والقوانين - لما كانت مهمة الانفصاليين باليسر الذى تمت به(٣).

لقد سبب تأخير توحيد الدولة مشكلات كثيرة، وضاعت فرص التوحيد حين لم يتم ذلك فى الشهور الأولى، وسط الحماس الشعبى الدافق، الذى فرض الوحدة واشتد فى طلبها، والذى كان من المؤكد أن يدعم كل عمل وحدوى مهما تكن مصاعبه الفنية. إن التأخر فى توحيد الدولة تسبب لا فى إضاعة الفرصة

فحسب، وإنما أدى إلى قيام "معارضة جديدة" من داخل "الصف الوحدوى"، وممن عرفوا بحماسهم للوحدة، وبدورهم فى إتمامها. وتكفى الإشارة هنا إلى موقف عبد الحميد السراج فى أواخر عهد الوحدة، حيث تحول موقف الرجل - المعروف بولائه للجمهورية ورئيسها - وحاول عرقلة التوحيد، وهدد بالاستقالة، ثم استقال فعلاً، وحرك ضباطه، كما حرض اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومى فى الإقليم الشمالى.

إن موقف السراج الأخير، الذى ساعد التآمر الانفصالى عملياً بلا ثمن، عندما يقارن بموقف السراج من التآمر الانفصالى عشية الوحدة، وكيف رفض ملايين الملك سعود لضرب الوحدة، أو لاغتيال جمال عبد الناصر، وكيف تمسك بالوحدة، يظهر أثر تلكؤ عملية توحيد الدولة، وكيف أدى ذلك إلى تنمية الطموح عند كثيرين من عناصر الحركة القومية العربية؛ فتحولت تناقضاتهم غير العدائية مع النظام الجديد، إلى تناقضات عدائية لا يحسمها إلا الصدام.

ولذلك ينبغى أن يوضع فى الاعتبار - عند تقدير الانفصال ومواجهته - أنه نظراً إلى طبيعة الوحدة بين مصر وسوريا، فضلاً عن الخصائص العامة لطرفى الدولة الجديدة، فقد كان من المحتم أن تصير سوريا ميداناً لمعظم التغييرات وعمليات التكيف التى جرت فى مضمار التوحيد، خصوصاً أن السوريين كانوا هم الذين طلبوا الوحدة الاندماجية، وسعوا من أجلها، وألحوا عليها(٤). بل لقد شهدت نهاية عام ١٩٥٧ ومطلع عام ١٩٥٨ تنافساً وتسابقاً بين مختلف القوى السياسية والاقتصادية، والعسكرية قبل كل شىء، على احتلال المركز الأول فى قائمة المؤيدين الأكثر حماساً للوحدة مع مصر. ولقد عبر هذا التنافس - خاصة مع القوة الدافعة الهائلة للجماهير السورية طلباً للوحدة - عن ظاهرة غريبة نوعاً ما، فالتاريخ لم يشهد سوى حالات نادرة للوحدة بين دولة صغيرة ودولة كبيرة، كانت الدولة الصغرى هى التى تعمد إلى اتخاذ المبادرات، بينما يغلب التلكؤ والتردد على سلوك الدولة الكبرى(٥). وبناء على ذلك كان من الطبيعى أن تصبح مشكلة "الجيش والسياسة" فى سوريا فى مقدمة المشكلات الخطيرة فى إدارة عملية التوحيد من ناحيتها الأولى، التى تتمثل فى بناء النظام الوحدوى.

ويمكن القول إن متطلبات بناء النظام الوحدوى - من منظور المتغير العسكرى - كان يقتضى إنجاز مهمتين أساسيتين:

الأولى ذات طابع فنى؛ وتنصرف إلى توحيد الجيشين المصرى والسورى فى جيش واحد.

الثانية ذات طابع سياسي؛ وتتمثل في إبعاد الجيش عن السياسة، وبناء علاقات عسكرية/ مدنية مستقرة، ويتمثل ذلك - بدوره - في تحقيق سيطرة سياسية حازمة على المؤسسة العسكرية، بينما تتعرض الدولة والمجتمع لعمليات تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي واسعة المدى من ناحية، والشروع في عملية الفصل بين "السياسي" و"العسكري"، وإضفاء الطابع المدني تدريجياً على النظام الجديد من ناحية أخرى. وإذا كان جمال عبد الناصر قد اشترط لقبول الوحدة، إضافة إلى الاستفتاء الشعبي، تصفية الأحزاب وابتعاد الجيش عن السياسة في سوريا، فإن المشكلتين - الحزبية والعسكرية - قد تداخلتا معاً في شكل خلق عقبة في مسار إدارة عملية التوحيد(٦). ولو عمدت النخبة الحاكمة إلى توحيد الجيشين مباشرة، جنباً إلى جنب مع إعمال برامج التنشئة المهنية والسياسية، وإسناد المناصب القيادية والحساسة، في جيش الوحدة، لمن لهم مصلحة في الوحدة والتغيير الذي كانت تستهدفه الجماهير، لتحول الجيش إلى قلعة ممتنعة على التآمر. ولكن الفشل في تحقيق أي من ذلك أحال الجيش من جهاز لحماية الوحدة وردع المتربصين بها، إلى أداة للتآمر والهجوم عليها.

وإذا كانت متابعة إدارة عملية التوحيد قد كشفت عن القصور الذي لازم جانبها الأول - المتمثل في بناء النظام الوحدوي - فذلك مدخل ضروري لاستعراض جانبها الثاني المتمثل في مواجهة النزعة الانفصالية؛ بمعنى استعراض مدى نجاح النخبة الحاكمة في رصد القوى الانفصالية، ومتابعة تحركاتها، ومواجهتها مرحلة بعد مرحلة، خصوصاً مواجهة انقلابها الشامل على دولة الوحدة، يوم الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وستركز الدراسة على أسلوب جمال عبد الناصر في مواجهة ضربة الانفصال، هذا الأسلوب الذي تميز بعدم استخدام "الأسلوب العسكري" لقمع الانقلاب؛ ولذلك ربما يكون من المفيد أن يبدأ هذا البحث بالإشارة إلى لمحة عن الانفصال ورجاله، ثم ننتقل بعد ذلك لتحليل مصادر قوى التوحيد السياسي؛ للإجابة على سؤال مهم: لماذا لم يعمد جمال عبد الناصر إلى استخدام القوة المسلحة لقمع الانقلاب العسكري والحيلولة دون ترسيخ الانفصال؟، وهو ما يقود بالضرورة إلى تحليل العملية الوحدوية من منظور توازن القوى الذي أحاط بها على المستويين الإقليمي والعالمي؛ ومن ثم تفهم طبيعة العنف الإمبريالي المسلط على الأمة العربية، وعلى آمالها في "الحرية والاشتراكية والوحدة".

١ ـ الانفصال ورجاله :

قد لا يكون من المبالغة أن نقول إن الوحدة المصرية/السورية بدأت فى الانهيار بمجرد إعلانها. فكل جيران سوريا، والقوى الكبرى، لم تتقبل فكرة الوحدة بين مصر وسوريا، ورأت فيها امتداداً غير مقبول "لنفوذ" جمال عبد الناصر، حتى أن النظام السعودى حاول منع إعلان الوحدة عن طريق رشوة بعض الضباط السوريين لتدبير انقلاب مضاد أو لاغتيال جمال عبد الناصر. ويضاف إلى ذلك أن بعض سياسات جمال عبد الناصر أدت إلى تحولات فى مواقف كثير من القوى السياسية السورية من الوحدة. ومن هذه السياسات يمكن الإشارة بالتحديد إلى حل الأحزاب السياسية وإدماجها فى تنظيم فضفاض باسم "الاتحاد القومى"، والإصلاح الزراعى، والقوانين الاشتراكية التى أضرت بمصالح البرجوازية السورية دون مراعاة الاختلافات الموضوعية بينها وبين البرجوازية المصرية. فضلاً عن القصور - قبل كل شىء - الذى رافق عملية إبعاد الجيش السورى عن السياسة، خصوصاً أن ممارسات عبد الحكيم عامر ومجموعته العسكرية فى سوريا أدت إلى تضخيم "مشكلة الضباط السوريين".

وقد ازدادت الأمور سوءاً حينما أصدر جمال عبد الناصر قراراً بتعيين عبد الحميد السراج - أقوى رجاله فى سوريا - نائباً له فى القاهرة، وبذلك فقد جمال عبد الناصر آخر قوة سياسية مؤيدة له فى سوريا؛ ومن هنا كان المناخ العام فى سوريا مهيأً لحدوث انقلاب عسكرى، وسرعان ما استغل النظامان السعودى والأردنى الفرصة بدفع ٣٧ ضابطاً من ضباط الجيش الأول إلى القيام بانقلاب عسكرى هدفه فك الوحدة المصرية/السورية(٧).

وفى الحقيقة، توضح متابعة الأدوار المتغيرة لمجموعات من العسكريين تجاه الوحدة طبيعة جدلية قوى التوحيد والانفصال، كما توضح أيضاً كيف بدأت الوحدة فى الانهيار بمجرد إعلانها؟

وعلى سبيل المثال، فقد أخذت مجموعة من الضباط السوريين- من الذين نقلوا إلى القاهرة - فى الالتقاء للمناقشة فى أسباب نقلهم، وانتهوا إلى أن ذلك نوع من الإجراءات الوقائية التى لا يرون لها مسوغاً، بينما يشعرون فى قرارة أنفسهم أنهم بوجه من الوجوه، هم الذين صنعوا الوحدة من الجانب السورى. وكان بين هؤلاء الضباط عدد من البعثيين القدامى؛ فعمدوا إلى تشكيل تنظيم عسكرى بعثى سرى باسم "اللجنة العسكرية". وكان هذا التنظيم هو النواة لما تم بعد "ثورة" ٨ آذار/مارس عام ١٩٦٣. وعلى الرغم من أن هذا التنظيم لم يظهر

له أى أثر فى عملية الانقلاب ضد الوحدة عام ١٩٦١، فإن قيامه- كما يرى جلال السيد - كانت له معانيه؛ فهو عدم اعتراف بحل الحزب من ناحية، وهو بمثابة إعادة النظر فى الوحدة القائمة، وبالتالى إمكان البحث فى فكها من ناحية أخرى(٨).

هذا من داخل قلب معسكر "قوى الوحدة". أما بالنسبة إلى المعسكر الآخر، فتنبغى الإشارة بداية إلى أن كثيرين فى المنطقة وخارجها كانوا يعتبرون الوحدة هزيمة لهم، ولكنهم لم يستسلموا للهزيمة؛ فقد كان فى أيديهم سلاح كثير يحاربون به. إن مخازن الأسلحة فيها كثير مما يمكن استعماله: الذهب، والرصاص، والقنابل، والإذاعات، والمؤامرات، وسموم الشكوك والتشكيك. وهى ترسانة مليئة بالأسلحة التى يمكن أن تتحرك لضرب الوحدة، وتحركت أسلحة بالفعل، وتحفزت أسلحة أخرى.

لقد كان انتصار الوحدة انتصاراً ضخماً للجماهير العربية، وهذه الحقيقة بالذات هى التى تكتلت القوى المعادية لسحقها. ومع عنف المعركة وضراوتها، تنبغى الإشارة أيضاً إلى أن القوة الجديدة التى جاءت بها الوحدة إلى سوريا لم تستطع أن تباشر ما كان يمكن أن يكون لها من تأثير. إن قوة الوحدة ظلت معزولة عن الفعل الإيجابى، بل ويضيف محمد حسنين هيكل أن هذه القوة فى بعض الأحيان- ومن تأثير عقد وظروف - ساهمت فى عزل نفسها عن الفعل الإيجابى. ولكنها عندما تنبهت كان وقت طويل، غال وثمين، قد تسرب وضاع، فلما جاءت الضربة ضد الوحدة لم تكن قواها الدفاعية فى خير حال تستطيع معه رد الخطر(٩).

ولكن من هم هؤلاء الذين قاموا بالانقلاب على الوحدة؟

قبل الإجابة على هذا السؤال لا بد من الإشارة بداية إلى أن "الأخطاء" و"الأخطار" التى وقعت فيها وتعرضت لها تجربة الوحدة الأولى هى التى تولت فتح الثغرة التى نفذ منها الانقلاب على الوحدة.

فالأخطاء جردت الوحدة - لفترة طويلة - من إيجابياتها، حتى تمكنت قوانين تموز/ يوليو الاشتراكية من استعادة الزمام، ولكن زماناً طويلاً كان قد ضاع، وتسرب.

والأخطار التى واجهتها التجربة، من هؤلاء الذين أفزعتهم الوحدة، ورأوا فيها تهديداً محققاً لمصالحهم؛ ومن ثم كانت حربهم عليها لا تعرف الهوادة من أول يوم إلى آخر يوم.

ولقد ربطهم جميعاً فى حربهم على التجربة حلف غير مقدس، حشد المتناقضات صفاً واحداً، فى مشهد غريب من مشاهد التاريخ العربى. ويكفى أن الملك سعود كان يصرف أمواله من أجل الأهداف نفسها التى يكتبها خالد بكداش فى منشورات حزبه الشيوعى السرية ضد الوحدة.

وهكذا فإن **الأخطاء** فى تجربة الوحدة سببت موقفاً سلبياً، **والأخطار** فى تجربة الوحدة سببت موقفاً دفاعياً، ومن هذه الثغرة التى فتحتها الأخطاء والأخطار تسلل الانقلاب(١٠).

هذه مقدمة للرد على السؤال عن الذين قاموا بالانقلاب. وللرد على السؤال ذاته يمكن الإشارة إلى بعض النماذج البشرية لعدد من الذين قاموا بالانقلاب، على ضوء المواريث التاريخية للجيوش العربية، وعملية بناء الجيوش القطرية بعد الاستقلال. وسيتم التركيز خصوصاً على حالتى: العقيد حيدر الكزبرى والعقيد عبد الكريم النحلاوى(١١).

العقيد حيدر الكزبرى

إن الحقائق الثابتة فى تاريخ حيدر الكزبرى تتمثل فيما يلى:

لم يتلق حيدر الكزبرى تعليماً عسكرياً على مستوى يؤهله للقيادة؛ فلقد كان جاويشاً تحت خدمة القوات الفرنسية - أيام احتلالها لسوريا - ثم ترقى بعد الاستقلال بحكم الحاجة إلى ضابط.

وكان أقصى ما يستطيع أن يصل إليه فى الجيش السورى بعد ذلك هو رتبة العقيد ثم يخرج إلى المعاش بعدها، وكانت مدة خدمة حيدر الكزبرى قد أوشكت أن تنتهى ولم يتبق منها إلا ثلاثة أشهر.

وكان المنصب الذى يخدم فيه عسكرياً هو **قوات البادية**، وهى قوات أشبه ما تكون بقوات مكافحة التهريب. وكان عملها مركزاً على الحدود مع الأردن؛ حيث لم يكن فى التصور ولا فى الخيال أن تقوم عمليات عسكرية تحتاج إلى قوات على مستوى عال من الكفاءة والتدريب ومثل هذه القوات كانت دائماً لا تبتعد عن الخطوط مع إسرائيل، وبعض منها كان يقف فى الشمال على الحدود مع تركيا.

ولم يكن حيدر الكزبرى سيخرج من الجيش السورى باعتبار أنه وصل فى صفوفه إلى أقصى ما تسمح له الظروف أن يصل إليه فقط، وإنما كان خروجه أيضاً مقرراً بناء على تحقيقات أجريت معه؛ تناولت طريقة حراسته للحدود مع

الأردن، فلقد كانت هناك قرائن تشير إلى أن حيدر الكزبرى كان يحرس الحدود لمصلحته؛ أى أن الذى يدفع يمر.

وفضلاً عما تقدم فإن حياة حيدر الكزبرى، هى مما يسهل تصوره فى مثل ظروفه؛ شاب من أسرة غنية، خدم تحت الفرنسيين؛ لأن الخدمة تحت الفرنسيين وقتها جاه ونفوذ، ثم هو يحب أن يصرف ويحب أن يسهر، والعلم فى حياته قليل، ثم هو على الحدود بقرب عمليات التهريب. وقد كانت كل الظروف تؤهله - والحال كذلك - لأن يكون صيداً صالحاً للنظام الأردنى.

وقبل الانقلاب - وهذا الآن ظاهر مما تكشف من معلومات - كان حيدر الكزبرى هو الذى يصرف فى الإعداد للعملية، وهو الذى يقدم المال لمن يقدر على شرائهم بالمال. ويوم الانقلاب، وقبل أن تصل سلطته إلى خزائن الدولة فى دمشق، كان حيدر الكزبرى هو خزينة الانقلاب.

وفى يوم الانقلاب أيضاً، لم تكن فى ذهن حيدر الكزبرى فكرة أو عقيدة، وإنما كان "القتل" وحده هو الذى يناديه. وحينما أحاطت مصفحات حرس البادية بمبنى القيادة العامة للجيش السورى كان حيدر الكزبرى هو الذى وجه سؤالاً واحداً لأحد الحراس الواقفين وراء سور القيادة: أين المشير؟، وأراد الذى سمع السؤال أن يكسب وقتاً على ما يبدو فكان رده: المشير فى بيته.

ولم ينتظر حيدر الكزبرى ثانية واحدة بعدها، وإنما أخذ بعض مصفحاته وانطلق إلى الشارع القريب الذى يقع فيه بيت المشير، ودون مقدمات أمر هذه المصفحات بفتح مدافعها على البيت بغير حساب، وكانت طلقات مدافع المصفحات على بيت المشير عبد الحكيم عامر هى التى أيقظت دمشق ذلك الصباح!، وسقط حراس البيت الثلاثة قتلى، واندفع البدو من جنود حيدر الكزبرى إلى البيت، يحطمون كل شيء فيه ويطلقون الرصاص بغير وعى.

ولم يكن المشير فى البيت، وإنما كان فى مقر القيادة. وأدرك حيدر الكزبرى أن الذى أجاب على سؤاله أراد أن يكسب وقتاً فعاد بمصفحاته مرة ثانية إلى مقر القيادة غاضباً ينتفض. كان واضحاً فى ذلك الصباح أنه لم يكن مجرد مغامر مأجور، وإنما كان فى ذلك الصباح أيضاً **قاتلاً مأجوراً!**، وهذا واحد من الذين قادوا الانقلاب، بل هذا نوع من الذين قادوا الانقلاب نوع المغامرين!.

العقيد عبد الكريم النحلاوى

كان عبد الكريم النحلاوى كاتماً لأسرار الجيش، ثم أصبح مديراً لمكتب القائد العام لشئون الجيش الأول، وكانت بيده كل تنقلات الضباط فى الجيش السورى

بحكم منصبه. ولقد أوضح الانقلاب أن عبد الكريم النحلاوى فى تصرفاته لم يكن يصدر عن الرغبة فى تعزيز قدرة الجيش السورى على الدفاع ضد إسرائيل، وإنما كان يصدر عن الرغبة فى تعزيز إمكان إحداث انقلاب.

ومن الغريب أن "النحلاوى" كان موضع الثقة، ومع ذلك كان فى الوقت نفسه أداة فى يد الخيانة. ومن الواضح الآن أن المال كان سر النحلاوى، وكان النقطة التى انكسرت عندها مقاومته.

ومنذ عام قبل الانقلاب كان يبدو أن النحلاوى يواجه حالة ضيق مالى، لدرجة أنه توسط وبذل كل الجهود ليثبت أن إحدى أذنيه فقدت بعض قدرتها على السمع أثناء الخدمة وبسببها، حين كان يخدم فى الوحدات ويسمع كل يوم طلقات الرصاص، وكان هدفه من كل الوساطات والجهود أن يحصل على ثلاثة آلاف ليرة تعويضاً له عن بعض سمعه، وحصل عليها بالفعل قبل شهور من الانقلاب، ولكن يبدو أن الثلاثة آلاف ليرة كانت أقل مما يحتاج إليه.

وحينما انقسم قادة الانقلاب فيما بينهم، وقررت الغالبية منهم اعتقال حيدر الكزبرى بعد أن انكشفت صلاته المريبة بحكام عمان، وأصبحت حديث الشارع فى دمشق؛ حين حدث هذا إنحاز عبد الكريم النحلاوى فوراً إلى الجانب الأقوى، بل وكان هو الذى تولى عملية اعتقال حيدر الكزبرى، وكان الخوف من العملية مبعثه وجود بعض قوات البادية داخل دمشق.

وذهب عبد الكريم النحلاوى إلى حيدر الكزبرى بحكاية أعدها وحبك تفاصيلها؛ فقال له: "إن عبد الحميد السراج، المعتقل فى سجن المزّة، قد أضرب عن الطعام وصمم على المضى فى الإضراب أو يفرج عنه، وإذا استمر عبدالحميد السراج فى إضرابه وسرى الخبر إلى الناس فقد يؤثر فيهم، وإذا بقى الخبر مكتوماً ومات عبد الحميد السراج من الجوع فلسوف يقولون إننا قتلناه، كذلك فإن لدى عبد الحميد السراج أسراراً كثيرة يطوى عليها صدره ونحن نريد أن نعرفها. وأنت تعرف عبد الحميد السراج من قديم، وليس بيننا من يستطيع أن يتحدث إليه غيرك".

وركب حيدر الكزبرى سيارته إلى سجن المزة فى دمشق. دخل السجن بسيارة أنيقة فارهة يرفرف عليها علم! ولم يخرج. وفى الثانية نفسها كان عبد الكريم النحلاوى قد أصدر أمراً زور عليه إمضاء حيدر الكزبرى بتحرك بعض قوات البادية إلى حوران.

لقد وقع **المغامر**، فى يد **المتآمر**!، وهذا واحد من الذين قادوا الانقلاب، بل هذا نوع من الذين قادوا الانقلاب، نوع المتآمرين.

إن عدم توحيد الجيش وعدم تسييسه وإحلال الضباط الثوريين فى مراكزه الحساسة تسبب فى أن الجيش وقع تحت سيطرة **ضباط** ينتمون إلى الطبقة الرأسمالية والبرجوازية. وقد لعب هؤلاء ومن لف لفهم دوراً أساسياً فى الحركة الانفصالية. وعودة لقادة الانقلاب تؤكد أصلهم الرأسمالى والبرجوازى؛ حيث يلاحظ أن الضباط أبناء دمشق كانوا يشكلون نسبة تقارب ٥٠% من ضباط الجيش الأول. والمعروف أن غالبية الضباط يرتبطون بالعائلات الدمشقية فى شكل أو فى آخر، فبعضهم من أبناء أو أقارب العائلات، وبعضهم من أصهارهم. وقد تصرف الأبناء والأصهار بما تمليه مصالح الرأسمالية، وإن كان كثيرون منهم ليسوا من الرأسماليين الذين ضربت مصالحهم.

كذلك كان فى الجيش الأول عدد من **الضباط الحزبيين** الذين بقوا فى الجيش لسبب أو لآخر. ولم تنته العلاقات بين الضباط الحزبيين بمجرد حل الأحزاب، بل استمرت؛ بفعل الصداقة والزمالة أولاً، ثم نتيجة التنظيمات التى بدأت تتشكل منذ السنة الأولى من عمر الوحدة. وقد تصرفت أغلبية الضباط الحزبيين صباح يوم الانفصال - من كان منهم على اتصال بالمتآمرين ومن لم يكن - على ضوء ما كانوا يسمعونه من القادة الحزبيين الذين هم على صلة بهم، فأيد كثيرون منهم الانفصال، ووقف من لم يؤيده متفرجاً.

وكانت هناك **فئة ثالثة**؛ فئة من تحركهم **روح الوظيفة**، الذين لا يعرفون أى التزام عقائدى. وبانعدام التسييس كانت نسبة غير الفاعلين كبيرة، وقد كان الترقب والانتظار موقف كثيرين من هؤلاء، وكان تأييد المسيطر على الوضع - أياً كان المسيطر - الموقف الذى اتخذوه فيما بعد.

وفوق ذلك كله كانت هناك مجموعة من "العقد" تركت آثارها فى النفوس. وهكذا جاء الانفصال وأكثرية ضباط الجيش الأول فى وضع غير منسجم مع عهد الوحدة، أو فى حالة لا تدفعهم للاندفاع فى سبيلها. ولم يكن هناك غير فئة محدودة العدد من الضباط كانت واعية لما يمثله ضرب الوحدة بالنسبة إلى المستقبل العربى وجماهير الشعب فى الإقليم الشمالى.

أما على نطاق الجنود وضباط الصف، فقد كان الجهل، وقصور الوعى ونقص المعرفة، والتقيد بالضبط والربط - كيفما اتفق - والحديث الدائم المستمر، والهمس والشائعات، كل ذلك كان يلقى بظله على الجنود وضباط الصف. وكم كان يحز فى النفس أن نرى الجنود وضباط الصف من أبناء الفلاحين يطاردون المتظاهرين الهاتفين للوحدة والاشتراكية!.

وهكذا فإن الأمر لم يكن كما حدث مع ثورة تموز/يوليو في مصر التي استطاعت أن تقضي على عدد من الانقلابات في المهد قبل أن تتحرك القوات ويصدر البيان الأول.

إن الحذر الذي عاشت عليه القيادة العسكرية لثورة تموز/يوليو بسبب انقلابات سوريا جعلها تقضي على محاولات الانقلاب في الجيش المصري بوسائل مختلفة، وتفصل من الجيش الضباط الذين يمكن أن يشكلوا خطراً على النظام؛ هذا الحذر لم ينفع عندما تمت الوحدة مع سوريا نفسها. والشرط الذي اشترطه جمال عبد الناصر بإبعاد الجيش السوري عن السياسة، والخطوات التي اتخذها المشير عامر في سبيل ذلك، لم تنفع في القضاء على الانقلابات العسكرية في سوريا.

إن الأعوام التي سبقت الانفصال في مصر، وما صحبها من إنجازات وانتصارات وطنية وقومية واجتماعية، أضعفت فرص تفريخ الانقلابات العسكرية. ولكن أعوام الوحدة في سوريا لم تضعف هذه الفرص، على الرغم من إخراج الضباط الشيوعيين والبعثيين والمهتمين بالسياسة؛ لأنها تركت الجيش في فراغ كبير؛ فأغلبية الضباط الساحقة من غير المهتمين بالعمل السياسي، الذين اختاروا السلبية وغلبوا الاهتمامات الذاتية، واستتر الخوف في نفوسهم من إعلان الرأي أو القيام بأي حركة إيجابية، وهذا الموقف له وجه آخر؛ هو إعطاء الفرصة لأي أقلية تستطيع التجمع سراً لفرض إرادتها على الأغلبية بطريقة مفاجئة، وهذا ما حدث تماماً في انقلاب الانفصال.

إن عدد الضباط الذين ساهموا في الانقلاب كان ٣٧ ضابطاً فقط، وهم قلة ضئيلة جداً، وما كان يمكن لهم أن ينجحوا لو كان في الجيش ضباط ثوريون من ذوي المبادئ الوحدوية، أو المعادين أصلاً لأسلوب الانقلابات العسكرية.

وبالتالي فقد ثبت أن القضاء على حركة الانقلابات العسكرية لا يكون بوجود نظام عسكري، وإنما عن طريق بناء وتثبيت نظام يعتمد على تنظيم سياسي له أيديولوجية واضحة، وتتوافر له كوادر قيادية صالحة، سواء في أجهزة الدولة أو داخل القوات المسلحة.

٢ - مصادر قوى التوحيد السياسي :

يمكن القول إن التوحيد السياسي يمثل عملية صيرورة اجتماعية، وكغيرها من العمليات الاجتماعية فإنها لا تدور بطريقة عشوائية؛ فمن اللحظة التي تبدأ

فيها إحدى هذه العمليات فإنها تأخذ واحداً من عدة أشكال نمطية محددة. وتعتمد عملية توحيد الكيانات القطرية على واحد أو أكثر من ثلاثة مصادر أساسية للقوى الدافعة:

(أ) قوة العنف (Violence Power) كاستخدام الوسائل العسكرية وما شابهها.

(ب) قوة المصلحة وتبادل المنافع (Utilitarian Power) التى تعود على الأقطار المشاركة فى عملية الوحدة.

(ج) قوة الانتماء الرمزية (Identitive Power) مثل المشاركة الحضارية والروحية المنبعثة من وحدة التاريخ والتراث والتطلع إلى حياة أفضل وتحقيق أمانٍ مشتركة.

ويلاحظ أن استخدام أحد مصادر قوة الدفع هذه لبدء عملية التوحيد، لا يعنى عدم استخدام المصدرين الآخرين. بالعكس لا يمكن أن تستمر عملية التوحيد فى شكل ناجح ما لم تستخدم كل مصادر الدفع الثلاثة بدرجات وأشكال مختلفة فى المراحل اللاحقة لبدء عملية التوحيد(١٢).

ومعنى ذلك أن **العنف السياسى** لم يكن هو الأسلوب الوحيد لتحقيق الوحدة، كما تكشف عن ذلك تجارب التوحيد عبر القرنين الماضيين على الأقل، بل إن هناك تجارب بأكملها قد تمت دون لجوء إلى العنف، وإن اقتضى الحفاظ على بعضها اللجوء إليه فى مراحل تالية. فحتى **الوحدة الألمانية** التى كانت وسيلتها الرئيسية العنف(١٣)، بدأت بإنشاء اتحاد جمركى فى عام ١٨١٩، كما بدأت بتدعيمه فيما بعد عبر السكك الحديدية وغير ذلك، حتى نسب إلى **بسمارك** قوله: "أنا لم أوحد ألمانيا، بل إن السكك الحديدية هى التى وحدتها"(١٤). وتحققت الوحدة الأمريكية بوسائل **ديمقراطية**، وإن اقتضى الأمر استخدام قوة العنف للحفاظ عليها فى فترة الحرب الأهلية(١٥). وتحققت الوحدة السوفيتية بخليط من العنف فى تحقيق الثورة، والوسائل الديمقراطية فى التوصل إلى صيغة الاتحاد. أما تجربة أوروبا الغربية الحالية فتعبر عن صورة راقية لتطبيق الأساليب الديمقراطية فى إنجاز الوحدة(١٦).

ومن هنا يلاحظ نديم البيطار أنه يمكن تقسيم عمليات **التوحيد السياسى** فى التاريخ إلى نموذجين أساسيين: **النموذج العسكرى**؛ الذى تتم فيه عملية التوحيد عن طريق القوة العسكرية التى يمارسها جزء معين ضد الأجزاء الأخرى. **والنموذج الفيدرالى**؛ حيث تلتقى وحدات سياسية معينة، وتقرر بملء إرادتها أن تتنازل عن سيادتها، والاندماج فى كيان سياسى جديد. وهذان النموذجان هما فى

الواقع مفهومان مجردان مفيدان فى تنسيق الأحداث الوحدوية، ولكنهما لا يقدمان وصفاً موضوعياً دقيقاً لعمليات التوحيد بين كيانات سياسية مختلفة؛ وذلك لأنه ليس من عملية عسكرية توحيدية تعتمد على القوة فقط. كما أنه ليس من عملية توحيد فيدرالية تعتمد على الإقناع أو الإجماع الصرف. فالدولة التى تسود عن الطريق العسكرى تجد دائماً فى الأجزاء الأخرى قطاعات عدة من الموالين لعمليتها التوحيدية. والوحدات السياسية التى تتحقق عن الطريق الفيدرالى لا تصنع ذلك بموافقة إجماعية؛ لأن أعداداً كبيرة من السكان قد تجد نفسها مرغمة على القبول بهذه الدولة الجديدة؛ لأن الرفض قد يخلق نتائج وخيمة بالنسبة إليها، أو لأن الأوضاع التى تمر بها تفرض عليها اللجوء إلى هذا الحل الاتحادى، وإن كانت مبدئياً غير راغبة فيه(١٧).

إن عملية **التوحيد السياسى** كانت تتحقق - بصفة أساسية - عن طريق القوة العسكرية، وتستمر عن طريق العنف والخوف، إلى أن تستقر أنظمتها سياسياً ونفسياً. فالقوة القسرية المتمثلة فى شخص أو جماعة كانت الأداة التى خلقت وطورت فى المدى البعيد شعوراً مشتركاً بين جماعات متجاورة. وكان هذا الشعور، بعد أن يستقر ويترسخ، يزدهر وينمو دون إرغام، كولاء لشخص الحاكم أو الراية القومية؛ أى أنه كان يجب لكى تكون عملية التوحيد مطردة أن تعتمد على عناصر أخرى غير العنف السياسى أقوى وأهم فى المدى البعيد، وهى موافقة الأطراف أو الأقاليم التى تمتد إليها، وإرادة شعبية عامة تدعمها. وفى بعض الحالات نجد الوسيلتين جنباً إلى جنب، كما حدث فى الولايات المتحدة. ولكن فى الأكثرية الساحقة يلاحظ أن الموافقة العامة كانت تتأخر كثيراً عن ممارسة القوة، وتأتى كنتيجة بعيدة. فإنجلترا - مثلاً - سيطرت على ويلز عام ١٢٨٢، ولكن الاتجاه نحو الاتحاد السياسى الذى يقوم على الموافقة لم يحدث حتى عام ١٤٨٥، حيث إن الفتح الأول لم يحقق أى دمج رئيسى للأنظمة القانونية والإدارية والاجتماعية، والتوحيد النهائى لم يتحقق - فى الواقع - قبل عام ١٥٣٦(١٨).

وفضلاً عما تقدم، يلاحظ البيطار أن **الإقليم - القاعدة** إذا كان يستخدم عادة **القوة العسكرية** فى عملية التوحيد السياسى عبر التاريخ، فإن استقرار نظام "الدولة القومية" أخذ يحد من اعتماد هذه الأداة فى بناء دول جديدة. وإن هذا يعنى أن عناصر "بناء الأمة" متقدمة الآن على عناصر "بناء الدولة". إن هذا البناء الأخير كان لا يتطلب فى الماضى وحدة ثقافية؛ لغة واحدة، وعياً لمصير واحد، شعوراً بهوية قومية واحدة يتم الالتزام بها، ولكنه أخذ الآن يحتاج إلى

هذه المتطلبات. وإذا صح هذا فإن دور **الإقليم- القاعدة** يكون قد ازداد أهمية لأن الثورة - وليست القوة العسكرية - تصبح الأداة الأساسية فى عملية **التوحيد السياسى**. إن بناء نظام "الدول القومية الحديثة"، كان قد تم قبل بروز الجماهير كعنصر سياسى أساسى، وهذا يجعل حالياً استخدام الثورة الداخلية بدلاً من القوة العسكرية الأداة الأنسب فى تحقيق عملية التوحيد السياسى، خصوصاً بعد بروز الجماهير كقوة سياسية هائلة، والأحزاب السياسية كأداة تنظيم سياسى وثورى. وهذا لا يعنى الاستغناء عن سياسة **القسر والعنف**، فهذه السياسة تفرض ذاتها، وكل عمل وحدوى لا يعتمدها ويخطط لها يكون عاجزاً، ولكنها تأخذ أولاً - فى الأوضاع الحديثة - شكل العنف الثورى ضد الطبقات والقوى التى تقاوم الوحدة وتحاول الإبقاء على الحدود الإقليمية التى تخدم مصالحها(١٩).

وعلى ضوء ما تقدم، يلاحظ بداية بالنسبة إلى **الوحدة المصرية - السورية**، من منظور تجارب التاريخ الوحدوية، أنها تمثل **أسلوباً ديمقراطياً** فى إنجازها؛ بحيث لا يمكن القول إنها كانت تمثل شكلاً من أشكال الفتح أو الاجتياح أو الإرغام. بل لقد سبقت الإشارة إلى أن هذه التجربة الوحدوية قد انطوت على مفارقة ندر تكرارها فى التاريخ، حيث جاءت المبادرة، بل والضغط والإلحاح، من قبل الدولة الصغرى، بينما كانت الدولة الكبرى مترددة.

ولكن الحفاظ على دولة الوحدة، وتعميق عملية التوحيد، فضلاً عن القضاء على النزعات الانفصالية الطبيعية؛ القائمة والكامنة، كل ذلك كان يقتضى ما هو أكثر من "الأسلوب الديمقراطى" فى إدارة عمليه التوحيد. فتعميق عملية التوحيد كان يقتضى التوصل إلى المعادلة الصحيحة لمصادر قوى التوحيد السياسى؛ قوة العنف، وقوة المصالح، وقوة الانتماء الرمزى، من ناحية، واعتماد أسلوب الثورة الداخلية بما ينطوى عليه من عنف ثورى ضد الطبقات والقوى المعادية للوحدة، والتى تحاول فرض التجزئة، من ناحية أخرى. أما فى مواجهة **جريمة الانفصال** ذاتها فقد كان من الضرورى استخدام القوة، أقصى درجات القوة لقمع الانقلاب العسكرى. وفى الواقع، فإن عدم استخدام القوة لقمع الانفصال يلقى ضوءاً على جانب من جوانب السلوك العسكرى العربى تجاه مسألة إنجاز الوحدة والحفاظ عليها.

إن العلاقات الدولية العربية/العربية تنبنى على فكرتين على طرفى نقيض: **الفكرة القومية** من ناحية، **وواقع التجزئة** من ناحية أخرى. وعلى ذلك فإن أنصار "التدخل فى الشئون الداخلية" للأقطار العربية الأخرى ينطلقون من المقولة القومية، أما أنصار "التجزئة" فهم يرفضون هذه الخصوصية حفاظاً

على الوضع القائم. ويمكن القول إن تواتر التدخل فى الشئون الداخلية للأقطار العربية الأخرى أدى إلى إشاعة مفهوم محدد لخصوصية النظام العربى، مبنى على "شرعية التدخل"، سواء التدخل العسكرى المباشر، بالمعنى التقليدى للتدخل؛ مثل دور مصر فى اليمن، أو دور سوريا فى لبنان، أو التدخل عبر الانقلابات والثورات العسكرية. وهناك أمثلة عديدة لهذا السلوك يكشف عنها دور مصر فى الخمسينيات والستينيات فى أكثر من قطر عربى، ودور سوريا فى العراق أو دور العراق، فى سوريا، أو التدخل بأشكال التأثير والضغط والتوجيه الأخرى.

ومن الغريب أن أنصار "التدخل فى الشئون الداخلية للأقطار العربية"، وحتى العسكريين منهم، لم يتصوروا تدخلاً عسكرياً من أجل تحقيق الوحدة، على النمط الألمانى أو الإيطالى، على الرغم من أنهم، وبخاصة العسكريون منهم، تصوروا التدخل فى الشئون الداخلية للأقطار العربية، وتدخلوا بالفعل، من أجل تحقيق أهداف قد تبدو أقل أهمية فى سلم القيم السياسية القومية عن الوحدة العربية؛ مثل دور مصر فى اليمن والجزائر والسودان، أو دور سوريا فى لبنان.

والأكثر غرابة مما تقدم أنهم يضفون هالة من القدسية على الحدود القطرية، وأنهم "يتدخلون" عسكرياً، وبمنتهى العنف أحياناً لقمع أى "انفصال" داخلى، دون مراعاة لأى اعتبارات دولية أو إنسانية أو غيرها. وفى الواقع، فإن الباحث لا يمكنه إلا أن يتساءل إزاء هذه الأوضاع: أيهما أكثر منطقية، قمع الانفصال السورى عسكرياً - وهو عمل داخلى وقطرى ودستورى - أم تقديم مساعدة عسكرية لليمن مثلاً لمساندة نظام ثورى جديد، والدخول طرفاً فى "حرب أهلية وإقليمية"، دونها محاذير عدة؟

فلماذا لم يعمد جمال عبد الناصر إلى ضرب الانقلاب العسكرى بالقوة؟، لقد كان مجرد حركة انفصالية "داخلية" من الناحيتين الدولية والدستورية، فلماذا التسامح معها؟.

يبدو أن عبد الناصر تصرف تجاه الانقلاب العسكرى الانفصالى بمنطق قطرى، وهو بالتالى سلوك غريب، حيث يبدو أنه نظر إلى المسألة، فور إعلان الانفصال، وكأنه لم تكن هناك وحدة أصلاً، وأخذ يبنى حساباته على أساس أنه "سيتدخل فى الشئون الداخلية" لقطر عربى آخر، على الرغم من عدة اعتبارات:

أولاً: شيوع مفهوم التدخل فى السياسة العربية حتى بالقوة.

ثانياً: المشروعية الكاملة - الدولية والدستورية - لضرب أى حركة انفصالية "داخلية" بالقوة.

ثالثاً: عدم التسامح من قبل أى نظام إزاء أى حركة انفصالية "داخلية" بالمعنى القطرى.

رابعاً: اتخاذ قرار بإرسال قوات مسلحة لقمع التمرد العسكرى، وتحرك هذه القوات بالفعل إلى سوريا، وإسقاط بعض المظليين فوق أراضيها قبل أن يصدر قرار آخر بإلغاء التدخل العسكرى. وهذه نقطة مهمة؛ لأن القرار الأول كان قد أخذ طريقه إلى التنفيذ بالفعل، وتم التراجع عنه بعد "حسابات" أخرى للوضع الداخلى فى سوريا، وللأدوار الأجنبية المحتملة، خصوصاً السوفييتية والأمريكية والإسرائيلية. كذلك فقد كان هناك بديل من ضمن البدائل العديدة التى طرحت للمناقشة، قبل اتخاذ قرار باستخدام القوات المسلحة لقمع التمرد، كان ينصرف إلى ذهاب جمال عبد الناصر بنفسه إلى سوريا لقيادة حركة المقاومة والتصدى السياسى والعسكرى للانفصال. ولا شك أن مثل هذا التصور- الذى تم التراجع عنه هو الآخر للأسف- كان يمثل قمة الإدراك السليم لحتمية العنف الثورى فى مواجهة الانفصال.

لقد عقد جمال عبد الناصر اجتماعاً خاصاً فى الثانية من صباح يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، مع الوزراء السوريين فى عهد الوحدة. وفى هذا الاجتماع ألح هؤلاء الوزراء على ذهاب جمال عبد الناصر إلى سوريا لقيادة المقاومة ضد الانقلاب، وخاصة فى اللاذقية التى أعلنت تمسكها بالوحدة وبقائدها، كما طالبوا باستعمال القوة العسكرية لإخماد الانقلاب بأى ثمن. ولكن جمال عبد الناصر رفض هذا المطلب، وأكد لهم أن العملية ستبدو كما لو كانت "غزواً عسكرياً" لسوريا، كما أنها ستولد روح الكراهية لدى السوريين. وفى السادسة من مساء اليوم نفسه، ألقى خطاباً جماهيرياً، أوضح فيه أن الهدف من العملية العسكرية كان هو رفع الروح المعنوية للقوات السورية الموالية للوحدة، وأنه قد ألغى هذه العملية بعد أن أيقن أن الدم العربى سيراق إذا استمرت العملية(٢٠)، ومع ذلك، فإن الدم العربى نفسه استمرت إراقته لسنوات عدة على أرض اليمن تثبيتاً لثورتها وحماية لها من محاولات انقضاض الرجعية العربية.

ويشير صلاح نصر إلى أن القرار بإرسال قوات مصرية، وتحرك طلائع لها، جاء تحت مؤثرات عاطفية انفعالية نتجت عن فرط الحرص على إبقاء سوريا بأى ثمن فى إطار الوحدة. أما العدول عن هذا القرار فقد جاء نتيجة تقدير للموقف وحساب لمختلف احتمالاته، متناولاً مواقف الدول الكبرى من هذا

الصراع، ومواقف بعض الدول العربية من تثبيت الانفصال، وموقف إسرائيل فى هذا الظرف الخطير؛ الأمر الذى أكد لجمال عبد الناصر أنه لن يكون قادراً على إبقاء سوريا فى الوحدة، ولن يكون قادراً على التصدى للقوى التى ستتعرض له -أجنبية وعربية- ناهيك عن الخسائر الكثيرة التى ستتكبدها القوات المصرية والسورية، والضحايا التى ستسقط من الشعب السورى مؤيدة أو معارضة، والمآسى التى ستنتج عن هذا الصراع، وروح الكراهية التى ستحل مكان روح المحبة التى تربط بين مصر وسوريا. وفى المسألة الشرقية واحتلال محمد على لسوريا وتصدى فرنسا وإنجلترا لوقف تطلعاته، مثال على ما كان يمكن أن يحدث من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والدول الغربية إزاء جمال عبد الناصر؛ من أجل إحباط "سيطرته" على سوريا(٢١).

وفضلاً عن ذلك يشير عبد اللطيف البغدادى إلى أن جمال عبد الناصر لم يكن مطمئناً إلى نتيجة المواجهة العسكرية للانقلاب، نظراً لأنه لم يكن متأكداً من استعداد القوات المسلحة للقيام بهذه المهمة، حتى أنه اضطر إلى مصارحة الوزراء السوريين بهذا السبب المهم لتوضيح تراجعه عن استخدام القوة لقمع الانقلاب(٢٢).

وهكذا انتهت تجربة الوحدة العربية الأولى فى القرن العشرين، وتمزقت الجمهورية العربية المتحدة. ولقد تم ذلك بانقلاب عسكرى، كانت طبيعة النظام والظروف المحيطة به كلاهما يهيئ له المناخ المناسب. لقد نجحت أول محاولة انقلابية ضد الوحدة، والغريب أنه لم تكن هناك محاولات جادة سابقة، كما لم يحاكم أى ضابط بهذه التهمة.

٣ - الوحدة والانفصال فى منظور العنف الإمبريالى :

لقد كثر الحديث عن "أخطاء" الوحدة المصرية/السورية فى مجال تسويغ جريمة الانفصال. بل لقد ذهب البعض أحياناً إلى "أن الوحدة كما جرت لا بد أن يصيبها ما أصابها"، وأن الانفصال بالتالى كان أمراً حتمياً(٢٣).

وفى الحقيقة فإن **تقويم الانفصال**، وتحديد دوافعه وأسبابه الأساسية، والتمييز من ثم بين الأساسى والثانوى بهذا الخصوص؛ كل ذلك لا ينفصل عن **تقويم الوحدة** ذاتها فى الإطار العربى، خصوصاً من ناحية تجارب التاريخ الوحدوية. ومن هذه الناحية تلزم الإشارة بداية إلى أن محاولة تقويم الوحدة، وبناء الاحتمالات المرتبطة بتوقع الاتجاهات الوحدوية وتطورها، لا ينبغى أن

تستهدف إثبات "القوانين" التى حكمت طريق وصول الأمم الأخرى إلى تحقيق "وحدتها القومية"، وإنما يجب أن تركز على اكتشاف "القوانين" التى قد تتحكم فى طرق الوصول إلى **إعادة توحيد** الأمة العربية. ومعنى ذلك أن مناقشة مسألة تحقيق الوحدة العربية يجب ألا تكون محل مناقشة تجريدية - أو بحد ذاتها - وإنما من خلال مدى علاقتها بالسمات المستخلصة من دراسة تاريخ الأمة العربية، وواقع ظاهرة التجزئة الراهن. وعلى ضوء هذه الملاحظة المنهجية المهمة تتفق هذه الدراسة مع ما ذهب إليه منير شفيق فى رفض "نظريات" عدة فى مجال الوحدة العربية، خصوصاً النظريات الثلاث الآتية(٢٤).

أ - نظرية توافر الشروط الموضوعية :

حيث يذهب البعض إلى أن تحقيق الوحدة العربية يتطلب إرساء الشروط الموضوعية لها؛ مثل السوق المشتركة، والمشروعات المشتركة، والتكامل الاقتصادى، والمنافع المشتركة، على غرار التوجهات الوحدوية الجارية فى أوروبا الغربية.

إن هذا المنهج يقارن حالة **"أمة مجزأة"**؛ هى الأمة العربية، بحالة **أمم متعددة**، ويخلص إلى أن التوجهات الوحدوية فى الحالتين يمكن أن تستند إلى الأسس ذاتها، وهى مقارنة فاسدة من منطلقها. فضلاً عن أنها لا تلحظ الفرق الحاسم بين **حالة أمة واحدة** تعرضت للتجزئة بفعل العنف الإمبريالى -وأحد مظاهره الكيان الصهيونى فى فلسطين - وحالة **أمم أوروبية** مستقلة -قوية ومتطورة - تتطلع إلى أن تشكل كتلة متراصة لتلعب دوراً دولياً كبيراً.

ولهذا فإن الحديث عن **الموضوعية** هنا هو حديث **غير موضوعى**؛ لأنه أجرى قياساً بين حالات لا يجوز القياس عليها، فضلاً عن أنه لم يعمد إلى اشتقاق قوانينه من التاريخ العربى؛ وبخاصة من تاريخ التجزئة الراهنة.

ب - نظرية الأساس الاقتصادى :

وتنطلق هذه النظرية من مقولة أن العرب "أمة فى طور التكوين"، أما شروط اكتمال تكونها فستفرضها عوامل التطور الرأسمالى وتوحيد السوق.

إن هذه النظرية تنطلق من التجربة الأوروبية فى تكوين الأمم الحديثة وتطورها؛ فتقارن التجزئة العربية بالتجزئة الأوروبية الإقطاعية. وبهذا فهى ترسى منطلقها على مقارنة فاسدة من الأساس؛ لأنها تعتبر التجزئة العربية

مرحلة فى مراحل التطور العربى، وكأن لا علاقة لها بالاستعمار.كما أنها تشوه التاريخ العربى حين تتكر على الأمة العربية تكونها منذ مئات السنين، وقد تم ذلك التطور العربى ضمن شروط غير تلك التى تكونت فيها الأمم الأخرى، فضلاً عن أن هذه النظرية لا تلحظ أن مراحل التطور فى المسار العربى ليست هى مراحل التطور فى أوروبا.

ج ـ نظرية الديمقراطية :

وهى تعزو عدم تحقيق الوحدة إلى فقدان الديمقراطية داخل الأقطار العربية، ومن ثم تؤكد أن الوحدة يمكن أن تتم بعد إرساء الديمقراطية فى تلك الأقطار من ناحية، كما أنها تشترط قيام الوحدة ذاتها على أسس ديمقراطية، وليس عن طريق الضم أو الفتح أو الاستبداد والدكتاتورية من ناحية أخرى.

وهنا أيضاً يكمن خطأ هذه النظرية فى كونها لا ترى الأولوية من نصيب جانب العنف الإمبريالى باعتباره العامل الأول والأساسى وراء التجزئة ووراء كل انفصال، دون التقليل بالطبع من أهمية المنظور الديمقراطى الذى تتبناه.

وعلى ضوء هذه "النظريات" يمكن فهم الوحدة فى الإطار العربى وتقويمها، كما يمكن فهم الانفصال وتقويمه.

لا شك بداية فى أن تجربة الوحدة المصرية/السورية قد انطوت على العديد من "الأخطاء"، سواء فى ذلك مجموعة الأخطاء الأساسية التى رافقت إدارة عملية التوحيد أو تطبيق السياسة العامة للدولة، أو مجموعة الأخطاء الثانوية التى تنصرف أساساً إلى الأخطاء الفردية والمشكلات الخاصة من نحو "مشكلة الضباط". ولقد حفلت محادثات الوحدة الثلاثية بمناقشات مستفيضة لهذه الأخطاء(٢٥).

كذلك عمد كثيرون إلى طرح "النظريات" السابقة اعتماداً على ما يسمونه "دروساً من تجربة الوحدة والانفصال بين مصر وسوريا". وقد أعاد معظم تلك "الدروس" السبب فى فشل الوحدة إلى "الدكتاتورية" أو "التسلط المصرى"، أو "انعدام الديمقراطية"، أو "الاستعجال والارتجال فى إبرام الوحدة"، أو عدم إرساء القواعد المادية الموضوعية للوحدة"، أو "عدم نضج أو إنضاج الشروط الاقتصادية للوحدة"، أو أسباب أخرى من هذا القبيل.

ولكن هل حقاً هذه الأسباب ـ لو سلمنا جدلاً بوجودها أو بوجود البعض منها- كانت هى التى حققت الانفصال وأسقطت الوحدة؟ أم أن كل هذه الأسباب دوران حول السبب الحقيقى والأساسى؛ ألا وهو تفوق العنف الإمبريالى، الذى

فرض التجزئة فى البداية وضرب الوحدة فى النهاية؟ ومن ثم فإن الانفصال يعود إلى عدم مواجهته بالعنف القادر على ردعه وكسر شوكته. إن الذين درسوا تجربة الوحدة لم يعيروا اهتماماً كافياً إلى **ميزان القوى** الذى أتاح فرصة للإقدام عليها، ومن ثم لا يعيرون اهتماماً كافياً إلى ميزان القوى الذى تبدل فأتاح فرصة لاقتراف جريمة الانفصال وإتمامها؛ بينما يجب إعطاء الاهتمام الكافى لميزان القوى؛ لأنه يعبر عن قدرات أطراف الصراع، ومن ثم يلعب دوراً حاسماً فى تقرير نتائج المعارك(٢٦).

فمن المعروف أن فترة النصف الثانى من **الخمسينيات** تميزت بتدهور قوة الاستعمارين البريطانى والفرنسى. وهو ما سمح بفرض الوحدة المصرية/السورية على الإمبريالية والكيان الصهيونى. ولكن فترة أوائل الستينيات تميزت بتولى الإمبريالية الأمريكية مهمة السيطرة على المنطقة، وفى القلب من هذه المهمة رعاية التجزئة القائمة، وذلك فى وقت كانت فيه متفوقة فى ميزان القوى عالمياً. وكانت بداية الستينيات لحظة شن الهجوم الاستعمارى المضاد من قبل الإمبريالية الأمريكية على العالم الثالث.

إن هذا التبدل فى ميزان القوى هو الذى سمح لقوى الانفصال بإن توجه ضربتها؛ أما إغفال هذا التبدل فلن يسمح بملاحظة حقيقتين:

الأولى: أن جمال عبد الناصر حاول قمع الانفصال بالقوة، فتلقى إنذاراً أمريكياً، كما بلغه استنفار جيش العدو الصهيونى الذى يعتبر تدخل الجيش "المصرى" فى "سوريا" عملاً عدائياً لا يمكن السكوت عليه، كما تلقى رسالة رسمية فورية من الاتحاد السوفيتى تتضمن تأييداً صريحاً للانفصال، وربما إنذاراً بعدم التعرض له، كما أكد لى ذلك مصدر مصرى رفيع المستوى كان شاهداً شخصياً على تلك الرسالة.

الثانية: هى أن غالبية **الشعب** فى سوريا، والعديد من الضباط السوريين، لم يكونوا مع الانفصال إطلاقاً، ومن ثم فإن من الخطأ الفادح الحديث عن "أخطاء الوحدة" وإعطاء أية مسوغات لجريمة الانفصال. إن جميع الأخطاء التى ارتكبت أثناء الوحدة - سواء الأخطاء الأساسية أو الأخطاء الثانوية - ليست السبب الحقيقى وراء الانفصال، وإن كانت قد فتحت الثغرة التى نفذ منها وحقق ضربته. إن القوى المعادية للوحدة العربية هى التى كانت وراء انفصال سوريا عن مصر؛ فالانفصال بالضرورة عمل إرادى تآمرى، بينما "الأخطاء" لا تؤدى إلى فصم عرى الوحدة. إن قوى الرجعية والإقطاع ورأس المال لمست الخطر الكبير الذى سيلحق بها نتيجة القرارات الاشتراكية. كذلك فإن القوى الإمبريالية

سعت دائماً إلى استمرار التجزئة العربية لتسهل السيطرة على الوطن العربى ويسهل استغلال ثرواته. فضلاً عن الصهيونية المتربصة بالأمة العربية، والتى تعيش على شعارها المجنون ببناء "إسرائيل الكبرى"، كل هذه القوى كانت وراء عملية الانفصال؛ أى أن الانفصال حدث لأن هناك إرادات دخلت ميدان الصراع من أجل ذلك(٢٧).

إن الانفصال - كما الوحدة - يؤكد أن التجزئة من صنع العنف الإمبريالى (والكيان الصهيونى فى القلب منه). وبالتالى، فالوحدة والحفاظ عليها كلاهما يأتى من خلال مواجهة هذا العنف وكسر شوكته، أو بكلمة أخرى، رؤية العلاقة بين الوحدة والتجزئة فى إطار العلاقات داخل ميزان القوى. أما **العوامل الأخرى** مثل "الأخطاء"، أو "الديمقراطية"، أو "الأساس الموضوعى الاقتصادى" أو "إنضاج الشروط والظروف"، فكلها عوامل مساعدة ، ولكنها لا ترقى -مجتمعة ومنفردة- إلى مستوى العامل الأساسى. إن الشىء الوحيد الذى كان يمكن أن يرد على الانفصال فى حينه هو العنف الثورى، وهو بالتالى إعلان الحرب على القوى الانفصالية والقوى الدولية التى دفعتها أو ساندتها. وتجب الإشارة هنا إلى أنه عندما أعلن الانفصال استنفرت جيوش الرجعية العربية كلها لتشتبك إذا قرر جمال عبد الناصر منع الانفصال بالقوة. إن فهم هذه المقولة يساعد ليس فقط على تفسير الأحداث، ولكن أيضاً على رسم الاستراتيجية والتكتيك المناسبين لتحقيق الوحدة وصيانتها، وهى اتخاذ "قرار حرب" فى ظروف تفوق معين للعدو، أما الإحجام عن ذلك فهو يعنى القبول بحدود التجزئة (٢٨).

ومن هنا نؤكد مرة أخرى أن كل ما يطرح من أسباب بعيداً عن السبب الأساسى -أى السبب الذى يفرض التجزئة ويمنع الوحدة - يصلح تسويغاً لمهادنة التجزئة؛ فكل "نظرية" لا ترى العنف الإمبريالى وراء التجزئة، ولا ترى مواجهته هى الأساس ولها الأولوية، تظل حديثاً عن الوحدة العربية، خارج الميدان الفعلى. مع التأكيد فى الوقت نفسه على أن إعطاء الأولوية فى التجزئة للعنف الإمبريالى، وإعطاء الأولوية فى الوحدة لمواجهة هذا العنف، لا يعنيان الرفض المطلق للنظريات التى سبقت الإشارة إليها، وإنما يعنيان إنزال أهميتها من المرتبة الأولى، إلى المرتبة الثانية أو الثالثة أو الرابعة من حيث الأهمية. وعندما ترسو الأولوية على العنف الإمبريالى، فلن يكون بعد ذلك من خلاف حول تشجيع تطوير الأبنية الهيكلية والتحتية والديمقراطية والعلائق الخاصة؛ انطلاقاً من اعتبارها تخدم عملية مواجهة العنف الإمبريالى وكسر شوكته، وهو

طريق الوحدة. ولا شك أن القبول بهذا الإدراك يترتب عليه نتائج حاسمة في توجيه الفكر والسياسة والصراع، كما يشكل أرضية للتنبؤ بخصوص المسار المستقبلى للاتجاهات الوحدوية فى الوطن العربى(٢٩).

ولا يعنى ما تقدم - بخصوص ربط التجزئة بالإمبريالية- الخروج بقانون عام يعتبر العوامل الخارجية أهم من العوامل الداخلية، ولكن لا ينبغى اعتبار العوامل الداخلية - فى كل حال - هى الحاسمة فى صنع التجزئة وليست الإمبريالية، إذا كان القانون يقول إن العوامل الداخلية هى الحاسمة؛ إذ لا شك أن الإمبريالية هى التى لعبت الدور الأول فى فرض التجزئة العربية، وهى التى تلعب الدور الأول فى الحفاظ عليها وفى مواجهة أى توجهات أو محاولات وحدوية حقيقية؛ ولهذا فإن العامل الحاسم فى فرض التجزئة هو الإمبريالية أى القوة الخارجية، أما العامل الحاسم فى إلغاء التجزئة وفى تحقيق الوحدة، فهو القوى الشعبية الداخلية، وهنا ينبغى إدراج الحديث عن أهمية "الأخطاء" و "الديمقراطية" و"إنضاج الشروط والظروف". إن العامل الحاسم فى **عملية التوحيد** وفى مواجهة العنف الإمبريالى هو **العامل الداخلى**. ولكن لا شك أيضاً فى أن كل تغيير فى ميزان القوى العام يخلق مناخاً لتطورات فى العوامل الداخلية. أما تغيير هذا الميزان فهو من نضال الجماهير العربية جنباً إلى جنب مع مختلف القوى المعادية للإمبريالية فى العالم(٣٠)، إضافة إلى تناقضات الإمبريالية ذاتها وأزماتها الداخلية، ومعنى ذلك أن فعل العامل الداخلى لكى يكون عظيماً ينبغى له أن يراعى بدقة ميزان القوى العام؛ لأنه بالقدر الذى يدرك الوضع جيداً، ويمسك بقوانينه، ويقدر الموقف تقديراً سليماً، يستطيع أن يتحرك بعلمية وموضوعية، ويحقق بالتالى انتصارات مؤكدة، ويصنع حقائق جديدة.

الهوامش

(١) انظر فى تفصيل ذلك: مجدى حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٣٧٧ - ٤٢٠.

(٢) انظر بهذا الخصوص : عونى عبد المحسن فرسخ، الوحدة فى التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨، بيروت، دار المسيرة، ١٩٨٠، ص ١٦١-١٧٠.

(٣) المصدر السابق، ص١٦٤ - ١٦٥.

(٤)- Carl Robert Frost, *the United Arab Republic, (1958 – 1961): A Study in Arab Nationalism and Unity,* (Ph. D. Dissertation University of Denver, 1966), preface.

(٥) المصدر السابق، ص ١١٢ - ١١٣.

(٦) انظر بخصوص "العلاقات العسكرية/المدنية" فى دولة الوحدة: مجدى حماد، مصدر سابق، ص ٣٨٩ - ٤٠٣.

(٧) محمد السيد سليم، التحليل السياسى الناصرى، دراسة فى العقائد والسياسة الخارجية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص٣٣٠،٣٣١.

(٨) جلال السيد، حزب البعث العربى،بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٣، ص١٧٢، ١٧٣. انظر أيضا بخصوص "اللجنة العسكرية" وتطوراتها: قاسم سلام، البعث والوطن العربى، باريس، منشورات العالم العربى،١٩٨٠، ص٢٢٢، ٢٢٨.

(٩) محمد حسنين هيكل، ما الذى جرى فى سوريا؟، القاهرة، الدار القومية، ١٩٦٢، ص ٥٧،٥٨.

(١٠) المصدر السابق، ص ١١٩، ١٢٠.

(١١) اعتمدت هذه الإشارة بصفة خاصة على : المصدر السابق، ص ١٢٠،١٢٤.

(١٢) سعد الدين إبراهيم، "الأبعاد الاجتماعية للوحدة الاقتصادية العربية"، الفكر العربى، السنة ٢، العدد ١١ آب/أغسطس - والعدد ١٢ أيلول/ سبتمبر، ١٩٧٩، ص ٦٦. انظر أيضاً أمثلة عديدة لهذه المقولة فى سعد الدين إبراهيم، "نظرة ثانية للإطار الاجتماعى ومسألة الوحدة،" دراسات عربية، السنة ٨، العدد ٨، حزيران/يونيو ١٩٧٢، ص ٣٢ ، ٣٥.

(١٣) سعد الدين إبراهيم، المصدر السابق، ص ٣٢ ، ٣٣.

(١٤) انظر: صلاح العقاد، "دراسة مقارنة للحركات القومية فى ألمانيا، إيطاليا، الولايات المتحدة، تركيا"، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٧، ص ٣٦ ، ٣٧.

(١٥) المصدر السابق، ص ١٠٣ ، ١٠٨. انظر أيضاً: سعد الدين إبراهيم، "نظرة ثانية للإطار الاجتماعى ومسألة الوحدة،" مصدر سابق، ص ٢٢.

(١٦) أحمد يوسف أحمد، "القومية والوحدة العربية،" الفكر العربي، العدد ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨،ص ٣٢٦ ، ٣٢٧.

(١٧) نديم البيطار، من التجزئة إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية، ط٤، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٣، ص٤٠، ٤١.

(١٨) المصدر السابق، ص ٢٠-٤١.

(١٩) المصدر السابق، ص ١١٩، ١٢٠.

(٢٠) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ٣٣٥.

(٢١) صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، القاهرة، بيروت، دار الوطن العربى، ١٩٧٦، ص ٢٦٩، ٢٧٠.

(٢٢) عبد اللطيف البغدادى، مذكرات عبد اللطيف البغدادى، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٧، ج ٢، ص ١١٨.

(٢٣) انطوت المداخلات التى حفلت بها ندوة: "القومية العربية فى الفكر والممارسة"، بيروت، ٢٦ - ٢٩ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٧٩، وخاصة القسم الثالث (الفصلين الثانى والثالث) على مناقشات مستفيضة لهذه "النظرة الحتمية" ولتفنيدها. انظر: القومية العربية فى الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المركز، ١٩٨٠، ص ٣٥٦ - ٣٦٩ ، ٤١٣ - ٤٤٢.

(٢٤) منير شفيق، "نظرات مستقبلية فى تطور الاتجاهات الوحدوية فى الوطن العربى"، ورقة قدّمت إلى: المصدر السابق، ص ٥٠٤ - ٥٠٧.

(٢٥) محاضر جلسات مباحثات الوحدة، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٣، ص٩١ - ٢٤٤. انظر أيضاً تحليلاً جيداً لهذه المحاضر فى: عادل زعبوب، الميثاق العربى، بيروت، دار المسيرة، ١٩٧٩، ص ٢٧ - ١٢٦.

(٢٦) منير شفيق، "نظرات مستقبلية فى تطور الاتجاهات الوحدوية فى الوطن العربى"، مصدر سابق، ص ٥٠٧.

(٢٧) عادل زعبوب، مصدر سابق، ص ٦٧ - ٦٨.

(٢٨) منير شفيق، مصدر سابق، ص ٥٠٨.

(٢٩) المصدر السابق، ص ٥١٠.

(٣٠) المصدر السابق، ص ٥٠٩ - ٥١٠، ٥٣٤ - ٥٣٦.

تعقيب

محمد السيد سليم

اشكر الدكتور مجدى حماد على بحثه القيم ولمحاولته استكشاف ما هى الأسباب التى أدت إلى الانفصال السورى فى سنة ١٩٦١ . أعتقد أن الانفصال والوحدة هما وجها العملة الواحدة، ولا يمكن أن ندرس تجربة الوحدة دون أن ندرس لماذا أخفقت هذه الوحدة. ولقد أوحت لى قراءة الورقة فكرة عن مشروع بحثى ربما يبادر به مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عن الحركات الانفصالية فى العالم، لماذا تتم هذه الحركات الانفصالية، وأسباب نجاحها أو فشلها، أيضاً الأدوات التى تستخدمها الحركات الانفصالية لتحقيق أهدافها. العالم فيه حركات انفصالية عديدة جداً بعضها نجح وبعضها فشل، مثل الانفصال السورى سنة ١٩٦١، والانفصال بين بنجلاديش وباكستان سنة ١٩٧١، والانفصال اليوغسلافى والانفصال السوفيتى سنة ١٩٩١، والانفصال التشيكوسلوفاكى، أو ما يسمى بالطلاق المخملى بين التشيك والسلوفاك سنة ١٩٩٣، ومحاولة الانفصال فى اليمن، والانفصال النيجيرى فى بيافرا سنة ١٩٦٧، ومحاولة الانفصال فى كيبك فى كندا من ١٩٨٠ إلى الآن. هل هى القوة المسلحة أو الأسلوب الديموقراطى؟

إن الانفصال التشيكى تم بأسلوب ديمقراطى حيث اتفقت الدولتان التشيك والسلوفاك على أن كل طرف يذهب إلى طريقه؛ لذلك أطلق عليه اسم الطلاق المخملى بين الدولتين. لكن فى حالات أخرى كان هناك استعمال للعنف المسلح كما حدث فى نيجيريا سنة ١٩٦٧، وكما حدث فى بنجلاديش فى باكستان سنة ١٩٧١، وغيرهما. الهدف من هذا المشروع البحثى هو دراسة مقارنة لهذه الحركات الانفصالية لمعرفة أساليبها، وأسباب نجاحها، وأسباب إخفاقها، خاصة أن هناك حركات انفصالية فى العالم المعاصر الآن. نعلم أن هناك حركات انفصالية قوية جداً فى إيطاليا لفصل الشمال الإيطالى عن الجنوب الإيطالى، وفى أسبانيا لفصل إقليم الباسك عن الدولة الأسبانية، وفى روسيا لفصل إقليم

الشيشان، وفى جورجيا لفصل إقليم الأبخاز. أنا أتصور أنه مهم جداً أن ندرس الحركات الانفصالية من زاوية الأدوات المستخدمة من جانب الحركات الانفصالية، فى إطار الحركات الانفصالية فى العالم بصفة عامة. أنا أتمنى أن هذا المشروع البحثى يتبناه المركز، وبخاصة وحدة دراسات الثورة المصرية؛ تعميقاً للرؤية المقارنة للحركات الانفصالية.

لقد خضعت تجربة الانفصال السورى سنة ١٩٦١ للدراسة بأشكال مختلفة، لكن أنا اعتقد أن أهم دراسة للحركة الانفصالية حتى قراءتى لورقة الدكتور مجدى هى الدراسة التى قدمها ابتاى أديونى فى كتابه "التوحيد السياسى" والصادر فى منتصف الستينيات. فى تقديرى أن هذه الدراسة لا تزال أهم ما كتب عن الحركة الانفصالية فى سوريا، وأسباب إخفاق الوحدة المصرية السورية. ورغم أن هذه الدراسة من الدراسات الرائدة وأن كثيراً من المفكرين العرب يستعملونها فى كتاباتهم فإنها لا يشار إليها على الإطلاق فى هذه الكتابات؛ ربما لأن أديونى يهودى، هذه نقطة أخرى. ولكنى أعتقد أن الحكمة هى ضالة المؤمن يرى الحكمة أينما وجدت، وبالتالى المفاهيم التحليلية التى قدمت، وهى مستعملة فى كثير من الدراسات، ولكن لا أرى فى هذه الدراسات أثراً لكلام أديونى، رغم أنه فى الواقع قام بدراسة من أشمل الدراسات لهذه القضية.

أيضاً دراسة الانفصال السورى من الممكن أن تتم من زاويتين:

الزاوية الأولى، هى زاوية هيكلية؛ بمعنى أن أدرس القوى البنيانية والقوى الاجتماعية، والأسباب العميقة التى أدت إلى هذا الانفصال أو عدم التوحيد السياسى، وغيرها من الأسباب.

الزاوية الثانية، هى زاوية تتعلق بإدارة الأزمة، أو زاوية سيكولوجية؛ بمعنى ما هى التكتيكات والاستراتيجيات التى اتبعت للتعامل مع حركة الانفصال السورى ابتداء من سبتمبر سنة ١٩٦١؟، بعبارة أخرى: كيف أديرت الأزمة؟ وكيف انتهت إلى الإخفاق فى تحقيق الهدف أو الحفاظ على الوحدة المصرية السورية؟، وأنا أتصور أن دراسة الدكتور مجدى حماد تقع فى إطار المدخل الثانى، وهو المدخل الخاص بإدارة الأزمات، لكنى لاحظت أن معظم الورقة يتعلق بالمدخل الأول، وهو المدخل المتعلق بالعوامل التى أدت إلى الانفصال السورى، أكثر مما يتعلق بكيف أدار عبد الناصر الأزمة يوماً بيوم أو ساعة بساعة. أو لماذا أخفقت القيادة المصرية فى الحفاظ على الوحدة؟

ولذلك أرى أنه ربما يكون عنوان إدارة أزمة الانفصال عنواناً يحتاج إلى قدر أكبر من التعميق، أو إلى تغيير عنوان البحث إلى: "العوامل التى أدت إلى الانفصال السورى". حتى فى هذا الإطار فى الواقع أنا استمتعت جداً بقراءة الورقة. ربما يقول الدكتور مجدى إن هذا فكر الستينيات، ليس هناك عيب إطلاقاً إذا كان هذا الفكر له أصول علمية وأصول منهجية مقبولة. وأنا أهنئه بإنه ما زال متمسكاً ببعض الأفكار التى أرى أن لها مصداقية، حتى فى ظل الأوضاع الراهنة. لكن نحن نقوم بهذه الدراسة اليوم ليس بهدف الاحتفال، وإنما بهدف استخلاص الدروس التى يمكن أن نصل إليها من واقع هذه الخبرة الانفصالية لتحقيق الوحدة العربية فى المستقبل. يجب أن يكون هذا هو الهدف، وتكون مناقشتنا واضحة وصريحة عن أسباب الإخفاق الحقيقية، وكيف أديرت الأزمة، وأين مصدر الخطأ فى إدارة الأزمة؛ حتى لا نكرر أخطاءنا فى المستقبل، وأن نتعلم من التجربة الأصلية. الهدف من الندوة فى تقديرى هو التعلم، والبحث عن أخطائنا، وكيف يمكن تلافى الأخطاء. لعل أول سؤال يثيره الدكتور مجدى يتعلق بالعوامل التى سهلت مهمة الانفصاليين، لماذا ؟

الدكتور مجدى له رأى يقول: إنه "لو تحققت وحدة الجيش والنقد والإدارة والقوانين لما كانت مهمة الانفصاليين باليسر الذى تمت به، لو تمت عملية توحيد شاملة لصعبت مهمة الانفصال. كان هناك رئيس واحد وعلم ونشيد ولكن لم تكن هناك دولة واحدة ". هذا كلام فى منتهى الأهمية، أنا أشكر الدكتور مجدى أنه قاله، هذا كلام فى منتهى الجرأة، وأتصور أنه لأول مرة يقال هذا الكلام بشكل واضح وصريح؛ إذن عندما يقول الدكتور مجدى إن حدث الانفصال لم يقع فى سبتمبر سنة ١٩٦١، بل كان الانفصال قائماً بالفعل، وإن الحركة الانفصالية كشفت عن هذا الواقع الانفصالى، وإن الانفصاليين لم يُنشئوا واقعاً جديداً ولكنهم ترجموا واقعاً قائماً إلى واقع معلن، فأنا أتصور أن هذه مسألة فى منتهى الأهمية، كيف أنه لم يحدث توحيد حقيقى على مدى ثلاث سنوات ونصف مما سهل مهمة الانفصاليين؟

لكن لو افترضنا أن وحدة الجيش والنقد والإدارة والقوانين كانت قائمة، هل كانت مهمة الانفصاليين ستصبح صعبة أو مستحيلة؟ أنا اختلف إلى حد ما مع هذه المقولة، وعلينا أن ندرس الحركات الانفصالية السابقة. الاتحاد السوفيتى كان قائماً كدولة قوية، ووحدة القوانين والإدارة والنقد والحزب الشيوعى والسلطة والكوادر وخلافه، كلها كانت متوافرة، ورغم ذلك حدث الانفصال السوفيتى. الوحدة أو التوحيد السياسى بهذا الشكل ليس ضماناً لعدم التفكيك

السياسى. وفى تقديرى أن الضمان الحقيقى لعدم التفكيك السياسى أو للتوحيد السياسى هو الديمقراطية. فإدارة شئون الدولة والوحدة بأسلوب ديمقراطى تسمح باستيعاب كل الآراء والقوى السياسية فى إطار العملية السياسية. والخبرة اليوغسلافية والخبرة الباكستانية شاهد على ذلك. ومن أجل هذا أنا أفضل أن نقارن بين أحداث الحركات السابقة. فقد كان يوجد توحيد فى باكستان وفى يوغسلافيا والاتحاد السوفيتى؛ إذن لماذا لم يمنع هذا التوحيد من الانفصال بين القوى المكونة لهذه الدول؟. إن إحدى المشكلات الأساسية كانت التسارع فى معدلات تحقيق التوحيد، يعنى مثلاً؛ تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى فى سوريا، وتطبيق بعض القوانين الاشتراكية فى سوريا، لم يكن يأخذ فى اعتباره الظروف الخاصة بسوريا، وكان محاولة لتسريع عملية الوحدة بما لا يأخذ فى الاعتبار أهمية الخصائص المتميزة للمجتمع السورى.

يقول الدكتور مجدى: "إن فرصة التوحيد ضاعت عندما لم تتم فى الشهور الأولى وسط الحماس الشعبى الدافق. إن التأخر فى توحيد الدولة تسبب لا فى إضاعة الفرصة فحسب، وإنما أيضاً فى قيام معارضة جديدة". إننى أختلف مع مقولة أنه كان يمكن لعبد الناصر أن يستثمر الحماس الشعبى الدافق فى الشهور الأولى لبناء وحدة سياسية بالمعنى الذى عبر عنه الدكتور مجدى حماد؛ الوحدة السياسية لا تتم فى إطار حماس شعبى دافق، ولكنها تتم من خلال عملية أقلمة وتكيف تدريجى بعيد المدى؛ من خلال تحول ودمج طويل المدى. ولنأخذ الخبرة الخاصة بدول جنوب شرق آسيا، من ١٩٦٧ وحتى اليوم وهم يتكلمون عن التكامل. إذن كان من الصعب جداً - كما يقول الدكتور حماد - أن يستثمر عبد الناصر هذا الحماس الذى تولد فى فبراير عام ١٩٥٨ حتى تتم فى خلال ثلاثة أو أربعة أشهر عملية التوحيد السياسى .

القضية الثانية هى القضية المتعلقة بالسؤال: هل كان يمكن منع الانفصال؟ أعتقد أن ثمة جانباً غائباً فى الدراسات التى أعدت فى الحركة الانفصالية، وهو أن الانفصال السورى يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ لم يكن مفاجئاً لا للرئيس عبد الناصر ولا للمشير عبد الحكيم عامر؛ كانت هناك معلومات مؤكدة وتقارير ثابتة لدى الرئيس ولدى المشير تؤكد أنه سيقع انفصال سورى. أكثر من ذلك حددت التقارير يوم الانفصال، وحددت المعسكر الذى ستتحرك منه الحركة الانقلابية، وقائد الحركة الانفصالية، والإخوة السوريون موجودون ويستطيعون أن ينفوا ذلك. والتقارير كانت موجودة على مكتب الرئيس وعلى مكتب المشير. أنا أقرأ لحضراتكم هنا أن أمين شاكر يقول: "إنه قال للرئيس عبد الناصر إنه

سيقع انقلاب يوم كذا، وإنه توجد حركات فى الجيش السورى، والرئيس جمال لم يعلق على كلامه". وقيل إنه قال لعلى شفيق - الذى كان السكرتير الخاص للمشير عبد الحكيم عامر فى دمشق- إنه جاءته تقارير مؤكدة عن الانقلاب، ومن سيقوم به. والغريب أن الذى قام بالانقلاب هو مدير مكتب المشير، وعندما جاءت التقارير للمشير أحالها إلى النحلاوى.

هذا الكلام يعكس فكرة أنه قد تتوافر المعلومات لدى صانع القرار، ولكن هذه المعلومات قد لا تدخل فى عملية صنع القرار إذا كانت متناقضة مع الأفكار والأنساق العقائدية المتوافرة لدى صانع القرار. هذا الدرس مهم جداً. أنه قد تتوافر معلومات مؤكدة وصحيحة ولكنها لا تؤثر فى عملية صنع القرار لأن القائد السياسى لا يصدق هذه المعلومات ولا يدخلها فى عملية التحليل السياسى. وهذا يعطينا فكرة عن أهمية إدخال كل المعلومات فى عملية صنع القرار، وعدم تجاهل معلومة معينة إذا كانت متناقضة مع العقائد السياسية. الرئيس عبد الناصر والمشير عامر كانا يعتقدان اعتقاداً جازماً بأنه لا يمكن أن يحدث انفصال فى سوريا، لهذا رفضا كل المعلومات التى ترد إليهما عن الانقلاب. عندما تقرأ رد فعل الرئيس عبد الناصر صباح ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ للأخبار التى أتت من إذاعة دمشق ترى أنه يبدو أن الرئيس قد فوجئ بهذه الحركة، رغم أن التقارير كانت موجودة عنده. وأنا أتصور أن هذه نقطة مهمة جداً لكل صانع قرار فى الوطن العربى، أو أى دولة، والأمثلة كثيرة جداً، وفى الواقع خبرة الانفصال السورى ليست الحالة الوحيدة.

السؤال الثانى المسكوت عنه: هل كان يمكن التفاوض مع الانفصاليين؛ أى الوصول إلى حل وسط للاستجابة لبعض مطالب الانفصاليين، وبالتالى حماية الوحدة المصرية السورية؟ هذا سؤال فى قلب قضية إدارة أزمة الانفصال. هناك اتجاه يقول: لم يكن ممكناً على الإطلاق؛ لأن الانفصاليين كانوا متآمرين، وكانوا "قابضين" من السعودية. وطبعاً الأستاذ هيكل يركز فى كتابه مع الأستاذ فؤاد مطر على أن الرئيس جمال عبد الناصر سنة ١٩٦٤ سأل الملك سعود: هل أنت صحيح دفعت سبعة ملايين جنيه لتمويل الانفصال السورى؟ فقال له "طال عمرك المبلغ كان ١٢ مليوناً وليس ٧ ملايين"، المتآمرون قبضوا من السعودية. وأضاف الأستاذ هيكل لماذا رفض جمال عبد الناصر أن يتفاوض مع الانفصاليين؟ فرد وقال لأن الأسماء كانت معروفة، فبمجرد أن عرف الرئيس بالأسماء عرف أنهم متآمرون، النحلاوى والكزبرى كانا متآمرين. الكلام كان

فى منتهى الأهمية والخطورة. نحن نتكلم عن يومى ٢٨و ٢٩ سبتمبر، وبمجرد أن سمعنا الأسماء عرفنا مباشرة أنهم متآمرون.

ثم أنا أتصور أن هذا جزء مهم فى عملية إدارة الأزمة، وأيضا أنا مقتنع، وقد أكون مخطئاً فى هذا، لكن الخلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية. صحيح أنه كان هناك تمويل خارجى، وكان هناك إطلاق نار، ولكننىأتصور أنه كان ممكناً إذا عرضت مصر أو إذا عرضت حكومة الجمهورية العربية المتحدة فى حينه حلاً وسطاً للتوفيق بين مطالبها ومطالب الانفصاليين، كان من الممكن نظرياً الوصول إلى حل بشكل ما. أما أنهم قبضوا من السعودية فلم يكن هذا يعنى بالضرورة أن الانفصال سيحقق مداه إلى النهاية، لكن القيادة العربية رفضت المناقشة والمساومة؛ على أساس أن المساومة ستؤدى إلى إهدار النضال العربى. هذا شعار أيديولوجى جيد، لكن فى إدارة الأزمة؛ عندما يكون مصير الدولة محل نظر، على صانع القرار أن يستكشف جميع البدائل المتاحة، بما فيها إمكان أن يتفاوض مع الآخرين، ثم أحاول أن أتوصل إلى حل وسط يحمى الكيان السياسى للجمهورية العربية المتحدة. أنا متفق مع الدكتور مجدى تماماً أن التصرف الأولى للقيادة كان حول مطالب الانفصاليين، إما أن يقبلوا مطالبنا بالكامل أو نسلم بمطالبهم بالكامل. هذا الاستقطاب بين التسليم الكامل بمطالب الانفصاليين أو الإصرار الكامل على المطالب العربية، فى تصورى هذا سؤال يعنى إلى حد ما عدم حماية الوحدة المصرية/السورية.

يقول الأستاذ عبد الله إمام فى كتابه " ناصر وعامر" إن الكزبرى تكلم مع المشير عبد الحكيم عامر وقال إن لهم مطالب كذا وكذا. رد المشير عامر قائلاً: "هذه بلدكم تصرفوا فيها وسلام عليكم". فى إدارة الأزمات المتعلقة بمصائر دول بهذا الشكل أنا فى تصورى أنه كان من الممكن اتباع مجموعة من التكتيكات التفاوضية التى تؤدى إلى حماية الوحدة المصرية السورية.

قضية استخدام العنف ضد الحركة الانفصالية تحتاج أيضاً إلى قدر كبير من البحث، لأن الدكتور مجدى يرى أنه كان من الضرورى استخدام العنف الثورى- حسب تعبيره- للقضاء على الحركة الانفصالية. يقول الدكتور مجدى حماد إن الشيء الذى كان يمكن أن يرد على الانفصال فى حينه هو العنف الثورى، وبالتالى إعلان الحرب على القوى الانفصالية والقوى الدولية التى دفعتها أو ساندتها، أو اتخاذ قرار حرب فى ظروف تفوق العدو. وأنا ليس لى رأى نهائى فى هذه النقطة، ولكن فقط أريد أن أشير إلى أن كل القوى الدولية - كما قال الدكتور مجدى - كانت ضد استخدام العنف المسلح أو القوة العسكرية

للقضاء على الانفصال السورى، بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى الصديق الحليف للجمهورية العربية المتحدة فى ذلك الوقت. الولايات المتحدة لم تكن تسمح بذلك، وعلى ما أعتقد أنها بدأت تحرك الأسطول، وإسرائيل لم تكن تسمح بذلك، وكذلك الأردن والسعودية.

أنا أعتقد أنه كان من الصعب جداً على عبد الناصر استخدام القوة المسلحة؛ حيث كان سيبدو أنه يحاول قمع الشعب السورى. يجب أن نعترف بهذه الحقيقة. وليس من الصعب أن نقول إن الانفصال السورى كان قد بدأ يكتسب شعبية داخل الأراضى السورية. والقوى الدولية كانت معادية بما فيها الاتحاد السوفيتى. وأنا أتصور أن رد فعل عبد الناصر العسكرى كان رداً منطقياً فى هذه المرحلة، لكن كان من الممكن تكملة هذا بالعديد من الأساليب التفاوضية التى كان من الممكن أن تحمى الوحدة المصرية/السورية.

الفصل الثالث

تطورات محاولات الوحدة العربية بعد تجربة الجمهورية العربية المتحدة

أحمد يوسف أحمد

تمهيد :

مثل قيام الوحدة السورية/المصرية تجسيداً للأمل لدى المؤمنين بفكرة الوحدة العربية فى أن تكون- أى وحدة مصر وسوريا - نقطة انطلاق نحو تحقيق غايات العرب الوحدوية، وذلك بأن تمثل قوة جذب للأقطار العربية بما يفضى فى النهاية إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

ومن المؤكد أن عدداً من التطورات المواتية قد وقع فى أعقاب إنجاز الوحدة المصرية/السورية مباشرة؛ كالزخم القومى الذى حدث فى لبنان، وإسقاط النظام الملكى المتحالف مع الغرب فى العراق(١)، ومع ذلك فإن الأمور آلت فى التحليل الأخير إما إلى تثبيت الوضع القائم - وإن كان مخطط القوى الغربية قد أحبط كما حدث فى الحالة اللبنانية - أو إلى وضع لا يقل سوءاً من المنظور الوحدوى عن الوضع السابق على إنجاز الوحدة، إن لم يزد عليه بأحد المعايير؛ كما حدث فى الحالة العراقية. فمن المعروف أن النظام الثورى الجديد فى العراق لم يكتف بعدم التفكير فى الانضمام للجمهورية العربية المتحدة، وإنما تطورت العلاقة بينه وبينها خلال شهور قليلة من نجاح الثورة العراقية على النحو الذى أوجد فى النظام العربى ظاهرة لم يكن قد عرفها بعد؛ وهى ظاهرة الصدام بين القوى الثورية أو التقدمية فيه، وهى ظاهرة قدر لها للأسف أن تستمر بعد ذلك، وأن تلعب دوراً يعتد به فى استنزاف موارد القوى التى كان يفترض فيها أن تكون المسئولة عن عملية التغيير إلى الأفضل فى الوطن العربى(٢).

وهكذا لم تحدث أى عملية وحدوية جديدة بعد نشأة الجمهورية العربية المتحدة وأثناء حياتها سوى الاتحاد الأردنى/العراقى المحافظ، والذى كان بطبيعة الحال يمثل نقيضاً للوحدة المصرية/السورية، فضلاً عن انهياره بتفجر

الثورة العراقية فى يوليو ١٩٥٨(٣)، واتحاد الدول العربية الذى نشأ عن انضمام المملكة المتوكلية اليمنية فى علاقة ذات طابع تعاهدى (كونفيدرالى) فى مارس ١٩٥٨، وثبت أنه كان مناورة من إمام اليمن لتحييد المعارضة الداخلية، وانتهى على النحو الذى يعكس طبيعته هذه عندما أقدم الإمام أحمد - بعد نجاح الانقلاب الذى فصل سوريا عن مصر فى سبتمبر ١٩٦١ - على التورط فى حملة دعائية هزلية ضد جمال عبد الناصر ونظام حكمه، أفضت بداهة إلى إقدامه على وضع نهاية لذلك الاتحاد فى ديسمبر ١٩٦١(٤)٠

ويعنى ما سبق أن الوحدة المصرية/السورية على الرغم من مردودها القومى الإيجابى لم تلعب دور "المحرك" أو "البلورة" أو "كرة الثلج" فى مسار العملية الوحدوية العربية، بل إنها لم تنجح فى الحفاظ على كيانها ذاته، وانتهت التجربة بانقلاب الانفصال فى سبتمبر ١٩٦١ ٠

ويفترض مع ذلك أن تكون تجربة الجمهورية العربية المتحدة قد مثلت خبرة مفيدة للنضال الوحدوى العربى يستفيد منها فى ترشيد مساره، وقد بدا ذلك إلى حين فى تجربة الوحدة الاتحادية الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق التى أعلنت فى إبريل ١٩٦٣؛ حيث إن مشروع الوحدة قد تم التوصل إليه بعد عملية نقد موضوعى واسع لتجربة الوحدة المصرية/السورية، ونقاش متأن لأبعاد المشروع الوحدوى الجديد، وأخذ بالأسلوب الاتحادى (الفيدرالى) بدلاً من أسلوب اندماج الأقطار العربية فى دولة بسيطة(٥)٠

ومع ذلك فقد أجهض مشروع الوحدة الثلاثية بعد أيام قليلة من إعلانه، ولم تنجح منذ ذلك الحين أى محاولة وحدوية حقيقية؛ بمعنى النجاح فى إيجاد مركز سلطة جديد ينقل إليه بعض أو كل السلطات التى كانت تتمتع بها الكيانات الداخلة فى الوحدة، اللهم إلا فى حالتين اثنتين؛ هما: دولة الإمارات العربية المتحدة(٦)، والوحدة اليمنية(٧)٠ ويلاحظ أن الحالتين لا يقاس عليهما على الرغم من قيمتهما الوحدوية الكبيرة؛ فكلاهما أقرب إلى تجربة لبناء دولة قطرية منه إلى تحقيق وحدة بين دول عربية، فضلاً عن أن البيئة المحيطة بالتجربتين لم توفر لأى منهما فرصة لأن تكونا نقطة انطلاق لعملية وحدوية أكبر٠

فدولة الإمارات العربية المتحدة على الرغم من وضوح وأصالة الأساس القومى لسياستها العربية تنتمى إلى فئة الدول الصغيرة غير القادرة على القيام بدور قيادى فى النظام العربى ككل، والوحدة اليمنية عانت منذ نشأتها تشكك

البيئة الإقليمية المحيطة بها مباشرة، سواء فى نيتها الحاضرة أو طموحاتها المستقبلية وآفاق تطوراتها المحتملة، وانعكاسات ذلك كله على واقع ومستقبل تلك البيئة الإقليمية، الأمر الذى حرم الوحدة اليمنية من أى مساندة إقليمية يعتد بها، ناهيك عن أن تكون- على الأقل فى المدى القصير والمتوسط- بداية لعملية توحيد أكبر فى المنطقة، ثم شغلت الوحدة اليمنية بعد ذلك بالدفاع عن وجودها ذاته مع تفجر الأزمة الداخلية فيها إلى حد الحرب الأهلية فى عام ١٩٩٤(٨).

وعند هذا الحد يصبح من الضرورى أن يطرح سؤال منطقى حول تأثير تجربة الوحدة المصرية/السورية على ما جرى بعدها من محاولات متكررة لتحقيق درجة أو أخرى من درجات التوحد العربى، وإذا كان من السهل نسبياً تتبع هذا التأثير فيما جرى من محاولات فى أعقاب انتهاء تجربة الوحدة المصرية/السورية عبر فترة قصيرة (كما هى الحال فى تجربة الوحدة الثلاثية المصرية/السورية/ العراقية التى أعلنت كما سبقت الإشارة فى إبريل ١٩٦٣)، فإن الأمر يأخذ فى التعقيد تدريجياً بمضى الزمن، ومن ثم يكون السؤال الأكثر جدوى عن الكيفية التى تطورت بها محاولات الوحدة العربية فى أعقاب انتهاء تجربة الوحدة المصرية/السورية، علماً بأن وضع السؤال على هذا النحو لا يمنع من إمكان تتبع تأثير الوحدة المصرية/ السورية - إن وجد- على المحاولات اللاحقة لها.

ويظهر إمعان النظر فى تطور محاولات الوحدة العربية بعد تجربة الجمهورية العربية المتحدة أن ثمة عدداً من الاتجاهات العامة لذلك التطور يمكن إجمالها على النحو التالى :-

١ - أن هذه المحاولات قد تخلت بصفة عامة عن صيغة الوحدة الاندماجية.

٢ - أنها اتجهت عبر الزمن إلى تفضيل الصيغ الجزئية (أو ما يسمى بالتجمعات الإقليمية أو الجهوية الفرعية) من حيث نطاقها الجغرافى.

٣ - أنها اتجهت إلى التناقص العددى عبر الزمن.

وسوف يعنى الجزء الأول من هذه الورقة بشرح تلك الاتجاهات، ولما كانت فى مجملها تعبر عن تدهور عام فى مجال السعى إلى تحقيق الوحدة العربية فإن الجزء الثانى من الورقة سوف يقدم محاولة لتفسير الاتجاهات السابقة.

أولاً : الاتجاهات العامة لتطور محاولات الوحدة العربية بعد تجربة الجمهورية العربية المتحدة :

لابد من الإشارة بداية إلى تلك المعضلة المنهجية التى تتعلق بالتعريف بماهية المقصود بمحاولات الوحدة العربية فى هذه الورقة، وأحد الحلول المقترحة هو أن يقصد بها محاولات الوحدة الاندماجية بين دولتين عربيتين أو أكثر؛ بمعنى تلك المحاولات التى تؤدى إلى زوال الشخصية الدولية لأطرافها. ولكن يلاحظ أن هذا المعيار سوف يبقى على عدد محدود للغاية من المحاولات قد لا يتجاوز بالمعايير الصارمة محاولة الوحدة الثلاثية المصرية/السورية/العراقية فى ١٩٦٣، والوحدة اليمنية فى ١٩٩٠، ولكن الأهم من ذلك أنه سوف يحرم التحليل من متابعة تلك المحاولات التى انطوت على مسعى لتحقيق نوع من التجمع العربى بأسلوب وظيفى أو تدريجى، وكذلك من متابعة السياق العام والدلالات المحددة لهذا المسعى. ولذلك قد يكون من المناسب تعريف محاولات الوحدة العربية إجرائياً فى هذه الورقة بأنه "كل المحاولات التى انطوت على تأسيس رسمى طوعى لعلاقة منتظمة وشاملة بين دولتين عربيتين أو أكثر، حتى ولو لم يكن هدفها المعلن يؤدى إلى إلغاء الشخصية الدولية للأطراف الداخلة فى العلاقة، وكذلك حتى ولو لم يتضمن وصفها فى وثائقها الرسمية أن الوحدة العربية هدف لها".

ومعيار "الرسمية" فى هذا التعريف أن تتم المحاولات موضوع الدراسة بين حكومات، فلن يعتد بالمشروعات المقدمة من أفراد، أو المقترحة من حكومة دولة عربية واحدة دون أن تجد طريقها إلى واقع العلاقات بين دولتين عربيتين أو أكثر.

أما معيار " الطوعية " فيقصد به عدم تأسيس المحاولة على استخدام القوة من طرف تجاه طرف آخر(٩).

ويقصد بمعيار " الانتظام " وجود مؤسسات ينص فى وثائقها على اجتماعها دورياً.

وأخيراً فإن معيار "الشمول" هو ألا يتضمن بعداً واحداً من أبعاد العلاقات بين الدول، وإنما تشمل كل أبعاد هذه العلاقات أو معظمها.

وبتطبيق التعريف الإجرائى بالتحديد السابق على كافة التفاعلات التعاونية بين الدول العربية فى أعقاب تجربة الوحدة المصرية/السورية سوف تدخل المحاولات التالية فى نطاق التحليل :-

١ - اتفاق الوحدة الثلاثية بين سوريا ومصر والعراق (١٧إبريل١٩٦٣) ٠
٢ - اتفاقية التنسيق السياسى بين العراق والجمهورية العربية المتحدة (٢٦مايو ١٩٦٤)٠
٣ - اتفاقية التنسيق السياسى بين الجمهورية العربية اليمنية والجمهورية العربية المتحدة (١٣يوليو ١٩٦٤)٠
٤ - اتحاد الجمهوريات العربية بين الجمهورية العربية المتحدة وليبيا وسوريا (١٨إبريل١٩٧١)٠
٥ - الوحدة المصرية/الليبية (٢أغسطس١٩٧٢)٠
٦ - ميثاق العمل القومى المشترك السورى/العراقى (٢٦أكتوبر١٩٧٨)٠
٧ - إعلان الوحدة بين سوريا وليبيا (١٠سبتمبر ١٩٨٠)٠
٨ - مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٦فبراير ١٩٨١) ٠
٩ - اتفاق تطوير التعاون والتنسيق بين شطرى اليمن (٢نوفمبر ١٩٨١)٠
١٠- ميثاق التكامل بين مصر والسودان (١٢أكتوبر١٩٨٢)٠
١١- معاهدة الاتحاد العربى/الإفريقى بين المملكة المغربية والجماهيرية الليبية (١٣ أغسطس١٩٨٤)٠
١٢- ميثاق الإخاء الموقع بين مصر والسودان (٢٢ فبراير١٩٨٧) ٠
١٣- ميثاق الوحدة بين ليبيا والسودان (١١ نوفمبر١٩٨٨) ٠
١٤- مجلس التعاون العربى (١٦ فبراير١٩٨٩) ٠
١٥- اتحاد المغرب العربى (١٧ فبراير١٩٨٩) ٠
١٦- اتفاق عدن لتحقيق الوحدة اليمنية (٣٠ نوفمبر١٩٨٩)، والذى ترجم بالنجاح فى إعلان الوحدة فى (٢٢ مايو ١٩٩٠) .
١٧- معاهدة الأخوة والتنسيق بين لبنان وسوريا (٢٤ مايو ١٩٩١)٠(١٠)

ومن تحليل الوثائق الخاصة بهذه المحاولات يمكن المضى فى محاولة التحقق من صحة الفروض الثلاثة المقدمة فى هذه الورقة بخصوص الاتجاهات العامة لتطور محاولات الوحدة العربية، بعد انتهاء تجربة الوحدة المصرية/ السورية٠

١- الاتجاه العام للتخلى عن صيغة الوحدة الاندماجية :

رأينا أن الفرض الأول بخصوص تطور محاولات الوحدة العربية بعد الوحدة المصرية/السورية يتعلق باتجاهها للتخلى عن صيغة الوحدة الاندماجية بصفة عامة، والواقع أن هذه الصيغة لم يشر إليها أصلاً إلا فى ثلاث تجارب

هى: الوحدة الاتحادية الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق التى أعلنت فى ١٧إبريل١٩٦٣، والوحدة الليبية/السورية (١٠سبتمبر ١٩٨٠)، والوحدة اليمنية (٢٢مايو ١٩٩٠)، فضلاً عن محاولة رابعة فهم ضمناً من وثائقها أنها ترمى إلى تحقيق الوحدة الاندماجية، وإن لم يشر لهذا صراحة وهى الوحدة المصرية/الليبية (٢ أغسطس ١٩٧٢) ٠

فقد أخذ اتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق بالصيغة الفيدرالية، وهى إحدى صيغ الوحدة الاندماجية، وإن احتفظت للدول الداخلة فى الاتحاد بكيانات ذاتية سميت بالأقطار فى ذلك الاتفاق(١١)٠

كذلك نص إعلان طرابلس حول إقامة دولة الوحدة بين سوريا وليبيا فى١٠ اسبتمبر ١٩٨٠ على إقامة دولة واحدة ذات سيادة على القطرين، ولها شخصية دولية واحدة(١٢)، أما الوحدة اليمنية فقد أخذت بالصيغة الاندماجية فى شكل دولة بسيطة(١٣)، ويفهم من وثائق الوحدة المصرية الليبية التى أعلنت أولى خطواتها فى ٢٢ أغسطس ١٩٧٢ أن المقصود منها كان تحقيق وحدة اندماجية، غير أن الإجهاض السريع للتجربة لم يتح تبين تفاصيلها بوضوح(١٤)٠

ويمثل اتحاد الجمهوريات العربية بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا وليبيا (١٧إبريل ١٩٧١) موقفاً وسطاً بين الفيدرالية والكونفيدرالية؛ ولذلك فقد أخذ ببعض أبعاد الوحدة الاندماجية وترك بعضها. ومما يشير إلى الفيدرالية فى بنية الاتحاد أن مجلس رئاسته الذى يعتبر السلطة العليا فيه - ويتكون من رؤساء الجمهوريات الداخلة فى الاتحاد - يتخذ قراراته بالأغلبية. كذلك أباحت الأحكام الأساسية للاتحاد تدخل السلطات الاتحادية لدى إحدى الجمهوريات الأعضاء دون طلب من حكومتها، إذا كانت فى وضع لا يسمح لها بطلب العون من الحكومة الاتحادية، أو إذا كان الاتحاد فى خطر٠ ومن مظاهر الكونفيدرالية الاحتفاظ بالشخصية الدولية لأعضاء الاتحاد، ومن أهم مظاهرها الإبقاء على التزاماتهم الدولية، وعلى حق إبرام المعاهدات والتمثيل الدبلوماسى(١٥). ويلاحظ أن مشروع دستور الاتحاد عاد فقيد من المظاهر الفيدرالية بتقييد صدور القرارات من مجلس الرئاسة بالأغلبية، حيث استثنى من ذلك المسائل التى يشترط فيها الدستور والأحكام الأساسية للاتحاد الإجماع، وكذلك المسائل المهمة الأخرى التى يرى أحد أعضاء مجلس الرئاسة ضرورة الإجماع فيها، وإن كان هذا النص قد قيد بمدة سنتين فقط من تاريخ نفاذ الدستور(١٦)٠

وباستثناء تلك الحالات لم تترك وثائق جميع المحاولات الأخرى التى أخضعت للتحليل مجالاً للشك فى أنها تتم بين دولتين أو أكثر، وأنه ليس من خصائصها على الإطلاق دمج السيادة الوطنية والشخصية الدولية للأطراف فى دولة واحدة، أو حتى التلويح بذلك، فضلاً عن أن تسمية هذه الوثائق كانت تشير أصلاً لمحتواها كما فى كلمات "التنسيق" و"التكامل" و"الإخاء".. إلخ (١٧)٠

والأكثر من هذا أنه لا يخفى بطبيعة الحال أن كل محاولات الوحدة التى أخذت بالصيغة الاندماجية أو بعض أبعادها على النحو السابق بيانه؛ إما أنها لم تتجسد أصلاً، كما هو الحال فى الوحدة الثلاثية بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق، والوحدة السورية الليبية، والمصرية الليبية، أو أنها عانت الضعف وانتهت فعلياً (ثم رسمياً بعد ذلك) بعد سنوات قليلة كاتحاد الجمهوريات العربية، بحيث لا يبقى منها سوى الوحدة اليمنية كاستثناء وحيد استمر رغم التحديات الداخلية والخارجية التى وصلت إلى حد إعلان انفصال الجنوب فى إبريل ١٩٩٤ لفترة وجيزة، سبقت استعادة الحكومة المركزية لسيطرتها على الموقف فى يوليو من السنة نفسها. ويمكن القول بأن لهذا الاستثناء خصوصية؛ فالوحدة اليمنية حالة أقرب إلى تكوين الدولة القطرية منها إلى تحقيق الوحدة العربية، وهذا فضلاً عن أن ظروف المحيط الإقليمى المباشر للوحدة وتحديات البناء الداخلى فيها تجعل إمكان تأثيرها كنقطة انطلاق أو قوة دفع لعملية وحدوية عربية شاملة -كما كان الأمل معقوداً على الوحدة المصرية/السورية- محدوداً للغاية، وهو ما يجعلنا نخلص إلى تأكيد السمة الأولى المفترضة لتطور محاولات الوحدة بعد انتهاء تجربة الجمهورية العربية المتحدة، وهى اتجاه هذا التطور بصفة عامة إلى التخلى عن صيغة الوحدة الإندماجية (١٨).

وبطبيعة الحال يمكن النظر إلى هذا الاتجاه من أكثر من زاوية، فهو يمكن أن يكون:-

أولاً: استجابة سليمة لواقع عربى معقد تنمو فيه الدول القطرية باطراد؛ بما يصعب العملية التاريخية لتذويبها فى إطار وحدوى اندماجى عربى، ومن ثم يفرض السعى بصيغ وحدوية غير اندماجية ولكنه؛ أى هذا الاتجاه يهدف إلى التخلى عن صيغة الوحدة الاندماجية.

ثانياً: تعبيراً عن الاستسلام بالوعى أو باللاوعى إلى هذا الواقع، والبعد التدريجى عن هذه الوحدة الحقيقية ٠

٢- الاتجاه إلى التجمعات الفرعية :

كانت الدول العربية من أسبق المجموعات الإقليمية إلى تكوين إطار تنظيمي يعكس خصوصية العلاقات بينها، ويشير إلى تلك الحقيقة توقيع ميثاق جامعة الدول العربية فى ١٩٤٥، قبل معاهدة روما التى أسست أولى خطوات المسيرة الفعلية للاتحاد الأوروبى الراهن باثنتى عشرة سنة، وقبل منظمة الوحدة الإفريقية بثمانية عشر سنة .

ولم يقتصر الأمر فى هذا الصدد على السبق الزمنى فحسب، بل إن نشأة الإطار التنظيمى للنظام الإقليمى العربى اتسمت بالإضافة إلى ذلك بالشمول؛ بمعنى أن هذا الإطار قد ضم منذ البداية كل الدول العربية المستقلة فى ذلك الوقت، واستمرت صفة الشمول هذه بعد ذلك؛ حيث إن كل دولة عربية حصلت على استقلالها بعد ذلك كانت من ناحية تطلب عضوية جامعة الدول العربية بمجرد استقلالها؛ فى إشارة إلى شرعية النظام بين أعضائه، إذا جاز التعبير، وكان طلبها من ناحية أخرى يقبل فى إشارة لاستمرار صفة الشمول فى النظام. وحتى عندما كانت تحدث بعض المشكلات فى قبول أعضاء جدد، عادة ما كانوا يمثلون تلك الدول التى تعرضت لنوع من المطالبة الإقليمية؛ كحالتى الكويت وموريتانيا، فإن الأمر انتهى دائماً إلى قبول العضوية تأكيداً لتلك الصفة، بل إن النظام العربى بدا فى السبعينيات وكأنه يوسع من خاصية الشمول هذه، حين ضم دولاً مشكوكاً فى توافر معيار العروبة فيها، وهى الصومال وجيبوتى (وجزر القمر فيما بعد) .

وبالمقارنة سوف نجد أن معاهدة روما لم تضم عند توقيعها سوى ست دول، ثم زاد عدد المنضمين لها، وعدد طالبى الانضمام، زيادة ملموسة بالتدريج؛ فى إشارة إلى تزايد شرعية النظام بين الدول الأوروبية، إلا أنه لم يحدث منذ توقيع معاهدة روما وحتى الآن أن ضم الاتحاد الأوروبى الحالى كل الدول الأوروبية الرأسمالية فى زمن استقطاب أوروبا بين المعسكرين، أو كل الدول الأوروبية عموماً بعد انتهاء ذلك الاستقطاب. وكانت تلك إشارة إلى أن الاتحاد الأوروبى هو تنظيم "الصفوة" بمعنى ضرورة توافر معايير موضوعية معينة فى العضو بالإضافة إلى واقعة أو "مصادفة " كونه أوروبياً .

كذلك يلاحظ أن محاولات إقامة تنظيم إفريقى استندت قبل قيام منظمة الوحدة الإفريقية فى عام ١٩٦٣ إلى مجموعات فرعية بنيت على أسس جغرافية/لغوية تعود إلى الميراث الاستعمارى؛ مجموعة الدول الناطقة بالفرنسية أو

الإنجليزية.. إلخ، أو على أسس أيديولوجية؛ كمجموعة الدار البيضاء التى انضوت تحت لوائها القوى الثورية فى القارة، ثم اندمجت هذه المجموعات الفرعية بعد ذلك فى الكيان الأشمل الذى نشأ بتأسيس منظمة الوحدةِ الإفريقية فى ١٩٦٣ .

ويعنى ما سبق أنه بينما كان الاتجاه العام فى عدد من محاولات التنظيم الإقليمى غير العربى اتجاهاً تدريجياً من الجزئية إلى الشمول فإن النظام الإقليمى العربى تميز منذ بدايته بصفة الشمول، واستمر بعد ذلك محافظاً على ذات الصفة، وحتى عندما نشأت الوحدة المصرية/السورية فى ١٩٥٨، فإن ذلك لم ينظر إليه باعتباره تقليصاً فى نطاق محاولات الوحدة العربية، بل بالعكس كان المفهوم أن الوحدة المصرية/السورية هى فى جوهرها محاولة لتعميق محتوى الوحدة العربية لا تتسم بالانغلاق؛ بمعنى كونها مفتوحة لأى دولة عربية تريد الانضمام إليها، وساعدت على ذلك حقيقة التباعد الجغرافى بين طرفيها؛ الأمر الذى كان يعنى أن التلاصق الجغرافى ليس شرطاً من شروط الوحدة، علماً بأن الوحدة المصرية/السورية لم تكن تتناقض مع ميثاق جامعة الدول العربية، الذى نص فى مادته رقم (٩) على أنه "لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض".

غير أنه اعتباراً من ١٩٨١ بدأ النظام العربى يعرف ظاهرة التجمعات الفرعية؛ وذلك بنشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى مايو ١٩٨١، بين كل من السعودية والإمارات وعمان والكويت وقطر والبحرين. وكان اللافت للنظر أن هذا التجمع لم يكن مجرد تجمع فرعى؛ بمعنى أنه ضم عدداً من دول الجامعة العربية، وإنما كان أيضاً تجمعاً جغرافياً حيث إن الدول المنضمة إليه تشكل رقعة جغرافية متصلة، بالإضافة إلى أنه كان تجمعاً "نوعياً"، حقيقة كونه لم يشترط فحسب معيار التجاور الجغرافى وإنما أيضاً معيار "التجانس السياسى"؛ حيث لم يضم من دول الخليج العربية سوى تلك المتشابهة فى نظمها السياسية، بدليل استبعاد العراق منه.

وفى حينه لم يشكل الأمر ظاهرة فى النظام العربى؛ فقد كان هذا التطور مقصوراً على أقلية ضمن النظام، وكانت مبرراته مفهومة إلى حد كبير كرد فعل لقيام الثورة الإيرانية وما تلاها من حرب عراقية/إيرانية فى ١٩٧٩ و١٩٨٠ على التوالى، بالإضافةِ إلى التدخل السوفيتى فى أفغانستان فى ١٩٧٩، الذى أعطى مصداقية نسبية للمقولة التى روجتها الدوائر الغربية بإصرار عن

الخطر السوفيتي على الخليج، وذلك كله في ظل استبعاد مصر من النظام العربي في أعقاب معاهدتها مع إسرائيل في ١٩٧٩؛ الأمر الذي كان يعني غياب دورها كعنصر مؤثر في معادلة الأمن في الخليج في ذلك الوقت.

ومع ذلك فإن نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم ينظر إليها بارتياح من الرأي العام العربي، وبالذات من نخبته الفكرية؛ كون هذه النشأة مؤشراً محتملاً على انغلاق عدد من أعضاء النظام العربي على أنفسهم، ناهيك عن أن يكتسب هذا التقوقع طابعاً اقتصادياً اجتماعياً؛ بمعنى التلميح إلى كونه انسلاخاً لأصحاب الثروة عن النظام، على الرغم من أن هذا التلميح لم يكن دقيقاً بطبيعة الحال.

وقد حالت الأعراف الدبلوماسية دون أن تظهر اعتراضات رسمية على إنشاء المجلس، اللهم إلا حالة العراق الذي يعتبر المستبعد الوحيد من إقليم الخليج العربي، وبدرجة أقل الجمهورية العربية اليمنية التي اعتبرت نفسها شريكاً طبيعياً للخليج، ولكن الاعتراض أو لنقل الارتياب أو عدم الارتياح عبر عن نفسه في عدد من الدراسات التي تناولت المجلس بالتعليق والتحليل(١٩).

غير أن الأمور شهدت نقلة جذرية مع حلول عام ١٩٨٩؛ إذ إن شهر فبراير من ذلك العام قد شهد في يومين متتاليين تكوين تجمعين عربيين جديدين هما: مجلس التعاون العربي؛ الذي ضم كلاً من مصر والعراق والجمهورية العربية اليمنية والأردن، واتحاد المغرب العربي؛ الذي ضم دول شمال إفريقيا العربية باستثناء مصر، وهي موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا. وهكذا تحولت التجمعات الفرعية من حدث منفرد في ١٩٨١ إلى ظاهرة في ١٩٨٩؛ حيث باتت تشمل غالبية واضحة لأعضاء النظام العربي بارتفاع عدد أعضاء التجمعات الثلاثة إلى خمسة عشر عضواً، ولم يبق خارج تلك التجمعات في ذلك الوقت سوى السودان وسوريا ولبنان وفلسطين وجنوب اليمن والصومال وجيبوتي. وإذا تذكرنا الوضع الخاص بإشكالية انضمام كل من الصومال وجيبوتي إلى الجامعة العربية أصلاً، وكذلك الوضع الخاص لدولة فلسطين التي هي دولة بالمعنى السياسي، لكنها ليست كذلك بمعنى وجود سلطة فلسطينية تسيطر على أرض فلسطين وتحكم شعبها، وكذلك انضمام جنوب اليمن إلى مجلس التعاون العربي لاحقاً من خلال وحدته مع الشمال في مايو ١٩٩٠، لاكتشفنا أنه لم يعد خارج نطاق هذه الظاهرة من الدول العربية بأحد المعايير سوى سوريا ولبنان والسودان.

وجنباً إلى جنب مع هذا التطور بدأت تظهر على السطح منظومة فكرية تنظر إليه - أى إلى ذلك التطور- باعتباره الصيغة الملائمة الجديدة لتحقيق الوحدة العربية، وكان منطق أنصار هذه المنظومة الفكرية أن محاولات تحقيق الوحدة العربية الشاملة منذ استقلال الدول العربية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية قد باءت بالإخفاق، وأن ثمة احتياجاً بالتالى إلى نهج بديل، وأن هذه النهج البديل يتمثل فى السعى إلى إنشاء روابط وحدوية بين الدول المتقاربة جغرافياً وذات الروابط الأقوى فيما بينها، على أن تكون هذه مرحلة فى الطريق إلى الوحدة العربية الشاملة.

غير أن الحكم على ظاهرة التجمعات الفرعية يحتاج إلى درجة أكبر من التعمق دون جدال؛ فليس صحيحاً بالضرورة أن التجمعات الفرعية مرحلة فى الطريق إلى الوحدة العربية لأكثر من سبب، وذلك على النحو التالى :

أ- أن هذه التجمعات فى حد ذاتها لم تمثل أبداً نقلة نوعية نحو رابطة وحدوية أفضل من تلك التى توفرها جامعة الدول العربية؛ وبالتالى فإن معنى نجاحها فى أن تكون مرحلة تنتهى بالوحدة العربية الشاملة أن تفضى إلى تكوين رابطة جديدة تماثل الجامعة العربية. وقد يقال إن المقصود من القول بأن هذه التجمعات مرحلة تنتهى بتحقيق الوحدة العربية الشاملة هو أن تفلح فى تعميق الرابطة الوحدوية بين أعضائها تدريجياً؛ مما يجعل الرابطة الوحدوية العربية الشاملة - إن تحققت بعد ذلك - أقوى وأعمق من تلك التى تعبر عنها جامعة الدول العربية، غير أننا نلاحظ أن البنية الذاتية لتلك التجمعات لم تؤسس من منظور علاقة وحدوية تتجاوز المفهوم الكونفيدرالى، فكيف إذن تكون هذه التجمعات الفرعية مرحلة فى الطريق إلى الوحدة العربية وهى لا تتصور أصلاً أن تحقق وحدة بين أعضائها؟، (بمعنى إنشاء شخصية دولية جديدة تحل محل الشخصيات الدولية للأعضاء).

ب- يشير السبب الثانى إلى أن التجمعات الفرعية تعكس داخلها - بدرجات متفاوتة- التناقضات نفسها الموجودة فى النظام العربى ككل، فكيف تكون هى بالذات قادرة على حل تلك التناقضات؟ تبدو الصورة واضحة على سبيل المثال فى المغرب العربى؛ حيث توجد تنويعة حقيقية من نظم الحكم والسياسات الخارجية، الأمر الذى جعل الاتحاد المغاربى غير قادر على إنجاز الخطوة البديهية الأولى فى أى عمل وحدوى، وهى حل الصراعات داخل الإقليم الذى يزمع إقامة رابطة وحدوية (والمثال هنا هو استمرار الصراع على مستقبل الصحراء بين التوجه الجزائرى والتوجه المغربى)، فضلاً عن إخفاق الاتحاد

في تبني موقف موحد إبان أزمة الخليج (١٩٩١/١٩٩٠)(٢٠)، أو الحصار الغربى على ليبيا، وصولاً إلى تجميد الاتحاد اعتباراً من ديسمبر ١٩٩٥، بطلب مغربى كرد فعل للسياسة الجزائرية تجاه القضية الصحراوية(٢١).

ويمكن تطبيق التحليل نفسه على مجلس التعاون العربى، مع خلاف فى التفاصيل يشير إلى وضوح أكبر فى التناقض بين سياسات أعضائه، خاصة إذا ما تذكرنا أزمة الخليج (١٩٩١/١٩٩٠)، بل إنه حتى مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الذى يعرف أكبر درجات التجانس بين أعضائه - يعانى بدوره خللاً فى ميزان القوى بين الطرف الكبير فى المجلس والأطراف الصغيرة، فضلاً عن اختلالات واضحة فى الثروة بين الدول الأعضاء، وحتى النظم الحاكمة التى تعتبر متشابهة؛ على الأقل بحكم أنها جميعاً وراثية، تتفاوت ما بين نظام أصبح يأخذ بعدد من المعايير الديمقراطية ونظام لم يخط الخطوة الأولى بعد فى هذا الصدد.

ج- أما السبب الثالث فيرتبط عضوياً بما سبق؛ إذ إنه نتيجة للتناقضات المشار إليها عجز أى من هذه التجمعات عن إحداث نقلة نوعية فى العلاقات بين أعضائه، فمجلس التعاون العربى عانى بعد بدايته بقليل توتراً واضحاً فى العلاقات بين أهم عضوين فيه (مصر والعراق)، ثم انفجر من الداخل تماماً بسبب وقوف السياستين العراقية والمصرية من أزمة الخليج (١٩٩١/١٩٩٠) على طرفى نقيض، والاتحاد المغاربى بدوره وقف عند مستوى التكوين المؤسسى الشكلى منتهياً- كما سبقت الإشارة - بطلب مغربى رسمى بتجميد مؤسساته منذ ديسمبر ١٩٩٥، وحتى مجلس التعاون لدول الخليج العربية- أطول هذه التجمعات عمراً وأكثرها تجانساً - أخفق حتى الآن فى إيجاد تكامل اقتصادى أو دفاعى حقيقى بين أعضائه، فضلاً عن تزايد حدة الخلافات السياسية بينهم، سواء بصدد الموقف من العراق فى أعقاب تحرير الكويت، أو بشأن اختيار الأمين العام الحالى للمجلس؛ حيث انسحب أمير قطر فى سابقة هى الأولى من نوعها من القمة الخليجية التى عقدت فى مسقط عام ١٩٩٥، احتجاجاً على عدم الموافقة على المرشح القطرى لمنصب الأمين العام، أو فى خصوص نزاعات ثنائية كالنزاع القطرى/البحرينى الذى أدى إلى غياب البحرين عن قمة الدوحة (١٩٩٦)؛ لتكون بذلك أول قمة خليجية ناقصة، فضلاً عن الخلاف المكتوم حول خلع الأمير السابق لقطر، وبعض رواسب لنزاعات أخرى بين الدول الأعضاء(٢٢)، وقبل هذا كله وبعده فإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو التجمع الوحيد الذى لا يمكن الزعم بأنه يمثل مرحلة للوحدة العربية؛

حيث نص نظامه الأساسى صراحة بشأن العضوية على أنها مقصورة على الأعضاء الستة الحاليين، ولم يتضمن أى آلية لإدخال أعضاء جدد(٢٣)٠

٣ـ الاتجاه إلي التناقص العددى :

تظهر النظرة الأولى إلى المحاولات التى أخضعت للتحليل فى هذه الورقة أن عددها يبلغ سبع عشرة محاولة تمت ثلاث منها فى الستينيات، وثلاث فى السبعينيات، وعشر فى الثمانينيات، وواحدة فى التسعينيات. وإذا افترضنا جدلاً أن عدد المحاولات فى كل من الستينيات والسبعينيات يمثل رقم الأساس فى هذا الصدد فإننا نلاحظ على الفور زيادة كبيرة فى عدد المحاولات فى عقد الثمانينيات (عشر)، يقابلها نقصان شديد يصل إلى حد الانعدام تقريباً فى عقد التسعينيات (محاولة واحدة)، ناهيك عن أنها بين سوريا ولبنان حيث توجد علاقة ثنائية شديدة الخصوصية، فضلاً عن أن معاهدة الأخوة والتنسيق التى عقدت بين البلدين فى ٢٤ مايو ١٩٩١ تعد ترجمة لواقع تكون فى السبعينيات والثمانينيات، وأخيراً نلاحظ أن الوطن العربى لم يشهد أى محاولة جديدة للوحدة - بالمعنى الإجرائى المستخدم فى هذه الورقة - منذ ١٩٩١ ٠

ويحتاج الازدهار العددى الذى حدث فى عقد الثمانينيات إلى تفسير قد لا يكون بمقدور هذه الورقة أن تتوصل إليه بنهج علمى رصين، غير أن أحد الفروض فى هذا الصدد قد يكون مرتبطاً بتراجع مصر مؤقتاً عن موقع القيادة فى النظام العربى سواء نتيجة لعوامل بنيوية منذ حرب ١٩٦٧(٢٤)، أو نتيجة لسياستها الجديدة تجاه إسرائيل ابتداء من ١٩٧٧ بصفة خاصة. ويلاحظ أن مصر كانت طرفاً فى كل المحاولات الوحدوية فى الستينيات بنسبة ١٠٠٪، وفى اثنتين من ثلاث فى السبعينيات بنسبة ٦٦٪، وفى ثلاث من عشر فى الثمانينيات بنسبة ٣١٪، ولم تكن طرفاً فى أى محاولة فى التسعينيات بنسبة صفر٪٠

ويعنى هذا الفرض، الخاص بتفسير الزيادة الملحوظة فى محاولات الوحدة فى الثمانينيات، أن غياب مصر عن موقع القيادة فى الوطن العربى فى ذلك العقد قد أدى إلى زيادة فى حركة أعضاء النظام العربى، من أجل بناء تحالفات جديدة للتكيف مع الوضع الجديد الخاص بغياب مصر عن الساحة العربية. وقد تأثرت هذه التحالفات بطبيعة الحال بعوامل أخرى مثل توجهات النظم الحاكمة

الداخلة فيها، وتطورات الحرب العراقية/الإيرانية، وبعض التطورات الدولية.. إلخ ٠

غير أن هذا الازدهار العددى كما هو واضح لم يرتبط بأى نقلة نوعية فى مضمون الوحدة أو مصيرها، فانتهت المحاولات كلها إما إلى الإخفاق أو إلى إنشاء رابطة ضعيفة أصلاً، وذلك باستثناء الحالة اليمنية ٠

أما التضاؤل الشديد للمحاولات الوحدوية فى عقد التسعينيات فقد لا يستطيع الباحث أن يغفل الفرض الخاص بتفسيره؛ استناداً إلى تداعيات أزمة الخليج ١٩٩٠/١٩٩١، سواء فيما يتعلق بالشرخ الذى أصاب فى الصميم فكرة التجمع العربى، أو بالوجود الأجنبى العسكرى فى الوطن العربى فى أعقاب تلك الأزمة، والذى يمثل دون شك عائقاً حقيقياً فى وجه محاولات التوحد، أو حتى التنسيق العربى ٠

ثانياً : محاولة للتفسير :

يتضح من التحليل السابق للاتجاهات العامة لتطور محاولات الوحدة فى أعقاب تجربة الجمهورية العربية المتحدة أن هذا التطور يشير حتى الآن إلى تدهور مستمر فى القدرة على تحقيق هدف الوحدة، وتحتاج هذه الظاهرة إلى تفسير، وتقدم هذه الورقة فيما يلى محاولة أولية لتقديم مثل هذا التفسير؛ استناداً إلى وجود عدد من المعضلات التى ساهمت فى تعويق السير نحو تحقيق الوحدة العربية، وأهمها المعضلات الخمس التالية :

١- معضلة التباين ٠
٢- معضلة المؤسسية ٠
٣- معضلة التوازن ٠
٤- معضلة الخلاف بين الفصائل القومية ٠
٥- معضلة العامل الخارجى ٠

١- معضلة التباين :

ظهرت الدولة "القطرية" أو "الوطنية" فى الوطن العربى على نطاق واسع فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ٠ صحيح أن عدة حالات تمتد بجذورها إلى أبعد من ذلك بكثير، ولكن الصورة العامة تشير إلى حداثة الدولة القطرية أو الوطنية فى مواجهة الدولة "القومية" كمشروع وحلم فى الوطن العربى ٠

وثمة قدر من التباين فى درجة ونوع التطور الاجتماعى والسياسى والاقتصادى بين هذه الدول، ويفترض أن هذا التباين قد لعب دوراً فى إبطاء السير نحو تحقيق الوحدة العربية، وميوعة الأطر التى أعدت لها عندما تم التفكير فى إنجازاتها ، ثم تقويض هذه الأطر فى التطبيق فى حالة التوصل إلى الإنجاز ٠

ولا يعنى ما سبق أن ثمة حتمية لانتصار حالة الدولة القطرية أو الوطنية على مشروع الدولة القومية، بل إن التيار السائد داخل الفكر القومى العربى كان يرى أن هذه التباينات ذاتها موجودة داخل الدولة القطرية الواحدة، وأنها- أى تلك التباينات - كما لم تؤثر على حقيقة تكون الدولة القطرية فإنها يجب ألا تؤثر على تجسيد حلم الدولة القومية(٢٥)٠

ومع ذلك يمكن القول بأن هذه التباينات قادرة على تعويق محاولات الوحدة وإضعافها حال إنجازها، وصولاً إلى إمكان تقويضها. وقد أصبحت مشكلات مثل: مستقبل وضع النخب السياسية الحاكمة فى الدول العربية فى حالة إنجاز وحدة بين دولتين أو أكثر، وكيفية توزيع الثروة والقوة السياسية داخل دولة الوحدة.. إلخ، تمثل معوقات حقيقية ينبغى التحسب لها عند الإعداد للوحدة. ومن المثير للانتباه أنه فى التجربتين الوحيدتين اللتين شهدتا عملية اندماج بين دول قائمة ذات سيادة ترددت بعد حين دعاوى سيطرة الطرف الأكثر سكاناً واتهامه بالاستغلال الاقتصادى للطرف الآخر، وساهمت هذه الدعاوى فى انتهاء التجربة الأولى بالانفصال، وتعريض الثانية للمصير نفسه فى لحظة زمنية معينة(٢٦)٠

٢- معضلة المؤسسية :

يعيش الوطن العربى بوحداته السياسية المختلفة حالة من الضعف البين فى مؤسساته، وبصفة خاصة المؤسسات السياسية، وعلى الرغم من تباين شكل أنظمة الحكم فى الوطن العربى فإنها تشير كلها - وإن يكن بدرجات متفاوتة- إلى اختلال واضح فى الميزان بين قوة الفرد (ممثلاً فى القيادة السياسية العليا أياً كانت مسمياتها) وضعف المؤسسة فى عملية اتخاذ القرار السياسى، ويعنى ذلك أمرين محددين:

الأول: أن عملية التطور الوحدوى فى الوطن العربى تعلقت بإرادات "الحكام" وليس بقرارات "المؤسسات"، والأفراد أكثر "هوى" وأقل رشادة من

المؤسسات دون شك، ولعل أحد الفروق الرئيسية بين تجربة الاتحاد الأوروبى والمحاولات العربية للوحدة أن "المؤسسة" كانت هى راعية التجربة الأولى بينما كان الأفراد هم الرعاة فى المحاولات العربية؛ ولذلك نلاحظ من متابعة مسيرة العلاقات بين دولتين عربيتين مثلاً أن هذه العلاقات يمكن أن تتأرجح فى فترة زمنية قصيرة، وفى ظل وجود الحكام أنفسهم بين "الوحدة الاندماجية" و"الصدام المسلح".

ولا يعنى هذا بطبيعة الحال أن الحكام الأفراد هم المسئولون وحدهم عن إخفاق محاولات السعى لتحقيق الوحدة العربية، ولكن المقصود أن دورهم لم يكن كافياً لضمان نجاح تلك المحاولات، وأحياناً كان مخرباً.

الثانى: أنه لما كانت المؤسسات ضعيفة على مستوى كل قطر عربى على حدة، بدرجة أو بأخرى، فإن المنطقى أن تكون كذلك على مستوى المحاولات الوحدوية المختلفة، وقد كان هناك ضعف وارتباك مؤسسى واضح فى التجربة الرائدة للوحدة بين مصر وسوريا، وتمثل الضعف المؤسسى فى قيام رئيس الجمهورية بإصدار الدستور المؤقت الذى حكم التجربة من بدايتها لنهايتها، وفيما بعد قيامه بتعيين أعضاء السلطة التشريعية (مجلس الأمة). صحيح أن التعيين قد تم بين أعضاء السلطة التشريعية السابقة فى القطرين ولكن الدلالة واضحة، وهذا فضلاً عن أن السلطة التشريعية لدولة الوحدة لم تبدأ نشاطها إلا بعد مضى أكثر من سنتين على قيام تلك الدولة(٢٧). كذلك تمثل الضعف المؤسسى لدولة الوحدة فى الارتباك الواضح فى عملية توزيع السلطة بين المركز والأطراف؛ بالانتقال من صيغة الوزارة المركزية، التى تتضمن فى ذات الوقت وزراء تنفيذيين لكل إقليم، إلى صيغة المجلس التنفيذى لكل إقليم، ثم العودة إلى الصيغة الأولى قبيل الانفصال. وهذا بالإضافة إلى تكليف أفراد أو لجان بمهام محددة خارج بنية السلطة الرسمية.. إلخ. وأخيراً - وليس آخراً - الضعف البين للتنظيمات السياسية الشعبية فى ظل إلغاء الأحزاب فى كل من مصر وسوريا(٢٨).

وعلى الرغم من أن التجربة اليمنية فى بداية التسعينيات قد بدأت وكأنها استفادت كثيراً من دروس تجربة الوحدة المصرية/السورية، وبالذات فيما يتعلق بعملية توزيع المناصب بين أعضاء النخبتين اللتين توصلتا إلى الوحدة، فإن الإخفاق فى إنجاز عملية توحيد حقيقى لجيش الشطرين - قبل الحرب الأهلية فى ١٩٩٤- كان مؤشراً واضحاً على الضعف المؤسسى فى التجربة(٢٩).

ويلاحظ بالإضافة إلى ما سبق أن معظم التجارب الوحدوية التى تلت تجربة الوحدة المصرية/السورية؛ إما أنها تهتم عند إعلانها ببناء مؤسسات للوحدة المأمولة، أو أنها قامت بهذه المهمة ولكن "على ورق"؛ بمعنى أنه لم يقدر للمؤسسات التى نص عليها فى الوثائق الخاصة بتلك المحاولات أن تتجسد فى أى وقت من الأوقات، بدءاً بمحاولة الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق فى ١٩٦٣، ومروراً بمعظم التجارب بعد ذلك، وفى حالات قليلة تم دخول المؤسسات المنصوص عليها فى الوثائق إلى حيز الواقع، ولكن دون فعالية حقيقية (كحالتى اتحاد الجمهوريات العربية والاتحاد المغاربى).

٣- معضلة التوازن :

تقوم كل التجارب الوحدوية فى العالم عادة بين أطراف غير متكافئة من حيث المساحة أو عدد السكان أو الثروة الاقتصادية أو القوة العسكرية.. إلخ؛ ولذلك تبرز دائماً معضلة العلاقة بين "الكبير" و"الصغير" فى التجارب الوحدوية، فالكبير لا يمكن أن يرضى بإطار وحدوى يسوى بينه وبين الصغير فى وزن القوة الممنوحة له فى إدارة دولة الوحدة، خاصة أن عدد الأطراف الصغيرة يكون عادة أكبر من عدد الأطراف الكبيرة؛ الأمر الذى يعنى أن المساواة بين الكبار والصغار سوف تفضى إلى سيطرة الفريق الأخير على البناء الوحدوى، والصغير تنتفى مصلحته فى عملية وحدوية تخضعه للكبير، أو تجعله فى وضع متدن بالنسبة له بصفة عامة.

ولهذا فإن الممارسات الوحدوية اجتهدت لتوجد حلولا لهذه المعضلة، ومن هنا جاء مثلاً الحل "الفيدرالى" الذى طورته تجربة الاتحاد الأمريكى، والذى يقوم أولا على توزيع للسلطات بين المركز والأطراف ولا يلغى شخصية هذه الأخيرة، من خلال وجود حكام منتخبين للولايات، ومؤسسات تنفيذية وتشريعية وقضائية تمارس ما هو موكل لسلطات الولايات من اختصاصات، ثم يقوم- أى الحل الفيدرالى - ثانياً على بنية للسلطة التشريعية (الكونجرس) مكونة من مجلسين أحدهما (الشيوخ) يرضى الأطراف الصغيرة من خلال المساواة بين عدد ممثلى كل ولاية بغض النظر عن عدد سكانها أو أى اعتبار آخر(٥٠ ولايةx ٢ ممثلين لكل ولاية)، وبذلك تكون الأغلبية فيه للولايات الصغيرة، أما الثانى (النواب) فيرضى الولايات الكبيرة؛ نظراً لأن عدد ممثلى كل ولاية فيه يتوقف على عدد سكانها، ولا يمر تشريع اتحادى إلا بموافقة المجلسين.

كذلك فإن المتأمل فى بنية السلطة فى الاتحاد الأوروبى الحالى يجد أنها تستند إلى عدم المساواة بين الأطراف الكبيرة والصغيرة فى عدد الأصوات الممنوحة لها فى اللجنة الأوروبية، أو عدد ممثليها فى البرلمان الأوروبى، ولكن الأغلبية المطلوبة لإصدار القرارات أو التشريعات محسوبة بدقة؛ بحيث تضمن عدم سيطرة الأطراف الكبيرة على عملية صنع القرار فى مؤسسات الاتحاد أو العكس(٣٠)٠

ويلاحظ أن الفكر القومى العربى لم يهتم بهذه المعضلة؛ وبالذات فى مراحله الأولى؛ انطلاقاً من أن الحلم القومى ينبغى أن يتجسد فى إقامة دولة عربية اندماجية واحدة، وفيما بعد عندما بدا أن هناك مشكلات عملية تحول دون تجسيد هذا الحلم فى الواقع السياسى العربى بدأت بعض الأصوات تدعو إلى الحل الفيدرالى. ومع ذلك تظهر مراجعة الخبرة العربية فى هذا الخصوص أن الممارسات العربية لم تأخذ بهذا الحل بصفة عامة، فعندما كانت الدوافع إلى الوحدة قوية -كما كانت الحال فى التجربة المصرية/السورية أو اليمنية- اعتبرت الفيدرالية نكوصا عن المسار الوحدوى "الحق"، ونُظر إليها بارتياب واضح، مع أن الفيدرالية ليست سوى صيغة أكثر تعقيداً من صيغ الوحدة الاندماجية، ومع أن عدم الأخذ بها تسبب بالتأكيد فى مشكلات حقيقية للمحاولات الوحدوية التى أخذت بصيغة الوحدة الاندماجية٠ وعندما كانت الدوافع مائعة أو ضعيفة بصفة عامة لم تصل الممارسة أصلاً إلى مستوى التفكير فى الحل الفيدرالى، والواقع أنه بدون التصدى لهذه المعضلة على صعيد الفكر والممارسة سوف يبقى تأثيرها السلبى الفعلى والمحتمل على مسار محاولات تحقيق الوحدة العربية(٣١)٠

٤- معضلة الخلاف بين الفصائل القومية :

عانت الحركة القومية العربية من ظاهرة لعلها لم تلق نصيبها الواجب بعد من التحليل العلمى والمواجهة السياسية، وهى ظاهرة الخلاف- إن لم يكن الصراع أحياناً - بين الفصائل القومية التى يفترض أن تكون حاملة الراية فى محاولات الوحدة العربية٠

وقد دخلت هذه الظاهرة إلى حيز الواقع السياسى العربى فى إطار تجربة الوحدة بين مصر وسوريا حين بدأ الخلاف يدب بين عبد الناصر وحزب البعث حول إدارة دولة الوحدة، وهو خلاف لعب دوره دون شك ضمن غيره من

العوامل فى إخفاق التجربة، ولقد استمر الخلاف بعدها على الرغم من أن إمعان النظر فيه لا يُظهر أى أسس فكرية تبرره.

غير أن الأخطر من ذلك أن الخلاف استفحل فيما بعد داخل كل فصيل على حدة: فانقسم حزب البعث العربى الاشتراكى ما بين حزب حاكم فى سوريا، وآخر فى العراق، وهكذا وصلت المعضلة إلى ذروتها؛ ذلك أن منطق تأسيس الحزب القومى العربى أصلاً كان يقوم على أساس أن نجاحه فى الوصول إلى الحكم فى أكثر من دولة عربية سوف يعنى تلقائياً قيام الوحدة بين دولتين أو أكثر، فإذا بوصول حزب البعث إلى الحكم فى دولتين - كانت الوحدة بينهما كفيلة بإحداث تغير جذرى فى موازين القوى فى الوطن العربى - يرتبط بتفاقم الخلاف بين هاتين الدولتين كما لم يتفاقم من قبل، وللأسف فإن الظاهرة نفسها - أى امتداد الخلاف إلى داخل الفصيل الواحد - قد امتدت إلى الحركة " الناصرية " أيضاً كما يبدو من خريطة الأحزاب والتنظيمات والحركات الناصرية فى عدد من البلدان العربية.

وإلى أن يتم التوصل إلى حل لهذه المعضلة الخطيرة يمكن القول بأن محاولات تحقيق الوحدة العربية سوف تظل تعانى انقسامات القوى التى يفترض أن تكون سندها الأول؛ بحيث يستحيل نظرياً وعملياً تصور نجاح هذه المحاولات قبل النجاح فى حل تلك المعضلة.

٥- معضلة العامل الخارجى :

يسرف الفكر القومى العربى أحياناً فى رد الهزائم والإخفاقات إلى العوامل الخارجية، ويتهم كثيراً بتركيزه على فكرة المؤامرة، ولا شك أن ثمة فعلاً خارجياً دائماً يسعى إلى الحيلولة دون تحقيق الوحدة العربية؛ فالقوى العالمية والإقليمية صاحبة المصالح فى وطننا العربى قوى رشيدة؛ وهى تعلم أن التوحد العربى ارتبط دائماً عبر التاريخ بالقدرة على التأثير فى التوازن الدولى؛ ولذلك فإن أى نجاح حقيقى فى تحقيق وحدة عربية يهدد دون شك مصالح تلك القوى.

وتظهر تجربة الوحدة المصرية/السورية مثلاً أن كل القوى الخارجية المحيطة بها تقريباً كانت مضادة لها، وساهمت بدرجة أو بأخرى فى حدوث الانفصال، غير أن هذا كله لا ينبغى أن يصرف انتباهنا عن أن العوامل الأصيلة فى إخفاق محاولات الوحدة العربية هى عوامل ذاتية؛ أى عربية، لأن

تأثير الفعل الخارجي يتوقف على الخصائص البنيوية للمستهدف فى عملية التأثير، فهزيمة يونيو ١٩٦٧ مثلاً لعبت فيها القوى الخارجية دوراً أساسياً لا شك فيه، غير أن الضعف البنيوى للمؤسسة العسكرية ومؤسسات صنع القرار فى الوطن العربى عموماً هو المسئول الأول عن وقوع الهزيمة، أو على الأقل وقوعها على النحو الفادح الذى نعرفه جميعاً. وهذا التحليل يمكن أن ينسحب على واقعة الانفصال السورى عن الجمهورية العربية المتحدة فى سبتمبر ١٩٦١؛ فلولا ظواهر الضعف الداخلى للتجربة لما وقعت فريسة لذلك الفعل الهش المتمثل فى انقلاب الانفصال المؤيد بالتأكيد بالقول أو العمل من قوى دولية وإقليمية عديدة.

كذلك يصعب على الباحث أن يجد فى كل حالة من حالات الإخفاق العربى فى تحقيق الوحدة دوراً محدداً للعامل الخارجى(٣٢)، فضلاً عن أنه فى بعض الحالات توجد شواهد على أن تأثير العامل الخارجى لم يكن يعمل فى اتجاه واحد؛ ففى الأزمة التى تعرضت لها الوحدة اليمنية على سبيل المثال فى ١٩٩٤ كان واضحاً أن قيادة النظام العالمى متمثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية لم تتخذ موقفاً مضاداً لاستمرار الوحدة (اعتبارات مصلحية خاصة بها بطبيعة الحال) بينما تبنت معظم القوى "العربية" المحيطة موقفاً مغايراً.

ولا يعنى هذا أننا نروج للقول بغياب التحديات أو المخاطر الخارجية على محاولات تحقيق الوحدة العربية، أو للأمل فى أن تغير القوى العالمية والإقليمية موقفها من تلك المحاولات، ولكن الخبرة العملية والمنطق العلمى يدفعان إلى ضرورة التحليل الموضوعى لتأثير العامل الخارجى على محاولات الوحدة العربية فى كل حالة على حدة؛ حتى لا نقع فى أخطاء المبالغة والتعميم، ونضيع فرصاً يمكن استغلالها تكتيكياً لحماية هذه المحاولة أو تلك.

خاتمة :

لعل هذه الورقة تكون قد نجحت فى تحقيق هدفين؛ أولهما: إلقاء الضوء على المسار العام لتطور محاولات الوحدة العربية فى أعقاب انتهاء تجربة الجمهورية العربية المتحدة، وهو مسار ليس ثمة شك فى اتجاهه عبر الزمن إلى الانحدار والتردى. والهدف الثانى: لفت النظر إلى بعض التفسيرات المحتملة

لـهذا المسـار، وهـى تفسـيرات تحتـاج مزيـداً مـن التعميـق النظـرى والشـواهد التجريبية .

وبالوصف الدقيق قدر المستطاع للمسار الوحدوى - أو اللاوحدوى- العربى بعد تجربة الجمهورية العربية المتحدة، وبالتفسير الموضوعى قدر الإمكان لـهذا المسار، يمكن التفكير فى إحداث نقلة نوعية فى الجهود الرامية إلـى تحقيق هذا الهدف العزيز على كل نفس عربية، والضـرورى فـى الوقـت نفسـه لكـى يحفظ للعرب بقاءهم القومى، ويضعوا أمتهم فى المكان الذى يليق بها.

الهوامش

(١) محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة، ج١، سنوات الغليان، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٨٨، ص ص٣١٨ وما بعدها ٠ أحمد عبدالرحيم مصطفى، أزمة ١٩٥٨ والتدخل الأمريكى فى لبنان. جمال زكريا قاسم (محرر)، الأزمة اللبنانية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص ٥٩٣ ـ٦١٦ ٠

(٢) أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية/العربية: دراسة استطلاعية،١٩٤٥- ١٩٨١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص ١٦٧ـ ١٧٧ ٠

(٣) وثائق هذا الاتحاد المسمى بدولة الاتحاد العربى فى: يوسف خورى (معد)، المشاريع الوحدوية العربية،١٩١٣ـ ١٩٨٧، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، يوليو ١٩٨٨، ص٣٨٠ـ ٣٨٩ ٠

(٤) وثائق الاتحاد ، المرجع السابق، ص ٣٦٧ـ ٣٧٠ ٠

(٥) محاضر جلسات مباحثات الوحدة، ١٧ إبريل/نيسان ١٩٦٣، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، سلسلة كتب قومية، ع ٢٦٩، انظر أيضاً: النظام المقترح للوحدة الثلاثية، يوسف خورى، مرجع سابق، ص ٤٠٥ـ ٤١٧ ٠

(٦) محمود على الداود وآخرون، التجارب الوحدوية العربية المعاصرة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٣، مارس ١٩٨٦ ٠

(٧) حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية: دراسة فى عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، يناير ١٩٩٤ ٠

(٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجى العربى،١٩٩٤، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٣٧ـ ١٤٣ ٠

(٩) ولذا استبعدت من التحليل "الوحدة الاندماجية" بين العراق والكويت فى١٩٩٠. راجع نص قرار مجلس قيادة الثورة العراقى حول إعلان الوحدة مع الكويت، بغداد ١٩٩٠/٨/٨، مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية،١٩٨٩ـ ١٩٩٣، بيروت، ط ، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، ص ٧٠٨ـ ٧١٠ ٠

(١٠) يلاحظ أن هذا الحصر قد استبعد دولة الإمارات العربية المتحدة على الرغم من قيمتها الوحدوية الكبيرة؛ وذلك لعدم مطابقة العناصر المشار إليها للمفهوم الإجرائى للوحدة فى هذه الورقة؛ إذ إن أحد عناصر هذا المفهوم هو أن تكون الوحدة بين دول، وقد نشأت دولة الإمارات من اتحاد كيانات لم تكن قد اكتسبت بعد صفة الدولة ذات السيادة٠ كما استبعد أيضاً

إعلان دمشق الموقع فى ٦ مارس ١٩٩١ لعدم توافر شرط العلاقة المنظمة فيه٠ راجع نص الإعلان الأصلى ثم المعدل فى المرجع السابق، ص ٧٦١ ـ ٧٦٣ ٠

(١١) اتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، القاهرة، ١٧إبريل ١٩٦٣، يوسف خورى، مرجع سابق، ص ٤٠٥ـ ٤١٧ ٠

(١٢) إعلان طرابلس حول إقامة دولة الوحدة بين سوريا وليبيا، طرابلس الغرب، ١٠سبتمبر ١٩٨٠، المرجع السابق، ٤٩٧ـ ٤٩٨ ٠

(١٣) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص١١٤ـ ١٢٠ ٠

(١٤) وثائق هذه الوحدة فى يوسف خورى، مرجع سابق، ص٤٥٧ـ ٤٦٥ ٠

(١٥) الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية، بنغازى،١٧إبريل ١٩٧١، المرجع السابق، ص ٤٣٥-٤٣٦ ٠

(١٦) مشروع دستور اتحاد الجمهوريات العربية، دمشق، ٢٠ أغسطس ١٩٧١، المرجع السابق٠

(١٧) يسهل مراجعة جميع وثائق هذه المحاولات عدا معاهدة الأخوة والتنسيق بين سوريا ولبنان فى المرجع السابق؛ وذلك للتعرف على الأحكام التفصيلية التى تؤكد الخلاصة المشار إليها فى المتن. أما المعاهدة السورية/اللبنانية فيمكن الرجوع إليها فى مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٩ـ ١٩٩٣، مرجع سابق ، ص٧٧٠-٧٧٢ ٠

(١٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ١٣٧-١٤٣ ٠

(١٩) غسان سلامة، الجامعة والتكتلات العربية، فى: "على محافظة وآخرون"، جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، نيسان/ إبريل ١٩٨٣، ص ٧٩٢ـ ٧٩٧ ٠ محسن عوض، محاولات التكامل الإقليمى فى الوطن العربى، فى: "عبد العزيز الدورى وآخرون"، الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة صنعاء)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٨٩، ص ٢٨٥-٢٨٨٠

(٢٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٩٠، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص ٢٨١ ٠

(٢١) المؤتمر القومى العربى، حال الأمة العربية (المؤتمر القومى العربى السابع: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، يونيو/حزيران ١٩٩٧، ص ٢٩٦ ٠

(٢٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٩٦، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٧، ص ١٨٩-١٩٤ ٠

(٢٣) المادة الخامسة من النظام الأساسى للمجلس فى مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨١، بيروت، ط١، حزيران/يونيو ١٩٨٢، ص٧٣٠ ٠

(٢٤) أحمد يوسف أحمد، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية. مشروع المستقبلات العربية البديلة، الآثار غير المدروسة للثروة النفطية، الأمم المتحدة /منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، ط١، ١٩٨٥، ص ٤٠-٥٣ ٠

(٢٥) نديم البيطار، حدود الإقليمية الجديدة، بيروت، معهد الإنماء العربى، ١٩٨١، ص ١٨٤- ١٨٥ ٠

(٢٦) بالنسبة لتجربة الوحدة المصرية/السورية، محمود رياض، مذكرات محمود رياض (١٩٤٨ – ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط)، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٦، ص ٢٣٧-٢٤٠ ٠ ومحمد حسنين هيكل، ما الذى جرى فى سوريا؟، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢، ص ٤٩-٥٠ ٠ وشبلى العيسمى، دور الإقليم القاعدة فى بناء الوحدة، اليقظة العربية، السنة٣، العدد ١١ (تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٨٧)، ص١٢١ ٠

(٢٧) أعلنت دولة الوحدة فى فبراير ١٩٥٨، ولم يصدر قرار الرئيس جمال عبدالناصر بتشكيل مجلس الأمة إلا فى يونيو ١٩٦٠، وتم افتتاحه فى يوليو ١٩٦٠ ٠ انظر، أحمد يوسف أحمد، تجربة الجمهورية العربية المتحدة(مساهمة فى قراءة جديدة لها)، عبد العزيز الدورى وآخرون، مرجع سابق، ص٢١٧ ٠

(٢٨) المرجع السابق، ص٢١٦-٢٢١ ٠

(٢٩) باستثناء أن منصب رئيس مجلس الوزراء كان من نصيب الشطر الشمالى، وأن أغلبية الأعضاء (٢ من ٣) كانت لهذا الشطر، فإن عملية توزيع المناصب أعطت للجنوب وزناً متكافئاً لا يتناسب مع وزنه السكانى وإنما مع كونه شريكاً فى الوحدة، فآلت رئاسة مجلس الوزراء ومجلس النواب -على سبيل المثال- إلى شخصيات تنتمى للشطر الجنوبى٠ فضلاً عن أن تكوين السلطة التشريعية لم يعكس فى البداية الثقل العددى للشطر الشمالى (فى مجلس النواب الذى تكون مع الوحدة من ٣٠١ عضو كان ١٥٩ من الشطر الشمالى و ١١١ من الشطر الجنوبى)٠ راجع حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص٢٤٤ ٠

(٣٠) عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة، سلسلة الثقافة القومية ٥، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، حزيران/يونيو ١٩٨٦، ص٦٤-٦٦ ٠

(٣١) أحمد يوسف أحمد، تجربة الجمهورية العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ٢٢٩ – ٢٣٠ .

(٣٢) أظهر تحليل الصراعات العربية/العربية مثلاً دوراً ثانوياً لهذه العوامل الخارجية فى تفسير تلك الصراعات، انظر أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية/العربية، مرجع سابق، ص١٧٧-١٨٠ ٠

تعقيب

محسن عوض

الأفكار القليلة التى أود أن أطرحها هى مجموعة أفكار فرعية قد تنفصل أو تتكامل مع بعض ما طرحه الدكتور أحمد يوسف أحمد، وفكرة مركزية أرغب فى طرحها على حضراتكم، فمع التسليم بإخفاق تجارب ومحاولات الوحدة، ووجود أسباب موضوعية لهذه الإخفاقات يظل التساؤل: ماذا كان البديل على الساحة العربية بعد إخفاق هذه المحاولات التسع عشرة التى أوردها، إذا ما استثنينا منها محاولة الوحدة اليمنية ودولة الإمارات العربية المتحدة ؟ ثم السؤال الآخر المهم: ماذا يقع عندما تنسحب هذه المحاولات على الساحة كما حدث فى التسعينيات؟

فيما يتعلق بالأفكار الفرعية أود أن أضيف إلى العوامل التى أوردها الدكتور أحمد يوسف - فيما يتعلق بالمعضلات التى عاقت وتعوق الوحدة - بعض العوامل الإضافية؛ منها مثلاً اختلاف الأهداف وراء المشروعات الوحدوية أو التجميعية، ويبدو هذا واضحاً فى تجارب عديدة، أسوق مثلاً مشروع ميثاق طرابلس وصيغته المتطورة، ومشروع الاتحاد الرباعى، ثم اتحاد الجمهوريات العربية، فبينما نشأ هذا التجمع وفق الأغراض والمقاصد الموضحة فى ميثاقه فقد استهدف تحقيق أهداف متباينة، واستخدامه فى تصفية قوى سياسية محلية فى اثنين من أقطاره، وإسقاط محاولة انقلابية ناجحة فى أحد أقطاره، وشاعت فى أقطاره العبارة الشهيرة لقد ولد الاتحاد وله أسنان.

يرتب تباين الأهداف اختلاف الأولويات، ومن ثم تخصيص الموارد. ويتولد عن هذا إحباطات عديدة؛ مثال ذلك ما وقع فى ميثاق التكامل بين مصر والسودان، وبخاصة فى مجال البنية الأساسية، ففى هذا المجال تم الاتفاق على إتمام كل قطر للطرق حتى حدود القطر الآخر لاستكمال الطريق البرى، لكن

أسبقيات الاهتمام بالاتحاد أو بالتكامل تباينت وتدنت فى سلم الأولويات القطرية داخل كل بلد، وفى النهاية ذهب التكامل ولم يتم الطريق .

من العوامل البارزة الأخرى الطابع الفوقى للعمل الاتحادى أو التكاملى، ويبدو هذا واضحاً فى كثير من التجارب الاتحادية أو التكاملية التى شهدتها هذه المرحلة، وكانت سبباً فى مقتل تجربة التكامل المصرى السودانى؛ فطبقاً لمراجعة نقدية أعقبت الإطاحة بنظام الرئيس نميرى، تركزت الانتقادات على هذه الزاوية؛ واتجه النقد لصيغة التكامل بوصفه نظاماً فوقياً أضعف المشاركة الشعبية، وأعاق الحوار على المستوى الشعبى. ويظهر ذلك أيضاً فى صيغة مجلس التعاون العربى كصيغة للتجمع الإقليمى؛ فالواقع أن خطوة تشكيل هذا التجمع لم تطرح للمناقشة قبل إعلانها بوقتٍ كافٍ، ولم يتح للرأى العام فى أى من البلدان الأربعة الإسهام فى مناقشة الأسس التى يقوم عليها الاتحاد، بل إن الرأى العام المصرى لم يعلم بتأسيس هذا التجمع إلا قبل أيام من توقيع وثيقة المجلس. أما المتخصصون، والذين كان حظهم أفضل، فقد علموا قبل شهرين من إعلانه من خلال تصريحات للعاهل الأردنى فى الصحافة الأجنبية. وشتان بين أن يشترك الناس فى صنع واقعهم ومستقبلهم، ومطالبتهم بتأييد خطوات تقوم بها حكوماتهم بالنيابة عنهم. يرتبط بهذه الظاهرة أيضاً إضفاء الطابع البيروقراطى على أعمال التجارب الاتحادية والوحدوية، وسرعان ما كانت المشروعات الاتحادية تتحول إلى أجهزة ووظائف ومقار ولجان متابعة ومنافع وظيفية، وتنشغل بذاتها عن الأهداف الموكلة إليها، وتحقق لنفسها مداراً مستقلاً عما يتطلع إليه الرأى العام.

الأمر الثانى الذى أود الإشارة إليه هو الثابت والمتغير فى طبيعة المعضلات التى أوردتها الورقة. منذ المطالعة الأولى نستطيع أن نتبين طابع الثبات النسبى الذى يميز بعض هذه العناصر؛ مثل تلك التى أوردتها الورقة بعنوان التوازى، وتعبر لنا عن التأثيرات الناجمة عن اختلاف مستويات التطور الاجتماعى أو الاقتصادى أو اختلاف المصادر الطبيعية. وبعض هذه المعضلات يمثل بطبيعته عناصر متغيرة؛ مثل الخلافات بين الفصائل القومية، حتى لو كانت خلافات مزمنة على نحو نلمسه فى كثير من الأحوال. لكنى أعتقد أننا مطالبون بفحص عناصر الثبات والتغير فى هذه العوامل بالتفصيل، خاصة أن تأثيرها ليس تلقائياً أو ميكانيكياً ولكنه مرهون بمحصلة تفاعله مع الإرادة والفعل السياسيين. أشير على سبيل المثال إلى تجربة الوحدة اليمنية، ورغم أنى أحمل النظرة نفسها التى تطرحها الورقة؛ باعتبار الوحدة اليمنية أقرب إلى بناء دولة قطرية منها إلى

بناء وحدة، فإن النموذج يظل صالحاً فيما يتعلق بمعضلة العامل الخارجي. فالعامل الخارجي الذى لمسنا العديد من أمثلته تجاه الجمهورية العربية المتحدة قد واجه تجربة الوحدة اليمنية، لكن تفاعله مع الإرادة والفعل السياسيين ،وفى ظرف جغرافى مختلف، أفضى إلى نتائج مختلفة؛ حيث سلكت الولايات المتحدة فى حرب صيف ١٩٩٤ مسلكاً مختلفاً عن مسلك حليفتها المملكة السعودية لكى تدعم القوى التى سعت لإحباط المشروع الانفصالى .

النقطة الثالثة والأخيرة التى أود أن أطرحها هى أن قراءة الواقع السلبى لخبرة التجربة الوحدوية العربية فى الوطن العربى لا يمكن أن تكتمل إلا بقراءة خبرة الدولة القطرية خلال الفترة نفسها. البديل للتجارب الوحدوية هو بناء الدولة القطرية، فماذا كان أداء الدولة القطرية؟، الواضح أن واقع الدولة القطرية فى الوطن العربى لم يكن فى حالة أفضل من المشروع الوحدوى أو تجارب الوحدة، بل ربما كان واقع هذه الدولة القطرية أحد أعراض المشروع الوحدوى على الساحة العربية. ولا أعتقد أننى أتجاوز الحقيقة كثيراً إذا ما خلصت إلى أن مصير الدولة القطرية ذاته كان وما زال على المحك خلال الفترة موضع الفحص؛ كان هذا المصير مهدداً فى بعض الحالات، وانهارت الدولة القطرية تماماً فى حالات أخرى، ولا يزال يتهدد الدولة القطرية مخاطر جسيمة .

فى السبعينيات تهدد مصير الأردن كدولة قطرية بوضعها الراهن فى إطار المشروع الصهيونى. أعقبتها لبنان التى هددتها حرب أهلية ضروس استمرت باقى السبعينيات ومعظم الثمانينيات.

وشهدت التسعينيات انهيار الصومال كدولة، ولا يزال مستقبلها تحيط به الشكوك؛ حيث انهارت حكومتها المركزية منذ بداية التسعينيات، وتمزقت السلطة بين عدة مليشيات، وانفصل إقليمها الشمالى، ولم تسعف الجهود الوطنية والإقليمية والدولية فى تجاوز محنتها، وحتى الاتفاق الأخير للمصالحة فى شهر ديسمبر/ كانون الأول سنة ١٩٩٧ لم يشمل الإقليم الشمالى الذى أعلن "جمهورية أرض الصومال"، التى لم يعترف بها أحد، ومازالت خطواته متعثرة حتى الآن.

أما السودان الذى يعانى حرباً تهدد وحدته الوطنية منذ عام ١٩٨٣، بانهيار اتفاقية الحكم الذاتى الإقليمى للجنوب، فقد تطورت مطالب الجناح الرئيسى فى حركته السياسية المسلحة من إنجاز مصالح سياسية واقتصادية للجنوبيين، فى إطار إصلاح ديمقراطى يشمل الشمال والجنوب معاً، إلى مطلب حق تقرير

المصير بعد فترة انتقالية قصيرة، فى ظل نظام كونفيدرالى يضم محافظ
الجنوب التقليدية الثلاث والنوبة وجبال الانقسنا والمناطق المهمشة فى كي
واحد من جانب، وشمال السودان من جانب آخر، ويتفاوت موقف الحكو
المركزية فى الخرطوم بين الحل العسكرى والحل السياسى، ويتراوح الـ
السياسى بين الحل الداخلى والحل الخارجى، وبينما تتفاوت مواقف فصـ
القوى السياسية الشمالية على هذا المشروع، يقبل التيار الرئيسى فيها مبدأ حـ
تقرير المصير.

مستقبل الدولة القطرية فى الكويت بدورها كان موضع امتحان جسيم
مطلع التسعينيات بغزو العراق، ولم تستعد كيانها القطرى إلا عبر عمل
عسكرية دولية واسعة النطاق، أصبحت بنتائجها المباشرة وبالتراكم مصد
تهديد جسيم لمستقبل الدولة القطرية فى العراق؛ فعبر تأثيرها المباشر جـ
فرض منطقة أمنية فى شمال العراق؛ تشمل المحافظات الشمالية الثلاث الـ
تشكل كردستان العراق، وفى أعقاب ذلك سحبت الحكومة المركزية فى بغـ
إدارتها المدنية من المحافظات الشمالية. كما كان من تأثيرات الحرب حـ
الطيران جنوب خط عرض ٣٣ درجة، ثم تم توسيع نطاق الحظر تماماً حـ
خط العرض ٣٢ درجة، وبالتراكم جرى إضعاف الحكومة المركزية وإنهاك
عبر حصار شامل، وتتعرض البلاد حالياً لتهديدات عسكرية خطيرة، وتط
عليها حشود عسكرية بقيادة الولايات المتحدة، تتوافر لها إمكانات أكبر بكثـ
من الأهداف المعلنة للعدوان، بينما ينشغل العالم - قاصيه ودانيه - بمناقشـ
مستقبل العراق ككيان، وليس مستقبل نظامه السياسى.

أزمة الدولة القطرية لا يهددها الانقسام أو التشرذم فحسب - على نحو
جرى ذكره فى الأمثلة السابقة - لكنها أيضاً تعرضت للشلل، على نحو ما يحد
فى الجزائر من جراء الانقسام الوطنى فى البلاد، فى أعقاب تحول النزاع حـ
الانتخابات إلى نزاع حول الهوية والعدالة والنظام العام وأدى ذلك بدوره إ
انخفاض قدرات الدولة القطرية فى الأمن والإدارة، وتفشت المذابح الوحشـ
وحصدت وفق تقديرات يعتد بها ٨٠ ألفاً من المواطنين الجزائريين.

لم تقتصر إخفاقات الدولة القطرية على إنجاز مهام الحد الأدنى للأمـ
الخارجى والداخلى، لكنها عانت إخفاقات مماثلة فى مجالات؛ التنمية والإد
والتحديث والخدمات الضرورية، فانهارت العملات الوطنية فى عدد مـ
وتفاقمت مشكلات المديونية والبطالة والفقر والتبعية الخارجية، وحتى تلك الـ

حظيت بوفرة نفطية مليئة لسنوات عديدة سرعان ما استنزفتها حرب الخليج الثانية وما تلاها من استراتيجيات، حتى لجأت أغناها إلى الاستدانة.

وبقيت لى كلمة أخيرة :

تلاحظ ورقة الدكتور أحمد يوسف أن هناك ست محاولات وحدوية وتجارب وحدوية فى الستينيات بعد الوحدة المصرية/السورية، وتلاحظ أن هناك ست محاولات وتجارب أخرى فى السبعينيات وكذلك الثمانينيات. ولكنها تلحظ أن التسعينيات لم تشهد محاولات فى هذا الصدد. فماذا كان المطروح على الساحة مقابل غياب محاولات الوحدة؟ كان هناك مشروع الشرق أوسطية، وكانت هناك خطط مدريد، والمشروعات الأخرى التى استهدفت تطبيع المنطقة، وكلنا يعانيها ويعانى أثرها حتى هذه اللحظة.

بقيت لى كلمة أخيرة فى الختام :

لقد اعتذر أحد الزملاء عن أنه تحدث وكأنه يتحدث لغة الستينيات. وأنا واحد من الناس الذين عاشوا هذه الفترة، وكانت بالنسبة لى هى فترة الوعى والتكوين السياسى، وأعتقد أننا لسنا فى حاجة إلى أن نعتذر عن لغة الستينيات. نحن طلاب وحدة، وأخال أن الوحدة العربية لن تتم أو تتحقق دون مشاعر وحدوية قوية؛ فلسنا نسعى إلى وحدة بين المملكة المتحدة وفرنسا، أو بين ألمانيا وإيطاليا، ولكننا طلاب وحدة على الساحة العربية التى بالنسبة لنا مشروع للمستقبل ومشروع للتقدم، وهى المناط الوحيد لأن نحقق أنفسنا على هذه الأرض بالكرامة التى نرجوها.

الفصل الرابع

مستقبل الوحدة العربية بين الأطروحات الفيدرالية والأطروحات الوظيفية

حسن نافعة

مقدمة :

ينطوى الجدل الدائر حول قضية الوحدة العربية على عملية خلط واضح فى المصطلحات والمفاهيم؛ ففى سياق هذا الجدل كثيراً ما توظف مصطلحات: العروبة، والقومية العربية، والأمة العربية، والوحدة العربية، والتضامن العربى، وغيرها من المصطلحات والمفاهيم، وكأنها مترادفات تعنى الشىء نفسه وتحمل المضمون نفسه. وربما تعود بعض أسباب هذا الخلط إلى إيمان رواد العروبة الأوائل بأنه يكفى أن تعى الشعوب العربية حقيقة انتمائها إلى أمة عربية واحدة حتى تتحقق، تلقائياً، الوحدة العربية فى إطار الدولة القومية الموحدة؛ ولذلك انصرف الجهد الأساسى لهؤلاء الرواد إلى إثبات صدق الأطروحة المركزية للفكر القومى العربى والقائلة بأن الشعوب العربية تنتمى جميعها إلى أمة عربية واحدة. فبحثوا فى موضوع الهجرات العربية قبل وبعد الإسلام، فى محاولة لإثبات أن العلاقات والتفاعلات السكانية بين شعوب هذه المنطقة هى تفاعلات قديمة وضاربة بجذورها فى أعماق التاريخ، وبحثوا فى دور اللغة والثقافة والتاريخ المشترك، فى محاولة لإثبات أن هناك هوية ثقافية/حضارية خاصة تشترك فيها جميع الشعوب العربية، وبحثوا فى طبيعة وتاريخ الحدود السياسية القائمة حالياً بين الدول العربية، فى محاولة لإثبات أن هذه الحدود مصطنعة، وأن الاستعمار هو المسئول الرئيسى عن تجزئة وتمزيق العالم العربى .

ومع ذلك فقد بقيت قضايا أساسية تتعلق بموضوع الوحدة دون دراسة وتمحيص كافيين؛ إذ لم يوجه هؤلاء الرواد اهتماماً مماثلاً لبحث طبيعة القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة أو الراغبة فى تحقيق الوحدة، أو لبحث خريطة القوى الاجتماعية والسياسية القادرة فعلاً على تحقيق هذه الوحدة وحمل عبء عملية الانتقال من حالة التجزئة إلى حالة الوحدة، أو لبحث السبل والآليات الكفيلة بتحقيق الوحدة، أو شكلها الدستورى والقانونى.. إلخ. وفى غمرة الحماس القومى لجأ هؤلاء الرواد - بوعى أو بدون وعى - إلى التقليل من شأن العقبات التى تعترض طريق الوحدة، ومن ثم فلم يشغلوا أنفسهم كثيراً ببحث سبل التغلب على تلك العقبات، اعتقاداً منهم - ربما - أن الحديث عن عقبات الوحدة قد يكون خطراً عليها، وتشكيكاً فى جدواها.

وعندما تضافرت عوامل محلية وإقليمية وعالمية لانطلاق حركة القومية العربية، ودخول مشروعها الوحدوى مرحلة التطبيق، فقد اختارت قيادة الحركة أن يكون الاندماج الكامل هو سبيلها. ولكن عندما ضرب مشروع الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا، بعد حوالى ثلاث سنوات فقط من دخوله حيز التنفيذ، ثم ضربت الحركة القومية نفسها بإلحاق الهزيمة العسكرية بقيادتها عام ١٩٦٧، تراوحت ردود أفعال النخب العربية بين التشكيك فى مقولة العروبة نفسها واعتبارها أسطورة، والبحث عن سبل وآليات جديدة لتحقيق الوحدة بغير الطريق الاندماجى أو السياسى عموماً (الفيدرالى أو الكونفيدرالى). ومن أهم ما طرح فى هذا الشأن المطالبة بتطبيق النهج الوظيفى، والذى يعتمد المدخل والتكامل الاقتصادى، والتخلى تماماً عن نهج التكامل السياسى، اقتداء بالتجربة الأوروبية وما حققته من نجاح فى هذا المضمار.

ويناقش هذا البحث مدى ملاءمة تلك الأطروحة، وما إذا كان مستقبل الوحدة العربية يرتبط حقيقة بضرورة التخلى عن النهج السياسى/الفيدرالى واعتماد النهج الوظيفى/الاقتصادى سبيلاً وحيداً للتعامل مع قضية الوحدة العربية. لكننا نعتقد أنه قبل أن ندخل فى صلب القضية موضوع البحث يتعين علينا أن نقوم أولاً بتحديد عدد من المفاهيم والمصطلحات؛ تجنباً للخلط الشائع عند تناول هذا الموضوع المعقد والحساس فى الوقت نفسه.

أولاً: العروبة بين القومية والوحدة: محاولة لتحديد المصطلحات والمفاهيم:

فيما يلى مجموعة من الملاحظات الأساسية التى تهدف إلى محاولة إزالة اللبس أو الخلط أو التداخل بين المصطلحات التى توظف عادة باعتبارها مترادفات أو بدائل رغم اختلاف معانيها ومضامينها:

الملاحظة الأولى: تتعلق بضرورة التمييز بين مفهوم العروبة (أو القومية العربية)، ومفهوم الحركة العربية (أو حركة القومية العربية)؛ فالعروبة تيار فكرى، أو أيديولوجى، أو طرح نظرى يتمحور حول قضايا الهوية والانتماء والخصوصية القومية أو الحضارية، وغايته إقامة الحجة والدليل، بطرق الإثبات والبرهنة المستخدمة فى مجال العلوم الاجتماعية، على أن الشعوب فى مختلف الأقطار العربية تنتمى جميعها إلى أمة عربية واحدة. أما الحركة

العربية (أو حركة القومية العربية) فهي تيار سياسي يهدف إلى تحويل الفكرة - أو النظرية- إلى مشروع أو برنامج سياسي قابل للتطبيق، وقادر على تحقيق غايتها النهائية، والانتقال بالواقع العربي من حالة التجزئة والتشرذم إلى حالة الوحدة والتآلف.

الملاحظة الثانية: تتعلق بالجذور والروافد الفكرية للعروبة، وبعلاقة هذه الجذور والروافد بالتيارات الفكرية التي تعكسها خريطة القوى السياسية المعاصرة في العالم العربي. فلا جدال في أن العروبة كتيار فكري جاءت انعكاساً للأفكار القومية التي سادت في أوروبا في القرن التاسع عشر، وعكستها المدارس المختلفة التي انشغلت ببحث كيفية تشكل الأمم عبر التاريخ، والأسباب التي تؤدي إلى - أو تعوق - قيام الدولة القومية، وهي الأفكار التي استلهمتها مباشرة الحركة العربية الأولى التي حاول الشريف حسين قيادتها إبان الحرب العالمية الأولى. لكن هذه الأفكار القومية العامة سرعان ما وجدت طريقها بشكل أو بآخر - وخاصة بعد فشل الحركة العربية الأولى - إلى دوائر وأوساط سياسية تستمد جذورها الفكرية من منابع نظرية مختلفة مثل التيارات الليبرالية، أو الماركسية، أو الإسلامية. ومعنى ذلك أن الفكر القومي تحول بمرور الوقت إلى عباءة فضفاضة وملهمة، قابلة لأن تستظل بها بشكل أو بآخر، معظم - إن لم يكن جميع - الحركات السياسية في العالم العربي.

ففي مصر، على سبيل المثال، وجد الفكر العروبي طريقه إلى بعض أجنحة حزب الوفد، وحزب مصر الفتاة، وبعض الفصائل الماركسية أو الإسلامية. بمعنى آخر يمكن القول إن الحركات السياسية العربية ذات التوجه القومي الخالص، والتي ظهرت في مرحلة لاحقة، مثل حزب البعث، أو التيار الناصري، أو حركة القوميين العرب - وخاصة في بداية نشأتها - لا تحتكر الفكر القومي وحدها؛ لأن الفكر القومي أكبر وأوسع منها في الواقع، وإنما هي تطرح اجتهادات خاصة بها، فضلاً عن أن اجتهاداتها هي ذاتها - وخاصة حول سبل وآليات تحقيق الوحدة - تتباين، بل وتتصادم أحياناً؛ فقد تباينت أطروحات حزب البعث مع الأطروحات الناصرية إلى حد التصادم أحياناً، بل وتباينت أطروحات فصائل حزب البعث نفسه وتصادمت أجنحته القطرية مع أجنحته القومية..إلخ.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بتطور الحركة القومية أو التيار العروبي على الساحة السياسية العربية. فقد شهدت هذه الحركة منعطفات تاريخية حادة منذ

ولايتها فى بداية القرن وحتى الآن. وفى كل مرحلة من مراحل تطورها التاريخى تولت قيادتها زعامات وقوى اجتماعية متباينة؛ ففى مراحلها الأولى - التى بدت فيها الهيمنة العثمانية هى العدو الأول للنهضة العربية - آلت قيادة الحركة إلى الأسرة الهاشمية، بكل ما تمثله اجتماعياً وسياسياً فى العالم العربى. ولأن الحركة العربية كانت فى جوهرها حركة تحرر وطنية وقومية فى الوقت نفسه؛ فقد تطورت على نحو أكبر وأعمق مما يمكن أن تحتويه طموحات أسرة، ومن ثم فقد انتقل مركز تأثيرها وثقلها الرئيسى إلى الطبقة الوسطى، بكل أحلامها وتناقضاتها، على اتساع العالم العربى كله. ووصلت الحركة العربية إلى ذروة توهجها، من خلال النضال ضد الاستعمار الغربى، عندما تضافرت الظروف للقاء تاريخى بين حزب البعث السورى وثورة يوليو المصرية بزعامة عبد الناصر. ورغم كل العقبات والعثرات لم يكف الواقع العربى - حتى بعد رحيل عبد الناصر وهزيمة يونيو - عن إفراز قيادات مختلفة ومتنوعة المشارب فى العديد من الأقطار العربية، رفعت كلها شعارات العروبة والقومية العربية، بدءاً بالعقيد القذافى، وانتهاءاً بصدام حسين.

كذلك يلاحظ أنه رغم ما يبدو من تراجع الفكر القومى والحركة القومية لصالح أفكار وحركات أضيق نطاقاً (محلية وقطرية)، أو لصالح حركات أوسع نطاقاً (إسلامية)، فإن أياً من الطرحين؛ القطرى أو الإسلامى، لا ينكر العروبة انتماء وهوية، (وهو ما يفصح عنه الخطاب السياسى القطرى بوضوح فى جميع الأقطار العربية تقريباً)، أو لا ينكرها دوراً وقيادةً وريادةً (وهو ما يفصح عنه الخطاب الإسلامى فى العالم العربى بطريقة قد تكون أقل وضوحاً، لكنها صريحة أحياناً وكامنة فى معظم الأحيان). وبالتالى فمن الخطأ وضع الطرح القطرى أو الطرح الإسلامى، وخصوصاً فى صورتهما الراهنة، وكأنهما فى حالة تصادم أو تناقض كامل مع العروبة. فالطرح القطرى الأكثر رشداً وعقلانية لا يرفض العروبة فكراً أو انتماء، ولا يرفض الوحدة العربية من حيث المبدأ، ولكنه يطالب بالتدرجية، وبالمحافظة على الخصوصية القطرية فى ظل الوحدة. ولذلك يمكن- باستخدام منهج ملائم يستفيد من بعض الافتراضات الوظيفية - إيجاد صيغ توفيقية بين الأهداف القطرية والقومية.

كذلك فإن معظم التيارات الإسلامية فى العالم العربى تدرك استحالة تحقيق الوحدة بين الدول الإسلامية - بافتراض إمكان تحقيقها أصلاً- ما لم تتحقق الوحدة بين الدول العربية ابتداء؛ ومن ثم فمن المنطقى أن تصبح وحدة العالم العربى، فى استراتيجية تيارات الإسلام السياسى فى العالم العربى، حلقة

وسيطة بين الدولة القطرية ودولة الخلافة الإسلامية، أو على الأقل خطوة متقدمة، يصعب القفز فوقها، على طريق وحدة العالم الإسلامى. بعبارة أخرى فإن الخلاف بين التيارين العروبى والإسلامى يدور حول غاية دولة الوحدة، وليس حول ضرورتها. ومن المحتمل جداً أن تؤدى الضغوط الرهيبة التى تواجه العالمين العربى والاسلامى - وخاصة على الصعيد الحضارى - من جانب "النظام العالمى الجديد"، إلى تقارب فكرى واستراتيجى بين التيارين، وهو ما يطمح إليه "الحوار القومى/الإسلامى" الدائر حالياً.

الملاحظة الرابعة: تتعلق بنمط الصراعات والتحالفات فى العالم العربى. وهو نمط غريب وغير مألوف، يتأرجح من ذروة التعاون الذى قد يصل إلى حد الوحدة الاندماجية (حالة الوحدة بين مصر وسوريا) إلى ذروة الصراع الذى قد يصل إلى حد الصدام المسلح أو الضم بالقوة (حالة الاحتلال العراقى للكويت)، مروراً بأنماط أخرى وسيطة من التعاون والصراع. وإذا كان البعض يرى فى حدة الصراعات العربية/العربية دليلاً ضد العروبة فإننا - على العكس - نرى أن نمط التفاعلات العربية عموماً - سواء كانت صراعية أو تعاونية - تعكس بدقة خصوصية النظام العربى وهويته القومية، فى الوقت نفسه الذى تعكس فيه عدم نضج الحركة القومية، وعدم اكتمال المقومات اللازمة لتمكين هذه الحركة - حتى الآن - من الوصول إلى غايتها النهائية، متمثلة فى الوحدة العربية، بصرف النظر عن الشكل القانونى لهذه الوحدة، أو عن النهج المستخدم فى الوصول إليها.

وعلى الرغم من خطورة ما ترتب على الغزو العراقى للكويت من آثار، سواء بالنسبة للفكر العربى أو للحركة القومية عموماً، فإننا نعتقد أن هذا الحدث، وما ترتب عليه من تداعيات، يبرز بوضوح شديد مأزق الدولة القطرية وعدم نضج وافتقار الحركة القومية إلى القيادة، وليس مأزق الحركة القومية وحدها. وعلى أى حال، وبرغم بشاعة ما حدث، فإن التاريخ العربى لم يشهد بعد - لحسن الحظ - ظواهر سياسية/اجتماعية تماثل تلك التى أفرزت نابليون الفرنسى، أو هتلر الألمانى، فى أوروبا، والتى لم تمنعها حروبها الدامية والطاحنة - على مر التاريخ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية - من أن تبدأ حركتها نحو الوحدة، عندما توافرت الشروط الملائمة، وخاصة ما يتعلق منها بالعامل الخارجى أو الدولى، كما سنشير فيما بعد.

الملاحظة الخامسة: تتعلق بدور العامل الخارجى وتأثير النظام الدولى على الحركة القومية العربية. فالانطباع العام الذى تتركه الكتابات القومية حول تأثير هذا العامل أنه كان سلبياً على طول الخط. غير أن هذا الانطباع يحتاج إلى تصحيح بعد أن نتفحص جميع ألوان الطيف الخاصة بتلك القضية بالغة الأهمية. فمن ناحية لا ينبغى أبداً أن يغيب عن ذهننا أن حركة القومية العربية كانت ومازالت فى جوهرها حركة تحرر ضد عدو خارجى؛ فقد انطلقت الحركة القومية أصلاً فى مواجهة الهيمنة العثمانية ولتخليص العالم العربى من الوجود التركى، بعد أن تغيرت نظرته من رمز للخلافة الإسلامية إلى قوة احتلال. وبعد انهيار الإمبراطورية الاستعمارية وجهت الحركة القومية العربية سهامها ضد الاستعمار الغربى بأشكاله التقليدية. وعندما رحل الاستعمار التقليدى عن العالم العربى أصبحت إسرائيل والحركة الصهيونية وحلفاؤهما هما العدو والهدف الرئيسى للحركة القومية العربية.

لكن - من ناحية أخرى - وجدت الحركة القومية، أو تعبيرات ورموز معينة لها، دعماً أو تأييداً خارجياً مهماً، وخاصة فى المرحلتين الأولى والثانية من مراحل تطورها؛ ففى المرحلة الأولى وجدت حركة القومية العربية دعماً ومساندةً وتشجيعاً من بريطانيا، التى لعبت دوراً رئيسياً فى نشأة الحركة نفسها، ولكنها أكتشفت أن الموقف البريطانى منها لم يكن سوى موقف تكتيكى ومرحلى هدف إلى تقويض الإمبراطورية العثمانية طمعاً فى ميراث تركتها. وحتى فى المرحلة الثانية- وأثناء الاحتلال البريطانى أو الهيمنة البريطانية على مناطق عديدة فى العالم العربى- عادت بريطانيا لمغازلة الحركة القومية العربية خوفاً من تحالفها مع ألمانيا فى الحرب، وساهم ذلك فى توفير مناخ مناسب لإنشاء جامعة الدول العربية. وفى نهاية هذه المرحلة(الثانية)، وفى ظل نظام دولى ثنائى القطبية حصلت قيادة الحركة القومية العربية على دعم مهم من الاتحاد السوفيتى، على الرغم من عدم تطابق المواقف والسياسات تطابقاً كاملاً. أما فى المرحلة الحالية فقد أدت التحولات التى طرأت على النظام الدولى، بعد سقوط المعسكر الشرقى وانهيار الاتحاد السوفيتى، إلى تضييق الخناق أمام الحركة القومية العربية، وخاصة فى ظل التحالف الأمريكى الإسرائيلى المتصاعد. وفى هذا السياق أصبحت الحركة مطالبة بالاعتماد أساساً على قواها الذاتية.

من هذه الملاحظات المتنوعة نخلص إلى عدد من الحقائق نجملها على النحو التالى:

١ - إن قضية الانتماء والهوية والخصوصية الثقافية والحضارية تبدو الآن - وبعد مرور حوالى قرن كامل على بداية الحركة القومية - مسألة محسومة. فلا يوجد شعب عربى أو حاكم عربى أو مفكر عربى ينكر هذا الانتماء، على الرغم من وجود عوائق وتناقضات كثيرة، داخل الواقع العربى نفسه، تحول دون تحقيق الوحدة. فهناك فجوة لاتزال قائمة بين الوعى بوجود أمة عربية واحدة والقدرة على تحويل هذا الوعى إلى واقع وحدوى. ومن هنا اقتراحنا بضرورة الفصل بين قضية العروبة وقضية الوحدة حتى لا تختلط الأمور.

٢ - إن الحركة القومية العربية شهدت، خلال عمرها الممتد عبر قرن كامل من الزمان، مراحل كثيرة من الازدهار والاضمحلال، لكنها ظلت كامنة على الدوام لم تمت أبداً، وهى قابلة للتطور والتجديد الفكرى مع تطور الأفكار الاجتماعية والسياسية فى العالم.

٣ - إن الدولة القطرية فى العالم العربى قد أصبحت حقيقة سياسية راسخة، لكنها لم تتحول بعد إلى حقيقة اجتماعية ومؤسسية على القدر نفسه من الرسوخ، فضلاً عن أنها تواجه مأزقاً لا فكاك منه؛ إما بسبب "العولمة" أو بسبب تزايد مصادر التهديدات الإقليمية للأمن(وخاصة من جانب إسرائيل و تركيا وإيران). ومن ثم فإن الجدل حول قضايا التنمية والأمن، والمنطلق أساساً من الحرص على المصلحة القطرية، قد يتجه نحو البحث عن صيغة براجماتية للتوفيق بين المصالح القطرية والمصالح القومية، باعتبار أن هذه هى الصيغة الأكثر ملاءمة للتعامل مع النظام الدولى أو مع دول الجوار الجغرافى.

وفى هذا السياق فإن توضيح العلاقة بين الأبعاد السياسية والأبعاد الوظيفية فى موضوع التكامل العربى يعد مسألة فى غاية الأهمية، بحكم تأثيرها الحاسم على مستقبل الوحدة العربية.

ثانيا : المشاريع والتجارب الوحدوية السابقة بين الفيدرالية والوظيفية:

لكى تتضح أمامنا الصورة الصحيحة عن حقيقة المعوقات التى تعترض مسيرة الوحدة العربية فإنه من الضرورى بمكان أن نخضع كل المشاريع والتجارب الوحدوية العربية السابقة إلى دراسة شاملة ودقيقة تستخدم منهجاً علمياً صارماً ومتفقاً عليه، وبعيداً عن كل الأهواء والانحيازات الأيديولوجية المسبقة. وعلى الرغم من أن بعض المحاولات قد بُذلت بالفعل فى هذا الاتجاه

فإنها مازالت بعيدة تماماً عن الكمال، ولا تسمح بأى استنتاجات نهائية حول أسباب فشل معظم التجارب والمشروعات الوحدوية التى تمت أو طرحت على الساحة العربية طوال هذا القرن.

والواقع أن الافتراض القائل بأن حركة الوحدة العربية قد رجحت الاعتبارات السياسية (أو الفيدرالية) على الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية (أو الوظيفية)، وأن هذا الترجيح هو السبب الرئيسى - إن لم يكن الأوحد - لانهيارها، هو افتراض لا يصمد أمام الاختبار؛ فقد جرت محاولات كثيرة لتحقيق التكامل الاقتصادى جنباً إلى جنب مع محاولات التكامل السياسى، أو منفصلة عنها، ولكن معظم هذه المحاولات - إن لم يكن جميعها - باءت بالفشل، وهذا يعنى ببساطة أن الشروط اللازم توافرها لتحقيق الوحدة أو التكامل، سواء على الصعيد السياسى أو على الصعيد الاقتصادى، لم تتحقق بعد. ومن ثم فإن جوهر المشكلة لا يكمن فى طبيعة الاختيار بين أسلوبين أو مدخلين للوحدة، وإنما القضية هى أعمق من ذلك بكثير.

فقبل أن تظهر العروبة فى مطلع هذا القرن، سواء كتيار فكرى أو كحركة سياسية، كانت هناك دولتان عربيتان (مصر والسودان) موحدتين فى إطار ما يسمى بوحدة وادى النيل. لكن عندما طلب من الشعب السودانى أن يختار، فى استفتاء حر تم فى زمن المد القومى وانتشار التيار العروبى، بين الاستقلال والوحدة مع مصر فقد اختار الاستقلال؛ ويرجع السبب فى هذه المفارقة إلى خصوصية العلاقات التاريخية بين مصر والسودان، وهى خصوصية ناجمة عن الظروف الخاصة بالفتح المصرى للسودان، وعن الدور التخريبى الذى لعبته بريطانيا فى سياق هذه العلاقة من ناحية، وإلى خصوصية التجربة السودانية نفسها، كدولة متعددة الأعراق يتنازعها الانتماء بين الهوية العربية والهوية الإفريقية من ناحية أخرى.

على صعيد آخر يلاحظ أن العروبة ظهرت كحركة مشرقية فى البداية مقصورة على دول المشرق العربى (دول آسيا العربية)، قبل أن تتفاعل مصر معها بقوة - اعتباراً من الأربعينيات - وتضفى عليها طابعاً شمولياً أو عاماً، ساعد كثيراً على ربط الحركة العربية بكل أنحاء العالم العربى. أما دول المغرب العربى- وخاصة تونس والجزائر والمغرب - فقد كانت خاضعة للاستعمار الفرنسى خضوعاً كاملاً عندما بدأت الإرهاصات الأولى للحركة العربية في مطلع القرن. وعندما بدأت هذه الدول تتفاعل مع الحركة العربية - عشية الاستقلال - فقد تفاعلت معها فى إطار إحساس عام بخصوصية

"المغرب العربى الكبير"، وبضرورة إقامة الوحدة بين دوله قبل التفكير فى بناء الوحدة العربية الشاملة.

وقبل قيام الجامعة العربية كانت هناك مشروعات وحدوية غلب عليها الطابع الفيدرالى أو الكونفيدرالى كان أهمها مشروعى "سوريا الكبرى" و "الهلال الخصيب". لكن هذه المشروعات كانت جزئية؛ إذ اقتصرت على العراق والأردن وسوريا ولبنان وفلسطين، وكانت الأسرة الهاشمية، التى ارتبطت مصالحها ارتباطاً عضوياً بالمصالح وبالسياسة البريطانية فى المنطقة، هى المحرك والدافع الأساسى وراءها؛ ولذلك قوبلت هذه المشروعات بكثير من الشك والريبة من جانب الجماهير العربية، رغم أنها ظلت مطروحة على الساحة العربية بعد ذلك، واستخدمت إما لإجهاض أو لموازنة مشروعات وحدوية أخرى أكثر جماهيرية وشعبية وأقل ارتباطاً بالمخططات الخارجية.

وعندما لاحت ظروف أكثر ملاءمة لدفع قضية الوحدة العربية قدماً إلى الأمام قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وتصدت مصر - بقيادة الوفد آنذاك- لانتهاز الفرصة والبحث عن صيغة وحدوية تحظى بإجماع الدول العربية، فإن الأوضاع الدولية والداخلية فى العالم العربى لم تكن تسمح بتجاوز صيغة المنظمة الإقليمية التقليدية. وهكذا ولدت جامعة الدول العربية، وكان الخيار المطروح وقتها؛ إما القبول بأشكال وحدوية أكثر تطوراً - فيدرالية أو كونفيدرالية - ولكن جزئية تقتصر على بعض الدول العربية دون البعض الآخر، وإما الاكتفاء - ولو مرحلياً- بصيغة الحد الأدنى الذى يضم الكل ولا يستبعد أحداً. واختارت مصر الحل الثانى، باعتباره الممكن الوحيد فى ظل وضع عربى عام لا تملك فيه الدول العربية سوى إرادة مقيدة، أو تفتقد هذه الإرادة كلية فى ظل خضوع كامل لإرادة المحتل الأجنبى؛ أى أن ولادة جامعة الدول العربية كانت بمثابة تأكيد فى الواقع لوحدة وخصوصية النظام العربى، ولكن فى إطار مؤسسى جامع لا يصادر حق الوحدات الراغبة فى الدخول فى صيغ وحدوية أكثر متانة. كما كانت- فى الوقت ذاته - تأكيداً على أن قضية استقلال الدول العربية - لا وحدتها- هى القضية الأولى بالرعاية فى ذلك الوقت. ومن هنا كان الإجماع والتركيز على قضية فلسطين من ناحية، وعلى استقلال الأقطار العربية التى لم تكن قد استقلت بعد من ناحية أخرى.

والواقع أن تصاعد الخطر الصهيونى فى فلسطين وتطور الصراع العربى/الصهيونى، وخاصة بعد قرار جامعة الدول العربية دخول الحرب للحيلولة دون قيام دولة يهودية فى فلسطين، كان هو العامل الأكثر تأثيراً على

قضية الوحدة العربية وعلى النقاش الذى دار حول ضرورة البحث عن صيغة أكثر تطوراً، سواء على صعيد التنسيق السياسى والأمنى أو على صعيد التكامل الاقتصادى والاجتماعى؛ فقد أدى هذا العامل - وما زال - إلى طرح سلسلة لا تنتهى من المبادرات، وإلى بروز صيغ شديدة التنوع من التنسيق والتضامن والوحدة على جميع المستويات، بدءاً بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى(١٩٥٠)، وما نجم عنها من صيغ ومؤسسات عديدة فى مجالى الأمن والتكامل الاقتصادى معاً، وانتهاء بميثاق العمل القومى واستراتيجية التنمية العربية الشاملة(قمة عمان، نوفمبر ١٩٨٠)، مروراً بأروع أشكال التضامن العربى التى تحققت على أرض الواقع فعلاً أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتى شملت كل الجوانب؛ السياسية والأمنية والاقتصادية، فى ذات الوقت.

أما العامل الآخر، الذى لعب دوراً لا يقل خطورة فى توجيه مسار قضية الوحدة فى العالم العربى، فكان عاملاً خارجياً أيضاً هو اندلاع الحرب الباردة ورغبة المعسكر الغربى فى ضم العالم العربى إلى مخططاته الرامية إلى محاصرة واحتواء المعسكر الشرقى. فقد أدى نجاح المعسكر الغربى فى اجتذاب العراق إلى مخططاته والدخول فى "حلف بغداد" إلى سلسلة من ردود الأفعال بدأت باتفاقات أمنية ثنائية أو متعددة الأطراف، بين مصر وسوريا والسعودية والأردن ...إلخ، وانتهت بقيام الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا، وسقوط حلف بغداد نفسه عام ١٩٥٨.

وإذا كانت قضية الوحدة العربية قد بدأت تطرح نفسها منذ ذلك الوقت -أو بالأحرى منذ ما بعد أزمة السويس - كمتغير مستقل على الساحة العربية له آلياته وديناميكياته وقوة دفعه الخاصة، فإن هذا المتغير ظل محكوماً تماماً بهاجس الأمن فى المقام الأول؛ ولذلك كان من المستحيل تحييد أثر الصراع مع إسرائيل أو أثر الحرب الباردة عليه. وربما يفسر هذا الوضع تعذر - إن لم يكن استحالة- فصل البعد الوظيفى (الاقتصادى والاجتماعى) عن البعد الفيدرالى أو الكونفيدرالى (السياسى والأمنى) فى مسار حركة الوحدة العربية ومشروعاتها. تشهد بذلك كل مشروعات الوحدة الثنائية أو الجماعية، سواء تلك التى ظهرت إلى حيز الوجود فعلاً أو التى لم تتجاوز مرحلة التعبير عن الأمانى أو النوايا، وهى مشروعات عديدة لم تستثن أى دولة فى العالم العربى تقريباً. وقد أخذت هذه المشروعات والتجارب أشكالاً متباينة، بدءاً من الوحدة الاندماجية الكاملة (مصر وسوريا)، إلى الاتحاد الفيدرالى أو الكونفيدرالى (مشروعات الوحدة

الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق واليمن)، إلى التكامل الاقتصادى (مصر والسودان) ...إلخ. لكن هذه التجارب جميعها تعثرت.

جدير بالذكر أن الاعتبارات السياسية والأمنية، والتى لعب فيها العنصر الخارجى دوراً مهماً أيضاً، كانت هى العامل الحاسم فى قيام مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨١. وكان قيام هذا المجلس إيذاناً بإنشاء سلسلة من التجمعات الإقليمية الفرعية فى العالم العربى جسدها قيام كل من الاتحاد المغاربى العربى ومجلس التعاون العربى عام ١٩٨٩. لكن هذا المنحى الجديد الذى سلكته تجربة الوحدة العربية لم يقم على أى أسس وظيفية. فلم ينجح فى تحييد العوامل الاقتصادية والاجتماعية وفصلها عن العوامل السياسية، ولم ينجم عنه أى تجديد يستحق الذكر فى مجال التطوير المؤسسى والعمل التنظيمى الجماعى، مقارنة بالأسلوب المستخدم فى إطار جامعة الدول العربية، ولم يحقق إنجازاً له قيمة تلفت النظر فى مجالات التكامل الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى.

غير أن هذه القائمة الطويلة من المشروعات أو التجارب الوحدوية الفاشلة لا يتعين أن تنسينا نماذج أخرى من تجارب ناجحة؛ فهناك تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، وهى تجربة فيدرالية قامت على أساس الاختيار الحر والطوعى بين حكام الإمارات السبع المشاركة فى الاتحاد، مضى عليها أكثر من ربع قرن، وتواصل مسيرتها بنجاح حتى الآن. وهناك تجربة الوحدة اليمنية، وهى تجربة قامت أيضاً على أساس من الاختيار الحر، ليس فقط بين الحكام وإنما بين الشعوب، لكنها ما لبثت أن تعثرت على نحو مأساوى ترتب عليه اندلاع حرب أهلية بين الشمال والجنوب؛ أى أن القوة كانت ضرورية فى هذه الحالة لحماية الوحدة، والتى تحولت بعدها إلى وحدة اندماجية أصبح للشمال اليد الطولى فى تشكيل وصياغة مؤسساتها وآلياتها المختلفة.

ومن هذا الاستعراض الموجز تتضح جملة من الحقائق نجملها فيما يلى:

أولاً : إن الوحدة مطروحة فى العالم العربى على مستويين وربما ثلاثة؛ المستوى الأول هو مستوى النظام العربى العام والشامل، الذى تجسده جامعة الدول العربية والوكالات أو المنظمات المتخصصة المرتبطة بها. والثانى هو مستوى النظم الفرعية الإقليمية وتجسده مشروعات عديدة، بعضها قديم وبعضها حديث، تحاول إيجاد صيغ مختلفة للوحدة تقتصر على الدول الواقعة فى نطاق جغرافى أضيق؛ وادى النيل، أو الخليج العربى، أو المغرب العربى، أو سوريا الكبرى، أو الهلال الخصيب. أما المستوى الثالث - والذى قد يختلف معنا البعض حول إضافته هنا - فهو المستوى المحلى الذى يتعلق بالدول القطرية

التى كانت مجزأة (حالة اليمن) أو الدول شبه القطرية (حالة الإمارات العربية)، وغيرها من الحالات المشابهة والتى لا يزال واقع التجزئة قائماً فيها. وعلى أى حال فلم يثبت حتى الآن أن العمل الوحدوى - سواء باستخدام المناهج الفيدرالية أو باستخدام المناهج الوظيفية - أسهل على المستويات الأدنى منه على المستوى الأعلى؛ أى على مستوى النظام العربى ككل. فالمشكلات والعقبات التى تعترض طريق الوحدة العربية تكاد تكون واحدة ومتطابقة تماماً على المستويات الثلاث.

ثانياً: إن كل المحاولات التى بُذلت للفصل بين الأبعاد السياسية/الأمنية والأبعاد الاقتصادية/الاجتماعية؛ من أجل تحييد الثانية والنأى بها بعيداً عن الخلافات السياسية العربية حفاظاً على مسيرة التكامل أو الاندماج الاقتصادى بين الدول العربية المعنية، قد باءت جميعها بالفشل. بعبارة أخرى لا تزال الاعتبارات السياسية والأمنية هى المهيمنة على شكل العلاقات العربية/العربية أياً كان نوعها أو مستواها؛ وذلك لأسباب كثيرة سوف نشير إلى بعضها لاحقاً. وفى هذا السياق تبدو الشروط الأولية اللازمة لتطبيق النهج الوظيفى كمدخل لتحقيق الوحدة العربية غائبة تماماً.

ثالثاً: إن العامل الخارجى كان وما زال يلعب دوراً حاسماً فى التأثير على مسار ومصير قضية الوحدة فى العالم العربى. وعلى الرغم من أن المحصلة العامة لتأثير هذا العامل سلبية إجمالاً ومعادية بكل تأكيد لأى محاولة جادة لتحقيق الوحدة العربية الشاملة، فإن العامل الخارجى لعب وما زال يلعب أدواراً تشجع- فى ظروف عالمية وإقليمية معينة - على قيام صيغ وأشكال للتضامن أو التكامل العربى؛ مثل صيغة مجلس التعاون الخليجى.

ثالثاً : لماذا نجح النهج الوظيفى فى التجربة الأوروبية؟

تحفل الكتابات العربية، وخاصة الصحفية منها، بالمقارنة بين تجربتى الوحدة والتكامل فى كل من أوروبا والعالم العربى. وتبدى هذه الكتابات دهشتها تجاه النجاح الذى أصاب التجربة الأوروبية مقارنة بالإخفاق الذى لاحق التجربة العربية، على الرغم من أن التجربة العربية هى الأقدم عهداً والأكثر امتلاكاً لمقومات الوحدة والتجانس مقارنة بالتجربة الأوروبية. وعلى الرغم من الاختلاف الواضح بينها فى تفسير أسباب النجاح هناك والإخفاق هنا، فإن هناك

قاسماً مشتركاً، لا خلاف حوله، يكمن فى الاعتقاد الجازم بأن النهج التدرجى والوظيفى الذى سلكته التجربة الأوروبية يشكل أهم عناصر ومقومات نجاحها.

وكانت النظرية الوظيفية قد برزت وتطورت أثناء الحرب العالمية الثانية على يد " دافيد ميترانى D. Mitrany "، كرد فعل لانهيار نظرية الأمن الجماعى، وفشل الجهود الرامية إلى إقامة نوع من الحكومة العالمية القادرة على حفظ السلم والأمن الدوليين؛ مثلما فشلت من قبل محاولات تحقيق السلم والأمن من خلال إقامة نوع من توازن القوى فى النظام الأوروبى. وقد ركزت هذه النظرية دائرة اهتمامها حول دراسة أنسب السبل لتجاوز إطار الدولة القومية، والتى أصبحت تشكل فى مفهومها عقبة كأداء فى طريق تحقيق التعاون الدولى. فقد كان من الواضح أن العالم يدخل مرحلة غير مسبوقة من تشابك المصالح والاعتماد المتبادل، وذلك تحت تأثير التقدم التكنولوجى، وخاصة فى ميادين الاتصالات والمواصلات. وفى سياق كهذا برزت الدولة القومية، وما ارتبط بها من نزعة نحو المبالغة فى تمسكها بمظاهر السيادة، كظاهرة تنزع بطبيعتها نحو الاستقلال والذاتية فى عالم تتفجر فيه قوى كثيرة دافعة نحو التوحد والنمطية.

وقد استطاع " ميترانى " وهو بصدد تأمل هذه الإشكالية ومحاولة إيجاد حل عملى لها، أن يرسى الدعائم الأولى للنظرية الوظيفية، والتى قامت على عدد من الافتراضات نجملها فيما يلى :

١ - تقسيم المجتمع العالمى إلى دول قومية هو تقسيم جغرافى ينطوى على قدر كبير من التحكمية المثيرة للصراعات والنزاعات التى تصعب السيطرة عليها؛ ومن ثم فإنه يتعين البحث عن تقسيم بديل لا يعتمد على تحكم الجغرافيا، وإنما يقوم على أساس المشكلات التى يتعين حلها أو الوظائف التى يلزم الاضطلاع بها.

٢ - الخلل الاقتصادى والاجتماعى فى العالم هو السبب الرئيسى وراء اندلاع الحروب واللجوء إلى العنف؛ ولذا فإن معالجة هذا الخلل وما قد يترتب عليه من مشكلات هو المدخل الصحيح لمعالجة قضايا السلم والأمن فى العالم، والمؤسسات الدولية القائمة على أساس وظيفى، وليس على أساس جغرافى، هى الأقدر على معالجة مثل هذا الخلل أو هذه المشكلات.

٣ - للتغلب على الصعوبات السياسية التى تكتنف عملية بناء المؤسسات الرامية إلى تحقيق التعاون الدولى يتعين الفصل بين النواحى الفنية والنواحى السياسية، والبدء بالتعاون فى النواحى الفنية وليس السياسية.

ويقوم جوهر النظرية الوظيفية على اعتبار أن الفصل بين ما هو فني وما هو سياسي في العملية التكاملية ليس ضرورياً فقط، ولكنه ممكن أيضاً من الناحية العملية، كما يقوم في الوقت نفسه على افتراض وجود قوة دفع مستمرة في اتجاه العمل الوحدوي بفضل ما يسمى بظاهرة "الانتشار spill-over ". فالعملية التكاملية أو الاندماجية قد تبدأ بتحقيق التعاون في أحد الميادين أو القطاعات الفنية، لكن ما يلبث النجاح المتحقق في هذا الميدان أو القطاع أن يمارس من الإغراء وقوة الجذب ما يكفي لحث قطاعات أخرى - بسبب تشابك القطاعات الفنية المختلفة وتداخلها- على الدخول في العملية التكاملية، إلى أن تصبح جميع القطاعات والميادين منخرطة بكل قوة في هذه العملية؛ فالعملية التكاملية تزيل الشكوك وتخلق ولاءات من نوع جديد تجاه المؤسسات المشتركة الوليدة، ومن ثم تمهد الطريق أمام بناء الوحدة السياسية، وتزيل العقبات التي تعترض طريقها تدريجياً. بعبارة أخرى فإن بناء الوحدة السياسية، وفقاً للمنهج الوظيفي، يتم عبر عملية تدرجية تبدأ من القاعدة؛ أي بتحقيق التكامل في القطاعات الفنية وتوسيع نطاق التجربة تدريجياً إلى أن تشمل كل القطاعات، وليس عبر عملية فجائية أو شاملة تبدأ من القمة عن طريق توحيد البنى والهياكل السياسية.

ولا جدال في أن تجربة التكامل والوحدة الأوروبية تعتبر بمثابة التطبيق الحي والنموذجي لجوهر ومنطق النظرية الوظيفية؛ فقد بدأت هذه التجربة بالتعاون في قطاع الفحم والصلب عندما تم إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام ١٩٥٢. وكان النجاح الذي تحقق في هذا القطاع عاملاً أساسياً أغرى بتوسيع نطاق العملية التكاملية ليشمل قطاعات أخرى، فأضيفت إلى "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب" جماعتان أخريان عام ١٩٥٨؛ هما: "الجماعة الاقتصادية الأوروبية" (السوق المشتركة)، و "الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية"، لتبدأ عملية الانطلاق الكبرى لتجربة التكامل والوحدة في أوروبا. وبالتدريج شكلت هذه الجماعات الأوروبية الثلاث مركز ثقل ومنطقة جذب نجم عنهما توسع التجربة باستمرار؛ أفقياً: بانضمام أعضاء جدد إليها (بدأت التجربة بثلاث دول، ارتفعت تدريجياً إلى خمسة عشرة، ومن المنتظر أن تصل خلال السنوات القليلة القادمة إلى أكثر من عشرين دولة)، ورأسياً: باتساع نطاق التعاون تدريجياً لينتقل من التعاون القطاعي إلى محاولة الاندماج الاقتصادي الكامل، ثم إلى التعاون والتكامل المتدرج في المجالات السياسية والأمنية.

غير أن هذا النجاح يجب ألا يوقعنا فى محظور الاستنتاجات الميكانيكية، أو المقارنة بين ما هو غير قابل للمقارنة أصلاً. ولهذا يتعين أن نضع فى اعتبارنا- ونحن ندرس التطبيق الأوروبى للتجربة الأوروبية - حقيقتين على جانب كبير من الأهمية :

الحقيقة الأولى: أن النظرية الوظيفية صُممت أصلاً للتعامل مع قضايا التكامل والاندماج العالمى وليس للتعامل مع قضايا التكامل والاندماج الإقليمى؛ ذلك أن منطق التقدم التكنولوجى وما يفرضه من ضرورة تجاوز منطق الدولة القومية يفترض ضرورة معالجة الخلل الاقتصادى والاجتماعى على نطاق عالمى وليس على نطاق إقليمى، إذا ما أردنا معالجة أكثر واقعية وفعالية فى الوقت نفسه لمشكلات السلم والأمن الدوليين.

الحقيقة الثانية: أن محاولات الاستفادة من بعض مقولات أو افتراضات النظرية الوظيفية فى التنظيم العالمى - وهو ما حاولته منظومة الأمم المتحدة فعلاً حين أنشأت المجلس الاقتصادى والاجتماعى وأقامت شبكة من المنظمات الفنية المتخصصة المرتبطة بها - لم تسفر سوى عن نتائج هزيلة فى دفع التكامل العالمى أو التغلب على مشكلات السلم والأمن الدولى. كذلك يلاحظ - من ناحية أخرى - أن كل محاولات تحقيق التكامل والاندماج من خلال النهج الوظيفى قد فشلت تماماً، أو لم تسفر سوى عن نتائج هزيلة فى جميع الأقاليم الأخرى، فيما عدا أوروبا.

وفى ظل هاتين الحقيقتين من المشروع نستنتج أن نجاح التجربة الأوروبية يعود إلى توافر شروط خاصة فى الواقع الأوروبى نفسه، وفى البيئة الدولية المحيطة به، بأكثر مما يعود إلى تعاليم أو افتراضات النظرية الوظيفية. ويمكن إجمال هذه الشروط التى لم تتوافر فى أى تجربة أخرى على النحو التالى:-

١ - ظرف دولي وإقليمي مناسب :

ظلت أوروبا، على مدى قرون عديدة، نهباً لصراعات دموية رهيبة راح ضحيتها عشرات الملايين من البشر، فضلاً عن أنها تسببت فى حربين عالميتين مدمرتين. و يعود هذا الصراع إلى أسباب عديدة ومعقدة لكن أهمها جميعاً يعود إلى سبب مزدوج: رغبة إحدى الدول أو الزعامات الكبرى فى السيطرة على القارة بأكملها (وهذا ما حاوله هتلر ومن قبله نابليون على سبيل المثال)، أو تنافس دول القارة على مناطق النفوذ خارجها (التنافس الاستعمارى التقليدى أو التنافس المعاصر على الأسواق والنخب)، وحتى الحرب العالمية الثانية كانت

البيئة الإقليمية المحيطة بأوروبا وكذلك البيئة العالمية تخلق كل منهما ظروفاً مواتية لتعميق هذه الصراعات وزيادة حدتها وليس محاصرتها واحتوائها.

لكن هذا الوضع تغير تغيراً جذرياً بعد هذه الحرب؛ فقد خرجت منها أوروبا منهكة تماماً، وتراجع دورها فى رسم خريطة النظام العالمى لمرحلة ما بعد الحرب. أكثر من ذلك فقد وجدت أوروبا نفسها ليس فقط خارج حلبة المنافسة على قيادة النظام العالمى، بل ومعرضة أيضاً - ربما لأول مرة فى تاريخها - للوقوع تحت هيمنة إحدى القوتين المتنافستين على قيادة هذا النظام، بعد أن كانت هى قلبه ومحوره. وفى هذا السياق بدت أوروبا الغربية - ولأول مرة - وكأنها تواجه مصيراً موحداً فى مواجهة تهديد أكبر من دولها جميعاً وهو تهديد الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفييتى. وهكذا تراجعت الخلافات والتناقضات الأوروبية لتتحول إلى تناقضات ثانوية، ولم يعد أمام أوروبا الغربية من خيار سوى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية لتشكلا معاً كتلة موازية للكتلة الشرقية.

وفى تقديرنا أن المصير الفعلى للوحدة الأوروبية تقرر أولاً فى الولايات المتحدة قبل أن تقرره أوروبا لنفسها؛ فلو أن الولايات المتحدة كانت قد اختارت، عقب الحرب العالمية الثانية، سياسة العزلة التقليدية التى كانت قد انتهجتها عقب الحرب العالمية الأولى لما قامت للوحدة الأوروبية قائمة على الإطلاق، غير أن تقدم الولايات المتحدة لزعامة المعسكر الغربى جعلها على استعداد لتحمل تكاليف وأعباء هذه الزعامة من ناحية، وحريصة أشد الحرص على أن تفعل كل ما فى وسعها للمحافظة على أوروبا الغربية موحدة فى مواجهة الخطر السوفيتى المشترك من ناحية أخرى. وفى هذا السياق قدمت الولايات المتحدة لوحدة أوروبا دعامتين ما كان يمكن لها أن تقوم بدونهما؛ الدعامة الأولى هى المعونة الاقتصادية: حيث قدمت الولايات المتحدة لأوروبا الغربية(من خلال مشروع مارشال) معونة بلغ حجمها ١٢٨٫٨ مليار دولار خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٥٢. أما الدعامة الثانية فهى المظلة الأمنية، حيث قدمت الولايات المتحدة لأوروبا الغربية(من خلال حلف الأطلنطى) مظلة دفاعية ونووية أدت إلى طرح قضية الأمن التقليدى الأوروبى فى سياق جديد ومختلف تماماً.

واستناداً إلى هذه الحقائق يمكن القول بأن خصوصية النظام الدولى فى مرحلة الحرب الباردة كانت أحد الأسباب الرئيسية فى دفع أوروبا الغربية دفعاً نحو الوحدة.

٢ ـ عبقرية البداية :

لم يكن العامل الدولى المناسب كافياً وحده للتغلب على معوقات الوحدة الأوروبية، خصوصاً ما يتعلق منها بعقدة الأمن المستعصية فى العلاقات الألمانية الفرنسية، والتى كانت تحول دون أى تقارب بين الدولتين ما لم يتوافر لأوروبا شخصية فذة من أمثال الفرنسى "جان مونيه Jean Monnet "؛ فقد أتاحت عبقرية هذا الرجل وخبرته العميقة بالشئون الأوروبية الفرصة لحل تلك العقدة المستعصية فى إطار مشروع شكل اللبنة الأولى فى صرح الوحدة الأوروبية، وكان "مونيه" هو صاحب المشروع الذى تبناه "شومان" وزير الخارجية الفرنسى فى ذلك الوقت وحمل اسمه؛ " مشروع شومان " وأسفر عن إقامة "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب" عام ١٩٥٢ بعد إبرام الاتفاقية الخاصة بها عام ١٩٥١.

وكان اختيار "جان مونيه" لقطاع الفحم والصلب فى قيادة عملية التكامل والاندماج الأوروبى اختياراً عبقرياً لسببين؛ الأول: سياسى/أمنى؛ لأنه يساعد على التغلب على عقدة الخوف الفرنسية المستعصية من ألمانيا بوضع صناعة الفحم والصلب - وهى أساس الصناعة العسكرية - تحت سلطة أوروبية مشتركة. والثانى: اقتصادى/فنى؛ لأن هذا القطاع كان فى ذلك الوقت هو أهم وأضخم القطاعات الاقتصادية ويمثل عصب الصناعة الأوروبية، ومن ثم فإن نجاحه فى تحقيق التكامل على المستوى الأوروبى يمكن أن يقود - بحكم ارتباطه العضوى بقطاعات أخرى مهمة ومؤثرة فى الاقتصاديات الأوروبية - إلى توسيع نطاق التجربة التكاملية ومدها إلى قطاعات أخرى، وهو ما حدث بالفعل.

٣ـ الحلول غير التقليدية للمشكلات التنظيمية:

إذ تتميز التجربة الأوروبية بسمات ثلاث يؤدى توافرها مجتمعة إلى جعل البنية التنظيمية وهياكل صنع القرار فى الاتحاد الأوروبى ذات طابع فريد بالمقارنة بجميع المنظمات الدولية الأخرى على الصعيدين العالمى والإقليمى :

أ - تمتع مؤسسات الاتحاد الأوروبى - فى بعض الميادين والمجالات - بسلطات حقيقية فى مواجهة الدول الأعضاء؛ حيث يحق لها إصدار قرارات

ملزمة وواجبة النفاذ فى الميادين والمجالات التى حددتها المعاهدة، وهى ميادين ومجالات متعددة ومهمة، مما يضفى على تلك المؤسسات سمة فوق قومية.

ب - إيجاد صيغة متوازنة تحافظ على مبدأ المساواة فى السيادة بين الدول الأعضاء من الناحية القانونية، وتأخذ فى الاعتبار - فى الوقت نفسه - اختلاف الأوزان والقدرات النسبية لهذه الدول من الناحية الفعلية والعملية. فهناك فروع مشكلة على أساس المساواة فى التمثيل بين الدول ووفقاً لقاعدة أن لكل دولة صوتاً واحداً، ومجالات يلزم فيها اتخاذ القرار بإجماع الأصوات، وفى تلك الفروع والمجالات يتأكد مبدأ المساواة القانونية بكل تجلياته. وهناك فروع أخرى تمثل فيها الدول بعدد من المقاعد أو تتمتع بثقل تصويتى يتناسب وأوزانها النسبية، ومجالات كثيرة تتخذ فيها القرارات بالأغلبية العددية، أو بأغلبية خاصة؛ فاللجنة الأوروبية تتكون من ٢٠ مقعداً، تمثل فيها كل من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وأسبانيا بمقعدين، أما باقى الدول الأخرى فتمثل بمقعد واحد. وفى البرلمان الأوروبى يتراوح عدد المقاعد المخصصة لكل دولة بين ٩٩ مقعداً(ألمانيا) و٦ مقاعد فقط (لوكسمبورج). وفى المجالس الوزارية الأوروبية تتراوح الأصوات المخصصة لكل دولة بين ١٠ أصوات (لكل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا) وصوتين فقط (لوكسمبورج).

ج - تتمتع المؤسسات الأوروبية المشتركة بسلطات تشريعية، وأخرى تنفيذية، وثالثة قضائية، وتعتمد مبدأ الفصل الكامل بينها. ورغم أن التوازن بين هذه السلطات مازال مختلاً لصالح السلطة التنفيذية، فإن هناك محاولة جادة لإقامة التوازن والرقابة المتبادلة بين السلطات. فالبرلمان الأوروبى ينتخب مباشرة من جانب المواطنين فى الدول الأعضاء، وله سلطة سحب الثقة من اللجنة. وتتمتع محكمة العدل الأوروبية - والتى تتشكل من ١٥ قاضياً - باستقلال كامل فى مواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأحكامها ملزمة وواجبة النفاذ. ويلعب جهاز المحاسبات الأوروبى دوراً مهماً فى الرقابة المالية على الموارد والنفقات. على صعيد آخر يلاحظ أن التجربة الأوروبية نجحت فى إشراك جماعات المصالح المختلفة فى عملية اتخاذ القرار، من خلال إشراكها فى عضوية "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية"، أو "اللجنة الاستشارية"، حيث تتطلب بعض مراحل وإجراءات عملية صنع القرار داخل هذه اللجان ضرورة الحصول على موافقة جماعات المصالح المعنية.

٤ - الديمقراطية : صمام أمن وضمان الاستمرارية :

تشترك كل الدول المنخرطة في التجربة الأوروبية في كونها دولاً تعتمد الديمقراطية القائمة على الليبرالية السياسية أساساً للحكم وتنظيم المجتمعات في الداخل. ولم تتمكن الدول الأوروبية التي كانت مسيرتها الديمقراطية قد تعثرت لأسباب اجتماعية وتاريخية - مثل اليونان وأسبانيا والبرتغال - من الانضمام إلى قافلة الوحدة الأوروبية، إلا بعد استقرار الأوضاع وتثبيت دعائم الديمقراطية فيها. ولم تقبل تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي لأسباب كثيرة من بينها أن الأسس الديمقراطية للنظام التركي لم تستقر بعد، وأن الجيش لايزال هو مركز الثقل الرئيسي للنظام السياسي في تركيا.

وتلعب الديمقراطية في تجربة التكامل والاندماج الأوروبي دوراً مزدوجاً بالغ الأهمية؛ فهي من ناحية تعد شرطاً لا تستقيم التجربة بدونه، ذلك أن عملية التكامل والاندماج - خصوصاً إذا كانت تتم وفقاً للمنهج الوظيفي - هي عملية مؤسسية في المقام الأول. والدولة التي لا تتم عملية صنع القرار الداخلي فيها من خلال مؤسسات ديمقراطية منتخبة تحظى بالشرعية لن يكون بمقدورها أن تشارك في عملية صنع المؤسسات المشتركة، وهي بدورها عملية ديمقراطية في جوهرها، على الصعيد الأوروبي. يضاف إلى ذلك أن تعثر المسيرة الديمقراطية في الداخل وشيوع الفوضى وعدم الاستقرار سوف يعطل حتماً مسيرة البناء التكاملي أو الاندماجي.

وفي هذا السياق تصبح الديمقراطية شرطاً لازماً؛ ليس فقط لبدء العملية التكاملية؛ وإنما أيضاً لضمان عدم تعثرها والنكوص إلى الخلف أو الدوران في حلقة مفرغة. والديمقراطية تعتبر - من ناحية أخرى - أداة مهمة جداً لضبط إيقاع وسرعة حركة المسيرة التكاملية. فمن خلال الديمقراطية يسهل ليس فقط إيجاد حلول فنية للعديد من العقبات السياسية، من خلال الإشراك النشيط لجماعات المصالح المختلفة في مراحل صنع القرار، وإنما أيضاً تحاشي الاندفاع، أو التباطؤ في العملية التكاملية بأكثر مما يجب؛ حتى يمكن ضبط إيقاع العملية التكاملية بالقدر اللازم لاستيعابه جماهيرياً في جميع الدول الأعضاء. وربما يفسر ذلك كثرة اللجوء إلى أسلوب الاستفتاءات، ليس فقط للتأكد من استمرار الدعم الشعبي للعملية التكاملية وإنما أيضاً لضبط سرعة إيقاع مسيرتها.

رابعاً : خاتمة : مستقبل الوحدة العربية بين الفيدرالية والوظيفية :

يتضح من العرض السابق أن قضية الوحدة العربية لم تكن فى يوم من الأيام خياراً مطروحاً بين منهجين يمكن المفاضلة بين أحدهما. فإذا نظرنا إلى الواقع العربى فى مرآة التجربة الأوروبية فسوف نجد أن كل الشروط التى تضافرت لإنجاح هذه التجربة تكاد تكون غائبة كلية بالنسبة للتجربة العربية.

فبالنسبة للعامل الخارجي يلاحظ أنه لم يتوافر للتجربة العربية فى أى مرحلة من مراحل تطورها بيئة دولية أو إقليمية حاضنة لقضية الوحدة أو ملائمة لنموها. نعم لقد توافر التحدى الخارجى دوماً، وعلى نحو ساعد على بقاء واستمرار الفكرة حية فى الضمير العربى، باعتبارها الأسلوب الأمثل لمقاومته، لكن القوى الإقليمية والدولية المعادية للوحدة تمكنت فعلاً من إجهاض كل محاولات الوحدة؛ إما بسبب خلل كبير فى موازين القوى، أو بسبب فشل النخب العربية الحاكمة فى التعامل مع هذه القوى المعادية، أو فى إدارة العلاقات معها بطريقة تحمى الحركة الوحدوية، وتحول دون إجهاضها. وعلى أى حال فلم تتوافر للحركة العربية فى أى مرحلة من مراحل تطورها قوة دولية مؤثرة راغبة فى حمايتها أو قادرة على مساعدتها للوصول إلى غايتها النهائية. فكما تعاملت بريطانيا إيجابياً مع الحركة فى طورها التقليدى - أثناء الحرب العالمية الأولى - للاستفادة من طاقتها فى إضعاف الإمبراطورية العثمانية، تعامل الاتحاد السوفيتى إيجابياً أيضاً مع الحركة فى طورها الثورى أو الراديكالى، فى مرحلة الحرب الباردة، للاستفادة من طاقتها فى إضعاف النفوذ الغربى فى المنطقة. لكن لم يكن بمقدور أى من التيارين، التقليدى أو الثورى فى العالم العربى، توظيف علاقته ببريطانيا أو بالاتحاد السوفيتى للوصول بالتيار الوحدوى وقتها إلى غايته النهائية.

على صعيد آخر يلاحظ أن الوضع الداخلى فى جميع الدول العربية تقريباً- ودون أى استثناء - لم يصل بعد مطلقاً إلى درجة النضج التى تسمح له بتحييد حركة التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول والشعوب العربية حتى لا تتأثر بالخلافات السياسية بين الأنظمة العربية، وهى الدعامة التى يستحيل بدونها تطبيق المنهج الوظيفى على تجربة التكامل والاندماج العربى. فعدد كبير جداً من الدول العربية لا يمتلك معظم المقومات التى تجعل منها دولا حقيقية بالمعنى الأوروبى. وبعضها أقرب إلى شكل القبيلة أو الشركة المساهمة منه إلى شكل الدولة. وجميعها يخلو من سلطات تشريعية حقيقية، أو سلطات قضائية

مستقلة، أو من أحزاب، أو رأى عام واضح يمكن التعرف عليه وقياس اتجاهاته بطريقة شفافة أو دقيقة. ومع التسليم بوجود جماعات مصالح أو جماعات ضغط وتيارات أيديولوجية وفكرية مختلفة، فإن المناخ السائد فى معظم الدول العربية - إن لم يكن فيها جميعاً - لا يساعد على التعرف على أوزانها الحقيقية أو على علاقات القوى بينها؛ ولذلك يتم التغيير عادة على نحو مفاجئ، وفقاً لنمط الانقلابات العسكرية حيناً، أو مؤامرات القصور أحياناً أخرى، وإلا فإنه يتعين الانتظار حتى رحيل "الزعيم" كى يحدث التغيير الانقلابى أيضاً.

فى مثل هذا السياق أصبحت هناك صعوبة موضوعية تحول دون إمكان قبول الدول العربية بوضع أى قطاع إنتاجى أو خدمى مهم تحت سلطة عربية مشتركة، أو الموافقة على بناء مؤسسات عربية تتخذ فيها قرارات ملزمة وواجبة النفاذ بالأغلبية، أو التخلى عن المساواة المطلقة والقبول بفكرة التمثيل النسبى أو التصويت الترجيحى الذى يعكس تفاوت الأوزان الفعلية للدول العربية. بعبارة أخرى، فحيث إن فاقد الشئ لا يعطيه، فقد كان من المستحيل أن تتمكن دول تفتقر إلى البنية المؤسسية فى تنظيمها الاجتماعى الداخلى من المشاركة فى إقامة بنية مؤسسية فعالة على المستوى الإقليمى.

وهكذا تبدو لى الدعوة المطالبة بالتخلى - باسم الواقعية - عن هدف الوحدة السياسية العربية، ورفع شعار التكامل أو الاندماج الاقتصادى العربى على النمط الأوروبى، دعوة غير مفهومة وغير منطقية وهى تدل؛ إما على عدم إلمام بالشروط التى ساعدت على إنجاح التجربة الأوروبية، وهى شروط لا تتوافر مطلقاً فى الواقع العربى على النحو الذى أسلفناه، أو تخفى نيات خبيثة تهدف إلى ضرب الأمل فى الوحدة السياسية دون أن تقدم أى بديل قادر على انتشال العالم العربى من واقع التجزئة والتخلف والاختراق الأجنبى.

وعلى أى حال، وبصرف النظر عن حقيقة النيات أو المقاصد التى تتخفى وراء تلك الدعوة، فإن الأمانة العلمية تقتضى منا أن نحذر من الإسراف فى التوقعات الناجمة عن اتفاق الدول العربية مؤخراً على إقامة منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية فى نهاية فترة زمنية تستغرق عشر سنوات، ودخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ الفعلى اعتباراً من بداية هذا العام؛ فمن الواضح أنه إذا استمرت الممارسات والسياسات العربية على ما هى عليه فليس هناك ما يضمن على الإطلاق تحقيق هذا الهدف المتواضع؛ أى هدف إقامة منطقة التجارة العربية الحرة، فى نهاية الفترة المحددة. فالخلافات السياسية قد تعصف بهذا الاتفاق كما عصفت باتفاقات كثيرة غيره من قبل. وحتى بافتراض أن هذا

الهدف يمكن أن يتحقق بسبب الضغوط الناجمة عن اتفاقية التجارة العالمية وليس لأى سبب آخر، فلا يوجد إطلاقاً ما يضمن أن يكون إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة هو بداية عملية تكامل أو اندماج اقتصادى عربى حقيقى. وذلك يتطلب شروطا سياسية محددة يلزم العمل على توفيرها فى الواقع العربى، وهى ليست متوافرة الآن. وأول هذه الشروط هو توفير مظلة سياسية أمنية تحمى العالم العربى من الاختراق الخارجى ومن الكوارث السياسية الداخلية؛ إذ إن وجود مثل هذه المظلة ضرورى جداً لتوفير مناخ صالح لحماية العمل العربى المشترك، ولضمان تقدم واستمرارية هذا العمل، بصرف النظر عن سرعة إيقاعه؛ لأنه مهما يكن معدل الحركة على صعيد العمل العربى المشترك بطيئاً فالأهم هو ضمان الاستمرارية والحيلولة دون الدوران حول النفس، وحتى لا نبدأ فى كل مرحلة من نقطة الصفر.

والواقع أنه إذا كان ثمة دروس مستفادة من تجربة الوحدة الأوروبية فإن أول هذه الدروس هو أنه بدون مظلة سياسية/أمنية تصون العملية التكاملية من الضغوط الخارجية أو الداخلية التى قد تعرضها للانهيار، فإنه يستحيل ضمان نجاح هذه العملية. وكان انخراط أوروبا الغربية فى حلف الأطلنطى من ناحية، وإقرار الدول الأوروبية بحصانة وديمومة الحدود السياسية الأوروبية التى رُسمت بعد الحرب العالمية الثانية من ناحية أخرى قد وفر مثل هذه المظلة، والتى حمت أوروبا الغربية من خطر الغزو والاختراق الخارجى، ومن خطر احتمال اندلاع الصراعات العسكرية بين الدول الأوروبية نفسها على غرار ما كان قائماً قبل الحرب. وقد سبق أن أشرنا إلى أنه دون توافر هذه المظلة، فقد كان من الصعب تصور أن تبدأ العملية التكاملية أو الاندماجية أصلاً فى أوروبا.

ونظراً لخصوصية النظام العربى، وعدم وجود قوة دولية كبيرة راغبة أو قادرة على حمايته من الغزو أو الاختراق الأجنبى (ربما لأن كل القوى الخارجية طامعة فيه، أو لأن العالم العربى غير قادر على صياغة جماعية لعلاقة حميمة مع قوة خارجية على نمط العلاقة الأمريكية/الأوروبية أو العلاقة الأمريكية/الإسرائيلية)، فضلاً عن أن مشكلات الحدود بين الدول العربية لا تزال من أهم مصادر التهديد الداخلى لأمن كل دولة عربية على حدة وأمن النظام العربى ككل، فإنه يتعين على العالم أن يعثر على آلية ذاتية لتوفير المظلة السياسية/الأمنية التى نتحدث عنها.

وتكمن نقطة الانطلاق الأولى على هذا الطريق فى ضرورة الاقتناع بأن مصير الدول العربية مترابط على نحو يستحيل الفكاك منه، وأنه ليس بمقدور

أى دولة عربية - صغرت أو كبرت - أن تنجو بنفسها بعيداً إذا اندلعت الحرائق فى قلب النظام. وهناك أمثلة تاريخية تؤكد هذه الحقيقة بما لا يدع أى مجال للشك فيها.

المثال الأول الذى يمكن أن نسوقه فى هذا الصدد هو لبنان، الذى كان أكثر الدول العربية حرصاً على "استقلاله" وعلى "سيادته"، متصوراً أن ذلك هو الضمان الرئيسى الذى يمكن أن يحفظ له استقراره وأمنه. وقد بلغ هذا الحرص حداً دفع به كى ينشط كثيراً أثناء المشاورات التى سبقت قيام جامعة الدول العربية للحيلولة دون أن يؤدى قيام التجمع العربى المقترح إلى الانتقاص من أى مظهر من مظاهر سيادة الدول الأعضاء، وبالتالى ساهم فى إجهاض الجهود الوحدوية فى مهدها، وفى عدم تمكين جامعة الدول العربية من أن تصبح صيغة للعمل العربى المشترك أرقى مما هى عليه فعلاً. وفى مرحلة لاحقة لم يتردد لبنان فى طلب التدخل الأجنبى لحمايته من التيار القومى الجارف عام١٩٥٨. لكن ذلك كله لم يحل دون أن تؤدى التفاعلات العربية إلى تغذية الصراعات التى أدت إلى انفجار حرب أهلية مدمرة فى لبنان استمرت أكثر من خمسة عشر عاماً، أو دون أن يجد لبنان نفسه- فى نهاية المطاف- مرتبطاً ارتباطاً لا فكاك منه بالأمن السورى فى قضية التسوية مع إسرائيل.

المثال الثانى وهو مثال يمكن أن يكون أصدق تعبيراً عما نريد تأكيده هنا، يتعلق بالكويت. فقد تعرضت الكويت لأزمتين متماثلتين تقريباً عام ١٩٦١ وعام ١٩٩١ بسبب إصرار العراق على ضمها بالقوة. لكن وجود حد أدنى من التماسك فى النظام العربى إبان الأزمة الأولى ساعد على احتواء الأزمة عربياً؛ على الرغم من محاولات تدويلها منذ اللحظة الأولى حين سارعت بريطانيا- بناء على طلب الكويت- بإرسال قوات لحمايتها ضد التهديدات العراقية. أما فى الأزمة الثانية فقد أدى غياب الحد الأدنى من التماسك فى النظام العربى إلى فشل ذريع فى احتواء الأزمة عربياً، مما فتح الباب على مصراعيه أمام الولايات المتحدة للانفراد بإدارة الأزمة التى لم تنته فصولها بعد. وكانت نتائج هذه الإدارة مأساوية بالنسبة للنظام العربى ككل. صحيح أن القوات العراقية أجبرت على الانسحاب من الكويت، لكن استقلال الكويت كدولة أصبح أكثر ضعفاً من أى وقت مضى؛ بسبب التواجد الأمريكى الدائم على أراضيها من ناحية، والاستنزاف المستمر لأراضيها ومواردها من ناحية أخرى. صحيح أن بعض الدول العربية أسهمت فى "تحرير" الكويت، لكن النظام العربى أصبح أكثر ضعفاً وقابلية للاختراق الخارجى منه فى أى وقت مضى.

والدرس الوحيد الذى يمكن استخلاصه عملياً من أزمة الكويت هو أن التكلفة السياسية والمادية المترتبة على انهيار النظام العربى هى أعلى بكثير من التكلفة السياسية والمادية اللازمة للمحافظة على الحد الأدنى من تماسكه. ولن يفيد العرب شيئاً إذا استمر كل منهم فى إلقاء مسئولية ما حدث على الآخر، والأحرى بهم أن يبحثوا عن طريقة ما لإنقاذ مستقبلهم من الضياع. فمن الواضح أن الذين راهنوا على أن يستمدوا قوتهم من ضعف النظام العربى كانوا هم أول الخاسرين .

على صعيد آخر يلاحظ أن الذين راهنوا على إمكان تحقيق تسوية للصراع مع إسرائيل تستجيب للحد الأدنى من المطالب العربية، من خلال تسويات جزئية منفردة مع كل دولة عربية معنية على حدة، حتى ولو أدى ذلك إلى التخلى كلية عن خصوصية النظام العربى لصالح نظام شرق أوسطى، بدأوا يخسرون هذا الرهان. فقد أثبتت تطورات الأحداث بما لا يدع أى مجال للشك أن التسوية المطروحة - سواء فى إطار النظام الشرق أوسطى، وفقاً لمفهوم بيريز له، أو فى إطار رؤية نيتانياهو لها - ليست كفيلة بإحلال سلام حقيقى فى المنطقة، بصرف النظر عن مدى عدالته أو شموليته. والنتيجة العلمية الوحيدة التى يمكن أن نخلص إليها من سياق تطور الأحداث على هذا الصعيد أن توافر حد أدنى من تماسك النظام العربى هو شرط يستحيل بدونه التوصل إلى تسوية سلمية حقيقية، ومن ثم فإن إدارة الصراع مع إسرائيل لا يمكن أن تتم - سلماً أو حرباً، شئنا أو أبينا - إلا من خلال نظام عربى متماسك وقوى.

خلاصة ما نود أن نقوله هنا هو أن أى عمل عربى مشترك تحت أى مسمى كان: تنسيق، تضامن، تكامل، اندماج، وحدة ..إلخ، لن يتحقق له أى قدر من الفاعلية إلا إذا كان هدفه الأول والأساسى هو الحيلولة دون انهيار النظام العربى كلية، سواء بفعل الانقسامات والتناقضات الداخلية، أو بفعل الاختراق الخارجي ومحاولة القوى الأجنبية استغلال تناقضات الداخل لفرض هيمنتها على العالم العربى. وحتى وقت قريب كنا نطالب بإقامة نظام للأمن الجماعى العربى فى إطار الجامعة العربية، من خلال تفعيل معاهدة الدفاع العربى المشترك، وبإيجاد آليات سياسية وقانونية جديدة لتسوية النزاعات العربية سلمياً، لكن حالة التردى التى وصل إليها العالم العربى لا تسمح حتى بالأمل فى تنشيط دور الجامعة العربية.

فى هذا السياق يصبح مستقبل الوحدة العربية متوقفاً على أمرين لاثالث لهما

الأول: هو بروز تيار شعبى وحدوى ضاغط على الحكومات العربية يدفعها دفعاً إلى التخلى عن ممارساتها الحالية، وهو أمر مستبعد فى الوقت الراهن.

الثانى: هو بروز تجمع عربى من الدول القادرة على التأثير، وبالذات من مصر والسعودية وسوريا، وربما المغرب تكون مهمته التدخل بفاعلية لإطفاء الحرائق القادمة وإجهاض الكوارث المتوقعة.

نحن لسنا فى زمن الوحدة، ولم يعد لأحلامنا من مساحة تتحرك فيها أبعد من الأمل فى قيام جهاز إنذار عربى مبكر يحول دون الانهيار الكامل. وعلى أى حال فسوف تظهر الأسابيع القليلة القادمة ما إذا كان هذا الأمل المتواضع لا يزال واقعياً، أم أن الأحداث قد تجاوزته بالفعل وأحالته بدوره إلى نوع من أحلام اليقظة.

مراجع البحث:

اعتمد هذا البحث بالدرجة الأولى على دراسات سابقة للمؤلف أهمها:

(١) الوطنية المصرية والقومية العربية فى مشروع عبد الناصر القومى، سعدالدين إبراهيم (محرر)، المشروع القومى لثورة يوليو، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٤.

(٢) الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربى، محمد السيد السعيد (محرر)، الوطن العربى والمتغيرات العالمية، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٩١.

(٣) الصراع العربى/الإسرائيلى فى ظل المتغيرات الدولية، محمد السيد السعيد (محرر)، المرجع السابق، ١٩٩١ .

(٤) تسوية المنازعات العربية، السيد ياسين (محرر)، آفاق التعاون العربى فى التسعينيات، سلسلة مشروعات التعاون الإقليمى العربى، منتدى الفكر العربى، عمان، ١٩٩٢.

(٥) القومية العربية والتفكك فى العالم العربى، رد على آراء فؤاد عجمى، المستقبل العربى، العدد (٣٥) ، يناير ١٩٨٢ .

(٦) الدور السياسى للجامعة العربية فى استقلال بعض الأقطار العربية وفى القضية الفلسطينية، المستقبل العربى، العدد (٤٣)، سبتمبر ١٩٨٢ — العدد (٤٤)، أكتوبر ١٩٨٢ .

(٧) الجامعة العربية ومستقبل النظام العربى، شئون عربية، العدد (٣٧)، مارس ١٩٨٤.

(٨) تجربة الوحدة المصرية/السورية، شئون عربية، العدد (٤٦)، يونيو ١٩٨٦.

(٩) تجربة التكامل والوحدة الأوروبية، هل تصلح للتطبيق فى العالم العربى، المستقبل العربى، العدد (١٣٦)، يونيو ١٩٩٠ . ونشر أيضاً فى: مستقبل العالم الإسلامى، العدد (١١/١٠)، ربيع/صيف ١٩٩٣.

(١٠) الجامعة العربية فى ظل التسوية: سيناريوهات المستقبل، عالم الفكر، المجلد الرابع، إبريل / يونيو ١٩٩٧.

(١١) انعكاسات تجديد المشروع القومى على مكانة مصر الدولية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى العاشر للبحوث السياسية حول "مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة"، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ٧- ٩ ديسمبر ١٩٩٦.

تعقيب

محمد السيد سعيد

أود أن أبدأ بتهنئة الصديق الأستاذ الدكتور حسن نافعة على ورقته الممتازة. وليس غريباً على الدكتور حسن أن ينتج مثل هذه الورقة الغنية بالأفكار والمستبصرة فى وقائع التاريخ ومفردات الجغرافيا وغرائب ومفارقات السياسة.

ويعجب المرء كيف يعقب على هذه الورقة بينما هو يتفق مع استنتاجاتها الجوهرية. فالورقة تحاجى بشجاعة ضد مذهب الوظيفيين الذين يسيطر فكرهم الآن على العمل العربى المشترك، بعد الهزائم السياسية المفجعة التى عانتها مدرسة الاتحاديين. وأنا أتفق تمام الاتفاق أن الوظيفية لن تحل عقدة العمل العربى المشترك، وليست الطريق إلى الوحدة بين الدول العربية.

وبعد فترة من التردد وإعادة قراءة الورقة وجدت أن الاتفاق بيننا فى الاستنتاجات الكبرى قد يخفى إلى حد ما خلافات مهمة فى المقدمات أو فى التسلسل المنطقى.

وعلى أية حال، فإن وظيفة المعقب هى أن يشاغب، وأن يبرز تنوع مداخل التحليل ومناهجه، حتى لو كان صاحب الورقة المقدمة هو عالم بوزن د.حسن نافعة.

وأجد من المناسب أن أبدأ ببعض نقاط الخلاف الأقل أهمية ، رغم أنها تمثل مقدمات مهمة لما توصل إليه د. حسن نافعة من استنتاجات.

أولاً: عندى شكوك كثيرة فى أن حركة الشريف حسين "قد استلهمت" الفكر القومى العربى، وأود أن أصور الموضوع بصورة مختلفة؛ فالشريف حسين هو زعيم عشائرى لم يكن يمكنه- وهو يستند على قاعدة عشائرية شبه تجارية- أن يستلهم أيديولوجية "قومية" حديثة. لقد كانت له مطامعه الإقليمية ؛ولذلك فقد التقى الفكر القومى الذى كان يتبلور فى لبنان وسوريا الكبرى عموماً، لقاء أشبه بالمصادفة. فهذا الزعيم العشائرى كان أيضاً سياسياً عملياً عاش ظروف

الاضطراب والصراع الدولى والإقليمى؛ ولذلك كان اتجاهه البراجماتى مع الإنجليز أكثر أهمية له بكثير من لقائه مع الفكر القومى ٠ ولذلك تفكك تحالفه مع القوميين العرب الأوائل بسرعة، بينما ظل تحالفه مع الإنجليز صامداً لأنه هو الذى حقق له المكاسب الإقليمية المطلوبة ٠

ثانياً: عندى شكوك قوية حول ما يقوله الدكتور حسن من عدم الفصل والتمييز بين الفكرة القومية والحركة القومية ٠ أعتقد أن هذا التمييز مطلوب وضرورى وصحيح معرفياً وعملياً ٠ فقد يكون هناك توافق بين تيارات فكرية وسياسية عديدة على الأفق القومى للنضال السياسى، أو بالأحرى للممارسة السياسية، ولكن هذا التوافق لا يلغى اختلاف المنطلقات الفكرية والنظرية ٠

وفى الواقع الراهن، قام الماركسيون العرب ـ أو أغلبيتهم ـ فى لبنان وسوريا والخليج ومصر مثلاً بإحداث تحويل سياسى جذرى من التوجه العالمى إلى القومية العربية ٠ لقد تم ذلك منذ عام ١٩٦٧، ولم يترتب على ذلك إحداث تحويل فى النسيج الفكرى للماركسية العربية ٠ وبدا هذا التحويل وكأنه استجابة لضروريات الممارسة، لا اندفاعاً وراء متطلبات الفكر ٠

التمييز هنا هو طبيعة النظرية التى يصدر عنها هذا التيار أو ذاك ٠ وتستند النظريات على مقولات ميتافيزيقية؛ فالفكر القومى يستند فى الجوهر على مفهوم الهوية، ويمنح الفكر القومى العربى والهوية العربية طاقة رومانسية هائلة تجعلها خارج التاريخ وفوقه، وهو ما يعبر عنه القول بوجود أمة عربية واحدة لها رسالة خالدة ٠

ويمكننا هنا أن نميز بين نوعين من الخطابات العربية؛ الأول خطاب الهوية، والثانى هو خطاب الأداء، أو خطاب الفعل والممارسة الاجتماعية والسياسية ٠ وقد يتباعد أو يتقارب هذان الخطابان فى الممارسة العملية من حيث الاستجابة للتحديات التى تواجهها بلدان عربية مختلفة ٠ ولا ينفى ذلك أن المحرك للاستجابة مختلف تماماً بين الخطابين ٠ فالمحرك الأساسى فى الفكر القومى هو هذا الوجود؛ أى أننا - نحن المتحدثين باللغة العربية - جماعة قومية واحدة، ويترتب على ذلك أهمية خاصة للبعد العاطفى الصرف فى الوجود الاجتماعى ٠ أما خطاب الممارسة فهو يستند فى نهاية المطاف على وحدة المصلحة، وهى وحدة لا تظهر بذاتها تلقائياً، وإنما يتم استنتاجها أيديولوجيا ٠

ثالثاً: هناك نقطة فى الخلافات "الأولية" هى قول الدكتور حسن بأن التاريخ العربى لم يشهد بعض الظواهر السياسية مثل "هتلر" و"نابليون"، وهذا غير صحيح ٠ فهناك شخصيات تولت المسئولية العليا فى عدد من الدول العربية

وتبنت الخطاب القومي كانت تتسم بالتوحش وبالطموحات الإقليمية شبه الاستعمارية؛ وأمامنا حالة احتلال دولة الكويت نتيجة لقرار استعماري صدر عن شخصية تحيط بأدائها الداخلي والخارجي شكوك وظلال كثيفة، إننا جميعاً نبرأ بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر وشخصيته الفريدة من المشابهة مع مثل هذه الشخصيات لأنها شخصيات استعمارية.

وثمة نقطة معلوماتية وهي أن الشعب السوداني قد صوت عام ١٩٥٥ لصالح الاتحاد مع مصر وليس الانفصال عنها كما ذكرت الورقة، ولكن الحزب الاتحادي ـ متأثراً بظروف السودان وبالتغيرات التي اعترت علاقته بمصر في ذلك الوقت ـ قاد السودان بالفعل على طريق الانفصال.

وسوف يبرهن التاريخ اللاحق للعالم العربي على أن بعض "الاتحاديين" كانوا هم الأكثر انجرافاً للانفصال، وتحولوا في الواقع العملي إلى أبطال الانفصال. وتدعونا هذه الحقيقة إلى التشديد على الحاجة إلى التمييز بين الفكر والحركة؛ فهناك قوميون في الممارسة العملية لا يؤمنون بالقومية كمذهب فكري. وهناك أنصار للمذهب القومي ولكنهم في الممارسة العملية انفصاليون حتى النخاع.

نعود بعد ذلك إلى جوهر التعقيب الذي أود أن أركز عليه هنا، ذكرت أنني أتفق مع الدكتور حسن نافعة في أن الوظيفية ـ كما يعنيها ويحددها في ورقته ـ ليست مدخلاً سليماً للعمل العربي المشترك، ولا مدخلاً سليماً للوحدة بين العرب، وأضيف إلى الأسباب التي ذكرها سبباً جوهرياً يستند على نظرية التشكيلات الاجتماعية، وبغض النظر عن الاجتهادات الخاصة بتشخيص طبيعة هذه التشكيلات والعوامل التاريخية التي تطورت في ظلها؛ فثمة اتفاق عام على أن هذه التشكيلات تتحدد بالسياسة وليس بالاقتصاد. لا نقول إن الاقتصاد يلعب دوراً ثانوياً، ولكننا نستند هنا على ما يسميه " التوسير" وتلاميذه بالتحديد over determination (أي القوة الاجتماعية التي تكيف كل المتغيرات والمحددات الأخرى)، وهي في الحالة العربية السيطرة على سلطة الدولة. ومن هذا المنظور، فإن المحددات السياسية هي التي يعول عليها في هندسة مداخل العمل العربي المشترك والوحدة بين الدول العربية، بأكثر بكثير من المحددات الاقتصادية التي هي قلب الفكر الوظيفي.

وعند هذه النقطة يبرز الخلاف في المقدمات مع د. حسن نافعة، فالدكتور حسن حصر المناظرات السياسية الكبرى بين مدرستين فحسب؛ هما المدرسة الوظيفية والمدرسة الفيدرالية (أو الاتحادية عموماً)، ولكن د. حسن استند في

نقده للوظيفية على أعمال الوظيفيين الأوائل من أمثال "متراني"، غير أن عقد الستينيات والسبعينيات شهد تطوراً هائلاً للمدرسة الوظيفية؛ بحيث صار التيار الجديد يسمى الوظيفية الجديدة.

ويختلف الوظيفيون الجدد عن أسلافهم في مقولة جوهرية، وهي استحقاق تحييد السياسة أو تجاهلها؛ إذ ركز الوظيفيون الأوائل على أن التعاون الاقتصادي - والوظيفي الأوسع - يؤدي إلى الرخاء وإلى تكوين مصالح مشتركة، وهو ما يدفع إلى التوحد السياسي. أما الوظيفيون الجدد فيتفقون على أن التعاون الوظيفي والاقتصادي يؤدي إلى تقسيم أفضل للعمل، وبالتالي إلى إنتاجية أعلى ورخاء أفضل. ولكنهم يضيفون أن الوظيفيين الأوائل قد تجاهلوا قضية التوزيع، أي توزيع منافع التعاون الاقتصادي والوظيفي؛ وهو ما يدخل السياسة من الشباك بعد أن كان الوظيفيون الأوائل قد أخرجوها من الباب.

ويؤكد الوظيفيون الجدد وأبرزهم "جوزيف ناي" و"روبرت كوهين" أن القوة "Power" تعمل في مجال الاقتصاد مثلما تعمل في مجال السياسة، وأنها تأخذ شكلين: "الحساسية Sensitivity" و"الانكشاف Vulnerability"، تبعاً لمدى اتساع المصالح المشتركة والمتبادلة بين أطراف اتفاق للتعاون، وبالتالي فإن كل خطوة على طريق التعاون لا تؤدي إلى تقسيم أفضل للعمل ومستويات معيشة أعلى فحسب، بل وإلى إنتاج تناقضات جديدة، وبالتالي صراعات جديدة.

ومن هنا فإن أي مدخل للاندماج والوحدة يجب أن يأخذ في اعتباره العوامل الوظيفية والسياسية معاً. وفي هذا الإطار لا نستطيع أن نتجاهل الوظيفية الجديدة التي صارت جزءاً لا يتجزأ من الخطاب الحديث فيما يتعلق بالوحدة والاندماج.

ولذلك فإن المطلوب هو تطوير نظرية خاصة بالاندماج بين الدول العربية، يغترف من حصيلة الخبرات الدولية جميعاً، ولكنه يراعي خصوصية التشكيلات الاجتماعية/السياسية العربية.

ويمكننا هنا أن نرصد عدداً من النقاط التي قد تكون مفيدة على الطريق إلى صياغة هذه النظرية وتطبيقها في الممارسة العملية :

(١) من المستحيل القفز المباشر من المرارات وعلاقات التهديد المتبادل القائمة بين عدد من الدول العربية الآن إلى خطاب الوحدة التبسيطي من جديد. وبقدر ما هناك رصيد من الفشل يجب أن ننحى المرارات ونتجاوزها من خلال أمثلة للنجاح، فلا شئ ينجح مثل النجاح كما يقول المثل. فإذا حققنا نجاحات في

أى مجال وعلى أى مستوى يمكننا أن نبنى عليه، وأن نطوره ونوسعه. والآن يجب أن نعقد الأولوية لمهمة تجاوز التناقضات والمرارات والتهديدات المتبادلة.

(٢) يمكن أن تكون النظرية الوظيفية الجديدة مفيدة فى المرحلة الراهنة، ليس باعتبارها طريقاً للاندماج والوحدة، وإنما كطريق لحصر التوترات والخلافات وتجاوز المرارات.

(٣) على المدى الوسيط والمدى البعيد يستحيل أن ينجح المدخل الوظيفى للاندماج، ولا حتى لمجرد التنسيق، إلا إذا أقمناه على قاعدة استراتيجية قوية. إن الصمود فى وجه التهديدات الخارجية، وصولاً إلى صياغة استراتيجية للأمن القومى المشترك، ولو بين عدد من الدول العربية، هو تأشيرة الدخول للاندماج العربى، وليس غيره.

(٤) فى إطار النظرية الوظيفية الجديدة قد يكون من المناسب الآن مراجعة الخبرات العربية على ضوء خبرات المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وخاصة الاتحاد الأوروبى من ناحية، وخبرات المجتمعات الاشتراكية الشرقية، وبالتحديد الكوميكون من ناحية ثانية.

وإضافة لتلك المسائل والقضايا، أريد أن أنازع الدكتور حسن فى عدد من النقاط المهمة، وإن كانت جانبية:

أولى هذه النقاط هو مسألة الواقعية؛ إذ إن رفض الدكتور حسن للواقعية، يبدو لى رفضاً لفكرة السياسة بحد ذاتها. إن البراءة شئ رائع ولكنها لا تقربنا إلى قضيتنا وأهدافنا. فى هذه المنطقة تبدأ الأشياء بالسياسة دائماً حتى لو انتهت إلى الاقتصاد.

ثانى هذه النقاط استمرار الدكتور حسن فى التعامل مع المصطلحات الشائعة للنظرية القومية التقليدية، مثلاً اصطلاح الدولة القطرية لم يعد مقبولاً. أعتقد أنه كان يجب تجاوزه جذرياً. فى مصر، أنا لا أعد نفسى مواطناً فى دولة قطرية، وإنما فى دولة قديمة وتاريخية قائمة بذاتها ولذاتها، وإن كان لها مصلحة أخلاقية وثقافية وسياسية فى العمل المشترك مروراً بالتكامل، ثم الوحدة مع غيرها من الدول العربية التى تتوافق معها فى المصلحة الاستراتيجية.

وكان أستاذنا السيد ياسين قد قدم نقداً رائعاً لمصطلح الدولة القطرية، فى المؤتمر الذى عقد برعاية مركز دراسات الوحدة العربية فى تونس حول مسائل وتجارب الوحدة العربية. وهو يقدم المفهوم المقبول من جانب إخواننا فى

المغرب العربى كبديل، وهو مصطلح الوطنية في مقابل الهدف المأمول وهو الدولة القومية ،

ومن واجبنا كذلك أن نراجع نظرية الدولة/القاعدة، فإذا درسنا بعناية تفكك إمبراطورية متحدة (فيدرالية)، مثل الإمبراطورية السوفيتية، فسوف نجد أن التفكك لم يتم بفضل الحركات الانفصالية في الأطراف، وإنما نتيجة عدم رغبة الدولة القاعدة (روسيا) فى استمرار الاتحاد، ويعنى ذلك أن الدولة الوطنية لأن تكون دولة قاعدة/أو دولة انطلاق قد ترغب أو لا ترغب فى الوحدة فى لحظة معينة، وهو أمر يترتب فى الحقيقة على خبراتها مع شقيقاتها ،

أنا لا أطالب بمراجعة نظرية الدولة القاعدة لصالح ما يفعله البعض من محاولة دراسة دور مصر ، وخاصة إذا كان هذا البعض يستند على دور دول عربية تقع موضوعياً فى المحيط والأطراف وليس فى مركز الحضارة والنظام العربيين ، وإنما أقول إن النظرية البديلة هى تحالف القلب؛ بمعنى أن دولة عربية واحدة لم تعد تكفى، وخاصة أن هيكلية القوة العربية تتسم بالانتشار وعدم التجانس، وعدم التوازن بين عناصر القوة فى كل بلد عربى على حدة ،

الخـــاتــمـــة

الحلقة النقاشية

نحو مفهوم جديد للوحـدة العربيـة فـى ضـوء المتغـيرات الإقليميـة والدولية وضرورات الأمن القومى

لا يعد البحث فى تجارب الماضى هدفاً فى حد ذاته، وإنما هو مجرد وسيلة لاستخلاص الدروس والعمل على توظيفها لمصلحة تقويم الحاضر، ووضع ركائز قوية للمستقبل، ومن هنا فقد اختتمت الندوة بتلك الحلقة النقاشية التى حاول من خلالها المشاركون بلورة صورة عصرية للواقع العربى الراهن، وما يطرحه من انعكاسات سلبية وإيجابية على أيديولوجية الوحدة العربية، واقتراح المداخل المناسبة لتنشيط الدعوة نحو الوحدة وتقوية الجسد العربى فى المستقبل.

أولاً : عناصر الواقع العربى الراهن :

اتفق غالبية المشاركين على أن نقطة البداية تتحدد في واقع الدولة القطرية، وأن إصلاح الأوضاع الداخلية على مستوى الدولة يجب أن يتوازى مع محاولات الإصلاح والتقويم على المستوى القومى. كما التقت مختلف الاتجاهات على أن الأزمة التى يعانيها منها العمل العربى المشترك فى شتى صوره ترتبط بعوامل إقليمية نابعة من الواقع العربى ذاته، وأخرى دولية فرضتها المتغيرات التى يشهدها العالم فى العقد الأخير من القرن العشرين. وفى هذا الإطار يمكن بلورة العناصر الرئيسية فى الأزمة بأبعادها الداخلية والقومية والدولية فى الآتى :

١ - ارتفاع حدة الصدام الداخلى بين التيارات السياسية والقوى الاجتماعية فى عديد من الدول العربية، فى ظل غياب الديمقراطية والحد المعقول من المشاركة السياسية والحوار الشعبى، بل وتعرض بعض دول المنطقة للتفتيت؛ مثل العراق والجزائر. ويعمق من مخاطر هذا الوضع تركز عملية صنع القرار السياسى داخل أقليات بعينها، إما عائلية أو عشائرية أو مذهبية أو حتى سلالية .

٢- لا يوجد فى الواقع تعارض بين المصلحة الوطنية والمصلحة القومية، وإنما نبع الشعور بهذا التعارض من افتقاد الحوار بين الشعوب العربية، ومساهمة الأجهزة الإعلامية فى خلق نوع من الحواجز النفسية التى أدت إلى خلق شعور بالتعالى والاستغناء لدى البعض وشعور بنكران الجميل لدى البعض

الآخر، وقدمت مبررات أمام صانعى القرار للبحث عن حلفاء من خارج المنطقة العربية لتلبية الاحتياجات الأمنية والتنموية لدولهم.

٣- افتقار العالم العربى فى المرحلة الحالية إلى الزعامة المؤثرة والقوى المحركة التى كان لها دورها فى الماضى فى المحافظة على قوة الحركة العربية الواحدة فى مواجهة الأخطار الخارجية، سواء على مستوى الحكومات، أو على مستوى الشعوب، وإن كان المشاركون قد أجمعوا على اعتبار مصر هى المفتاح الحقيقى والأنسب للعمل العربى المشترك فى أى صيغة تضامنية أو وحدوية يمكن طرحها.

٤- غياب المفهوم القومى للثقافة ليس لدى رجل الشارع فقط الذى يواجه ضغوطا عنيفة؛ إعلامية وثقافية، تؤثر على لغته العربية وتراثه الثقافى، وإنما لدى صانع القرار السياسى العربى، فى ظل اتجاه البعض إلى بناء إطار ثقافى قطرى يكاد ينفصل عن الإطار الثقافى القومى معتمدا على القدرات المالية، والبعض الآخر يرى فى قربه الجغرافى من أوروبا تعويضا لغياب أو تراجع الثقافة العربية، بينما يسعى فريق ثالث إلى بناء نموذج إسلامى يسعى لفرضه على الآخرين، وبواسطته يفتعل تناقضا غير مبرر بين العروبة والإسلام.

٥- افتقاد مؤسسات العمل العربى المشترك - وفى مقدمتها جامعة الدول العربية- أى فعالية حقيقية فى ضوء تفضيل صيغ التعاون الثنائى أو صيغ المجموعات؛ بما يفقد النظام الإقليمى العربى أهم مقومات استمراريته، ويفسح المجال لبروز ظاهرة التكتلات فوق القومية التى تجتذب الدول العربية بعيدا عن الأهداف القومية بعيدة المدى؛ مثل الشرق أوسطية والبحر متوسطية .

٦- تعدد الأزمات التى تعترض قيام علاقات مستقرة مع دول الجوار، الأمر الذى ينبع أساسا من غياب استراتيجية قومية للتعامل مع هذه الدول تبحث عن جوانب الالتقاء والاختلاف، ووضع رؤية قومية موحدة قدر الإمكان حول نوعية المصالح المستهدفة معها.

٧- تأثير المتغيرات العالمية التى ترتبت على انهيار الكتلة السوفيتية، وانتهاء الحرب الباردة، وانفراد قوة عالمية واحدة بالتصرف؛ مما أفقد الدول الصغيرة جانبا كبيرا من هامش حرية الحركة الذى تمتعت به فى ظل نظام القطبية الثنائية، وإصرار القوة العالمية الواحدة على انتهاج سياسة الإخضاع الكامل، وطمس الهوية الثقافية والسياسية للدول الصغيرة الخارجة عن نطاق الثقافة السياسية للغرب والولايات المتحدة.

ثانياً : آفاق المستقبل :

فى مواجهة الواقع الراهن والإعداد للمستقبل طرحت أفكار كثيرة يمكن بلورتها فى ثلاثة مستويات رئيسية .

على المستوى الرسمى:

١- يدرك المشاركون وجود تحسن نسبى فى أساليب إدارة العمل العربى المشترك، تشكلت له نواة جيدة من خلال قمة الإسكندرية الثلاثية التى ضمت كلا من مصر وسوريا والسعودية، ولا شك أن توسيع هذه القاعدة - بضم المغرب على وجه الخصوص - يمكن أن يوفر دفعة قوية لصالح اللقاء العربى ٠

٢- ضرورة الاستعانة بالمؤسسات الحالية للعمل العربى المشترك، مع العمل على تقويتها، وتوفير الدعم السياسى الكامل لها؛ لما يمكن أن توفره من عناصر دعم وآليات عملية، وبخاصة فى المجالات الاقتصادية والفنية ٠

٣- أهمية إدخال ثقافة التفاوض فى إدارة العلاقات العربية/العربية كبديل لثقافة التنافس والحذر، مع اعتماد أساليب عملية وقضايا انتقائية تساعد فى ترتيب جيد للأولويات؛ ذلك أن التعامل مع كل القضايا دفعة واحدة لا يمكن أن يسفر عن شئ إيجابى ٠

٤- مشاركة أجهزة الإعلام الرسمية فى تنفيذ حملات للتوعية القومية تؤكد ضرورة اللقاء العربى، وعدم تعارضه مع الخصوصيات القطرية، والعمل على تعميق مفهوم العروبة فى الإدراك الثقافى لكل مواطن عربى٠

٥- أهمية تعميق إطار الوحدة الوطنية فى كل دولة على حدة، وعقد مصالحات داخلية توفر الحد الأدنى من الانسجام والوفاق بين مختلف الاتجاهات؛ العرقية، أو الثقافية، أو الطائفية، مع اعتبار قضية الديمقراطية هى القضية المركزية التى يجب أن تحظى بكل الاهتمام٠

على مستوى المنظمات غير الحكومية :

تتحمل هذه المنظمات - بما ترتكز عليه من مراكز بحثية ونخب سياسية ومثقفة - مسئولية كبيرة فى تجسيد تطلعات المستقبل وبلورة الآليات العملية لتحقيقها. ومن ثم، فإن على هذه المنظمات تكثيف اللقاءات فيما بينها فى شكل ندوات وحلقات نقاشية؛ لتقديم التصورات والرؤى حول الواقع العربى الراهن

ومقترحات تطويره، ووضعها تحت نظر صناع القرار، مع العمل على عقد نوع من المصالحة الفكرية بين مختلف الفرق السياسية التى تعمل من أجل مستقبل الأمة العربية، ووضع جدول للأعمال يخدم المواطن العربى بما يضمن حصوله على الحقوق الممكنة؛ مثل التنقل والعمل وحق تجميع العائلات والدراسة وغيرها.

على مستوى العمل الشعبى :

يعكس هذا المستوى مسئولية التنظيمات؛ الشعبية والحزبية والاتحادات الثقافية والمهنية، فى التمهيد لعمل عربى أكثر فاعلية. وحتى يمكن ممارسة هذا الدور بإيجابية عليها أن تتلاقى فى مؤتمرات تهدف إلى بلورة مواقف عربية موحدة- قدر الإمكان - تجاه القضايا ذات الأولوية فى السياسة العربية؛ مثل الصراع العربى الإسرائيلى، والحصار الدولى لبعض الدول العربية، وقضايا الديمقراطية، والمحافظة على الهوية.

وأخيراً فقد تجسد الاهتمام الأكثر إلحاحاً على كل المشاركين فى الندوة فى ضرورة المحافظة على هدف الوحدة العربية كأحد المدركات الأساسية لكل مواطن عربى، والبحث فى كيفية انتقاله إلى الأجيال اللاحقة مهما تكن التحديات، ونحن مطالبون كأنظمة ومثقفين وقواعد شعبية بانتهاج خط وحدوى جديد، يجمع بين فكرة الوحدة العربية كأيديولوجية ثابتة وأساليب تلبية المصالح من خلال منظور واقعى وعملى.

ملحـــق الوثائـــــق

(١)

صورة من المذكرة التى حررها السيد جاسم علوان عضو المجلس العسكرى السورى، وقدمها للرئيس جمال عبد الناصر يوم ١٢ يناير ١٩٥٨.

وفد المجلس العسكرى الذى يضم الضباط التالية أسماؤهم :

١. ـ عفيف البزرى.
٢. ـ مصطفى حمدون.
٣. ـ أحمد عبد الكريم.
٤. ـ طعمة العودة الله.
٥. ـ حسين صدة.
٦. ـ عبد الغنى قنوت.
٧. ـ محمد النمر.
٨. ـ ياسين فرجان.
٩. ـ عبد الله جسومة.
١٠ ـ جادو عز الدين.
١١ ـ مصطفى رام حمدانى.
١٢ ـ أكرم ديرى.
١٣ ـ جمال الصوفى.

نص المذكرة التى حررها السيد / جاسم علوان

منذ أن عرف التاريخ شعبا باسم العرب فى الجزيرة العربية كان للعرب فى التاريخ القديم خصائص طبعت مختلف الأقطار التى تكلمت بالعربيه بطابع واحد، وهو طابع النضال والتحرر، والاستقلال عن نفوذ الإمبراطوريات القديمة.

وكانت الدفعة التى خرجت من الجزيرة بعد توحدها بدولة واحدة وعقيدة إنسانية واحدة، والتى امتدت قرونا طويلة عبر الجزيرة العربية، واستقرت ما بين الخليج العربى وجبال فارس شرقا، والأطلسى غربا، وما بين طوروس شمالا، والمحيط الهندى جنوبا، قد رسخت أصول هذه الأمة ترسيخا أبديا، وخطت فى تاريخ البشرية صحائف بارزة من حضارة إنسانية أبدعتها هذه الأمة وقدمتها دانية القطوف لمختلف الشعوب.

وتعاقبت موجات همجية متعددة، وتكالبت لتحطيم هذه الحضارة الإنسانية وإزالة كيانها خلال عشرة قرون، وكان بفعل ذلك أن تمزقت هذه الأمة إلى دويلات كثيرة مختلفة، ولكن بقيت حضارتها فى نفس كل أبنائها على اختلاف هويتهم الفكرية والاجتماعية، وبقيت فى وجدان كل منهم فكرة ثابتة لا تمحى عن ذاتيتها الماضية وأمانيها.

وقد كان للنضال والتحرر فى تاريخ العرب الحديث أثر فعال فى تحقيق هذه الفكرة فى نفوس الملايين من العرب، وكان استقلال وتحرر بعض الشعوب العربية تحررا كاملا حافزا لانتفاضات عربية فى أماكن أخرى من الوطن العربى، وباعثا على النضال لشعوب أخرى تنشد الاستقلال والتحرر، تحقيقا لتلك الفكرة المستقرة فى وجدان كل عربى.

مما سبق يتبين أن الوحدة بين مصر وسوريا إن هى إلا ضرورة قومية مستمدة من ماضى وحاضر ومستقبل مشترك ما بين أفراد أمة واحدة عربية، وذلك تحقيقا لوحدة شاملة واحدة فى العصر الحديث ومساهمة فى القضاء على الاستعمار فى العالم لبناء الإنسانية وترسيخ لمساتها.

وقد عبر القطران عن إرادتهما فى الوحدة الكاملة فى شتى المناسبات القومية، وخاضا فى سبيل ذلك معارك ضارية ضد الرجعية الداخلية والاستعمار الخارجى، حتى توصلا إلى هذه المرحلة التى تكلمنا فيها من إعلان إرادتهما رسميا على لسان ممثليهما فى كلا القطرين، فى الجلسة التاريخية المنعقدة فى دمشق فى ١٨ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٥٧.

وكان هذا النصر للقومية العربية بعد صراع رهيب دام مع الاستعمار، خاضه الشعب العربى أثناء العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، وخلال الحملة

الاستعمارية الأمريكية التركية الصهيونية على سوريا عام ١٩٥٧، وقد زلزل هذا القرار التاريخى كيان الاستعمار، فأخذ يجمع شمله فى مؤتمرات متتابعة عقدها مع أحلافه فى أنقرة وباريس وبغداد وطهران، ويجند عملاءه وأعوانه ويكتلهم ويضع الخطط لهم للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار.

ولما كانت الظروف الحالية التى نشأت من جراء انتصار شعبنا العربى فى مصر وسوريا قد ربطت بين قضيتنا وبين السلم العالمى إلى حد بعيد، وأفسحت المجال لنا لكى نخطو خطوات إيجابية سريعة تتناسب وأهمية انتصاراتها، أو نظرا لاحتمال تغير هذه الظروف والمناسبات، وخاصة إذا تمكن الاستعمار من إنهاء استعداداته للمجازفة بخوض حرب شاملة أو محلية، بسبب تعرض مصالحه التى يعتمد عليها فى حياته الأساسية فى وطننا العربى إلى الزوال، فإننا ندعو إلى ضرورة الإسراع بإقرار البناء الأساسى للوحدة الشاملة مع مصر، والمباشرة بتنفيذه فورا، وتخطى جميع العقبات المصطنعة من دستورية أو سياسية أو اقتصادية، ونحن نعتبر أن كل استمرار للأوضاع المحلية أصبح أمرا غير طبيعى لا يعتمد فى بقائه إلا على المبررات الاستعمارية الموروثة، والامتيازات الرجيعة والانتهازية التى لا يمكن الاعتراف بها بعد أن أقر الشعب بأجمعه الوحدة غير المنقوصة .

شكل الوحدة :

من أجل ذلك نرى أن تكون الدولة الموحدة بالخطوط الكبرى التالية :

١. دستور واحد يعلن إنشاء الجمهورية العربية المتحدة، ويرسم نظام الحكم فيها، ويفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التى ستحرر .

٢. رئيس دولة واحد .

٣. سلطة تشريعية واحدة .

٤. سلطة تنفيذية واحدة .

٥. سلطة قضائية واحدة .

٦. علم واحد، وعاصمة واحدة للدول العربية .

٧. نفس القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم فى الدولة الجديدة استنادا إلى هذا الدستور الواحد .

٨. الوحدة الدفاعية :

أما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فنرى أن تقوم على الأسس التالية :

(أ) قائد أعلى للقوات المسلحة للدولة العربية الجديدة (رئيس الجمهورية الاتحادية) .

(ب) مجلس دفاع أعلى .

(ج) قيادة عامة للقوات المسلحة .

(د) قوات مسلحة (برية – بحرية – جوية) موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز، توزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة على مسارح العمليات فى أراضى الدولة الاتحادية.

(هـ) موازنة عامة

والقيادة العامة للجيش والقوى المسلحة السورية، شعورا منها بمسئوليتها القومية ودورها التاريخى، ووفاء منها للشعب العربى فى سوريا الذى حملها مسئولية الدفاع عن بقائه وسلامته، لتعلن أن كل وحدة لا تبنى على هذه الأسس المارة الذكر ليست إلا تحالفا بين جيشين تابعين لدولتين منفصلتين؛ ذلك أن متطلبات الدفاع وسلامة الأمة، وحفظ كيانها فى عصرنا الحاضر، تقتضى دمج الشعوب العربية المتحررة فى كيان واحد، لتساهم فى تحرير بقية الوطن العربى وتقوم بواجبها لصون السلم العالمى .

كما تعلن القيادة العامة باسم جميع القوات المسلحة أنها على أتم استعداد لتحمل جميع الواجبات الدفاعية التى تقتضيها الوحدة الفورية، وتعتبر نفسها منذ الآن ملزمة بتنفيذ كل ما تتلقاه من أوامر وتوجيهات تعطى إليها من القيادة العامة الموحدة، مهما ترتب على هذا التنفيذ ، وفى الوقت نفسه تحمل كل حكومة أو فئة تتهاون فى تنفيذ هذه الوحدة خطورة ونتيجة عملها تجاه الشعب العربى بأسره، وتجاه الأجيال العربية الصاعدة .

(دمشق فى ١٩٥٨/١/١١ – القائد العام للجيش والقوات المسلحة) .

(٢)

إعلان الجمهورية العربية المتحدة

فى جلسة تاريخية عقدت فى قصر القبة فى القاهرة، فى ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧هـ الموافق أول فبراير سنة ١٩٥٨م اجتمع فخامة الرئيس شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر، بممثلى جمهوريتى سوريا ومصر؛ السادة: صبرى العسلى، عبداللطيف البغدادى، خالد العظم، زكريا محيى الدين، حامد الخوجة، أنور السادات، فاخر الكيالى، مأمون الكزبرى، حسين الشافعى، أسعد هارون، الفريق عبد الحكيم عامر، صلاح الدين البيطار، كمال الدين حسين، خليل الكلاس، نور الدين طراف، صالح عقيل، فتحى رضوان، اللواء عفيف البزرى، محمود فوزى، كمال رمزى استينو، على صبرى، عبد الرحمن العظم، محمود رياض.

وكانت غاية هذا الاجتماع أن يتداولوا فى الإجراءات النهائية لتحقيق إرادة الشعب العربى، ولتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين، من أن شعب كل منهما جزء من الأمة العربية؛ لذلك تذاكروا ما قرره كل من مجلس الأمة المصرى ومجلس النواب السورى، من الموافقة الإجماعية على قيام الوحدة بين البلدين، كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة، كما تذاكروا ما توالى فى السنين الأخيرة من الدلائل القاطعة على أن القومية العربية كانت روحا لتاريخ طويل ساد العرب فى مختلف أقطارهم، ولحاضر مشترك بينهم، ومستقبل مأمول من كل فرد من أفرادها.

وانتهوا إلى أن هذه الوحدة التى هى ثمرة القومية العربية هى طريق العرب إلى الحرية والسيادة، وسبيل من سبل الإنسانية للتعاون والسلام؛ ولذلك فإن واجبهم أن يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الأمانى إلى حيز التنفيذ، فى عزم ثابت وإصرار قوى. ثم خلص المجتمعون من هذا كله إلى أن عناصر قيام الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية، وأسباب نجاحها، قد توافرت بعد أن جمع بينهما فى الحقبة الأخيرة كفاح مشترك، زاد معنى القومية وضوحا، وأكد أنها حركة بناء وتحرير، وعقيدة تعاون وسلام.

لذلك يعلن المجتمعون اتفاقهم التام، وإيمانهم الكامل، وثقتهم العميقة فى وجوب توحيد مصر وسوريا فى دولة واحدة، اسمها الجمهورية العربية المتحدة.

كما يعلنون اتفاقهم الإجماعى على أن يكون نظام الحكم فى الجمهورية العربية المتحدة ديمقراطيا رئاسيا، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة، يعاونه وزراء يعينهم، ويكونون مسئولين أمامه، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد، ويكون لهذه الجمهورية علم واحد يظل شعبا واحدا، وجيشا واحدا فى وحدة يتساوى فيها أبناؤها فى الحقوق

والواجبات، ويدعون جميعا إلى حمايتها بالأنفس والمهج والأرواح، ويتسابقون لتثبيت عزتها وتأكيد منعتها. وسيتقدم كل من فخامة الرئيسين شكرى القوتلى وجمال عبد الناصر ببيان إلى الشعب يلقى أمام مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى، فى يوم الأربعاء ١٦ من رجب سنة ١٣٧٧ هجرية، الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨، يبسطان فيه ما انتهى إليه هذا الاجتماع من قرارات، ويشرحان أسس الوحدة التى تقوم عليها دولة العرب الفتية.

كما سيدعى الشعب فى مصر وسوريا إلى استفتاء خلال ثلاثين يوما على أسس الوحدة وشخص رئيس الجمهورية.

المجتمعون إذ يعلنون قراراتهم هذه، يحسون بأعمق السعادة، وأجمل ألوان الفخر؛ إذ شاركوا فى الخطوة الإيجابية فى طريق وحدة العرب وتضامنهم، تلك الوحدة التى عاشت تملأ قلوب العرب كأمل مرموق وهدف عظيم، حقبة بعد حقبة، وجيلا بعد جيل، والمجتمعون إذ يقررون وحدة البلدين يعلنون أن وحدتهم تتوخى جمع شمل العرب، ويؤكدون أن باب الوحدة مفتوح لكل بلد عربى يريد أن يشترك معها فى وحدة أو اتحاد يدفع عن العرب الأذى والسوء، ويعزز سيادة العروبة ويحفظ كيانها. والله نسأل أن يكلأ هذه الخطوة وما يتلوها من خطوات بعين رعايته الساهرة، وبفضل عنايته السابغة، وأن يكتب للعرب فى ظل الوحدة العزة والسلام.

القاهرة فى ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧ هجرية،
الموافق أول فبراير سنة ١٩٥٨ ميلادية.

(٣)

نص خطاب السيد الرئيس فى مجلس الأمة
بمناسبة إعلان أسس الوحدة بين مصر وسوريا
فى ٥ فبراير سنة ١٩٥٨ بالقاهرة

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة:

فى حياة الشعوب أجيال يواعدها القدر، ويختصها دون غيرها بأن تشهد نقط التحول الحاسمة فى التاريخ.

إنه يتيح لنا أن نشهد المراحل الفاصلة فى تطور الحياة الخالد، تلك المراحل التى تشبه مهرجان الشروق حين يحدث الانتقال العظيم ساعة الفجر، من ظلام الليل إلى ضوء النهار.

إن هذه الأجيال الموعودة تعيش لحظات رائعة، إنها تشهد لحظات هى انتصار عظيم، لم تصنعه وحدها، ولم تتحمل تضحياته بمفردها، وإنما هى تشهد النتيجة المجيدة، لتفاعل عوامل أخرى كثيرة، وواصلت حركتها فى ظلام الليل ووحشته، وعملت وسهرت، وظلت تدفع الثوانى بعد الثوانى، إلى الانتقال العظيم ساعة الفجر.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة:

إن هذا الجيل من شعب مصر، من تلك الأجيال التى واعدها القدر لتعيش لحظات الانتقال العظيمة التى تشبه مهرجان الشروق.

لقد عشنا ساعة الفجر ورأينا انتصار النور الطالع على ظلمات الليل الطويل، لقد عشنا فجر الاستقلال، وعشنا فجر الحرية، وعشنا فجر الأمل فى بناء مجتمع سعيد.

واليوم- أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة - نعيش فجرا جديدا رائعا.

لقد بدأ مشرق الوحدة .

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة:

لقد سبق كل فجر شهدنا مطلعه ليل طويل. لقد سبقت فجر الاستقلال، وفجر الحرية، وفجر العزة والكرامة، وفجر القوة، وفجر الأمل ليال طويلة امتدت مئات السنين، فى صراع مستمر مع ظلام الاستعمار، والاستبداد، والظلم، والضعف، ليال طويلة عاشتها أجيال قبلنا، وقاست أهوالها، وتحملت مصاعبها، لكى تقرب منا اللحظات الرائعة للانتقال العظيم، وكذلك هذا الفجر الذى نشهد اللحظة مطلعة.

إن الليل الذى سبق فجر الوحدة هو - دون شك - أطول ليالى الأمة العربية؛ ذلك أن الأمل الذى يتحقق لنا اليوم، هو أقدم آمالنا.

إن تاريخ الوحدة فى عمر أمتنا هو نفس عمر تاريخ أمتنا. لقد بدأ معها منذ بدأت، نشأ على نفس الأرض، وعاش نفس الحوادث، واندفع إلى نفس الأهداف، فلما استطاعت أمتنا أن ترسى قواعد وجودها فى هذه المنطقة، وتثبت دعائم هذه القواعد، كان مؤكدا أن الوحدة قادمة، وأن موعدها بات قريبا.

لقد كان الكفاح من أجل الوحدة هو بنفسه الكفاح من أجل القوة، من أجل الحياة، ولقد كان التلازم بين القوة والوحدة أبرز معالم تاريخ أمتنا؛ فما من مرة تحققت الوحدة، إلا تبعتها القوة، وما من مرة توفرت القوة إلا كانت الوحدة نتيجة طبيعية لها.

وليس محض صدفة أن إشاعة الفرقة، وإقامة الحدود والحواجز، كان أول ما يفعله كل من يريد أن يتحكم فى المنطقة ويسيطر عليها. وكذلك لم يكن محض صدفة أن محاولات الوحدة فى المنطقة لم تتوقف منذ أربعة آلاف سنة طلبا للقوة، بل طلبا- كما قلت - للحياة.

ولقد كان أسلوب السعى إلى الوحدة يتشكل بالعصر الذى تعيش فيه كل محاولة لتحقيقها، ولكن الهدف ظل دائما لا يتغير، وبقيت الغاية فى كل وقت، هى هذه اللحظات التى نعيشها الآن.

لقد اتحدت المنطقة بحكم السلاح يوم كان السلاح هو وسيلة التعبير فى الطفولة الأولى للبشرية، واتحدت المنطقة بيقين النبوات حين بدأت رسالات السماء تنزل إلى الأرض لتهدى الناس، واتحدت المنطقة بسلطان العقيدة حين اندفعت رايات الإسلام تحمل رسالة السماء الجديدة، وتؤكد ما سبقها من رسالات، وتقول كلمة الله الأخيرة فى دعوة عباده إلى الحق، واتحدت المنطقة بتفاعل عناصر مختلفة فى أمة عربية واحدة، واتحدت المنطقة باللغة يوم جرت العربية وحدها على كل لسان.

واتحدت المنطقة تحت دافع السلامة المشتركة يوم واجهت استعمار أوروبا يتقدم منها محاولا أن يرفع الصليب ليستر مطامعه وراء قناع من المسيحية، وكان معنى الوحدة قاطعا فى دلالته حين اشتركت المسيحية فى الشرق العربى فى مقاومة الصليبيين، جنبا إلى جنب مع جحافل الإسلام، حتى النصر.

واتحدت المنطقة بالمشاركة فى العذاب، يوم حلت عليها غارات الغزو العثمانى، وأسدلت من حولها أستار الجهل تعوق تقدمها، وتمنعها من الوصول إلى عصر النهضة فى نفس الوقت الذى بدأ فيه عصر النهضة فى أوروبا، بل إن المنطقة اتحدت فيما تعرضت له فى كل نواحيها من سيطرة الاستعمار عليها، ثم كان اتحادها فى الثورة على هذا الاستعمار بكل أشكاله، ومقاومته فى تعدد صوره. ومع الوحدة فى الثورة كانت الوحدة فى التضحيات، فإن المشانق التى نصبها جمال باشا فى دمشق عاصمة سوريا، لم تكن تختلف كثيرا عن المشانق التى نصبها اللورد كرومر فى دنشواى، هنا فى مصر.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة:

هكذا ترون الوحدة حقيقة، حقيقة يسعى إليها، أو حقيقة قائمة بالفعل. وهكذا ترون أن الصراع من أجل القوة، من أجل الحياة يتم ويتحقق بالوحدة، وترون أن الوحدة لا تتم ولا

تتحقق إلا بقوة الحياة. وهكذا ترون أن تاريخ القاهرة فى خطوطه العريضة، هو بنفسه تاريخ دمشق فى خطوطه العريضة.

ولقد تختلف التفاصيل، ولكن المعالم البارزة هى نفس المعالم. نفس الدول، نفس الغزاة، نفس الملوك، نفس الأبطال، ونفس الشهداء. بل إنه لما بدا فى بعض الأحيان أن مصر ابتعدت عن الفكرة العربية، وقطعت ما بينها وبين المنطقة من صلات - وذلك بعد الحملة الفرنسية على مصر، ثم تحت حكم محمد على- لم يكن الأمر فى باطنه بمثل ما يبدو فى ظاهره، لم يكن البعد إلا سطحيا، ولم تكن القطيعة إلا باللسان.

أما الشواهد الحقيقية، وأما الأدلة الأصيلة، فكانت تؤكد أن ما قربه الله لا يمكن أن يبتعد، وما وصلته الطبيعة لا يمكن أن ينقطع؛ من بين الشواهد والأدلة أن جيش الفلاحين الذى سار تحت قيادة إبراهيم باشا ليحرر سوريا من الظلم العثمانى كان يسمى نفسه الجيش العربى، ومن بين الشواهد والأدلة أن القاهرة، التى سارعت فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر إلى فتح النوافذ لتيارات النهضة، تحولت إلى قلعة للفكر الحر فى الشرق العربى، وما لبث رواد الحرية فى سوريا ورواد الحرية فى المنطقة العربية كلها أن وفدوا إليها يتحصنون بأسوارها المنيعة، ويبعثون منها إشعاعات الفكر، لتعبئ وتلهم، بل إن القاهرة تحولت فى مطلع القرن العشرين فأصبحت، هى ودمشق، المركز الرئيسى للجمعيات السرية التى راحت تناضل جبروت سلاطين اسطنبول، من أجل تحرير الأمة العربية، بكل ما يملكه الشباب من روح البذل والفداء.

هكذا كانت الوحدة هى الحقيقة، وكان ماعدا الوحدة اصطناعا. وهكذا كان واضحا أنه إذا تركت المنطقة تستوحى طبيعتها وتستلهم مشاعرها، وتستمع إلى دقات قلبها، فإن اتجاهها إلى الوحدة يصبح لا ريب فيه ولا مناص منه، وهذا هو ما حدث.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة:

حين حصلت سوريا على استقلالها الكامل تطلعت إلى مصر، وحين حصلت مصر على استقلالها الكامل تطلعت إلى سوريا، ولقد كان التقارب، بل التوافق والتماثل كاملا، حتى قبل أن يوقع ميثاق جامعة الدول العربية، وحتى بعد أن تم توقيعه وأرادت له بعض القوى أن يبقى حبرا على ورق.

لقد كان فى سوريا رد فعل لكل حركة فى مصر، كما كانت أصداء الذى يحدث فى دمشق تتجاوب فى القاهرة.

فى مصر وسوريا ذلك الفوران الذى أعقب الحرب العالمية الثانية، وبدأت على أثره حركات التحرر الهائلة فى إفريقيا وآسيا.

فى سوريا ومصر هذه الهزات العنيفة، ووراءها جميعا محاولات تغيير الأوضاع تطلعا إلى الأفضل والأحسن، فى مصر وسوريا ذلك الاندفاع إلى حرب فلسطين بالفروسية والإيمان، ولكن من غير سلاح. ثم كانت فى القاهرة ودمشق تلك الآثار التى ترتبت على حرب فلسطين، والتى كان أولها تلك اليقظة التى تشبه انتفاضة من لسعته النار فاستفاق.

ثم فى سوريا ومصر نفس المعارك، ولو قصرنا الحساب على الشهور الأخيرة فقط لكان مدهشا أن المعارك التى خاضتها دمشق هى نفس المعارك التى خاضتها القاهرة؛ معركة

الأحلاف العسكرية، معركة السلاح، معركة عدم الانحياز، معركة المؤامرات، معركة التحرير الاقتصادى.

بل إن سوريا خاضت معركة قناة السويس بنفس العنف، وبنفس القوة التى خاضت بها بورسعيد معركة قناة السويس. وكذلك حاربت مصر معركة التهديدات الموجهة إلى سوريا وأعصابها كلها فى دمشق، وأمام أعصابها قطعة من جيشها احتل جنودها مراكزهم جنبا إلى جنب مع إخوانهم جنود سوريا. ولقد كان ذلك كله مدهشا، ولكنه لم يكن من صنع الصدف.

لقد مهدت عوامل كثيرة وكبيرة ونبيلة وعميقة لهذا الذى ربط بين مصر وسوريا؛ مهدت الطبيعة، ومهد التاريخ، مهد الدم، ومهدت اللغة، مهدت الأديان، ومهدت العقائد، مهدت السلامة المشتركة، ومهدت الحرية.

كذلك اشتركت فى التمهيد له تجارب من الألم والعذاب صنعها فرسان الطغيان الثلاثة السجن والمنفى والمشنقة، ولكن ذلك كله كان يمهد لهذا الفجر الذى نشهد مطلعه بعد ليل طويل.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة:

ولقد كان البشير بالفجر هو ذلك القرار الذى اتخذه مجلس النواب السورى، واتخذه مجلسكم، بالعمل فورا لتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا.

كان قراركم هذا تعبيرا عن واقع هائل لا يمكن تجاهله، وصدى مستجيبا لنداء قدسى لا نستطيع أن نغلق آذاننا دونه.

ولم يكن هذا الواقع موجودا فى دمشق والقاهرة وحدهما، كذلك لم يكن ذلك النداء القدسى فى هذا النطاق وحده لا يتجاوزه، وإنما كان الواقع موجودا فى كل أرجاء الوطن العربى وكان النداء هو هدير التيار المتلاطم بالموج؛ ذلك التيار الذى شقت القومية العربية كلها مجراه، وحددت له خط سيره.

وهكذا بدأت القاهرة محادثات نهائية لرسم الشكل الخارجى للحقيقة الواقعة، ولقد كانت هذه المحادثات فى القاهرة تجربة جديدة فى التاريخ، إنها لم تكن اجتماعا يتم بناء على رغبة ساسة أو حكام، وإنما كانت اجتماعات تمت بناء على ضغط وإلحاح، وإرادة عنيدة مصممة صادرة من قلوب الشعوب.

ولقد كان خيرا على أى حال أننا تركنا الأمور تصل إلى هذا المدى؛ فلقد كان ينبغى للشعوب أن تأخذ فرصتها كاملة حتى تتثبت من يقينها، وحتى يترسب إيمانها مع الأيام إلى أعماق الأعماق، وحتى تؤكد لها الحوادث والتطورات أن طريق الوحدة هو طريق القوة: طريق الحياة.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة:

كان معنى محادثاتنا فى القاهرة، ووصول رائد الوحدة وبطلها، ورافع علمها؛ المجاهد شكرى القوتلى إلى مصر مع وفد من رفاقه فى الجهاد، كان معناه أن الأوان قد آن، وأن الساعة التى تطلع إليها أجدادنا، وعمل من أجلها آباؤنا قد دقت أجراسها، وأنه قد كتب لجيلنا بعد ليل طويل أن يشهد مطلع صبحها.

كان معناه أن الذى تخيلوه فى المنى قد أصبح واقعا، وأن الذى ذاقوا من أجله الموت قد أصبح هو الحياة نفسها.

كان معناه أن الذى نصبت المشانق لتحول دونه قد أصبحت له وحده قوة القانون وقدرته

كان معناه أن الذى اصطنعت الفرقة بينه قد عاد إلى طبيعته التى أودعها الله فيه كلا متجانسا متحدا .

كان معناه أن السلاسل تكسرت، أن السدود انهارت، أن الحواجز سقطت، ان الشظايا المتناثرة، والأجزاء المتفرقة، توشك أن تعود إلى بعضها بل إلى كلها. كان معناه أن سوريا ومصر، قد قررتا تحمل المسئولية التاريخية التى تهيأتا لها، بوصفهما بلدين عربيين، خلص زمام الأمر فيهما لأبنائهما، وتحققت لهما فى أراضيهما سيادة حقيقية، واستقلال كامل، كان ذلك هو معنى محادثات القاهرة.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

ولقد انتهت محادثاتنا، إلى إعلان الوحدة رسميا، وتوقيع هذا الإعلان، فى يوم السبت الأول من فبراير سنة ١٩٥٨.

وقد أودع هذا الإعلان التاريخى فى مكتب مجلسكم، وكانت النتيجة الكبرى له هى توحيد مصر وسوريا فى دولة واحدة، اسمها الجمهورية العربية المتحدة. يكون نظام الحكم فيها ديمقراطيا رياسيا، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة، يعاونه وزراء يعينهم، ويكونون مسئولين أمامه، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد، ويكون لها علم واحد، يظل شعبا واحدا وجيشا واحدا، فى وحدة يتساوى فيها أبناؤها فى الحقوق والواجبات.

ثم كان اتفاقنا بعد ذلك على المبادئ التالية لتقوم عليها الجمهورية فى فترة الانتقال:

١- الدولة العربية المتحدة، جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة، وشعبها جزء من الأمة العربية.

٢- الحريات مكفولة فى حدود القانون.

٣- الانتخاب العام حق للمواطنين على النحو المبين بالقانون، ومساهمتهم فى الحياة العامة واجب وطنى عليهم.

٤- يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة، يحدد أعضاوه، ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية، ويشترط أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من بين اعضاء مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى.

٥- يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية

٦- الملكية الخاصة مصونة، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة، ومقابل تعويض عادل، وفقا للقانون.

٧- إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون، ولا يعفى أحد من أدائها فى غير الأحوال المبينة فى القانون.

٨- القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون.

٩-كل ما قررته التشريعات المعمول بها فى سوريا وفى مصر تبقى سارية المفعول بالنطاق الإقليمى المقرر لها عند إصدارها، ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها.
١٠-تتكون الجمهورية العربية المتحدة من إقليمين هما: سوريا ومصر.
١١- يشكل فى كل إقليم مجلس تنفيذى، يرأسه رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية، ويعاونه وزراء يعينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس المجلس التنفيذى بقرار من رئيس الجمهورية.
١٢-تحدد اختصاصات المجلس التنفيذى بقرار من رئيس الجمهورية.
١٣-تبقى أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر، وبين الدول الأخرى، وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول فى النطاق الإقليمى المقرر لها عند إبرامها، ووفقا لقواعد القانون الدولى.
١٤-تبقى المصالح العامة والنظم الإدارية القائمة معمولا بها فى كل من سوريا ومصر، إلى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية.
١٥-يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف القومية، ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية.
١٦-تتخذ الإجراءات لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة.
١٧-يجرى الاستفتاء على الوحدة، وعلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة فى يوم الجمعة الموافق ٢١ فبراير سنة ١٩٥٨.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

هنا لابد من وقفة أتحدث فيها عن دستور ١٦ يناير، الذى كان مجلسكم أعظم نتائجه، إن هذا الدستور خالد، ولم يكن معقولا أن الثورة التى وضعته وأعلنت قيامه - منبثقا من صميم إرادة الشعب، وخلاصة تجاربه - ترضى لهذا الدستور أن يسقط أو يضيع.

ولكن الدستور، كما قلت لحضراتكم، يوم كان لى شرف الحديث إليكم هنا، فى يوم ١٦ يناير الماضى، ليس مجرد النصوص الجامدة، وإنما هو الحركة الدائمة اليقظة، فى اتجاه المستقبل الذى نسعى إليه، وهو الإطار الذى ينظم هذه الحركة، ويجمع صفوفها.

ولقد وقعت حركة هائلة، جمعت شعبين من أمة واحدة فى جمهورية متحدة، وكان لابد أن يتسع الإطار لكى يستطيع أن يضم النطاق الجديد؛ لذلك كان لابد لدستور ١٦ يناير أن يدخل فى تجربة حياة أفسح وأرحب، كذلك كان لابد لمجلسكم الذى كان أعظم نتائج دستور ١٦ يناير أن يدخل نفس التجربة.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

قلت لحضراتكم مرة، إننا نعتبركم مجلس الثورة الجديد، باعتبار أن الثورة مستمرة، وإنه لمما يدعو إلى الأمل أن تجربة الشهور القليلة التى مضت، منذ بدأ مجلسكم يمارس عمله، كانت تبشر بتعاون كامل، يستهدف صيانة مصالح الشعب، ويسعى إلى بناء المجتمع الجديد.

وإنه لحق علينا أن نقول لحضراتكم - فى هذه اللحظات الفاصلة فى تاريخ شعبنا - إنكم كنتم على خير ما كنا نؤمل ونتمنى، وإن مشاركتكم لنا فى المسئوليات كانت خير عون لنا فيما مضينا لتحقيقه من الأمور.

وإنه لمما يسعدنى، أن التطور العظيم الذى نعيشه، لن ينهى صحبتنا على الطريق، وإنما هو على العكس، سيقوى الأواصر بيننا، ويشد الصلات، ويجعلنا فيما نحن مقبلون عليه أكثر اندفاعا وأكثر صلابة، وأعز وحدة وتضامنا.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

على أننى أرى أنه من واجبى - فى هذه اللحظات - أن أصارحكم وشعب الجمهورية العربية المتحدة كله معكم، أن الطريق الذى نقبل عليه طويل وشاق، إن رحلتنا عليه ليست نزهة نروح بها عن النفس، وإنما رحلتنا هى مشاق ومتاعب، وكفاح وجهاد، ولكن هذه كلها هى الثمن العادل للأمل الكبير الذى نسعى إليه.

ولسوف يضاعف من مصاعب ما سوف نلقاه أمامنا على الطريق أن الذين لا تروقهم وحدة سوريا ومصر، ولا توافق أغراضهم، لن يتقبلوها بالرضا والسكوت، وإنما ستكون المساعى، وستكون المحاولات، وستكون المناورات.

لهذا أقول لكم من الآن: إننا فى سعينا على طريق أملنا يجب أن نظل مفتوحى الأعين منتبهى الحس والوجدان.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

إننا نعيش فترة رائعة، ولكن علينا أن ندرك أن لهذه الفترة الرائعة أخطارها أيضا، وربما كانت شهوات أنفسنا هى أكبر الأخطار التى يتعين علينا مواجهتها، لقد مرت علينا قرون من الزمان وأحلامنا وأمانينا، ورغباتنا وأهدافنا، حبيسة وراء الحواجز والسدود التى صنعها الاستعمار.

ولقد تهاوت الحواجز والسدود لما زال وجود الاستعمار من بلادنا، وهكذا بدأت الأحلام والأمانى والرغبات والأهداف تنطلق من عقالها، وتتدافع بسرعة الكبت الطويل، فى مثل تدفق الفيضان.

ولقد كان هذا هو التفسير الحقيقى لسرعة الحوادث فى جيلنا، وهذا أمر طبيعى، بعد أجيال عديدة مكبوتة، ولكن هذا أيضا تحذير كما هو تفسير.

إنه تحذير بأن من أول واجباتنا أن نقيم من الحكمة خزانات على أمانينا، ثم نفتح عيونها ليمر التيار.. على شكل الفيضان المنظم، ولا يقفز فوق رءوسنا كالطوفان العالى الشديد.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

إننى واثق أن التجربة التى نواجهها اليوم ستحقق كل ما يرجوه لها هؤلاء الذين عملوا لمشرق فجرها، طوال الليل الموحش المظلم.

وإنه لمما يؤكد ثقتى أن الله - تعالت قدرته - قد جمع قلبنا بقلب خير رفيق على طريق، خير سند فى معركة، وخير قريب، خير أخ، وخير حبيب.

لقد أكد شعب سوريا بتجارب الأيام، تجربة بعد تجربة، أنه طليعة القومية العربية، وأنه رأس الحربة فى اندفاعها، وأنه الحارس الأمين لتراثها المجيد.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

لقد بزغ أمل جديد على أفق هذا الشرق. إن دولة جديدة تنبعث فى قلبه، لقد قامت دولة كبرى فى هذا الشرق، ليست دخيلة فيه، ولا غاصبة، ليست عادية عليه ولا مستعدية، دولة تحمي ولا تهدد، تصون ولا تبدد، تقوى ولا تضعف، توحد ولا تفرق، تسالم ولا تفرط، تشد أزر الصديق، ترد كيد العدو، لا تتحزب ولا تتعصب، لا تنحرف ولا تنحاز، تؤكد العدل، تدعم السلام، توفر الرخاء لها ولمن حولها، وللبشر جميعا، بقدر ما تتحمل وتطيق.

أيها الإخوة المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

وفقكم الله، وبارك لكم وحدتكم، وحمى جمهوريتكم العربية المتحدة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

(٤)
صور الأربع استقالات التى تقدم بها بعض الوزراء السوريين فى دولة الوحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

رياسة الجمهورية
نائب الرئيس

سيادة الرئيس.. فائق التحية والاحترام

إننى إذ أبادر بفسح المجال أمام سيادتكم لانتقاء من ستتوفقون لاختيارهم لخدمة الجمهورية، لا بد لي من أن أشير إلى أن هذه الرغبة قد أعربت عنها بمناسبات عدة. وإننى لأرجو من سيادتكم أن تتأكدوا من النية الصادقة والصراحة والأمانة بكل ما أبديته لسيادتكم من آراء متواضعة، وما قمت به من عمل خلال العامين المنصرمين.

أكون ممتنا إذا تمكنت من توديعكم وشكركم. راجيا لسيادتكم التوفيق بخدمة القضية العربية وللجمهورية العربية المتحدة الازدهار والتقدم.

أكرم الحورانى

٢٤ ـ ١٢ ـ ١٩٥٩.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزير الثقافة والإرشاد القومى

القاهرة ٢٤ ديسمبر ١٩٥٩

سيادة الرئيس ..

تحية عربية، أما بعد :

فقد مضت سنتان تقريبا على قيام جمهوريتنا العزيزة، عملت خلالهما على أداء كل ما استطعت أداءه من خدمة فى سبيل تدعيم وحدة جمهوريتنا وتحقيق أهدافنا القومية، سواء بما أبديت لسيادتكم من آراء كان رائدى فيها الصراحة والإخلاص، أو بما قمت من عمل فى المراكز الوزارية التى شغلتها.

ولكنى شعرت منذ مدة غير قصيرة، وأشعر الآن أكثر، أن ثمة عوامل سلبية قد مكنتها الظروف من التغلب على العوامل الإيجابية التى لا بد منها لتدعيم وحدة جمهوريتنا وبناء نهضتها، وأصبح من المتعذر على معها أن أؤدى أية خدمة مجدية.

لهذا لم أجد بدا من أن أتقدم إلى سيادتكم باستقالتى هذه ، مؤكدا أنها لن تؤثر أبدا فى إيمانى العميق بمستقبل جمهوريتنا الغالية التى كان لكم اليد الطولى فى إقامتها، ومتمنيا على الله أن يأخذ بيدكم لما فيه قوة وحدتها، وخيرها، وازدهارها.

وفى الختام أرجو ياسيادة الرئيس أن يسمح لكم وقتكم بتحديد موعد لزيارتكم؛ كى أقدم لكم خالص الشكر على الثقة التى أوليتمونيها طيلة هذه الفترة.

أدامكم الله يا سيادة الرئيس ذخرا لأمتنا العربية وجمهوريتنا العربية الغالية.

وزير الثقافة والإرشاد القومى المركزى

صلاح الدين البيطار

السيد/ رئيس الجمهورية العربية المتحدة

أرجو إعفائى من منصبى، شاكرا لكم ثقتكم الغالية، متمنيا العزة والمجد لجمهوريتنا الفتيه بقيادتكم الحميدة. ودمتم.

دمشق ١٩٥٩/١٢/٢٣

وزير الشئون الاجتماعية والعمل التنفيذى
عبد الغنى قنوت

سيادة رئيس الجمهورية العربية المتحدة :

أرجو إعفائى من مهمتى كوزير للإصلاح الزراعى، شاكرا لسيادتكم ثقتكم الغالية.
حفظ الله جمهوريتنا ووفقكم فى خدمة أمتنا العربية.

دمشق / ١٩٥٩/١٢/٢٣

مصطفى حمدون

(٥)

نص خطاب الرئيس جمال عبد الناصر

فى صباح يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١سنة من إذاعة القاهرة

أيها المواطنون . .

أتحدث إليكم من دار الإذاعة فى القاهرة، وهذه هى أول مرة أنتقل فيها إلى دار الإذاعة لأتحدث إلى الشعب .

فى كل الظروف التى قابلتنا لم أنتقل إلى دار الإذاعة، ولكن اليوم نقابل ظرفا يؤثر على الأهداف الكبرى التى كافحنا من أجلها؛ فقد قامت بعض قوات الجيش فى دمشق صباح اليوم - وهى قوات صغيرة - بالتحرك من معسكر قطنة واستولت على الإذاعة فى دمشق، وحاصرت مقر القيادة، وأذاعت بيانات متتالية، هذا العمل يؤثر على وحدتنا الوطنية.

هذا هو ما دعانى إلى أن أنتقل إلى الإذاعة لأتحدث إليكم. فى سنة ١٩٥٦ تعرضنا للعدوان البريطانى الفرنسى الإسرائيلى، ماانتقلتش إلى الإذاعة علشان كنت أعرف إن علينا كلنا واجبات مقدسة نحو حماية بلدنا، أنتقلت النهاردة للإذاعة؛ لأن ما حدث اليوم أخطر مما حدث فى ١٩٥٦.

ما حدث فى ١٩٥٦ كان عدوانا خارجيا، ما حدث اليوم هو عمل يؤثر على الأهداف اللى نادينا بها جميعا، هو عمل يؤثر على كفاحنا الطويل فى سبيل عروبتنا وفى سبيل أمتنا العربية، هو عمل يؤثر على دعوة القومية العربية اللى استشهد من أجلها الآباء، واستشهد من أجلها الأجداد، هو عمل يؤثر على كل الشعارات اللى احنا رفعناها، هو عمل يؤثر على حاضرنا ومستقبلنا.

أى انقسام فى الوحدة الوطنية هو أخطر بكثير من أى عدوان خارجى. الوحدة الوطنية كانت دائما لنا طلبا مقدسا وهدفا عزيزا. الوحدة الوطنية كانت دائما هى الدرع الواقى لهذه الجمهورية العربية المتحدة ضد أعدائها. أعدائها اللى قاموا من أول يوم لقيامها، يحاربوها ويعملوا على القضاء عليها. الوحدة الوطنية هى اللى دعتنى النهارده إلى أن أتحرك إلى الإذاعة لأتحدث إليكم. العدوان الخارجى لم يدعنى بأى حال إلى أن أتحرك إلى الإذاعة لأتحدث. الوحدة الوطنية هى أمان هذه الجمهورية.

تحركت بعض قوات من الجيش، حاصرت قيادة الجيش، استولت على الإذاعة، وأعلنت بيانات متعددة، أربعة بيانات.. مين مسئول عن أن يحمى الجمهورية العربية المتحدة، من هو المسئول عن حماية الوحدة العربية والقومية العربية؟ البيانات اللى أذيعت تكلمت عن القومية العربية، وتكلمت عن الوحدة العربية، وتكلمت عن الوحدة المقدسة، ولكن هل العمل الذى قام به بعض أفراد الجيش الأول اليوم ينسجم مع الكلام عن الوحدة العربية، ينسجم مع الكلام عن

الوحدة المقدسة، ينسجم مع أهدافنا التى نادت دائما بالوحدة العربية والقومية العربية؟ إن أى عمل يؤثر على الوحدة الوطنية إنما هو ضربة فى صميم الوحدة، وهو ضربة فى صميم القومية العربية.

قد يعتقد بعض الناس أنى سأنتهز هذه الفرصة حتى أعلن فك الجمهورية العربية المتحدة، أنا غير قادر على فك الجمهورية العربية المتحدة، وليس من سلطتى، وليس من شيمتى بأى حال من الأحوال أن أعلن فك الجمهورية العربية المتحدة، أو حل الجمهورية العربية المتحدة.

أعداؤنا من أربع سنوات بينادوا بحل الجمهورية العربية المتحدة. إسرائيل بتنادى بحل الجمهورية العربية المتحدة. الاستعمار وأعوان الاستعمار بينادوا بحل الجمهورية العربية المتحدة، كل أعداء العرب فى كل مكان بينادوا بحل الجمهورية العربية المتحدة.

لا يمكن بأى حال من الأحوال أن أنضم إلى أعداء الأمة العربية، ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن أنضم إلى أعداء الوطن العربى، وأقول إنى أعلن حل الجمهورية العربية المتحدة.

أنا مسئول تجاه كل سورى وتجاه كل مصرى وتجاه كل عربى فى هذا الوطن العربى، مسئول عن هذه الجمهورية وعن حماية هذه الجمهورية .

كل فرد من أبناء الجمهورية العربية المتحدة مسئول عن حماية هذه الجمهورية، وأهداف هذه الجمهورية. كل فرد من أفراد الجيش - جيش الجمهورية العربية المتحدة - مسئول عن حماية هذه الجمهورية، وعن أهداف هذه الجمهورية .

كل فرد من أبناء الوطن العربى مسئول عن حماية هذه الجمهورية، وأهداف هذه الجمهورية؛ لأن هذه الجمهورية هى طليعة الكفاح العربى، وهى طليعة الوحدة العربية، وهى قاعدة الكفاح العربى، وهى قاعدة الوحدة العربية والقومية العربية.

سوريا كانت دايما هى اللى بتنادى بهذه الأهداف، دمشق كانت دائما هى قلب العروبة النابض اللى بينادى بالوحدة العربية على مر السنين وعلى مر الأيام. دمشق كانت دائما هى القلعة الحصينة فى وجه الاستعمار، وفى وجه أعداء الأمة العربية، وفى وجه أعداء وحدة الوطن العربى.

كانت القلاع تستسلم ولكن سوريا لم تستسلم أبدا، ولكنها استمرت ترفع راية الوحدة العربية، وراية القومية العربية عالية، واستطاعت بتصميمها وبإرادتها فى سنة ١٩٥٨ أن تفرض هذه الوحدة، وأن تقيمها، وأن تضعها موضع التنفيذ، وأن تعلن قيام الجمهورية العربية. وأنا غير قادر أيها الإخوة، بأى حال من الأحوال، أن أعلن - نتيجة هذا العمل الطائش الذى قام به بعض الأفراد الذين غرر بهم - أن الجمهورية العربية المتحدة قد انحلت، لن أعلن هذا أبدا بأى حال من الأحوال مهما جابهنى من المتاعب.

فقد جابهتنى متاعب كثيرة فى هذه السنين الأربع؛ جابهتنى متاعب ساعدت على قيامها جميع القوى التى وقفت دائما على مر السنين ضد الوحدة العربية، وضد القومية العربية، فلم أكفر أبدا بالقومية العربية، ولم أكفر أبدا بالوحدة العربية، ولم أشعر بالضيق رغم المتاعب التى لاقيتها .

كلكم أيها الإخوة تعرفون كيف قامت الوحدة فى سنة ١٩٥٨ وكان الجيش السورى فى هذا الوقت منقسما إلى شيع وأحزاب، وكانت الانقلابات التى مرت على سوريا قبل ذلك

معروفة لكل فرد فيكم؛ وكان أول أساس لهذه الوحدة الأساس الذى تكلمت عنه مع من تكلموا معى عن الوحدة الوطنية، وبعد الجيش عن السياسة؛ لأن الجيش إذا دخل فى السياسة فإنه يقسم البلد إلى شيع وأحزاب، الجيش إذا تدخل فى السياسة أو إذا تدخل بعض أفراد الجيش فى السياسة فلا بد أن يتصدى لهم بعض الأفراد الآخرين، وإلى أين سيكون الحال، وإلى أين سيكون المصير؟

إن الأعداء يتربصون بنا من كل جانب، إن إسرائيل تتربص بنا، إن الرجعية تتربص بنا، إن الاستعمار يتربص بنا. وقد كانت سوريا دائما هى هدف الاستعمار، يهدف إلى تقسيمها، يهدف إلى تقطيع أوصالها .

ومنذ أيام قلت فى خطاب لى عن حديث لأحد الأحزاب الإسرائيلية فى معركة الانتخابات: لقد قالوا "كانت هناك فرصة لنا حينما توالت الانقلابات فى سوريا حتى نستطيع أن نستولى على الأجزاء التى توجد بجانب بحيرة طبرية والتى يسيطر منها الجيش السورى على مواقع إسرائيل".

هذا هو الحال. إن أى عمل ضد هذه الوحدة العربية، وضد الجمهورية العربية المتحدة، إنما هو عمل ضد كل فرد من أبناء هذه الجمهورية، وضد كل فرد من أبناء هذه الأمة العربية، وضد الشعارات التى رفعها كل فرد منا، وضد الأهداف التى عملنا على تحقيقها .

هذا أيها الإخوة المواطنون هو رد فعلى الأول لهذه الحركة التى قامت بها قوة صغيرة من قوات الجيش الأول فى قطنة. وإنى حينما تصفحت البيانات التى أعلنتها هذه القوة، رأيت أنهم يتكلمون عن القومية العربية وعن الوحدة المقدسة. ثم يتكلمون بعد ذلك عن الاستعمار، كيف تكون هناك وحدة وكيف يكون هناك استعمار؟ إن الكلام عن الاستعمار إنما هو ترديد لما كانت تذيعه الدوائر الاستعمارية، وأعداء الوحدة العربية وأعداء القومية العربية.

منذ أول يوم قامت فيه الجمهورية العربية المتحدة تعرضت جمهوريتكم إلى حملات مستمرة، إلى حملات كلها افتراء؛ بقصد التأثير فى الروح المعنوية، وبقصد إثباط همة هذا الشعب. ولكن هل أثرت هذه الحملات على همة هذا الشعب أو على روحه المعنوية، أو هل أثرت على الجيش الذى آلى على نفسه أن يحمى هذه الجمهورية ويحمى أهدافها؟

إنها لم تؤثر بأى حال من الأحوال؛ فالشعب هو الشعب الذى نادى دائما بالقومية العربية والوحدة العربية، والجيش هو الجيش الذى أقام هذه الجمهورية العربية المتحدة ليضع أهداف الشعب وشعاراته موضع التنفيذ .

واليوم أيها الإخوة، إذا قامت قوة صغيرة من قواتنا المسلحة لتقوم بهذا العمل، وتضرب الوحدة، وتضرب الأمل الكبير، ثم لتضرب شعار القومية العربية، ثم تعلن فى بياناتها أنها قامت بحركتها من أجل الوحدة المقدسة، ومن أجل سوريا الثائرة، قامت تثأر، ممن تثأر؟ كيف يثأر العربى من العربى، كيف يثأر العربى وهو يعمل ضد شعبه وضد وطنه، وضد أبناء بلده؟

كيف نقول إننا نثأر ونحن ننفذ أهداف أعداء الجمهورية، وأعداء القومية العربية؟

إننى أيها الإخوة المواطنون، أشعر بالأسى والأسف وأنا أتحدث إليكم هذا الصباح هذا الحديث؛ لأنى لأول مرة أشعر بالوحدة الوطنية وهى تتأثر بتحرك قوة من قوات الجيش الأول من معسكرها فى قطنة، لتحاصر القيادة فى دمشق ولتستولى على الإذاعة، ثم تذيع بعد

ذلك بيانات تتكلم عن الوحدة المقدسة، وعن الوحدة العربية من المحيط إلى الخليج. ثم بعد هذا تتكلم عن القرارات الثورية وتقول إن الحكومة أصدرت قرارات سمتها ثورية والثورة منها براء، قرارات ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب .

إذن هذه الحركة التى قامت بها هذه القوة الصغيرة تقوم وتعلن أنها ضد القرارات الثورية، القرارات الاشتراكية التى أعلناها.

من أجل من أعلنا هذه القرارات؟ من أجل فرد من الأفراد، أو من أجل حفنة من الناس؟ أعلنا هذه القرارات من أجل الشعب، ومن أجل حقوق هذا الشعب، ومن أجل القضاء على الاستغلال، ومن أجل القضاء على الاستبداد، ومن أجل إقامة عدالة اجتماعية. لا يمكن لشعب بأى حال من الأحوال أن يشعر بالحرية الحقيقية إلا إذا شعر بالعدالة الاجتماعية.

قامت هذه القوة الصغيرة، وأعلنت هذه البيانات وأذاعت هذه الإذاعات. وماذا هو موقفنا الآن؟ إننا نريد أن نتجنب سفك الدماء. إن قوات الجيش الأول فى كل مكان تتحرك الآن إلى دمشق لتقاوم هذه القوة التى تمردت على إرادة الشعب، والتى قامت لتهدد سلامة الجمهورية، وإنى أعلن أن استمرار هذه الحركة واستمرار هذا العصيان تهديد لسلامة الجمهورية، وتهديد لدعوة القومية العربية، وتهديد لدعوة الوحدة العربية، ونكسة كبرى لثورتنا التى أيدها الشعب كله فى كل مكان .

إن الجيش الأول فى كل مكان فى سوريا يتحرك الآن بعد أن صدرت له الأوامر إلى دمشق ليوقف هذه الحركة وليوقف هذا التمرد، ليوقف الطعنة التى توجه إلى قلب القومية العربية، وليوقف الطعنة التى توجه إلى ظهر الوحدة العربية، وليوقف الطعنة التى توجه إلى الكرامة العربية والثورة العربية .

ولكن من أجل من تسفك الدماء؟ ولمصلحة من تسفك الدماء؟ إن الجنود الذين قاموا بهذه الحركة هم من أبناء الشعب. من أجل من القرارات الثورية التى صدرت؟ من أجل هؤلاء الجنود. ليس الجندى إلا الفلاح، وإلا العامل، ابن الفلاح وابن العامل.

تحديد الملكية من أجل الفلاح، ومن أجل حرية الفلاح، القرارات الثورية الاشتراكية من أجل العامل، ومن أجل أن يكون له فى وطنه المساواة، المساواة الحقيقية، المساواة الاجتماعية مع المساواة السياسية .

هذا أيها الإخوة المواطنون هو ما أقوله، لن أعلن أبدا بأى حال من الأحوال، أننى أنتهز هذه الفرصة بعد المتاعب التى قابلتها لأعلن حل الجمهورية العربية المتحدة. فأنا مسئول عن هذه الجمهورية من القامشلى إلى أسوان وأنا مسئول عن كل فرد من أبناء هذه الجمهورية. وأنا مسئول عن الأهداف التى أعلنتموها، والتى قبلت تحقيقها معكم، مسئول عن الوحدة العربية، وعن دعوة القومية العربية. لن أنتهز هذه الفرصة أيها الإخوة وأقول فلتحل عنى المتاعب وأعلن حل الجمهورية العربية المتحدة. أبدا لن أقول هذا بأى حال من الأحوال، لن أقولها بإرادتى، ولن أقولها رغم إرادتى، لأنى آمنت بالأهداف التى أعلنها هذا الشعب.

آمنت بالأهداف التى أعلنتها الأمة العربية، آمنت بالأهداف التى صممت سوريا على ...عها وعلى تحقيقها، وقالت لى: تعاون، فتعاونت، وقالت لى: فلنتحد، فاتحدت، وقالت لى: ...نسر فى الطريق، فسرت فى الطريق. وكنت أعرف أيها الإخوة فى عام ١٩٥٨، أن الوحدة

بمفعولها الدستورى ليست بالأمر السهل ولكنها أمر صعب. وقلت هذا لمن طالبونى بالوحدة فى عام ١٩٥٨.

قلت لهم: فلنمهد للوحدة؛ لأن الوحدة تحتاج إلى تمهيد. فللوحدة متاعب والوحدة مشاكل والوحدة امتزاج. قلت هذا ولكنهم قالوا لى: أين الأهداف التى ناديت بها؟ أين الأهداف التى أعلنتها؟ هل تتنكر لهذه الأهداف؟ قلت: أبدا إنى لا أتنكر لأهدافى، ولكن ليطمئن قلبى، وليطمئن قلبى على المستقبل. قالوا: وماذا عن سوريا هل تترك سوريا؟ هل تتركها لتتنازعها الأحقاد، هل تترك سوريا لتضيع؟ قلت: أبدا إن سوريا بالنسبة لى وطنى، وإن سوريا بالنسبة لى قطعة من الوطن العربى الذى آمنت به.

وقلت: إننى أقبل بالوحدة، ولكنى حينما أقبل بالوحدة فأنا لن أفرط فيها بأى حال من الأحوال. حينما أقبل الوحدة سأسير فى طريق ثورتنا التى آلينا على أنفسنا أن نحقق مبادئها: القضاء على الإقطاع، والقضاء على سيطرة رأس المال، والقضاء على الاحتكار، وإقامة عدالة اجتماعية، وإقامة جيش وطنى قوى.

سرت فى هذا الخط المرسوم الذى أعلناه دائما، وعملت على تحقيقه من أجل حرية الفرد، ومن أجل كرامة الفرد. سرت فى هذا الخط المرسوم، وأنا أشعر أنى بهذا أحقق أهداف كل فرد من أبناء الجمهورية العربية المتحدة سواء فى سوريا أو فى مصر.

واليوم أيها الإخوة المواطنون؛ أشعر بالأسى وأنا أتحدث إليكم هذا الحديث، بعد أن سارت جمهوريتنا فى طريق العدالة الاجتماعية، وفى طريق القوة وفى طريق البناء. أشعر بالأسى وأنا أتحدث إليكم، وأنا أشعر أن الوحدة الوطنية اليوم تأثرت بتحرك هذه القوات، وبإعلان هذه البيانات. اليوم أيها الإخوة أشعر بالأسى لأنى لا أتصور أن دماء العرب تسفك بأيدى العرب.

اليوم أيها الإخوة أشعر بالأسى لأنى لا أرضى للدماء العربية أن تسيل، أشعر بالأسى ولكنى فى نفس الوقت أقول: ستبقى الجمهورية العربية المتحدة، ستبقى طليعة للكفاح العربى، وستبقى قاعدة للكفاح العربى، ستبقى بفضل الشعب العربى، وبفضل الجيش العربى، ستبقى بفضل إيمان الشعب العربى، وبفضل إيمان الجيش العربى، ستبقى ولن تتحقق أهداف أعداء الأمة العربية. لن تتحقق أهداف إسرائيل بضرب الوحدة العربية والقومية العربية، لن تتحقق أهداف الاستعمار بضرب القومية العربية والوحدة العربية، لن تتحقق أهداف الرجعية بضرب الوحدة العربية والثورة الاشتراكية، لن تتحقق هذه الأهداف، إنما الذى سيتحقق فهو هدفكم أنتم. أنتم الشعب العربى الذى كافح من أجل الأمة العربية، ومن أجل الوحدة العربية، ومن أجل القومية العربية. الذى سيرتفع هو الأهداف التى أعلنتموها؛ أهدافكم فى الوحدة.

فقد كانت سوريا دائما هى قلب الوحدة، كانت سوريا هى قلب العروبة، وكان الشعب السورى هو الذى رفع الأعلام دائما من أجل الوحدة، ومن أجل العروبة حينما نكست جميع الأعلام. إن أعلامنا أيها الإخوة؛ أعلام القومية العربية، لن تنكس، فالشعب العربى لن يقبل أبدا أن تنتكس ثورته، والجيش العربى لن يقبل أبدا أن تنتكس ثورته السياسة وثورته الاجتماعية.

والله يوفقكم أيها الإخوة. والسلام عليكم ورحمة الله.

(٦)

الخطاب الثانى الساعة ٧ مساء يوم ٢٨سبتمبر سنة١٩٦١ من إذاعة القاهرة

أيها المواطنون :

لقد كان أول ما فعلته هـذا الصباح، هـو أن ذهبت إلـى دار الإذاعـة لأطلـع الشـعب علـى حقيقة ما يجرى، وإنى أعود الآن مرة أخرى إلى مخاطبتكم؛ لأنى أريد أن تعرفوا جميعا منـى تفاصيل الموقف مثل ما أعرف.

إن التمـرد المؤسـف الذى حـدث صبـاح اليـوم فـى دمشـق، أمـر بـالغ الخطـورة بالنسـبة للجمهورية العربية المتحدة، وبالنسبة لاستقرارها، وبالنسبة لقدرتها على تحقيق آمال شعبها.

أريدكم أيها الإخوة جميعا فى هذه اللحظات أن تعرفوا كل شئ، وأن يكون بحثكـم للموقـف مع بحثى له وقراركم فيه مع قرارى. لقد أخبرتكم فى الصباح بما حدث. توالت البيانات وفيها هجـوم واضـح علـى الوحدة العربية وعلـى الجمهورية العربيـة المتحـدة، علـى القـرارات الاشتراكية، كان البيان الثانى فيه اتهامات باطلة. كان البيان الثانى فيه إنكار لكل ما قامت بـه حركة الوحدة العربية، فيه إنكار لكفاح الشـعب العربـى مـن أجل الوحدة العربيـة، فيـه إنكـار لتضحيات الشعب العربى من أجل الوحدة العربية، فيـه إنكـار لكـل المبـادئ وكـل المثـل وكـل القيم التى آمنا بها، والتى كافحنا فى سبيلها.

هذا البيان الذى تصدى للقرارات الثورية الأخيرة التـى نـادت بالعدالـة الاجتماعيـة، والتـى نادت بالقضـاء على الاستغلال، والتى نادت بالقضـاء على الاحتكار، والتى نادت بإقامـة عدالـة اجتماعية، وإقامة المساواة بين ربوع هذه الأمة. وكان من الواضح أن هذا القـول لا يمكـن أن يقال إلا من رجعى، أو إلا من متآمر مـع القـوى الرجعيـة، أو القـوى الاسـتعمارية. ولـم يكـن الشعب السورى أيها الأخوة- أو لم يكن الشعب فى الجمهوريـة العربيـة المتحـدة - إلا الشـعب التقدمى الذى يعمل على أن يحصل علـى أهدافـه؛ أهدافـه فـى الحريـة والمسـاواة، أهدافـه فـى العدالة والديمقراطية، أهدافه فى العدالة الاجتماعية.

لقد كافحتم من أجل هذه الأهداف، ولقد رفعتم الشعارات دائما من أجل هذه الأهـداف، قبـل الوحدة، وبعد الوحدة، ولم تكن الوحدة - أيها الإخوة المواطنون - إلا تحقيقـا لـهذه الشـعارات، وإلا خطوة فى سبيل وضع هذه الأهداف موضع التنفيذ. عدالة اجتماعية من أجل المواطن فى وطنه، عدالة اجتماعية من أجل العامل فـى عملـه، عدالـة اجتماعيـة ضد الإقطـاع ومـن أجـل الفلاح، من أجل كرامة الإنسان.

كانت هذه هى آمال شعب الجمهورية العربية المتحدة ، وكانت هذه هى الطريق التى سرنا فيها؛ الحياة الحرة الكريمة لكل فرد، لا إقطاع، لا استغلال، لا احتكار، لا سيطرة لرأس المال على الفرد، لا دكتاتورية لرأس المال، وإنما حرية وعدالة اجتماعية، عدالة اجتماعية نعيد بها حقوق الإنسان، من أجل العامل، ومن أجل الفلاح، من أجل كل مواطن شريف من أبناء هذه الجمهورية العربية المتحدة؛ من أجل كل مواطن يعمل من أجل يومه ومن أجل غده، من أجل كل مواطن يعمل من أجل أبنائه، ومن أجل أن يكون لأبنائه فى هذه الأمة الحياة الحرة الكريمة، ولن يمكن للحياة الحرة الكريمة أن تتوفر إلا إذا توفرت الديمقراطية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية. كان هذا هو ما هاجمه البيان الثانى، الذى أذاعه الضباط المتمردون.

وبعد هذا – أيها الإخوة – هب الشعب فى جميع أنحاء سوريا، هب الشعب فى دمشق، وأظهر عن معدنه وعن أصالته، رفع الشعارات التى رفعها دائما، شعارات من أجل الوحدة المقدسة، وشعارات من أجل القومية العربية، وشعارات من أجل فداء الوحدة بالأرواح وبالدماء. وهب الشعب أيضا فى حلب، هب الشعب يتظاهر وينادى بأهدافه التى طالما نادى بها، ونادى بها الآباء والأجداد، بل أستشهد من أجلها الآباء والأجداد، لم يخف هذا الشعب الذى آمن بالجمهورية العربية المتحدة، لم يخف من الدبابات التى تسللت فى الظلام.

إن الشعب حينما أظهر إرادته أظهرها فى وضح النهار، إن الشعب حينما أعلن الوحدة أعلنها فى وضح النهار، وأنا، أيها الإخوة المواطنون، إننى لا يمكن بأى حال من الأحوال أن أتخلى عن هذا الشعب، هذا الشعب الذى لم يتخل عن مبادئه، والذى لم يتخل عن إيمانه؛ إيمانه بالوحدة العربية وبالقومية العربية.

لا يمكن أن أتخلى عن الذين أيدوا الوحدة فى هذا اليوم وفى هذه الظروف المؤسفة، لا يمكن هذا بأى حال من الأحوال، لقد مضى بعض الضباط المتمردين، وسيطروا على القيادة فى دمشق، وحاصروها؛ حاصروا القيادة، وحاصروا المشير وحاصروا ضباط القيادة، ولكنهم لم يتمكنوا أبدا من أن يحاصروا هذا الشعب، ويحاصروا إرادته، ولم يتمكنوا أبدا من أن يحاصروا إيمان هذا الشعب ويقضوا عليه.

ولهذا فإن الشعب حينما انطلق فى الشوارع يتظاهر، إنما انطلق على سجيته وعلى إيمانه. لم ترهبه الدبابات التى تسللت فى الظلام، ولم يرهبه التهديد المسلح، ولم ترهبه البيانات التى أعلنت فى إذاعة دمشق لأن الشعب ممنوع من التظاهر، وأن المظاهرات سيقضى عليها بقوة السلاح، لم يرهبه هذا أبدا؛ لأنه شعب أصيل، لأنه عبر عن أصالته، لأنه عبر عن إيمانه.

أيها الإخوة المواطنون:

أريدكم جميعا فى هذه اللحظات أن تعرفوا كل شئ، لقد مضى هؤلاء الضباط المتمردون وهم يحاصرون القيادة فى دمشق، مضوا فى تزييف البرقيات، زيفوا برقيات عن حلب، ولكن حلب كذبت هذه البرقيات وأعلنتها، أعلنتها عالية؛ أنها تتمسك بالمبادئ، وتتمسك بالقيم، وتتمسك بالشعارات التى سفكت من أجلها الدماء، تتمسك بهذا كله، أعلنت حلب هذا من كل قلبها، ومن كل روحها، ومن كل نفسها. ولم تخف، لم تخف من الدماء، ولم تخف من القوات المسلحة، ولم تخف من الرصاص، لم تخف حلب من أى شىء.

أيها الإخوة :

اتصل الضباط المتمردون بالوحدات، فهل كانت هناك استجابة؟ لم تكن هناك استجابة. هل خانت الشجاعة الرجال؟ لم تخنهم الشجاعة؛ لأن قائد منطقة اللاذقية حينما أعلنوا أنه يؤيد هذا التمرد، أعلن باسمه أنه ضد هذا التمرد، وضد هذا العصيان، وأنه يؤيد القومية العربية، والمبادئ العربية الصحيحة السليمة. وقائد حلب، حينما أعلنوا أنه يؤيد هذا التمرد لم تخنه شجاعته، ولكنه قال إننى أؤيد المبادئ، وأؤيد المثل، وأؤيد إيمان هذا الشعب بالوحدة العربية وبالقومية العربية.

ثار الضباط المتمردون – أيها المواطنون – وأرادوا أن يساوموا المشير عبد الحكيم عامر، أرادوا أن يساوموه، وأرادوا أن يوافق على ما أذاعوه فى البيان رقم(٩)، قالوا فى البيان رقم (٩).. إنهم قالوا فى هذا البيان: "إن القيادة الثورية العربية التى دفعها الشعور بالخوف على وحدة الصف العربى، وحماسها للقومية العربية، وتأييدها لها ودفاعها عن مقوماتها، تعلن أنها لا تنوى المس بما أحرزته القومية العربية من انتصارات، وتعلن أنها لمست عناصر مخربة انتهازية تريد الإساءة لقوميتنا، فقامت بحركتها تلبية لرغبة الشعب، وأنها عرضت قضايا الجيش وأهدافه على سيادة المشير نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة، الذى تفهم أمور الجيش على حقيقتها، واتخذ الإجراءات المناسبة لحلها لصالح الوحدة وقوة القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة، وقد عادت الأمور العسكرية إلى مجراها الطبيعي، اعتمادا على ثقتها بحكمة القائد العام للقوات المسلحة وقائد الجيش الأول، اللذين يحققان أهداف القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة".

وإنى أقول لكم أيها الإخوة المواطنون: إننى كنت طوال هذا اليوم على اتصال مستمر بالمشير عبد الحكيم عامر باللاسلكى، وقد اتصلت بالمشير عبد الحكيم عامر بعد إذاعة هذا البيان، وأن المشير عبد الحكيم عامر لم يوافق على هذا البيان، وأنهم كانوا يطلبون من المشير عبد الحكيم عامر أن يعلن بيانا أن الأمور قد انتهت، ولكنهم فى نفس الوقت كانوا يضعون المشير عبد الحكيم عامر تحت الحراسة المسلحة، بل إنهم طلبوا من قائد الجيش الأول الفريق جمال فيصل أن يعلن بيانا بانتهاء هذا العصيان وهذه الحركة، ولكنهم فى نفس الوقت كانوا يسيطرون على القيادة فى دمشق، ولكن الفريق جمال فيصل رفض أن يعلن هذا البيان، هددوه ورفض أن يعلن، ورغبوه فرفض أن يعلن؛ لأنه كان يعتقد أنه بهذا إنما يخدع الشعب، رفض المشير أن يعلن هذا، ورفض قائد الجيش أن يعلن هذا، وعرضوا أنفسهم للتضحية، وعرضوا أنفسهم للعدوان، لأنهم أرادوا ألا يخدعوكم وألا يغدروا بكم.

أيها الإخوة المواطنون:

إن الذى حدث صباح اليوم لا يقبل مساومة، ولا يقبل حلا وسطا. هكذا أؤمن وهكذا أرى واجبى فى هذه اللحظات. إن الجمهورية العربية المتحدة لم تقم على المساومة؛ لقد قامت على المبدأ ولم تقم على المساومة. والوحدة العربية - أيها الأخوة - لا تقيمها أنصاف الحلول، ولكن أقامتها التضحيات طوال سنين طويلة. التضحيات التى بذلها الشباب وبذلها الآباء والأجداد.

إنى- أيها الإخوة المواطنون - أرفض هذا المنطق، منطق المساومة ومنطق أنصاف الحلول. إن النضال عندما تدخل إليه المساومات يفقد كل قداسة فيه، ولا يمكن أن نساوم على عروبتنا، لايمكن أن نساوم على قوميتنا؛ لأننا إذا ساومنا على عروبتنا، أو إذا ساومنا على قوميتنا، أو إذا ساومنا على جمهوريتنا، أو إذا ساومنا على كرامتنا، فإننا نوقع فى نفس الوقت - أيها الإخوة - وثيقة عبودية هذه الجمهورية؛ لأن هذه الجمهورية كانت دائما طليعة الكفاح العربى، وكانت دائما قاعدة للنضال العربى، وستبقى دائما - بعون الله وبإيمان هذا الشعب - طليعة للكفاح العربى.

إننا أيها الإخوة لا نقبل المساومة، فى سنة ١٩٥٦ وصلنى إنذار من إيدن ومن موليه، هذا الإنذار كان يطلب منا أن نسلم فى ١٢ ساعة، وإلا تتعرض بلدنا للتدمير، وإلا تتعرض بلدنا للاحتلال - مصر فى هذا الوقت - إيه إللى حصل فى القاهرة؟ إيه إللى حصل فى دمشق؟، حينما خرجت لأذهب إلى رئاسة الحكومة، كان الشعب كله يقول: لا مساومة، فلنحارب، فلنحارب، فلنقاتل، فلنقاتل، لا نساوم على حريتنا، لا نساوم على قوميتنا، لا نساوم على عروبتنا بأى حال من الأحوال.

وماذا كان الحال فى دمشق - أيها الإخوة المواطنون - فى هذا الوقت، فى سنة ١٩٥٦؟ لقد هب الشعب العربى فى دمشق، لم ترهبه بريطانيا، ولم ترهبه فرنسا، ولم ترهبه إسرائيل، ليقاتل بجانب الشعب المصرى؛ لأنه كان يعلم أن ضياع الشعب المصرى وضياع مصر ضياع للعروبة وضياع لسوريا فى هذا الوقت. كان يعلم أن الطعنة التى توجه إلى مصر إنما هى طعنة موجهة أيضا إلى دمشق، وموجهة أيضا إلى كل حصن من حصون الوطن العربى. فهب الشعب العربى فى دمشق فى هذه الأيام، وهب الشعب العربى فى حلب فى هذه الأيام، وهب الشعب العربى فى كل مكان فى هذه الأيام، وقال: لا مساومة، لا مساومة، بل يجب أن نقاتل، نقاتل قتالا مستمرا من أجل حريتنا، ومن أجل كرامتنا.

هذا كان حالنا فى سنة ١٩٥٦، لم ترهبنا بريطانيا، ولم ترهبنا فرنسا، ولم ترهبنا إسرائيل. لم نساوم على حريتنا، ولم نساوم على كرامتنا، ولم نساوم على عروبتنا، فى دمشق، وفى حلب، وفى كل بلد عربى، وفى القاهرة.

إننا - أيها الإخوة - لم نتأخر عن تقديم أى تضحيات طلبت منا حتى يستطيع الجيش أن يؤدى واجبه الأعظم، إن الأمة لم تتأخر عن تقديم هذه التضحيات، وكانت فى هذا، وهى تقدم للجيش هذه التضحيات، تعلم وتؤمن أن الجيش سيكون دائما حافظا على أهداف قوميتنا العربية، وعلى أهداف أمتنا العربية، حافظا على جمهوريتنا العربية المتحدة، وأن التمرد الذى حصل صباح اليوم لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يكون تعبيرا عن إرادة هذا الجيش الذى آمن به الشعب، والذى ضحى من أجله الشعب حتى يسلح وحتى يقوى، وحتى يكون بين ربوع هذه الجمهورية "الجيش الوطنى القوى".

إن الأمة أقامت هذا الجيش الوطنى القوى لتحمى أهدافها، ولتحمى عروبتها، ولتحمى قوميتها، ولترفع راية القومية العربية، فإذا تمردت بعض العناصر، فهذا لا يعنى لنا بأى حال من الأحوال أن الجيش قد تنكر للمبادئ التى آمنت بها الأمة، لأن الجيش من الأمة. ولقد استمعنا اليوم فى إذاعات حلب، ولقد استمعنا إلى أن قوات الجيش فى حلب وقوات الجيش فى اللاذقية، وقوات الجيش فى المناطق الأخرى، وقواته المسلحة، لم تؤيد هذا التمرد. إن التى

قامت بهذا التمرد كانت قوة صغيرة من معسكر قطنة، لم يؤيدها الشعب، لم يؤيدها لأن أى حركة فى هذه الأيام إنما تعتبر حركة رجعية ضد أهداف الشعب وضد مقوماته، ضد آمال الشعب وضد أمانيه، ضد الآمال التى نعمل من أجلها والتى نسير فى سبيلها.

لقد عانت - أيها الإخوة - عانت سوريا قبل الوحدة من هذه الهزات، ولست أتصور بأى حال من الأحوال أن هناك فردا واحدا يقبل تكرار هذه الهزات. لا أتصور هذا، وأنا أعلن - أيها الإخوة - باسم الشعب العربى فى الجمهورية العربية المتحدة، باسم الشعب العربى السورى الذى انطلق اليوم ينادى بإيمانه بالقومية العربية وبالوحدة العربية، باسم الضباط والجنود الذين استنكروا هذا العصيان، أعلن فى هذه اللحظة أننى لا أقبل المساومة، ولا أقبل حلا وسطا، أعلن أيضا - أيها الإخوة المواطنون - أن على واجبا كبيرا نحو أبناء هذه الأمة الذين أعلنوا تمسكهم بعروبتهم، وتمسكهم بقوميتهم، والذين أعلنوا تمسكهم بالوحدة العربية والجمهورية العربية المتحدة، والذين أعلنوا تمسكهم بالمبدأ.

إننى فى هذه اللحظة - أيها الإخوة المواطنون - لا أستطيع أن أقبل إلا حكم المبدأ، وإلا حكم العقيدة، حكم المبدأ أعلنه الشعب العربى اليوم هنا فى مصر، وفى سوريا فى دمشق، وفى سوريا فى حلب، وفى سوريا فى الجيش الأول الذى أعلن استنكاره لهذا العصيان.

لهذا - أيها الإخوة المواطنون - فإنى أطالب كل مواطن من أبناء الجمهورية العربية المتحدة، أن يؤدى واجبه فى خدمة المبدأ، وفى خدمة العقيدة. أطالب كل جندى وكل ضابط من القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة أن يؤدى واجبه.

أكرر الآن: أطالب كل متمرد أن يحاول مواجهة نفسه وروحه وقلبه وضميره، وأقول: يجب على كل متمرد أن يتحمل مسئولية التمرد الذى تورط فيه، والذى أثر فى أمن هذه الجمهورية، والذى أثر فى مستقبل هذه الجمهورية، والذى أثر فى نضال شعبها الباسل، شعبها الشجاع، من أجل الحرية، ومن أجل العدل.

أيها الإخوة المواطنون :

يا من آمنتم بالقومية العربية، يا من آمنتم بالمبدأ، ويا من آمنتم بالوحدة العربية، إننى لن أقبل المساومة، ولن أقبل حلا وسطا، ولن أتخلى عمن أيدوا اليوم الجمهورية العربية والوحدة العربية. سيروا فى طريق الحق، سيروا فى طريق العدل، والله يوفقكم جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله .

(٧)

نص خطاب الرئيس جمال عبد الناصر
فى يوم ٢٩سبتمبر سنة ١٩٦١ فى ميدان الجمهورية

أيها الإخوة المواطنون :

لقد آثرت أن أكون معكم، وجها لوجه، فى هذه الظروف المؤلمة التى تمر بها الأمة العربية. إنكم أيها الإخوة جميعا تعرفون ما حدث؛ اليوم الذى بدأ بالتمرد صباح أمس، هذا اليوم انتهى بالخيانة فى الليل، تمرد فى الصباح ثم محاولة لحل وسط، كان هذا أمرا واضحا كل الوضوح لنا.

التمرد فى الصبح، والبيانات اللى اتقالت الصبح كانت تدل على أن هذه الحركة الانفصالية الرجعية إنما تعمل من أجل الرجعية ومن أجل الاستعمار.

قد قلت فى حديثى لكم بالأمس صباحا، إن البيان الثانى يدل على هذه الاتجاهات. ماذا حدث بعد هذا؟

كانت قوة صغيرة هى التى بدأت التمرد، ولكن أرادوا أن يضللوا، أصدروا البيانات على أن مطالبهم تختص بالجيش، وعلى أنهم يريدون حلا وسطا. غيروا صيغة البيانات السياسية التى صدرت فى الصباح إلى بيانات أخرى، تقول إنهم يحاولون حل بعض المطالب التى يطالب بها الجيش، وقطعا كان الواضح لأى واحد عنده ذرة من الفهم أن هذه العملية هى عملية تمويه، وهى عملية كسب وقت.

وقد قلت بالأمس، أيها الإخوة المواطنون، إننى لا يمكن بأى حال من الأحوال أن أقبل حلا وسطا، لا يمكن أن نساوم على جمهوريتنا؛ لأننى - أيها الإخوة- كنت أشعر أن محاولة الوصول إلى حل وسط، ومحاولة الوصول إلى تسوية، إنما هى مرحلة تكتيكية فى الطريق الذى سار فيه التمرد وسار فيه العصيان.

بعد ما رفضنا الحل الوسط، وبعد ما رفضنا المساومات ماذا ظهر؟ ظهرت الخيانة واضحة، ظهرت أن هذه الحركة حركة انفصالية رجعية استعمارية، ظهر هذا بكل وضوح، كشفت هذه الحركة عن نفسها.

كل فرد منا يتساءل : كيف تستطيع هذه القوة الصغيرة أن تسيطر؟ سيطرت بالترغيب، وسيطرت بالتهديد، وسيطرت بالخداع. بعض الأفراد اللى قاموا بالعصيان بالأمس كانوا من ضمن قيادة الجيش، وكان فى إيدهم أمور الجيش، ولكنهم خدعوا وغدروا. كان هذا عاملا من عوامل تمكينهم للسيطرة، ولكن ماذا كان؟.. ماذا كان الحال بالأمس؟ إيه الحال كان إمبارح؟

خرجت دمشق، لم ترهبها الدبابات، ولم ترهبها المدافع الرشاشة، خرجت تتظاهر؛ لأن الشعب العربى فى دمشق كان دائما قاعدة للقومية العربية، خرجت دمشق تتظاهر وترفع علم الجمهورية العربية المتحدة، وترفع راية القومية العربية.

ماذا حدث أيضا فى حلب؟ خرجت حلب تتظاهر، وقد استطعتم أيها الإخوة المواطنون - بالأمس - أن تستمعوا إلى تسجيل صوتى للمظاهرات التى قامت فى حلب.

هذا هو شعب الجمهورية العربية المتحدة، هذا هو شعب دمشق، هذا هو الشعب العربى الأصيل، هذا هو الشعب الذى يعمل من أجل المبادئ، ومن أجل العقيدة، لم ترهبه الدبابات ولم ترهبه الأسلحة، واستمرت المظاهرات فى حلب طوال يوم أمس، واستمرت إذاعة حلب طوال يوم أمس، وفى ليل أمس، تعلن أن الشعب العربى يتمسك بالمبادئ ويتمسك بالمثل العليا.

الشعب العربى لا يخدع، ولا يطعن فى الظهر؛ لأنه يسير فى سبيل تحقيق أهدافه وأمانيه.

ماذا كان رد فعل الشعب فى دير الزور، فى اللاذقية، فى حماة، فى حمص، فى كل مكان؟

الشعب خرج ليدافع عن وحدته اللى أقامها؛ لأنه هو اللى أقام هذه الوحدة، لم تفرض عليه هذه الوحدة بقوة عسكرية، ولكن هو الذى فرض هذه الوحدة. كان هذا - أيها الإخوة المواطنون - بالأمس، كان هذا هو رد فعل الشعب فى سوريا، وكان واضحا أن الشعب قد هب ليدافع عن وحدته ضد كل العوامل الانتهازية الرجعية الاستعمارية.

إن الشعب قد خرج ليدافع عن القومية العربية التى رفع رايتها، كان هذا هو وضع الشعب فى سوريا، فى كل بلد سورى، ولم يناقض الشعب السورى بأى حال من الأحوال موقفه فى الماضى، استمر يرفع المبادئ، لم تضلله الإذاعات التى استمرت طوال هذه السنين الأربع، والتى استمرت تهاجم الجمهورية العربية، وتعمل على فصمها، وعلى حلها؛ لم تخدعه ولم تضلله، والدليل على هذا ما استمعنا إليه جميعا بالأمس من إذاعة حلب، وهو تسجيل للمظاهرات التى قامت فى حلب؛ تسجيل للشعب المنفعل، تسجيل لأحاسيس الشعب الذى هب ليدافع عن وحدته، والذى قام ليدافع عن مبادئه، والذى قام ليدافع عن وطنه وعن حريته، والذى قام ضد الرجعية، وضد الاستعمار، وضد أعوان الاستعمار.

الشعب الذى انتصر فى معاركه دائما ضد الرجعية وضد الاستعمار، والذى انتصر فى معاركه دائما ضد أعوان الاستعمار، شعر فى الأمس بالخطر منذ الصباح، قبل أن يظهر وجه الحركة الانفصالية الرجعية، شعر بالخطر، وشعر بالتهديد؛ لهذا هب وتظاهر، هب وتظاهر فى كل مكان، ينادى بأن لابد من الحفاظ على الجمهورية العربية المتحدة؛ لأنها درع القومية العربية، ولأنها درع الحرية، ولأنها درع ضد الصهيونية وضد الاستعمار.

كان هذا أيها الإخوة المواطنون هو رد الشعب بالأمس، كان هذا هو تصرف الشعب بالأمس، فماذا كان تصرفنا ؟

إننا لم نتخل عنهم، وأنا أعلنت أننى لن أتخلى عن الشعب الذى فرض الوحدة وأقامها، ولن أتخلى عن الشعب الذى خرج ليجابه الدبابات، وخرج ليجابه الرصاص.

لم أتخل عن المناطق التى استمرت تؤيد الجمهورية العربية، وتؤيد الوحدة العربية، والتى استنكرت الحركة الانفصالية الرجعية. وكان هذا واضحا كل الوضوح مما أذاعته طوال يوم أمس، ومساء أمس، حتى منتصف الليل، إذاعة حلب، كان الموقف فى حلب، وكان الموقف فى اللاذقية، خارج سيطرة هذه الفئة المتمردة، وكان الشعب ينادى بالحفاظ على حقوقه، وعلى حريته، وعلى وحدته، فماذا فعلت؟ فعلت أننى قررت أن أمد هذه المناطق، وأن أحمى الشعب، بإرسال قوات مسلحة من القاهرة.

هذا - أيها الإخوة - كان قرارى بالأمس، صباح أمس، وظهر أمس قررت إرسال هذه القوات، وكان هذا أمرا ضروريا تمليه علينا الانتفاضة الكبرى التى قام بها شعب سوريا بالأمس ضد العصيان، وأرسل إلى من اللاذقية فى طلب قوات من الجمهورية العربية المتحدة حتى تحمى الشعب. فماذا فعلت أيها الإخوة؟

قررت أن ألبى هذا النداء، وقررت أن أساند الشعب الذى ساند المبادئ، وساند الوحدة، وأصدرت الأوامر بنقل لواءين من المظلات إلى اللاذقية، وأصدرت الأوامر بمصادرة كل سفننا.. واستخدامها فى نقل القوات.

هذا الموقف كان إمبارح الظهر، إمبارح بعد الظهر. دى القرارات اللى أنا اتخذتها. وبدأت - أيها الإخوة - القوات تتحرك، وتحرك الأسطول، وتحركت الطائرات تحمل جنود المظلات، كان فيه ألفين من جنود المظلات علشان ينزلوا فى اللاذقية، ولكن ماذا حدث؟ لقد استطاعت هذه الحركة الصغيرة أن تقضى على أساس العناصر الوطنية.

حدث فى حلب بالأمس إنهم راحوا الإذاعة، إنهم موتوا ناس فى الإذاعة، أعلنوا إنهم بينضموا.. أعلن أحد الضباط أنه ينضم إلى الحركة الإنفصالية الرجعية، وأعلنت اللاذقية أيضا أنها تنضم إلى الحركة الانفصالية الرجعية، أقصد بهذا القادة للقوات المسلحة.

وكان الموقف يستدعى التفكير، هل يسفك دم العربى بدم العربى؟ وهل يتقاتل العربى مع العربى؟ ولمصلحة من نسفك الدماء؟ ولمصلحة من نحارب البعض، وهناك الأعداء يتربصون بنا؟ فأصدرت الأوامر قبل منتصف الليل بقليل بالأمس بأن تعود جميع الطائرات التى كانت متجهة إلى اللاذقية، ولكن صدر الأمر بعد أن أسقط ١٢٠ فرد بالباراشوت فى اللاذقية، ولكن الباقيين - باقى الألفين - إدينا لهم الأوامر بالرجوع أو عدم التحرك.

وكانت قوة المظلات التى تحركت بالأمس قوة فيها مصريين وسوريين، لأن فيه هنا قوة مظلات سوريين، كتيبة مظلات سوريين، فيه أفراد هنا قالوا لازم نروح، دى معركتنا، ودى بلدنا، ودى أهدافنا، ودى قوميتنا. ولكن هل كان الهدف أن ندخل فى معركة بين القوات المسلحة للجمهورية العربية؟ أبدا، لم يكن هذا هو الهدف.

كان الهدف أن نحمى الشعب الذى انطلق على روحه وعلى سجيته بالأمس، ليعلن تأييده للقومية العربية، ومساندته للجمهورية العربية المتحدة.

وقد أصدرت الأمر للقوات التى نزلت فى منتصف ليل أمس فى اللاذقية، بألا تطلق طلقة واحدة، وبأن تقدم نفسها وتسلم نفسها إلى قائد المنطقة البحرية هناك؛ حتى لا يسفك دم العربى بدم العربى، بعد أن سحبنا باقى القوات التى قامت حسب الخطة الموضوعة، التى كان مقررا لها أن تسقط كلها قبل أول ضوء من هذا اليوم، وكانت القوات البحرية قد وصلت إلى مشارف اللاذقية، وقرب اللاذقية، فماذا حدث؟

أصدرت لها الأوامر بأن تعود، ولهذا اللى نزلوا طبعا فى اللاذقية ١٢٠ فردا، ١٢٠ فردا مش قوة تحارب، بعتنا لهم طيارة، إتصلت بهم باللاسلكى، وقلت لهم إنهم ما يطلقوش طلقة واحدة. الأوامر إللى أخذوها قبل ما يطلعوا من هنا، إنهم رايحين ليؤمنوا الشعب، وليس الهدف من إرسالهم أن يطلقوا النار على الشعب ولا على الجيش.

ألغيت هذه الأوامر كلها، وعاد الأسطول، وعادت القوات التى كانت تحركت بالأمس، وعادت القوات التى كانت محملة فى الطائرات، وأنا اليوم - أيها الإخوة - ونحن نواجه هذه

الظروف، ونواجه هذه اللحظات الحاسمة في تاريخ الوطن العربى والأمة العربية، أريد فى هذه اللحظات أن يعرف الشعب العربى - هنا فى مصر - أنه ليس هناك وقت يدعونا إلى التمسك بعروبتنا أكثر من هذا الوقت، أكثر من هذه اللحظات.

إننى أعرف - أيها الإخوة المواطنون - أن فى النفوس هنا مرارة، وأن فى النفوس هنا ألم، ولكن يجب - أيها الإخوة - ألا نجعل الشعور بالمرارة يغلب العقل أو يغلب الحكمة.

إننى أعلم - أيها الإخوة- بل قد استمعت -أيها الإخوة- أعلم أن هناك الآن أصواتا جريحة بتفتكر التاريخ. وبتقول إن احنا طعنا فى الظهر فى سنة ١٩٤٨ واحنا بنحارب فى فلسطين، وأن الوقت اللى كنا بنحارب فيه.. فى الوقت اللى كان الجيش بيواجه الصهيونية وإسرائيل طعن الجيش من الخلف.

فى هذا الوقت اللى كنا بنقاتل فيه كان الملك عبد الله بيتفاوض مع اليهود، ولكن ليست هذه أول الخيانات، وليست هذه هى آخر الخيانات، ليست هذه أول الطعنات وليست هذه آخر الطعنات.

بعد تأميم قناة السويس إيه اللى كان بيعمله نورى السعيد؟ كان نورى السعيد بيعرض على إيدن، ويقترح على إيدن ويقوله لابد من انتهاز هذه الفرصة للتخلص من الثورة فى مصر.

طعنا، ولكن هل أثرت فينا طعنات نورى السعيد؟ أو هل أثرت فينا طعنات الملك عبد الله؟ أبدا، إنها زادتنا تمسكا بعروبتنا، وزادتنا تمسكا بقوميتنا.

أيها الإخوة المواطنون :

لقد ناصرنا دائما كل حركة تحريرية من أجل الأمة العربية، ومن أجل الوطن العربى. وقد طعنا، أو واجهنا التنكر من هؤلاء الذين وقفنا معهم وحدنا فى وجه الأخطار التى كانت تجابهنا. فيه ناس بتقول نفس الشيء بالنسبة لما حدث بالأمس، ناس بتقول هو احنا طلبنا وحدة، همه اللى طلبوا الوحدة. وهذا صحيح، هذا حقيقى، ولكننا أمة عربية واحدة، فى سنة ١٩٥٨ اتجهت كل الأحزاب السورية، وكل الكتل فى الجيش السورى، وقابلتنى، وطلبوا منى أن أقبل بالوحدة، وأنا فى هذا الوقت لم أقبل. قلت لهم إن الوحدة صعبة، الوحدة حاجة مادية سيتكتل لهدمها أعداء الوطن العربى، وكل أعداء القومية العربية ستتكتل لهدمها، الرجعية والاستعمار. الوحدة شيء مادى مش شيء معنوى حينما تقوم سيجد الأعداء الهدف الذى يوجهون إليه الطعنات.

وقلت لهم فى هذه الأيام، فى سنة ١٩٥٨، فى يناير أو يوم ١٥ يناير سنة ١٩٥٨ بالذات، قلت لهم إن احنا يجب أن ننتظر خمس سنوات، ونجرب وحدة اقتصادية، ووحدة عسكرية، ووحدة ثقافية ثم نتجه بعد ذلك إلى الوحدة الدستورية. ليه قلت هذا الكلام؟ لأنى أعرف أن الوحدة حينما تقوم، كل صاحب مصلحة عايز مصلحته بس هى اللى تتحقق. فيه تناقض فى المصالح، فيه تناقض فى أهداف السياسيين، فيه تناقض فى أهداف الرأسماليين؛ كل واحد طلب الوحدة لمصلحة تختلف عن الآخر. همه أجمعوا على الوحدة، السياسيين أنا ما باقولش الشعب، اجمعوا على الوحدة، ولكن كل واحد كان له سبب.

حينما عرضت الوحدة للإستفتاء وافق الشعب بالإجماع على هذه الوحدة، بعد كده قالوا لى إيه؟ قالوا لى، ولكن سوريا تتعرض للأخطار، سوريا تتعرض للضياع، وبرفضك الوحدة

إنما تتنكر لكل ما قلت بالنسبة للقومية العربية والوحدة العربية، إن الوحدة هـى الحل الوحيد لإنقاذ سوريا.

وقلت لهم إن الشعب هنا فى مصر لا يمكن أن ينسى للشعب العربي وقفته معه فى سنة ١٩٥٦، لا يمكن أن ينسى للشعب السورى وقفته معه حينما حطم أنابيب البترول، حينما اعتدى الإنجليز والفرنسيون وإسرائيل علينا.

قلت لهم إن الشعب العربى هنا فى مصر لا يمكن أن يرضى بأن يمس الشعب العربى فى سوريا سوء، ولهذا فأنا أقبل بهذه الوحدة، أقبلها وأنا أعلم المصاعب التى ستقابلنى، أقبلها وأنا أعلم العقبات التى ستقف فى طريقى، أقبلها وأنا أعرف المشاق التى سألاقيها.

وفعلا - أيها الإخوة- فى التلات سنين اللى فاتوا، التلات سنين ونص، قابلنا متاعب كثيرة فى سوريا، قابلنا مشاق كثيرة فى سوريا، قابلنا متاعب لا أول لها ولا آخر، يعنى يمكن ثلاثة أرباع وقتى كان يضيع فى محاولة حل هذه المشاكل، وفى محاولة تذليل هذه الصعاب وهذه المشاق.

وهل نحن نادمين على كل ما فعلناه؟ أبدا.. لم نندم لأننا استجبنا إلى ضميرنا، إلى عروبتنا، إلى روحنا.

أيها الإخوة :

أنا أعرف أن ما حدث بالأمس قد يسبب من الناحية الإنسانية شعورا عميقا بالمرارة، ولكنى أجد من واجبى فى هذه اللحظات أن أرفع صوتى محذرا، إن هذه الجمهورية يجب أن تبقى دائما قلعة للقومية العربية، إن هذه الجمهورية، جمهوريتكم، يجب أن تبقى دائما سندا للحرية العربية، دعامة للتطور العربى نحو الكفاية والعدل. لا يمكن بأى حال أن الغدر والخيانة يؤثران فينا بأى حال من الأحوال مهما حصل، لا يمكن أن ننسى أهدافنا، ولا ننسى عروبتنا.

ولم يكن - أيها الإخوة - خافيا أن هناك عناصر كثيرة تتألب على هذه الثورة العربية التى قامت فى القاهرة والتى تفاعلت معها سوريا بإرادتها فى وحدة شاملة، أملاها الشعب السورى إملاءا. لم يكن هذا خافيا أبدا؛ لم يكن خافيا أن الطريق إلى البناء السياسى، والاقتصادى، والاجتماعى، هو طريق شاق، ولم يكن خافيا أن هناك عناصر رجعية تتربص بنا على الطريق، ولم يكن خافيا أن هناك استعمارا، ولم يكن خافيا أن هناك مصالح معادية للوحدة، ونحن نعرف - أيها الإخوة - هؤلاء جميعا. حاربناهم وانتصرنا عليهم، ولقد فقدنا بعض المعارك ولكن النتيجة النهائية للصراع كانت دائما لصالح المبادئ التى وقفنا دفاعا عنها.

كان هذا - أيها الإخوة المواطنون - هو المرحلة الأخيرة فى كل المعارك، كانت دائما المبادئ تنتصر. وأنا قلت لكم كثيرا إن بتنتكس المبادئ، وبتنتكس الثورات، وبتنتكس الانتفاضات، وبتنتكس حركات التحرير، ولكن الشعوب الحية لا يمكن أن تموت، وشعوبنا شعوب حية، الشعب العربى شعب حى، لا يمكن أن يموت بأى حال من الأحوال.

أيها الإخوة المواطنون :

فى سنة ١٩٥٦ واجهنا العدوان الإنجليزى الفرنسى الإسرائيلى، واستطاعت قوات العدوان أن تحتل بورسعيد، واستمرت فى بورسعيد حتى ٢٣ ديسمبر. كان كل واحد من أبناء هذه الأمة بينادى بأن لابد أن نقاتل، وكان الشعب العربى فى كل مكان يطالب بالقتال. هل خلدوا فى بورسعيد؟ أبدا، مشيوا.

دول عظمى كانت ضد إرادة الشعب، وضد أهداف الشعب. وأنا أعتقد - أيها الإخوة - أن الرجعية لم تحقق فى سوريا أكثر مما حققه الاستعمار سنة ١٩٥٦.

إن الرجعية فى سوريا، وأعوان الاستعمار فى سوريا، استطاعوا أن يأخذوا رأس جسر فى دمشق، ولكن كل ما حول الحركة يكشف الحركة؛ فرح إسرائيل اليوم يكشف الحركة، تهليل الإذاعات الاستعمارية يكشف الحركة، أول تهنئة لهم وتهليل كان من الملك حسين ومن التلهونى، وده طبعا بيكشف الحركة.

إعلان إيران، الأنباء إن إيران مستعدة أن تعترف فى الحال بالحكومة، تكوين الحكومة اللى أعلنتها القيادة الرجعية الانفصالية فى دمشق بيدل على وجه الحركة، وبيكشف وجه الحركة، الهجوم على القرارات الاشتراكية، وعلى المكاسب اللى حققها الفلاح واللى حققها العامل، وعلى المكاسب اللى تتلخص فى القضاء على الاستغلال. الهجوم على هذا يدل على أن هذه الحركة لا يمكن بأى حال من الأحوال إلا أن تكون تعبيرا عن الاستعمار والرجعية، ولا يمكن أن تكون تعبيرا عن الشعب السورى. فالهجوم على القرارات الاشتراكية كشفها. تأييد الدوائر الرجعية، والدوائر الاحتكارية، والدوائر الاستغلالية لهذه الحركة الانفصالية الرجعية يكشفها. كل هذا واضح واللى بيسببه أيضا فى نفوسنا واضح.

ولكن - أيها الإخوة المواطنون - ينبغى لنا ألا نغلب اعتبارات الكبرياء، نحن نواجه أزمة من الأزمات التى تهيب بكل فرد منا فى أعماقه أن ينادى نفسه، قف كما يقف الرجال، دع العواطف جانبا، دع الإحساس بالمرارة، دع فى نفسك رد الفعل للجحود، تذكر فقط أنك مواطن عربى حر ينتمى إلى أمة عربية حرة يتربص بها الأعداء.

ولقد يظهر بيننا - أيها الإخوة - بعض الخونة، ولكن ينبغى لنا أن نذكر دائما أن أهداف نضالنا الطويل لا تقوم على انفعالات الساعة، وإننى أدرك أننى أطلب من شعب الجمهورية العربية المتحدة فى هذه اللحظات تضحية ضخمة، ولكنى واثق من قدرته على أدائها، أنا واثق - أيها الإخوة - من قدرتكم على أداء هذه التضحية وأنا أعرف - أيها الإخوة - أن طعنة العدو تجرح الجسد، ولكنها لا تجرح القلب، ولكن طعنة الصديق تمزق القلب أو تمزق من القلب أكثر مما تصيب خلايا الجسم الحى، أعرف هذا، أعرف هذا جيدا لأنى شعرت بها.

وأنا - أيها الإخوة المواطنون - أطلب الآن من هذه الأمة أن ترتفع على جراحها، وأن ترتفع على شعورها بالألم، لقد قلت بالأمس - أيها الإخوة المواطنون- إننى أطلب من كل مواطن عربى أن يؤدى واجبه، وما زلت الآن أطلب من كل مواطن عربى أن يؤدى واجبه.

وإنى - أيها الإخوة - لأشعر الآن بأحاسيس كلها تتجه مع الشعب العربى فى سوريا، ولكنى واثق - أيها الإخوة - أن شعب سوريا العربى الأصيل لن يقهر، ولن يغلب على أمره، ولن تتمكن منه الرجعية وأعوان الاستعمار، ولن يتمكن منه الاستعمار؛ لأنه كان دائما على قدرة فى القضاء على الاستعمار وأعوان الاستعمار، ووضع حد للرجعية، ورجال الرجعية.

أيها الإخوة المواطنون :

إن الوحدة هى إرادة شعبية، ولن أرضى من جانبى بأى حال من الأحوال، أن أحول الوحدة إلى عملية عسكرية، وهذا هو السبب فى إصدار الأوامر بإلغاء العمليات العسكرية بالأمس، الوحدة إرادة شعبية ولا يمكن للوحدة أن تكون عملية عسكرية، كل هذا نشعر به، وكل هذا نحس به، ونحن نشعر أننا أشد إيمانا بعروبتنا وبقوميتنا، وأشد إصرارا على أن تكون هذه الجمهورية هى قلعة للعروبة؛ قلعة للنضال، قلعة للكفاح.

ولكنى أقول أيضا لقد حقق الشعب العربى فى سوريا، وفى هذه السنوات الأربع، حقق مكاسب كبرى، وكل هذه المكاسب أصبحت الآن ملكا لشعب سوريا، وأنا على ثقة أن شعب سوريا لن يتخلى عن المكاسب التى حققها فى السنين الماضية.

لقد استطاع الشعب السورى بعد الوحدة أن يقضى على الإقطاع، وكان الإقطاع فى سوريا يتحكم فى الفلاح، وكان الإقطاعى فى سوريا يعتبر أنه يملك الأرض ويملك الفلاح، وكان الإقطاعى فى سوريا إذا رفض الفلاح إرادته يطرده من بلده، ويطرد أهله وعائلته وأسرته. كل هذه أمور معروفة. وحاولت كل الحركات التقدمية أن تنظم العلاقة بين العامل وصاحب الأرض - العامل الزراعى- ولكن لم يمكن بأى حال أن تنظم هذه العلاقة، وكان العامل الزراعى عبدا لصاحب الأرض، وبعد الوحدة حرر العامل الزراعى، ونظمت هذه العلاقة.

أيها الإخوة المواطنون :

لقد حقق الشعب السورى فى هذه السنوات الثلاث مكاسب كبرى لم يكن فى الإمكان أن تتحقق فى عشرات السنين، لقد انتهى الإقطاع، ووزعت الأرض على الفلاحين، وتحول الكثير من العمال الزراعيين إلى ملاك، وزعت الأرض عليهم، بهذا قضينا على الإقطاع، وقضينا على سيطرة الإقطاع، وبهذا حرر الفلاح.

وكانت هذه هى إرادة الشعب السورى. وقد كنت أوزع سندات التمليك فى فبراير الماضى فى سوريا، وكنت أشعر بروح الفلاح الذى يستلم هذه السندات، والذى ينتقل من كونه عاملا زراعيا إلى مالك للأرض، أصبح سيد أرضه، وسيد نفسه، وسيد إرادته.

هذه هى مكاسب حققها الشعب فى سوريا بعد الوحدة، وهناك مكاسب أخرى؛ فقد صدر قانون للعمال بمنع الفصل التعسفى، ثم صدرت قوانين بعد ذلك بهدف القضاء على دكتاتورية رأس المال، وبهدف القضاء على الاستبداد، وبهدف القضاء على الاحتكار، وبهدف القضاء على السيطرة، وبهدف أن يكون الفرد العامل أو الفلاح - بالقضاء على الإقطاع، أو بالقضاء على سيطرة رأس المال- سيد نفسه، وسيد إرادته، وصدرت القرارات الاشتراكية التى هاجمتها بالأمس بيانات قيادة الحركة الرجعية الاستعمارية. صدرت القرارات الاشتراكية، من أجل من صدرت هذه القرارات؟ هل من أجل فرد، من أجل هيئة، من أجل حزب، من أجل بضعة أفراد؟ صدرت هذه القرارات من أجل الشعب السورى؛ لأن الاحتكار كان يتحكم، ولأن رأس المال كان يباشر دكتاتوريته فى الحصول على الأرباح غير المشروعة، سواء فى

هذا بالتحكم فى الأسعار، وسواء فى هذا بالتحكم فى الاستيراد أو أى وسيلة من الوسائل الأخرى، أو فى عدم التوسع فى التصنيع.

أعلنا هذا وقلنا إننا نريد أن نحرر الشعب، ولا يمكن أن تكون هناك حرية وديمقراطية طالما كانت هناك دكتاتورية رأس المال، وطالما كان هناك استغلال وسيطرة، وطالما كان هناك احتكار، فكانت القرارات الثورية الاشتراكية معناها أن هذه المصانع تملك وتنتقل ملكيتها للشعب، لا لخمسة أو لستة من الناس، أو لعشرة من الناس كما كانت الأمور.

كان الوضع - أيها الإخوة - إن فيه خمسة أفراد فى سوريا، خمسة أفراد فى دمشق يحصلون على مكاسب لا نهاية لها، خمسة أفراد يباشرون الاحتكار، خمسة أفراد يباشرون التحكم، خمسة أفراد هم عبارة عن دكتاتورية رأس المال، خمسة أفراد بيعينوا الحكومة. والحكومة اللى جاءت النهاردة كان رئيسها عينوه قبل كده ممثل ليها. وكان محامى لهذه الشركة، شركة من خمسة أفراد كانت هى كل شىء، أما الشعب. الخمسة مليون لم يكن لهم فى هذا أى شىء.

عملنا إيه فى السنوات الماضية؟ نقلنا الملكية من خمسة أفراد إلى مجموع الشعب كله، قضينا على الاحتكار، قضينا على سيطرة رأس المال، قضينا على دكتاتورية رأس المال. وأعلنا ألا ديمقراطية فى وجود دكتاتورية رأس المال؛ لأن الديمقراطية قد تكتب فى الدساتير أو فى القوانين، ولكن دكتاتورية رأس المال تقضى عليها فى الحال، دكتاتورية رأس المال تستطيع أن تفصل العامل من عمله، وأن تفصل الموظف من وظيفته، دكتاتورية رأس المال تستطيع أن تتحكم فى رزق أى فرد أو أى شخص.

ولهذا قلنا فليكن كل فرد من أبناء هذه الأمة حرا، ولهذا لا نقتصر على أن تتملك حفنة من الناس، أو خمسة من الأشخاص لهذه المصانع الكبرى، تستخدم الدولة لمصالحها، بل يجب أن يتملكها الشعب، وأعلنا هذه القرارات الاشتراكية، وقلنا إنها ديموقراطية اجتماعية، وإذا تواجدت الديموقراطية الاجتماعية فلن يستطيع أى فرد أن يتحكم وأن يسيطر.

ولكن - أيها الإخوة المواطنون - استطاعت الدوائر الرجعية، استطاعت الدوائر الاستعمارية، استطاعت الدوائر الانتهازية، استطاعت الأموال التى صرفها هؤلاء الناس الخمسة، إنها تشترى بعض الناس علشان يخضعوا الشعب فى سوريا لإرادتهم، علشان يخضعوا الشعب فى سوريا لدكتاتورية رأس المال، علشان يخضعوا الشعب فى سوريا لانتهازية رأس المال، علشان يخضعوا الشعب فى سوريا لتحكم رأس المال، علشان يخضعوا الشعب فى سوريا لتحكم الرجعية، علشان يخضعوا الشعب فى سوريا لتحكم الفئة القليلة التى تحكمت فيه فى الماضى، حتى تحصل على الأموال، حتى تحصل على الأرزاق.

إننى - أيها الإخوة - على ثقة أن الشعب السورى لن يفرط فى المكاسب التى حققها، مش أنا أبدا اللى حققت هذه المكاسب، مش جمال عبد الناصر أبدا هو اللى حقق هذه المكاسب، الشعب السورى هو اللى حقق هذه المكاسب، الشعب السورى أما بتكون المصانع ملك ليه، الشعب السورى أما بيقضى على الإقطاع، الشعب السورى أما بيقضى على الاحتكار، الشعب السورى أما بيقضى على دكتاتورية رأس المال، الشعب السورى أما يتملك هذه المصانع التى كانت تتملكها فئة احتكارية، الشعب السورى فى هذا بيكون حقق مكاسب لأنه تخلص من دكتاتورية رأس المال، ولأنه أصبح يملى إرادته.

العمال أما يمثلوا فى مجلس الإدارة بقيمة عملهم لأول مرة فى تاريخ أمتنا العربية. ما هذه المكاسب؟ مكاسب كبرى، لم يكن العامل يعتقد أنها من الممكن أن تحصل، هذه المكاسب حصلنا عليها لأن العامل هو أساس هذه الأمة. الفلاح هو أساس هذه الأمة؛ لأن العامل هو إنسان ولابد أن تكون له حقوق، لأنه لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يعمل العامل، وأن ينتج العامل، لا يمكن أبدا، وإنه يأخذ الأجر اللى يمكنه بس من أن يعيش، وأن تحول كل الأرباح إلى الرأسمالى أو إلى صاحب المصنع أو إلى الإحتكارى.

ده الوضع اللى كان موجود قبل كده، ده الوضع اللى كان موجود، قضينا عليه بالقرارات الثورية الاشتراكية، أصبح الوطن ملك لكل أبنائه، أصبحت الأمة هى المتحكمة فى كل شىء، انتهى تحكم فئة قليلة من الناس، طبعا الحركة الثورية الرجعية الانفصالية ليست إلا تعبيرا عن مصالح الرجعية والاحتكار، ليست إلا سبيلا للتعبير عن مصالح الرأسمالية ودكتاتورية رأس المال، ولكن أنا على ثقة- أيها الإخوة- أن الشعب السورى سيحافظ على هذه المكاسب لأنها أصبحت حق ليه ولن يفرط فيها أبدا، لن يفرط فيها لأنه إذا فرط فيها بيفرط فى كل شىء، بيسلم رقابه إلى حفنة قليلة من الانتهازيين الاحتكاريين الرأسماليين الرجعيين علشان يتحكموا فيه، علشان يستعبدوه، علشان يستغلوه.

الشعب السورى حصل على مكاسب، اتبنت خزانات فى كل مكان، بدأنا بناء خزان سد "الروستون"، الشعب السورى قادر على حماية هذه المكاسب، الشعب السورى حصل على مكاسب فى بناء المصانع، فى اشتراك الحكومة فى القطاع العام، فى التنمية، وفى التصنيع، السنة دى كانت خطتنا بالنسبة لسوريا إن احنا نستثمر بواسطة الحكومة ٥٠٠ مليون ليرة، قبل الوحدة اللى استثمر أقل من ٥٠ مليون ليرة.

من أجل من هذا ؟ هل من أجل فرد من الأفراد، أو من أجل حفنة من الناس؟ أبدا كان هذا من أجل الشعب، من أجل العامل، ومن أجل أبنائه، من أجل الموظف، ومن أجل أبنائه، من أجل كل فرد من أبناء سوريا، ومن أجل أبنائهم، ومن أجل إقامة وطن عزيز كريم لا تتحكم فيه الرجعية، ولا تتحكم فيه الاستغلالية، لا يتحكم فيه رأس المال، ولا تتحكم فيه دكتاتورية رأس المال.

كان هذا من المكاسب، وأنا على ثقة أن الشعب السورى قادر على حماية هذه المكاسب.

من المكاسب الأخرى التى حققناها - أيها الإخوة - إقامة الجيش الوطنى القوى، إقامة الجيش الوطنى القوى المسلح بكل أنواع الأسلحة. وأن الأمة، وأن الشعب ضحى بالكثير من أجل إقامة جيش وطنى قوى، وأنا على ثقة أن الشعب فى سوريا سيحافظ على هذه المكاسب، وأن الجيش العربى فى سوريا لن يكون أداة فى يد الرجعية أو يد الاستعمار.

وأنا على ثقة من هذا أيها الإخوة المواطنون، على ثقة من هذا لأن الجيش السورى لم يكن فى أى يوم من الأيام فى يد الرجعية، ولم يكن فى يد الاستعمار.

قد تكون الرجعية قد غررت به بعض الوقت، ولكنه لم يقبل أن يغرر به أبدا. الجيش السورى هو عبارة عن الشعب السورى، والشعب السورى لم يقبل أن يكون صنيعة للاستعمار وأعوانه أو صنيعة للرجعية، لم يقبل هذا أبدا. بل كان دائما رافع لواء الحرية، كان دائما ضد الاستعمار، وأعوان الاستعمار. كان دائما ضد الرجعية، كان دائما ضد العملاء.

أنا على ثقة - أيها الإخوة المواطنون - أن الشعب العربى فى سوريا سوف يسمع صوته للعالم كله وهو يحافظ على هذه الأمة، يحافظ على المبادئ الحرة، وهو يقف فى وجه الرجعية والاستعمار وأعوان الاستعمار، وهو يقف فى وجه دكتاتورية رأس المال، وهو يقف فى وجه الخيانة، وهو يقف فى وجه التنكر للمبادئ والغدر.

إن الجمهورية العربية - أيها الإخوة المواطنون - ستسير فى الطريق وهى أشد قوة، قلعة للحرية العربية، وقلعة للنضال العربى، تتمسك بالمبادئ فى سبيل خلق مجتمع ترفرف عليه العدالة الاجتماعية.

والله يوفقنا جميعا - أيها الإخوة - والسلام عليكم ورحمة الله .

(٨)

خطاب الرئيس جمال عبد الناصر
فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٦١من منزله بمنشية البكرى

أيها الإخوة فى جميع أرجاء الوطن العربى :

هذه أول مرة أسمح فيها لنفسى أن أوجه الخطاب إليكم جميعا على هذا النحو الرسمى، ولكننى أشعر أن من حقكم على، ومن واجبى حيالكم، أن أطلعكم على فكرى، وأن أفتح أمامكم قلبى، فى هذه اللحظات الحاسمة من نضال الأمة العربية، ومن كفاحها فى سبيل مثلها الأعلى فى الوحدة والحرية.

إننى لا أوجه هذا الحديث إلى شعب الجمهورية العربية المتحدة وحده، لأنى أعتبر أن الساعات التى نعيشها الآن ليست ملكنا وحدنا، إنها ملك تاريخ سبق، وملك حاضر يبنيه الدم والعرق، وملك مستقبل نحاول تحريكه فى ضمير الغيب. إنها ملك نضال قديم مستمر، باق إلى الأبد، من أجل هذه الأمة العربية، ومن أجل عزتها، ولهذا أريدكم جميعا أن تكونوا معنا، وأن تعيرونا كل الفكر الواعى والاهتمام.

أيها الإخوة :

لقد وقع فى سوريا ما تعرفون جميعا، تعرفون ما حدث بالأمس، وتعرفون ما يحدث اليوم. وإذا كنت أقول لكم إننى أتابع تطورات الحوادث بقلب جريح، فإنى أقول لكم فى نفس الوقت إن ما يشغل بالى ليس هو ما حدث حتى الآن، وإنما يشغل بالى أكثر منه ما يمكن أن يتداعى وراء ذلك من أخطار على الأمة العربية، وعلى كيانها وعلى مستقبلها.

وأقول لكم الآن إننى أكاد أرى الأمة العربية مقدمة على محنة رهيبة، وأشعر أن واجبى يحتم على أن أفعل كل ما فى وسعى؛ كى أجنب الأمة العربية هذه المحنة، لكى يبقى لها دائما تنبهها إلى الأخطار المحيطة بها، وقدرتها على النضال من أجل أهدافها، لا يشغلها عن ذلك شئ، ولا يشد اهتمامها عنه أى اعتبار مرحلى مؤقت. وإنى لأقول لكم جميعا، بضمير راض وقلب مستريح، إننى لا أقبل- مهما كانت الظروف - أن أرى الشعب هنا، والشعب فى سوريا، أطراف معركة وأصحاب خلاف وشقاق.

لا أستطيع أن أتصور فى القاهرة ودمشق إلا إخوة كفاح، وإلا زملاء معركة، وإلا شركاء قدر ومصير، مع كل عاصمة عربية أخرى، مع كل مدينة عربية، مع كل قرية عربية.

ولقد شعرت خلال الأيام الأخيرة أن ما حدث كله، قد فتح فرصة واسعة أمام أعداء الأمة العربية، من قوى الاستعمار، ومن أعوانه، ومن قوى الرجعية فى المنطقة، وأعداء تقدم الشعوب.

ولقد رأيت رأى العين فرحتهم جميعا بهذه الفرصة التى تفتحت أمامهم، ورأيت تأهبهم للاستفادة منها لمصالحهم، وعلى حساب المصلحة العربية. لقد أحسست أنهم يريدونها معركة تقتتل فيها عناصر من أبناء الشعب السورى مع بعضها. معركة تقع فيها الفتنة بين الشعب العربى فى سوريا، وبين الشعب العربى فى مصر، معركة تقع فيها شعوب الأمة العربية فى حيرة تتوه بعدها فى الظلام. ذلك كله كان أمامى، وكان أمامى أيضا واجبى تجاه الأمة العربية، وتجاه المصير العربى.

وإنكم لتعرفون أننى اتخذت منذ أيام قرارا بألا تتحول الوحدة العربية بين مصر وسوريا إلى عملية عسكرية. وبناء على ذلك، فلقد أوقفت جميع العمليات العسكرية التى كانت قد بدأت لمناصرة الجموع الشعبية الثائرة، ضد الحركة الانفصالية فى سوريا.

واليوم أعلن إليكم جميعا أننى إذا كنت قد رفضت أن تكون الحرب العسكرية وسيلة إلى تدعيم الوحدة فإننى أرفض الآن أن تكون الحرب الأهلية بديلا لذلك، لعلكم تذكرون أن الإجماع الكامل كان من شروطى الأساسية فى قبول قيام الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير سنة ١٩٥٨.

وإنى اليوم لا أرضى بأن تبقى وحدات من الجيش السورى متربصة بالشعب، ولا أن تبقى جموع من الشعب متربصة بعناصر من الجيش السورى. إن الجيش السورى يتحمل مسئوليات كبرى تجاه العدو المشترك للأمة العربية، ولن أقبل، مهما كان من تصرفات الآخرين ومن أخطائهم، بل وخياناتهم، أن تتحول مهمة الجيش السورى إلى عمل بوليسى.

أيها الإخوة فى جميع أرجاء الوطن العربى :

إنكم تعرفون أننى داعية وحدة، وإنكم تعرفون موقفى عندما فرضت الإرادة الشعبية السورية الحرة هذه الوحدة الشاملة فى فبراير سنة ١٩٥٨ .

أنتم تعرفون أنه كان من رأيى أن الوحدة - خصوصا فى فترات البناء الوطنى - عملية شاقة ومرهقة، وكان من رأيى التمهيد لها تدريجيا، على سنوات نتمكن خلالها من أن نضع الأسس الحقيقية لها، قبل أن نقيم إطارها الدستورى، ولكنى نزلت على الإرادة الشعبية السورية، وكنت أشعر فى أعماقى أننى بهذا أحمى الوطنية السورية، وأشارك فى إنقاذ الوطن السورى مما كان يتهدده من أخطار الفرقة الداخلية وفى مواجهة ضغط القوى الاستعمارية.

ولقد أحسست بعد إتمام الإطار الدستورى للوحدة أنه ليس أمامنا وقت نضيعه؛ لهذا فقد كرست جهدى كله لعمليات البناء فى سوريا، وكان تقديرى أن نمضى فى ذلك بأسرع ما نطيق لكى يكون هناك أساس للتقدم نحو الرخاء.

ولقد تمت خلال ثلاث سنوات ونصف من الوحدة أعمال حقيقية لم تشهدها سوريا فى كل تاريخها، أقول ذلك لا لكى أتفاخر به أو أتباهى، وإنما أقوله كأمر واقع تشهد به الأرقام، وتؤكد به قدرة الشعب السورى على بناء نفسه، إذا ما أتيحت له الفرصة لتركيز جهوده وإحسان توجيهها.

فى هذه السنوات الثلاث والنصف، حاولنا بكل جهدنا توجيه الشعب السورى إلى تكريس جميع إمكانياته فى اتجاه البناء، بناء الوطن وبناء المواطن، فى مجال الوطن بلغ مجموع الإنفاق العام الفعلى بواسطة الدولة فى سوريا من يوم إتمام الوحدة إلى نهاية السنة المالية

الحالية ٢٨٦٢ مليون ليرة، من بينها ٥٥ مليون ليرة فى الزراعة، و٢٣٨ مليون ليرة فى الرى واستصلاح الأراضى، و ١١٤ مليون ليرة فى الصناعة والكهرباء، و ٢٢٠ مليون ليرة فى النقل والمواصلات، و٣٨ مليون ليرة للإسكان، و٣٦٢ مليون ليرة فى التعليم، و٧٧ مليون ليرة فى الصحة، و٢٧ مليون ليرة للخدمات الاجتماعية، و١٩مليون ليرة لخدمات الثقافة، و١٥٥ مليون ليرة فى المرافق والبلديات، وبعد ذلك تجىء الاعتمادات التى خصصت للدفاع.

وفى مجال بناء الوطن، كان برنامج هذا العام، وهو السنة الثانية من خطة السنوات الخمس، يقتضى توجيه ٦١٠ مليون ليرة للتنمية، بينها : ٨٢ مليون ليرة للرى وإصلاح الأراضى، و ٦١ مليون ليرة للزراعة، و ١٨٠ مليون ليرة للصناعة والتعدين والبترول والكهرباء، و٧٨ مليون ليرة للنقل والمواصلات، و٢٤ مليون ليرة للتعليم، و٨ مليون ليرة للصحة، و٤ مليون ليرة للخدمات الاجتماعية والعمالية، و٩ مليون ليرة للخدمات الثقافية، و٥٧ مليون ليرة للمرافق العامة والسياحة والبلديات، و٦٥ مليون ليرة للإسكان، و٧ مليون ليرة لخدمات الإدارة العامة، و٥ مليون ليرة للقطاع التجارى والمالى، و١٥ مليون ليرة للتغيير فى المخزون، و ١٠ مليون ليرة احتياطى لمواجهة أى نقص.

وفى مجال بناء الوطن، كانت هناك خطة تستهدف مضاعفة الدخل القومى السورى فى عشر سنوات أو أقل، وكانت هذه الخطة بالنسبة للسنوات الخمس الأولى منها توجه للنواحى الإنتاجية ونواحى الخدمات وحدها ما قيمته الإجمالية ٢٧٢٠ مليون ليرة، ومن أبرز مشروعات هذه الخطة مشروع سد الفرات العظيم.

وفى مجال بناء المواطن الحر، وفى مجال تحرير لقمة العيش، فى مجال رفع السيطرة الرأسمالية والاحتكارية عن الفرد السورى، تمت الخطوات الثورية الاشتراكية التالية، وأصبحت لها قوة القانون بعد أن كانت آمالا بعيدة تراود أحلام الفلاحين والعمال فى أمتنا العربية.

تم تنفيذ قانون للإصلاح الزراعى، يبغى تحرير الفلاح، وبمقتضاه أصبح أجير الأرض سيدا، وبدأ توزيع ٥٦١١٣٣ هكتارا على الآلاف من الملاك الجدد.

تم نقل ملكية المصارف إلى الشعب؛ ليكون المال أداة فى خدمة الوطن، ولا يتحول الوطن إلى أداة فى خدمة المال.

تم نقل ملكية شركات الاحتكار إلى الشعب؛ لكى يقف استغلال فئة قليلة من أفراده - لسواده الأعظم - واستئثارهم وحدهم بأكبر قسط من الدخل القومى.

تقرر أن يكون للعمال والموظفين فى جميع الشركات ربع أرباحها، وأن يكون لهم حق الاشتراك فى إدارة المؤسسات التى يعملون فيها بعضوين يجرى انتخابهما فى مجلس الإدارة.

ومن ناحية أخرى، من ناحية التأثير العربى والدولى، فلقد كانت هذه السنوات الثلاث والنصف، سنوات مارس الشعب السورى فيها قوة ضخمة لنصرة النضال العربى، من سوريا اتخذنا جميع الإجراءات لمناصرة الثورة الوطنية فى العراق، هذه الثورة التى أسقطت حلف بغداد وقوضت قوائمه.

ومن سوريا تمكنا من التأثير فى اتجاهات الحوادث فى العالم العربى تأثيرا بناء ومثمرا.

ومن سوريا استطاع الجيش السورى، بينما الجيش المصرى محتشد بكامل قواه على خط القتال، أن يمنع إسرائيل من إتمام تحويل مجرى نهر الأردن، وفى سبيل الحيلولة دون ذلك خاض ضباط الجيش السورى وجنوده معارك محلية، ولكنها ناجحة ضد إسرائيل. وفيها وخلالها أدرك العدو أن المضى فى المحاولة سوف يجر عليه أخطارا فادحة.

كذلك مارست سوريا تأثيرا كبيرا على سير حركة التحرير فى إفريقيا وفى صد المحاولات الإسرائيلية للتسلل من وراء الحصار العربى عليها، وفتح إفريقيا على مصراعيها أمام تجارتها، وأمام نشاطها الهدام. وكانت الذروة فى ذلك هى مؤتمر الدار البيضاء الذى أجمعت فيه دول إفريقيا المتحررة على أن إسرائيل أداة فى يد الاستعمار الجديد، ورأس جسر لمطامعه.

كذلك مارست سوريا تأثيرا واضحا فى تغليب قوى السلام، ودفع ويلات الحرب عن البشر. وليس دور الجمهورية العربية المتحدة فى مؤتمر الدول غير المنحازة فى بلجراد ببعيد. ذلك كله - أيها الإخوة من أبناء الأمة العربية - حدث.

وإنى راض به سعيد. وأعتقد أنكم جميعا ترون معى إن هذه كلها كانت نقط تحول بارزة فى سير المواطن العربى نحو هدفه فى الكفاية والعدل، فى الحق والسلام.

ثم كانت الظروف الأخيرة التى تعرفونها جميعا، والتى ترون - كما أرى- أنها محنة رهيبة تهدد الأمة العربية، وتبعثر قواها عن مواجهة عدوها الحقيقى، الاستعمار والرجعية المتعاونة معه.

أيها الإخوة فى جميع أرجاء الوطن العربى :

إننى أشعر فى هذه اللحظات أنه ليس من المحتم أن تبقى سوريا قطعة من الجمهورية العربية المتحدة، ولكن من المحتم أن تبقى سوريا. إننى أشعر أن الذى يشغل بالى ليس هو أن أكون رئيسا للشعب العربى فى سوريا، ولكن الذى يشغل بالى هو أن يكون الشعب العربى فى سوريا، وأن يصان له كيانه.

ولست أتصور أن أقبل بحال من الأحوال أن أرى فتنة تهدد الشعب السورى، أو خطرا يتربص به، أو شاغلا يشده ويبعثر طاقته أن تتجه بكل إمكانياتها إلى حراسة المكاسب لشعبية التى حققها فى عهد الوحدة، ثم يجد أن ما فى يده يسلب منه يوما بعد يوم، بينما هو مشغول بقضية فرعية مؤقتة، سوف تحسمها فى نهاية المطاف حتمية التاريخ، وأعنى بها الوحدة.

لهذا فإنى أعلن على مسمع منكم جميعا، يا أبناء الأمة العربية، أعلن ما يلى:

أولا: أننى أطلب إلى جميع القوى الشعبية المتمسكة بالجمهورية العربية المتحدة، وبالوحدة العربية، أن تدرك الآن أن الوحدة الوطنية داخل الوطن السورى تحتل المكانة الأولى. إن قوة سوريا قوة للأمة العربية، وعزة سوريا عزة للمستقبل العربى، والوحدة الوطنية فى سوريا دعامة للوحدة العربية وتمهيد حقيقى لأسبابها.

ثانيا: لقد بعثت الآن إلى رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة بأن لا يقف فى وجه طلب قبول سوريا عضوا فى الأمم المتحدة.

ولقد مر الآن أكثر من أسبوع على ما حدث في دمشق ولم تستطع الحركة التي قامت هناك أن تحصل على أي اعتراف دولي بها، لم تعترف بما حدث في سوريا حتى الآن إلا خمس دول، وأسميها بالدول تجاوزا، وهي: بقايا الأسرة الخائنة للتاريخ العربي في عمان، وحكومة شان كاي شيك المطرودة من الصين إلى فورموزا، والحكومة العسكرية الفاشية في تركيا، وحكومة شركة الفواكه الأمريكية المتحدة في جواتيمالا، وحكومة أصدقاء إسرائيل في طهران.

وفي نفس الوقت، فإن العالم المتحرر قد عبر لي بحركات شعوبه، وبرسائل زعمائه، عن تأييده للجمهورية العربية المتحدة. إني أعتبر أن ذلك يكفي، فلست أريد أن أقيم حصارا سياسيا أو دبلوماسيا من حول سوريا؛ فإن الشعب السوري في النهاية سوف يكون هو الذي يعاني من هذا الحصار ويقاسي.

ثالثا: لقد طلبت إلى وزارة الخارجية ألا تقف الجمهورية العربية المتحدة حائلا دون عضوية سوريا في الجامعة العربية، ولسوف نطلب إلى الجامعة العربية أن تشكل على الفور لجنة تحقق فيما يلي :

١- أن تتحقق من أن كل احتياطي الذهب وغطاء العملة السورية كما كان قبل الوحدة موجود بكامله في البنك المركزي في دمشق. وتتأكد أيضا من أن الخزينة السورية تلقت نقدا من الخزينة المصرية غداة إتمام الوحدة ١٣,٥ مليون ليرة سورية، لمواجهة عجز الميزانية السورية في السنة السابقة للوحدة. وتتأكد كذلك من أن الإقليم المصري كان يقدم كل سنة ما قيمته ٣ مليون جنيه للإقليم السوري تمكينا له من مواجهة أعباء البناء. كذلك قدم الإقليم المصري خلال فترة الوحدة تحويلات نقدية قيمتها ٩ ملايين جنيه إسترليني، لكي يتمكن الإقليم السوري من مواجهة مطالب الاستيراد.

ولقد كنت أعتبر أن للشعب السوري حقا في حصيلة دخل قناة السويس، باعتباره شريكا في معركة تأميمها وانتزاعها من المستعمر. كذلك أريد لهذه اللجنة أن تتأكد أن إتمام الوحدة جعل الإقليم السوري يتمكن من تخفيض أعبائه العسكرية للدفاع بأربعين مليون ليرة سورية كل سنة؛ بسبب تغيير الموقف الاستراتيجي الناشئ من الوحدة، وبالتالي كان هذا المبلغ يوجه إلى نواحي الإنتاج والخدمات، بينما كانت القدرة الدفاعية للقوات المسلحة أكثر كفاية وفاعلية.

٢- أن تتحقق اللجنة من أنه برغم جميع الدعايات التي روجت لها القوى الاستعمارية، والعناصر الرجعية المتعاونة معها، فإن عدد المعتقلين في سوريا كلها لم يكن يتجاوز خمسة وتسعين شخصا، بل إني أريد لهذه اللجنة المشكلة من الجامعة العربية، أن تتأكد من أنني أمرت بحفظ عديد من قضايا التآمر على الوطن السوري، وذلك لكي أبقي لهذا الوطن وحدته.

ولسوف يتضح جليا أن بعض الذين يقودون التيار الانفصالي الرجعي كان يجب أن يكونوا اليوم في قفص الاتهام.

٣- أن تتحقق هذه اللجنة من أن قوة المظلات التي هبطت في اللاذقية مساء يوم الخميس ٢٨ سبتمبر، كانت تحمل تعليمات بعدم إطلاق النار. ولم يكن معها ملايين الليرات المزيفة - كما ادعت عناصر الانفصال - وإنما كل الذي يحمله أفرادها هو بضعة آلاف من الليرات، وأنها لم تكن ليرات مزيفة طبعت في القاهرة - كما ادعوا- وإنما كانت ليرات سورية صحيحة.

٤- أن تتحقق هذه اللجنة من طبيعة الأعمال التى كان يقوم بها أبناء الإقليم المصرى فى سوريا. وأن تتحقق من أننا أردنا أن نزيد عدد المدرسين والمهندسين والأطباء فى سوريا بالدرجة الأولى؛ وذلك لكى نسارع فى دفع عملية التطوير، وأن أحدا منهم لم يذهب ليستغل، ولم يذهب ليفتح تجارة، ولم يذهب ليجنى ربحا، وإنما ذهبوا جميعا ليخدموا بقدر ما يملكون من جهد الخدمة، وفوق ذلك كان الإقليم المصرى هو الذى يتحمل مرتباتهم.

أيها الإخوة :

على أنى أرجو أن تقبلوا بصدر رحب بعد ذلك رأينا فى نقطة أخيرة، تلك هى أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة، لن تقبل الاعتراف بأى حكومة فى دمشق من جانبها، إلا بعد أن تتجلى إرادة شعبية سورية حرة تقرر بنفسها طريقها.

أيها الإخوة :

لا يفوتنى فى هذه اللحظة أن أوجه شكرى العميق، وشكر الشعب فى الجمهورية العربية المتحدة، على العواطف النبيلة التى أبداها الشعب اللبنانى وحكومته تجاه أبناء الجمهورية العربية المتحدة الذين أخرجوا من سوريا بطريقة لا أملك الكلمات لوصفها، وإن كان يعزينى عنها ويعزى الشعب فى الجمهورية العربية المتحدة، أن الشعب السورى ودع بدموعه كل أبناء الجمهورية العربية المتحدة العائدين إليها بعد أن أخرجوا من سوريا.

كذلك لا يفوتنى أن أوجه شكرى العميق، وشكر الشعب فى الجمهورية العربية المتحدة إلى جميع الشعوب العربية، التى وقفت بمشاعرها وتأييدها مع أول تجربة للوحدة العربية.

وإنى لأثق - نفس ثقتى بالله - أن هذه التجربة لن تكون الأخيرة، وإنما كانت التجربة عملية رائدة، استفدنا منها الكثير فى تقديرى، وسيكون ما استفدناه ذخيرة للمستقبل العربى، وللوحدة العربية التى أشعر أن إيمانى بها يزيد قوة وصلابة. إن التاريخ طويل أمام الأمة العربية، والكفاح مستمر يزداد عمقا بالتجربة.

أيها الإخوة فى جميع أرجاء الوطن العربى :

لقد حاولت جهدى أن أؤدى واجبى كجندى فى خدمة هذه الأمة العربية، وحاولت ألا أدع مجالا لفرقة ولا أفتح طريقا لفتنة. إن عدوى وعدو أمتى هو الاستعمار، والرجعية المتعاونة معه، والقاعدة التى يتحفز منها لضرب آمالنا وهى إسرائيل.

إن أملى هو حرية الوطن العربى، وحرية المواطن العربى، وإنى لأثق فى حتمية الوحدة بين شعوب الأمة العربية ثقتى بالحياة، وثقتى بطلوع الفجر بعد الليل مهما طال.

أيها الإخوة :

أعان الله سوريا الحبيبة على أمورها، وسدد خطاها، وبارك شعبها، وستبقى الجمهورية العربية المتحدة رافعة أعلامها، مرددة نشيدها مندفعة بكل قواها إلى بناء نفسها؛ لتكون سندا لكل كفاح عربى، ولكل حق عربى، ولكل أمل عربى.

والسلام عليكم جميعا، وعاشت الأمة العربية، وعاشت الجمهورية العربية المتحدة.

برنامج ندوة
أربعون عاما على الوحدة المصرية السورية

اليوم الأول ٢٢ / ٢ / ١٩٩٨

٩, ــ	الافتتاح

الجلسة الأولى :

رئيس الجلسة : أ/ جميل مطر

الورقة الأولى :

الموضوع : الطريق السورى إلى الوحدة ٠

٩, ٣٠	المتحدث : د/ جمال الدين الآتاسى ٠
٩, ٤٥	المعقب : أ/ جاسم علوان٠

الورقة الثانية :

الموضوع : الطريق المصرى إلى الوحدة ٠

١٠, ــ	المتحدث : أ/ جمال سلامة ٠
١٠, ١٥	المعقب : أ/ أحمد يوسف القرعى ٠

الورقة الثالثة :

الموضوع : الصراعات الدولية والإقليمية التى أحاطت بدولة الوحدة ٠

١٠, ٣٠	المتحدث : أ.د/ مصطفى علوى ٠
١١, ١٠	مـداخـــــلات ٠
١٢, ــ	اســـتراحـــة ٠

الجلسة الثانية : " دولة الوحدة "

رئيس الجلسة : أ.د/ محمود عبد الفضيل .

الورقة الأولى :

الموضوع : بناء المؤسسات وآلية صنع القرار .

١٢, ٣٠	المتحدث : أ.د/ مصطفى كامل السيد .
١٢, ٥٠	المعقب : أ.د/ سلوى شعراوى .

الورقة الثانية :

الموضوع : العلاقات المدنية / العسكرية فى دولة الوحدة .

١٣, ١٠	المتحدث : الأستاذ/ معن بشور .
١٣, ٣٠	المعقب : لواء/ طه المجدوب .

الورقة الثالثة :

الموضوع : البنية الاقتصادية والاجتماعية فى دولة الوحدة .

١٥, ٣٠	المتحدث : أ.د/ ممدوح رحمون .
١٦, -	المتحدث: أ.د/ محمد عبد الشفيع عيسى .
١٦, ٢٠	المعقب : أ/عونى فرسخ .
١٦, ٤٠	مـداخـــلات .
١٨, _	خـتـــام اليــوم الأول .

اليوم الثانى
١٩٩٨ / ٢ / ٢٣

الجلسة الثالثة : " الانفصال وما بعده "

رئيس الجلسة : أ/ معن بشور .

الورقة الأولى :

الموضوع : الانفصال .

٩,٣٠	المتحدث : أ/ عونى فرسخ .
٩,٥٠	المعقب : د/ على أبو الحسن .
١٠,١٠	المعقب : د/ جمال عبد الجواد .

الورقة الثانية :

الموضوع : إدارة عبد الناصر لأزمة الانفصال والعلاقات .

١٠,٣٠	المتحدث : أ.د/ مجدى حماد .
١٠,٥٠	المعقب : أ.د/ محمد السيد سليم.

الورقة الثالثة :

الموضوع : تطورات محاولات الوحدة العربية بعد تجربة الجمهورية العربية المتحدة .

١١,١٠	المتحدث : أ.د/ أحمد يوسف أحمد .
١١,٣٠	المعقب : أ/ محسن عوض .

الورقة الرابعة :

الموضوع : مستقبل الوحدة العربية بين الاطروحات الفيدرالية والاطروحات الوظيفية .

١١,٥٠	المتحدث : أ.د/ حسن نافعة .
١٢,١٠	المعقب : أ.د/ محمد السيد سعيد .
١٢,٣٠	مـــداخــــلات
١٤,-	**ختام الندوة**
١٦,-	**حلقة نقاش**

" نحو مفهوم جديد للوحدة العربية فى ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، وضرورات الأمن القومى ".

رئاسة الجمهورية   بسم الله الرحمن الرحيم

نائب الرئيس

سيادة الرئيس : فائق التحية والاحترام

إني إذ أبادر بفسح المجال أمام سيادتكم لانتقاء من تستوثقون به

لاختيارهم لخدمة الجمهورية - لا بد من أن أشير إلى أن هذه الرغبة

قد أعربت عنها لسيادتكم عدة مرة • وإني لأرجو من سيادتكم أن تتأكدوا

من النية الصادقة والصراحة والأمانة بكل ما أبديته لسيادتكم من آراء متواضعة

وما تحملته من عمل خلال العامين المنصرمين .

أكون ممتناً إذا تمكنت من توديعكم وشكركم • راجياً لسيادتكم التوفيق

بخدمة القضية العربية وللجمهورية العربية المتحدة الازدهار والتقدم •

أكرم الحوراني   ٢٤ - ١٢ - ١٩٥٩

بسم الله الرحمن الرحيم

وزير الثقافة والارشاد القومي

القاهرة ٢٤ ديسمبر ١٩٥٩

سيادة الرئيس ،

تحية عربية ، أما بعد :

فقد مضت سنتان تقريباً على قيام جمهوريتنا العزيزة ، عملت خلالهما على أداء كل ما استطعت أداءه من خدمة في سبيل تدعيم وحدة جمهوريتنا وتحقيق أهدافنا القومية ، سواء بما أبديت لسيادتكم من آراء كان رائدي فيها الصراحة والإخلاص ، أو بما قمت من عمل في المراكز الوزارية التي شغلتها.

ولكني شعرت منذ مدة غير قصيرة ، وأشعر كذلك الآن ، أن ثمة عوامل سلبية قد مكنت الظروف من التغلب على العوامل الإيجابية التي لا بد منها لتدعيم وحدة جمهوريتنا وبناء نهضتها ، وأصبح من المتعذر علي معها أن أؤدي أية خدمة مجدية.

لهذا لم أجد بداً من أن أتقدم الى سيادتكم باستقالتي هذه ، مؤكداً أنها لن تؤثر أبداً في ايماني العميق بمستقبل جمهوريتنا الغالية التي لكم اليد الطولى في اقامتها ، ومتمنياً على الله أن يأخذ بيدكم لما فيه قوة وحدتها، وخيرها، وازدهارها.

وفي الختام أرجو يا سيادة الرئيس أن يسمح لكم وقتكم بتحديد موعد لزيارتكم كي أقدم لكم خالص الشكر على الثقة التي اوليتموني طيلة هذه الفترة.

أدامكم الله يا سيادة الرئيس ذخراً لأمتنا العربية وجمهوريتنا العربية المتحدة.

وزير الثقافة والارشاد القومي المركزي

صلاح البيطار

السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة .

أرجو اعتباري من نصيريكم ، شاكراً لكم ثقتكم الغالية متمنياً العزة والمجد لجمهوريتنا الفتية بقيادتكم الحكيمة . ودمتم .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل التنفيذي
عبد الله قنوت

دمشق ٢٢/١٢/٥٩

سيادة رئيس الجمهورية العربية المتحدة .

أرجو اعفائي من مهمتي كوزير للإصلاح الزراعي شاكراً لسيادتكم ثقتكم الغالية .

حفظ الله جمهوريتنا ووفقكم في خدمة أمتنا العربية .

دمشق ٢٧/١٢/١٩٥٩ مصطفى حمدون

(توقيع)

منذ أن عرف التاريخ شعباً باسم العرب في الجزيرة العربية كان للعرب في التاريخ القديم مفاخر طيبة تخلد الأخلاق التي تمكنت بالعربية لمجاد واحد وهو تاج النضال والتحرر والاستقلال من نفوذ الدول الأوربية القديمة.

وكانت الدعوة لهذه الوحدة من الجزيرة بعد توحيدها بدولة واحدة وعقيدة إنسانية واحدة ولغة امتدت تدريجياً عبر الجزيرة العربية واستقرت ما بين الخليج العربي وجبال زاغروس شرقاً والأطلسي غرباً وما بين طوروس شمالاً والنيل جنوباً قد رسخت أصول هذه الأمة ترسيخاً أبدياً وخطت في تاريخ البشرية صفحات بارزة من حضارة إنسانية أبدعتها هذه الأمة وقدمتها وأنجبت الفطاحل لمختلف الشعوب.

وتعاقبت موجات هجوم متعددة ومتكالبة لتحطيم هذه الحضارة الإنسانية وإزالة كيانها طوال عشرة قرون وكان من بفعل ذلك أن تمزقت هذه الأمة إلى دويلات كثيرة متخلفة، ولكن بقيت مفاخرها في نفس كل أبنائها مهما اختلفت حدودهم الجغرافية والإقليمية وبقيت في وجدان كل منهم ذكرى ثابتة لم تمح من ذاكرتها الماضية والحاضرة.

وكان من للنضال والتحرر في تاريخ العرب الحديث أثر فعال في تحقيق هذه الفكرة في نفوس المصريين والعرب. وكان الاستقلال وتحرير بعض الشعوب العربية تحرراً كاملاً حافزاً للانتفاضات عربية في أماكن أخرى من الوطن العربي ودافعاً على النضال لشعوب أخرى تنشد الاستقلال والتحرر تحقيقاً لتلك الفكرة المستقرة في وجدان كل عربي.

* ولم يعد يخفى أن الوحدة بين مصر وسوريا إن هي إلا ضرورة قومية مستمدة من ماض وحاضر ومستقبل مشترك ما بين أفراد أمة واحدة عربية وذلك تحقيقاً لوحدة شاملة واحدة في العصر الحديث ومساهمة في القضاء على الاستعمار في العالم لبناء الإنسانية وترسيخ السلام.

وقد بدأت خطوات ارتباطهما بالوحدة الكاملة في شتى المناسبات القومية وخاضتا سبيل ذلك معارك ضارية ضد الرجعية الداخلية والاستعمار الخارجي حتى توصلتا إلى هذه المرحلة التي تمكنتا فيها من إعلان إرادتهما رسمياً على لسان ممثليهما في مجلس النواب في الجلسة التاريخية المنعقدة في دمشق في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧.

وكان هذا النصر للقومية العربية للوحدة العربية رهيناً دائماً من الاستعمار فانطلق الشعب العربي وشاهد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وفشل المحاولات الاستعمارية الأمريكية التركية الصهيونية على سوريا عام ١٩٥٧ وقد زلزل هذا القرار التاريخي كيان الاستعمار. فأخذ يجمع شمله في مؤتمرات متتابعة عقدها مؤخراً في أنقرة وباريس وبغداد وطهران ويجند جهوده وأعوانه وعملاءه ويضع الخطط للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار.

ولما كانت الظروف الحالية التي نشأت من جراء انتصار شعبنا العربي في مصر وسوريا قد ربطت بين قضيتنا وبين السلم العالمي إلى حد بعيد وأفسحت المجال لقوى تخطو خطوات إيجابية سريعة تتناسب وأهمية انتصاراتنا ونظراً لاحتمال تغير هذه الظروف والمناسبات

وخاصة اذا تمكنا من شلهم من الموارد واستعداداته للمبادرة بحرب شاملة أو محلية بسبب تعرضه لمعاركه التي تعتمد على تدخلات الاستعمار في وطننا العربي الى الزوال انما نحن ندعو الى ضرورة الاسراع باتخاذ البناء الاساسي للوحدة الشاملة مع مصر والمباشرة بتنفيذه فوراً وتحطيم جميع المقاومات المصطنعة من مستعمرين او سياسيين او اقتصاديين ونحن نعتقد أن كل استمرار للوضع الحالي أصبح الآن غير طبيعي لا يعتمد إلا على بقاء آثار المبررات الاستعمارية الحدودية والامتيازات الرجعية والانفصالية التي تعمل على الاستمرار في تعدد الكيانات بعد ان اقر الشعب باجماع الوحدة غير المنقوصة .

شكل الوحدة

من أجل ذلك نرى أن تكون الدولة الموحدة بالخطوط الكبرى التالية :

١. دستور واحد يعلن انشاء الجمهورية العربية المتحدة ويرسم نظام الحكم فيها ويفسح المجال لانضمام جميع الشعوب العربية التي ستتحرر

٢. رئيس دولة واحد

٣. سلطة تشريعية واحدة

٤. سلطة تنفيذية واحدة

٥. سلطة قضائية واحدة

٦. علم واحد وشارة واحدة للدولة العربية

٧. نفس القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة استناداً الى احكام الدستور الواحد

٨. الوحدة الدفاعية

اما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فنرى ان تقوم على الاسس التالية :

(ا) قائد أعلى للقوات المسلحة للدولة العربية الجديدة (رئيس الجمهورية هو قائدها)

(ب) مجلس دفاع أعلى

(ج) قيادة عامة للقوات المسلحة

(د) قوات مسلحة (برية - بحرية - جوية -) موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز توزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة على مختلف الجبهات في اراضي الدولة الموحدة .

(هـ) ميزانية عامة

والقيادة العامة للجيش والقوى المسلحة السورية شعوراً منها بمسؤوليتها القومية ودورها التاريخي ودفاعاً وممثلة للشعب العربي في سوريا الذي حملها مسؤولية الدفاع عن كيانه وسلامته لتعلن أنه كل وحدة لا تبنى على هذه الاسس المارة الذكر لا تمثل الا تكتلاً بين جيشين تابعين لدولتين منفصلتين ذلك ان متطلبات الدفاع وسلامة الأمة وحفظ كيانها في عصرنا الحاضر تقتضي دمج الشعوب العربية المتحررة في كيان واحد لتشكل نواة تحرير وتوحيد الوطن العربي وتقوم بواجبها لصون السلم العالمي .

[illegible]

كما نعلنه للقيادة العامة باسم جميع القوات المسلحة أننا على أتم استعداد لتحمل جميع الواجبات الغالية التي تقتضيها الوحدة الثورية ونعتبر نفسنا منذ الآن ملزمة بتنفيذ كل ما نتلقاه من أوامر وتوجيهات تعطي الأولوية من القيادة العامة الموحدة مهما ترتب على هذا التنفيذ من تضحيات وتحمل كل مكلف أو من يشاركون في تنفيذ هذه الدعوة الثورية ونتيجة عمله أمام الشعب العربي بأسره وأمام الأجيال العربية القادمة .

دمشق في ١١/١/١٩٥٨ - القائد العام للجيش والقوات المسلحة .



خطاب الرئيس عبد الناصر فى العيد الأول
للوحدة المصرية - السورية بميدان الجمهورية






خطاب الرئيس عبد الناصر فى دمشق بمناسبة العيد الأول للوحدة المصرية - السورية بحضور عبد الحميد السراج وزير داخلية الاقليم الشمالى



موكب الرئيس عبد الناصر ورئيس سوريا شكرى القوتلى يجوب شوارع القاهرة احتفالا بتوقيع ميثاق الوحدة المصرية السورية



الرئيس عبد الناصر وشكري القوتلي رئيس سوريا في



[illegible] سوريا فى الاجتماع
[illegible] السورية.

رقم الإيداع ١٧٤٦٧ / ٩٩
I.S.B.N. 977-227-109-5 الترقيم الدولى

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



هـذا الكـتـاب

يضم هذا الكتاب بين دفتيه أعمـال النـدوة التـي نظمتها " وحدة دراسات الثورة المصريـة " بمناسـبة مرور أربعين عاماً على الوحدة المصرية / السـورية ، التي تعتبر معلماً بارزاً من معالم العلاقـات العربيـة / العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين .

وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام رئيسية؛ يتعلق أولها بالطريق إلى الوحدة ويضم ثلاثة أبحاث حول الطريـق السورى إلى الوحدة ، والطريق المصرى إلى الوحدة ، والصراعات الدولية والإقليمية التى أحـاطت بتجربـة الوحدة المصرية السورية . ويختص القسـم الثـانى بتحليل بعض الآليات داخل دولة الوحدة من قبيل بنـاء المؤسسات وآلية صنع القرار ، والعلاقـات المدنيـة / العسكرية ، والبنية الاقتصادية والاجتماعية فى دولـة الوحدة . أما القسم الثالث والأخـير فيتنـاول قضيـة الانفصال وما ترتب عليها من آثار، ويضم أبحاثاً تتعلق بإدارة عبد الناصر لأزمة الانفصال، وتطورات محاولات الوحدة العربية بعد هذه التجربة ، ومسـتقبل الوحـدة العربية .

ويختتم الكتاب بحلقة نقاشية دارت حـول مفـهوم جديد للوحدة العربية فى ضوء متغـيرات وضـرورات الأمن القومى العربى . ويضم الكتاب عدداً من الوثـائق المتعلقة بالوحدة وبالانفصال .

ويعتبر الكتاب محاولة للتقييم العلمى الموضوعـى لهذه التجربة الثرية والمفيدة من وجهة نظر عدد مـن السياسيين والأكاديميين من ذوى الرؤى المختلفة الأمر الذى يسهم فى تقديم قراءة موضوعية لتجربة أختلـف حولها العروبيون أنفسهم بدرجة أكبر ممـا اختلفـوا حولها مع غيرهم .

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر